

الأول



شرح اللباب

في علم الأعراب

تأليف

محمد بن مسعود السيرافي

القسم الأول

تحقيق ودراسة : برهان محمد فرحات

إشراف : د. أحمد عبد الله هاشم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من

شعبة اللغويات

بقسم الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

١٥
سنة ١٤١٥ هـ

٤٦٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأفدك

والدي :

جهد متواضع ، اهربه لك
دعوة - عسى ان تكون صالحة -
في دار خلودك
وليك

شرح اللب في علم الحساب

شکر و تقدير

الحمد لله الذي جعل الحمد من صفات عباده المؤمنين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد نبيه الأمين ، وعلى آله وصحبه ، وبعد :

فإنني أجد نفسي - وفي بداية هذه الرسالة - مدفوعة لتسطر كلمة شكر واعتراف بالفضل ، لجميع من عاش معي هذه المرحلة من حياتي العلمية .

ويمتد بي أفق الذاكرة الى أولئك الأساتذة الأفاضل الذين لقيت منهم كل رعاية ، في مرحلة الدراسات العليا ، وفي المرحلة الجامعية ، بل وفي مرحلة ما قبل الجامعة ، فقد كان لهم الفضل في توجيهي ، والأخذ بيدي ، فهم الذين وضعوا اللبنة الأولى في صرح حياتي العلمية .

ان الانسان - في أغلب الأحيان - لا يشعر بقيمة ما يحيط به الا بعد أن يصبح بعيدا عنه ، فاذا كنت أذكر أساتذتي في هذا المكان ، فذلك لأن هذه المناسبة هي الأولى التي أستطيع أن أذكرهم فيها بفضلهم ، وفي عمل يرضون عنه .

ثم شكري لأساتذتي بقسم الدراسات العليا ، الذين لقيت منهم كل رعاية ، فما بخلوا عليّ يوما بارشاد أو تقويم ، أو أخذ بيدى جادة الصواب .

ثم شكري لفضيلة أستاذى المشرف على هذه الرسالة ، صديقي وأستاذى خلال رحلة الكتابة الطويلة ، فأنني لا أذكر وقتا من أوقات الرحلة مرّ من غير أن أثقل على أستاذى بقراءة ما أكتب ، ومراجعة ما أحققه ، وهو - كذلك - لم يكن بخيلا .

فقد أرهقني بكثرة الملاحظات ، والرجوع الى مختلف المصادر والمراجع ، فجزاه الله خيرا ، وجمعت جهده عملا صالحا في ميزان أعماله .

ولا يفوتني أن أتوجه بشكري الى لجنة المناقشة ، التي تكرمت بقراءة الرسالة ، وأبداء ملاحظاتها وتصويباتها لكل ما يخطئ فيه طالب ما زال في مرحلة الاعداد والتكوين .

ومقدر ما أشكر " لجنة المناقشة ، أشعر براحة النفس ، إذ أن أوراقى
بين أيدي أساتذة فضلاء ، سينقونها من كل هفوة قلم ، أو سوء
فهم ، فلا يبقى فيها إلا ما هو صواب ومفيد .

بعد هذا ، ماذا يبقى للجامعة التي نعمت بالفقير في ظلالها
سنوات عديدة ؟

إن لسان حال الطالب يقول :

" فليسعد النطق أن لم يسعد الحال "

فلا أقل من كلمة شكر ، وعهد وفا لهذا الصرح العلمي ، وللعلوم
التي تلقيتها فيه ، وأن أكون لسان خير وصدى للمبادئ التي
أنشئت هذه الجامعة من أجلها :

وتقديرى - أخيرا - لأهل مدينة رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - الذين ورثوا كرم الخلق عن رسول هذه الأمة ، وما زال
شعر حسان - رضي الله عنه - فيهم :

أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعا

سجية تلك فيهم غير محدثة أو الخلائق - فاعلم - شرها البدع

لقد مكثت في هذه المدينة وبين أهلها ، ثماني سنوات ، ولمست

منهم كل كرم ، وحسن معاملة .

وأعتقد أن " ثماني سنوات " كفيلة بصدور الحكم عن معرفة ودراسة .

المقدمة

موضوع البحث وسبب الاختيار
حصولي على نسخ المخطوط
منهج البحث والدراسة

موضوع البحث :

لقد رأيت كثيرا من زملائي في مراحل الدراسات العليا ، وفي كثير من الجامعات ، يذكرون سببا خاصا في كتابتهم لأبحاثهم ، واختيارهم لرسائلهم ، وانني لأغبط أولئك الزملاء الذين يجدون عنوانا لرسائلهم بدافع رغبة في صدورهم ، فتتطابق بمنيلهم ، مع بحوثهم العلمية .
والحقيقة أنه لم يكن لدي في أول الأمر سبب خاص ، في تحقيق مخطوط معين ، بسبب معرفتي بمؤلفه - مثلا - أو بسبب روابط جمعتي مع المخطوط لمدة طويلة ، ، ولكن كان لدي دافع قوي ، الى أن أقدم عملا يتمثل في تحقيق مخطوط ، أي مخطوط من تراثنا العربي وبخاصة التراث النحوي .

وفي سبيل الوصول الى هذا الهدف ، أمضيت فترة ليست بقصيرة - وذلك في أيام دراستي في السنة المنهجية - أرتاد خلالها مكتبات المدينة المنورة ، لعلمي أن كثيرا من كنوزها العلمية ، ما زال ينعم بالاقامة في هذه المكتبات ، فلم تمتد اليه يد الضياع والاهمال ، أو تنقله بعثة مستعمر الى مكان آخر من العالم .

وكما يحدث مع كل طالب يريد أن يستعد لصعود الدرجة الأولى من السلم الطويل في حياته العلمية ، كان يبهرني كل مخطوط أراه ، وأضي معه وقتا في التعرف عليه ، ومصادقته ، ثم يتبين لي أنه قد حقق ، وفي بعض الأحيان حقق وطبع ، فأتركه وأضي في البحث عن غيره .

وكان أساتذتي خير عون لي في هذه الفترة ، فما برحوا يبتصرونني بمشكلات كل كتاب ، ويسميرون معي من مؤلف الى آخر ، حتى انتهى بي المطاف الى " شرح اللباب " لصاحبنا " الفالي " .

وبعد أن تحققت من صلاحية الكتاب للتحقيق والدراسة ، بدأت أعقد معه صداقتي ، حتى ألفتة ، وصارت لي معه صحبة ، وآثرت العمل معه ، والاشتغال به ، فبدأت أبحث عن نسخ الكتاب ، فوجدت في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة شرحين لكتاب " اللباب " ، - أحدهما : لجمال الدين ، عبد الله بن محمد الحسيني ، المعروف بـ " نقرة كار " ، والمتوفى سنة ٧٢٦ هـ ، فرغ من تأليف شرحه سنة ٧٣٥ هـ .

- وثانيهما : لمحمد بن مسعود السيرافي .

عشت مع هذين الكتابين مدة من الزمن ، وأوازن بينهما طلبا لاختيار أحدهما ، حتى عقدت العزم على السير مع " الفالي " ، بعد أن تحققت أن شرحه أول شرح " اللباب " .

وكانت الهوامش الدقيقة في " العباب " سببا مساعدا للسير مع " الفالي " ، وترك " العباب " ، ولكنني عدت بعد ذلك لأقع فيما هربت منه ، فقد وجدت في الهوامش الصعبة المسطورة في " العباب " ، الخير الكثير ، فعدت اليها لأثبت ما احتاجه منها في ثنايا هذه الصفحات .

وسرت على بركة الله ، أوثق صلتي بالمخطوط ، وموضوعاته ، وأبحث عن نسخ الكتاب حتى تحققت من وجود نسخ كثيرة له ، فكانت رحلتي لجمع النسخ ، فقد قمت بزيارة دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة ، ومكتبة جامعة " ليدين " في هولندا ، والمكتبة الوطنية الفرنسية في باريس ، وعدت من رحلتي بأربع نسخ من نسخ المخطوط اضافة الى نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، الذي ساعدني في الحصول عليها أحد أساتذتي الأفاضل ونسختين من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، وبهذا أصبح لدي سبع نسخ من نسخ الكتاب ، وهذا توفيق من الله عز وجل .

بعد هذا أصبح كلّ شيء ميسراً للعمل ، فقد اكتملت متطلبات
البحث ، فابتدأت عملي - مستعينا بالله - ، وقد قسّمت العمل الى
مقدّمة وقسمين ، وخاتمة .

المقدّمة : =====

وذكرت فيها سبب اختياري للموضوع ، ورحلتي في جمع النسخ ،
ومنهج البحث والدراسة .
أما القسمان ، فأحدهما للدراسة ، والآخر للتحقيق .
القسم الأول - وهو الدراسة - قسّمته الى خمسة فصول :
الفصل الأول : " في الترجمة لمؤلف الكتاب ومصنّفه " .
=====

وتحدّثت فيه - بإيجاز - عن " الفاضل الاسفرايني " صاحب " اللّباب "
و " الغالي " صاحب الشرح ، وقد اشتمل على مبحثين :
أ - المبحث الأول : حديث موجز عن " الفاضل الاسفرايني " ، شمل الجوانب
الآتية :
اسمه - نسبه - كنيته - لقبه - موطنه - وفاته - مكانته العلميّة -
مؤلفاته .

ب - المبحث الثاني : حديث موجز عن " الغالي " - بقدر ما استطعت
الاطلاع عليه من كتب الترجمة - وذكرت فيه :
اسمه - نسبه - لقبه - ولادته ووفاته - مكانته العلميّة - مؤلفاته -
مشايخه وتلاميذه - صلته بالزمخشريّ .

الفصل الثاني : " كتاب " اللّباب " وقيّمته العلميّة " =====

وذكرت فيه منزلة الكتاب بين كتب النحو ، ثمّ شرح الكتاب ،
ثمّ أثير الكتاب في المؤلفات النحويّة التي أتت بعده .

الفصل الثالث : " كتاب " شرح اللّباب في علم الاعراب " لمحمد بن مسعود
=====

الميرافي من خلال القسم الأول منه "
وتحدّث فيه عن زمن تأليف هذا الشرح ، والغاية من تأليفه ،
وتوثيق نسبه ، ثم اسم الكتاب المحقّق ، ونسخه المخطوطة .
ثم ذكرت منهج " الفالي " في الكتاب ، وطريقة عرضه للمادّة العلميّة
ثم موازنة بين شرح " الفالي " وشرح " نقرة كار " ، للدلالة على
مكانة الشرح بين شرح الكتاب المختلفة .

الفصل الرابع : " الفالي " في ميزان البحث
=====

وقد قسمته الى عدّة مباحث :
البحث الأول : ذكرت فيه مذهب الفالي النحوي من خلال ما وقعت عليه من
عباراته .

البحث الثاني : : تحدّث فيه عن مذهب الفالي العقدي من خلال
مؤلفاته .

البحث الثالث : بيّنت فيه موقفه من الشواهد النثرية والشعرية (الشواهد
القرآنية ، القراءات ، الحديث والآثار الشريفة ، أحوال
العرب وأمثالهم ، الشواهد الشعرية)

البحث الرابع : موقفه من الضرورة
البحث الخامس : ذكرت فيه مصادر القسم الأول من الشرح ، والكتب
التي اعتمدت عليه في نقلها عنه .

الفصل الخامس : " القسم الأول من " شرح اللّباب في علم الاعراب " في ميزان
=====

النقد

وتناولت فيه شيئين :

أ - الأشياء التي انفرد بها ، أو عارض فيها المصنّف

ب - ما للمؤلف وما عليه .

وأما القسم الثاني — وهو التحقيق — فقد سرت فيه وفق الخطوات التالية :

١ — قمت بتحرير النص ، وذكره سليما من الأخطاء النحوية والصرفية والاملائية .

٢ — قمت بمقابلة النسخ التي حصلت عليها ، وأثبتت منها ما رأيته صوابا ، ليخرج الكتاب في أقرب صورة ، الى ما تركه عليه مؤلفه .

٣ — قمت بخدمة الشواهد على اختلاف أنواعها ، وتخرجها من مصادرها الأصلية ، على النحو التالي :

أ — الشواهد القرآنية : أتممت ذكر الآيات التي استشهد المؤلف بجزء منها ، ونسبت الآية الى سورتها ، وذكرت رقم الآية المستشهد بها .

ب — القراءات القرآنية : قمت بتخرجها ، وتوثيقها من الكتب التي اهتمت بالقراءات ، كمعاني القرآن للقراء ، ومعاني القرآن للأخفش والحجة في القراءات السبع للأخفش ، والتيسير في القراءات السبع لابن عمر الداني ، والمحتسب في القراءات الشاذة لابن جني ، وغيرها من كتب القراءات .

ج — شواهد الحديث والاقوال الشريفة : قمت بتوثيق هذه الأحاديث والاقوال على قلتها في الكتاب — وتخرجها من أمهات الكتب التي روتها ، كالصحيحين ، وغيرهما .

د — أقوال العرب وأمثالهم : قمت أيضا بتخرجها ، وتوثيقها من مصادرها ، معتمدا في ذلك على حاشية المصنف على الكتاب ، والمستقصى من أمثال العرب للزمخشري ، ومجمع الأمثال للميداني ، وأمثال هذه الكتب .

هـ — الشواهد الشعرية : وسرت فيها على النهج التالي :

١ — اتمام الإبيات (ان لم تذكر كاملة)

٢ — ذكر قصيدة البسيط ، وأبياتا منها في بعض الشواهد

- ٣ - ذكر بحر البيت العرضي
- ٤ - نسبته الى قائله - ان علم -
- ٥ - ذكر مناسبة البيت ، ان كان في سبب انشاده حادثة معينة •
- ٦ - شرح الألفاظ الغريبة والغامضة ، اذا وجد شيء منها في الشاهد
- ٧ - الإشارة الى الروايات في البيت ، وذكر الشاهد - في بعض الأبيات -
اذا كان المقام يستدعي ذلك •
- ٨ - ذكر المصادر التي ذكرت الشاهد •
- ٩ - قمت بالترجمة للأعلام التي ذكرها المؤلف في الكتاب ، مع ذكر المصادر التي ذكرت الشخص المترجم له •
- ١٠ - تتبعت الاحالات التي ذكرها الشارح ، قمت بذكر الصفحات التي يريد المؤلف ان يحيل القارئ اليها •
- ١١ - كانت بعض المسائل تحتاج الى تعليقات الباحث ، نظرا لوجود خلافات في المسألة ، أو لعدم تعرض الشارح الى بعض مشكلاتها ، قمت بالتعليق على هذه المسائل •
- ١٢ - حاولت - ما أمكنني - جمع آراء المؤلف ، والردود عليها من الحواشي ومن هوامش النسخ المتوفرة ، وكذلك من شرح اللباب الأخرى ، كشرح " نقرة كار " للكتاب ، ومن السطور المتشابهة في هامش هذا الشرح •
- ١٣ - قمت بتوثيق الآراء ، ونسبتها ، والعودة بها الى مصادرها - ما أمكن - اذ الكتاب مشتمل على قدر كبير من آراء علماء العربية ، فعملت جاهدة على توثيق هذه الآراء ، بالرجوع الى مصادرها المعروفة بها أو الى مؤلفات العلماء أنفسهم ، اذا كانت آراؤهم مثبتة في كتبهم ، وكانت كتبهم في متناول الباحث •
- ولا بد لي هنا من الإشارة الى طريقة أخذى من المصادر ، فقد لازمت هذا الكتاب عدة سنوات ، وكنت أرجع الى المصادر في أكثر

من مكان ، لذلك فقد اعتمدت على أكثر من طبعة في الكتاب الواحد
- وذلك في مراجع قليلة - وسأذكر الطبعات المتعددة للكتاب الواحد
في فهرس المراجع - ان شاء الله تعالى - .

٩ - وجدت بعض الأبواب يدخل فيها أكثر من مسألة من مسائل النحو
فكنت بوضع عناوين جانبية ، في الأماكن التي تحتاج لذلك .

١٠ - قمت بضبط الكلمات التي تحتاج الى ضبط ، سواء كان هذا
الضبط يحتاجه السياق ليظهر المعنى واضحاً ، أو كانت الكلمة نفسها
تحتاج الى ضبط في أصول حروفها ، أعني الضبط النحوي والصرفي .
ومتماً يتصل بهذا تحرير الحروف والأسماء عند ذكر المؤلف لها ،
والتنصيص على الكلمة التي يحكيها المؤلف في جملة كلامه ، مثال
ذلك ، هذه العبارة ، التي ذكرها المؤلف بقوله :

" لأن الذي وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل "

فقراءة هذه العبارة بدون روية ، توهم أن الفعل " وضع "
هو من صلة " الذي " ، وليس هذا مقصوداً ، بل المقصود هو
أن كلمة " الذي " قصد لفظها ، فهي اسم " ان " والفعل بعدها
خبر لها .

لهذا كان من الواجب وضع " الذي " بين نصين هكذا " .
فيصبح المعنى المقصود واضحاً .

أما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي استطعت
=====

استخلاصها مبين خلال دراستي للكتاب .

ونقلت البحث بوضع الفهارس الفنية في آخر الكتاب ، فوضعت
فهرساً للشواهد القرآنية ، والقراءات القرآنية ، وفهرساً للأحاد يث
والآثار الشريفة ، وفهرساً لأقوال العرب وأمثالهم ، وفهرساً
لنقل الأعلام الواردة في الشرح ، ثم فهرساً للشواهد الشعرية ، ثم
فهرساً للمواد اللغوية ، ولها ماكن ، وأخير فهرساً للموضوعات .

ومعد : فاني أحمد الله عز وجل أن أعانني على هذا
العمل ، داعيه - سبحانه - أن يجنبني الزلل ، ويوفقنا لما
يحب ويرضى ، انه سميع عليم .

الباحث

الفصل الاول

المبحث الاول الفاضل الاسفرايني

المبحث الثاني السيرافي الفالي

لا أريد أن أتحدث في هذا المبحث عن " الفاضل الاسفرايني " حديثا مسهبيا ، اذ قد سبق أن درست حياة الفاضل الاسفرايني — رحمه الله — دراسة وافية ، وذلك في دراسة علمية لكتابه " اللّباب " ، جعل القسم الأول منها في الترجمة له ، وكان لا بدّ لي من التحدّث عنه بإيجاز ، اتماما للمنفعة ، ليكون القارئ على المام بمصنف الكتاب ، ومحاسن ذلك الكتاب .

اسمه ونسبه :
=====

ورد اختلاف يسير في سلسلة نسب " الاسفرايني " ، وهو خلاف ينحصر في حذف بعض الأسماء ، أو زيادتها ، ولا يرقى الى مرتبة الاختلاف في اسم بعينه .

- فقد ذكر اسمه في " العباب " على أنه : محمد بن محمد بن أحمد (١) وفي شرح " الفالي " — نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة رقم ٢١٧٩ — والمرموز لها بالحرف " م " : محمد بن أحمد بن السيف (٢) وفي شرح الفالي — نسخة دار الكتب المصرية رقم / ١٥١ ، والمرموز لها بالحرف " ل " — : محمد بن محمد الاسفرايني (٣) وفي غلاف هذه النسخة — : محمد بن محمد بن محمد بن السيف . وذكره صاحب " خزنة الأذّب " بقوله : محمد بن محمد بن أحمد الاسفرايني (٤) .

(١) العباب ، لجمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني ، المعروف بـ " نفرة كار " توفي سنة ٧٧٦ هـ ، وكتابه " العباب " شرح لكتاب المصنف " اللّباب "

(٢) النسخة المذكورة ١ / ظ

(٣) النسخة " ل " ١ / ظ

(٤) خزنة الأذّب ٤ / ٥٢

- وفي هدية العارفين : محمد بن محمد بن سيف الدين بن أحمد (١) .
وتورد أغلب كتب التراجم نسبته على أنه :
الامام محمد بن محمد بن أحمد بن السيف (٢) ، المعروف بالفاضل
الاسفرايني (٣) .

(١) هدية العارفين ١٣٤ / ٢

(٢) أنظر :

بغية الوعاة ٢١٩ / ١ كشف الظنون ١٥٤٥ / ٢ أسماء الكتب المضم
لكشف الظنون ص ٢١٠ الأعلام ، المستدرک ٣٨ / ١٠ معجم المؤلفين
١٨٠ / ١١

(٣) " الاسفرايني " هكذا وردت في جميع نسخ المخطوط (بياء واحدة
قبل النون) .

ووجدت هذه النسبة مختلفة في كتب التراجم ، فمرة تذكر " الاسفرايني " ،
(بياءين) ، ومرة الاسفرايني " (بياء واحدة) وأخرى " الاسفرائيني " ،
(بهمزة) .

أنظر الأعلام ٣٨ / ١٠ معجم المؤلفين ١٨٠ / ١١ كشف الظنون ١٥٤٥ / ٢
هدية العارفين ١٣٤ / ٢

وهذه النسبة الى بلد بفارس ، ورد باسم " اسفرايين " (بياءين) .
(أنظر دائرة المعارف الاسلامية ١٢١ / ٢ مرآة الاطلاع ٧٣ / ١)

وقد وردت " اسفرايين " في شعر أبي الحسن بن نصر في قوله :

سقى الله في أرض اسفرايين عصبي فما تنتهي العليا إلا اليهم

هذا ما ورد في لفظ " اسفرايين " البلد ، أما النسبة اليها فقد وردت

بصور مختلفة - كما تقدم - (اسفرايني ، اسفرايني ، اسفرائيني)

وقد وردت في طبقات المفسرين للداودي (٩٤٥ هـ) بهذا الضبط : اسفرايين ،
والنسبة اليها " اسفرايني " (أنظر ٣٢٨ / ١) .

وفي تاريخ جرجان للسهمي (٤٢٧ هـ) وردت تراجم كثيرة لعلماء من

" اسفرايين " ، والنسبة عنده " اسفرائيني " (بالهمز) .

(أنظر على سبيل المثال : ٢٣٩ - ٥٣٢ - ٤٥٢ - ٦٤٠)

فكون النسبة " اسفرائيني " أو " اسفرايني " أرجح من كونها (اسفرايني)

ان يمكن حمل الأولى على أنها بالهمزة ، هم خففت الى الباء .

=====

لقبه :
=====

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت للفاضل الاسفرايني ، على أن لقبه :

• " ناج الدين " •

ولم تشر كتب التراجم الى كنيته •

مولده ، وموطنه ووفاته :
=====

يكاد يكون تاريخ ولادة الاسفرايني غير معلوم ، فلم تذكر عنه المصادر ،
التاريخية شيئاً ، شأنه في هذا شأن كثير من العلماء ، اذ الولادة لا تصحبها
معرفة لشئ ، من خصال المولود ، بينما تعرف خصال الشخص عند وفاته
مما يجعل المؤرخين على معرفة بتاريخ الوفاة ، جهل بتاريخ ولادة جل
العلماء •

ولكن يمكنني من خلال مؤلفات " الاسفرايني " أن أحدد فترة زمنية عاش
فيها المصنف ، هي مطلع القرن السابع الهجري ، فلقد شرح المصنف
أحد كتب " المطرزي ، والمطرزي - رحمه الله - توفي سنة ٦١٠ هـ (١) مما
يعني أن حياة المؤلف كانت قريبة من هذه الفترة ، وهي بالتأكيد بعد سنة
٦١٠ هـ ، فاذا كانت وفاته سنة ٦٨٤ هـ - كما ذكرت كتب التراجم - فمن المعقول
أن تكون ولادته في مطلع القرن السابع الهجري •

أما موطن " الفاضل " - رحمه الله - فهو اسفرايين ، وهي بليدة بنواحي
نيسابور في مشرق العلم الاسلامي (٢) •

=====

ثم وجدت السيوطي (٩١١ هـ) يضبط النسبة فيقول :
الاسفرايني : بالكسر ، وسكون السين ، وفتح الفاء والراء ، وكسر التحتية ، نسبة
الى اسفراين ، بليدة بنواحي نيسابور • قلت : بلا همز (انتهى)
(أنظر اللباب في تحرير الانساب ١٣)

(١) أنظر بغية الوعاة ٤٠٢ الاعلام ٨ / ٣١١

(٢) أنظر دائرة المعارف الاسلامية ٢ / ١٢١ اللباب في تحرير الانساب ص ١٣

وكانت وفاته - رحمه الله - سنة ٦٨٤ هـ (١) .

(١) أنظر كشف الظنون ١٥٤٣ / ٢ إيضاح المكنون ١٥٣ / ٢ الأغلام

٣٨ / ١٠ معجم المؤلفين ١٨٠ / ١١

وانظر تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥ / ٢٧٠

مكانته العلمية :
=====

تصف كتب التراجم التي ذكرت " الاسفرايني " بـ " الامام " و " العلامة " (١)
وفي مقدمات شرح اللباب فقرة خصّصت للمدح المصنف ، ووصفه بـ " الحبر "
و " النحرير " و " تاج الملة والدين " (٢) كاشف غوامض أسرار العربية ،
ونائر اللطائف الأدبية ، صدر جريدة الفضلاء ، بيت قصيدة المجد
والمعالي (٣) .

وهذا الثناء لا يعنينا كثيرا ، فهو من باب تقدير العلماء لزملائهم ، أو
اعتراف من الطلبة بفضل أستاذهم ، وكذلك كانت ميزة الترجمة في هذا العصر
الترجمة بهذه الصورة ، وإيراد صفات المدح للشخص المترجم له .

والتسمية بهذه الأسماء ، والمدح بهذه الصورة ، كان منتشرا في مشرق
العلم الاسلامي أكثر منه في غيره ، من الأماكن ، وقد نبّه صاحب الفوائد
البهية في تراجم الحنفية " إلى أن علماء ما وراء النهر يكثرون من ألفاظ
الثناء ، ويسمّون أنفسهم بـ " تاج الدين " و " ملة الدين " ، فقال :
والغالب على أهل خراسان ، وما وراء النهر ، المغالاة في الترفع على
غيرهم ، كشمس الأئمة ، وفخر الاسلام ، وصدر الدين ، وصدر الشريعة ،
ونحو ذلك ، هذا في الأئمة المتأخرة (٤) .

(١) أسماء الكتب ص ٢١٠ ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٥٣

(٢) أنظر ١ / ظ من شرح الفالي لكتاب " اللباب "

(٣) حاشية المصنف على كتاب " اللباب " ١ / ظ ، والعباب ١ / ظ

(٤) الفوائد البهية ٢٣٩

الآن أنه يمكنني أن أوكد مكانة المصنف العلمية من خلال كتبه ومؤلفاته ، فالكتب التي تركها تدل — وبدون أدنى شك — على علم لرجل وسعة اطلاعه ، وسمو مكانته العلمية .

وقد أشرت عند حديثي عن مؤلفات المصنف الى علومه النحوية واللغوية من خلال مؤلفاته (١) .

ومن هنا كان وصف بعض المصادر له بـ " النحوي " و " اللغوي " (٢) .

وقد ذكر المصنف عبد الرحمن الجامي (٨١٨ هـ) وذكر كتابه " اللباب " فوصف المصنف بـ " الثقة " ، وعدّ كتابه في صفّ الفصل للزمخشري ، والمفتاح للسكاكي ، فقال عند ذكره لمصادر كتابه :

وقد تصفّحنا كتب الثقة كالفصل والمفتاح واللباب (٣) .

ولم نتحفنا المصادر التاريخية ، بما يفني في ذكر حياة المصنف ، ونشأته وحياته العلمية ، ولعل السبب في ذلك أن المصنف لم ينبه ذكره إلا بعد قيامه بالشرح والتصنيف ، إذ المصنف كان مشهورا عند وفاته ، ممّا جعل تاريخ وفاته مسطورا في أغلب كتب التراجم ، بينما لا تكاد نجد أي ذكر لولادته ونشأته ، وظروفه الاجتماعية والعلمية .

(١) أنظر ص ٢٥

(٢) هدية العارفين ١٣٤ / ٢ معجم المؤلفين ١٨٠ / ١١

(٣) الفوائد الضيائية ١٤٢ / ١

مؤلفاته : =====

ترك " الفاضل الاسفرايني " ستة أسفار علميّة ، تؤول على علم الرجل وعلى ما اشتهر به من أنه " نحوي " و " لغوي " ، فالمؤلفات التي تركها نحويّة فيها كثير من مسائل اللّغة .

وليس أدلّ على علومه النحويّة من المصنّف الذي بين أيدينا وهو

" اللّباب " .

أما علومه اللّغويّة ، فقد قام المصنّف بشرح كتاب " المطرزي " (١) - المصباح في النحو - والمطرزي له مؤلفات لغويّة خالصة ، ممّا جعله

يعرض في " مصباحه " لمسائل لغويّة ، قام " الاسفرايني " بتوضيحها (٢)

أما في " اللّباب " فقد ذكر المصنّف بعض المسائل اللّغويّة ، وذكره

لها من قبيل الاشارة ، وهذا شأن المتون .

وأكثر ما يشير اليه في مسائل اللّغة ، هو ورود اللّفات في الكلمة ، ونسبتها

الى قبائلها ، من مثل قوله في تعداد الموصولات :

وكذا " اللّذون في لغة بني عقيل ، وبني كنانة ، قال قائلهم :

نحن اللّذون صبحوا الصباحا (٣)

وكذلك عند حديثه عن " قط " و " عوس " فقال :

وفيهما لغات (٤)

ولم يذكر اللّفات ، بل قام الشارح بذكرها .

(١) المطرزي : ناصر الدين بن عبد السيّد بن علي بن المطرزي ، أبو الفتح ، ولادته سنة ٥٣٨ هـ وفاته ٦١٠ هـ

أنظر بغية الوعاة ٤٠٢ وفيّات الأعيان ١٥١ / ٢ الأعلام ٣١١ ٤٨

(٢) ضوء المصباح للاسفرايني ، حقوق بكلية اللّغة العربيّة - جامعة الأزهر

(٣) أنظر ص ٥٠٠ من التحقيق (٤) أنظر ص ٦٣٣ من التحقيق .

وهكذا صنع عند حديثه عن " لدن " فقد قال : وفيها لغات (١)
وفي باب المركبات قال : ومنها الخاز باز في بعض لغاته (٢)
وفي باب الغايات قال : وفيها - أى في " عل - لغات (٣) ولم
يتعرض لذكرها أيضا .

وفي باب " الممنوع من الصرف " قال عن الاسم الثلاثي ، الساكن الوسط ،
العلم ، وشرطه مع ذلك - أى مع الأشياء التي ذكرها - العجمة
في اللغة العليا (٤) .
وعن " أمس " قال :

واللغة العليا بناؤه - أى بناء أمس - على الكسر في الأحوال كلها (٥) .

أما عن ذكر المصنف للكلمات اللغوية ، ومعانيها ، فإننا نجد ذلك
مستفيضا في حاشية المصنف على الكتاب ، إذ جعل هذه الحاشية بأكملها
- وهي في ٢٢ ورقة - للكلام على شرح الأمثال والأشعار ، وتفسير غامضها
وللتعليق على بعض المسائل النحوية .

وجميع كتب المصنف - على عكس كثير من كتب التراث - وصلت إلينا كاملة ،
ووجدت طريقها إلى التحقيق والطبع ، إذ جميع ما ذكرته المصادر من كتب
للمصنف ، موجود في مكتبات التراث ، وبأكثر من نسخة .

والملاحظ في مؤلفات المصنف ، أنه قام بتصنيف بعضها كما في كتاب " اللباب "
وقام بشرح بعض مصنفات غيره ، كما في شرح المصباح للمطرزي ، وجعل بعضها
رسائل صغيرة في مواضيع تحتاج لتوضيح ، وهذه الأنواع الثلاثة من التأليف
كانت منتشرة في عصر المصنف .

(١) أنظر ص ٦٣٥ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٦٦٠ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٦٦٤ من التحقيق

(٤) أنظر ص ٧٠١ من التحقيق

(٥) أنظر ص ٧١٩ من التحقيق

أما مؤلفات المصنف ، فهي :

- ١- ضوء المصباح ، وهو شرح لكتاب المصباح في النحو للمطرزي .
- ٢- اللباب في علم الاعراب^(١) ، وهو المتن الذي شرحه الفالي في هذا الكتاب الذي هو موضوع الرسالة ، والمسمى : شرح اللباب في علم الاعراب
- ٣- فاتحة الاعراب باعراب الفاتحة ، وهو عبارة عن كتاب صغير في اعراب فاتحة الكتاب (٢٢) .

٤- رسالة في الجملة الخبرية ، ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٧٠ / ٥) (٣)

- ٥- حاشية المصنف على كتابه " اللباب " .
- ولم تذكر المصادر هذه الحاشية من بين كتب المصنف ، إلا أنني تأكدت من صحة نسبتها للمصنف ، وذلك لتطابق الكلام المنقول في " شرح الفالي " بما في هذه الحاشية ، بعد ذكر الفالي للكلام المنقول بأنه من حاشية المصنف (٤) .

وكذلك فقد نقل عنها " نفرة كار " في كتابه " العباب " وقد قمت بإثبات ما ذكره المصنف في الحاشية ، في أماكن متعددة خلال التحقيق .

(١) قام بتحقيقه الأستاذ / عبد السلام الخرجي ، وقدّمه رسالة ماجستير لكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر - القاهرة .

(٢) حققه ونشره في عمان د . عفيف عبد الرحمن - جامعة اليرموك .

(٣) أنظر في مؤلفات المصنف :
معجم المؤلفين ١٨٠ / ١١ هدية العارفين ١٣٤ / ٢ كشف الظنون
٢ / ١٥٤٣ - ١٥٤٤ أسماء الكتب ٢١٠ ، ٢٦٩

(٤) أنظر التحقيق الصفحات ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٦٦٨

٦ - لبّ الألباب في علم الاعراب

ذكره صاحب كشف الظنون ، وقال عنه :

ألفه للوزير شمس الدين صاحب الديون (١)

وقد قام بشرح هذا الكتاب عدد من العلماء ، وقد حصلت على شرح
من شرح هذا الكتاب (٢) .

(١) أنظر كشف الظنون ١٤٥٤ / ٢

(٢) هو " شرح الكونباني " سماه " خلاصة الكتب في شرح اللب "

والنسخة المصورة من المكتبة الظاهرية بدمشق .

المبحث الثاني

محمد بن مسعود السيراني

ان من حق المؤلف على الباحث - وما تقتضيه الأمانة العلمية - أن يترجم له ترجمة تكشف بوضوح عن جوانب حياته المختلفة ، العلمية والأخلاقية والعقدية ، وكذلك ظروف حياته ومعاشه ، الى أن يصل الى تاريخ وفاته . وفي سبيل القيام بهذا الواجب ، شمرت عن ساعد الجد ، وبذلت من المحاولات ما استطعت الى ذلك سبيلا ، لكنني عدت بعد رحلة طويلة مع كتب التراجم ، ومصادر التاريخ ، بأخبار قليلة عن مؤلف الكتاب ، وانني اذ أورد ها هنا لأرجو أن تكون صورة كاشفة عن المراد ، مجلية للحقائق موضحة للغامض .

اسمه ونسبه :
=====

ترجم له صاحب هدية العارفين بقوله : محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي (١) .

ومعنى كتب التراجم تختصر من هذه الترجمة ، فتحذف منها بعضها ، كما في معجم المؤلفين ، اذ ذكره بقوله : محمد بن مسعود السيرافي (٢)

وترجم له صاحب كشف الظنون بقوله : محمد بن مسعود بن محمود السيرافي (٣) .

وأورد نسبته " بروكلمان " في كتابه تاريخ الأدب العربي ، بقوله : محمد بن مسعود السيرافي (٤)

فاسمه في هذه الكتب يكاد يكون واحدا ، وان كان بعض الكتب قد اختصر الترجمة فحذف منها " محمود " .

(١) هدية العارفين ١٤٢ / ٢

(٢) معجم المؤلفين ٢٠ / ٢

(٣) كشف الظنون ١٤٨١ / ٢

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢٦٩ / ٥

ولم يشذ عن هذه النسبة إلا السيوطي ، فقد ذكره في " بغية الوعاة " بقوله : محمد بن سعيد بن أبي الفتح (١) .

فنسبة السيوطي متفقة مع نسب كتب التراجم الأخرى في عدد الأبناء ، وإن اختلفت في الأسماء ، في " سعيد " و " محمد " ، وهذان الاسمان قريبان من " مسعود " و " محمود " - كما في التراجم الأخرى - فالأرجح أن تكون نسبته كما وردت في غالبية كتب التراجم ، ويكون في نسبة السيوطي تحريف .

فهو الامام : محمد بن مسعود بن محمود السيرافي .

كنيته :

لم يرد في ترجمة السيرافي إشارة إلى له كنية في أي من

كتب التراجم التي تيسر لي الاطلاع عليها .

لقبه :

=====

اتفقت جميع المصادر على أن لقب " السيرافي " هو : قطب الدين

فقد أوردت ذلك في ترجمتها له .

ولادته ووفاته :

=====

لم تذكر المصادر - التي تيسر لي الاطلاع عليها - تاريخ ولادة الفالي

ولا تاريخ وفاته ، وكل الذي وجدته من تاريخ يساعدني على تحديد

الفترة الزمنية التي عاش فيها " الفالي " ، هو تاريخ تأليفه لكتبه .

فقد ذكرت المصادر أن للفالي سفيرين علميين هما :

- تقريب التفسير في تلخيص الكشاف (٢)

- شرح اللباب في علم الاعراب (٣)

(١) بغية الوعاة ١ / ١١٢ الترجمة (١٨٦)

(٢) أنظر تاريخ الأدب العربي ٢ / ٢٢

(٣) أنظر كشف الظنون ٢ / ١٤٨١ هدية العارفين ٢ / ١٤٢ معجم المؤلفين ٢ / ٣٦٩

تاريخ الأدب العربي ٢ / ٢٦٩ ، وسيأتي التعريف بهذين الكتابين .

وجميع المصادر التي أوردت هذين الكتابين ، ونسبتهما للغالي ، ذكرت أنه أتم تأليف كتابه " تقريب التفسير " في تلخيص الكشاف " في التاسع من شوال سنة ٦٩٨ هـ ، وأتم تأليف " شرح اللباب " في ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ .

فإذا كانت السنوات من ٦٩٨ هـ الي ٧١٢ هـ هي فترة تأليف وكتابة بالنسبة للغالي ، فمن المؤكد أن ستة ولادته كانت قبل عشرين سنة من تاريخ تأليفه لـ " تقريب التفسير " على الأقل ، إذ ليس من المعقول عرفاً أن يختصر كشاف الزمخشري ، وعمره أقل من عشرين عاماً .
هذه أقل مدة يمكن أن نعدّها ، ومن الجائز أن يكون عمر الغالي عند تأليفه لتلخيص الكشاف ثلاثين أو أربعين سنة ، ولكنني لا أستطيع أن أجزم بأي شيء من هذا ، ولكن أقول : أن أقل سنّ يمكن فيه للسيرافي أن يبدأ فيه بالتأليف هو سن العشرين .

ومطريقة أخرى يمكنني أن أقول : أن الغالي كان احتمال وجوده سنة ٦٧٨ هـ - أي قبل عشرين سنة من تاريخ تأليفه لتقريب التفسير - قائماً .

أما تاريخ الوفاة ، فلم يرد تحديده في أي من كتب التراجم التي ذكرت " الغالي " - في حدود ما اطلعت عليه - إلا أنهم ذكروا أن الغالي كان حياً سنة ٧١٢ هـ ، وهذا هو تاريخ نهاية تأليف كتابه " شرح اللباب " ، ومن الجائز عقلاً أنه توفي بعد تأليفه لكتابه بيوم ، أو سنة ، أو عشرين سنة ، إلا أن كتب التراجم لم تشر إلى شيء من هذا ، لا من قريب ، ولا من بعيد .

بعد هذا يمكنني القول : أن الفترة الزمنية التي من المحتمل أن أحدها لحياة الغالي هي من ٦٧٨ هـ الي ٧١٢ هـ .

وبنا* على ما توصلت اليه سابقا من أن الفالي كان موجودا خلال هذه الفترة ، بدأت أبحث عن معاصريه الذين عاشوا خلال هذه الفترة ، علي أجده ذكررا له أو لمشايخه ، أولتلاميذه ، لكنني لم أعثر على شيء من ذلك ، وما كنت لأقف عن البحث ، لولا أنني وجدت الشيخ " السيوطي " مع سعة اطلاعه ، ووفرة مصادره ، لم يصل الى ما أريد الوصول اليه ، فقد قال :

محمد بن سعيد بن محمد بن أبي الفتح السيرافي ، المعروف بالفالي صاحب شرح اللباب ، لم أقف له على ترجمة . (١)

هذا مع العلم بأن السيوطي كان قريب العهد بعصر " الفالي " وقد ذكره أكثر من مرة في كتبه ، في " بغية الوعاة " — كما تقدّم — ، وفي المزهرة ، فقد قال :

الفالي والفالي : الأول محمد بن سعيد السيرافي ، شاح اللباب ، والثاني بالقاف ، أبو علي اسماعيل ، صاحب الأمالي (٢) .

وذكره في " اللباب في تحرير الأنساب " بقوله :

الفالي — بلام — الى قالة ، بلدة بفارس (٣)

(١) بغية الوعاة ١ / ١١٢ الترجمة ١٨٦

(٢) المزهرة ٢ / ٤٤٨

(٣) اللباب في تحرير الأنساب ص ١٣

مكانته العلمية :
=====

يمكن التعرف على مكانة " الفالي " العلمية من خلال المؤلفات التي تركها ، إذ أن المصادر التي ذكرته ، لم تشر إلى شيء من هذا ولكن علمه يظهر من خلال مؤلفاته التي يأتي الحديث عنها في الصفحات القادمة (١) .

وسياتي الحديث عن اختصار " الفالي " لكشاف الزمخشري ، وهو عمل لا يتصدى له إلا من كان ذا باع طويل بمسائل النحو واللغة والتفسير .

ومن هنا استحق " الفالي " وصف " المفسر " ، كما استحق وصفه بأنه " نحوي " ، وقد أشارت إلى هاتين الصفتين بعض كتب التراجم التي ترجمت له (٢) .

ومما يجدر ذكره أن " الفالي " عندما اختصر " الكشاف " أزاله اعتزاله ، ومعنى اطنابه ، كما ذكر صاحب كشف الظنون ، (٣) وهذا عمل يشهد له بسلامة عقيدته ، كما كانت سلامة علمه .

(١) أنظر ص ٣٥

(٢) أنظر كشف الظنون ١٤٨١ / ٢ هدية العارفين ١٤٢ / ٢

معجم المؤلفين ٢٠ / ١٢

(٣) كشف الظنون ١٤٨١ / ٢

مؤلفات " الفالي " : =====

- ذكرت كتب التراجم أن للفالي مؤلفين هما :
- شرح اللباب (وهو موضوع هذا البحث ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً ،
ان شاء الله تعالى)
- تقريب التفسير ، وهو تلخيص لكشاف الزمخشري . (١)
- أنتم في التاسع من شوال سنة ٨٩٨ هـ ببلدة شيراز (٢)
- وقد اعتمدت على هذا الكتاب في تحديد مذهب " الفالي " العقدي ، كما
سيأتي في الفصل الرابع ان شاء الله تعالى (٣) .
- وقد قام بعض العلماء بدراسة هذا المختصر ، كما فعل " علي بن
عمر الأرزنجاني " ، فقد ذكر صاحب " كشف الظنون " أن " الأرزنجاني "
درس كتاب " الفالي " ، ووضع عليه حاشية مفيدة سماها " توضيح
مشكلات التفسير " . (٤)
- ومن هنا أمكنني عدّ " علي بن عمر الأرزنجاني " من تلاميذ " الفالي " .
ولا بدّ لي من الإشارة إلى أنني رجعت إلى الكتب التي تحدّثت عن
الزمخشري ، وإلى الرسائل الجامعية التي تحدّثت عن حياته ، وإلى المراجع
التي كتبت عن " الكشاف " ، فلم أجد أحدا تحدّث عن " الفالي "
باعتباره أحد الباحثين في " الكشاف " .
- وقد ذكر " بروكلمان " في كتابه " تاريخ الأدب العربي " (ص ١٤٤٢ - ١٣٨٣)
أسماء المكتبات التي يوجد فيها الكتاب ، فذكر :
- آيا صوفيا ٨٨ باتنة ٢٦ / ١ رقم ٢٤٥ - ٢٤٦ الفاتيكان ١٠٣٤ المتحف البريطاني
٢٩٤٠ مكتبة البلدية بالاسكندرية ٤٢ / ١

١ - كشف الظنون ١٤٨١ / ٢

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة

(٣) أنظر ص ٩٠ - ٩١

(٤) كشف الظنون ١٤٨١ / ٢

مشايخه :
=====

لم تذكر كتب التراجم أحدا من شيوخ السيرافي ، ولم أعر على شيىء من ذلك ، - في حدود الكتب التي اطلعت عليها - ولكن يمكنني أن أشير الى بعض مشايخه الذين أمكنني الوقوف عليهم من خلال هذه الدراسة وسيكون ايرادهم هنا لا عن طريق الجزم ، لانه لم يرد في ذكرهم نص ، انما هو اجتهاد طالب مبني على الاحتمال .

وقد سبقت الاشارة الى أن " الفالي " كان حيا خلال السنوات ٦٢٨ هـ

٧١٢ هـ (١) .

وقد ذكرت المصادر التاريخية أن المصنف - الفاضل الاسفرايني - كانت وفاته سنة ٦٨٤ هـ مما يعني قرب الفترة الزمنية بين " الفالي " و " الاسفرايني - رحمهما الله - بل ان الفالي عاصر الاسفرايني ، اذا كان احتمال حياته في هذه الفترة صحيحا ، ومن هنا يمكنني عدّ الفاضل الاسفرايني من شيوخ " الفالي " ، اما عن طريق الدراسة عليه ، والاخذ عنه ، أو عن طريق دراسته لمؤلفاته .

وقد بحثت في نسخ المخطوط التي اعتمدت عليها في التحقيق ، علي أجد شيئا من عبارة الشارح تدلّ على صحة ما ذهب اليه ، كأن يقول الشارح : قال شيخني ، أو يذكر مسألة سألها عنها ، أو ما الى ذلك ، فلم أجد شيئا من هذا ، ومع ذلك يبقى الاحتمال قائما ، وقد أجد أمثال هذه الاشارات في الشروح الاخرى للكتاب ، أو في مؤلفات عصر الشارح التي ما زالت مخطوطة ، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها .

ويمكنني أن أعدّ الزمخشري (٥٣٨ هـ) من مشايخ الفالي ، وذلك للصلات الكثيرة بينه وبين الزمخشري ، كاختصاره للكشاف ، وتبعه لآرائه في أكثر المسائل التي يوردها (٢)

(١) أنظر ص ٣٠ - ٣١

(٢) أنظر ص ٣٨

تلاميذه :
=====

سبقت الاشارة الى عبد " علي بن عمر الأرنجاني " من تلاميذ
الشارح ، اذ نص صاحب " كشف الظنون " على دراسته لمختصر
الكشاف للمصنف (١)

صلته بالزمخشري :
=====

المؤلف على صلة غير مباشرة بالعلامة " الزمخشري " وهذه الصلة

تنحصر في شيئين :

— صلة الشارح بالزمخشري

— صلة كتاب الشارح بكتب الزمخشري

أما صلته بالزمخشري ، فقد مرّ أن " الفالي " قام باختصار كتاب
الزمخشري " الكشف " ، وما كان " الفالي " ليقوم بهذا العمل ،
لولا إعجابه بشخص المؤلف ، وتقديره لعلمه ، من خلال ما ذكره في
" الكشف " ، إذ من غير الممكن أن يكون قد قام بهذا العمل
وهو قال له .

وأما صلة الكتاب المحقق بكتب الزمخشري ، فهي صلة قائمة على النقل
الكثير من كتاب الزمخشري " المفصل في علم العربية " ، وهذا النقل
قد يكون نقلا حرفيا ، أو نقلا بالمعنى ، كما أشرت إلى ذلك بالتحديد
في الفصل الرابع من هذه الدراسة (١) .

وقد ذكر " الفالي " في أكثر من موضع في شرحه ، قوله :

ولذلك اقتصر عليه هو (يقصد المصنف) وسأحب المفصل (٢)

وقال في مواضع أخرى : كما هو مذكور في المفصل (٣)

مما يعني قرب هذا الكتاب من المؤلف ، واعتماده عليه ، بل ودراسته
له ، وإعجابه به ، مما جعله مستحضرا لمسائله ، عارفا لما ذكره
صاحبه فيه ، وما لم يذكره .

(١) أنظر ص ١٠١

(٢) أنظر ص ٤١٩

(٣) أنظر ص ٣٧١

الفصل الثاني

كتاب اللباب وفتح العالميه

- منزلة الكتاب بين كتب النحو

- شروع الكتاب

- اثر الكتاب في المؤلفات النحوية التي آتت بعده

منزلة الكتاب بين كتب النحو : =====

ان الحكم على كتاب " اللباب " يصعب تحديده ، لأن هذا الحكم يستدعي اطلاعا شاملا على الكتب التي ألفت في زمن تأليف الكتاب ليسهل تحديد مكانة هذا الكتاب بين المؤلفات الكثيرة ، التي عاصرت في التأليف .

ولكي لا يكون الحكم غير سديد ، فقد بحثت في المؤلفات التي ألفت بعد تأليف الكتاب ، محاولا الوصول الى نص في هذه الكتب ، يشير الى منزلة الكتاب ، اذ الحكم من هؤلاء المؤلفين سيكون أكثر دقة من حكم طالب . وقد طال بي البحث ، حتى وفقني الله الى الوصول الى ما أردت ، فقد كانت نفسي تدفعني الى مدح الكتاب ، والاشادة به ، وكنت أخشى أن يكون مدحي للكتاب بسبب علمي في تحقيقه ، إلا أنني وجدت أحد علماء القرن التاسع يذكر الكتاب ، فينزله منزلة يستحقها .

فقد ذكر عبد الرحمن الجامي (٨١٨ هـ) الكتاب في صف " مفصل الزمخشري " و " مفتاح السالكين " ، وذلك عند حديثه عن مصادره في كتابه " الفوائد الضيائية " شرح كافية ابن الحاجب " فقد قال :
" وقد تصفحنا كتب الثمّة ، كالفضاء ، والمفتاح ، واللباب " (١)

و " اللباب " الذي يذكره " الجامي " هو " لباب الاسفرايني " ، وقد تأكدت من هذا ببطاقة ما نقله الجامي في كتابه ، بما ذكره الاسفرايني في " اللباب " ، فوجدتهما متطابقين (٢)

(١) الفوائد الضيائية ١ / ١٤٢

(٢) أنظر الفوائد الضيائية ١ / ٧٦ : ١ / ٢٩٥

وقد ذكر صاحب كشف الظنون الكتاب ، فقال عنه :
قال جمال الدين (١) في شرحه (شرح الباب) : هو مشتمل على
ملخص أبحاث المتقدمين في ألفاظ إيضاحية عذبة جارية ، محتوية على
لطائف عميقة لا توجد في جمل كلام الأولين ، بالغ درجات الكمال ،
لكنه أصعب الكتب المؤلفة في هذا الفن ، وأوعرها ، لاشتماله على مباحث
غريبة ، ومسائل عميقة . (٢)

(١) المقصود " جمال الدين الأقسري " ، وليس " جمال الدين الحسيني " .
المعروف بـ " نقرة كار " لأنني بحثت عن النص المنقول في شرح " نقرة كار " .
فلم أجده ذكر شيئاً من هذا .
(٢) أنظر كشف الظنون ١٥٤٤ / ٢

شرح الكتاب : =====

ظفر كتاب " اللّباب " بثمانية شرح ، لثمانية من العلماء ، وفي فترات
زمنية متباعدة .

ويعطينا صاحب " كشف الظنون " صورة عن الكتاب نفسه فيقول :
اللباب [في النحو] للفاضل الاسفرايني ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ، رتبته
على مقدمة وأربعة أقسام :

— الأول : في الاعراب

— الثاني : في المعرب

— الثالث : في العوامل

— الرابع : في المقتضي للاعراب (١)

هذا هو الكتاب وتقسيماته ، أما لماذا توقّر عليه هذا العدد من الشراح ؟
فقد يكون السبب ما ذكره " جمال الدين الاقسراي " في مقدمة شرحه
لـ " اللّباب " من أنه " أصعب الكتب المؤلفة في هذا الفن ، وأوهرها
لاشتماله على مباحث غريبة ، ومسائل عميقة " (٢) .

فالكتاب فيه مسائل غامضة تحتاج الى توضيح ، فهو مادة خصبة للشرح ،
وقد رتبته مؤلفه على ترتيب جديد ، لم يعهد عند غيره ، ممّا جعله
يتميّز عن المؤلفات التالية التي سارت على منهج معروف ، سار عليه
علماء كثيرون .

وبعضد من هذا ما ذكره صاحب " اللّباب " فقد قال في مقدّمته
كتابه :

(١) كشف الظنون ١٥٤٣ / ٢

(٢) كشف الظنون ١٥٤٤ / ٢

"ان كتاب اللباب في علم علم الاعراب ، لما كان كتابا صحيحا معانيه
حسنا مقاطعه ومبانيه ، لا ينزف بحره ، ولا يدرك غوره . . . الخ
شرحته شرحا تنحل به الفاظه ومعانيه ، وتكشف تركيباته ومبانيه " (١)
والسبب والضح عند مؤلف " العباب " فهو : " صحة معانيه ، وحسن
مقاطعه ومبانيه " .

ونسرى قريبا من هذا عند الفالي ، فقد قال :
فان كتاب " اللباب في النحو " كتاب لا يخفى
مقداره ، ولا يشق غباره ، مستجمع لفوائد شريفة ، ومحتو على زوائد
لطيفة . . . الخ
. . . وكان في بعض الفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل ، واطلاق يحتاج
الى تحليل (٢) .

ويضيف " الفالي " سببا آخر لشرحه " اللباب " فيقول :
" فالتمسوا (٣) كتابة شرح على وفق ترتيبه ، وافهيهاته وحل تركيبه " (٤)
فترتيب ابواب الكتاب ، وتوضيح معضلاته ، من جملة أسس
اقبال العلماء على شرحه .

وقد كان كل شارح من شراح " اللباب " يضيف شيئا جديدا الى ما
ذكره الشارح المتقدم ، بل ويتبع آراءه ، فيوافقها أو يخالفها ، أو
ينتقدها ، ويذكر الأقرب الى الصواب عنده ، وكل ذلك بأدب واحترام لرأي
العلماء ، وقد جاء في أكثر من موضع من التحقيق ، أمثلة لهذه
المخالفات والموافقات والتنبيهات .

-
- (١) العباب ، نسخة المكتبة المحمودية ١ / ظ
(٢) شرح اللباب للفالي ، نسخة المكتبة المحمودية ١ / ظ
(٣) الضمير يرجع الى طلاب " الفالي " .
(٤) شرح اللباب ، نسخة المكتبة المحمودية ١ / ظ

شرح الكتاب =====

تقدم أن " اللّباب " تفرغ على شرحه عدد من العلماء ، وهذه الشروح هي :

١ - شرح محمد بن مسعود السيرافي القالي (وهو موضوع الرسالة " ، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً) .

٢ - شرح للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني ، المعروف بـ " نفرة كار " المتوفى سنة ٧٧٦ هـ فرغ من تأليفه سنة ٧٣٥ هـ .
وسمى شرحه " العباب " . (١)

ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٧٠ / ١٥

وذكره صاحب كشف الظنون ، فقال : العباب ، للسيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني ، المعروف بـ " نفرة كار " ، أوله : الحمد لله ، الكلمة العليا (٢)

٣ - شرح لمحيي بن القاسم المعروف بـ " الفاضل اليمني " ، المتوفى بعد سنة ٧٥٠ هـ ، ذكره صاحب كشف الظنون (١٥٤٤ / ٢) وذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٧٠ / ٥)

٤ - شرح للشيخ علاء الدين ، علي بن محمد ، الشهير بـ " مصنفك " المتوفى سنة ٨٧٥ هـ ، أو سنة ٨٧١ هـ ، وكان فراغه منه سنة ٨٢٨ هـ ، وهو شرح كبير ذكر فيه من قواعد النحو ، ومسائل العربية شيئاً كثيراً ، والنسخة المكتوبة بخطه في مجلد ين (٣) .

(١) قام بتحقيقه أحد طلاب كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر - القاهرة .
ويقوم بتحقيقه الآن زملاء في قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة .

(٢) كشف الظنون ١٥٤٤ / ٢

(٣) أنظر الكتاب وتاريخ وفاة مؤلفه في أسماء الكتب ٧٢ ، ٩٦

وانظر الفوائد البهية ١٩٢ - ١٩٤

- أنتم تصيده ب " هراة " سنة ٨٢٨ هـ ، ونقله الى البياغى سنة ٨٥٦ هـ .
- ٥ - شرح لمحمد بن عثمان الزوزنى ، أتمه في ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ بشيراز (١)
- ذكره بروكلمان في " تاريخ الأدب العربي " وقال : ألفه بين سنتي ٦٨٦ هـ و ٧٧٧ هـ ، والذي في نسخة المكتبة الوطنية الفرنسية - باريس رقم ٢٤ - أن نهاية التأليف سنة ٧١٢ هـ
- وذكره صاحب كشف الظنون (١٥٤٤ / ٢)
- ٦ - شرح للشيخ جمال الدين محمد بن محمد التبريزى الاقسرائى سمّاه " كشف الاعراب " فرغ من تأليفه بشيراز سنة ٧٤٠ هـ (٢)
- ٧ - وذكر بروكلمان شرحا لـ " عبد الله بن أحمد " في كتابه " تاريخ الأدب العربي " (٢٧٠ / ٢) .
- ولهم أجد في كتب التراجم نسبة لهذا الكتاب الى المؤلف المذكور ، لكي أستطيع معرفة " عبد الله بن أحمد " معرفة أكثر وضوحا .
- ٨ - وذكر " بروكلمان " شرحين للكتاب ، ولم يحدّد نسبتهما الى مؤلفيهما بل اكتفى بقوله : " شرح لجهول " .
- وذكر أن تاريخ تأليف أحد هذين الشرحين كان سنة ٧٢٨ هـ (٣) .

(١) منه نسخة في مكتبة برلين تحت رقم ٦٦٦٦ ونسخة المكتبة الوطنية الفرنسية - باريس ، قمت بتصويرها .

(٢) أنظر كشف الظنون ١٥٤٤ / ٢

(٣) أنظر تاريخ الأدب العربي ٢٧٠ / ٥

أثر الكتاب في المؤلفات النحوية التي أتت بعده ،
=====

يظهر لنا أثر الكتاب في المؤلفات النحوية التي أتت بعده ، من كثرة الشرح
التي اهتمت بدراسة الكتاب وشرحه .

فقد ظلّ الكتاب على مدى قرن ونصف — من ٦٨٤ هـ تاريخ التأليف
الى ٨٢٨ هـ تاريخ انتهاء آخر شروحه — مادة خصبة للشرح ، وعلى أيدي
علماء لهم باع طويل في مجال الشرح من أمثال " الزوزني " و " نقرة
كار " و " السيرافي الفالي " .

وشرح هؤلاء العلماء لهذا الكتاب لا بدّ أن يترك أثرا في مؤلفاتهم
وفي مؤلفات تلاميذهم ، وفي مجالسهم العلمية .

وقد مرّ بنا أن عبد الرحمن الجامي (٨٩٨ هـ) اعتمد على الكتاب ، وتوفّر
على مطالعته والاستفادة منه في شرحه للكافية ، حيث قال :

" وقد تصفحنا كتب الثقافة كالفصل والمفتاح واللباب " (١)

وسياتي — في ذكر مصادر الفالي — تحديد النقول الكثيرة التي نقلها

البغدادي في كتابه " خزنة الأدب " عن كتاب " اللباب " (٢) .

ولا بدّ من الإشارة الى أن أكثر كتب التراث التي ألّفت بعد القرن السابع
— أي بعد تأليف الكتاب — ما زالت مخطوطة في المكتبات ، ولم تأخذ طريقها
الى التحقيق والدراسة ، وذلك لاعتناء الباحثين بتحقيق الكتب التي يرجع تاريخها
الى ما قبل القرن السابع .

وربما يظهر لنا الكثير من الكتب التي اعتمدت على كتاب " اللباب " ،

ونقلت عنه ، عند تحقيق الكتب التي ألّفت بعد تأليف " اللباب " .

(١) أنظر الفوائد البهية ١ / ١٤٢

(٢) أنظر ص ١٥٧

الفصل الثالث

شرح الباب في علم الاعراب

من خلال القسم الاول منه

- نمنز التأليف

- الغاية من تأليفه

- توثيق نسبته

- اسعر الكتاب

- نسخ الكتاب

- عجم المؤلف

- مؤلفه بين شرح الفاني وشرح فقره كافر

- اسلوب المؤلف

زمن تأليف هذا الشرح :

=====

اتفقت جميع نسخ المخطوط التي اطلعت عليها على أن المؤلف قد أنهى تأليف شرحه في ربيع الأول سنة ٧١٢ هـ (١)

وكذلك اتفقت هذه النسخ على أن مكان التأليف كان : سيرا (٢) ولم أجد أى إشارة الى تاريخ بداية المؤلف في شرح " اللباب " وان كان من الأرجح أن تكون فترة تأليف الكتاب ما بين سنتي ٦٩٨ هـ - ٧١٢ هـ .

فقد ذكرت المصادران " الفالي " أتم تأليف كتابه " تقريب التفسير " سنة ٦٩٨ هـ (٣) .

وقد ذكر " الفالي " في مقدمة كتابه أنه قام بتأليف هذا الشرح بناءً على رغبة طلابه (٤)

فاذا كان المؤلف قد قام بشرح هذا الكتاب أمام طلابه ، فمن المناسب أن تكون الفترة الزمنية في حدود سنوات ، وليس بين يدي نص يحدد هذه السنوات ، ومن هنا أمكنني القول بأن الفترة من ٦٩٨ هـ - أى بعد انتهاء المؤلف من كتابة " تقريب التفسير " - إلى ٧١٢ هـ - وهي سنة انتهائه من تأليف هذا الشرح - هي الفترة الزمنية الممكنة لتأليف الشرح لكتاب .

الغاية من تأليفه :

=====

من خلال ما ذكره " الفالي " في مقدمة الشرح يمكن أن نقف على الدافع الذى حدا به الى شرح هذا المصنف ، فقد قال في المقدمة

-
- (١) الورقة الأخيرة من النسخ المعتمدة في التحقيق
 - (٢) الورقة الأخيرة من النسخ المعتمدة في التحقيق
 - (٣) أنظر كشف الظنون ١٤٨١ / ٢
 - (٤) أنظر ص ١٤٤ من التحقيق

عن كتاب " اللباب " :
وكان في بعض ألفاظه انعقاد يحتاج الى تحليل ، واطلاق يفتقر
الى تعليل ، ومنذ زمان كنت أُلقي على الطلبة فوائد عدّوها
معتبرة صحيحة ، دالّة على احسان حقّ النصيحة ، فالتمسوا كتابة شرح
على وفق ترتيبه ، وانبييانه وحلّ تركيبه (١) .

توثيق نسبة الكتاب :
=====

لقد تأكد لي - وكل وضوح - صحّة نسبة هذا الكتاب " شرح
اللباب في علم الاعراب " الى مؤلفه " محمّد بن مسعود السيرافي الفالي "
وذلك من خلال المصادر التي عيّنت بذكر كتب التراث ، ونسبتها
لاصحابها ، فقد ذكره صاحب " كشف الظنون " بقوله :
اللباب [في النحو] لمحمّد بن أحمد تاج الدين الاسفرايني ، رتبه
على مقدمة وأربعة أقسام الخ
وعليه شرح : منها :

- شرح لمحمّد بن مسعود السيرافي الفالي (١)
وذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢٦٩ / ٥
وذكره في أسماء الكتب المتّم لكشف الظنون ٢٦٩
ونقل عنه صاحب " خزنة الأدب " بقوله : قال شارح اللباب ، وذلك
في مواضع كثيرة ، أنظر الخزنة ٥٣٨ / ٢ ٤٢٩ / ٣ ٣٢٩ / ٤
وكذلك ذكرته كتب التراجم التي ترجمت له ، فذكرت عند ترجمتها له
" محمّد بن مسعود السيرافي الفالي " شارح اللباب كما في " بغية
الوعاة " و " المزهر " .

(٢) أنظر ص ١٤٤ من التحقيق

(٢) كشف الظنون ١٥٤٣ / ٢

(٣) بغية الوعاة ١١٢ / ١ والمزهر ٤٤٨ / ٢

اسم الكتاب : =====

ورد ذكر اسم الكتاب المحقق في المصادر التي ترجمت للكتاب أو
لمصنّفه ، أو لأحد شراحه ، بعنوانين مختلفين .
ويأتي اختلاف تسمية الكتاب ، تبعاً للاختلاف في اسم كتاب المصنف
فاذا استطعت تحديد اسم كتاب المصنف ، فما عليّ بعد ذلك
الآن أن أضح كلمة " شرح " أمام اسم المصنّف ، فأصل الى تحديد
اسم هذا التحقيق .

وللوصول الى ما أنشد ، سرت على النهج التالي :

- البحث عن تسمية المصنف لمصنّفه
- البحث عن التسمية في كتب الشراح الذين شرحوا المصنف
- البحث عن التسمية في نسخ " الفالي " المتعددة لشرح " اللّباب " .

تسمية المصنّف : =====

ورد ذكر كتاب " الاسفرايني " بعدة تسميات ، فمرة نجد الكتاب
تحت اسم " اللّباب " ، وأخرى نجد " اللّباب في النحو " وتارة
" اللّباب في علم الاعراب " .
" اللّباب "
=====

ففي خزانة الأذّب نجد " البغداديّ " ينقل كثيراً عن كتاب المصنف
فيقول : قال صاحب اللّباب " (١)

" اللّباب في النحو " =====

صاحب كشف الظنون يترجم لمصنّف الكتاب ، فيذكر الكتاب تحت اسم
اللّباب [في النحو] - " في النحو " وردت بين معقوفين - (٢)

(١) أنظر الخزانة ٣٨ / ٤ - ٥٢ - ٦٤

(٢) أنظر كشف الظنون ١٥٤٣ / ٢

وتتكرر هذه التسمية بهذا اللفظ في هديّة العارفين (١) وفي معجم

المؤلفين (٢) .

” لباب الاعراب ”
=====

ذكر هذه التسمية المصنف نفسه في حاشيته على الكتاب ، فقال :

” لما فرغت من انشاء لباب الاعراب ” (٣)

وفي غلاف هذه الحاشية نجد العنوان التالي : ” حاشية اللباب

للاسرائيني ، صاحب ضوء المصباح ، على كتاب لباب الاعراب للمصنف ” (٤)

ففي هذا الغلاف تسميتين للكتاب ، فقد سَمَّاهُ ” اللباب ” و ” لباب

الاعراب ” .

على أن هذا العنوان من عمل النساخ وليس من عمل المصنف .

وفي ” أسماء الكتب ” نجد اسمين للكتاب ، فمرة يسمّيه ” لباب

الاعراب ” (٥) ، وأخرى يقول عنه : ” وهو المسمّى كتاب الاعراب ” (٦)

وليس بين هذه التسميات اختلاف بعيد ، ومع ذلك لا بدّ لي من الجمع

بينهما ، إذا كان الجمع ممكناً .

(١) أنظر هديّة العارفين ٢ / ١٤٢

(٢) أنظر معجم المؤلفين ١٢ / ٢٠

(٣) حاشية المصنف على الكتاب ، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ١ / ظ

(٤) غلاف الحاشية

(٥) أسماء الكتب ٢٦٩

(٦) تسمية الكتاب بـ ” كتاب الاعراب ” لم ترد الا في هذا الكتاب

— أسماء الكتب — وهي تسمية تخالف جميع التسميات التي وردت ، وأرى

أن في هذه التسمية تحريفاً وتحجيلاً ، فالحرف الأول حرّف عن ” اللام ”

والحرف الثاني صحّف عن ” الباء ” ، فجعل الناسخ النقط من فوق .

وعلى هذا يكون الاسم : لباب الاعراب . وانظر أسماء الكتب ٢١٠

أقول : ان تسمية الكتاب بـ " اللباب " هي تسمية مختصرة من اسم الكتاب الطويل ، فليس من الضروري أن يذكر اسم الكتاب كاملا عند ما ينقل عنه أحد العلماء ، ونحن نجد هذا كثيرا في استعمالنا اليوم فنقول : قال صاحب الكشف ، و : ذكر صاحب التاج ، وتعميتنا لتفسير الزمخشري بـ " الكشف " ، ولمعجم الزبيدي بـ " التاج " هي تسمية مختصرة من الاسم الطويل للكتاب .

وتسمية الكتاب بـ " اللباب [في النحو] " - وقد وردت " في النحو " بين معقوفين هكذا [] في كشف الظنون - تسمية تميز لـ " لباب النحو " عن " لباب " غيره في علم آخر من علوم العربية ، فقد سمي بـ " اللباب " أكثر من مؤلف ، منها " اللباب في تحرير الأنساب " و " اللباب في شرح الكتاب " .

يبقى معنا اسم " لباب الاعراب " ، وهو الاسم الذي ذكره المصنف صراحة في حاشيته على الكتاب - كما تقدم - وهذا نص في التسمية والنص لا يعارض الا بنص ، فان وجدت نصا آخر في التسمية ، حاولت الجمع بينه وبين هذا النص ، والا كان هذا النص هو الفاصل في التسمية .

التسمية في كتب الشراح :

توفر على شرح مصنف الاسفراينسي عدد كبير من الشراح - وقد تحدث عنهم في مبحث خاص، بعد هذا الفصل - فكان لا بدّ من البحث^x يختلف من اسم الكتاب عند هؤلاء الشراح ، وهو اسم^x من شراح لآخر، فالذي ذكر الكتاب باسم " اللباب " سقى شرحه باسم " شرح اللباب " والذي ذكره باسم " اللباب في النحو " سقى شرحه " شرح اللباب في النحو " وهكذا . باستثناء من اختار لشرحه اسما خاصا ، كما فعل " نقرة كار " - السيّد عبد الله الحسيني - فقد سقى شرحه " المعباب " (١) .

وتسمية شرح الكتاب تنحصر في هذه العناوين : " شرح اللباب " " شرح اللباب في النحو " " شرح لباب الاعراب " " شرح اللباب في علم الاعراب " .

وهذه التسميات وردت في غلاف النسخ المخطوطة ، وفي المصادر التي ذكرت الشارح وكتبه .
ففي " أسماء الكتب " نجد مؤلفه يذكر الكتاب عند ترجمته لعلاء الدين ، عليّ بن محمّد ، المعروف بـ " مصنفك " (٢) - وهو من شراح الكتاب - نجده يذكر هذا الشرح تحت عنوان : " شرح اللباب " (٣)
ويذكر " نقرة كار " الكتاب في مقدّمة شرحه المسمّى بـ " المعباب "

(١) أنظر المعباب / ١ ظ

(٢) الفوائد البهية في تراجم الحنفية ١٩٢ - ١٩٤

(٣) أنظر أسماء الكتب ١٦

فيقول :

" ويعد ، فان كتاب اللّباب في علم الاعراب " (١)
ونقل بروكلمان شرح الكتاب تحت عنوان : " شرح اللّباب
في النحو " (٢)

التسمية في نسخ شرح " الفالي "
=====

نسخ شرح " الفالي " للكتاب ، كثيرة ، وهي متوفرة وموجودة
في المكتبات التي تعنى بحفظ التراث ، والتسمية في هذه النسخ
متغايرة ، تبعاً لاختلاف تسمية الكتاب نفسه ، فهي :
" شرح اللّباب " و " شرح اللّباب في النحو " و " شرح لباب الاحراب "
و " شرح اللّباب في علم الاعراب " .
مما يعني أن الخلاف في تسمية المصنف ، وليس في تسمية الشرح .
ف " شرح اللّباب " هو العنوان المسطور على غلاف نسخة دار
الكتب المصريّة رقم ١٥٢ / نحو ، والرموز لها في التحقيق بالحرف
" هـ "

وكذلك في نسخة المكتبة المحموديّة بالمدينة المنورة ، والتي اعتمدت
عليها أصلاً في التحقيق .
وقد اعتمد على هذه التسمية " البغداديّ " في كتابه " خزنة
الأدب " وذلك عند نقله من الكتاب (٣) .
و " شرح اللّباب في النحو " ورد في غلاف نسخة دار الكتب المصريّة
رقم ١٥١ / نحو ، والرموز لها في التحقيق بالحرف " ل " .

(١) الباب ، نسخة المكتبة المحموديّة رقم ٢١٧٨ لوحة ١ / ظ

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢٧٠ / ٥

(٣) أنظر على سبيل المثال - خزنة الأدب ٥٣٨ / ٢ ٦٤ / ٢

٣٢٩ / ٤ ٥٦٢ / ٣ ٤٢٩ / ٣

وكذلك في نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٥٠ / نحو والمرموز لها

في التحقيق بالحرف "ك" .

و " شرح لباب الاعراب " ورد على غلاف نسخة المكتبة المحمودية

بالمدينة المنورة رقم ٢١٧٦ ، والمرموز لها في التحقيق بالحرف "م" .

و " شرح اللباب في علم الاعراب " هو عنوان نسخة دار الكتب

الظاهرة بدمشق رقم ٦٧٠١

هذا الاختلاف في التسمية ورد على غلاف هذه النسخ ، وهو -

على آية حال - ليس من صنع المؤلف وإنما هو من صنع النساخ .

والغلاف - كذلك - عرضة للتفسير والتزيق ، ولعمادى التراث ، من

طنفس ووطوية وتاكل ، وهذا يعني أن الغلاف لا يصلح لأن يكون فيصلا

في تقرير مسألة علمية .

وهذه النسخ المختلفة التي ورد العنوان على غلافها بصور متغايرة

نجدها متفقة على عنوان واحد ، هو نص من كلام " الفالي " ، فقد قال

في مقدمة شرح هذا الكتاب :

وبعد ، فإن كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرايني (١)

فالفالي ذكر الكتاب بعنوان " اللباب في النحو " .

وكان من الممكن الاعتماد على هذه التسمية في تقرير اسم الكتاب المحقق

الآن هذه النسخ - أيضا - اتفقت على ذكر اسم ثان للكتاب ، هو

من كلام المصنف - الفاضل الاسفرايني - فقد جاء في هذه النسخ

قول المصنف في خطبته في مقدمة الكتاب :

وبعد ، فقد تقرّر في هذا الكتاب من " لباب الاعراب " ما ينضبط

به شوارده ، ويرتبط فيه أوابده (٢) .

(١) شرح الفالي ، أنظر ص ١٤٤ من التحقيق

(٢) شرح الفالي ، أنظر ص ١٥١ من التحقيق

(١)
وهكذا نجد المصنّف يورد كتابه - مرة ثانية - تحت اسم " لباب الاعراب "

وقبل أن أحدّد اسم الكتاب ، لا بدّ لي أن أبعد عن الأذهان
تساؤلاً قد يرد ، فأقول - على طريقة المؤلف - :
فإن قلت : أليس من الممكن أن يكون الشارح قد سمّى شرحه -
تسمية مغايرة لتسمية المصنّف لمصنّفه ؟

قلت : لا ، لأن جميع المصادر التي اطلعت عليها ذكرت " شرح
الفالي " ضافاً لـ " اللّباب " ، وقد نصّ الفالي " نفسه على
أنه شرح " اللّباب " للمصنّف من غير تسميته باسم آخر ، فقد قال :
" ومنذ زمان كنت ألمي على الطلبة فوائد عدّها معتبرة صحيحة
دالة على احراز حق النصيحة ، فالتمسوا كتابة شرح على وفق ترتيبه
واف بيّانه وحلّ تركيبة (٢)

ثم قال : فلنشرع في شرح دياجّة الكتاب (٣) .
فـ " شرح الفالي " هو شرح لمصنّف الاسفرايني ، فاذا وصلت الى معرفة
اسم المصنّف ، أكون قد وصلت الى تحديد اسم هذا الشرح ، بعد
زيادة كلمة " شرح " على اسم كتاب المصنّف .

ولا داعي للاطالة ، فكل ما تقدّم من أسماء للكتاب ، كان من عمل
النساخ ، أو من نقل المصادر التي ذكرت الكتاب ، والذي ورد من كلام
المصنّف في تسمية الكتاب هو : " لباب الاعراب " . (٤)
وكان بالامكان الاطمئنان الى هذه التسمية ، لورودها نصاً ، ومن
مؤلف الكتاب ، لكن لا بدّ من الوقوف مع نص آخر ، ورد في اسم

(١) أنظر الحاشية ١ / ظ

(٢) شرح الفالي ، ص ١٤٤ من التحقيق

(٣) شرح الفالي ، ص ١٤٥ من التحقيق

(٤) في حاشية المصنّف ١ / ظ وفي التحقيق ص ١٥١

الكتاب ، وهو ما ذكره جمال الدين ، عبد الله بن محمد الحسيني ،
المعروف بـ " نقرة كار " - وهو من شراح اللباب - فقد قال في
مقدمة شرحه :

وعد ، فان كتاب " اللباب في علم الاعراب " لما كان كتابا صحيحا
معانيه ، حسنا مقاطعه ومبانيه ، لا ينزف بحره ، ولا يدرك غوره ،
متضمنا من عجائب الدرر النحوية ، وفرائب الفرر الاربائية ما لا يوجد
في مجمل كلام المتقدمين ، ولا في مفصل كلام المتأخرين ، شرحته شرحا
تنحل به ألفاظه ومعانيه ، وتكشف تركيباته ومبانيه ، وسميته
" العباب " (١) .

فـ " نقرة كار " نص على اسم كتاب المصنف ، وعلى تسميته لكتابيه ،
وهو نص لا بد أن نقف عنده ، ان " نقرة كار " أنهى تأليف
كتابيه سنة ٧٣٥ هـ (٢) فهو قريب من عصر الكتاب قريبا يسمح له
بمعرفة الكتاب واسمه ، وهو أقرب المؤلفين الى الكتاب وشرحه ، فهو
من المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في البحث عن اسم الكتاب .

وهنا نجد أمنا نصين في تسمية الكتاب :

- لباب الاعراب

- اللباب في علم الاعراب

وليس بين الاسمين اختلاف كبير ، لا لفظا ، ولا معنى ، لكن ليس
من السهل ترجيح نص على آخر ، لورود التسميتين نصا ، وانما الأحسن
هو الجمع بين النصين ، - وهو ممكن بان الله - .

(١) العباب ، نسخة المكتبة المحمودية ١ / ظ

(٢) كشف الظنون ١٥٤٤ / ٢

أقول : ان اسم الكتاب هو " الباب في علم الاعراب " .
والتسمية التي وردت في حاشية المصنف - لباب الاعراب - هي من
قبيل الاختصار لهذا الاسم ، وقد سبقت الاشارة الى استعمالنا لاسماء
كتب كثيرة على سبيل الاختصار .

وهناك أمور ترجح كون الكتاب بهذا الاسم ، منها :

١ - الباب في علم الاعراب " هذه التسمية فيها سجع بين كلمتي " الباب "
و " الاعراب " ، وكثيرا نجد علماءنا يقصدون في تسميتهم لمؤلفاتهم
هذا النوع من البديع قصدا .

٢ - وبهذا تكون المصادر التي ذكرت الكتاب تحت عنوان " الباب "
قد استعملت الاختصار أيضا ، فاكففت من " الباب في علم الاعراب "
ب " الباب " فقط .

٣ - لا يمكن الجمع بين ما ذكره " نقرة كمار " وبين ما ذكره المصنف
باختيار ما ذكره المصنف - لباب الاعراب - .

٤ - وبهذا الاسم أكون قد وثقت الكتاب حقه ، فلم أحذف شيئا
من أصل التسمية ، ولم أستعمل التسمية المختصرة ، بل اخترت الاسم
الاطول من بين أسماء الكتاب .

وعلى هذا يكون اسم الكتاب المحقق ، " شرح الباب في علم
الاعراب " .

نسخ الكتاب
=====

نسخ " شرح الفالي " متوافرة وكثيرة ، وهي موزعة في مكتبات العالم
فقد سبقت الإشارة الى نسختي المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، اللتين
اعتمدت عليهما في التحقيق ، ورمزت لهما بالرمزين " الأصل " و " م " .

ويوجد نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٦٧٠٩
ويوجد ثلاث نسخ في دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، تحت الأرقام
١٥٠ / نحو ١٥١ / نحو ٢٥٢ / نحو

ونسخة في المكتبة الوطنية الفرنسية - باريس ، برقم ٤١٢١
ونسخة في مكتبة جامعة ليدن " في هولندا ، برقم ١٩٩
وهذه النسخ جميعها اطلعت عليها وانتفعت بها في التحقيق .
أما النسخ التي ذكرتها المصادر ولم يتيسر لي الاطلاع عليها ، فقد
ذكر بروكلمان في كتابه " تاريخ الأدب العربي " (٢٦٩ / ٥ - ٢٧٠)
النسخ التالية ، وأماكن وجودها :

١ - نسخة مكتبة " خدا بخش " في بتنة (باكستان) برقم ١ / ١٧٠ -

١٥٧٤

٢ - نسخة مكتبة برلين برقم عام / ٤٠٨٦

٣ - نسخة مكتبة مشهد في ايران ١٦ / ٢٨ برقم ٩٩

٤ - نسخة مكتبة رضا في رامبور ١ / ٥٤٥

نسخة مكتبة بنكيبور برقم ٢٠ / ٢١٠٥ - ٢١٠٦

٦ - نسخة المكتبة العربية الاسبانية بالاسكوريال ، تحت رقم ١١٦٠

منهجه :
=====

من المعلوم أن شراح المتن يلتزمون في شروحهم بترتيب موضوعات المصنفات التي يتصدّون لشرحها ، لا يحيدون عنها ، ومن ثمّ فقد التزم " القالي " في شرحه هذا ، الترتيب الذي سار عليه صاحب " اللباب " فالحديث عن منهج " الاسفرايني " - صاحب المتن - هو حديث عن المنهج الذي ارتضاه الشارح ، سواء بسواء ، وهذا بالإضافة الى ما ذكره الشارح من توضيح المسائل ، وبسط التعليقات ، وبهذا يكون " الشارح " قد أوفى بوعده الذي ذكره في سبب شرحه للكتاب ، " من حلّ ألفاظ الكتاب ، والتعليل والبسط للمسائل التي تحتاج لذلك " .

وكان من ضمن منهجه عدم التفصيل في المسائل المشهورة التي لا تحتاج الى تفصيل ، والتي ذكرتها كتب النحو ، بل اكتفى بحالة القارئ اليها ، ففي اعراب المثنى ، والجمع المصحح بالحروف ، يذكر المؤلف نيابة الحرف عن الحركة في هذه الابواب ، من غير أن يستطرد الى تعيين كلّ حرف بحالة معيّنة ، من الرفع والنصب والجس ، فقد قال :

" وأما تعيين كلّ واحد بحرف ، فعلته مذكورة في الكتب مشهورة ، وفرضنا من هذه الحواشي حلّ لفظ الكتاب ، فلذلك لا نطوّل البسط في التعليقات " (١)

وكذلك أحال القارئ الى كتب الخلاف في النحو ، والتي ذكرت الخلاف بين البصريين والكوفيين ، في مسألة اعراب اللواحق ب " آيا " و " أن " ، قال بعد الاشارة الى الخلاف :

" ولكلّ من الاقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة " (٢)

(١) أنظر ص ٣٩٤ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٤٣٠ من التحقيق

وكذلك في الخلاف في فعل الأمر ، اعرابه أو بنائه ، يقول :
" ولكل من الفريقين احتجاجات لا تطيل الكتاب بذكرها " (١)

وكان من منهجه أن خاض في غمار علوم آخر ، كأن يتعرض لتقسيمات
علوم المنطق ، وذلك لأن المصنّف ذكر بعض المسائل على أساس التقسيم
المنطقي ، ففي سبب تقسيم المصنّف للأبواب ، وتقدم بعضها وتأخير
بعضها الآخر ، يعرض المؤلف الى مراعاة المصنّف في تقسيمه لقواعد
منطقية ، يقوم بتوضيحها ، ثم يقول :
" وانما ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة ، لتوقف لفظ
الكتاب ، وبيان ترتيبه عليه " (٢)

ترتيب أبواب الكتاب =====

اكتمل بحث مسائل النحو ، وانتهى العلماء من استقصائها في حدود
القرن الثالث الهجري ، فكان الجديد الذي يمكن اضافته بعد هذا
العصر ، هو طريقة تناول العلماء للموضوعات ، وترتيب الأبواب ، بتقديم
أو تأخير .

وهكذا وجدت أساليب مختلفة في معالجة مسائل النحو ، فالطريقة
التي ألف عليها سيويه كتابه - وهو أول كتاب وصلنا كاملا - كانت
واضحة ومقبولة في عصر تأليف الكتاب ، لكن تقدّم علم العربية ، وكثرة
تفريع المسائل ، جعل العلماء يبتكرون مناهج جديدة لمؤلفاتهم .
فبعد الطريقة التي سلكها سيويه في كتابه ، وجدنا من قسم موضوعات
النحو الى أقسام ثلاثة : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات . كما
فعل الزمخشري في كتابه " المفصل " .

(١) أنظر ص ٣٣٢ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٣٧٣ من التحقيق

ومنهم من بدأ بالكلمة وتقسيماتها كما فعل ابن مالك .
والمناهج كثيرة ، لا يمكن تعدادها في هذا الموضع ، لكن كان من
الأحسن الإشارة إليها ، لا ذكر منهج الكتاب المحقق بين مناهج
كتب النحو .

ولن أذهب بعيدا ، فقد ذكر المصنف منهجه في الكتاب ، وسبب
اختياره لهذا المنهج ، فقال :

ومعد :
فقد تقرّر في هذا الكتاب من " لباب الاعراب " ما يضبط به شوارده
ويرتبط فيه أوابده ، ويتسق ببيان الرصف نظامه ، وينخرط في سلك
الضبط فذّه وتوامه ، ويطلع بالطالب المتعرف مراتب حقائقه ، ويضبط
بالخابط المتعسف عن مداخضه ومزالقه ، حاويا لصنوف دقائقه وأسراره
ضامنا لمن اتقنه باحراز السبق في ضمّاره ، متحليا بحلية الاجاز
والاختصار ، متخليّا عن وصمة الاملال والاكثر ، مبينا لجوامع القواعد
والاحكام ، مبنيا على مقدمة وأربعة أقسام (١) .

المقدمة : =====

ففي المقدمة تعرض الكتاب لمسائل نحوية على القارى أن يلتمّ
بها قبل البدء بقراءة الأبواب ، فقد سماها المؤلف " مقدمة " .
وهي كذلك ، مقدمة لدراسة ما بعدها .
والموضوعات المذكورة في هذه المقدمة يمكن فصلها عن أقسام الكتاب
الأربعة ، وهكذا يكون الكتاب قد تعرّض لشتات المسائل ، وأولويات
هذا العلم فسي مقدمته ، ثمّ وصل بعد ذلك الى تقسيم أبواب
الكتاب بالصورة التي خرج عليها ، وكما أراد مؤلفه ، فجاء في " مقدمة
وأربعة أقسام " .

وذكر في المقدمة ، علامات الاسم ، علامات الفعل ، وعلامات الحرف ،
فذكر من علامات الاسم : الجر - التنوين - دخول حرف التعريف -
الاضافة - ، وهذه العلامات تذكرها غالبية كتب النحو ، عند عدها
لعلامات الاسم ، لكن المؤلف وضع " التثنية " و " الجمع " و " الكناية " (١)
و " النسبة " و " التصغير " ضمن علامات الاسم ، وقد أشار العلماء
الى كون هذه الاثواب من علامات الاسم ، لكن احدا قبل المصنف -
فيما أعلم - لم يذكرها في باب مستقل تحت عنوان : " علامات
الاسم " .

وقد تحدث المصنف في حاشيته عن هذه المقدمة ، فقال :
" المقدمة تتضمن بيان موضوع الاعراب ومبادئه لانه يبحث عن الهيئات
العارضة للكلمة بعد التركيب ، فموضوعه : الكلم من حيث يجري
بينها التأليف " (٢) .

أقسام الكتاب : =====

- جاء الشرح مقسما الى أربعة أقسام ، تبعا لتقسيم المصنف لكتابه ، وهي :
- ١ - القسم الأول : في الاعراب
 - ٢ - القسم الثاني : في المعرب
 - ٣ - القسم الثالث : في العوامل
 - ٤ - القسم الرابع : في المقضي للاعراب (٣) .

(١) " الكناية " هذا تعبير المصنف ، ويقصد به " الضمير " ، أى عود
الضمير على الاسم ، وقد ذكر النحاة هذا من علامات الاسم عرضا
في مسألتين :

فقد استدلوا على اسمية " ما التعجيبة " و " مهما " بعود الضمير
عليهما ، وعود الضمير من علامات الاسم (أنظر ص ٢٢٢ من التحقيق هـ)
(٢) الحاشية ١ / ظ

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٥٤٣ التحقيق ص ٣٧٠

ومن خلال الوقوف على هذه الأقسام ، بالصورة المذكورة ، يمكن أن نتبين أنها خاضعة لتقسيمات المناطق ، حيث كانت البيئة العلمية التي ألف فيها الكتاب ، يغلب عليها طابع المناطق في التقسيمات والتعليقات .

وقال المصنف في حاشيته عن هذا التقسيم :

" وأما الأقسام الأربعة ، فجارية منه . مجرى المعامل الأربع ، فالأول بمنزلة العلة للصورية ، كالصورة السريرية للسرير مثلا . والثاني بمنزلة العلة المادية كالخشب للسرير ، فان محل الاختلاف المسمى بالمعرب ، هو الكلمة المعربة ، كما أن الحامل للصورة السريرية هو الخشب .

والثالث بمنزلة العلة الآلية ، وإن شئت قلت : " الفاعلية " ، لأن الآلة تسمى فاعلا مجازا ، فالفاعل للأعراب هو المتكلم في الحقيقة والعوامل كالات .

والرابع بمنزلة العلة الغائية ، على ما فصل في الكتاب . (١)

وقال الشارح عن هذه الأقسام :

" ثم لما كان لكل ما يؤخذ من المركبات ، علل أربع ، من الفاعلية ، والمادية ، والصورية ، والغائية ، بين أن الاختلاف أيضا له علل أربع .

أما الصورية فهي الأعراب ، وأما المادية فهي المعرب ، إذ يقع فيه الاختلاف ، وأما الفاعلية ، على التشبيه بالعامل ، وأما الغائية فالمعاني المقترضة ، وهو تحقيق حسن " (٢)

(١) الحاشية ١ / ظ

(٢) أنظر ص ٣٧٢ من التحقيق

ثم قام الشارح بشرح هذه الأقسام ، من غير أن يفرض في شيء منها .

ولقد شاء الله أن يكون عملي في هذا البحث خاصا بالجزء الأول من الكتاب ، والذي يشمل " المقدمة والقسم الأول ، ونصف القسم الثاني " الى نهاية باب " الممنوع من الصرف " .

وسأقتصر في دراستي على هذه الأبواب ، تاركا لزميلي اللذين يشاركانني في عبء تحقيق الكتاب ، دراسة الأقسام الباقية .

حصر مسائل الباب : =====

بعد أن تحدثت عن تقسيم المؤلف لأبواب الكتاب ، يأتي الحديث عن
تقسيم المؤلف للباب الواحد ، والمسائل التي يذكرها تحت عنوان
كل باب .

وقد استطاع المؤلف ضم كل مسألة الى اختها ، فذكر المسائل
المرتبطة تحت باب واحد ، وهكذا حتى يستقصى مسائل الباب ،
ثم ينتقل الى لاحقته .

وقد جعل المؤلف بين كل باب وسابقه ولاحقه حاجزا ، فهو لا
يذكر المسألة الا في بابها ، ولا يذكرها في الباب الا اذا كانت تحمل
صفات عنوان الباب .

واذا كانت المسألة تحمل في نفسها أكثر من حكم ، فهو يذكر من
أحكامها ما يدخل في هذا الباب ، ويترك أحكامها الأخرى ليذكر
كلا منها في الباب الذي يناسبه .

فهو اذا تحدث عن " من " — مثلا — ضمن باب المبتنيات ، فانه
يذكر كل ما يتعلق بـ " من " من حيث أحكام بنائها ، ويترك أحكامها
الأخرى التي لا تدخل تحت باب المبتنيات . (١)

وعندما عرض الحديث عن " من " من حيث كونها موصولا ، ذكر
ذلك في باب الموصولات . (٢)

ومن منهجه أنه اذا عرض لذكر أحكام بعض الأبواب ، وشارف على استيفائها
لا يعود الى ذكرها مرة أخرى ، ولو أدى ذلك الى ترك بعض الأحكام
التي ربما يرى أن لا جدوى من ذكرها .

(١) أنظر ص ٦٣٨ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٥١٠ من التحقيق

فالمؤلف تحدّث عن التفسير من حيث كونه علامة من علامات الأسماء
لكنه لم يذكر في هذا الباب مسائل التفسير الخلافيّة ، كتفسير
" إبراهيم " و " اسماعيل " ، وشواذ التفسير . (١)

وكذلك عند عدّه للنسب من علامات الأسماء ، فهو لم يتعرض لشواذ
النسب ، والنسب الى المركّبات ، وغيرها . (٢)
هذا عن موضوعات المسألة الواحدة .

أما اذا نظرنا الى مجموع مسائل الباب الواحد ، فاننا نرى المؤلف
قد أحسن استيفاءها — كذلك — فقد تقدّم أنه استقصى علامات
الاسم تحت هذا العنوان ، ضيفا الى علاماته التي تذكرها كتب النحو ،
النسبة والتفسير والجمع والتثنية والكناية ، وهذه العلامات معلوم
كونها من علامات الاسم ، لكن جمعها وإيرادها مع علامات الاسم
الباقية ، هو ما نستجده من حسنات هذا المنهج .
وكذلك اذا نظرنا الى المسائل التي يذكرها تحت عنوان : " الأفعال
الجامدة " فاننا نراه يذكر :

نعم ويثس — ليس — عسى — صيغتي التعجب .

وهنا يظهر لنا حسن استعمال المؤلف لطريقته في :

— تقسيم الأبواب

— حصر مسائل الباب

فهو — أولا — يذكر الأفعال الجامدة مجتمعة في موضع واحد ، بينما
نطالعها في كتب النحو في أكثر من موضع ، منشورة في أماكن متفرقة ،
فـ " نعم ويثس " في باب و " التعجب " في باب و " عسى " يعرض
لجمودها عند عدّها من أخوات " كلان " .

(١) أنظر ص ٢٨٢ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٣١١ من التحقيق

وهو - ثانيا - لا يتحدث عن أحكام هذه المسائل بطريقة مفصلة ،
ولكنه يذكر من أحكامها ما يتعلق بها من حيث جمودها .

ف " ليس " من الأفعال الجامدة ، وهي كذلك من أخوات " كان " ،
فهو لا يجمع الحديث عنها من حيث كونها فعلا جامدا ، ومن حيث
كونها من أخوات " كان " ، بل يذكرها أولا بين الأفعال الجامدة
ثم يعود الى ذكرها مرة أخرى ، لا على أنها جامدة ، ولكن
باعتبارها من الأدوات الناسخة .

وكذلك في ذكر الكتاب " المبنيات " ، فاننا نجد كثيرا من الأبواب
قد ذكرها المؤلف تحت هذا العنوان ، بينما هي في الكتب الأخرى
تذكر متفرقة في ثنايا الأبواب المختلفة ، فهو يورد المبنيات على سبيل

الحصر ، فيذكر :

- أسماء الأصوات

- أسماء الأفعال

- الحروف

- الفعل الماضي

- الأمر بغير اللام

- الفعل المضارع اذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد

- ما بنى على فعال

- الضمرات والمبهلمات

- أسماء الإشارة

- الموصولات

- ذو الطائفة

- ذا

- ما تضمن معنى الاستفهام

- ما التزم فيه الإضافة

- بينا وبينما

- حيث

- لئما

- ما جاء على لفظ الحرف

- الآن

- أمس

- كم الخبرية

- كأي

- المركبات

- الغايات

- ما بني من المنادى

- لا، أو، ان

- فقط وعوض

- لدى

- من وما الموصوفتين

- كيت وذيت

- لهي أبوك

- وله لا أفعل

وبعد أن ينتهي من تعداد هذه المبنيات ، يقول : " فهذا

ما بني من الكلم " .

قال الشارح : " يعني استوفينا القسم المبني من الأسماء " (١)

وفي بداية باب " العربات " قال : " وما عداه معرب " (٢) .

(١) أنظر ص ٦٧٥ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٦٧٧ من التحقيق

فالحصر - اذن - من أهدافه ، ولهذا نراه أشار الى المبنيات بحصرها ، لانه أمكنه أن يحصرها ، وأشار الى المعربات بكونها ما عدا المبنيات ، وذلك لسعة المعربات .

وفي باب " المبنيات " يفارق المؤلف النحاة في ايراد هذا العنوان :
" ما خائنه نظام الضبط "

ويورد تحته المواد التالية :

- أمس

- الآن

- قطّ وموّن

- لدى

- من وما الموصوفتين

- كم الخبرية

- كآين

- كسيت وذيت

- لهي أبوك

- وله لا أفعل

وهذه المسائل ذكرتها كتب النحوي أبواب متفرقة ، فبعضها في " كتابات العدد " ك " كم " ، وبعضها في باب الظروف ك -
" أمس " .

ويذكر الشاح سبب ايراد هذه المسائل تحت هذا العنوان فيقول :
(ومنه كلمات خائنها نظام الضبط) أي لم يمكن ادخالها تحت ضابط واحد " (١) .

(١) أنظر ص ٦٢٤ من التحقيق

ولا يغفل الكتاب ذكر المسائل التي توضع للتمرين ، كما أشار
الى ذلك في باب الموصول • (١)

ومع أن الحصر سمة غالبية على الكتاب ، إلا أن المؤلف ترك بعض الأبواب
التي كان يمكنه ادخالها في الأماكن الصالحة لذكرها ، كما في عد
" النداء " من بين علامات الاسم ، فان المؤلف لم يعد هذه
العلامة - كما في كتب النحو - من بين علامات الاسم •
وربما كان هذا من قبيل ترك الأشياء الظاهرة •

وقد اقتضت طريقة تقسيم الكتاب الى أربعة أقسام ، تقديم بعض
الأبواب ، وتأخير البعض الآخر ، وادراج بعضها في مكان لم يعهد
ادراجه فيه في كتب النجوالاخرى •
فقد ذكر المبنيات قبل ذكر المعربات ، ليتمكن من حصر المعربات
بحصره للمبنيات •

وجمع بعض المسائل تحت عنوان " ما خانه نظام الضبط " ليتمكن
ادخالها في " باب المبنيات " •
وتحدث عن " جمع المذكر السالم " و " جمع المؤنث السالم " و " الأسماء
الخمس " تحت عنوان : " الاعراب وما ينوب فيه الحرف عن الحركة " •
وجعل العناوين المتقدمة عناوين فرعية تحت هذا العنوان •
وكذلك ، فقد ذكرها ذكرا سريعا ، لأنه يتناولها فقط من ناحية نيابة
الحرف عن الحركة فيها •

موازنة بين شرح الباب للقالى ، وشرح الباب لـ " نفرة كار " والمسمى " المعباب " =====

نظر الكثرة شرح " الباب " فقد رأيت أن أقفد مقارنة بين
الشرح المحقق ، وشرح من الشرح الأخرى ، لتظهر مكانة هذا
الشرح بين الشرح المختلفة .

ومن أجل ذلك قمت باختيار مسألة من شرح القالى ، وأوردتها
في هذا البحث ، ثم ذكرت نفس المسألة من " المعباب "
وقمت بتحديد وجوه الاختلاف بين الشرحين في هذه المسألة ،
أما المسألة التي اخترتها فهي قول المصنف : في باب النسب ،
" وإذا نسب إلى الجمع رَدَّ إلى الواحد كـرضي ، إلا أن يجرى
مجرى أسماء الأعلام ، كأنباري وأنصاري ، ونحو " شعوبي متأول ،
كاخشوشني ، وتمعددي " ؛

شرح " القالى " للمسألة :

(وإذا نسب إلى الجمع رَدَّ إلى الواحد كـرضي) وإنما رَدَّ إلى
الواحد لأنهم كرهوا أن يأتوا بلفظ الجمع في النسبة ، فيستثقل
مع ياء النسبة ، بل نسبوا إلى المفرد لأنه يفيد فائدته ، لأن
المقصود النسبة إلى هذا الجنس ، فكان النسبة إلى الواحد أولى ،
لأنه أخف ، كـرضي في المنسوب إلى " فرائس " .
هذا إذا لم يكن الجمع جارياً مجرى أسماء الأعلام ، فأما إذا
أجرى مجرى الأعلام ، كأنباري منسوبها إلى " أنبار " - جمع نهر
بالكسر - وهو دويّة هـ - ثم غلب علما على اسم بلد ، و " أنصاري "
في المنسوب إلى " أنصار " جمع ناصر في الأصل ، ثم غلب على
القوم المشهور من الصحابة ، ينسب فيه إلى لفظ الجمع من غير
رَدَّ إلى واحد ، إذ لم يقصد معنى الجمع فيستثقل ، ولا يفيد النسبة
إلى المفرد أيضا ، إذ العلم هو الجمع ، لا المفرد ، فلذلك استثنى

وقال :

(الا أن يجرى مجرى أسماء الأعلام ، كأنباري وأنصاري ، ونحو
" شعوبي " متأول ، كخشوشني وتمعددي) .

هذا سؤال على قوله : " وإذا نسب إلى الجمع رد إلى الواحد " .
وهو أن " شعوبا " جمع شعب - بالكسر - وهو ما تشعب من قبائل
العرب والعجم في الأصل ، ثم غلب في العجم ، فكان حقه أن ينسب
إلى واحد ويقال : " شعبي " .

فأجاب عنه بأنه متأول ، بأن الشعوبي الذي لا يفضل العرب على
العجم ، فكانه نسب إلى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى :
" جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " .

فإن قلت : فكان حقه أن يمثل به مع " الأنباري " و " الأنصاري " .
في جريه مجرى العلم .

قلت : إنما أفرد ، لأن الشعوب قبل التسمية لم يكن جاريا
مجرى الأعلام ، بل الجاري مجرى الأعلام إنما هو الاسم الملحق
به يا النسبة ، فإن الشعوبية مع يا النسبة ، هي الطائفة الذين
لا يفضلون العرب على العجم ، فـ " شعوب " قبل يا النسبة لم
يكن جاريا مجرى الأعلام حتى يكون موازنا لأنصار ، وأنصار
فلذلك أفرد بالذكر .

وقال : " ونحو شعوبي متأول ، كخشوشني وتمعددي " ، فانهما
متأولان أيضا ، فانهما في الأصل فعلان للامر ، من قول عمر - رضي
الله عنه - : " اخشوشنوا ومعددوا " أي تشبهوا بمعد في الخلطة
وكانوا أهل خشونة في المطعم والمشرب ، فإن المثالين أيضا
خارجان عن القياس ، إذ لا ينسب إلى الفعل ، وهما متأولان بأن النسبة
إلى لفظ الفعل لا إلى معناه ، كشعوبي على ما ذكر .

شرح "نقرة كار" للمسألة

م : (وإذا نسب الى الجمع) ش : الذى له واحد قياسى مستعمله
ولم يكن جمعا بالواو والنون ، أو بالالف والثاء (١) - م : (رد) ش :
هذا الجمع م : (الى الواحد كقضى) (٢) ش : في النسبة الى
" فرائض " (٣) ، وذلك لاستثقال لفظ الجمع مع يا النسبة ، مع
أن النسبة الى الواحد تفيد ما تفيد النسبة الى الجمع ، لأن
المقصود النسبة الى هذا الجنس ، والنسبة الى الواحد تفيد مع
موافقة واحد آياه في اللفظ والمعنى .

وان كان له واحد غير قياسى ، فقل : ينسب الى لفظ الجمع ، كم
" محاسنى " في جمع " حسنى " لأنه لما كان واحد غير قياسى
فكانه لا واحد له - .

وقيل : ينسب الى واحد ، نحو " حسنى " .
وكذا ينسب الى لفظ الجمع ان لم يكن له واحد ، نحو : " عباد يدى "
في " عباد يد " ، قال سيويه : كون النسب اليه على لفظه أقوى
من أن أحد شيئا لم يتكلم به العرب .
وان كان الجمع بالواو والنون (٤) ، أو بالالف والثاء ، فلا يرد
الى الواحد ، بل يحذف منه الزوائد ، فتقول في " ضاربات وأرضين "

(١) في الهامش نقل عن " الزوزنى " تصعب قراءته

(٢) في الهامش نقل عن " الزوزنى " تصعب قراءته

(٣) في الهامش تعليق لم يذكر مصدره ، وتصعب قراءته

(٤) في الهامش :

وإذا نسبت الى ما يدل على الجمع ، نسبت الى لفظه ، سواء كان
اللفظ جنسا كـ " تمر " ، أو اسم جمع كـ " رطل " و " أعراب " ، فتقول :
تمرى ورطلى وأعرابى . (الهامش ١١ / و)

- علمين - : " ضاريتي " و " أرضي " - بفتح العين فيهما - ، وعلى

المصنف أن يفيد بالتقييدات التي ذكرناها أولاً .

م : (الا أن يجرى) ش : الجمع م : (مجرى أسماء الاغلام) ش :

فان النسبة فيه الى لفظه من غير رده الى الواحد م : (كائنات)

ش : في " أنصار " جمع ناصر (١) في الاصل ، الا أنه غلب على القوم

المشهور من الصحابة م : (وأنباري) ش : في أنبار جمع نبر - بالكسر

وهو دويبة [شبيهة بالقراد] الا أنه صار علما على البلدة .

وانما لم يرد هذا الجمع الى الواحد ، لأنه لم يقصد فيه معنى

الجمع ، فلا يستثقل ، ولأن النسبة الى الواحد هنا لا تفيد ، لأن

العلم هو الجمع ، لا الواحد .

وقوله (٢) : م : (ونحو شعوبي) ش : في شعوب جمع شعب

- بالفتح - (٣) ، وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم (٤) ،

(١) في الهامش : فان الاتصار جمع نصيخ في الاصل ، مثل أشراف في

شريف . (زوزني ، الهامش ١١ / و)

(٢) في الهامش : " وقوله " مبتدأ

(٣) في الهامش :

الشعب أكبر من القبيلة (محكم)

وأيضاً : الشعب الطبقة الأولى من الطبقات التي عليها العرب ، وهي :

الشعب والقبيلة والعمارة والبطن والفخذ والفصيلة .

فالشعب : تجتمع القبائل ، والقبيلة : تجتمع العائلات ، والعمارة : تجتمع

البطون ، والبطن : تجتمع الافخاذ ، والفخذ : تجتمع الفصائل .

خزاعة : شعب ، وكنانة : قبيلة ، وقريش : عمارة ، وقصي : بطن ،

وهاشم : فخذ ، والعباس : فصيلة .

وسميت " شعوب " ، لأن القبائل تشعبت منها (كشافه ١١ / والهامش)

(٤) في الاصل ثم غلب في العجم ، فكان حقه أن ينسب الى واحد ، ويقال : شعبي

(فالي ، الهامش ١١ / و)

والجمع الشعوب ، (١) وقال الشارح : انه جمع شعب - بالكسر - .
أقول : هذا سهو منه ، لانه بالكسر الطريق في الجبل ، وجمعه
شعاب .

اعتراض (٢) [على قوله : " واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد] لانه
نسب الى الجمع من غير رد الى الواحد ، فأجاب عنه بقوله : م ،
(متأول) ش : بأنه منسوب الى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى :
" وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا " .
دون معناه ، لانهم تمسكوا بظاهر هذه الآية ، فلا يفضلون العرب على
العجم ، اذ الفضل عند هم بالتقوى .

وانما لم يجعل " شعوبا " من قبيل " الأنباري " ، لان الشعوب قبل
التسمية لم يكن جاريا مجرى العلم ، وانما يجري مجراه بعد الحاق
ياه النسبة به ، وذلك لان الطائفة الذين لا يفضلون العرب على العجم
هي الشعوبية ، لا الشعوب (٣) .

م : (كاخشوشني وتمعددي) ش : فانهما متأولان ايضا ، لانهما فعلان
للامر من قول عمر - رضي الله عنه - : " اخشوشنوا وتمعددا " أي تشبهوا
بمعد في الفلظة ، فانهم كانوا اهل خشونة في الطعم والمشرب ،
والنسبة من علامات الاسم . ، وتأويلهما بأن النسبة الى لفظ الفعل دون معناه .

(١) قال الزمخشري في الفائق : ويجوز أن يراد بالشعوب جمع الشعوبية
كقولهم : اليهود والنجوس ، في جمع اليهودي والمجوسي .
والشعوبية : الذي يصغر شأن العرب ، ولا يرى لهم فضلا على غيرهم
فعلى هذا لا يرد السؤال (الهامش ١١ / و)
(٢) خبره (الهامش ١١ / و)

(٣) قال صاحب المحكم : وقد ثبتت الشعوب بلفظ الجمع على جيل العجم
هي المحتقرة أمر العرب .
و " شعوبي " : أضافوا الى الجمع ، لغلبيتهم على الجيل الواحد كقولهم :
أنصاري . (الهامش ١١ / و)

ومعد الاطلاع على الشرحين ، تتضح الأمور التالية :

أولا : الاتفاق بين الشرحين :

يتفق الشرحان في أمور :

- أ - أن كل واحد منهما شرح لمصنّف الاسفراييني
- ب - شرح كلام المصنّف بالتدخل في العبارة التي ذكرها المصنّف ، حسبما يقتضي الشرح ، وليس سرد المسألة أولا ، ثم شرحها .
- ج - ايراد الاعتراضات ، والاجابة عليها .

ثانيا : نقل صاحب العباب عن شرح " الفالي " :

نقل صاحب العباب عن شرح الفالي كثيرا في هذه المسألة ، وقد نقل
بالاشارة الى شرح الفالي ، كما في قوله :

- " الشعوب " : وهو ما تشعب من قبائل العرب والعجم ، في الاصل ،
ثم غلب في العجم ، فكان حقه أن ينسب الى واحد ، ويقال " شعبي " .
(فالي)

وأما النقل من غير اشارة ، ففي المسائل التالية :

أ - في علة ردّ نسب الجمع الى مفرد ،

عبارة الفالي : لانهم كرهوا أن يأتيوا بلفظ الجمع في (النسبة) ، فيستثقل
مع يا النسبة ، بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد فائدته ، لأن المقصود
النسبة الى هذا الجنس ، فكان النسبة الى الواحد أولى ، لانه أخف .
وهبارة صاحب العباب :

وذلك لاستثقال لفظ الجمع مع يا النسبة ، مع أن النسبة الى
الواحد تفيد ما تفيد النسبة الى الجمع ، لأن المقصود النسبة الى
هذا الجنس ، والنسبة الى الواحد تفيد ، مع موافقة واحد آياه
في اللفظ والمعنى .

ب - في تفسير كلمة " أنصاري " :

قال الفالي : أنصار جمع ناصر في الأصل ، ثم غلب على القوم المشهور من الصحابة .

قال صاحب العباب : أنصار جمع ناصر في الأصل ، إلا أنه غلب على القوم المشهور من الصحابة .

ج - في تفسير كلمة " أنباري " :

قال الفالي : أنبار جمع نبر - بالكسر - وهو دويبة ، ثم غلب على علماء اسم بلد .

وقال صاحب العباب : أنبار جمع نبر - بالكسر - وهو دويبة [شبهة بالفراد] إلا أنه صار علما على البلدة .

د - التعليل لعدم جعل " شعوبا " من قبيل " الأنباري " و " الأنصاري " في جريه مجرى العلم .

قال الفالي :

فإن قلت : كان حقه أن يمثل به مع الأنباري والأنصاري في جريه مجرى العلم .

قلت : إنما أفرد ، لأن الشعوب قبل التسمية لم يكن جاريا مجرى الأعلام . بل الجاري مجرى الأعلام إنما هو الاسم المطبق به ياء النسبة ، فإن الشعوبية مع ياء النسبة ، هي الطائفة الذين لا يفضلون

العرب على المعجم .

وقال صاحب العباب :

والفعل لم يجعل " شعوبا " من قبيل " الأنباري " لأن الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى العلم ، وإنما يجري مجراه بعد الحاق ياء النسبة به ، وذلك لأن الطائفة الذين لا يفضلون العرب على المعجم هي الشعوبية ، لا الشعوب .

هـ - تفسر " اخشوشنوا وتمعدوا " :

قال الفالي :

" كاخشوشني وتمعدي " فانها متأولان أيضا ، فانها في الأصل
فعلان للأمر ، من قول عمر - رضي الله عنه - : " اخشوشنوا
وتمعدوا " أي تشبهوا بمعد في الغلظة ، وكانوا أهل خشونة في
المطعم والمشراب .

وقال صاحب العباب :

" كاخشوشني وتمعدي " فانها متأولان أيضا ، لانهما فعلان فلا أمر
من قول عمر - رضي الله عنه - : " اخشوشنوا وتمعدوا " أي
تشبهوا بمعد في الغلظة ، فانهم كانوا أهل خشونة في المطعم
والمشراب .

ثالثا : نقد صاحب العباب للفالي :

وهم " الفالي " في ضبط كلمة " شعب " فذكر أنها بالكسر ،
والصواب أنها بالفتح - كما في كتب المعاجم - ، وقد نبه صاحب
العباب على هذا الخطأ ، فقال :

" وقال الشارح : انه جمع شعب - بالكسر - .

أقول : هذا سهو منه ، لانه بالكسر الطريق في الجبل ، وجمعه

شعاب .

رابعا : ما أضافه صاحب العباب الى ما ذكره " الفالي " :

بعض المسائل التي تعرض لها صاحب العباب ، بسط القول فيها
بالتفصيل أكثر مما تكلم به (الفالي) ، ومن ذلك مسألة النسب
الى جمع التكسير .

فقد قال المصنف في هذه المسألة : " واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد

كفرضي " .

وشرح " الفالي " كلام المصنف من غير أن يذكر لها تفصيلا ،
كما فعل صاحب العباب ، ان قام بذكر قيود لهذا الجمع الذي يرد
الى مفردة عند النسب ، فقال :

- الجمع الذي له واحد قياسي مستعمل

- هذا الجمع ليس جمعا بالواو والنون

- هذا الجمع ليس جمعا بالالف والثاء

خامسا : الخلافا في ذكر عبارة المصنف :

اختلف نقل صاحب العباب ، عن نقل " الفالي " في عبارة واحدة
فقد نقل " الفالي " قول المصنف (كأنباري وأنباري) ونقلها
صاحب العباب : (كأنصاري وأنباري) .

ومن هذه المقارنة تتضح لنا الأمور التالية :

١ - كثرة اعتماد صاحب العباب على شرح الفالي .

٢ - تعقب صاحب العباب لما في شرح الفالي ، فوافقه في الصواب ،
واستدرك عليه ما رآه سهوا منه .

٣ - أضاف صاحب العباب بعض المسائل التي لم يذكرها " الفالي "
وهذه الإضافة كانت ضرورية ، ان بدونها يخلو عمل صاحب العباب
من أي جهد له .

٤ - أهمية الهوامش في كتاب " العباب " ، وخاصة اطلاع صاحب العباب
على شرح " الفالي " لكتاب " اللباب " ، وشرح الزوزني للكتاب
أيضا .

وقد اشتهرت نسبة هذا الأسلوب الى الرمخسرى ، وقد استخدمه المؤلف بكثرة ، وقد يكون استخدامه له ، وتأثره به ، من جملة الصلات التي بين المؤلف والميزمخسرى ، والتي عرضت لها فيما سبق .

٢ - ايراد الأمثال :

يقول المؤلف في تحقيق عدل " آخر " عن " آخر " .
و " آخر " أفعل تفضيل ، فحقه أن لا يستعمل إلا بمن ، أو باللام ،
أو بالاضافة ، وجاء " آخر " غير مستعمل باحداها ، فهو معدول
قطعا عن أحدهما (١) .

وقال في تعيين المعدول عنه :

الأولى أن يكون معدولا عما تجب فيه المطابقة ، وهو المعرف باللام
ولو كان معدولا عما فيه " من " لم يراع فيه المطابقة ، إذ الذي
فيه " من " يجب فيه ترك المطابقة ، فلا يناسب أن يكون معدولا
عنه ، إذ المناسب عدل ما تجب فيه المطابقة ، عما تجب فيه المطابقة
" تم السيف بضاربه " (٢) .

والذي أشير اليه هنا ، هو قول المؤلف : " تم السيف بضاربه " .
فهو لا يريد من هذا المثل شاهدا ، وإنما يريد الدلالة على
وقوع الشيء موقعه ، فهو يسوقه للمطابقة بين موضوع حد يثبه ،
وبين مورد هذا المثل .

وقد سار على هذا الأسلوب رضي الدين الاسترأبادي ، وساق الأمثال
في أكثر من موضع في مؤلفاته .

ففي مسألة فتح فاء " فَمَل " و " فَعُل " عند بنائهما للمجهول
في الواو والياء منهما ، كما في " خاف " وهاب " ، فيقال : " خفت " .
وهبت " - بالكسر فيهما - لأن الدلالة على البنية عند الصرفيين أهم

(١) أنظر ص ٧٢٠ من التحقيق (٢) أنظر ص ٧٢٢ من التحقيق

من الدلالة على ذات الحرف .
ولم تكن هذه الدلالة ممكنة في " فعل " — بفتح العين —
فاجتلبوا ضمة في " قال " بعد حذف الألف للمساكنين ، وجعلوها
مكان الفتحة .

وكذا الكسرة في " باع " ، لتدل الأولى على الواو ، والثانية على
الياء ، كما قيل : " ان لم يكن خلّ فخمير " (١)

وقال الرضي في سبب حذف حرف المدّ من " فعيلة " و " فعولة "
عند النسب اليهما :

" انه لما حذف التاء في المؤنث ، صار باب الحذف مفتوحا
فحذف حرف اللين أيضا .

وانما ذكروا حذف اللين هنا ، بما حصل من حذف التاء ، كما
قيل : " ذكرتني الطعن وكنت ناسيا " (٢)

٣ — النظر والحزازة :

استعمل الشارح هاتين اللفظتين — " نظر " و " حزازة " — كثيرا
في كتابه ، واستعماله لهما يقرب من كونه الكلمتين مصطلحا عنده ،
فعندما لا يرى رأى المصنّف فيما ذهب اليه ، يقول : " وفيه
نظر " (٣) .

وعندما يجد في رأى المصنّف تعسفا ، أو عندما لا يجد اتجاهه سديدا
وليس عنده منحنى آخر يورده ، فإنه يقول عن رأى المصنّف : " وفيه
حزازة " . (٤)

وقد تكررت هذه " الحزازة " في أكثر من موضع في القسم الأول من الكتاب .

(١) أنظر شرح الشافية ٨٠ / ١

(٢) أنظر شرح الشافية ٢١ / ٢

(٣) أنظر ص ٦٥٤ من التحقيق

(٤) أنظر ص ٦٨٠ من التحقيق

٤ - الاستقراء :

يعني المؤلف كثيرا من أحكامه على الاستقراء ، من مثل قوله
في " باب التعجب " :

وقد علم بالاستقراء أن كل لفظ إذا نقل من حال الى حال ،
كان اعرابه بحسب المنقول عنه ، ومعناه بحسب المنقول اليه (١)

وفي سبب اعتبار السببين لمنع الاسم من الصرف ، يقول :

" والمعتبر في الباب الاستقراء " (٢)

وقال فمبي سبب اعتبار العلمية مع التاء ، ليتحقق منع الاسم
من الصرف :

" أما الذي فيه التاء لفظا ، فشرطه العلمية لتلزم التاء ، اذ لو
لم يكن علما كـ " ضاربة " لم يكن التاء فيه لازما ، اذ ينزع ويثبت
فاعتبر العلمية ليكون التاء لازما ، فيكون أقوى .

وهذه مستقراة " (٣)

ويتعدى الأمر تسجيل " الاستقراء " كظاهرة نحوية ، الى اشارة
المؤلف صراحة لاحكام نحوية مسلمة ، وليس فيها نص عن العرب ،
ولكننا حكمنا بها بعد الاستقراء لهذا الأسلوب .

ففي حديثه عن " عوض " يذكر المؤلف أن انحصار استعمال " عوض "
في النفي لا يوجد الا بالاستقراء ، " فلا بدّ مع الاستدلال من
ضميمة الاستقراء اليه " (٤)

(١) أنظر ص ١٦٠ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٦٨٠ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٦٩٩ من التحقيق

(٤) أنظر ص ٦٣٣ من التحقيق

٥ - شرح المسائل بصيغة التذكير :

يذكر المؤلف أكثر مسائله بصيغة التذكير ، فهو إذا عرض له الحديث
عن الأذوات والحروف ، لا يذكرها إلا بصيغة التذكير ، حتى عند ذكره
لتاء التانيث ، إذ يقول :

" إذ لو لم يكن علما لم يكن التاء فيه لازما ، إذ ينزع ويثبت ،
فاعتبر العلمية ليكون التاء لازما " (١) .
وقد دج على استعمال هذا الأسلوب ، رضي الدين الاسترأبادي
في كتابه : " شرح الكافية " و " شرح الشافية " .

الفصل الرابع

الفاي في ميزان البحث

- مذهب الفاي النحوي من خلال ما وقفت عليه من عباراته
- مذهب الفاي العقدي من خلال مؤلفاته
- موقفه من السواهد النثرية والشعرية
- موقفه من الضرورة
- مصادر الفاي في القسم الأول من الكتاب
- الكتب التي نقلت عنه

مذهب " الفالسي " النحوي : =====

يسير الفالسي على مذهب المصنّف - الاسفرايني - فلا نجد مخالفة صريحة بين الشارح والمصنّف في مسألة نحوية ، إلا ما ندر ،
والبا ما يكون الخلاف في طريقة التعليل .
والمؤلف - كما المصنّف - بصرى النزعة ، فقد ساق كثيرا من المسائل على مذهب البصريين ، ومن غير الاشارة الى رأى الكوفيين ، أو آراء غيرهم في المسألة .
ويمكنني أن أحدّد هذه النزعة من خلال ١ لمسائل التالية التي ذكرها :

١ - قال في تصغير " ميت " :

وأما " ميت " فمثال لما فيه زائد ، إذ أصله " ميت " على مثال
" فعمل " (١)

فنراه قد ساق الوزن على رأى البصريين ، ولم يتعرّض لذكر الوزن عند الكوفيين ، لأنّ وزنها عندهم " فعمل " (٢)

٢ - قال في تصغير " ذا " :

" أمّا " ذا " فزادوا فيه ياء للتصغير قبل الألف ، وكانت ياء التصغير ساكنة فانقلبت الألف ياء ، وزادوا ألفا في آخرها ، وفتحوا ما قبل الألف ، وأدغمت ياء التصغير في الياء المنقلبة عن الألف ، فصار
ذا " (٣)

وهذا الذي ذكره إنما هو على رأى البصريين الذين يعدّون الألف أصلية ، وأما الكوفيون فانهم يقولون : إنها ليست من أصل الكلمة (٤) .

(١) أنظر ص ٢٤٥ من التحقيق

(٢) أنظر المسألة ١١٥ / في الانصاف في مسائل المخلاف

(٣) أنظر ص ٢٤٣ من التحقيق

(٤) أنظر الانصاف المسألة / ٩٥

- ٣ - وقال في تفسير " نأب " :
 " و " نأب " يقال فيه : نيب ، لأن أصله نيب " (١)
 وهذا رأى البصريين في الكلمة ، والكوفيون يجيزون فيه " نوب " كما
 يجيزون في " شيخ " : شويخ . (٢) .
- ٤ - ونراه يقول في تفسير فعل التعجب ، في قول الشاعر الذي أورده
 المصنف :
 يا ما أميلح غزلا نأ شدن لنا :
 " أورد البيت اعتراضا على أن التفسير من خواص الأسماء ، و " ما
 أميلح " فعل التعجب كـ " ما أحسن " فكان حقه أن لا يصغر " (٣)
 والكوفيون - ما عدا الكسائي - يعدّون " أفعل التعجب " اسما
 مستدلين بهذا البيت (٤) ، فلا يرون في تفسيره شذوذا .
- ٥ - ونراه - كذلك - يقسم الأفعال الى ثلاثة أقسام منفصلة ، وهي
 الماضي والمضارع والأمر ، كما هو تقسيم البصريين ، فقال :
 " والثالث من الأمثلة الثلاثة للفعل ، مثال الأمر " (٥)
 ولم يذكر ما قاله الكوفيون ، لأن الفعل عندهم قسمان ، وجعلوا
 الأمر مقتطعا من المضارع (٦)
- ٦ - وعدّ من الأفعال الجامدة " نعم ويئس " (٧) ، وهذا على
 مذهب البصريين والكسائي ، وهما عند الكوفيين والفراء ، اسمان (٨)

-
- (١) أنظر ص ٢٥٩ من التحقيق
 (٢) وانظر الأشموني ٤ / ١٢٢ - ١٢٣
 (٣) أنظر ص ٢٨١ من التحقيق
 (٤) وانظر الأشموني ٣ / ١٤
 (٥) أنظر ص ٣٢٦ من التحقيق
 (٦) أنظر الانصاف المسألة ٧٢ ، ومع الهوامع ١ / ١٥
 (٧) أنظر ص ٣٣٤ من التحقيق
 (٨) أنظر الانصاف المسألة ١٤

٧ - وعدّ - كذلك - من الأفعال الجامدة " عسى " ، وقال :
" ودليل فعليته لحقوق الضمائر به ، كعسيت وعسيتما وعسيتسم ،
ونظائرهما " (١)

وهي عند الكوفيّين حرف تنجّ بمعنى " لعلّ " (٢)
ومثل هذا كثير من المسائل التي تدلّ على نزعة البصريّة ،
(٣)

وقد جاء دليل اتجاهه نحو المذهب البصريّ صريحاً عندما تعرّض
المصنّف للكلام في فعل الأثر ، من حيث البناء والاعراب ، عند قول
المصنّف : " وهو موقوف - أي مبني - عند أصحابنا ، والكوفيّون
على أنه مجزوم " (٤) .

فقام المؤلف بذكر حجج البصريّين والكوفيّين في المسألة ، ثمّ ردّ
على حجج الكوفيّين ، ثمّ قال بعد سرده للحجج وردّه عليها :
" ولكلّ من الفريقين احتجاجات لا نطيل الكتاب بذكرها ، وإنما
ذكرنا هذا القدر تنبيهاً على متمسكهم في الاختلاف في هذه
المسألة " (٥)

وقد اتبع المؤلف هذه الطريقة في ذكره للمذهب البصريّ في جميع
مسائل القسم الأوّل من الكتاب ، والذي ينتهي بانتهاء المنوع من
الصرف .

-
- (١) أنظر ص ٣٤٢ من التحقيق
(٢) وأنظر أسرار العربيّة ١٢٦ موطر الندى ٤٥
(٣) أنظر ص ٣٤٤ من التحقيق
(٤) أنظر ص ٢٣٨ من التحقيق
(٥) أنظر ص ٣٣٢ من التحقيق

مذهب " الفالسي العقدي "
=====

اعتنق كثير من علماء المشرق الاسلامي مذهب الاعتزال مذهبها عقديا لهم ، وقد اشرت في مقدمة هذه الدراسة الى الصلات الوثيقة بين المؤلف ، وبين جوار الله الزمخشري ، واعجاب المؤلف بكتبه ، وتبهره لآرائه في المهر .

ومن هنا رأيت من الواجب العلمي ، أن أحاول الكشف عن مذهب الفالسي العقدي ، لأنه عاش في فترة زمنية كانت مسرحا لعلماء الكلام ولأن " الفالسي " كان على صلة وثيقة بمؤلفات هذا العصر ، بل ودراستها دراسة متمكنة ، فلا بد أنه مال الى أحد المذاهب العقدية .

ولما كانت أخبار " الفالسي " متواضعة في كتب التراجم ، فقد خشيت على نفسي أن أخون في هذه المسألة ، وبخاصة أنها تتعلق بعقيدة الرجل ، وهو أمر لا يغتفر فيه الخطأ ، ولا مجال للاجتهاد فيه .

ولكنه - بفضل الله - قد تيسر لي أن أقف على نص يشير الى مذهب " الفالسي " ، وينفي عنه مذهب الاعتزال ، وهذا ما أراحني ، لأنه حكم للمؤلف ، وليس عليه .

فقد قال صاحب " كشف الظنون " في وصف كتاب المؤلف " تفسير التفسير " - وهذا الكتاب في اختصار كشف الزمخشري كما تقدم - " أوله : الحمد لله الذي جعل كتابه مفتاحا للسرور - .

أزال اعتزاله وبعض اطبائه ، فهدب ونقح ، وضم الى موضع الانغلاق حلا وبيانا ، وهو كتاب صغير الحجم ، وجيز النظم ، مشتمل على محض الأهم من الكشاف ، مع زيادات شريفة " (١)

(١) أنظر كشف الظنون ١ / ٢ ١٤٨١

ولا شك أن قيام " الفالي " باختصار الكشف ، عمل جليل ، يسدّل على نقد إير الفالي نفسه لـ " الكشف " ، وقد يكون الفالي رأى في الآراء التي ذكر فيها الزمخشريّ مذهب المعتزلة ، عيباً يحجب القيمة العلمية للكتاب ، ويصدّ بعض الدارسين عنه ، فقام بعمله هذا ، ليخرج " تفسير الزمخشريّ " خالياً ممّا يحدّ قدحاً فيه .

ومن غير المعقول أن يزيل " الفالي " اعتزال الكشف ، وهو يعتنق هذا المذهب ، وكذلك فإن إشارة صاحب كشف الظنون الى هذه المسألة في أوّل ذكره للكتاب ، إذ قال : " أزال اعتزاله " تدلّ على أهمية هذا العمل ، وعلى سمو مكانة من قام به .

ومن هنا أمكنني أن أجزم بسلامة عقيدة المؤلف ، وأنه كان بعيداً عن اعتناق مذهب الاعتزال الذي انتشر بين علماء المشرق في ذلك الحين .

موقف المؤلف من الاستشهاد بالقرآن والحديث ، وفيهما من الشواهد النحوية :
=====

أولا : آيات الكتاب الكريم :

سيبقى كتاب الله تبارك وتعالى ، قبله للدارسين يؤمنونه ليتعزودوا
من منهله في كل العلوم ، وخاصة في علوم اللغة العربية ، فيحفظه
ودراسته تحفظ اللغة العربية ، وتحافظ على كيانها ، ولا يصيبها ما
أصاب اللغات الأخرى من تغيير في القواعد ، واختلاف في النطق ،
واستحداث في الألفاظ والأشاليب .

ومن هنا كان استشهاد المؤلف في كتابه بقدر لا بأس به من
آيات الكتاب الكريم ، وقد يأتي الاستشهاد بالآية الكريمة تبعاً
لاستشهاد المصنف ، وقد يكون الاستشهاد من المؤلف ، لحاجة
المسألة إلى هذه الآية شاهداً .

وإذا نظرنا إلى طريقة تناول الشاهد ، نجد أن المؤلف لا يورد
الآية كاملة ، بل هو يورد القدر المستشهد به ، معتمداً على
حفظ القارئ للآية . وهكذا كان قرأ القرن الثامن - ، وهذا
يكون قد نحى منحى المصنف تقريباً .

فلقد استشهد بقوله تعالى : " هذا ما لدى عتيد "
وهذا جزء من الآية " وقال قرينه هذا ما لدى عتيد " (آية ٢٣ سورة ق)
وكذلك استشهد بقوله تعالى : " ومنهم من يستمعون اليك "
وهذا جزء من الآية : " ومنهم من يستمعون اليك أفأنت تسمع الصم
ولو كانوا لا يعقلون " (آية ٤٢ سورة يونس)
وأيضاً استشهد بقوله تعالى : " ومن يقنت منكن (وتعمل صالحاً)
وهذا جزء من الآية : " ومن يقنت منكن لله وتعمل صالحاً
نؤتيها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقاً كريماً " .

ثانيا : القراءات القرآنية : =====

نرى المؤلف يعتمد في القضايا النحوية على القراءات القرآنية فيأخذ منها ما يمدّه شاهدا ، ولو كان في الآية أكثر من قراءة ، فيستشهد بالقراءة الواحدة في الآية ، للتدليل على الحكم الذي يذكره حتى ولو كانت القراءة شاذة .

فقد استشهد بقوله تعالى : " ان هذان لساحران " (١) على استعمال المثني بالألف مطلقا ، وهي لغة بلحارث بن كعب ، فانهم يتركبون ألف التثنية بحالهما في : أحوال الاعراب الثلاث . (٢)

واستشهد بقوله تعالى : " هم أولا " (٣) وقال : " وقد قرئ قوله تعالى : " هم أولا " بالمد والقصر في الشواذ " (٤)

(١) تمام الآية : " ان هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبوا بطريقكم المشلى " (آية ٦٣ سورة طه)

(٢) أنظر ص ٤٩٠ من التحقيق

(٣) تمام الآية : " قال هم أولا على اشرى وعجلت اليك ربي لترضى " (آية ٨٤ سورة طه)

(٤) أنظر ص ٤٩٣ من التحقيق

ثالثاً : الحديث الشريف

استشهد المؤلف - في القسم الأول من الكتاب - بحديث واحد

فقط .

وقلة استشهاده بالحديث ، يشير تساؤلاً ، هو :

هل قلة استشهاده بالحديث لأنه لا يرى صحة الاستشهاد به ؟
لقد عاش المؤلف في أواخر القرن السابع ، وبداية القرن الثامن ،
وفي هذه الفترة كانت مسألة الاستشهاد بالحديث لها دور بارز
بين مؤيدي الاستشهاد به ، ومعارضين له ، ولكل من الفريقين
أدلة ، واستشهادات .

ويمكنني أن أقول : أن الأقرب إلى الصواب ، هو أن المؤلف يرى
صحة الاستشهاد بالحديث الصحيح ، وذلك لا يستشاده بحديث عمر -
رضي الله عنه - : " بينما نحن جلوس عند رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل (الحديث) " (١)
وكذلك ، فإن الذين لم يرتضوا الاستشهاد بالحديث ، لم يرتضوا
أيضاً الاستشهاد بالآثار ، إلا أن المؤلف استشهد بقول عمر - رضي
الله عنه - : " اخشوشنوا وتمعدوا " (٢)

وإن كان المؤلف لم يكثر من استشهاده بالأحاديث ، فقد عرض لبعض
المسائل التي تذكر كتب النحو المتأخرة بعض الأحاديث عند ذكرها
لها ، كما في مسألة الأمر باللام ، فإن أكثر كتب النحو المتأخرة تذكر
هنا قوله - صلى الله عليه وسلم - : " لتأخذوا مصافكم " ، لكن المؤلف
مر على هذه المسألة وأمثلة من غير الإشارة إلى الأحاديث التي يمكن الاستشهاد
بها في هذه المسائل .

(١) أنظر ص ٥٩٦ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٣٥٨ من التحقيق

رابعاً : الشعر

استشهد المؤلف بالآبيات الشعرية استشهد لا يرقى الى درجة الكثرة ، فعدد الشواهد الشعرية التي في الكتاب قليل بالنسبة لما في كتب النحو الاخرى ، التي نراها تكثر من الآبيات الشعرية في المسائل التي تعرض لها .

وتبدو قلّة الاستشهاد بآبيات الشعر واضحة في الكتاب ، فقد تمرّ على القارئ عشرون أو ثلاثون صفحة ، والكتاب يسير في سرد المسائل دون أن يتعرض للاستشهاد بشيء من الشعر . ولعلّ السبب في ذلك أن الشاهد الشعري أصبح من السهل عند النحاة أن يقال فيه : انه ضرورة ، فقد اعتمد المؤلف على الاستشهاد بالأمثال النثرية - كما سيأتي - لكونها أقوى في الاستشهاد من الشعر .

ومع هذه القلّة التي نلاحظها ، نجد أن المؤلف أيضاً يستشهد بالشعر بكثرة ، وذلك عند ما تكون المسألة تتعلق بالشعر أصلاً ، ففي مسألة ظهور الفتحة على آخر المنقوص في حالة النصب ، شرح المؤلف قول المصنّف : " وقد جاء الاسكان " بقوله : " يعني قد جاء الاسكان في حال النصب ، حتى قيل : انه من أحسن الضرورات ، نحو :

أيدى جوار يتعاطين الورق	كان أيد يهتّ بالقاع الفرق
وقوله : ولو أنّ واش باليمامة داره	ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
وقوله : مهلاً بنى عمّا مهلاً موالينا	لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا (١)

وهو في استشهاده بالشعر تعدّ يذكر الشاهد ذكراً عابراً ، وقد يقوم بشرح المواد اللغوية في البيت ، وقد يستطرّد الى ذكر الشاعر ،

(١) أنظر ص ٣٨٧ - ٣٨٨

ومناسبة البيت ، وذكر أبيات من القصيدة اذا استدعى المقام ذلك .
فعند استشهاد به بقول الشاعر :

فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط ذلول
نرى المؤلف يسرد لنا القصة التي كانت سببا في انشاد البيت ،
وهو قوله أبيات من القصيدة (١)

وكذلك في قول الشاعر :

يذكرني " حم " والرح شاجر فهلا تـلا " حم " قبل التقدم
يذكر المؤلف أبياتا من القصيدة ، والخلاف في القائل (٢)

وأیضا في قول عباس بن مرداس ، مخاطبا النبي — صلى الله عليه وسلم — :
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
سرد المؤلف جملة أبيات من القصيدة (٣)

خامسا : الأمثال

استشهد الشارح بقدر كبير من الأمثال ، واستشهد به بها اما أن يكون
تبعا لاستشهاد المصنف ، أو يكون من عنده ، لصحة الاتيان بالمثل
شاهدا في المسألة التي يتحدث عنها .

وهو في استشهاد بالمثل ، يقوم بشرح الكلمات التي تحتاج لشرح ،
وبيّن مورد المثل ، وضرره ، معتمدا في شرحه هذا على :
— المستقصى من أمثال العرب مللزمخسري

— مجمع الأمثال للميداني

— حاشية المصنف على الكتاب (٤)

-
- (١) أنظر ص ٤٢٨ . من التحقيق
(٢) أنظر ص ٧٨٥ . من التحقيق
(٣) أنظر ص ٧٦٠ . من التحقيق
(٤) أنظر ص ٤١٥ . من التحقيق

موقفه من الضرورة :
=====

سبقت الإشارة الى نزعة المؤلف البصريّة ، وهذا يعني ردّه لادّلة

الكوفيّين الشعرية ، وهكذا كان ، فقد قال المؤلف عن أدلة الكوفيّين

الشعرية - على قلّتها - : انها من ضرورة الشعر .

ففي مسألة التعجب من السواد والبياض ، ذكر المؤلف ثلاثة أبيات شعرية

استدلّ بها الكوفيّون على جواز مجيئ التعجب من السواد والبياض (١)

وقال في ردّه لها :

" وأما الاستشهادات فضعيفة ، لأنها من ضرورة الشعر ، لا في سعة

الكلام ، فيكون نادرا " (٢)

وفي جواز أن يكون " هذا " بمعنى الذي عند الكوفيّين ، قال المصنّف

عن استشهادهم بالبيت :

أمنت وهذا تحمليّن طليق

" ومع شدّ وزه ، محتمل أن يوجّه على غير الموصول "

وأقر المؤلف المصنّف فيما ذهب اليه ، وقال :

" هذا جواب عن احتجاج الكوفيّين بأنه لا يتعيّن للاستدلال (٣)

وفي اسكان الاسم المنقوص في حالة النصب ، عدّ المؤلف " الاسكان "

ضرورة ، وقال : " انه من أحسن الضرورات " (٤)

وفي اثبات حروف العلّة - الالف والواو والياء - في الفعل المضارع

مع وجود الجازم ، قال المؤلف في الابيات التي وردت باثباتها :

" انها شاذّة " (٥) .

(١) أنظر ص ٣٤٩ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٣٥٠ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٥٤٢ من التحقيق و ٥٤٣

(٤) أنظر ص ٣٨٧ من التحقيق

(٥) أنظر ص ٤٠٦ من التحقيق

وقد ردّ المصنّف والشارح ، بعض الشواهد النثرية كما في قولهم :
" آتياه وآيا الشواب " فقال : (١)
" انه لا يعتدّ به ، لانه شان ، على خلاف القياس ، اذ الضمر
لا تصح اضافته " (٢) .

(١) أنظر ص ٣٠ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٤٣٢ من التحقيق

مصادر الفالي : =====

قبل الحديث عن مصادر " الفالي " ، لا بدّ من الإشارة الى طريقته في النقل من المصادر ، فالمؤلف - رحمه الله - لم يلتزم طريقة واحدة في نقله من المصادر ، فمرة نراه ينقل نقلا حرفيا ، ومرة ينقل بالضمون ، وأحيانا يشير الى المصدر المنقول عنه ، وأخرى لا يشير الى مصدره من قريب أو بعيد .

وقد نقل المؤلف نقلا حرفيا من كتابين فقط :

١ - كتاب الصحاح للجوهري

٢ - حاشية المصنف على الكتاب

وقد يترك النقل الحرفي عند نقله من هذين الكتابين أيضا . فالسمة الغالبة على طريقة المؤلف في نقله من المصادر ، هي النقل بتصريف في العبارة ، اذ هو يحكي الضمون بالعبارة التي تؤدي المعنى المراد ، بدون ذكر النصوص كاملة ، وكلمات مؤلفها . ولعلّ السبب الذي جعل " الفالي " لا يلتزم بالنقل الحرفي ، هو أحد أمرين :

- ١ - كثرة تداخل مسائل النحوم مع بعضها ، والنقل الحرفي يلزمه بنقل كلّ ما يذكره المصدر ، والشاح لا ينقل الاّ ما يحتاجه في توضيح مسأله ، وعبارة مختصرة تؤدي بها ضمونه المراد ، ممّا حدا به الى أن يتصرّف في عبارة المصدر الاّصلي ، بزيادة أو نقص أو حذف .
- فقد نقل عن الزمخشري معنى تعريف الاسم المعرب ، فقال :
- " كما قال العلامة في المفصل : " ويختلف آخره باختلاف العوامل " وعبارة الزمخشري ، نصّها : " الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل " (١)

(١) أنظر ص ٣٧١ من التحقيق

وكذلك نقله عن " الصحاح " ، سبب صحة العين في " عور " ،

فان عبارة صاحب الصحاح هي :

" وانما صححت الواو فيها (يقصد " عورت عينه ") لصحتها في

أصلها ، وهو : اعورت عينه - بسكون ما قبلها ، ثم حذفت الزوائد -

الألف والتشديد ، فبقي " عور " ، يدل على أن ذلك أصله ، مجيء

أخواته على هذا ، نحو اسود يسود ، واحمر يحمر ، ولا يقال في الألوان

غيره ، وكذلك قياسه في العيوب ، اعرج واعتي ، فسي عرج وعمي ، وان

لم يسمع " (١) .

ونقل " الفالي هذه المسألة بقوله :

" انما صححت العين في " عور " ، لصحتها في أصله ، وهو اعور ،

ثم حذفت الزوائد ، فبقي " عور " ، يدل على أن ذلك أصله ، مجيء

أخواته على هذا ، نحو الى آخره " (٢) .

٢ - أو أن الفالي كان يعتمد على ذاكرته في ايراد المسائل ، وبخاصة

أنه ذكر في أول كتابه أنه " كان يطلي على الطلبة فوائد عدوها

معتبرة صحيحة " (٣)

فاذا كان قد قام بذكر هذه المسائل أمام طلابه ، بطريقة

التدريس ، فمن الممكن أنه لم يكن مستحضرا لنصوص مصادره حرفيا ،

واكتفى بما في ذاكرته من عبارة هذا الكتاب أو ذاك .

وتصرف الفالي في العبارة المنقولة ، نشأ عنه صعوبة في تحديد مصادره

والوقوف عليها ، إذ أن وجود النص المنقول نقلا حرفيا ، قد يحدد

مكانه ، ويقرب معرفة مصدره ، على العكس مما لو ذكر النص بتصرف

من الناقل ، فانه يعتمد مظنة الوصول الى المصدر بسهولة .

(١) أنظر : الصحاح (ع و ر)

(٢) أنظر ص ١٤٤ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٣٤٦ من التحقيق

ولم يشر " الفالسي " الى جملة مصادره اشارة صريحة ، لكنه ورد في ثنايا الكتاب ذكر نزر يسير من هذه المصادر تمثلت في :

١- المفصل للزمخشري .

٢- الصحاح للجوهري

٣- الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب .

٤ - حاشية المصنف على الكتاب .

أما " مفصل الزمخشري " فقد نقل عنه بالاشارة اليه ، كما في تعريف الاسم المعرب ، فقد قال : " كما قال العلامة في المفصل " (١)

وكذلك عند الحديث عن التفرقة بين " ذو الطائفة " و " ذو بمعنى صاحب " ، في قولهم : " اذهب بذى تسلم " ، فانه نقل عن صاحب المفصل ، فقال : " كما ذكر في المفصل " (٢)

ونقل عن المفصل - أيضا - من غير اشارة ، كما في تفسير قولهم " تفرقوا شغريخرا " ، فقد نقل المؤلف كلام الزمخشري بحروفه ، ولم يشر اليه من قريب أو بعيد (٣)

وكذلك الاثر في نقله عن الصحاح ، وعن حاشية المصنف ، وقد ذكرت أماكن النقل في مواضع كثيرة في التحقيق .

والحق أن كتاب " المفصل " هو عمدة الفالسي في شرحه ، فقد أكثر من النقل عنه ، وعن بعض شروحه ، ولا سيما :

- شرح ابن يعيش

- شرح ابن الحاجب " الايضاح في شرح المفصل "

(١) أنظر ص ٣٧١ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٥٣٧ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٦٥٩ من التحقيق ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١١٨

فقد نقل عن ابن يعيش في مسائل كثيرة ، ولم يشرفني نقله الى
 " شرح ابن يعيش " :

و على سبيل المثال ، فقد نقل عنه في أكثر من موضع في باب
 " المركبات " ، من مثل قوله : في " خذع مذع " :

" أى خذعا ومذعا ، أى منقطعين منتشرين ، من الخذع وهو القطع
 ومن قولهم : " هو مذاع يفشي السر وينشره " (١)

وهذا هو كلام ابن يعيش (٢)

ونقل — كذلك — كلام ابن يعيش في تفسير قولهم : " لقيته

كفة كفة " فقال :

" أى متكافئين ، أى كفة من الآقي ، وكفة من الملقى ، فكـلـ

واحد يكف صاحبه عن أن يتجاوزَه " (٣)

وكذلك في نقله عن " الايضاح في شرح المفصل " لابن الحاجب ،

فقد نقل عنه في مسائل كثيرة ، وأشار اليه في بعضها كما في سبب

بناء " أيدي سبأ " ، فقد نقل رأى ابن الحاجب في المسألة ، ثم

قال بعدها :

" هذا ما تكلفه الشيخ ابن الحاجب ، ولا مزيد عليه " (٤)

وفي مسألة " اذهب بذي تسلم " نقل كلام ابن الحاجب بنصه ،

فارجع اليه في موضعه من التحقيق (٥)

(١) أنظر ص ٦٦٠ من التحقيق

(٢) أنظر ابن يعيش ١١٨ / ٤

(٣) أنظر ص ٦٥٧ من التحقيق ، وانظر ابن يعيش ١١٤ / ٤

وانظر — كذلك — في النقل إل في من غير إشارة ص ٦٥٩ من التحقيق

(٤) أنظر ص ٦٥١ من التحقيق

(٥) أنظر ص ٥٣٨ من التحقيق وانظر في نقله عن ابن الحاجب ٧١٨

بالإضافة الى ما سبق ، فقد قام المؤلف بنقل " حاشية المصنف " على كتاب " اللباب " ، فقد نقل كل ما في الحاشية في ثنايا كتابه ، وكان في بعض الأحيان يشير الى الحاشية ، وفي بعضها الآخر لا يشير .

فقد أشار اليها في مسائل منها :

— بناء الضاف الى ياء المتكلم (١)

— بناء أسماء الأصوات (٢)

ولم يشر ، في مسائل ، منها :

— أسباب العدول عن البناء على السكون ، الى الفتح أو الكسر أو الضم (٣)

— تفسير قولهم في المثل : " الاءه فلا ده " (٤)

— تفسير قولهم في المثل : " باءت عرار بكحل " (٥) .

ومتما يتصل بنقل المؤلف عن حاشية المصنف ، أن " الفالي " ذكر بعض آراء " الاسفرايني " المذكورة في الحاشية ، ونسبها لنفسه ، وذلك في مسألة بناء فعل الأمر ، أو أعرابه .

فقد قال ردًا على أدلة الكوفيين :

" قولهم : " اتما حذف في المخاطب كثرة الاستعمال " .

قلنا : لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما

يقول ، نحو " احرنجم " و " اعلوط " ، كما حذف النون في " لم يكن "

وقيل : " لم يك " ، لكثرة استعماله ، ولم يحذفوه في " لم يصن "

و " لم يهن " ، لانهما لم يكثرا في الاستعمال كثرة " لم يكن " (٦)

وقد ذكر المصنف هذا الرد بحروفه في الحاشية .

(١) أنظر ص	٣٨٢	من التحقيق
(٢) أنظر ص	٤٥٧ — ٤٥٨	من التحقيق
(٣) أنظر ص	٤٦٣	من التحقيق
(٤) أنظر ص	٤٧٤	من التحقيق
(٥) أنظر ص	٤٨٥	من التحقيق
(٦) أنظر ص	٣٣١	من التحقيق والعباب ١٣ / و ، والانصاف ٤٠٥

ر. ووجدت في هامش النسخة "م" اللوحة / ٢٨ ، نصا منقولاً
عن كتاب المصنف "ضوء المصباح" ، وكان العمل العلمي يفرض
على الباحث أن يكون كتاب المصنف "ضوء المصباح" قريباً منه ، لينظر
ما اذا كان "الفالي" قد اعتمد عليه أيضاً في شرحه ، اذ لا يبعد أن
يكون "الفالي" على صلة بجميع مؤلفات "الاسفراينى" وبخاصة أننى
وجدت نصاً للمصنف من كتابه "فاتحة الاعراب" أيضاً في هامش
النسخ . لكنه لم يتيسر لى الاطلاع على هذين الكتابين — "ضوء
المصباح" و "فاتحة الاعراب باعراب الفاتحة" — وأرجو أن يتيسر لى الاطلاع
عليهما ، لمقارنة النصوص ، والوقوف على القول الفصل في هذه المسألة .

وبالاضافة الى شرح المسائل النحوية ، فقد قام الفالي بمعالجة
كُل كلمة لغوية تمرّ معه ، خلال الشرح ، ومصدره الأول في اللغة ، هو
كتاب الصحاح للجوهري ، وقد اعتمد عليه اعتماداً يكاد يكون كلياً
(١)
وقد سبقت الإشارة الى ذكر أمثلة لنقل المؤلف عن "الصحاح" فلا أطيل
الحديث بذكر أمثلة أخرى . (٢)

وفي الكتاب قدر كبير من الأمثال المستشهد بها ، قام المؤلف بشرحها
معتمداً على كتاب أستاذ الزمخشري "المستقصى من أمثال العرب"
وأحيانا نقل — في شرح الأمثال — عن كتاب "مجمع الأمثال" للميداني (٣)

(١) أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري توفي سنة ٣٩٣ هـ

(٢) أنظر الصفحات ٣٠٩ — ٣٤٦ — ٧٦٢

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم ، أبو الفضل — المياني
النيسابوري — توفي سنة ٥١٨ هـ

هذه هي الكتب التي استطعت أن أحدها من بين مصادر
" الفالي " .

وهناك نوع آخر من المصادر ، فقد ذكر المؤلف آراء كثيرة
للعلماء ، وقاء بنسبتها اليهم .

فقد ذكر آراء لسيويوه ، والمبرّد ، والرضي ، وذكر أدلة البصريين
والكوفيّين في بعض المسائل الخلافية ، وقد قمت - ما أمكن -
بتحديد المواضع التي أخذ فيها عن هذه الكتب ، وكتّاب
سيويوه ، ومقتضب المبرّد ، والكتب التي عرفت بذكر الخـلاف
بين البصريّين والكوفيّين في هذه المسائل .

الكتب التي نقلت عن " شرح الفالي " ،
=====

الكتب التي نقلت عن " شرح الفالي " قليلة ، ولعلّ السبب في ذلك هو تأخر تأليف الكتاب ، فقد أتمه الشارح في عام سبعمائة واثني عشر للهجرة ، فهو متأخر بالنسبة لمصادر النحو ، وليس فيه كثير من الآراء الجديدة ، التي لم تذكر في المصادر المتقدمة ، فالنقل من الكتب السابقة على الكتاب أشهر ، إذ تعرّف العلماء الذين ألفوا قبل " الفالي " لهذه المسائل ، ومتوسّع أكثر مما عند الفالي ، وفي شرحه المحقق .

ولعلّ البغداديّ صاحب " الخزانة " ، لم يظلم الرجل حقّه ، فقد أورد كثيراً من المسائل التي ذكرها الكتاب في " خزانته " ، وكان يذكر تفرد الشارح أو المصنّف ، في المسألة التي ينقلها عنهما .

ولسبب ما لم يذكر البغداديّ " شرح اللّباب " ضمن الكتب التي نقل عنها ، فمع أنه سرد في مقدّمة كتابه قائمة كبيرة ، بأسماء الكتب التي اعتمد عليها ، إلا أنه لم يشر إلى " شرح اللّباب " من بين مصادره .

وللفائدة ، قمت بتحديد الأماكن التي نقل فيها " البغداديّ " من كتاب " اللّباب " أو من " شرح الفالي " .

ولا بدّ من الإشارة إلى أن البغداديّ عندما ينقل عن " شرح اللّباب " يذكر عبارة : " وقال شارح اللّباب " أو " قال شارحه الفالي " .

ومعدّ مقابلة المنقول بما في " شرح الفالي " تأكدت أن مقصوده بقوله : " شارح اللّباب " إنما هو " الفالي " ، لا غيره من الشارح وذلك لتطابق ما في الخزانة مع ما في " شرح الفالي " .

ولعدم الاطالة بذكر النقول ، سأكتفي بذكر أرقام الصفحات التي ورد فيها نقل صاحب الخزانة عن " اللباب " أو عن " شرح الفالي "

ففي الجزء الأول ، نقل عنه في الصفحات ذات الأرقام التالية (١) :

١١٤ — ٢٢٨ — ٤٨٨ — ٥٥٢

وفي الجزء الثاني :

٥٤ — ٦٤ — ٧٨ — ١٤٥ — ١٥٩ — ١٦٢ — ١٦٣ — ٢٣٠ —

٣١٣ — ٤١٥ — ٥٤٨ — ٥٤٩ — ٥٤٢ — ٥٦٢

وفي الجزء الثالث :

٤٨ — ٩١ — ١٥٦ — ١٦٣ — ٢٠٩ — ٣٨٠ — ٤٢٩ — ٥٤٢ —

٥٦٢ — ٥٦٤ — ٥٦٥ — ٦١٩ — ٦٢٠

وفي الجزء الرابع :

٣٨ — ٥٢ — ٦٤ — ٧٤ — ١٠٦ — ١٥٧ — ٣١٨ — ٣٢٩ —

٣٤٦ — ٣٩٠ — ٤٦٩ — ٤٧٧ — ٤٩٣ — ٥٩٣ — ٥٩٥

وقد نقل صاحب الخزانة نصاً ، نقله عن الحاشية المهندسية

للدمايني ، وذكر أن " الدمايني " نقله عن شرح اللباب (٢) .

وقد اعتمد على الكتاب عبد الرحمن الجامي (٣) في كتابه " الفوائد

الضائية شرح كافية ابن الحاجب " (٤)

وربما يكون هناك من كتب التراث اللاحقة لزمن تأليف الكتاب ، ما يزخر

بالنقل عنه ، إلا أن كتب التراث التي حققت يعود أغلبها الى الفترة الزمنية

التي سبقت حياة المؤلف ، وقد نجد نقولا عن الكتاب ، بعد تحقيق

الكتب التي أتت لاحقة للكتاب ، كما في مؤلف الجامي .

(١) الطبعة المعتمدة طبعة دار صادر - بيروت (٢) أنظر الخزانة ٣ / ١٥٦

(٣) عبد الحمن بن أحمد بن محمد الجامي (٨١٧ - ٨٩٨هـ)

(٤) أنظر الفوائد الضائية ١ / ١٧٦ — ٢٩٥ — ٢ / ١٨٤ — ٢٩٣

الفصل الخامس

القسم الاول من "شرح اللباب في علم الاعراب"
في ميزان النقد

- الاشياء التي انفرد بها

- ما للمؤلف وما عليه .

المسائل التي انفرد بها المؤلف ؛
=====

عرض المؤلف لجميع المسائل التي ذكرها صاحب الكتاب ، وكان له
في بعض الأحيان رأى خاص في موقفه من المسألة ، من حيث
الملة ، أو الترجيح ، أو المخالفة ، أو موافقة المصنف في رأى خاص به
فكان لا بد ممن ذكر هذه المسائل التي وردت في القسم الأول من
الكتاب .

١ - توجيه علة بناء " أحد عشر "

ذكر مصنف الكتاب أن علة بناء " أحد عشر " الى " تاسع عشر "
كون الأول بمنزلة الجزء ، وتضمن الثاني لحرف العطف ، وهذا ما
قال به النحويون .

ولم يرتض الشارح هذا التعليل في سبب بناء الجزأين ، وقال :
" وفيه نظر ، لأن قولك : " حادى عشر " لا نسلم أن الثاني
متضمن لحرف العطف ، فأنك إذا قلت : " زيد حادى عشر " أو
" ثالث عشر " ، فليس التقدير أنه واحد ~~من عشرة~~ ، أو ثالث وعشرة
وهذا ظاهر ، فوجه بناء الثاني أن يقال : أن أصله حادى أحد
عشر ، لأن المراد أنه واحد من أحد عشر ، لا من عشرة ، فحذف
" أحد " . فـ " عشر " من " أحد عشر " متضمن لواو العطف ، إذ
الأصل : أحد وعشرة ، فلما حذف " أحد " تخفيفاً ، بقي تضمنه
لواو العطف باعتبار الأصل ، فهذا تقرير وتضمن الجزء الثاني لحرف
العطف ، والله أعلم " (١)

موافقته المصنف فيما ذهب اليه ؛
=====

١ - أوزان التصغير : " فعيّل " و " فعيّلل " و " فعيّللّل "

ذكر علمساء العربية أن أوزان التصغير فعيّل و فعيّلل و فعيّللّل ، لكن

(١) انظر ص ٦٥٤ - ٦٥٥ من التحقيق .

المصنّف والشارح عدّا أوزان التصغير بقولهم : فعيل وفيعل وفميعيل .
وقد عرض الشيخ الرضي لهذه المسألة ، وذكر السبب الذي لأجله
ضعفت العين دون اللام ، فقال :

" فلم يكن بدّ من تكرير أحد الاصول ، وفي الثلاثي لا تكون
زيادة التضعيف في الفاء ، فلم يقولوا : " ففيعل " ، بل لا تكون
الاقى العين كـ " زرق " ، أو في اللام كـ " مهدد " و " تردد " ، فلم
قالوا : " فميعل " ، لا لتبس بوزن جعيفر ، أعني وزن الرباعي المجرد
عن الزيادة ، وهم قصدوا وزن الثلاثي - كما ذكرنا - فكررّوا العين
ليكون الوزن الجامع وزن الثلاثي " خاصة " (١)

ومع تنبيه الرضي ، لمحذّور تضييف اللام ، الآن المصنّف ضعف اللام ،
ووافق على هذا الشارح . (دهوراً ، لستأني من بلغفاج) .

مخالفة للمصنّف :
=====

١- الحمل على لفظ " من " بالتذكير ، وعلى معناها بالتأنيث :

أجاز المصنّف أن نقول : " من هي محسنن جاريتك " مع أن لفظ
" محسن " مذكّر ، ولفظ " جاريتك " مؤنث ، ومنع أن نقول : " من
هي أحمر جاريتك " .

وقال الشارح عن سبب تجويز المصنّف للصورة الأولى ومنعه للثانية :
" وإنما أجازها لما ذكره في التعليق ، وهو قوله : إذ ليس بين محسن
ومحسنة في اللفظ والبناء إلاّ الهاء ، ونحو أحمر وحمر ، ليس كذلك " ،
هذا ما ذكره ، وفيه نظر :

" لأننا نسلم أن ما ذكره فرق بين " محسن " وبين " أحمر " ، لكن الكلام
في كون هذا الفرق مؤثراً في الجواز والمنع ، وليس كذلك " (٢)

(١) أنظر شرح الشافعية ١٤ . ١٥ .

(٢) أنظر ص ٥١٣ - ٥١٤ من التحقيق

٢ - بناء اسم الإشارة " زان " :

عند المصنف لاسماء الإشارة في باب " المبنيات " وذكر أن " زان " و " زين " ليسا من باب المبنيات ، فقال :
" وأما " فيمن يقول : " زان و زين " ، فليس مما نحن فيه على الظاهر " ولم يرتض الشارح ما ذهب اليه المصنف ، فقال :
" هذا الكلام يقتضي أن يكون الظاهر عند المصنف ، أن أسماء الإشارة اذا اختلفت ألفا وياء ، تكون معربة كما توهم بعضهم ، وهو فاسد ، لقيام علّة البناء فيه ، مع اختلافهما .
وسبب توهمهم أنه يختلف آخره باختلاف العوامل .
قلنا : لا نسلم أن الاختلاف قد حصل باختلاف العوامل ، بل " زان " موضوع لتثنية المرفوع ، و " زين " لتثنية المنصوب " (١)

٣ - بناء اسمي الموصول : اللذين واللتين :

وقد جعل المصنف اسمي الموصول اللذين واللتين معربين أيضا ، كما في اسم الإشارة ، فقال :
" ومثّناهما - أي مثني الذي والتي - ليس من هذا الباب في أكثر اللغات " .

وقال الشارح : " أي مثني الذي والتي ليس من باب المبني اللازم لما توهمه من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل ، وهو كلام ردي في الغاية ، كما سبق في أسماء الإشارة " (٢) .

(١) أنظر التحقيق ص ٤٩١ - ٤٩٢

(٢) أنظر ص ٥٠٠ من التحقيق

ما للمؤلف وما عليه
=====

المطلع على الشرح يحكم بما للشارح من قدرة علمية فائقة ، وعمق
نظر ، وسعة اطلاع ، مما يشهد له بالباع الطويل في هذا
المضمار ، ولست بصدد احصاء حسناته ، فهو أبعد من ذلك النظر
القاصر ، ولست كذلك بالمحصي عليه هنات أو زلات ، فحاشا لله أن
أحكم عليه بشيء من ذلك وهو من هو ، وإنما أحاول أن أذكر
ما حسبه سهوا من المؤلف ، ليبقى بعد ذلك كل ما ذكره المؤلف
في شرحه حسنات له ، فهي محاولة الحكم له بمقارنته لمرتبة
الكمال .

وإذا أمكن عدّ هفوات المؤلف ، فيكون هذا أيضا من حسناته ، كما
قيل : كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه

ومن تلك الملاحظات التي يمكنني أن أسجلها هنا :

أولا : استعمال بعض العبارات التي لا تخلو من المخالفة لما عليه
جمهور النحاة ، فقد وقع الشارح فيما وقع فيه بعض المؤلفين
بدون تنبيه لما تقتضيه قواعد اللغة العربية ، ومن ذلك :

أ - استعمال كلمتي " كل " و " بعض " بالالف واللام ، فنراه يقول :
- " فتقدّم معرفة الاسمية والفعلية عليها (يقصد على الجملة الشرطية)
هو الواجب ، تقدّمها للجزم على الكل " (١)

- وفي باب الموصول ، يقول : " لأن الكل في صلتة " (٢)

- وفي تقسيم التوابع الى ثلاثة أقسام قال : " كبديل الكل من الكل " (٣)

- وقال أيضا في هذه المسألة : " كبديل الكل " (٤)

(١) أنظر ص ٣٦٧ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٥٦٩ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٥٧٣ من التحقيق

(٤) أنظر ص ٥٧٣ من التحقيق

- وقال أيضا فيها : " كبديل البعض والاشتمال والغلط " (١) .

وقد يكون المؤلف باستعماله هذا ، متأثرا باستعمال المناطقة
لهاتين الكلمتين ، اذ كثيرا استعمالهم لهما بالالف واللام ، من مثل
قولهم : " الكليّة " و " السور الكلي "

ب - استعمال كلمة " غير " بالالف واللام كذلك ،

كلمة " غير " من الكلمات المؤلفة في الابهام ، والتي لا تتعرّف الا
اذا وقعت بين . ضدّين ، ومن هنا قال العلماء بأنه لا يجوز
دخول " الـ " على " غير " لأن " الـ " هنا لا تفيد التعريف .
وقد استعمل المؤلف كلمة " غير " مع " الـ " في مواضع متفرقة من الكتاب
منها :

- قال في بناء " اذ " و " اذا " : " وقد يعلّل بناءهما أيضا بالاحتياج

الى الفير " (٢)

- وقال في بناء " حيث " : " وجهه بنائها احتياجها الى تتمتها ، وهي

الجملة ، فأشبهت الحروف لا احتياجها الى الفير " (٣)

- وقال في " عن " - الاسم والحرف - : " ومعناه قريب من معناه ، لأن

فيهما معنى المجازاة ، وان اختلفا في اشتراط الدلالة باضممام الفير

اليه " (٤)

- وقال في نفس المسألة : " لأن الحرف مشروط في دلالة على معناه

اقتران الغيرية ، والاسم لا يشترط في استعماله أن يكون مع الفير " (٥)

- وقال في " من " و " ما " الموصفتين : " وعلّة بنائهما كونهما على وضع

الحروف ، واحتياجهما الى الفير " (٦)

(١) أنظر ص ٥٧٣ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٥٩١ من التحقيق

(٣) أنظر ص ٦٠٩ من التحقيق (٤) أنظر ص ٦٢٢ من التحقيق

(٥) أنظر ص ٦٢١ من التحقيق (٦) أنظر ص ٦٣٨ من التحقيق

وقد أجاز مجمع اللغة العربية أخيراً ، هذا الاستعمال ، فاختارت
 " لجنة الأصول " في المجمع أن يكون هذا الاستعمال جائزاً ، ولعل هذا
 الجواز بقولهم :

" وإن كانت " الـ " تقع في الكلام معاقبة للاضافة ، فإنه يجوز دخول
 " الـ " على " غير " فتفيد ما التعريف ، في مثل الحالة التي تعرفت فيها
 بالاضافة ، إذا قامت طريقة على التعيين " (١)

جـ - ادخال الكاف على ضمير المرفوع :

أدخل المؤلف - في استعماله - الكاف على ضمير الرفع ، فقال في سبب
 بناء " فعال " :

" وجه بناء فعال في الأمر ظاهر ، لكونه واقعاً موقع مبنياً الأصل ،
 وأما غيره ، فلكونه مشابهاً لـ " نزال " في كونه معدولاً أيضاً مثله ،
 وفي أن وزنه كهو " (٢) .

وقد كان لبعض علماء النحو اعتراض على هذا الاستعمال ، وإن كان بعضهم
 يجيزه ، فقد ذكر الشيخ الصبان ، أن هذا الاستعمال شاذ من
 جهين :

- كون مدخول الكسوف ضميراً .

- كون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب (٣)

ثانياً : مخالفته لما عليه جمهور النحاة في قواعد نحوية :

خالف المؤلف ما عليه جمهور النحاة ، في قاعدة نحوية هي : " العطف على
 المماثل قبل استيفاء معموله " .

وذلك في قوله : " لتوقف لفظ الكتاب وبيان ترتيبه عليه " (٤)

(١) انظر بحوث - المجمع - القاهرة ، الدورة ٢٥ ، ج ١ / ١٢ ص ٢٥٢

(٢) انظر ص ٥٨ من التحقيق

(٣) حاشية الصبان ٢ / ٢١٥

(٤) انظر ص ٢٣

ثالثا : ذكره بعض الآراء منسوبة اليه ، أو للمصنف مع أنها لغيرهما ،
=====

ذكر المؤلف بعض آراء المصنف ، على أنها من قوله ، كما في رده لدليل
الكوفيين في مسألة بناء فعل الأمر أو أعرابه ، فقال :
" قولهم : " انما حذف اللام في المخاطب لكثرة الاستعمال "

قلها : لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل ،
نحو اخرجنجم ، واعلوط ، كما حذف النون في (لم يكن) وقيل " لم يك "
لكثرة الاستعمال ، ولم يحذفوه في " لم يصن " و " لم يهن " ، لانهما
لم يكثرا في الاستعمال ، كثرة " لم يكن " (١) .

وقد ذكر المصنف هذا الرد في حاشيته بهذا اللفظ .

وكذلك فقد ذكر آراء على أنها من ابتكار المصنف ، والحقيقة أن بعض

العلماء ذكروها قبل المصنف .

من هذا قوله في صيغتي التعجب :

قال المصنف : " ولا يبينان الا من الثلاثي الجرد ، مما ليس بمعنى

" افعل وافعال " (٢) .

قال الشارح : " قوله : " مما ليس بمعنى افعل وافعال " ذكر النحويون بدل

هذا : " مما ليس ببلون ولا عيب " والمصنف عدل عنه الى هذه العبارة^(٣)

وقد استعمل الجرد هذه العبارة في التعليل لعدم مجيئ التعجب

من الألوان والعيوب ، في كتابه " المقتضب " . (٤)

(١) أنظر ص ٣٣١ من التحقيق

(٢) أنظر ص ٣٣٤ من التحقيق (٣) أنظر ص ٣٤٦ من التحقيق

(٤) أنظر المقتضب ١٨١ / ٤

رابعاً : سهو في ضبط بعض الكلمات :

ذكر الشارح أن كلمة " شعوب " هي جمع " شعب " ، وضبط
الشين بالكسر ، حيث قال :

" شعوب جمع شعب - بالكسر - " (١)

والذي في كتب المعاجم إنما هي جمع شعب - بالفتح .

وقد استدرك صاحب المعيار على الشارح هذا فقال :

" قال الشارح : " أنه جمع شعب - بالكسر - "

أقول : هذا سهو منه ، لأنه بالكسر الطريق في الجبل ، وجمعه

شعاب " . (٢)

(١) أنظر ص ٣٠٧ من التحقيق

(٢) المعيار ١١ / و

وصف النسخ

سبقت الاشارة الى النسخ التي حصلت عليها لتحقيق الكتاب ، وهي في مجموعها ، تصل الى ثماني نسخ ، وبعد مراجعة النسخ ومقابلتها ، اعتمدت على خمس نسخ من " الثمانية " ، وأفدت من النسخ الباقية في تحديد بعض الكلمات ، عند الحاجة اليها ، والنسخ التي كانت مسيعة لي ثلاثة ، وهي :

١ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم / ٦٧٠٩ ، وهي المرموز لها في التحقيق بالحرف " ظ " ، كتبت بخط فارسي في شهر شعبان سنة تسع وثلاثين وثمانمائة (٨٣٩ هـ) .

وقد اعتمدت على هذه النسخة في (١٨ لوحة) وبعد ذلك وجدت سقطا كثيرا من هذه النسخة ، وقام الناسخ باثباته في الهامش ، مما كان سببا في تركي لهذه النسخة ، حتى لا أكثر من الهوامش على القارئ ، ان قد يتكرر السقط في الصفحة الواحدة عدة مرات .

٢ - نسخة المكتبة الوطنية الفرنسية في باريس برقم / ٤١٢١ ، وقسم في ٤٢٧ صفحة ، وهي بخط سرحان بن عبد الديلمي ، وتاريخ انتساخها " الخامس من شوال سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف (١١٥٣ هـ) .

ولم أعتمد على هذه النسخة في التحقيق ، لكونها مطابقة لنسخة دار الكتب المصرية رقم / ١٥٢ والمروز لها بالحرف " هـ " في التحقيق ولتأخر تاريخ نسخها .

٣ - أما نسخة جامعة ليدن والموجودة تحت رقم ١٩٩ ، فقد تيسر لي الاطلاع عليها ، وهي مكتوبة بخط واضح ، وتاريخ كتابتها يعود الى سنة (٧٣٢ هـ) ، وقمت بتصوير هذه النسخة ، وتعهدت المكتبة بارسالها بالبريد ، لكنها لم تصل حتى تاريخ طبع هذه الرسالة .

النسخ المعتمدة في التحقيق :
=====

١ - نسخة الأصل : نسخة مصوّرة عن نسخة المكتبة المحموديّة بالمدينة المنورة ، كتبت في فترة المحرم سنة ٧٥٨ هـ ، عدد أوراقها ٢٦٩ ، وفي كلّ صفحة ٢١ سطرا ، وفي كلّ سطر ١٥ كلمة .

كتب المتن والشرح فيها بخط واحد ، وعند بداية كلام المصنّف يضع الناسخ خطا ، هكذا — ، وكذلك عند انتهاء كلامه .
وعليها عدّة تعليقات ، فعلى صفحة الخلاف :

" من ودائع الدهر ، لدى أحقر العباد ، وأفقرهم ، السيّد عاصم بن محمّد جيانبي ، غفر لهم " .

وفي الصفحة الأخيرة : " وانتقل الى مطالعة العبد الفقير الى الله العليم الكريم القدير ، سيّد محمّد بن أبي بكر بن أحمد الحنفّي العينيّ ، في تاريخ سنة عشرين ومائة وألف بضع هجرة النبي (صلى الله عليه وسلم) .

وفيهما أيضا : [وتلكه] العبد الضعيف عمر بن زهير بن حجّاج الوحش الحنفّي ، حامداً ومصلياً ، في تاريخ شهر صفر سنة ثمان وستين وتسعمائة " .

وهذه النسخة بخط " العبد الضعيف الراجي الى رحمة ربّه ، علاء الدين بن محمود ، شيخ ابن مسعود بن مودود ، شيخ الأورجندی " .
وعلى الخلاف ختم ، تصعب قراءته .

وهي نسخة كاملة ، خلت من النقص ، ومقابلة على نسخ أخرى ، فالكلمات التي سقطت من المخطوطة ، كتبت في الهامش ، في أغلب الأحيان .

وقد اعتمدت على هذه النسخة لسهولة قراءة خطها ووضوحه ، ولكون الأصل الذي صوّرت عنه قريباً مني ، فإذا ما طمست كلمة خلال التصوير ، كانت النسخة الأصل في متناول يدي ، وأعود اليها متى دعت الضرورة الى ذلك .

النسخة "م" :
=====

نسخة مصورة من المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، مكتوبة بخط
عادي ، رقمها / ٢١٢٩ ، انتهى النسخ من كتابتها يوم الاثنين
الثاني والعشرين من رمضان سنة خمس وستين وسبعمئة ، وهي بخط
" حسين بن حسن البنعهي " .

عدد أوراقها ست وثلاثون ومائتا ورقة ، وفي كل ورقة ٢٥ سطرا
وفي السطر ١٧ كلمة .

كتب المتن فيها بمداد أحمر ، والشرح بمداد أسود .
عليها عدة تعليقات :

ففي صفحة الغلاف :

" تملكه أفقر الطلاب الى ربه محمد بن مصطفى عفي عنهما .
وفي وسط الصفحة :

" من ممتلكات الفقير محمد سعد الله ، عفي عنه "

وتحتة :

" ملكه الفقير محمد كمال الدين "

وفي النصف الأخير من هذه الصفحة : ختمان :

- الأول : " وقف محمد أمين أفندي ابن شيخ الاسلام ولي الدين أفندي

ابن الحاج مصطفى آغا ، ابن الحاج حسين آغا سنة "

- والآخر ، طمس حروفه ، ولم أستطع أن أثبت شيئا منها .

وقد خلت هذه النسخة من السقط ، الا أنه اختلف الخط في الورقات

الأولى من هذه النسخة (٧ ورقات) عن الخط المكتوب في باقي

الصفحات .

النسخة " هـ " :
=====

نسخة مصورة من دار الكتب المصرية رقمها ١٥٢ / نحو ، مكتوبة بخط
النسخ ، انتهى النسخ من كتابتها ليلة الاثنين ، شهر رمضان المبارك
.....

وهي بخط أحمد بن بقي الدين المدوني .

عدد أوراقها ١٤٢ ورقة ، وفي كل ورقة ٣٥ سطرا ، وفي السطر
١٦ كلمة .

كتب المتن فيها بخط كبير ، والشرح بخط صغير .

وفي صفحة غلافها :

" بسم الله الرحمن الرحيم

وعند ، ففتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر

وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا

يابس الا في كتاب مبين "

وتحت الآية :

" تعليم العلم الخبير ما علم الخفيات .

" قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ

كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا "

" فعلم ما لم تعلموا فجعل من دون ذلك نصرا قريباً "

وعليه تعليقات : " انتقل الى ملكي وأنا الفقير مصطفى بن سعدون

ابن علي عفي عنهما . "

" وقف المرحوم من الله شيخ الاسلام أحمد أفندي ، قاضي المدينة

المتوفى رحمه الله . "

ثم ختم الكتبخانة الخديوية المصرية ، على الصفحتين ، الأولى والاخيرة .

النسخة "ك" ،
=====

نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، بالقاهرة تحت رقم ١٥٠ /
نحو ، كتبت في آخر رجب سنة ١٢٠٠ : اثني وثلاثين وسبعمائة
(٧٣٢) .

عدد أوراقها أربع وثلاثمائة ورقة (٣٠٤) وفي كل صفحة ٢١ سطرا
وفي السطر ثلاثة عشر كلمة .
والنسخة مكتوب بخط النسخ ، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ، وعلى غلافها
عدة تعليقات ، طمس أكثر حروفها ، وعلى الغلاف أيضا ختم الكتبخانة الخديوية
المصرية .

المتن في هذه النسخ وضع قبله حرف " م " والشرح يبدأ بحرف " ش " وهذه
النسخة هي ونسخة الاصل منقولتان عن نسخة واحدة ، الا ان هذه النسخة غير
مقابلة بعد كتابتها ، فكل سقط من نسخة الاصل ، سقط كذلك من هذه
النسخة الا انه في نسخة الاصل كتب في الهامش ، وفي هذه النسخة - في
اكثر الاحيان - بقى السقط على ما هو عليه .

وسقط من هذه النسخة عدة اوراق في اماكن متفرقة ، وهي - في القسم
الاول من الكتاب فقط - ستة اماكن

النسخة "ل"

نسخة مصورة عن نسخة دار الكتاب المصرية رقم ١٥١/ نحو ، ل —
ذكر فيها تاريخ نسخها .

عدد أوراقها ١٩٣ ورقة في الصفحة ٢٥ سطر ، وفي السطر ١٦ كلمة
المتن فيها كتب بالمداد الاحمر والشرح بالمداد الاسود .

وفي هذه النسخة اختلاف في الخط وهي من البداية حتى الورقة —
١٤ مكتوبة بخط نسخي جميل ، ومن بداية الورقة ١٥ حتى نهايتها
المخطوط خط مغاير .

وعلى الغلاف ختم الكتبخانة الخديوية المصرية .
وتتشابه هذه النسخة كثيرا مع النسخة " هـ " ولكن هذا التشابه لا يصل
الى درجة التطابق وان احدهما منقولة عن الاخرى ، ان هناك فروقا
بين النسختين .

في اخر النسخة حسابات للناسخ فيها قائمة باسعار خضروات ومثلثات حسابية
وبها شعر بالفارسية وفيها ابيات بالعربية هي :

اموت ولا تدري وأنت قتلتني	• • •	فلو كنت تدري كنت لا شك ترحم
اهبك ان اشكو اليك صبايتي	• • •	فلا أنا ابدىها ولا انت تعلم
فسانى وقلبي يكتمان هواكم	• • •	ولكن دمعى بالهوى يتكلم
ولو لم ييح دمعى بمكنون حبيكم	• • •	تكلم جسم بالنحول يترجم

وفيه — ابيات لأبي نواس رأيت عدم ذكرها لعدم مناسبتها

لهذا المقام

حاشية المصنف : =====

نسخة مصورة عن نسخة في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، تحت رقم ٩٦١٤ ، وتقع في اثنين وعشرين صفحة ، مكتوبة بخط فارسي جميل وفي الصفحة ٢٣ سطرا ، وفي السطر ١٥ كلمة .

ليس فيها تاريخ نسخ ، ولا أرجح أن تاريخ كتابتها قريب من تاريخ تأليف الكتاب ، فقد كانت معلومة لدى " الفالي " ، وكثيرا ما أشار إليها خلال شرحه .

والحاشية - هذه - كتبها المصنف بعد أن فرغ من تصنيف كتابه ثم وجد بعض المواضع يحتاج الى شرح ، فشرحه في هذه الحاشية فبين فيها بعض المسائل النحوية التي تحتاج لتوضيح ، وشرح بعض الآيات الشعرية ، وبعض الأمثال .

العباب : =====

" العباب " شرح لكتاب المصنف ، وشارحه " نقرة كار - كما مر - واستفدت كثيرا من الهوامش المسطورة في هذا الكتاب ، وقد قمت بإثبات صورة لهذه الهوامش ضمن صور النسخ .

ہذا شرح الباب

تأليف الامام العالم الاسنادر
محمد بن اسحق الفقيه

السيرة

امام محمد باقر علیہ السلام
شیراز شریف

ذیہار شریف

السيرة الفاضلة
 في حياة
 شيخنا
 الميرزا
 محمد باقر
 الخليلي
 رحمه الله
 ورحمة الله
 وبركاته
 تأليف
 ميرزا
 محمد باقر
 الخليلي
 رحمه الله
 ورحمة الله
 وبركاته
 الطبعة الأولى
 سنة ١٢٨٥
 في مدينة
 تبريز
 المطبعة
 الخليلية

١٤٠٢
جمعية بالديانة الفقه
والمشكلات
ط ١٤٠٢

(غلاف فنيقة الاصلي)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
لنا دللا عليها وهو علم المعاني والبيان والهمنا ما هو في رتبة آية من علم الفوائد التي
يقوم به اللسان وتطلع به على فهم لطائف نظم القرآن وذلك تفضل منه ولما
ولطف من الله واختار ثم الصلوة والسلام على أفصح نوره كاسات واسرة
من أظهر الحق وأبان وأكمل من أهدى الساطع وأهان وأعلى من أكرم الخلق
من طلة الكفر إلى نور الإيمان محمد المنصور بالحجة والرهان المشرقة المظلة والذية
وعلى آله وأصحابه الذين قصروا الدرس بما هو غاية ما كان أمسا نعت فان
كتاب اللباب في الفوائد المحقق بما أسفرانيه الكريم لله تعالى مثواه وبكرامة
الفوز ارضاء كتاب لا يخفى مقدار ولا نشق عثمان مستحق لفوائد شريفة محتوية
عازا ولد لطفه يدل على تحقيق مؤلفه ودقة نظره مصنفه اعرف الفضلاء عسا
واقترعوا من تيار بحار وكان في بعض الفاظه انقلا محتاجا الى تجليله وإطلاق
يعتقد الى تعليله وحيد بيان كنت اعلى على الطلبة فوائد عذوها مقبلة صبيحة
دالة على المحاض حق النصفحة والتمسوا كنية شرح على وفق تيسر واف بيانه وحر
تركته وكنت ان شئتم نظر الى حال بضاعة المنجاة وكانوا يرفقون فيه بأنه
متمم للمعان والنجاة شريفة فيه بعد الاستحارة من الله الكريم الغفران آملا من
الناظرين فيه اصله مواقع السهو والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عظم
الاحمال على الرحمن ولله سبحانه وتعالى والمحقق الراغب كمال والمتكفل باحسان
في خواتم اعماله ونشر في شرح وساجدة الكتاب بكنى الملك الوهاب قال
لما استلزام الامام اجلا لكبر الحد المفتح الفريد ملكا فضلا لانام تاج للملة والدين عرف
لما استلزام والستون محمد بن محمد السنف اسفراني المعروف بالفاصل عليه
السلام في صوانه لحد الله على ما تأسست من كبروت ابله وتلا جفت اودى
الله ما تأسست

مكتوب
في يوم
الجمعة
العاشر
من شهر
ربيع
الثاني
سنة
١٠٠٠

(الورقة الاولى من الاصل)

شرح الباب

٢٦٦

شرح لباب

للشيخ محمد بن مسعود بن أبي الفتح القالي السبزي
من أهل القرن الثامن الهجري

لأنه لا يوجد

من ممتلكات
عقلى



٢٢ نقاش ١٤٠٢



لقد تم

٢٦٦

(غلاف النسخة "م")

فوائد كثيرة والنقطة ما يشهد عليها من غير ضرورة وقد انفق الفراغ واطا هذا الشرح
بحسب ذهني القاصر وليس لنا من العلماء الزمان والكابر الكثر حوسلوا بهم
ويعجزون الخبير اقلهم ان يعرفوا فيه معين هو نصاب لا ينفرد الفصيلة والاعتساف منها بل
على الخطاء والزلات معالجين ما علموا عليه من كثر ذنوبهم من الطاعة بالفقر لهم وحسبنا الله
وعليه التقليل والحمد لله من حمده والصلوات والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله الطيبين
والعاجل المنتجبين وانفق الفراغ من طاعة الخ كبحسب ذنوبهم من شهر ربيع الاول
سنة اربع مئة وسبع مائة في مدينة سلا في دار من حرمها استعاضوا بها الاوقات وصار
اعلمها من المحققات

في ربيع من شهر ربيع الاول سنة ثمان مئة وسبع مائة في مدينة سلا في دار من حرمها استعاضوا بها الاوقات وصار
اعلمها من المحققات

تاريخ سنة ٧٦٥ م



(الورقة الاخيرة من "م")

عبدالله بن محمد

مولى محمد بن محمد

مولى محمد بن محمد

مولى محمد بن محمد

مولى محمد بن محمد



كتاب

كتاب

ق

(تخلاف النسخة لك)

6

[illegible]

2022-11-22

الخير لله الذي هدينا الى هذه الحقايق المبررة ونصبت لنا دليلا عليها
ومررنا على الحقايق والبيانات والهيئات ما هو جدير به اليه من علم الخلق والبر
تقوم به الملائكة والخلق به عاقلين لها فيه نظم البرزخات. ذلك بقوله
واحسانه وطهنته واستناده بهم الصلوة والشايع على الصفة
المسماة واشرف من مظهر الخلق والبيان والكل شاهد بالباطن
ولما كان الحاشي خارج الخلق وطول الكفر الى قوله لا بان
حجج بالصدق وبالحجة والبرهان المسترشدين الى الملك والادبان
الاولى والحق بالدين هو في الدين كما هو عاقل به وكان
حدوثه في اننا انما في الامام الجعفر (عليه السلام) الذي هو في الامام
عنه. وكلت الامور ارضا. كما في قوله من قوله وما يتبع عن غارة
سبح لفيها يد شرفه في نوعا زواجره لطيفه يدل على تحقيق موافقه
ودره من حصر صفة اعترف بالامتنان والثناء ولغته في امر بتكرار
بحاروه في ان يفيض الفاظه انعقاد يحتاج الى تجليله واطلاق
نعمه على آليات وسند زمان كفا على العلم وايد عزه
على داله على العاقل في النصي. فالتمسوا اليه
على ذلك فربهم وانى بيانه وحل تركيبه. كنتم على علمه هذا

(الورقة الاولى من "ك")



(خلاف النسخة ل)

بانات والذين ما استفهام

الغالب نظام الآيات

الترتيب العلم للذكر الوقت العدل

الترتيب الغير الوقت والوقت للبهائم

مناخ المملوك نسيان الجاهل

جذبات جنة الكيف اسم

المصنوعات المعزولة

المعزولة

اللامع علم الاخترا

قاع الدين محمد بن محمد بن احمد

والشبح

لحمد بن سعد السبيعي

نظر ركنه ٨٠٩٦٨ واليد ١ / ٥٥٠

علامات الفعل الماضي والفاعل

فلا تعجب الكلام

إسما العرب

الضمائر

المصطلحات

(فلاف النسخة ظ)

[illegible][illegible]

(الورقة الاولى من "ظ")

[illegible][illegible]

(الورقة ٤٤ من "ظ" وتبدو فيها الزيادات)



المكتبة
دار

(غلاف الحاشية)

[illegible][illegible]

خط
بلا جدول تعليق

١٨٢

هذا كتاب
شرح اللباب
في عجايب الاعراب
تأليف الشيخ الامام العالم العلامة
السيد الحسين الشيب عبد الله
ابن السيد محمد الحسيني رحمه الله
برحمته واسكنه في الجنة
والمن تاليف الاستاذ المحقق
والامام الملقب تاج الملا والدين
شرف الاسلام والمسلمين محمد بن
ابن احمد سيف الاسير بن جواه
الطهره برحمته وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم

غلاف العباب

التَّحْقِيقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أنعمت فزد ، رب ووفق لإتمامه (١) .

الحمد لله (٢) الذى هدانا إلى معرفة إعجاز القرآن ، ونصب لنا
دليلا (٣) عليها وهو علم المعانى والبيان ، وألهمنا ما هو (٤) ذريعة إليه
من علم النحو الذى يقوم به اللسان ، ويطلع به على فهم لطائف نظم القرآن (٥) ،
وذلك بفضل منه (٦) وإحسان ، ولطف من لدنه (٨) واعتنان .

ثم الصلاة والسلام على أفصح (٩) نوع الإنسان ، وأشرف من أظهر
الحق وأبان ، وأكمل من أهدر الباطل وأهان ، وأطى من أخرج الخلق من

-
- (١) رب أنعمت فزد ، رب ووفق لإتمامه فى هـ فقط .
(٢) فى ل : الحمد لله رب العالمين الذى ... الخ .
(٣) فى ظ : " دليل " ولعله خطأ من الناسخ .
(٤) " هو " سقطت من هـ .
(٥) فى ك الفرقان .
(٦) فى ل وذلك سقطت منها الواو والذال .
(٧) " منه " سقطت من " ظ " .
(٨) فى ك : ولطف منه .
(٩) فى ظ : أفضل .

ظلمة الكفر الى نور الايمان ، محمد (١) المنصور بالحجة والبرهان (٢) ،
المبشر به (٣) في الملل والأديان ، وعلى آله وأصحابه الذين نصروا
الدين بما هو غاية الإسكان ، أما بعد :

(١) محمد : سقطت من ل .

(٢) قال الأزهرى في تهذيب اللغة (باب الهاء والراء - مادة بره) :

قال الليث : البرهان : الحجة وإيضاحها .

قلت : ونون البرهان ليست أصلية ، وقولهم : برهن فلان ، إذا جاء
بالبرهان ، مولد . والصواب أن يقال : أبوه ، إذا جاء بالبرهان ،
كما قاله ابن الأعرابي إن صح عنه ، وهى فى رواية أبى عمرو .
ويجوز أن تكون النون فى البرهان نون الجمع على فعلان ، ثم جمعت
كالنون الأصلية . كما جمعوا صاداً على صدان ، وصيراً على مصران ، ثم
جمعوا مصران على مصارين على توهم أنها أصلية .

هذا كلام الأزهرى ، ونقله صاحب اللسان (٣٨٨ / ١٢ بره) وقال :
قال الأزهرى : ونون البرهان ليست أصلية عند الليث ، مع أن الأزهرى
لم ينسب إليه هذا رأى .

وفى تاج العروس : واختلف فى نون البرهان ، فقيل: هى غير أصلية ،
قاله الليث ومثله للزمخشري ، ثم نقل كلام الزمخشري الآتى ذكره (التاج
٣٧٩ / ١ بره) .

وقال الزمخشري : وأبوه فلان : جاء بالبرهان ، وبرهن مولد ، والبرهان :
بيان الحجة وإيضاحها ، من البرهنة ، وهى البيضاء من الجوارى ، كما اشتق
السلطان من السليط لإضاحته . (أساس البلاغة ٤٤ / ١) .
وفى القاموس (بره ٢٨١ / ٤) أبوه أتى بالبرهان ، وكأنه يرتضى
المذهب القائل بزيادة النون .

وبرهان العلم بالفتح ، قال الفيوس فى المصباح المنير : وبرهان وزان
سُكران اسم رجل ، وابن برهان من أصحابنا (٤٥٦ هـ) المصباح ٤٦ / ١ .

(٣) به سقطت من ل .

فإن كتاب اللباب في النحو (١) ، للإمام المحقق الإسفرائيني ، أكبر
 الله تعالى (٢) بثوابه ، وبكرامة الفوز أرضاء ، كتاب لا يخفى مقداره ، ولا يشق
 غباره (٣) ، مستجمع لفوائد شريفة ، ومحتوٍ على زوائد لطيفة (٤) ، تسدل
 على تحقيق مؤلفيه ، ودقة نظر مصنفه ، اعترف الفضلاء باحباره ، واغترفوا من
 تيار بحاره (٥) ، وكان في بعض ألفاظه انمقاد يحتاج إلى تحليل ، وإطلاق
 يفقر إلى تحليل ، ومنذ زمان كتبت أمل على الطلبة فوائد عدوها (٦) معتبرة
 صحيحة ، دالة على إحاطة (٧) حق النصيحة ، فالتمسوا كتابة شرح (٨) على
 وفق ترتيبه ، وإني (٩) ببيان وحل تركيبه ، وكتبت أرغب عنه ونظراً إلى حال
 بضاعي المزجاة (١٠) ، وكانوا يرغبون فيه بأنه ممر للمفازة والنجاة ،

-
- (١) " في النحو " سقطت من " ك " وكتبت في الهامش صح .
 (٢) " تعالى " ساقطة من " هـ " و " ظ " و " م " والأصل .
 (٣) في اللسان : وطلب فلان فلاناً فما شق غباره ، أي لم يدركه (مادة غ ب ر) .
 (٤) في ل : فوائد لطيفة .
 (٥) في ظ : واغترفوا من بحاره .
 (٦) " عدوها " ساقطة من ل .
 (٧) أحاطه الود والنصيحة إحاطاً : صدقه ، وهو من الإخلاص (اللسان م ح ص) .
 (٨) في ظ : فالتمسوا له الشرح ، وفي هـ : فالتمسوا له شرحاً .
 (٩) في هـ : وإني .
 (١٠) في اللسان (مادة ز ج) والمزجى القليل ، وبضاعة مزجاة ، قليلة ، وفي
 التنزيل المميز : " وجئنا ببضاعة مزجاة " (يوسف آية رقم ٨٨) .
 وأنظر أيضاً المعجم الوسيط (ز ج) .

فشرت فيه (١) بعد الاستخارة ، راجياً (٢) من الله الكريم الففران ،
 آملا من الناظرين (٣) فيه إصلاح مواقع السهو والبسيان (٤) ، والإمداد
 بدعاء ينفع (٥) يوم عرض الأعمال على الرحمن [والله سبحانه وتعالى المحقق
 للراغبين الآمال ، والمتكفل (٦) بإحسان (٧) خواتيم (٨) الأعمال] (٩)
 فلنشرع في شرح دِيَّاجَةِ (١٠) الكتاب ، بمون الله الملك الوهاب (١١) .

-
- (١) فيه : ساقطة من ل .
 (٢) " راجياً " سقطت من الأصل .
 (٣) " الناظرين " سقطت من ك .
 (٤) كما فعل ابن سيد الناس في عيون الأثر . انظر عيون الأثر ٤٣١/٢ .
 (٥) ينفع : ساقطة من ظ و م .
 (٦) " الآمال والمتكفل " سقطت من ل .
 (٧) في الأصل وَكَّوْمٌ وَهَّ : بإحسان في خواتيم الأعمال .
 (٨) في الأصل وَظَّوْمٌ : خواتيم .
 (٩) ما بين [] سقط من ظ .
 (١٠) دِيَّاجَةُ الوجه بشرته ، ودِيَّاجَةُ الكتاب : ما تحته ، والدِيَّاجَتَانِ : الخَدَّانِ .
 المعجم الوسيط ٢٦٨/١ . واللسان ، والتاج (مادة د ب ج) .
 (١١) في الأصل وَكَّوْمٌ وَهَّ : بمن وتوفيق الملك الوهاب .

شرح خطبة المصنف :

(قال الأستاذ (١) الإمام الأجل الكبير ، الحبر المفخم النحرير ،
ملك فضلاء الأنام (٢) ، تاج الملة (٣) ، والدّين شرف الإسلام والمسلمين ،
محمد بن محمد بن أحمد (٤) بن السيف الإسفراييني ، المصروف بالفاضل ،
تغمده الله (٥) برضوانه (٦)) :

أحمد الله على ما تناسقت من كموب أياديه (٨) ، وتلاخت بهوادي

:

-
- (١) قال الجواليقي : فأما الأستاذ ، فكلمة فارسية ليست بعمرية ، يقولون
للماهر الحاذق في صنمته أستاذ ، ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي ،
واصطلحت المامة إذا عظموا الخصى أن يخاطبوه بالأستاذ ، وإنما أخذوا
ذلك من الأستاذ الذي هو الصانع ، لأنه ربما كان تحت يده ظمان يؤد بهم ،
فكانه أستاذ في حسن الأدب ، ولو كان عربياً لوجب أن يكون اشتقاقه من
" السَّذِر " وليس ذلك بمصروف . المقرب ١ / ٧٣ .
- (٢) التحرير : الحاذق الماهر الماقل المجرب ، (اللسان ن ح ر) ، وفي
القاموس : لأنه ينحر الملم نحرأ .
- (٣) في ك : ملك الفضلاء .
- (٤) الملة (بالضم) الخياطة الأولى ، وبالكسر الشريعة أو الدّين (القاموس
م ل ل) .
- (٥) في م : محمد بن أحمد وفي م ل * محمد بن محمد الإسفراييني .
- (٦) في ظ : سقطت لفظة الجلالة .
- (٧) في ظ : بمرضاته ، وفي م بخفرانه ، وفي المباب ١ / و : برضوانه ، بسم الله
الرحمن الرحيم .
- (٨) في ك : أحمد الله على ما تناسقت كموب من أياديه .

إحسانه (١) روادفه وتواليه (٢) .

تناسقت : أى انتظمت ، مأخوذ من قولهم : شَفَرَ نَسَقٌ ، إذا كانت
الأسنان مستوية ، وَخَرَزَ نَسَقٌ أى منتظم ، والنسق من الكلام ما جاء على نظام واخذ
والكموب جمع كَمَب ، والكعب من القصب ، أنبوبة ما بين المقدتين (٤) .
والهوادى جمع هادية ، وهى المنق (٥) ، وهوادى الوحش ، أوائلها ،
والروداف جمع رادفة ، من رَدَفَه (٦) — بالكسر — أى تبعه ، وروداف النخيل
هى الفسيل التى تنبت فى جذع النخيل (٧) ، وليس له فى الأرض عسرق ،
فالمراد (٨) بالهوادى الأوائل وبالروداف الأواخر ، والتوالى هى التتابع ،
من تلاء إذا تبعه (٩) .

-
- (١) فى م : الإحسان .
(٢) فى هامشك : وإنما عدل عن الجملة الاسمية ، أهني الحمد لله ، الى الفعلية ،
بقصد استمرار الفعل وحدوثه وقتا بعد وقت ، وحالا غيبا حال ، على حسب
ترادف النعم وتجدها . .
(٣) الكلام نفسه فى اللسان ، وزاد عليه ، قال أبو زيد :
بجيد ريم كريم زاده نسق . . يكاد يلهبه الياقوت الهباب
وانظر شرح المفصل ٧٤ / ٣ . (اللسان مادة ن س ق) .
(٤) وانظر اللسان (ك ع ب) .
(٥) والهادى المنق لتقدمه ، قال الفضل التكرى : ()
جموم الشدة شائلة الذنابى . . وهادىها كأن جذع سحوق
وهاديات الوحش : أوائلها ، وهى هوادىها (اللسان ه د ي) .
(٦) " من ردفه " ساقطة من "م" .
(٧) الروداف رواكيب النخلة قال ابن برى () : الراكوب ما نبت فى أصل
النخلة وليس له فى الأرض عرق (اللسان ر ك ب) .
(٨) فى ل : والمراد .
(٩) والمرب تقول : ليس هوادى الخيل كالتوالى ، فهوادىها أعناقها ، وتوالىها ماخرها ،
وتوالى كل شئ آخره (اللسان تلا) .

وما^(١) في " ما تناسقت " [إما موصولة أو مصدرية فعلى الأول معناه :
أحد الله على النعم] (٢) التي انتظمت ، و " من " للبيان كأنه قال : انتظمت
كمُوب أياديه ، وإنما لم يقل أياديهما ، مع أنه راجع إلى النعم ، نظراً إلى
لفظ " ما " ، وإن أجراه على التانيث في تناسقت ، هكذا في بعض الحواشي (٣) ،
وهو سهو ، لأن الأيادي بمعنى النعم ، فلا تضاف إلى النعم (٤) ، بل التذكير
لأنه يرجع (٥) إلى الله تعالى ، [أي من (٦) كمُوب أيادي الله تعالى] (٧) .
وتلاحقت عطف على تناسقت^(٨) ، أي وعلى النعم التي تلاحقت ،
وتذكير روادفه وتواليه نظراً (٩) إلى لفظ " ما القدرة " ، إذ التقدير ، وماتلاحقت .
وعلى الثاني : - وهو كون ما مصدرية - فإنما يظهر ، إذا لم يكن لفظ " من " .
إذ يوجد في بعض النسخ (١٠) : على ما تناسقت كمُوب أياديه ، أي

(١) الواو سقطت من ك ول وفي ظ وم والأصل فما .

(٢) ما بين [] سقط من ل وكتب في الهامش بخط مغاير .

(٣) لم يتيسر لي الإطلاع على ما يذكر المؤلف ، فيما استطعت الحصول عليه من نسخ

الكتاب وحواشيه .

(٤) ليست المسألة على الإطلاق الذي ذكره المؤلف ، في عدم جواز إضافة الأيادي إلى

النعم ، والبصريون هم فقط الذين لا يجوزون ذلك ، والكوفيون يجوزونه ، وانظر

المسألة مفصلة في الانصاف ٣٦/٢ - ٤٣٨ .

(٥) في هـ : راجع .

(٦) من ساقطة من هـ :

(٧) ما بين [] سقط من ل .

(٨) في م : عطف على ما تناسقت .

(٩) في هـ : نظراً أيضاً إلى الخ

(١٠) لقد حصلت على خمس نسخ من نسخ الكتاب ، ولم أجد في أحدها ما يثبت المؤلف هنا .

على تناسق كُتُوبُ أياديه ، (١) وحينئذٍ الضمير في أياديه يرجع إلى الله تعالى (١) ،
أي على تناسق كُتُوبُ أيادي الله تعالى ، وتلاحق روادف إحسان الله تعالى (٢) ،
وتوالي إحسانه تعالى (٢) ، فالضمير في روادفه يرجع إلى الإحسان ، وفي
إحسانه يرجع إلى الله .

وفي هذا اللفظ حَزَازَةٌ (٣) ، لأن اليهودى وهى الأوائل ، تذكر
في مقابلة الروادف والتوالى ، فكان (٤) حقه أن يقال : وتلاحقت هـوادى
إحسانه وروادفه وتواليه ، ليصح التقابل (٥) بين اليهودى والروادف ، لكن
وقع الباء في قوله : "يهودى" ، وهو يمنع (٦) من كون "هوادى" فاعلا لتلاحقت ، وحينئذ
يفوت التقابل بين اليهودى والروادف ، مع أنه مقصود جدا ، إذ اليهودى إنما
تذكر في مقابلة الروادف كما يقال : تلاحقت الأوائل والأواخر ، ولو قال بسدل
تلاحقت لحقت ، لكان مستقيما .

إذ التقدير حينئذ : لحقت أواخر الإحسان بأوائله ، فلا بدَّ من تحلٍ
لتصحیح (٧) الباء ، مع فوت التقابل المطلوب ، ووجهه أن يجمل (٨) الباء

- (١) ما بين () سقط من ل وكتب في الهامش صح .
(٢) لفظ تعالى في الموضمين سقط من الأصل وظ و م و ك و ل .
(٣) والحزاز : هبرة في الرأس كأنه نخالة ، واحدته حزاة (ح ز ز) .
وفي القاموس : وجع في القلب من غيظ ونحوه (ح ز ز) وربما يستعملها المؤلف
هنا مجازا ، كأن يقصد ، وفي هذا اللفظ نشار .
(٤) في الأصل وظ و م و ك و ل .
(٥) "التقابل" سقطت من م .
(٦) في هـ : وهو مانع .
(٧) في م فقط .
(٨) يجمل سقطت من ك وكتب في الهامش صح .

للسببية ، ويكون التلاحق بين الروادف والتوالي ، أى تلاحقت روادف إحسانه
وتواليه ، بسبب سوابق إحسان (١) الله تعالى وثوابه . وفيه قلق لفوات
التقابل كما ذكرنا ، بين فاعلي (٢) تلاحقت .
(وأُصْلَى عَلَى نَبِيِّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَذَوِيهِ) (٣)
النبيه : الشريف من نَبِهٍ بالضم نباهة ، اذا شَرُف واشتهر (٤) .
والجمع بين نَبِيٍّ وَنَبِيٍّ ، متجنيس خطي ملج .

-
- (١) " سوابق احسان " سقطت من ك وكبت في الهامش صج .
(٢) في جميع النسخ " بين فاعل تلاحقت " والسياق يقتضى أن تكون : " بين فاعلي
تلاحقت " .
(٣) في هامش الأصل وهـ : وذويه أى أصحابه ، وذو لا تضاف إلا إلى أسماء
الأجناس الظاهرة عند سيهويه ، وقوله : إنما يعرف الفضل من الناس ذويه
شاذ عنده ، وأما قولهم : صلّ على محمد وذويه ، فما شذ عنده فاعرفه .
وقال ابن يمين : وقد جاء مضافا إلى الضمر . قال كمب بن زهير :
صَبَحْنَا الْخَزِرَجِيَّةَ مَرْهَفَاتٍ .. أَبَادْ ذَوَى أَرْوَحِهَا ذَوُّهَا
وقال آخر : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذويه .
والذي جسر على ذلك كون الضمر عائداً إلى اسم جنس .
وأضعف من ذلك قول من يقول : اللهم صلّ على محمد وذويه . من قبل أن
مضمرة لا يعود إلى اسم جنس ، والذي حسنه قليلا أنها ليست بصفة موجودة
الموصوف ، فجرت مجرى ما ليس بصفة . ابن يمين ٥٣/١ .
ونقل في الجزء الثالث ص ٣٨ : إجازة أبي حيان إضافة ذو في بيت كمب المتقدم .
(٤) في كتاب الأفعال لابن القطّاع ٢٣٢/٣ ، (نَبِه) نباهة و (نَبِه) شَرُف
وفي كتاب الأفعال للسرقسطي ١٥٨/٣ : نَبِهٌ وَنَبِهٌ فَهُوَ نَابِهٌ ، وَنَبِهٌ أَيْضاً فَهُوَ
نَبِهٌ وَنَبِيهٌ ، وفي تاج المروس (ن ب هـ) : وَنَبِهٌ الرَّجُلُ مَثَلَةٌ ، وَاقْتَصَرَ الْأَكْثَرُونَ
عَلَى الضَّمِّ ، وَقَالُوا : هُوَ الْأَفْصَحُ بِدَلِيلِ إِيْتِيَانِ الْمَصْدَرِ عَلَى النَّبَاهَةِ وَالْوَصْفِ عَلَى
نَبِيهِ ، وَفِعَالَةٌ وَفَعِيلٌ مِنَ اللَّقِيصِ فِي فَعَلَ الْمَضْمُونِ (قاله شيخنا) .

محمد ، عطف بيان لنبيه ، فعلى هذا ، وأهل بيته يكون مطوفاً على نبيه ،
لا على لفظ محمد ، والتقدير على نبيه محمد وعلى أهل بيته ، إذ لو كان مطوفاً
على محمد (١) ، وهو عطف بيان ، لكان أهل بيته أيضاً بياناً لنبيه ، وهو غير
مستقيم ، فتمين أن يكون عطفاً على نبيه .

(ومحمد :

فقد تقرر في هذا الكتاب من لباب الأعراب ، ما ينفذ به

شوارده ، ويرتبط فيه (٢) أوأبد .)

الشوارد جمع شاردة (٣) ، من شرد إذا نفر (٤) ، والأوابد الوحش (٥) ،

من (٦) تأبد البحر إذا توحش (٧) ، " ومن لباب " بيان لما تقدم عليه

لأنه الأهم .

(ويتسق بهنجان الرصف نظامه ، وينخرط في سلك الضبط فكذّه

وتوأمه) . التوأم جمع توأم ، وهو مقابل الفذ وهو الفرد (٨) ، والتوأم من

(١) كلمة " على " سقطت من ك .

(٢) في هـ : به .

(٣) جمع شاردة سقطت من ك والأصل وظ وم .

(٤) انظر اللسان (شرد) .

(٥) في الأصل وظ وم الوحش ، وفي ل سقطت أل من الأوابد .

(٦) من: سقطت من الأصل .

(٧) اللسان (أ ب د) وفيه : وأبدت البهيمة تأبد وتأبد أي توحشت .

(٨) يقال للواحد توأم ، وهما توأمان ، إذا ولدا في بطن واحد . وانظر التاج

(ت أ م) .

للكلمات الثمانية التي جاءت على وزن فَعَالٍ مجموعاً (١) .

ويوجد في بعض النسخ بينان ، بيا ، ونون ، وفي بعضها بيا ، ويا ،
بعده ، مصدر بأن الشيء بياناً (٢) ، وكلاهما مستقيم ، فإن الرصف وسيلة
للاتساق ، وسبب له ، فجاز أن يطلق عليه اسم البنان مجازاً (٣) ، لأن البنان

(١) ذكر صاحب التاج الكلمات الثمانية فقال : وقرأت بخط بعض القديين :

ما سمعنا كلاً غير ثمان .. هن جمع وهي في الوزن فَعَال
فتَوَامٌ ودَرَابٌ وفَسَرَار .. وعَرَاقٌ وعُغْرَامٌ ورُخَسَال
وظَوَارٌ جمع ظُورٍ وسُطَاط .. جمع بسط هكذا فيما يقال
التاج (ر خ ل) .

والبيت الثاني في المزهري :

فَهَابٌ وفَرَارٌ وتَسْوَام .. وعَرَامٌ وعَرَاقٌ ورُخَال (٢٢/٢)

ونقل السيوطي هذه الأبيات ، ونسبها للزمخشري ، ولم أجد لها في الأساس في
مواد الكلمات الثمانية وذكر السيوطي ستة كلمات غير ما في الأبيات ، ونظمها
على وزنهما وقافيتها فقال :

ولقد زيدَ ثَنَاءٌ ومَرَاء .. ونُذَالٌ ورُذَالٌ وجَفَال
وكَبَابٌ في كَبَابٍ ليس مع .. كتب القالي فهياً يارجال

المزهري ٢٢/٢ ليس في كلام الصرب ١٥١-١٤٣ .

وفي مادة (ت أ م) : وقيل هو اسم جمع لا جمع ، وقيل جمع أصله الكسر ،
وأما الضم فهو يدل عن الكسر ، كما أنه أبدل الفتح في سَكَارَى ، واختاره
الزمخشري في الكشف ، وشنع عليه أبو حيان في البحر أثناء الأعراف .

واستشهد لمجى* توأم مجموعاً ، بقول حميد بن ثور :

فجاءوا بشوشاةٍ مَزَاقٍ ترى منها .. ندوبا من الأنساع فذاً وتوأمًا

(تاج المروس) .

(٢) أنظر القاموس ٢٠٤/٤ (المطبعة المصرية) .

(٣) " مجازاً " : سقطت من ظ و م .

- أيضا آلة لأخذ الشيء ، فالرصف أيضا كآلة وسبب للاتساق (١) .
- وأما على النسخة الأخرى ، فإضافة البيان إلى الرصف ، بمعنى
- اللام أو بمعنى من ، أى بالبيان ، والكشف الحاصل من الرصف أو للرصف .
- (وَيَطَّلِعُ بِالطَّالِبِ الْمُتَعَرِّفِ مَرَاتِبَ حَقَائِقِهِ) .
- من طلع الجبل بالكسر ، إذا علاه (٢) ، والباء للتمدية إلى المفعول
- الثاني ، وهو مراتب ، أى يَطْلِعُهُ مَرَاتِبَ الْحَقَائِقِ (٣) ، أى يجعله طالما إياها .
- (وَيَضْبَعُ بِالْخَائِطِ التَّمَسِّفِ عَنْ مَدَاحِضِهِ وَمَزَالِقِهِ) .
- التمسف : الأخذ على غير طريق ، ومثله الإحساف (٤) ، وَيَضْبَعُ
- من ضَبَعَتِ الرَّجُلُ أى مدت له ضَبَعِي ، وهو المضد (٥) ، فالباء إما زائدة ،
- أو للملايسة ، وكان الأولى حذف الباء ، إذ يقال ضَبَعَتِ الرَّجُلُ ، بلا باء (٦) ،
- فكان فيه تضمينا ، أى يأخذ هذا الكتاب بالخابط ، وَيُنَجِّيه وَيُجَنِّبُهُ عَنْ مَدَاحِضِهِ ،
- وهو بمعنى المزالق من دَخَضَتْ رِجْلُهُ أى زلقت (٧) .

- (١) فى ظ ، وكلاهما مستقيم ، فان الرصف أيضا كآلة وسبب للاتساق .
- (٢) أنظر اللسان مادة (ط ل ع) .
- (٣) "الحقائق" ساقطة من هـ وكتبت فى الهامش صح .
- (٤) اللسان مادة (ع م ق) .
- (٥) اللسان مادة (ض ب ع) .
- (٦) جميع المماجم المتوفرة لدى ذكرت ضبع متعديا بنفسه من غير باء كما ذكر الشارح ، ومع ذلك فان الحرف الزائد له فائدته فى التعبير ، قال ابن يعيش : والحق أنها (أى الحروف الزائدة) تفيد فضل تأكيد ، وبيان ، بسبب تكرار اللفظ بها ، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى . شرح الفصل ٤ / ٨ .
- (٧) أنظر اللسان مادة (د ح ض) والقاموس ٢٤٢ / ٢ (دار الجبل) .

(حاويا لصنوف بثمانته وأسراره ، ضامنا لمن اتقنه بإحراز قصبات

السبق في مضاره) .

هما حالان من فاعل " يصبغ " ويطلع " ، وكانت المادة في تسابق الفرسان

أن تغرز قصة في الميدان (١) ، فمن أهدى فرسه وأخذ تلك القصة عند

سابقا (٢) ، فاستعمل مجازاً فيمن سبق في فن من الفنون .

(متحليا بحلية الإيجاز والاختصار (٣) ، متخلّيا عن وصة الإملا

والإكثار ، مبينا لجوامع القواعد والأحكام ، مهنيا على مقدمة وأربعة أقسام (٤) .

هذه أيضا أحوال (٥) ، بحد الأحوال السابقة من الكتاب ، وسيأتى

بيان انحصار الكتاب [في المقدمة وأربعة الأقسام] (٦) .

(١) والميدان واحد الميادين (اللسان م ي د) .

(٢) في اللسان مادة (ق ي ص ب) ويقال للمراهن إذا سبق : أحرز قصة السبق .

(٣) اختصر أو جز الكلام . انظر القاموس (خ ص و) .

(٤) قال الحنف في الحاشية : المقدمة تتضمن بيان موضوع الاعراب ومبادئه ، لأنها

تبحث عن الهيئات العارضة للكلم بعد التركيب ، فموضوعه الكلم من حيث يجري

بينها التأليف .

وأما معرفة ذوات الكلم بحدودها وعلاماتها ، فمن مبادئه .

وأما الأقسام الأربعة ، فجارية منه مجرى الملل الأربع ، فالأول بمنزلة الملّة

الصورية كالصورة السريرية للسريّر مثلا ، والثاني بمنزلة الملة المادية ، كالخشب

للسريّر ، فإن محل الاختلاف المسمّى بالمعرب ، هو الكلام المعرب ، كما

أن الحاصل للصورة السريرية ، هو الخشب .

والثالث بمنزلة الملة الآلية ، وإن شئت قلت الفاعلية ، لأن الآلة تسمى فاعلا

مجازاً ، فالفاعل للاعراب هو المتكلم في الحقيقة ، والموامل كالآلات .

والرابع بمنزلة الملة الخائية ، على ما فصل في الكتاب . (الحاشية ١ / ظ) .

(٥) في ك " وه " : " هذا أحوال أيضا " .

(٦) ما بين [] ساقط من ظ .

الكلمة :

(١) أما المقدمة : فهي أن الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفرداً^(١).

(١) قال الصنف في الحاشية :

اللفظ ما يتلفظ به ، مستعملاً كان أو مهملًا ، قليلاً أو كثيراً ، وهو بمنزلة الجنس القريب للكلمة ، والهميد هو الصوت ، وغيره .
" واللفظ " أولى من اللفظة ، لأنه أخصر وأدفع للإجمال ،
" والموضوع للمعنى " بمنزلة الفصل فيخرج به :

• المهملات

• والمنحرفات

• والدوال بالطبع

وغيرها ، وقد حصل التنبيه به من ذكر الدلالة ، لأن الموضوع للمعنى مأخوذ فيه الدلالة .

" والمفرد " صفة اللفظ دون المعنى ، لأن المعنى المفرد ينتقض

بالفعل ، وأسماء الأعلام عكسها ، وإن قيل : إن المجموع من حيث هو مجموع مفرد ، فينتقض بالكلام طرداً .

وتفسير اللفظ المفرد : ما لم ينقسم جزء اللفظ على جزء المعنى .

فإن قلت : فملى هذا ، نحو : عبد الله ، علماً ، كلمة واحدة ، وأعراب كل من جزئيه يدفع ذلك ؟

قلت : التزم أفرادها ، وأحكم بأن آخره أعراب محكى كما في تأبط شراً ، وغيره ، ثم الآخر لما كان مشغولاً ، والأول فارغاً ، أظهر فيه إعرابه . كما أظهر أعراب ما بعد غير في الاستثناء .

والمسئلة من مزالق الصنعة ومداحضها ، وما ذكرت لك هو الأقرب فيما أظن ، وكثيراً ما ترددت فيها أقدم رجلاً وأوخر أخرى .

(الحاشية ١ / ظ) .

قيل (١) : اللفظ أولى من اللفظة ، لأنه أخصر وأدفع للإجمال (٢) ،
لأن اللفظة إن أريد بها معنى اللفظ ، فاللفظ أولى لأنه أخصر ، وإن أريد
بها (٣) غيره ، فالوحدة المستفادة من التاء ، إما أن تكون باعتبار أقل ما
يصدق عليه اللفظ (٤) ، فهو حرف واحد ، وهو فاسد .

وإن أريد باعتبار آخر من الأوزان التي يوجد فيها وحدة ، باعتبار ما ،
أما ثلاثيا أو غيره ، ففيها (٥) إجمال فاللفظ أولى (٦) .

وقيل عليه : اللفظ أيضا فيه إجمال من وجهين :

أحدهما : أنه للصدر ، أو للمفعول .

والثاني : أنه للصدر ، أو جمع للفظ .

(١) اشتهر المشاركة بإدخال المنطق والفلسفة ، والجدل ، في أبواب النحو ،
وهذا البحث الذي يطرقه المؤلف من أمثلة جدلهم النحوي .

(٢) ربما يقصد المؤلف بقوله قيل : قول المصنف في الحاشية ، خاصة وأنه أورد
نفس الملة التي ذكرها المصنف ، واختار الزمخشري في الفصل " اللفظة بدل
اللفظ " على عكس اختيار المصنف هنا ، فقال : (الكلمة هي اللفظة الدالة
على معنى بالوضع) انظر ابن يمين ١٨/١ .

واختار ابن الحاجب في الكافية ٢/١ " اللفظ " ، فقال : (الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد) . واعترض ابن يمين على تعريف الزمخشري السابق وقال :
ولو قال : (الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا) ابن يمين ١٨/١ ،
وذكر الاعتراضات .

(٣) " بها " ساقطة من ظ .

(٤) اللفظ سقطت من ظ و م .

(٥) في الأصل و ظ و م ، ففيه .

(٦) في هامشك : الإختيار أنه أراد به أقل ما يطلق عليه اسم اللفظ في المعرف ،
فلا يلزم الفساد .

قلنا (١) : أما الأول ، فمشتك الإلزام ، لأن اللفظة (٢) جاز
 أن يراد بها المصدر كالضربة ، وأن يراد بها (٣) المفعول ، فقد تساوى فى
 الإجمال ، بقى كونه أخصر سالما عن المعارض فكان أولى .
 وأما الثانى : فجوابه أنه اكتفى فى أنه ليس جمعا ، بأن الحد باحتمار
 الحقيقة ، لا باحتمار الأفراد ، والحقيقة (٤) واحدة ، فاللفظ أولى لارتفاع
 الفساد الناشئ من وجود التاء على ما مر (٥) .
 وقد ذكر (٦) المصنف فى التعليل (٧) ، أن المفرد صفة للفظ (٨) ،
 دون المعنى ، بيانه أن الأفراد فى الحقيقة صفة للفظ ، وللمعنى بالمعرض
 فجعله صفة للفظ أولى ، وذلك لأن المفرد من اللفظ ، ما لا يدل جزؤه على
 جزء معناه ، والمفرد من المعنى ، لا يراد به كون معناه بسيطا ، لا جزء له ،
 بل معنى به كون اللفظ الدال عليه ، بحيث لا يدل جزء منه على جزء معناه ،
 أى يكون اللفظ (مفردا) ، فافراد المعنى لا يستقل بدون احبار (٩) افراد

-
- (١) فى ظ : قلت .
 (٢) " لأن اللفظة " سقطت من هـ وكُتبت فى الهامش صح .
 (٣) بها سقطت من ل .
 (٤) الواو : سقطت من م و ظ .
 (٥) فى الأصل على ما قد مر ، وقد مرت فى ص ٥٦ .
 (٦) فى الأصل و ظ وم ، وذكر .
 (٧) فى ك ول ، وذكر فى التعليل ، ويقصد بالتعليل حاشية المصنف . انظر ص
 ١٥٥ هامش () ففيها ما يريد المؤلف تفسيره هنا .
 (٨) فى هـ : أن المفرد فى الحقيقة صفة للفظ .
 (٩) " اعتبار " سقطت من ظ ومن الأصل .

اللفظ اصطلاحاً ، واعتبار أفراد اللفظ (١) مستقل بدون أفراد المعنى .

فَجَمَلَ "المفرد" صفة للفظ أولى من جملة صفة للمعنى .

فان قلت : ينتقض بالفضل المضارع ، فإنه كلمة مع أن لفظه ليس بمفرد (٢) ،

إذ الزوائد في أوله تدل على الزمان المستقبل ، ولفظ الضاد والراء والهاء ،

من يضرب مثلاً ، يدل على الحدث .

قلنا : لا نسلم أن كل واحد منهما (٣) يدل بالاستقلال على ما ذكرت ،

فان لفظه ضرب (٤) ، مفتوحة الفاء ، ساكنة العين ، مصدر يدل على الحدث ،

موضوعاً (٥) له (٦) ، أما الضاد والراء والهاء في ضمن يضرب ، فلا نسلم أنه

موضوع للحدث ، بل المجموع ، وهو الزوائد مع الضاد والراء والهاء ، مفرد

موضوع للحدث والزمان المستقبل ، فلا يدل جزء من اللفظ حين ما هو جزء له ،

على شيء من جزء المعنى .

فان قلت : لم (٧) آخر مفرداً عن المعنى ، ولم نكره ؟

قلت : أما تأخيره فلأن الأفراد نسبة بين اللفظ الموضوع للمعنى ،

[وبين معناه ، فان اللفظ الموضوع للمعنى] (٨) [إما أن يكون بحيث يدل

(١) ما بين [] سقط من ظ وأثبت في الهامش .

(٢) في هـ : مع أنه ليس بمفرد .

(٣) في ل : سقطت منهما .

(٤) في هـ : لفظ المضرب .

(٥) في هـ : موضوع .

(٦) له " سقطت من ل " .

(٧) في الأصل و ظ و م : فلم .

(٨) ما بين [] سقط من هـ وكتب في الهامش صح .

جزوه على جزء معناه ، وهو المركب ، أو لا يدل وهو المفرد (١) . والنسبة

بين الشيتين تكون متأخرة عنهما ، فإنما أخره ليكون الوضع مطابقا للطبع .

وإنما نكره على أنه حال ، لأنه لو عرف لكان ظاهرا في كونه وضعا

للمعنى لقربه منه ، وقد بينا أنه صفة للفظ .

فإن قلت : إذا نكره يعمود السؤال أيضا ، إذ يظهر كونه حالا من

المعنى لقربه منه .

قلت : إذا جمل حالا من اللفظ ، وهو الضمير المستكن في الموضوع ،

لأن العامل في الحال ظاهرا وهو الموضوع ، أي الذي وضع في حال الأفراد ،

وأما إذا جمل حالا من المعنى ، ففي تقدير العامل نوع خفاء ، لأنه لا يصلح

أن يكون الموضوع عاملا في الحال ، والا لم يتحد العامل في الحال وذو الحال ،

لأن ذا (٢) الحال ، وهو (٣) المعنى معمول اللام ، وهذا غاية تقريره ،

وفيه نظر :

لأن اللام من صلة الموضوع ، فهو في المعنى معمول أيضا للموضوع

نحو : [مررت بهزيد راكبا ، فهو] (٤) حال من المجرور ، والعامل (٥)

فيه مررت .

(١) ما بين [] سقط من ظ .

(٢) في م : ذي .

(٣) في ل : وهذا المعنى .

(٤) ما بين [] سقط من م .

(٥) في ل : فالعامل .

فإن قلت : عهد الله علما ، مفرد حينئذ ، إذ (١) لا يدل جزء
من اللفظ على جزء من المعنى ، فلم أعرب بأعرابين لفظاً ، والمفرد لا يكون
له إعرابان لفظاً ؟

قلت (٢) : عهد الله علما (٣) لفظ منقول عن مركب ، وهو عهد الله
مضافاً ، وطم بالاستقراء أن كل لفظ منقول ، فأعرابه بأعراب المنقول عنه ، ومعناه
بأعراب المنقول إليه (٤) ، كما سيأتى فى ما أحسن زيدا (٥) ، وتقدير
وجه الأعراب فيه بأعراب ما قبل النقل (٦) ، فكذا ههنا .

-
- (١) إذ : سقطت من هـ وكتبت فى الهامش صح .
(٢) " فإن قلت " و " قلت " (فى الموضعين) سقط من ظ .
(٣) علما : سقط من الأصل وظ و م .
(٤) فى ل : بأعراب ما قبل النقل ، وهو خطأ .
(٥) كما سيأتى ص ٢٥٤
(٦) ما بين [ع] ساقط من ل .

أقسام الكلمة :

(وهى اسم إن دل على معنى فى نفسه (١) ، ولم يُقرن بأحد

الأزمنة الثلاثة ، كرجل (٢) .

- (١) انظر ابن الحاجب الكافية ٢٢/١ ، فقد تعرض لتعريف الاسم عند النحاة .
 (٢) قال المصنف فى الحاشية : قولهم : " الاسم ما دل على معنى فى نفسه " .
 ذكر الحائض أن الكناية إن عادت الى الدال بمعنى المكنى عنه بها ،
 فذلك مما لا فائدة فيه ، لأن حصول المدلول فى الدال ، هو كون المدلول
 مدلولاً لذلك الدال ، فيكون المعنى : الاسم دل على معنى هو مدلوله ،
 وهذا مما كفت الضرورة أمره ، مع أنه يتقضى بالحرف ، وإن عادت الى المدلول ،
 وهو المعبّر عنه بمعنى ، فذلك محال ، لا متناع حصول الشئ فى نفسه .
 والجواب ما ذكره بعض الأئمة ، أن الضمير يرجع الى معنى ، أى معنى
 باعتباره فى نفسه ، وبالنظر اليه فى نفسه ، لا باعتبار أمر خارج عنه ، كما
 يقال : النار حكمها فى نفسها كذا ، أى لا باعتبار أمر خارج ، ولذلك قيل :
 الحرف ما دل على معنى فى غيره ، أى حاصل فى غيره ، أى باعتبار متعلقه ،
 لا باعتباره فى نفسه .

وقيل أنه يرجع الى ما ، أى دل على معنى بنفسه ، من غير ضمنية يحتاج
 إليها فى دلالتها الإفرادية ، بخلاف الحرف فإنه يحتاج إلى ضمنية فى دلالة
 على كمال معناه الإفرادى .

ويرد عليه أن " فى " لا يستعمل فى هذا المعنى ، وأن المقابل وهو
 الحرف لا يصح فيه هذا ، لأنه لو جعل " فى غيره " من صلة دال ، كان
 المعنى : ما دل بغيره ، أى لفظ آخر معه على معنى .

أما إذا جعل " فى غيره " صفة لمعنى ، كان المعنى : " دل على معنى
 حاصل فى غيره ، أى باعتبار متعلقه ، فيتطابق الحدان فى مقصود التقابل .

ومن الواجب أن تعرف أن دلالة الحرف على معنى فى غيره ، أى على معنى
 باعتبار شئ آخر هو متعلقه مقصورة عليه ، حتى لو كان المدلول معنى يتصور
 استقلاله بنفسه ، إلا أنه عرض له هذا الإحتمال ، فاللفظ الدال عليه ليس بحرف ،
 وإن كان لا يستقل بنفسه ، ويلزمه ذكر المتعلق من حيث الاعتبار الماضى ،
 كالموصولات وأسماء الإشارة وغيرها .
 الحاشية ٢/و .

وفعل ان اقترن به كضرب أو لا) أى وإن لم يدل على معنى نفسى

نفسه (١) (فهى حرف كقد) (٢) .

الضمير فى نفسه راجع الى المعنى ، أى دل على معنى مستقل فى نفسه ،

كما يقال الدار فى نفسها حسنة ، أى الدار مستقلة (٣) بنفسها من غير نظر الى

شئ آخر ، ولا يرجع (٤) الى اللفظ ، إذ كون المعنى حاصل فى نفس

اللفظ ، عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى ، فيرجع حاصل الكلام (٥) : ان

دل على معنى هو مدلول اللفظ ، وهو تكرر لا طائل تحته ، هذا إذا جمل

فى نفسه صفة للمعنى ، أما إذا جمل متعلقا بـ " دل " فيلزم أن تكون " نفسى "

بمعنى (٦) الباء ، أى دل بنفسه لا باعتبار ضمنية أخرى كالخرف (٧) ،

فحينئذ يصح .

(١) قد يقال: إن أسماء الاستفهام وأسماء الجزاء ، يدلان على معنى بما يرتبطان

به فى ما يعمدهما ، والجواب : أنهما دلا على معنى فى نفسيهما بحسبكم

الاسمية ، فأين دلت على المكان ، وتركيبها يدلنا على الاستفهام ، ولأجل

هذا بنيت ، وانظر ابن يمين ٣/٨ .

(٢) فى الأصل " فهو كقد " وانظر ابن عيلى فقد عبر عن هذا المعنى بتعبير قريب

من كلام المؤلف ، وعرف سيويه الحرف بقوله : هو الذى يفيد معنى وليس باسم

ولا فعل ، الكتاب ١٢/١ وهو عند الأخفش (سميد بن سمدة) ما لم يحسن

له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ، ولم يجزأن يتصرف ، الصاحبى ٩٥ .

ولأبى على الفارسي اعتراضات على تعريف الأخفش . انظر ابن يمين ٣/٨ .

(٣) فى ل : مستقل .

(٤) يرجع ، سقطت من ظ .

(٥) فى ك : فيرجع حاصل الكلام الى أن دل .

(٦) فى ل : الباء سقطت من بمعنى .

(٧) فى ظ وم والأصل: كالخروف .

ولكن جعل " في " بمعنى الباء " ، محل نظر ، اذا حروف الجر
إنما يقوم بعضها (١) مقام بعض عند بعض الكوفيين (٢) ، والبصريون لا يجوزونه
على الإطلاق (٣) .

(ولكل منها) أى من الاسم والفعل والحرف (حد وقد تبين) (٤)

(١) " بعضها " سقطت من "ك" وكتبت في الهامش صح .

(٢) في ل ول و هـ : عند الكوفيين .

(٣) نَه ابن هشام في " معنى اللبيب " على هذه المسألة في الباب السادس :

" في التحذير من أمور اشتهرت بين المقرئين " وقال : قولهم : " ينوب
بعض حروف الجر عن بعض " وهذا أيضا مما يتداولونه ، وتصحيحه بادخال
" قد " على قولهم " ينوب " .

ثم قال : والبصريون ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة
أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتمدى بذلك الحرف
لأن التجوز في الفعل ، أسهل منه في الحرف (المعنى ٢ / ٧٣١) .

(٤) قال المصنف في الحاشية : قد تبين من التقسيم المذكور من القبل الثلاثة ،
والمراد ههنا من الحد هو القول المطر والمكس ، وإلا فالذى تبين ليس بحد
حقيقى ، لأن امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمى ، وهو عدم الاستقلال ، وامتياز
الاسم عن الفعل أيضا بقيد عدمى ، وهو عدم الاقتران بأحد الأزمنة ، فلا يكون
مركبا من الجنس والفصل ، والحد الحقيقى لا بدّ فيه من ذكر الجنس والفصل ،
والحاصل أن التقابل بين القبل الثلاثة هى تقابل المدم والملكة ، وهى من
جانب الفصل بمعنى عرف رسمه ، عرف رسم الباقيين ، واستقصاء هذا البحث محال
على علوم آخر . الحاشية ٢ / و .

ما ذكره المصنف في الحاشية ، نقله صاحب المياب بلفظه ، وقال عقبه :
وفيه نظر ، لأنه إنما يكون ذلك في حدود الحقائق المتصلة في الوجود ، وأما
في الماهيات الاحبارية فليس ذلك بلام ، بل كل ما ذكره في حدودها هو جنس
وفصل ، إذ ليس لها ماهية سوى ذلك . (المياب ٢ / ظ) .

أى (١) فى ضمن التقسيم السابق ، لدلالته على القدر المشترك المميز ، وهو
معنى الحد (٢) .

[والمراد بالحد (٣) باجبار الوضع والاصطلاح فلا يفسد
كهنون الفصل أمرا عديما .

٢٢٢

-
- (١) أى * سقطت من ك وكتبت فى الهامش ص .
(٢) من هنا وحتى بداية جمع التكسير ناقص من النسخة ك .
(٣) ما بين [] سقط من م .

علامات الاسير :

- (١) وعلامات (١) ، فالتى للاسم منها : جواز الاسناد
إليه (٢) ، ونحو : زعموا مطية الكذب (٣) ،

(١) فى هامش الباب : وإنما لم يقل حدود ، كما قال علامات ، لأن الحد إنما
يتعلق بجميع الذاتيات ، وجميع الذاتيات لا يتصور فيه التعدد ، سواء كان
المحدود من الماهيات المتأصلة فى الوجود ، أو الماهيات اللاحقة التى
أجبرها العقل ، فلم يكن له حدان إلا من جهة العبارة ، بأن تذكر بعض
الذاتيات تارة بالمطابقة ، وتارة بالتضمن .

وأما الرسم فيجوز تعدده لجواز أن يتعدد لشيء واحد لوازمه .
هامش الباب ٢ / و .

- (٢) انظر الكافية ١٥ / ١ وفى الباب ٢ / ظ : والمراد من الاسناد ضم كلمة أو
أكثر الى أخرى على وجه يفيد فائدة يصح السكوت عليها .
(٣) انظر حاشية الصبان على الأهموني ٤٢ / ١ ، وفيها رواية : " مظنة الكذب " .
وفى همع الهوامع ١٥ / ١ : قولهم : " زعموا مطية الكذب " لم أشر عليه فى
فى من كتب الأفعال ، وروى بعضهم أنه روى " مظنة الكذب " بالظاء المعجمة
والنون ، وأخرج ابن أبى حاتم (فى تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكلابى
قال : " بنس مطية المسلم زعموا ، إنما زعموا مطية الشيطان " ، وأخرج
ابن سعد (فى الطبقات) عن طريق الأعشى عن شريح القاضى : " زعموا
كنية الكذب " .

فى هامش الباب : الزعم ، مثل الزاى ، قول يدعيه المدعى ، محتمل
للحق والباطل ، غلب استعماله فى الباطل ، ومنه قوله تعالى : زعم الذين
كفروا أن لن يبعثوا (سورة التباين آية ٧) ، وقوله تعالى : فقالوا هذا
للهم بزمهم (الزمزم ١٢٦) .

ومن استعماله فى الحق قول أبى طالب يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم :
ودعنى وزعمت أنك ناصح ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا^(١) ، متأول (٢) .

يعنى : جواز الإسناد إليه من خواصّ الأسماء ، لأن وضع
الفعل ليكون مسنداً (٣) ، فلا يصلح حينئذ باعتبار وضعه أن يكون مسنداً
إليه (٤) ، وهو ظاهر ، فتوهم (٥) ورود سؤال فى نحو زعموا مطية
الكذب ، فإنه مبتدأ مع أنه فعل ، وفى نحو قوله تعالى : " وَإِذَا قِيلَ
لَهُمْ آمَنُوا " ، فإن آمنوا مسند إليه لكونه فاعلاً (٦) " ل قيل " .
فأجاب عنهما بأن كل واحد منهما متأول ، وتأويله أن المراد لفظ
زعموا " ، ولفظ آمنوا " ، والإسناد الى اللفظ (٧) لا يختص بالاسم .

— وقول كثير :

وقد زعمت أنى تخبرت بعدها . . . ومن ذا الذى عازلاً يتغير
تغير جسى والخلقة كالتى . . . عهدي ولم تخبر بسرك مخبر
وكثيراً ما يقول سيويه : وزعم الخليل ، إذا خولف فى قوله والراجع قوله .
٢ / ظ .

(١) الآية : وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء إلا
أنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون . سورة البقرة آية ١٣ .
وفى م : أخر المثل والآية الى ما بعد شرح معنى الاسناد .
(٢) قال المصنف فى الحاشية :

الاسناد فى قولهم " زعموا مطية الكذب " الى لفظ الفعل دون معناه ،
فتأويله ، هذا القول مطية الكذب كما أن تأويل الآية ، وإذا قيل لهم هذا
القول .

(٣) " مسنداً " سقطت من الأصل و ظ و م .

(٤) أنظر ابن عيسى ٢٤ / ١ .

(٥) فى ظ و م : وقد توهم ، وفى الأصل : وقد توهم المصنف .

(٦) فى ظ و م : فاعل ، وهو خطأ .

(٧) فى ل : والإسناد باللفظ .

(ونحو : تسمع بالمعدي خير من أن تراه (١))

(١) قال المصنف في الحاشية :

قولهم : تسمع بالمعدي خير من أن تراه ، من أمثال العرب ، يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ويروى لأن تسمع ، وأن تسمع ، ولا إشكال فيه .
قاله المنذر بن ماء السماء ، لشقة بن ضمرة بن جابر ، وكان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه ، فلما رآه قال : " تسمع بالمعدي خير من أن تراه " فأرسلها مثلاً .
قال شقة : إن القوم ليسوا بجزر إنما يعيش الرجل بأصغريه لسانه وقلبه ، فأعجب المنذر كلامه ، وسره ما رأى منه ، فسماه باسم أبيه ، فهو ضمرة بن ضمرة .
الحاشية ٢ / ظ .

وساق الميداني المثل في قصة طويلة ، وما ذكره المصنف هو نفس ما قاله الميداني مع اختلاف قليل (قال شقة : أبيت اللحن وأسمدك الآهك)
انظر مجمع الأمثال ٨ / ١٣٨ .

وقال الزمخشري : قاله النعمان للصقعب بن عمرو النهدي من قضاة معد ،
وقاله المنذر لضمرة بن ضمرة ، ثم ذكر قصة المثل كما ذكره المصنف ، المستقصى ٨ / ٣٧١ .

وذكره مرة ثانية في المثل رقم ١٤٨٣ ، تحت عنوان : المرء بأصغرية فقال :
قاله شقة (بضم الشين وكسرهما) بن ضمرة حين قال له المنذر : لأن تسمع بالمعدي خير من أن تراه — فقال : أبيت اللحن ، إن الرجال ليسوا بجزر يرواد منهم الأجسام ، وإنما المرء بأصغرية قلبه ولسانه ، وإن قال قال بلسان ، وإن قاتل قاتل بجنان . وانظر المستقصى ٣٤٥ — ٣٤٦ .
وذكر أحمد بن محمد بن السبأك مثل هذا في كتاب الأمثال ، انظر كتاب الأمثال ص ٢٧ .

وذكر أبو هيد الهكري أن المعدي هو صقعب بن عمرو النهدي ، والصقعب لقب واسمه جشم بن عمرو ، والصقعب : الطويل ، ثم نسب أبو هيد إلى عكرمة الضبي (٢٥٠) أن المعدي هو شقة بن ضمرة التميمي ، قاله له المنذر بن ماء السماء فقال شقة : أيها الملك ، إن الرجال لا تكال بالقفران ، ولا توزن بالميزان ، وليست بمسوك تستقي بها الماء ، وإنما المرء بأصغرية قلبه ولسانه ، إن قال قال ببيان ، وإن قال قال بجنان ، ويروى : وإن صمت صمت بجنان .

محمول (١) على حذف أن (٢) مثلها في :
 ألا أيهذا اللاتى أحضر الوغى (٣)

== فأعجب المنذر ما سمع منه وقال : أنت ضمرة بن ضمرة .

نصل القال ، شرح كتاب الامثال / ١٣٧ .

وقد أحال محققا الكتاب (د . إحسان عباس ، د . عبد المجيد عابد بن)
 الرواية المنسوبة الى الضبى الى كتابه " أمثال الضبى " وقد رجعت الى
 هذا الكتاب الذى حققه د . رمضان عبد التواب ، ونشره مجمع اللغة العربية
 بدمشق ، فلم أجد ذكرا لهذا المثل .

وأنظر فى رواية المثل سيويه ٤٤ / ٤ ، والأشمونى ٤٢ / ١ .

(١) " محمول " سقطت من الأصل .

(٢) قال الصنف فى الحاشية : وإنما حسن حذف أن فى المثل لدلالة ما بعده عليه ،
 وكذا فى البيت ، أغنى :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى . . . وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدى
 ويروى أحضر بالنصب ، على اضمار أن ، والمعنى لأن أحضر ، أو على أن أحضر
 (الحاشية ٢ / ظ) .

(٣) البيت من ١ الطويل ٣ وهو لطرفة بن العبد المبتس من معلقته التى مطلعها :

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالَ بِبَرَقَةِ ثَمَمَدٍ . . . تلوح كباقي الوشم فى ظاهر اليد

وأورده صاحب اللسان (مادة أن ن) وروى الشطر الأول منه :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى .

وقال : يروى بالنصب على الأعمال ، والرفع أجود قال تعالى : " أفغير الله

تأمرؤتى أعبدُ أيها الجاهلون " ، ورواه ابن يميث مرة ألا أيهذا اللاتى ٧ / ٢ ،

ومرة ألا أيهذا الزاجرى ٢٨ / ٤ ، وقد خرَّجه على تخريجين كما فعل الشارح هنا ،

والوغى : صوت الابطال فى الحرب ثم جعل اسما للحرب (هامش الباب ٢ / ظ)

وهو فى سيويه ٤٥٢ / ١ (بولاق) مجالس ثعلب ٣٨٣ ، الانصاف ٥٦٠ ،

ابن يميث ٥٢ / ٢ ، الخزائن ٥٧ / ١ ، ٥٩٤ / ٣ ، ٦٢٥ ، مغنى اللبيب

٣٨٣ - ٦٤١ ، الميمنى ٤٠٢ / ٤ ، همع الهوامع ٥ / ١ - ١٧٥ ، ١٧ / ٢ ،

الدرر اللوامع ٣ / ١ - ١٥٢ ، ١٢ / ٢ .

- فيمر روى (١) مرفوعاً ، أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر مثله في قوله (٢) :
- فقالوا ما تشاء فقالت ألهو . . إلى الإصباح أثر ذى أنثير (٣) .
- هذا إيراد آخر ، وهو : أن تسمع فعل وقع مبتدأ مخبراً عنه بخبر ،
- فأجاب عنه بجوابين (٤) : أحدهما :
- أن يكون محمولا على حذف أن كما في قوله : أحضر الوغى ، فإن
- " أن " فيه محذوفاً (٥) بدلالة عطف " وأن أشهد اللذات (٦) " عليه ،
- أى وشهادة (٧) اللذات ، فلو لم يقدر أن في " أحضر الوغى " ، حتى
- يكون بتقدير مصدر (٨) ، لزم عطف المفرد على جملة (٩) ، وهو غير مستقيم .

- (١) في ظ فيمر رواء .
- (٢) البيت من [الوافر] .
- وهو لمروءة بن الورد الميمى . انظر : ابن يعمش ٢٥ / ٤ ، همع الهوامع ١٣ / ١ .
- (٣) قال المصنف في الحاشية :
- يقال : افعل ذلك أثراً ما ، قالوا معناه : افعل ذا أول كل شىء ، أى افعل مؤثراً له ، وقال الأصمى : معناه افعل ذلك عازماً عليه ، وما تأكيد ،
- ويقال أيضاً : افعله أثر ذى أنثير ، أى : أول كل شىء ، والبيت لمروءة
- ابن الورد ، ومعناه : فقلت أشاء اللهو إلى الصبح ، أثر كل شىء مؤثر فعله .
- الحاشية ٢ / ظ .
- (٤) في م : بوجهين .
- (٥) في ل : فإن أن محذوف فيه .
- (٦) في م : أكمل البيت : هل أنت مخلدى .
- (٧) شهد كعلم وكرم شهدا وشهادة (التاج ش ه د) .
- (٨) " مصدر " : سقطت من م .
- (٩) في الأصل و ظ و م : على الجملة .

والثانى : أن ينزل الفعل منزلة المصدر أى : سماعك بالمعنى

خير^(١) ، كما كان الفعل منزلا منزلة المصدر فى قوله : " فقلت ألهو " .

فى البيت الثانى .

وإنما كان البيت متميِّنا لتنزيل الفعل منزلة المصدر فى قوله " ألهو " ،

لأن معنى قوله بما تشاء^(٢) : أى شئ^(٣) تشاء ، فهو سؤال عن مفرد ،

لأن " ما " مفرد ، لأنه مفعول تشاء مقدا ، فحقه أن يجاب بالمفرد ،

و" ألهو " جملة فتنزل^(٣) منزلة المفرد ، ليكون مفردا^(٤) مطابقا

للمسئول عنه فى قوله : ما تشاء .

فإن قلت : لو حمل على حذف أن كما فى البيت الأول لكان أيضا

بتقدير مفرد ، فلم^(٥) لم يحمل عليه ؟

قلت^(٦) : لأن قوله : " ما تشاء " سؤال^(٧) عما يشاء فى الحال

ظاهرا ، كما إذا قلت : ما تريد ؟ أى الآن ، فلو قدر أن ألهو^(٨) لكان

مستقبلا ، فكانه سأله عما يشاء فى الحال ، فأجابه بما يشاء^(٩) فى المستقبل ،

(١) " خير " سقطت من ل و ظ .

(٢) شئ : سقطت من ل .

(٣) فتنزل بكبت فى ل " فيزل " ، وفى ظ و م : وتنزل .

(٤) مفردا : سقطت من ظ .

(٥) فى ل " فلو " بدل " فلم " .

(٦) قلت ساقطة من ل و قلت فى السؤال والجواب ترك مكانها أبيضا فى ظ .

(٧) فى ل : لأنه سؤال .

(٨) اللام فى " لكان " سقطت من ظ .

(٩) فى ل : بما يشاء .

لا فى الحال (١) ، فلا يتطابقان ظاهرا (٢) ، فلذلك (٣) حمله على المصدر بدون حذف أن " ، لأن أن علم للإستقبال (٤) .

وقوله : " أثر ذى أثر " ، أى أول كل شىء ، والمعنى : أشياء اللهو أول كل شىء (٥) ؟

وقوله : " فيمن روى (٦) مرفوعا " احتراز عن الرواية الأخرى ، وهو نصب أحضر ، فيكون حينئذ (٧) " أن " (٨) مقدرا معه لا محذوفنا .
والقدر فى حكم الملفوظ .

وتتمة الأول : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى .

" ومثل " فى الموضمين ينتصب (٩) على أنه صفة مصدر محذوف ،
أى محمول حملا (١٠) مثل حملها فى كذا ، وينزل (١١) تنزيلا [مثل تنزيله] (١٢)

(١) فى هـ : لا فى الفعل ، ثم كتبت صوابا فى الهامش .

(٢) فى ل : مفردا ظاهرا .

(٣) فى ل : ولذلك .

(٤) حروف النصب تخلص المضارع إلى الاستقبال ، وأن هى أم الباب ، حتى إن الخليل رحمه الله ، قال : لا يُنصب من الأفعال إلا بأن ، ظاهرة أو مقدرة ،

(وانظر أسرار العربية ٣٢٨/١) .

(٥) فى ل : فقلت أشياء اللهو فقط .

(٦) فى ظ : فيمن رواء .

(٧) فى هـ : والأصل و ظ وم : فحينئذ يكون .

(٨) أن سقطت من م .

(٩) فى هـ : مقتصفا .

(١٠) حملا : سقطت من م .

(١١) الواو سقطت من ل .

(١٢) ما بين [] ساقط من ل .

فى البيت •

(ومنها) (١) أى ومن علامات الاسم (دخول حرف التعريف) (٢)

لأن الفعل خبر ، فحقه أن يكون نكرة ، فلا يقبل التعريف •

(١) ومنها : سقطت من ظ •

(٢) اختلف النحويون فى حرف التعريف ، هل هو اللام فقط ، أو هو مجموع الألف واللام ، وإذا كان كذلك فهل همزته همزة وصل أم همزة قطع ؟ • ومذهب سيويه فى المسألة أن اللام وحدها حرف التعريف ، ونقل أبو حيان هذا الرأى عن جميع النحويين إلا ابن كيسان ، وعزاء صاحب البسيط إلى المحققين من النحاة ، وانظر مع الهوامع ٢٢٢/١ •
وزذهب الخليل إلى أن حرف التعريف هو مجموع الألف واللام ، وهى بمنزلة "قد" فى الأفعال ، قال ابن جنى : كان الخليل يسميها الألف واللام كما يقال القاف والدا ل فى "قد" ، وللخليل أدلة على ما ذهب إليه ،

انظر ابن يعيش ١٢/٦ — ١٨ •

وقد أورد ابن الحاجب مذهب الخليل والرد عليه (انظر الكافية ١٣٠/٢) •
وذكر ابن الحاجب مذهباً ثالثاً فى المسألة ، ونسبه للمبرد ، وقال :
ذكره فى كتاب الشافى ، وهو : حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم إليها اللام لثلاث يشبهه التعريف بالاستفهام •
انظر : الكافية ١٣١/٢ ، التصريح على التوضيح ١٤٨/١ •
الكواكب الدرية ٦٨/١ •

وفى الباب : وقوله : حرف التعريف "أولى من قول غيره : لام التعريف" ،
لخروج اللام الموصولة عنه ، ودخول مهم التعريف فيه (فى لغة أهل اليمن)
هامش الباب ٣/و •

(ونحو :

ويستخرج اليربوع من نائفائه .. ومن حجره بالشَّيْخَةِ اليتقصع (١)

شاذ (٢) .

(١) البيت من [الطويل]

وهو لذي الخرق الطهوى ، واسمه دينار بن هلال ، وفي المختلف للآمدي
أن اسمه قرط ، شاعر جاهلي ، سعى بذلك لقوله :

جاء عجافا عليها الریش والخرق

وقبل البيت ، قوله ، وهو مطلع القصيدة :

أتاني كلام الثملي بن ديمسق .. ففى أى هذا ويله يشسرع
يقول الخفا وأبغض المعجم ناطقا .. إلى رينا صوت الحمار اليبجع

ويستخرج اليربوع

واليربوع : يَفْمُول ، دُوْبِيَّة ، نحو الفأرة ، لكن ذنبه وأذناه أطول منها ، ورجلاه
أطول من يديه ، عكس الزرافة والجمع يرابيع . الصباح المنير / ر ب ع .
ويروى بالشَّيْخَةِ ، وهى رملة بيضاء ، ذكره الصنعاني ، والذي ذكره أبو عمرو
الزاهد أنه بالحاء المهملة ، نبت معروف .

وانظر شرح شواهد المعنى الشاهد ٩١١ - ١١٢/١ ، والخزانة ١٤/١

(دار صادر) والانصاف ١٥١ - ٣١٦ - ٥٢٢ ، وابن يميض ٢٤/١ -

١٤٤/٣ ، والكافية ١٣/١ ، المعنى ٤٨/١

(٢) قال المصنف فى الحاشية : والألف واللام فى الفعل مما لا يخرج عليه ، والبيت

شاذ ، نادر ، والذي جرأ على ادخالهما على يتقصع ، وهو فعل مضارع ، أنه
رأهما فى الصفات بمعنى الذى فادخلهما فى الفعل دخول الذى ، أى جحسه
الذى يتقصع فيه ، أى يدخل فيه ، وهو القاصما .

والنايقاء : إحدى حجرة اليربوع ، يكتمها ويظسهر غيرها ، وهو موضع يرتقصه ،
فإذا أتى من قبل القاصما ، ضرب الناقاء برأسه فانتفق ، أى خرج ، والنفقة
بوزن الهزئة مثلها ، تقول : نفق اليربوع ، وناق ، أى أخذ فى نائفائه ، ومنه
اشتقاق المنافق فى الدين . والبيت لذي الخرق الطهوى ، وقبله : (ذكر البيتين

المقدمين) .

— هذا إيراد (١) ٣ ، إذ قد دخل (٢) اللام على يتقصع ،
وهو فعل مضارع فأجاب عنه بأنه شاذ ، لا يقع (٣) إلا في ضرورة الشعر .
وأما المتأول ، وهو ما صرف اللفظ عن وجه الإشكال بوجه قياسيه
فإن (٤) تسمع ، وإذا قدر (٥) معه أن ، فإن وما بعده مبتدأ ،
لا الفعل ، فخرج عن الإشكال ، بخلاف اليتقصع ، فإنه لا يخرج عن الإشكال
بوجه .

قوله : " اليتقصع " ، أى الذى يتقصع ، وهو صفة للجحر ، أى الجحر ،
الذى يتقصع فيه اليربوع ، أى يدخل فيه (٦) .
والناقض : إحدى جحرة اليربوع (٧) .
(أما نحو أشد الهل ، فلجملة أسما على أنه مردود) .
هذا أيضا إيراد ، إذ اللام دخل على هل وهو حرف استفهام ،

— ويقال : حمار مجدع ، أى مقطوع الأذن ، قال الأخفش : أراد الذى يجده ،
كما نقول : هو اليبضرك ، وهو من أبيات الكتاب :
وقال ابن السراج : لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا ، وهو من أقبح
الضرورات . الحاشية ٢ / ظ .
(١) ما بين [] سقط من ظ .
(٢) الدال من دخل ، سقطت من ل .
(٣) فى ل : ولا يقع .
(٤) فى ل : وأن تسمع .
(٥) فى ل : قيد .
(٦) المننظ — شرح شواهد المفنى ١٦٣/١ .
(٧) اللسان (ن ف ق) .

قال الخليل (١) : قلت لأبي الدقيش (٢) : هل لك رغبة (٣) فسى
ثريدة (٤) كان ودكها (٥) عيون الضيَّان ؟
فقال : أشد الهل (٦) .

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، واضع علم العروض ،
وهو أستاذ سيويه ولد وتوفى بانبصرة رحمه الله (١٠٠ — ١٢٠ هـ) الأعلام
٣٦٣/٢ ، وفیات الأعيان ١٢٢/١ ، إنباء الرواة ٣٤١/١ .

(٢) فى ل : الرقيش ، وفى هامش الباب : قال يونس : سألت أبا الدقيش :
ما الدقيش ؟ فقال : لا أدري ، وإنما هى أسماء نسميها فنسى بها ٣/ و .
(٣) رغبة سقطت من ل و ظ و م .

(٤) فى اللسان (مادة ث ر د) ويقال : أكلنا ثريدة دسمه بالهاء ، على
معنى الاسم ، أو القطعة من الثريد ، والثريد غالبا لا يكون إلا من اللحم
اللسان والتاج (ث ر د) .

(٥) الودك الدسم ، وقيل دسم اللحم (اللسان د س م) .

(٦) قال المصنف فى الحاشية بحد ذكر رواية الخليل :

قال ابن السكيت : إذا قيل لك هل لك فى كذا وكذا ؟ قلت : لى فيه ،
أو إن لى فيه ، أو مالى فيه ، ولا تقول : لى فيه هلا .
والتأويل : هل فيه حاجة ، فحذفت للملم بها ، وحذفت الراد كما حذفتها
السائل .

ومن قال : لى فيه هلا ، فكأنه ظن أنه ههنا سد مسد الحاجة ، لما لم يستعمل
معها ، فجعله اسما للحاجة ، وشدد لِمَا أن الاسم المتضمن لم يوجد أقل من ثلاثة
أحرف ، ونظيره :

إن ليتا وإن لواء

انتهى كلام المصنف ، والذي ذكره ابن السكيت هو :

وإذا قيل لك هل لك فى كذا وكذا ، قلت لى فيه ، أو إن لى فيه ، ولا تقول :
إن لى فيه هلا ، والتأويل هل لك فى حاجة ، فحذفت الحاجة لما عرف المسمى ،
وحذف الراد ذكر الحاجة ، كما حذفتها السائل . (إصلاح المنطق ٢٩٢) .
والبيت الذى ذكره صدره : ليت شعرى وأين منى ليت

وهو لابی زيد الطائسى . انظر اللسان ، سيويه ٢٦١/٢ ، ابن يعيش ٣٠/ و .

والضَّيُون : السَّنَوْرُ الذَّكَرُ (١) ، فَأَجَابَ (٢) عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا :
أَنَّهُ جَمَلٌ اسْمٌ ، وَلِذَلِكَ شَدَّدهُ لِأَنَّهُ مِثْلُ لَوْ حَرْفًا ، وَلَوْ بِالْشَّدِيدِ
اسْمًا (٣) .

والثَّانِي : أَنَّهُ مُرْدُودٌ ، أَيْ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْفَصْحَاءِ ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا (٤) .
(وَمِنْهَا (٥)) أَيْ وَمِنْ عِلَامَاتِ الْاسْمِ (دَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ (٦))

(١) وانظر اللسان والتاج (مادة ض ي ن) .

(٢) في ل : وأجاب .

(٣) اسما سقطت من ظ .

(٤) كيف لا يكون من كلام الفصحاء والخليل ثقة في الرواية ؟

وفي هامش الباب : وسمعه أبو نواس قتلاه فقال للفضل بن الربيع :

هل لك والهَلَّ خَيْرٌ . . . فيمن إذا غت حضر

٣/ و وانظر المحكم (هل) .

(٥) ومنها : سقطت من ظ .

(٦) انظر ابن يميث ٢٥/١ ، والكافية ١٣/١ ، وفي الأشعري ٣٤/١ ، ذَكَرَ

ما الأول في التعبير : " الجر " أو " حرف الجر " وقال : التعبير

بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ، لتناوله الجر بالحرف والإضافة نقله عن

الكافية .

وفي الحاشية قال الشيخ الضبان : " التعبير بحرف جر " رَجَّحَ التعبير

به ابن هشام ، من جهة أن " عن " و " على " و " الكاف " ، الاسميّات ،

ونحوها ، يُستدل على اسميتها بحرف الجر ، لا بالجر ،

وهناك نوع ثالث من الجر : النحويين ، والذي أثبتته هو الأخفش ، وهو الجر

بالتبعية كقولهم : " هذا جحر ضبّ خرب " ، وانظر المسألة مفصلة في المرادى

٢٢/١ حاشية ٦ للمحقق .

لأن الجر علم للضاف إليه ، والفعل لا يقع مضافا إليه ، وكذا الحرف
(ونحو قوله :

والله ما ليلي بنام صاحبه

مأول (١) .

وتتمه : ولا مخالط اللبان جانبته (٢) .

واللبان بالكسر الملاينة ، وبالفتح مصدر ، ولان (٣) بمعنى اللين ،

يقال : هو في لبان من العيش ، أى في نعيم وخفض (٤) .

(١) قال المصنف في الحاشية : والتأويل : ما ليلي بلسيل نام صاحبه ، فحذف

الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، كما في قوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

الحاشية ٢ / ظ

أى رجل جلا

(٢) البيت من [الرجز]

ومنه : يرعى النجوم مشرقاً مناكبه إذا القمر غاب عنه صاحبه

ثار فضجت ضجة ركائبه

انظر رغبة الآمل ٨٠/٤ ، الخزانة ٣/٤ اللسان (ن و م) .

وأشده سيويه ٤٢٠/٢ (بولاق) ٤٧٠/٢ باريس ، عرك ما زيد بنام صاحبه

وهو في الخصائص ٣٦٦/٢ ، وفيه تخرىج غريب لابن جنى إذ قال : فقد قيل فيه :

إن " نام صاحبه " علم اسم لرجل ،

وهو في الأشعري ٢١/٣ برواية : عرك ما ليلي . . . وانظر قطر الندى ٣٧

ولم ينسبه أحد إلى قائله .

وفي هامش العباب : البيت للقناني ، الرواية والسماع ٣/ و .

(٣) الواو : سقطت من هـ .

(٤) لان يلين لنا والاسم اللبان (المصباح المنير لا ن) .

- أورد هذا ، على أنه قد دخل حرف الجر على الفعل ، فأجاب بأنه
- متأول ، وتأويله : أن نام صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : بليل نام صاحبه فيه ،
- فالجرد دخل في الحقيقة على الموصوف المقدر ، لا على الصفة .
- (وكذا قولهم : نعم السير على بشس المير (١) ، على اختلاف فيه (٢)) .
- يعنى اختلف في نعم وبشس (٣) ، فذهب البصريون والكسائي (٤) ،
- إلى (٥) أن نعم وبشس فعلان ، فعلى هذا يحتاج إلى تأويل ، وباقي الكوفيين
- ذهبوا إلى أنهما اسمان ، وحينئذ فلا إشكال ، وتأويله على أنه مذكور على سبيل
- الحكاية ، أى على غير يقال فيه بشس المير (٦) .

(١) قال الصنف في الحاشية :

ونظيره قول حسان :

أست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم المال مضرما
(أنظر الانصاف ١/٩٧) .

وحكى الفراء أن أعرابيا بشر بابنة ولدته له ، نعم الولد هى ، فقال : والله

ما هى بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة .

وفيم جمل نعم وبشس اسمين ، لا إشكال ، وفيم يجعلهما فعلين ، فعلى

تقدير الحكاية ، أى نعم السير على غير مقل فيه بشس المير ، وكذا الباقي .

(٢) انظر قطر الندى ٣٥٤ ، التصريح ١١٢/٢ ، شرح الأشموني ٢٠/٣ وما بعدها .

حاشية الصبان ٢٣/٤ (بولاق) ، الكافية ٢/٢١١ .

(٣) " وبشس " سقطت من ل .

(٤) الكسائي : على بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولا ، الكوفي ، أبو الحسن .

قرأ النحو محمد الكبر ، وتنقلا في البادية ، وسكن بغداد وتوفى بالرى عن سبعين

عاما (١٨٩ هـ) الأعلام ٩٣/٥ أنباء الرواة ٥٦٢/٢ ، تاريخ بغداد ١١/٤٠٣

وانظر رأى الكسائي في الكافية ٢/٣١٣ .

(٥) في جميع النسخ " على " بدل " الى " وما أثبتته في الأصل فقط .

(٦) وانظر آراء الفريقين في الانصاف ، المسألة الرابعة عشر ١/٩٧ — ١٢٦ .

أنواع التنوين : (١)

(٣) (ومنها) أى ومن علامات الاسم (٢) (التنوين غير ما لحق القافية)

المطلقة بدلا من حروف (٤) الاطلاق (٥) ، أو المقيدة وهو الفالى ، نحو :

(١) فى هامش الباب : فى تعريف التنوين : وهو نون زائدة ساكنة تلحق
الآخر لغير توكيد ، فخرج نون " حسن " لأنها أصل ، ونون ضيفن للطفيل
لأنها متحركة ، ونون منكسر وانكسر ، لأنها فى غير آخر ، ونون نحو
لنسفما " لأنها للتوكيد . ٣/ظ .

(٢) فى ظ و م والأصل : الأسماء .

(٣) " القافية " سقطت من " هـ " ، وكُتبت فى الهامش صح ، والقافية عند الخليل :
من آخر حرف فى البيت الى أول ساكن قبله مع المتحرك الذى قبل الساكن
نحو " تابا " من المتابا .

وعند الأخفش : آخر كلمة فى البيت مثل " المتابا " بكما لها .
وعند قطرب : إنها الحرف الذىبنى عليه القصيدة ، فعلى هذا لا فرق بين
الروى والقافية .

وعند ابن كيسان : إنها كل ما لزم إعادته فى البيت .

وعند الحمض : البيت بأسره قافية .

واشتقاقها من القفو ، وهو الإتيان ، وإنما سميت بها لأن بعضها يتبع بعضها ،
فهى إما بمعنى تابعة أو بمعنى متبوعة ، والأحسن أن يفصل فيقال : التى فى
البيت الأول بمعنى متبوعة ، لأنها لا تتبع غيرها ، وغيرها يتبعها ، والتى فى
البيت الأخير بمعنى تابعة ، لأنها تتبع غيرها ، وغيرها لا يتبعها ، والستى
بينهما بالنظر الى ما قبلها بمعنى تابعة ، وبالنظر الى ما بعدها بمعنى متبوعة .
هامش الباب ٣/ظ .

(٤) فى ظ و م والأصل : حرف .

(٥) فى م : الاطلاق .

زيدٍ وصبيٍّ وإذٍ (١) .

عدّ التنوين (٢) أربعة أقسام فأخرج (٣) منها الترنم ، فإنه ليس من خواص الأسماء ، لأنه قد يدخل الفعل ، إما بأن يلحق القافية المطلقة (٤) ، بمعنى ما في آخره أحد حروف المد واللين من الواو والألف والياء ، فيقع (٥) التنوين بدلا عن حرف الاطلاق (٦)

(١) في هامش الأصل : وإنما مثلّ بإذٍ ، ولم يقل يُؤمّن كما قال غيره ، لئلا يُظن أن الجر فيه باضافة يومٍ إليه .

وانظر شواهد تنوين الترنم والتألي في دخولهما على الاسم والفعل والحرف المرادى ٢٧/١ - ٣١ .

(٢) في ظ وم والأصل : عدّ أنواع التنوين ، وفي الحاشية ذكر أنواع التنوين خمسة ، والذين قالوا ان التنوين سبعة أنواع ، زادوا :

١ - تنوين المقابلة ، كما في مسلمات .

٢ - تنوين الاضطراب كقول الشاعر : سلام الله يا مطر عليها .

تنوين الترنم : وهو في الحقيقة لترك الترنم ، هذا ما صرح سيويوه وغيره من المحققين ، أنه جئ به لقطع الترنم ، وأن الترنم وهو التفتي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا بخير فترنم ، جاؤا بالتنوين في مكانها ، ٣/ظ ، وانظر المفنى ٣٧٨١ .

(٣) في ل : وأخرج .

(٤) في ل : المطلق .

(٥) في ل : مع بدل فيقع .

(٦) في م : بدلا من حروف الاضباق .

كقوله :

أَمَلَى اللُّومَ — عَازِلَ — وَالْمَتَابِينَ ٠٠ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتَ فَقَدْ أَصَابَنِي (١)

وَأَصْلُهُ الْمُتَبَابَا ، وَأَصَابَا ٠

وَأَمَّا بَأَنْ يَلْحَقَ الْقَافِيَةُ الْقَبِيْدَةُ ، يَعْنِي الْقَافِيَةُ الَّتِي آخِرُهَا لَيْسَ بِأَحْسَدَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، بَلْ آخِرُهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ (٢) ، وَيَسْمَى الْفَالِي لِمَجَاوَزَتِهِ حُدَّ

(١) الْبَيْتُ مِنْ [الْوَاقِفِ]

وَهُوَ لَجَرِيرِ بْنِ عَطِيَّةِ الْخَطَفِيِّ ، أَحَدِ الشُّعْرَاءِ الْمَجِيدِينَ ، أَمَوِيٌّ ، وَهُوَ مُطَّلَعٌ قَصِيْدَةً يَهْجُو بِهَا الرَّاعِي النَّمِرِيَّ الشَّاعِرَ ٠

وَانْظُرْ : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٤/١ ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٥٧/١ ، ابْنُ عَقِيلٍ ٦/١ ، الْأَشْمُونِيُّ ١٢/١ ، الْخَصَائِصُ ٩٢/٢ ، الْأَنْصَافُ ٣٨٥/٢ ٠

وَأَوْرَدَهُ سَبِيْوِيَّةٌ فِي مَوْضِعَيْنِ ، مَرَّةً ، أَمَلَى اللُّومَ عَازِلَ وَالْمَتَابِينَ ٢٠٥/٤ ، وَأُخْرَى : أَمَلَى اللُّومَ عَازِلَ وَالْمَتَابُ ٢٠٨/٤ ٠

(٢) فِي ظَ : يَعْنِي الْقَافِيَةُ الَّتِي آخِرُهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ ٠

تَنْوِينُ الْفَالِي : وَهَذَا التَّنْوِينُ زَادَهُ الْأَخْفَشُ وَالْمَرْوُضِيُّونَ ، وَسَمَوْهُ غَالِيَا ، لِأَنَّ الشُّعْرَ يُجَاوِزُهُ حَدَّ الْوِزْنِ ٠ وَسَمَّى الْأَخْفَشُ الْحَرَكَةَ الَّتِي قَبْلَهُ غَلَا ، وَفَائِدَتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْأَصْلِ ٠

وَجَعَلَهُ ابْنُ يَحْيَى مِنْ نَوْحِ تَنْوِينِ التَّرْنَمِ ، زَاعِمًا حُصُولَ التَّرْنَمِ بِنَفْسِ النَّونِ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ الزَّوْزَنِيُّ ، فَإِنَّهُ قَالَ :

أَعْلَمُ أَنَّ التَّرْنَمَ فِي اللَّفْظِ التَّنْفَنِي ، وَلَمَّا احْتِجَّ إِلَى اخْرَاجِ الصَّوْتِ مِنَ الْخَيْشَمِ فِي التَّنْفَنِي — وَذَلِكَ مِنَ النَّونِ يَحْصُلُ إِلَّا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ — أَبْدَلَ

النَّونَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ فِي بَعْضِ الْقَوَافِي ، وَزَيْدَ النَّونِ فِي بَعْضِهَا ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِلتَّرْنَمِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ مَا زِيدَ فِيهِ النَّونُ اسْمَ خَاصٍّ ، وَهُوَ الْفَالِي ، لَمَّا ذَكَرْنَا ، أَنْتَهَى كَلَامُهُ ٠

وَأَنْكَرَ الزَّجَاجُ وَالسِّيْرَانِيُّ ثُبُوتَ هَذَا التَّنْوِينِ الْهَيْتَةِ ، لِأَنَّهُ يَكْسِرُ الْوِزْنَ ، وَقَالَا : لَعَلَّ الشَّاعِرَ كَانَ يَزِيدُ أَنَّ فِي آخِرِ كُلِّ بَيْتٍ ، فَضْضَفَ صَوْتَهُ بِالْهَمْزِ ، فَتَوَهَّمُ السَّمَاعُ أَنَّ النَّونَ تَنْوِينٌ ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ مَالِكٍ ، وَزَعَمَ فِي التَّحْفَةِ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْفَالِي

بِالْقَافِيَتَيْنِ تَنْوِينًا ، مَجَازٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ نُونٌ أُخْرَى زَائِدَةٌ وَلِهَذَا لَا تَخْتَصُّ بِالْإِسْمِ ، وَتَجَامَعُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَتَثَبَّتْ فِي الْوَقْفِ ٠ هَامِشُ الْمَهَابِ ٣/ظ ، وَلَمْ يَتِمَّ لِي الْإِطْلَاقُ عَلَى التَّحْفَةِ ٠

- السوزن ، كقول (١) ربه (٢) : وقائم الأعماق خاوى المخترق^٥ (٣) .
- بكسر القاف وفتحها ، وأصله المخترق^٥ ، يسكون القاف ، فألحق بالتنوين ، وهو نون ساكنة ، فألتقى الساكنان (٤) ، فحرك الأول ، إما كسرا على أصل حركة التقاء الساكنين ، أو فتحا (٥) للخفة .
- بقي ثلاثة أقسام من التنوين وهى :
- تنوين التمكن : أى الدال على أمكنية الاسم ويكون (٦) منصرفا نحو زيد .

(١) فى ل : وكقول .

- (٢) ربه : بن المصباح التميمي السعدي ، أبو الحجاج ، أو أبو محمد ، شاعر من مخصصى الدولة المباسية والأموية كان أكثر مقامه فى البصرة ، وتوفى فى البادية (١٤٥ هـ) وقال الخليل فى وفاته : دفنا الشمر واللغة والفصاحة .
- الاعلام ٦٢/٣ - ٦٣ ، وفيات الأعيان ١٨٧/١ ، الخزانة ٤٣/١ .

(٣) البيت من [الرمل]

وبعد : مشتبه الاعلام لماع الخفقن .

- القائم : المظلم لكثرة الغبار ، والأعماق : الأطراف ، والخواى : الخالى ، والمخترقن : المعر من اختراق الرياح وهو مرورها ، والاعلام : جمع علم ، وهو الجبل ، وما يهتدى به فى الطريق ، وقوله " مشتبه الاعلام " معناه ليس فى هذا الطريق علم ، والخفق بالسكون ، والفتحة هنا ضرورة ، يقال خفقت الراية تخفق وتخفق خفقا وخفقا ، وكذلك القلب والسراب اذا اضطرب .
- انظر : شوح ابن الناظم على الألفية ص ٥ ، ابن عقيل ٧/١ ، الأشموني ٣٦/١ ، المغنى ٣٥/٢ ، ابن يمين ١١٨/٢ ، همع الهوامع ٨٠/٢ ، خزانة الأدب / الشاهد الخامس ، الخصائص ٢٦٤/١ .

(٤) فى ظ و م والأصل : ساكنان .

(٥) فى ل : أو فتحها .

(٦) فى م وك ول وه : وكونه .

- والثاني : تنوين التنكير نحو صه ، أى سكت سكوتا ما .
- والثالث : تنوين عوض عن المضاف إليه نحو : قمت اني ، أى اذا (١)
- كان كذا ، فموض عن المضاف إليه بحد حذفه (٢) .
- وهذه الثلاثة ظاهرة أنها من خواص الأسماء ، أما التمكن فلأن معناه
- كون الاسم لا يشبه الفعل ، وهذا لا يكون في الفعل .
- وأما الثاني : فلأن الفعل (٣) وضعه على التنكير فلا يقبل تنكيراً آخر .
- وأما الثالث : فلأن الإضافة من خواص الأسماء كما سيأتى (٤) .

(١) في م و ظ ول : أى اذا كان كذا .

(٢) قال المصنف في الحاشية :

التنوين خمسة أنواع ، تنوين المكانة ، وهى التى تلحق الأسماء المتمكنة علامة
 x تلحق للصرف ، وتنوين التنكير ، وهى التى x الأسماء المبنية فرقا بين المعرفة والنكرة ،
 نحو صه ، فانك إذا قلت صه بالتنوين فمعناه ، أفعل سكوتا ، وإذا قلت : صه ،
 بخير تنوين : أفعل السكوت .

والتي تلحق الاسم عوضا من المضاف إليه نحو : كان ذاك اني ، أى إذا كان كذا وكذا ،
 وهذه الثلاثة تختص بالاسم ، لأن الانصراف والإضافة من خصائص الاسم ، والافتقار
 إلى الفرق بين المعرفة والنكرة ، إنما هو في الاسم دون غيره ، لأن توردهما إنما
 يتصور فيه .

أما التى تلحق القافية المطلقة بدلا من حرف الإطلاق ، فى نحو قول جرير :

أقلل اللوم — عاذل — والمتابن

والقافية المقيدة ، وتسعى غاياً ، لمجاورتها حد القافية ، فى نحو قول رؤبة

وقاتم الأعاقى خاوى المخترقن .

(الحاشية ٣ / و)

فلا اختصاص لهما بالاسم .

(٣) * الفعل : سقطت من ظ والأصل .

(٤) م

وقد ذكر النحاة من جملة التنوين تنوين القابلة ، نحو مسلماتٍ ،
لأنه مقابلٌ نون الجمع في مسلمين ، ولم يذكره (١) المصنف ، ولم يـ
قسما من أقسام تنوين التمكن أيضا ، فإن نحو مسلماتٍ ، يدل التنوين فيه على
أمكنية الاسم أيضا (٢) ، وإن عرض له كونه مقابلا لنون الجمع ، فلا ينافي
كونه للتمكن ، فلذلك لم يجمعه قسما آخر (٣) .

(ولا يرد قوله :

(٤)
أَلَمْ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتَ عَالِمًا) (٥)

أوردته على أنه دخل التنوين فيه (٦) على الحرف [(٧) ، وهو " لو "
فأجاب عنه بأن " لو " إذا شدد فقد جعل اسما كما ذكرنا في " الهل " . (٨)

(١) في هـ : ولم يذكرها .

(٢) في هامش الأصل : وفيه نظر ، لأنه إذا سُقِيَ بالمسلمات ، اسم امرأة يبقى فيه
هذا التنوين ولو كان للتمكن مابقى . (يقصد أنه لو كان للتمكن كان يجب حذفه
لكون الاسم حينئذ ممنوعا من الصرف) .

(٣) وعلى التفصيل فأنواع التنوين سبعة . أنظر المراءى ٢٤/١ - ٣٢ .

(٤) في هـ : وان

(٥) البيت من الطويل [: سيويه ٢٦٢/٣ ، والقنضب ٣٥/١ ، وابن رميش
٣١/٦ ، وجميع الهوامع ١٠/١ ، وتتم البيت :

بأذ ناب لو لم تفتنى أوائله .
وهو مجهول القائل .

(٦) فيه سقطت من ل .

(٧) ما بين [] سقط من هـ وكتب في الهامش صح .

(٨) ذكره ص ١٧٥

ونظيره "مَسْكَاً" ومشدداً ، فإن المَسْكَنَ مبنى غير متمكن ، وأما إذا شدد ،
 فقد جعل اسماً متمكناً ، ومعنى البيت : ألام على تمنى الأشياء ، واستعمال لوفى
 الكلام (١) ، ثم قال : ولو كنت أعلم بأذناب لو ، أى بمواقب التمنى ، لم يفتنى
 أول الله ، أى أوائل لسو ، بمعنى التمنى وهو يقارب قوله تعالى :
 [ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء] (٢) .
 (ومنها) أى ومن علامات الاسماء (٣) (الاضافة نحو غلام زيد) (٤) .
 إما أن يراد بالاضافة كونه مضافاً [فلا شك أنه من خواص الاسماء ،
 لأن الفعل والحرف لا يضافان قطعاً] (٥) وإما أن يراد بالاضافة (٦) كونه
 مضافاً اليه (٧) ، [وقد يسود عليه نحو قوله تعالى : (٨) :

-
- (١) فى هامشه : بعد : واستعمال لوفى الكلام : (بمعنى التمنى كثير شائع) .
 (٢) الآية رقم ١٨٨ سورة الاعراف ، والآية بتمامها : قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسٍ نَفْعاً وَلَا ضَرًّا
 إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَسْتَكَثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنَى السُّوءِ إِنْ أَنَا
 إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ .
 (٣) فى "ل" الاسم .
 (٤) انظر الكافية ١٥/١ وابن يمين ٣٥/١ ، واختار أن يكون من علامات الاسم :
 كونه مضافاً فقط ، أى على الافتراض الثانى الذى يورده الشارح هنا .
 ولو عبر المصنف بالجبر لما احتاج الى ذكر الاضافة هنا ، كما قال ابن مالك :
 المراد بالجبر الكسرة التى يحدثها عامل الجبر ، سواء كان العامل حرفاً أم اضافة
 أم تسمية ، (أوضح المسالك ١٤/١) وراجع ص ٧١ من الكتاب ، والحاشية (٦) .
 (٥) ما بين [] سقط من "ل" .
 (٦) " بالاضافة " سقطت من ظ ومن الأصل .
 (٧) فى "ل" مضافاً اليه لغير الظرف .
 (٨) " قوله تعالى " سقطت من ظ والأصل .

• يوم ينفج • (١) ، فَإِنَّهُ فَعَلَ وَقَعَ مضافاً إليه ، وَيُجَاب عنه بوجهين :

أحدهما : أنه بتقدير المصدر (٢) ،

والآخر : أن الفعل لا يقع مضافاً إليه لخبر الظرف [(٣)] ، وإنما لسم

يقع الفعل مضافاً ، لأن الإضافة إما إلى (٤) معرفة أو إلى نكرة (٥) ، والفعل

لا يقبل التعمير والتخصيص ، إذ وضعه على التنكير (٦) .

(ومنها) أى ومن علامات الأسماء (٧) (التثنية (٨)) ، إما بالحق

آخره (٩) أى آخر الاسم (ألفا) (١٠) معنى فى حال الرفع (أو يساء

مفتوحاً ما قبلها) معنى حال النصب والجور (ايذاناً بأن معه مثله من جنسه) (١١)

(١) سورة المائدة آية ١١٩ والآية بتمامها : (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَجُ الصَّادِقِينَ

صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ) .

(٢) وذكر هذا التخریج كثير من العلماء ، انظر ابن الحاجب . الكافية ١٥/١ - ١٦ .

(٣) ما بين [] سقط من ل .

(٤) " ال " سقطت من ك ول وه ومن الأصل وم .

(٥) انظر إضافة الاسم إلى المعرفة وإلى النكرة ، الاشمونی ٢٤٦/٢ .

(٦) لم يرتكب سيويه هذا التأويل فى مثل " يوم ينفج " ، وإنما ساق المسألة تحت

عنوان : " باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء " وكذلك فعل المبرد ،

انظر الكتاب ١١٧/٣ ، ابن يمين ٣٥/١ ، والمقتضب ١٧٨/٣ - ٣٤٨/٤ .

(٧) فى ل : الاسم .

(٨) فى ل : المثنى .

(٩) فى هامش الأصل (٦ / و) : وإنما كانت التثنية والجمع من الملامات الخاصة

بالأسماء ، لأن الفعل يحتمل القلة والكثرة بخلاف الاسم ، فاحتيج إلى زيادة

للدلالة على ذلك .

(١٠) " الفا " سقطت من ه وكتبت فى الهامش صح .

(١١) من جنسه : سقطت من ل و ظ وم والأصل .

طية للإلحاق (١) ، أى إنما ألحق للإيهذان ، (ونونا مكسورة) عطف على
 ألفاً ، أى بالحق آخره نونا مكسورة فرقا بينها بين نون الجمع (عوضا عن
 الحركة والتنوين نحو مسلمان أو مسلمين (٢)) المراد أنه قد يكون عوضا عنهما ،
 لا أنه أبداً يكون (٣) عوضا عن الحركة والتنوين مما (٤) ، فإن قولك : الرجلان ،
 النون (٥) فيه عوض عن الحركة فى الواحد وهو الرجل ، ولم يكن فيه تنوين —
 وقد يكون عوضا عن التنوين نحو عصوان ، فإن مفردة عصا بالتنوين بدون الحركة
 لفظاً ، فهو عوض عن التنوين فقط ، وقد يكون عوضا (٦) عن الأمرين كـ مسلمان (٧)
 فإن فى (٨) مفردة ، وهو مسلم حركة وتنويناً ، والنون (٩) عوض عنهما .
 وكان (١٠) حقه أن يذكر أن معه مثله من جنسه كما ذكره (١١)

(١) اللفظ بميمنة عند ابن الحاجب الكافية ١٧١/٢ .

(٢) فى ل : من نحو مسلمان أو مسلمين .

(٣) فى الأصل وظ وم : لا أنه يكون أبداً .

(٤) عبارة المصنف تشعر أن مجموع الألف والنون عوض عن الحركة والتنوين ، والذي

ارتضاء الزمخشري أن تكون الألف أو الياء قد وضعت علماً لضم واحد إلى واحد ،

والنون بمفردهما هى عوض ما منع من الحركة والتنوين فى الواحد .

انظر ابن يمين ١٣٧/٤ .

(٥) فى ظ : التنوين فيه .

(٦) " عوضا " سقطت من الأصل وم .

(٧) فى الأصل وظ وم : كـ مسلمين .

(٨) " فى " ساقطة من الأصل ول .

(٩) فى ظ : والتنوين .

(١٠) فى ظ وم والأصل : فكان .

(١١) " ذكره " سقطت من هـ وكتبت فى الهامش صح .

في الجمع (١) ، ولعله اكتفى في الجمع (٢) ، وكان المكس أولسى ،
فالقرآن يستعمل (٣) لإرادة حيضين أو طهرين لا حيض وطهر .
فإن قيل : ورد الأبيضان للماء واللبن ، والحجران للذهب والفضة ،
وكل واحد منهما مثنى ، مع أنه ليس معه مثله من جنسه ، إذ كل واحد من
المفردين حقيقة مخالفة لحقيقة الآخر .

(١) سيذكره ص

(٢) في هامش الأصل ٦ / ظ : وفيه نظر ، لأن مثله يفنى عن قوله " من جنسه " .
لأن المثليين : الشيطان المتحدان في الحقيقة ، التميزان بالمواضع ، وإنما
ذكر من جنسه في الجمع لأنه لم يذكر ثمة " مثله " .
(٣) في ل : يستعملان .

ساق أبو الطيب اللغوي (٣٥١ هـ) الأبيضان تحت عنوان : باب
الاثنين قلب أحدهما على نعمت صاحبه " . وقال : وقالوا الأبيضان للخبز
والماء ، والخبر ليس بأبيض في الحقيقة .
ويقال : اجتمع للمرأة الأبيضان ، قال قوم معناه : الشحم والشهاب ، والشهاب
ليس يذو لون . (كتاب المثنى ٢٨) .
وساقه مرة ثانية تحت عنوان : " باب الاثنين جُما في التنثنية لاتفاق نعمتيهما " .
فقال : واجتمع للمرأة الأبيضان : الشحم والبيض .
وقال أبو زيد : الأبيضان أهرنا عظامي المثل والماء بلا إدام
(كتاب المثنى ٣٠ - ٣١) .

وقيل الأبيضان عرقان في البطن لبياضهما ، قال ذو الرمة :
وأبيض قد كلفته بعد عفة تعقد منها أبيضاء وحالها
والأبيضان أيضا عرقان في حالب البعير قال هميان بن قحافة :
قريبه ندوته من محضه كأنما يهجع عرقا أبيضه
وقيل الأبيضان في الحنطة والماء ، وقيل هما الخبز والملح ، وقيل الشحم واللبن
وقيل الماء واللبن : قال هذيل الأشجعي :
ولكنما يضي لي الحول كاملا ومالي إلا الأبيضين شراب
من الماء أو من دررجنا نرة لها حالب لا يشتكى وحلاب
(اللسان ب ي ض) .

- قلنا (١) : هذا سهو ، إذ كل واحد من الأمرين (٢) : داخلان (٣)
- تحت جنس ، مشتركان في إطلاق ذلك الجنس عليهما ، فالماء ضم إلى اللبن
- لا باخبار [اختلافها ، بل باخبار (٤) اشتراكهما في دخولهما] (٥)
- تحت جنس الأبيض ، وكل واحد منهما يصدق عليه أنه من جنس الآخر ، وإن
- اختلف الموردان ، كالرجلين لزيد وعمر .
- وإنما لم يجز القرءان لحيض وطهر ، وجاز الأبيضان للماء واللبن ،
- لأن الأبيض [لفظ متواطىء ، فهو للقدر المشترك للماء واللبن] (٦) ،
- ولفظ القرء مشترك اشتراكا لفظيا ، لا معنويا ، فجاز الأبيضان ، لأن كل واحد
- من معنييه من جنس الآخر لاشتراكهما في معنى واحد ، وهو الأبيض ، بخلاف
- الطهر والحيض ، إذ لم يشتركا في معنى واحد لأن القرء . ليس موضوعا (٧)
- للمعنى المشترك بينهما (٨) .

- (١) " فان قيل " و " قلنا " ترك مكانهما ابيض في ظ .
- (٢) في م : إذ كل واحد من المفردين الأمرين .
- (٣) في جميع النسخ " داخلان " ، ولعل الصواب " داخل " .
- (٤) ما بين [سقط من هـ وكتبت في الهامش صح .
- (٥) ما بين [سقط من ظ .
- (٦) ما بين [سقط من ل ومن ظ .
- (٧) " موضوعا " سقطت من ظ .
- (٨) أجاز ابن الحاجب تثنية الاسم المشترك ، سواء كان الاشتراك معنويا ، كما
- عند المصنف ، أو لفظيا كما في الزيد (لمسمين بهذا الاسم رجل وفرس) ،
- وانظر الكافية ١٢٢/٢ .
- وقال الرض في شرح الكافية : وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم
- المشترك وجمعه باخبار معانيه المختلفة ، كقولك القرءان للطهر والحيض ،

(وان] كان مقصورا ثلاثيا ، وألفه عن واو قلبت واوا كمصـوان ،

والآ (أي إن لم يكن ثلاثيا ، وألفه عن واو ، بأن لا يكون ثلاثيا كملهي وبرمسي ،

أو يكون ثلاثيا وألفه عن ياء كرحى (قلبت ياء) (١) .

أما غير الثلاثي] فانما قلبت ياء طلبا للخفة (٢) ، وأما الثلاثي (٤)

الذي (٥) ألفه عن ياء فظاهر قلبه ياء ردا إلى أصله (٦) .

والميون لمين الماء ، وقرص الشمس وعين الذهب ، منع من ذلك فسي

شرح الكافية ، لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء ، وجوزء على وجه الشذوذ في شرح المفصل .

وذهب الجزولي والأندلسي وابن مالك إلى جواز مثله ، قال الأندلسي :

يقال : المعينان في عين الشمس وعين الميزان ، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى . (الكافية ١٧٥/٢)

ويبدو أن ما ذهب إليه المصنف هو رأي ثالث في المسألة .

وابن معمر والرضي أجازا تثنية غير المتقين في اللفظ ، كالمؤمنين

والحسينين والقميرين ، لاتضاح الأمر فيهما وعدم الاشكال .

انظر ابن معمر ١٣٨/٤ .

(١) انظر الكتاب ٣٨٩/٣ .

(٢) في م : طلبا للتخفيف .

(٣) ما بين] سقط من ظ ، وفي هذا الموضع يتغير الخط ، ويستمر هذا

الخط على هذا النمط حتى نهاية المخطوط .

(٤) ما بين] سقط من ل .

(٥) في ل : التي .

(٦) في ظ ذكر نفس المعنى وعبر عنه بقوله : أما في الثلاثي الذي ألفه عن الياء

فظاهر (... سقط) وأما في غيره فلطلب التخفيف .

(وقيل مدروان للزوم التثنية)

هذا جواب عن سؤالٍ مَقدَّرَ على قوله : " والا قلبت يا " في غير ثلاثي " ،
وكان حقه أن يقلب يا " ، ويقال مَذْرِيان ، فأجاب بقوله " للزوم التثنية " ، أى
مذرى مفردا غير مستعمل أصلا ، فألفه لم يقع مقصورا آخر ، وكلامنا فى المقصور
الذى وقع ألفه آخر (١) ، فلم يَرد السؤال (٢) .
وإن كان محدودا (٣) ، أو همزته أصلية تثبت كقرآن ، وإن كان عن
ألف تأنيث قلبت واوا كحمراوان (٤) ، وإلا (٥) أى وإن لم تكن أصلية

(١) فى ظ وذكر نفس المبنى مع اختلاف فى العبارة .

(٢) فى هامش ظ ٨ / و : عدم استعمال مفردة ، ولزوم التثنية لا يدلان على
أنه يجب أن يستعمل بالواو ولا أن يستعمل بالياء .

وفى الأشمونى ٨٣ / ٤ ، حكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذرى مفردا ، وحكى
عن أبي عبيدة مذرى ومذريان على القياس .

وقال سيهويه : وسألت الخليل عن قولهم : عَقله بشنايين وهنانيين ، لِمَ
لم يهمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ، ثم لم يهزوا عليه ،
فهذا بمنزلة السماء ، لِمَا لم يكن لها جمع كالغطاء والمباء يجىء عليه ، جاء
على الأصل .

والذين قالوا جاءوا به على المباء ، وإذا قلت عبايه ، ليس على المباء .

ومن ثم زعم قالوا : مدروان فجاءوا به على الأصل . الكتاب ٣٩٢ / ٣ .

(٣) فى ظ ٨ / و : قال تعليقا على المدود ، وهو الاسم المتضمن الذى آخره
همزة ، بعد ألف زائدة بخلاف ما ألفه بدل من أصل ، فإنه لا يَسى مدودا ،

هكذا ذكره بعضهم ، وفى الأشمونى ٧٨ / ٤ ، كما نص عليه الفارسى .

(٤) فى ظ بعد قوله كحمراوان : " فى حمراء لكونها زائدة مخضة ، فهى بالابدال

الذى يناسب الحذف . . . سقطت كلمتان . . . وإنما لم تقلب يا لِمَا بسين

الهمزة والواو من التقارب والثقل " ، وانظر المسألة فى الأشمونى ٨٢ / ٤ .

ولا منقلبة (١) عن ألف تانيث بل منقلبا عن حرف أصلي ككساء ورداء (٢)
(فالوجهان) (٣) .

أحدهما : أن يقال كساءان ورداءان ، لأنها تشبه الأصلية لكونها
غير زائدة ، [بل بدلا] (٤) عن حرف أصلي هو الواو والياء .

والثاني : أن يردَّ إلى أصلها (٥) ، لأنها تشبه الزائدة ، لكونها
ليست همزة في الأصل (٦) ، بل واوًا وياءً ، فيقال كسايمان وردايمان (٧) .

(ولا يحذف لها) أي للتثنية (تاء التانيث) إلا في خصيان

وَأَلْبَان (٨) .

(١) في ظ " عوض " .

(٢) في ظ فقط بعد قوله ككساء ورداء : " أو يكون للإلحاق كملها " .

(٣) في هامش الأصل : والأولى أن يقول وإلا فالاثبات والردَّ إلى الأصل ،
لأن الظاهر أن اللام في قوله " فالوجهان " للمهد ، ولم يتقدم إلا

الاثبات وقلب الهمزة واوا .

(٤) ما بين [] سقط من " ل " .

(٥) في الأصل : أن يردا إلى أصلهما .

(٦) في ل : لكونها غير زائدة بل بدلا .

(٧) في هامش ظ : الأجود في المنقلبة الإبقاء ، وفي الملحقة القلب نحو علباوان .

نص عليه ابن مالك ، وانظر سيويو ٣٩١/٣ — ٣٩٢ .

(٨) انظر ابن يعيش ١٤٣/٤ وما بعدها .

واستشهد على مجيئ خصيان بقول الشاعر :

كَانَ خُصْيِيهِ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثَنَاتٌ حَنْظَلُ

وعلى مجيئ ألبان : تَبَرَّجَ أَلْبَاءُ ارْتِجَاجِ الْوُطْبِ

أى حق التثنية أن لا يحذف لها (١) تاء التانيث لئلا يلتبس
تثنية المؤنث بتثنية المذكر (٢) ، وقد شذَّ خُصيان وأليان ، بتثنية خُصية
وألية (٣) .

(١) فى ل : لهما .

(٢) ربما كان السبب فى حذف التاء من خُصية وأليه ، عدم وجود اللبس ، فخُصية
وأليه ، ليس لهما مؤنث ، كما قالوا حُضْنٌ ، من غير تاء ، لعدم وجود حائض مذكر .

(٣) فى ل ، وم والأصل :

وقد شذَّ خُصيان بتثنية خُصية وأليان بتثنية ألية .

وحتى هنا ، نترك النسخة ظَّ لوجود الفارق الكبير بينها وبين بقية
النسخ ، والسبب فى ذلك أن هذه النسخة وقع فيها سقط كثير ، ثم أثبت
فى هامش هذه النسخة كل ما سقط منها ، ولكن الرطوبة أذهبت الكثير من
هوامشها ، وخاصة ما أثبت فى الهامش ، ولولا وجود الرطوبة ، لأمكن الاستمرار
مع النسخة وحتى نهايتها .

ومع ذلك فسنبقى على صلة بها وخاصة لمراجعة التعليقات المهمة الستى
أثبتت فى الهوامش ، وخاصة ما كان واضحا منها .

جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ

(ومنها) أى ومن علامات الأسماء (١) (الجمع ، إما بالحقاق آخره
 واوا مضموما ما قبلها) أى فى حال الرفع نحو مسلمون (أو ياءً مكسوراً ما قبلها)^(٢)
 أى فى حال النصب والجذر (لفظاً أو تقديرًا) تقسيم للواو المضموم ما قبلها ،
 والياء المكسور ما قبلها ، : أى (٣) قد يكون الواو مضموما ما قبلها لفظاً كمسلمون ،
 أو تقديرًا كمصطفون ، فإن أصله مصطفون ، فكانت (٤) الياء متحركة مفتوحاً

-
- (١) فى ل وفى م : الاسم .
 (٢) ذكر الأنباري فى الإنصاف - المسألة الثالثة - ، أن الكوفيين يذهبون إلى أن
 الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب
 وارتضى مذهبهم أبو علي قطرب بن المستنير ، وقيل إنه لسيبويه ، وليس
 بصحيح . وفى الأشموني ٩٩/١ ونسب إلى الزجاج والزجاجي .
 والبصريون يذهبون إلى أنها حروف إعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش ،
 وأبو المباسم المبرد ، وأبو عثمان المازني ، إلى أنها ليست بحروف إعراب ،
 ولا إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب .
 وذهب أبو عمر الجرجسي إلى أن انقلابها هو الإعراب .
 وحكى عن أبي إسحاق الزجاج ، أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع ،
 انظر المسألة ، وأدلة كل فريق فى الإنصاف ٣٣/١ ، وانظر الأشموني ٥٢/١ ،
 وفى الكافية ٣٠/١ : وقال سيبويه : حروف المد فى الضنى والمجموع حروف
 إعراب ، ثم ساق الآراء المتقدمة ، وذكر الأشموني مذهب سيبويه ٩٩/١ ،
 فقال : وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن أعربهما بحركات مقدرة على الأحرف .
 وانظر حاشية الصبان ٨٠/١ وتصريح الشيخ خالد ٢٧/١ ، وابن يمينى
 ٦٣/٨ و ٥٨٨ وأسرار المصيرى س ٥١ فقد فصل فى المسألة ونسب الآراء وكذلك
 السيوطى فى همع الهوامع ١٦١/١ - ١٦٢ .

(٣) فى ل : وأى .

(٤) فى الأصل وم : وكانت .

ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ، فالتقى ساكتان ، الألف والواو ، فسقطت الألف ،
فبقيت (١) "مصطفون" ، فالواو مضموم ما قبلها (٢) تقديرا ، وكذا الياء قد
يكون ما قبلها مكسوراً لفظا كسلمين ، وقد يكون تقديرا كـمصطفين فان أصله
مصطفين ، فانقلبت الياء ألفا ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقي
مصطفين ، فالياء مكسور ما قبلها تقديرا .

(إيدانا بأن معه أكثر منه من جنسه) هذا علة للإلحاق ، (ونونا
مفتوحة) عطف على " واو " (٣) ، أى بالحق (٤) آخره نونا مفتوحة
(عوضا عن الشيتين (٥)) وهما الحركة والتنوين كما سبق في التثنية (٦) .

(١) في الأصل وم وه : فبقى .

(٢) في الأصل : فالواو ما قبلها مضموم .

(٣) في "ك" و "ل" و "م" و "ه" : واو

(٤) في م : أى الحق .

(٥) ذهب الفراء (٢٠٧ هـ) إلى أن هذه النون عوض عن الحركة مع الاسم المصروف

بالألف واللام ، وعوض عن التنوين في الاسم المضاف .

وذهب أحمد بن يحيى " ثعلب " (٢٩١ هـ) إلى أنها عوض عن تنوينين

في التثنية ، وتنوينات في الجمع .

ونقل ابن عصفور أن مذهب سيويه هو أن هذه النون زيدت في الآخر

ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد ، وليست بمحوض ،

(انظر شرح جمل الزجاجة ١٥٣/١) .

وفي الكتاب ١٨/١ : وتكون الزيادة الثانية (يمتنى في المثني والجمع) نونا ،

كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .

وذكر الأنباري الرأي الذي ناقه المؤلف في التثنية .

انظر اسرار العربية ص ٥٤ ، وانظر همع الهوامع ١٦٢/١ ، فقد ذكر في المسألة

سبعة آراء .

(ويختص) أى الجمع السالم المذكور (بالمذكر (١) ممن يعلم علماً مجرداً عن تاء التانيث (٢) ، أو صفة ، لا يكون على أفضل فعلاء (٣) ، أو فعلاً فعلى (٤) ، أو مستويا معه المؤنث فيها (٥) ، أو بتاء (٦) تانيث مثل علامة)

أى الجمع السالم لا يكون إلا فى المذكر ممن يعلم علماً (٧) ، وذلك

على قسمين :

أما أن تكون فى العلم المجرد عن تاء التانيث ، كزيد (٨) ،

والثاني : فى الصفة كسالمين ، وإنما اشترط التجريد من تاء التانيث فى الجمع

(١) فى شامش ظ :

المراد بالمذكر ، ما ليس بمؤنث معنى ، لئلا يخرج نحو قوله تعالى :
" فنعم الماهدون " (الذاريات ٤٨) وحلى وحمراء اذا سقي بها رجلاً ،
كل واحد منهما ليس بمؤنث معنى . انظر الكافية ١٨١/٢ .

(٢) شرط تجريد الاسم عن تاء التانيث فيه خلاف بين البصريين من جهة ، والكوفيين
وابن كيسان من جهة أخرى ، وانظر شرح جمل الزجاجي ١٤٧/١ ،

والانصاف المسألة الرابعة ٤٠/١ ، وانظر رأى سيويه ، الكتاب ٣٩٤/٣ .

(٣) وقد سمع شذوذاً جمع أفضل فعلاء ، كما فى قول الحكم بن الأعور الكلبي :

فما وجدت نساءً بنى نزار .. حلائل أسودينا وأحمرينا

وابن كيسان يجعله قياساً ، وهو عند غير شاذ . وانظر الكافية ١٨٢/٢ .

(٤) وابن كيسان يجعله "سكرانون" ، انظر همع الهوامع ٦٩/١ .

(٥) فى ل وم : فيه .

(٦) " تاء " سقطت من الأصل ، وكتبت فى الهامش صح .

(٧) عليها سقطت من هـ ، ومن الأصل ، وم .

(٨) فى ل : كهذين .

الصحيح ، لثلاث يقع تاءُ التانيث حشواً (١) .
 وإنما قال : مجرداً عن تاء التانيث ، ولم يقل : مجرداً عن علامة (٢)
 التانيث لأن نحو حبلى وحمراء ، إذا جُمِلَ علماً لمذكر عاقل يجمع بالواو والنون ،
 لأن ألفى التانيث بمنزلة الجزء من الكلمة ، بخلاف تاء التانيث ، فاشتراط
 التجرد (٣) عن التاء دون الألفين ، واحتراز بالعلم عن اسم الجنس كرجل ،
 فإنه لا يجمع بالواو والنون .

وإنما جُمِعَ العلم دون اسم الجنس ، لأن العلم حقه أن لا يجمع أصلاً ،
 لأن شخصه يمنع من الجمع ، وإنما (٤) جمع بتقدير جملة وصفاً ، وهو كونه
 مسمى بالزاي (٥) والياء والداال مثلاً ، والصفة تجمع بالواو والنون ، بخلاف
 نحو رجل ، فإنه لا شخص له يمنع من جمعه ليحتاج إلى جملة صفة ، فالأصل (٦)
 في الجمع بالواو والنون [٧] (٧) الصفات كضاربون حملاً على يضربون (٨) .

(١) ذكر السيوطي علة عدم جمع الاسم ذي التاء جمع تصحيح فقال :
 إما أن تحذف التاء ، أو لا ، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين ،
 وعلى الأول الإخلال ، لأنها حرف معنى ، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ،
 ثم ذكر خلاف الكوفيين .

• همع الهوامع ١٥٢/١ ، وانظر الشافية ٦/٢ .

(٢) في الأصل : من علامات .

(٣) قول : التجدد ، وفي م : التجريد من التاء .

(٤) في الأصل وم : فإنما .

(٥) في ك ول وهـ والأصل وم : " بالزا " .

(٦) في الأصل وم : " وفي الأصل " .

(٧) ما بين [] سقط من ل .

(٨) حمل زيادة الجمع على زيادة الافعال الخمسة ، كما يقال : الأصل في الإعلال

الفعل ، ثم حمل الاسم عليه .

ولفظ "يَعْلَمُ" [أولى من لفظ "يَمُقِلُ" (١) ، ليشمل صفات الباري
 تعالى (٢) وغيره ، لأن لفظ العلم يستعمل في الإطلاق على الله سبحانه (٣)
 وتعالى ، دون لفظ المقل (٤) .
 وشرطه في الصفة أن لا يكون أفعل فعلاً نحو أحمر حمراء ،
 [فإنه لا يجمع بالواو والنون ، فلا يقال أحمران] (٥) ، لأن أفعل التفضيل
 كأفضل (٦) ، قد جمع (٧) بالواو والنون ، فلم يجمع هذا بالواو (٨) والنون ،
 [للتفرقة بينهما (٩) ، وكذا شرطه (١٠) أن لا يكون على فعْلان فعلى
 نحو عطشان عطشى ، فإنه لا يجمع هذا بالواو والنون ، إذ قد جمع بالواو
 والنون] (١١) فعْلان فعْلانة كندمان (١٢) وندمانة ، فيقال فيه (١٣) :

-
- (١) ما بين [سقط من ل .
 (٢) " تعالى " سقطت من م ، ول .
 (٣) " سبحانه و " سقطت من ل ، وم .
 (٤) وانظر العلة عند ابن يعيش ٣/٥ ، وفتح الهوامع ١٥٢/١ ، والكافية ١٨١/٢ .
 (٥) ما بين [سقط من " هـ " وكتب في الهامش صح .
 (٦) في م : كأفضل فضلاً .
 (٧) في الأصل : قد يجمع .
 (٨) " بالواو " سقطت من ل .
 (٩) في هامش ظ ، وهامش الأصل : وإنما لم يحكمس لأن أفعل التفضيل أقوى
 في الوصفية ، لدلالته على الزمان ، لأن أفعل التفضيل لدلالته على الزمان أشرف .
 (١٠) في م : اشترطه .
 (١١) ما بين [سقط من ل .
 (١٢) في م : كغلمان .
 (١٣) " فيه " سقطت من الأصل .

ندمانون ، فلم يُجمع هذا أيضا (١) للترقية بينهما (٢) .

وكذا يشترط (٣) أن لا يستوى فيه المذكر والمؤنث ، كجريح وصبور ،

لا يقال جريحون ولا صبورون ، لأنه لما سوي بينهما في المفرد ، لم يفرقوا
أيضا بينهما (٤) في الجمع (٥) .

ويشترط أيضا في الصفة أن لا يكون بتاء التانيث (٦) كملامة ،

فإنه لا يجمع بالواو والنون ، لأنه إما أن يحذف فيه التاء أو لا يحذف ، فإن

حذف التيس جمع ما فيه تاء بجمع ما لا تاء فيه كعلم ، وإن لم يحذف وقس

التاء حشوا .

فإن قلت : فلم يجوز في التثنية [أن يقع التاء حشوا كمرتبان

وظلعتان ، وضاربتان ولم يجوز في الجمع .

قلت : حق التاء أن يقع آخر الكلمة ولا يقع حشوا ، وإنما جُوز في

التثنية [(٧) لئلا يلتبس تثنية المذكر بتثنية المؤنث ، بخلاف الجمع ،

(١) في هـ : فلم يجمع هذا بالواو والنون للترقية بينهما .

(٢) "بينهما" سقطت من الأصل ، وكتب في هامش الأصل : وإنما لم يمكس لأن

فعلان فملانة أشرف لكونه منصرفا ، فاخص بأشرف الجمع .

وقال ابن الحاجب : وأجاز سيويه قياساً لا سماعاً ندمانون في قولهم ندمان

لقبوله التاء كندمانه . الكافية ١/١٨٢ .

(٣) في الأصل : اشترط .

(٤) في م : سوى أيضا بينهما في الجمع .

(٥) والكوفيون يجوزونه محتجين بما ورد من الشعر ، والبصريون يقولون بالشدوذ ،

وانظر فيما استدل به الكوفيون : الأشموني ١/١٢ ، هـم الهوامع ١/١٥٣ .

(٦) في الأصل : تاء التانيث .

(٧) ما بين [] سقط من ل .

فإن لجمع المؤنث صيغة أخرى مثل طلحات وتمرات وضاريات ، ولا التباس

لتمييز جمع المؤنث عن جمع المذكر ، بخلاف المثنى .

(سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف (١) المجز ، ممثلاً ،

مما لا مذكر له مجموعاً هذا الجمع) (٢) .

هذا استثناء عن الضابط المذكور ، فإنه قد وجد الجمع بالسواو

والنون مع أنه ليس بمعلم مخصوص ، ولا صفة مخصوصة مما (٣) ذكرتم (٤) .

ذكر ضابطاً للمستثنيات فقال : من ذى التاء ، احترازاً من نحو : يسد

ودم فإنه وإن كان فيه نقصان ، لكنه لا (٥) يجبر نقصه بالواو والنون ، لأنه

ليس بذى التاء (٦) .

وقال : محذوف المجز ، احترازاً (٧) من نحو : عدة (٨) وزينة ،

فإنه وإن وجد فيه نقصان ، وهو ذو التاء ، لكنه (٩) غير محذوف المجز (١٠) ،

(١) فى ل وم : محذوف المجز .

(٢) أنظر الأشمونى ١٩٢/١ ، والزمخشري ذكر الشوطين الأولين شرح الفصل ٣٦/٥ .

(٣) فى م : لما ذكرتم .

(٤) " فما ذكرتم " سقطت من الأصل وكتبت فى الهامش صح .

(٥) فى هـ : لم ، وفى الأصل وم : لكن لا .

(٦) فى ل وم والأصل : " بذى تاء " .

(٧) فى م : احتراز .

(٨) فى ل : احتراز من عدة .

(٩) فى ل : لكن .

(١٠) المجز : سقطت من م .

بل محذوف الصدر ، لأن الأصل وعدة ووزنة^(١) فلا يجبر^(٢) أيضا .
 وقال : " محتلا " احترازا^(٣) عن نحو : شاه وشفه ، فإنه ذو التاء
 ومحذوف المجز ، لكنه ليس بممثل ، لأن أصلهما شوهة ، وشفهة ، فالمحذوف
 منهما الهاء ، وهو حرف صحيح .
 وقال : " ما^(٤) لا مذكر له " ، احترازا^(٥) عن هنة ، فإنه
 ذو التاء ، ومحذوف^(٦) المجز ، وهو ممثل ، لأن أصله هنوه ، لكنه^(٧)
 له مذكر وهو هن ، فلم يجبر نقص ذى التاء فيه بالواو والنون .
 وقوله : " مجبوعا هذا الجمع " ، محتمل^(٨) احتمالين :
 أحدهما : أن يكون صفة لمذكر حتى يكون النفي منسجما على القيدتين ، من^(٩)
 التذكير والجمع ، أي إنما يجبر النقص إذا انتفى^(١٠) الأمران ، فيخرج منه
 هنة ، لأن له مذكرا مجبوعا هذا الجمع ، كهنون ، فلم ينتف المركب ، فلا يجبر .
 ويندرج^(١١) ظنه^(١٢) ، فإنه لا مذكر له أصلا ، فيصدق عليه أن لا مذكر

-
- (١) في ل : وزن .
 (٢) في ل : فلا يجبر أيضا .
 (٣) في م " احتراز " في الموضمين .
 (٤) في ل : هما .
 (٥) في ل : سقطت الواو من " ومحذوف " ، وفي م : فإنه ذو تاء .
 (٦) في ل : لكن .
 (٧) في الأصل ول : يحتمل .
 (٨) " من " سقطت من الأصل ومن " ل " .
 (٩) في ل : التقى .
 (١٠) في ل : واندرج .

له مجموعا هذا الجمع (١) فيجبر بالواو والنون ، كما جاء في شمر كعب (٢) :
 تماورا بآبائهم بينهم .. ككوس المنايا بحد الظبينا (٣)
 والاحتمال الثانى : أن يكون آخر ضبط المستثنيات قوله " لا مذكوله " (٤)
 وقوله : " مجموعا هذا الجمع " [يكون حالا من قوله " جبر " أى سوى
 ما جبر نقصه حال كونه] (٥) مجموعا هذا الجمع ، أى جبر نقصه بالواو
 والنون ، ولو ذكر بلفظ الباء وقال : جبر نقصه يكونه مجموعا هذا الجمع ،
 لكان أظهر على هذا المعنى ، وحينئذ يخرج (٦) " منه " لأن له مذكرا ،
 ويدخل ظبة " لأنه لا مذكوله .

-
- (١) " هذا الجمع " سقطت من الأصل ، وكتبت فى الهامش صح .
 (٢) كعب بن مالك بن أبى كعب ، عمرو بن القين بن كعب بن غنم بن سلمة — بكسر
 اللام — بن سعد بن على الأنصارى السلى ، ثم الخزرجى .
 روى كعب ثمانين حديثا ، وهو ثقة عند المحققين . روى الرسول صلى الله
 عليه وسلم عند وفاته بقوله :
 نُجِمْنَا بخير الناس حيا وميتا .. وأدنا من رب البرية مقمدا
 اختلف فى وفاته ، والأرجح أنه توفى سنة ٥٠ للهجرة ، الاستيعاب ١٣٢٣
 شذرات الذهب ٥٦/١ .
 (٣) البيت من [المقارب] من قصيدته التى قالها فى " أحد " ، ومطلعها :
 إنك عمر أبىك الكريم .. إن تسألنى غنا ما تجدد بنا
 فإن تسألنى ثم لا تكذبى .. يخبرك من قد سألت اليقيننا
 بأنا لىالي ذات العظا .. م ، كنا ثمالا لمن يحترينا
 وهو فى ديوانه ٢٧٦ .
 (٤) فى ل : لا مذكوله ، وفى ك وه : مذكوله .
 (٥) ما بين [] سقط من ل ، وفى ك وه : فيكون .
 (٦) فى الأصول : فيخرج .

(مفعلاً أوله كسبون) جمع سَنَة (١) ، فإنه غُيِّرَ في الجمع فتح
 السين الى كسرة (٢) ، (أو غير (٣) مفعلاً كسبون) جمع ثَبَة ، وهي
 الجماعة . أو وسط الحوض الذي يشوب إليه الماء (٤) .
 (وجاء قُلُوبُ على الوجهين) (٥) معنى مفعلاً بكسر القاف ،
 وغير مفعلاً بضمها ، ويوهم هذا اللفظ أن قُلُوبًا يجوز فيه الوجهان ، دون
 ثَبُون ، لكن قال في الصَّحاح (٦) : الثَبَة الجماعة والجمع ثَبُون وثَبُون
 وأثابي (٧) ، ونقل شارب الجزولي الكسر في ثَبُون أيضا ، إلا أن يقال :
 المستفاض في ثَبُون الضم ، وفي قُلُوبِ الوجهان مستفيضان (٨) من (٩) غير ترجيح .
 (وقد شذ نحو حَرُونَ وَاِزْدُونَ وَأَرْضُونَ) (١٠) وجه شذوذ أنه لم

-
- (١) وهو حينئذ ملحق بجمع المذكر السالم .
 (٢) في ل : فإنه غير فتح السين في الجمع الى كسرة .
 (٣) " غير " سقطت من هـ ، وكتبت في الهامش ص .
 (٤) لسان العرب (ث و ب) ونص على ضبطها ثَبَة بالضم .
 (٥) انظر ابن يمين ٣٦/٥ - ٣٧ .
 (٦) الصحاح للجوهري ، معجم لنوى رتبته مؤلفه على طريقة الباب والفصل ، حسب
 الترتيب الأبجدي ، ولم يذكر في معجمه إلا ما ثبت عنده صحته .
 (انظر مقدمة الصحاح ٢٨/١) .
 (٧) انظر الصحاح (ثبا) .
 (٨) في م : المستفيضان .
 (٩) من سقطت من هـ ، وكتبت في الهامش ص .
 (١٠) وإنما فتحت الراء لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء ، فكانه قيل أَرْضَات ،
 أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة ، ويجوز اسكان راء أَرْضُونَ .
 همع الهوامع ١٥٦/١ ، الكافية ١٨٤/٢ ، واطرار العربية ص ٥٨ .
 وحرون : اسم فرس (اللسان ح ر ن) .

يوجد فيه القيود المذكورة في الصور المستثناة (١) ، من كونه ذا التاء ،
محذوف المجز ، معتلا ، لا مذكر له (٢) ، بل (٣) إنما يجوز (٤) لتوهم ،
وهو أن الضاعف في حروف واوون ، كحرف واحد ، فجبر ذلك النقص المتوهم
بالجمع بالواو والنون ، وهذا ليس بشيء ، لأن الضلعف حرفان تقديرهما (٥) .
(ونحو : بلغت منا البلفين ، متاول) البلفين ، الدواهي (٦) ، ومنه
الحديث ، أن عائشة (٧) رضی الله عنها ، وعن أبيها (٨) ، قالت لعلي (٩)

(١) في ل : المستثناة .

(٢) في م : ما لا مذكر له .

(٣) " بل " سقطت من هـ ، وكتبت في الهامش صح .

(٤) في ل : يجوز .

(٥) قال ابن الحاجب : وأما حرون ، واوون فلما لحقهما من الوهن بالادغام ،
ومضمهم يقول للنقص المتوهم . الكافية ١٨٥/٢ ، وانظر الأشعوني ٩٥/١ .

(٦) وانظر ما ذكره الشارح في اللسان (ب ل غ) .

(٧) عائشة : أم المؤمنين بنت أبي بكر الصديق ، رضی الله عنهما ، ألقب نساء
المسلمين ، كانت تكنى بأُم عبد الله تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فسي
السنة الثانية للهجرة ، رُوي لها ٢٢١٠ أحاديث ، توفيت بالدينية (٩ق) هـ .
— ٥٨ هـ) الأعلام ٥/٤ ، ذيل المذيل ٧٠ ، اعلام النساء ٢٦٠/٢ .

(٨) أبو بكر الصديق ، عبد الله بن أبي قحافة ، عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي ،
أول الخلفاء الراشدين ، وأول من أسلم من الرجال ، بويح بالخلافة عام ١١ هـ ،
ولادته ووفاته (٥٢ ق هـ — ١٣ هـ) الأعلام ٢٣٨/٤ ، الإصابة ترجمة
٤٨٠٨ ، ذيل المذيل ١١٣ .

(٩) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ، الهاشمي القرشي أبو الحسن أمير المؤمنين ،
رابع الخلفاء الراشدين ، ولد بمكة ٢٣ ق هـ ، وولي الخلافة سنة ٣٥ هـ ،
وقتلته عبد الرحمن بن ملجم المرادي ، غيلة في مؤامرة ١٢ رمضان سنة ٤٠ هـ .
الأعلام ١٠٨/٥ ، الإصابة ترجمة ٥٦٩٠ .

كرم الله وجهه (١) ، حين أخذت (٢) : " بلغت منا البلغين "
 قال صاحب الفائق (٣) : " هذا كقولهم : البرحين " (٤) .
 والتحقيق فيهما أن يقال : كأنه (٥) خطب بلغ (٦) ، أى بليغ ،
 وأمر برح ، أى مبرح (٧) ، كقولهم : " زيم " ، (٨) أى متفرق (٩)
 ومكانا سوى ، وديننا قيما ، ثم جمعا جمع السلامة ، ايدانا بأن
 الخطوب في شدة نكاتها ، بمنزلة العقلاء الذين لهم قصد
 وتمم .

وفي أعراب نحو هذا طريقان :
 أحدهما : أن نجرى الأعراب على النون ، ويقر ما قبلها ياء .
 والثاني : أن يفتح النون أبدا ، ويعرب ما قبلها ، فيقال : هذا
 (١٠)

-
- (١) " كرم الله وجهه " سقطت من " هـ "
 (٢) وذلك يوم الجمل
 (٣) صاحب الفائق ، محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، جاز الله ،
 أبو القاسم ، (٤٦٧ — ٥٣٨ هـ)
 (٤) والبرحين : الشدائد والدواهي (اللسان ب ر ح)
 (٥) في " م " : سقطت " كأنه "
 (٦) في " م " : كأنه يقال خطب بليغ
 (٧) في " ل " : مرج
 (٨) في " م " : لحم زيم
 (٩) في اللسان (ز ي م) وتزيمت الأبل والدواب : تفرقت فصارت
 زيماء ، ولحم زيم : متعضل ، متفرق ، ليس مجتمعا في مكان فييدن
 وقيل في قول النابغة : منزلا زيماء ، أى متفرق النبات .
 (١٠) في الأصل و " م " هذه البلغون

البلغون ، ولقيت البلغين ، وأعوذ بالله من البلغين .

قالت ذلك حين جهّدتها الحرب (١) ، وهذا هو المراد بقوله (٢)

مأول ، أى تأويله ؛ أنه بمنزلة العقلاء .

(وقد يَجْمَلُ النونُ ممقَّبَ الإعراب ، ويلزم الياء (٣) نحو :

وقد جاوزت حد (٤) الأبحمين (٥)

ونحو :

دعاني من نجدٍ فانه سنيته . . . لمبئن بنا شيئاً وشيئاً مره (٦)

(١) جميع ما أورده الشارح في تفسير البلغين ذكره المصنف في الحاشية ، بما في ذلك نقله عن صاحب الفائق . الحاشية ٣/ و ، وانظر اللسان (ب ل غ) .

(٢) في الأصل : من قوله .

(٣) في هـ : سقطت الياء وكتبت تحت السطر ، وبعض النحاء يجمّل ههنا الإعراب مطّردا ، كما نسب الأشموني ذلك إلى الفراء ٩٧/١ ، وانظر

ابن يمين ١١/٥ .

(٤) في هـ : رأس .

(٥) روى الزمخشري والجوهرى البيت كما رواه المصنف ، وجاء في رواية : وماذا يفتنى . . وهو من [الوافر] ، وقائله : سحيم بن وشيل الرياحي ، من مقطوعة له

في ديوان جرير ، وكان عبدا حبشيا فصيحاً ، اتهم بهنت مولاة فقتله .

وانظر ابن الناجم ص ١٧ ، ابن هشام ٥٠/١ ، ابن عقيل ٣٤/١ ، الأشموني

٣٩/١ ، هجع الهوامع ١٦٥/١ ، المكودي ١٣ ، شرح الفصل ١١/٥ ،

خزانة الأدب الشاهد ٥٨٦/ ، المرادي ٩٧/١ ، المقضب ٣٣٢/٣ ، ٣٣٧/٤ .

(٦) البيت من [الطويل] وهو من قصيدة للصّمة بن عبد الله القشيري ، وكان قد

خطب ابنة عمه ، فاشتط عليه عمه في المهر ، وبخل عليه أبوه بالجمال ، فتزوجت

ابنة عمه من غيره ، فغضب لذلك ، وخرج إلى طبرستان ، وفيها توفى ، ولأجل

هذا نراه يحن إلى نجد في شعره وتارة يذكره ، ويعد البيت :

يعنى قد جاء مع الياء الإعراب على النون نحو : حدَّ الأرمسين
بكسر للنون ، ولم تجىء هذه مع الواو ، لأنه لما جُمِلَ النون معتقب الإعراب ،
تمهّن أن يكون فيه دالٌّ على الجمعية وهو إما الواو ، أو الياء ، فاختر (١)
الياء لأنه أخف من الواو .

وأول البيت الأول (٢) :

وماذا تدري الشمرأ منى (٣) .

من أدراه إذا [(٤) ختله (٥) ، ونون أرمسين مكسورة ، لأن القوافى
من باقى القصيدة مجرورة .

وهو : أخو خمسين مجتمع أشدّى .. وَجَدْنِي مَدَاوِرَ الشُّنُونِ (٦)

وفى سنهته أيضا جمل النون معتقب الإعراب ، ولولاه لقليل (٧) ؛ فبان
سنهه ، لأن النون والإضافة لا يجزمان (٨) .

لَحَى الله نجداً كيف يُترك ذا الغنى .. فقيراً ، وحرَّ القوم تحسبه عبداً
وانظر ابن يعيش ١٢/٥ ، ابن الناظم ١٩ ، ابن هشام ٤١/١ ، ابن عقيل
٣١/١ ، الأشعوني ٩٧/١ ، المكودي ١٢/١ ، المرادي ٩٩/١ .

(١) فى م : واختير .

(٢) " الأول " سقطت من م ومن الأصل .

(٣) انظر هامش ٥ ص ٢٠٧

(٤) ما بين [] سقط من م وكتب فى الهامش صح .

(٥) ختله : يَخْتَلُهُ وَيَخْتَلُهُ مِنْ بَابِ نَصْرٍ وَضَرْبٍ الْحَكْمِ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (خ ت ل) .

(٦) الشُّنُونُ سقطت من هـ وكتبت فى الهامش صح .

(٧) لقليل : سقطت من هـ .

(٨) عبارة أكثر المحققين : " وتسقط النون عند الإضافة " انظر ابن يعيش ٧/٥ ،

الكافية ١٧٦/٢ ، والأشعوني ٩٠/١ ، هجج الهوامع ١٦٦/١ .

.....



=====

والمؤلف - كما ترى - يترك كثيرا من الأحكام المتعلقة بهذا الباب ،
كجمع المركبات ، والملحقات ، ووجوه الأعراب الجائزة . . الخ
ولعل السبب في هذا أنه يسير على طريقة ثانية غير التي ألفناها عند
النحويين ، من ذكر الأبواب بابا بابا ، فهو هنا قد ذكر جميع
السلامة باعتباره علامة من علامات الاسم .

جمعُ المونث السَّالم

(أو ألفا وتاء) عطف على قوله في أول الجمع : " واوا مضموما "

أى بالحاق آخره ألفا وتاء (١) .

(وهو) أى هذا الجمع (للمؤنث اسما) كهندات (أو صفة)

كسلمات (الا أن يكون " فعلا " أفعل ") كحمراء أحمر ، فانه لا

يجمع بالالف والتاء ، فلا يقال : " حمراوات " لأن مذكّره - وهو

أحمر - لم يجمع بالواو والنون ، فلو جمع المسنوث بالجمع المصحح

لجعل للمؤنث مزية على المذكر (٣) .

(أو " فعلى ، فعلان ") كسكرى سكران ، فانه لا (٤) يجمع

بالالف والتاء ، لأن مذكّره - وهو فعلان - لم يجمع جمع التصحيح ، فلو

جمعه (٥) مؤنثه

(١) في " ل " : سقطت " وتاء " .

ولم يتمرن المؤلف لأعراب جمع المؤنث السالم ، وأعرابه بالضممة
رفعا ، وبالكسرة نصبا وجرا ، وقال الأخفش : هو مبني
في حالة النصب .

وأجاز الكوفيون نصبه بالفتح مطلقا ، وهشام يجيزه فيما حذف
لامه . (أنظر الأشموني ١ / ١٠٣)

(٢) في " ل " : ولسو

(٣) ولبن كيسان يجيز " حمراوات " كما أجاز " أحمررون " في جمع المذكر ، (أنظر شرح الكافية ٢ / ١٨٧)

وأجاز ابن مالك فعلا الذى لا أفعل له ، نحو : عجزا ورتقا
وهذرا ، وغيره يمنع . (أنظر حاشية الصبان ١ / ١٠٢ ، وهمج

الهوامج ١ / ٧٠)

(٤) في " ل " : فانه لم

(٥) في " ل " : فلو كان مؤنثه

بالألف والتاء لكان (١) للمؤنث ، مزيةً على المذكر أيضا (٢) .
 (أو مستويا معه المذكر فيهما (٣)) أى لا يجمع أيضا بالألف والتاء
 ما يستوى (٤) فيه المذكر والمؤنث نحو جريح ، فلا يقال (٥) فيه جريحت ،
 رطبةً للتسوية بينهما ، [فى حال الإفراد أى كما سوى بين المذكر والمؤنث
 فى الإفراد سوى بينهما فى الجمع] (٦) ، فلم (٧) يجمعا جمع التصحيح (٨) .
 (أو لا مذكر لها ، وقد تجردت (٩) عن العلامة [كحائض] عطف
 على مستويا ، أى لا يجمع بالألف والتاء ، ما لا مذكر لها (١٠) ، وإن تجردت عن
 العلامة [(١١) ، احترازا عما إذا لم يتجرد كحائضة ، فإنها لمن حدث حيضها ،
 (١٢)

(١) فى ل : سقطت اللام من " لكان " .

(٢) وابن كيسان يجوز هذا أيضا فيقال غده سكرات ، كما أجاز سكرانون ،

جمع الهوامع ٦٩/١ .

(٣) فيهما : سقطت من م و ل .

(٤) فى الأصل وم : استوى .

(٥) فى م والأصل : لا يقال .

(٦) ما بين [] سقط من ل .

(٧) فى ل : لم .

(٨) انظر الكافية ١٨٨/٢ .

(٩) فى ل : تجرد .

(١٠) فى م : له .

(١١) ما بين [] سقط من ل .

(١٢) فى الأصل : حيضا .

وذلك يجمع (١) بالالف والتاء يقال : هن حائضات فلم يجمع ما تجسرد
عن التاء كحائض بمعنى بالغ ، بالالف والتاء ، لثلا يلتبس جمع التجسرد ،
وجمع غير المتجرد (٢) .

(وللمذكر) عطف على قوله " للمؤنث " ، أى الجمع بالالف
والتاء يكون للمؤنث ويكون للمذكر (الذى لم يكسر) أى الذى ليس له جمع
تكسير (نحو سَهَلَات) والسَّحَلُ : العظيم الخلق (٢) ، فانه ليس له جمع
تكسير ، فجمع بالالف والتاء (٣) .

(ونحو بَوَانَات مع بُون شاذ) (٥) هذا إيراد ، فإن البوان - بكسر
الباء - عود من أعدة البيت (٦) ، وله جمع تكسير ، فكان حقه أن لا يجمع
بالالف والتاء ، للضابط المذكور ، فأجاب عنه بأنه شاذ .
(ويحذف تاء التانيث تحرزا عن الجمع بين الملامتين) لو قيل :

(١) فى ل : الجمع .

(٢) فى هامش الأصل : وإنما لم يعكس لأن ما قصد به الحدوث أشبه اسم الفاعل ،
فجمع كما يجمع اسم الفاعل بخلاف ما قصد به الثبوت كحائض مثلا ، فانه لا يشبه
اسم الفاعل . وانظر معنى حائض وحائضه . ابن يعيش ١٠٠/٥ ، والتاج
(ح ي ض) والمصباح المنير ١٥٩ .

(٣) أنظر اللسان (س ب ج ل) .

(٤) واشترط لجمع الاسم المذكور الذى لم يكسر أن يكون لغبر عاقل أيضا ، وانظر :

الكافية ١٨٢/٢ وهمع الهوامع ٧٧/١ .

(٥) الكلام بلفظه عند ابن الحاجب . انظر الكافية ١٨٢/٢ ، وانظر سيويه ٦١٥/٣ .

(٦) فى اللسان (ب و ن) والبون بكسر الباء ، عود من أعدة الخباء ، والجمع :

أَبُونَه وَبُون بالضم ، وَبُون ، وأباها سيويه .

مسلحات مثلاً (١) ، فحذف تاء التانيث واكتفى بالألف والتاء ، لأنها تدل (٢)

على الجمع ، وعلى التانيث واستغنى (٣) بها عن تاء التانيث (٤) .

(والهمزة المنقلبة عن ألف التانيث تبدل واواً لذلك) أى للتحرز

عن الجمع بين علامتى تانيث ، فلو لم تبدل واواً وقيل (٥) حمزات ، لاجتماع

علامتا تانيث وهما الهمزة والتاء (٦) .

(والألف المقصورة) أى للتانيث (تبدل ياء كيف كانت) أى

اسماً أو صفة ، أو مصدراً كرجعى وذكرى مصدرين ونهى (٧) اسماً لهنت (٨)

وحلى صفة (٩) .

(وعن فملة وفعلة وفملا صحبة ، تفتح أو تحرك بحركة الفاء ،

إذا كانت اسماً ، ويجوز التسكين فى غير المفتوحة الفاء) (١٠) .

(١) وانظر اسرار العربية ص ٦٠ ، والانصاف ٤٣/١ ، والأشمونى ٨٤/٤ .

(٢) فى ل : يدل .

(٣) فى الأصل ول : فاستغنى .

(٤) انظر اسرار العربية ٦١ .

(٥) فى ل : تبدل ، وفى م : مقطت الواو من وقيل .

(٦) قال الأنبارى : إن قلب الهمزة واواً ، حتى تبدل الكلمة عن اجتماع الأمثال ،

حيث الواو أبعد من الياء بالنسبة إلى الألف . اسرار العربية ٦٢ .

(٧) فى الأصل : ومصدرين بزيادة الواو ، وفى ل بدل " ونهى " : " ونهى " .

(٨) فى ل : لهنت .

(٩) لا يقال هنا عن اجتماع ألف التانيث وعلامة الجمع أنه اجتمع علامتان فى كلمة

واحدة ، لأن الألف من أصل الكلمة بخلاف تاء التانيث . اسرار العربية ٦١ .

(١٠) انظر المسألة فى سيبويه ٥٢٨/٣ — ٥٨٠ ، وبالتفصيل فى الأشمونى ٨٥/٤ .

يعنى أن نحو (١) ^٢فَعْلُهُ مضمومة الفاء ، أو مفتوحتها أو مكسورتها (٢) ، إذا كانت الميم صحيحة ساكنة ، فأما أن تكون فى الاسم أو فى غيره ، فإن كانت فى الاسم (٣) ففى جمعه يجوز فتح الميم كَمَوَاتٍ بفتح الميم جمع تمرة ، وَغُرَفَاتٍ جمع غرفة (٤) وَكِسَرَاتٍ ، بفتح الراء والسيم ، ويجوز تحريك الميم أيضا بحركة الفاء ، فيجوز فى غرفة غُرَفَاتٍ بضم الراء وفى كسرة كِسَرَاتٍ بكسر السيم ، إتباعا لحركة الفاء ، حركة الميم (٥) ، هذا إذا كانت الفاء الأولى (٦) مضمومة أو مكسورة ، فأما إذا كانت مفتوحة الفاء نحوتمرات ، فجاز أن يكون فتحة (٧) عنها للتخفيف كما فى كِسَرَاتٍ ، وَغُرَفَاتٍ ، وجاز أن يكون لإتباع الفاء . وجاز تسكين الميم فى غير مفتوحة الفاء (٨) ، [ففى غرفة وكسرة جاز غُرَفَاتٍ وكِسَرَاتٍ بسكون الميم أيضا] (٩) فأما مفتوحة الفاء ، فلا يجوز تسكين الميم فيه لوجود الخِفَّة بفتح الميم والفاء (١٠) ، وهذا كقولهم فى كَتِفٍ وَعَضُدٍ ، كَتِفٌ وَعَضُدٌ بالتسكين ، ولا يجوز فى جَلَلٍ جَلَلٌ لما ذكرنا (١١) .

(١) " نحو " سقطت من الأصل .

(٢) فى ل : أو مفتوحها أو مكسورها .

(٣) " فى الاسم " سقطت من هـ وكتبت فى الهامش صح .

(٤) جمع غرفة ، سقطت من هـ ، ومن م ، وكتبت فى هامش الأصل صح .

(٥) " حركة الميم " سقطت من ل ومن الأصل .

(٦) فى هـ : إذا كانت الأولى ، ولا داعى لتقييد الفاء بالأولى .

(٧) فى ل : فتحها .

(٨) فى الأصل : المفتوحة الفاء .

(٩) ما بين [] سقط من الأصل .

(١٠) هذه اللغات الثلاث منقولة عن العرب خلافا لمن زعم أن الفتح فى غُرَفَاتٍ ،

إنما هو جمع عُرفٍ . الأشعرى ٨٥/٤ .

(١١) انظر الشافية ٣٩/١ .

(والّا) أى وإن لم تكن اسما صحيحة الميم ، بل إما أن تكون صفة ،

أو اسما (١) غير صحيحة الميم (فهى مبقاة على السكون) (٢) أى حكمه (٣)

أن تُعفى الميم على سكونها ، أما فى الصفة ، فلأنها (٤) أثقل من الاسم ،

لذلكها على الذلت مع المحدث ، فسكّنت لثقلها ، بخلاف الاسم ، فإنسه

خفيف يقبل الحركة (٥) .

وأما فى المحتل اللام ، فلثقل الحركة على حرف الملة ، واستلزم انقلاب

الهاء والواو ألفا فى بيّضات وجوّزات ، وهذا (٦) خلاف الأصل .

(ونحو : أخو بيّضات رائج متأوب (٧) فإنما يقع فى لغة هذيل) (٨)

(١) أو اسما : سقطت من هـ وكتبت فى الهامش ص .

(٢) انظر الأشموني ٨٥/٤ .

(٣) فى الأصل : حكمها .

(٤) فى الأصل : لأنها .

(٥) نقل الصبان فى حاشيته عن الفارض ، فى لغة مجىء الصفة على السكون :

لأن الصفة ثقيلة بالاشتقاق وعمل الضمير . حاشية الصبان ٨٥/٤ .

(٦) فى الأصل : وهو

(٧) البيت من [الكامل] ، وهو " لأحد الهذليين " ولم أجده فى ديوان

الهذليين وأشعارهم ، وجميع من رواه لم ينسبه ، وانظر : المحتسب فى

القراءات ٥٨/٢ ، الخصائص ١٨٤/٣ ، المنصف لابن جنى ٣٤٣/١ ،

ابن يميّش ٣٠/٥ ، الكافية ١٨٩/٢ ، الأشموني ٨٥/٤ ، أوضح المسالك ٣٠٦/٤ ،

الشافية ١٣٢/١ ، الخزانة ٤٢٩/٣ ، المينى ٥١٧/٤ ، التصريح ٢٩٩/٢ ،

معجم الهوامع ٢٣/١ ، الدر اللوامع ٦/١ ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك

١١٨/٤ .

(٨) فى ل : هزيل ، وقال سيويه : وأجمروا فيها على لغة هذيل لأنهم يقولون

بيّضات وجوّزات . الكتاب ٦٠٠/٣ .

وآخره : رفیقٌ بمسحٍ (١) المنكبين سُبُوحٌ .

أورده على أنه معتل الميم فكان (٢) حَقَّها أن تكون ساكنة ، فأجاب

بأنه لم يجر إلا في لغة هذيل ، دون غيرهم ، أي هذا نادر لا يعتمد به .

يصف ذكر النعامة (٣) أي : هو أخو (٤) بيضات ، يرجع ويسرع إلى

بيضاته .

(والمحذوف المجز قد يرد وقد لا يرد كسنوات وثبات) (٥) . أي

الاسم الذي حذف عجزه كُتِبَ وسَنَ ونحوهما ، جاء في بعض الصور مردود المجز

كسنوات ، وجاء في بعضها غير مردود المجز [(٦) كُتِبَت (٧) .

فقوله : قد يرد فاعله يرجع إلى لفظ المجز ، أي ما حذف عجزه

قد يرد المجز منه وقد لا يرد (وهذان) أي الجمع بالواو والنون ، والألف

والتاء (سميًا بجمعي (٨) التصحيح) .

(١) في ل : مسح .

(٢) في الأصل وم : وكان .

(٣) في ل : ذكروا من النعامة ، وكذلك في م والأصل .

(٤) في : كُتِبَ و : هُتِ ، أُخْسِ .

(٥) " كسنوات وثبات " سقطت من الأصل ومن م ومن ل .

(٦) ما بين [] سقط من ل .

(٧) وانظر الكتاب ٥٩٨/٣ .

(٨) في ل وم : سميان جمعي .

جمع التكمير

(١) وإما بتفسير صيفته (١) عطف على قوله : " وإما بالحق آخره "

عطفًا لجمع التفسير على جمعى التصحيح .

(لفظًا أو تقديرًا كرجال وفلك) تقسيم لأنواع التفسير (٢) ، أى

التفسير قد يكون لفظيًا كرجال ، وقد (٣) يكون تقديرًا كلك ، فإن ضمة
المفرد كضمه " برود " ، وضمة الجمع كضمه " أسد " ،

وإنما قال " بتفسير " ليشمل أنواع التفسير ، [لأن التفسير (٤)]

قد يكون بزيادة حركة ، كسقف وسقف ، وقد يكون بزيادة حرف كرجل ورجال ،

[وقد يكون بنقصان حركة كأسد وأسد (٥) ، وقد يكون بنقصان حرف كذال

وقذل ، [وقد يكون بزيادة حرف وحركة ككلب وأكلب ، وقد يكون بنقصانهما (٦)]

كراكب وركب (٦) ، وقد يكون بزيادة حرف مع نقصان حركة كصفد وضافد ،

إلى غير ذلك من أنواع التفسير ، فلفظ " التفسير " يشمل هذه الصور ونحوها . (٨)

(١) تفسير الصيغة ليس تعريفًا دقيقًا ، ففى الملحقات بجمع المذكر والمؤنث تفسير

الصيغة ، وفى فعله الصحيحة المعين فى جمع المؤنث تتغير الصيغة أيضا ،

انظر تعريف ابن الحاجب الكافية ١٩٠/٢ - ١٩١ ، والأشمونى ٨٧/٤ .

(٢) فنى رتبة ، التفسير

(٣) فى م : " أو " بل " وقد " .

(٤) ما بين [سقط من ل]

(٥) ما بين [سقط من ل]

(٦) ما بين [سقط من هـ وكتب فى الهامش ص]

(٧) فى هامش الأصل : والمثال غير جيد ، والأولى أن يقال : حجل وحجل .

(٨) انظر أوضح المسالك ٣٠٧/٤ والأشمونى ٨٨/٤ .

(ويسقى جمع التكسير) أى هذا النوع الذى غبرت صيغته (وهو)

أى جمع التكسير (إما أن لا يختلف) أى لا يكون لجمعه إلا وزن واحد

(كمثال فَمَالِلِ للرباعى) (١) كَجَمَافِرِ (والملحق به (٢) كَجَدَاوِلِ

(ومازید فيه من الثلاثى حرف ، غير مدة) عطف على الملحق ، أى لما زید

فيه كَمَدَاعِصِ (٣) وَتَنَاضِبِ (٤) ، فإن أصلهما ثلاثى زید عليه حرف ، فيكون على

وزن جداول (٥) ، وإن لم يكن ملحقا (٦) .

وإنما قال " غير مدة " احترازاً عن فاعل " ، فانه ثلاثى زید عليه

حرف ، ولكن (٧) الزائد مدة ، فأخرج عنه ، لأن (٨) " فاعلا " اسما يختلف

جمعه [إلى ثلاثة أمثلة] (٩) كَوَاعِلِ وَفَعْلَانِ وَفِعْلَانِ ، نحو كَوَاهِلِ ،

وَحَجَرَانِ ، وَجَنَانِ (١٠) .

(١) فمائل للرباعى والخماسى والملحق بهما ، انظر أوضح المسالك ٣٠٧/٤ ،

والأشعرونى ٨٨/٤ .

(٢) به : سقطت من ل .

(٣) فى هامش ه : فان مداعص جمع مدعص ، وهو الريح ، ثلاثى زید فيه ميم ،

وهو غير مدة ، وتناضب جمع تنضب ، وهو شجر يتخذ منه السهام ، ثلاثى

زید فيه التاء ، غير مدة . (وكذلك فى هامش الأصل مع الثلاثى) .

(٤) انظر سيويه ٦١٣/٤ ، وابن يميث ٦٨/٥ .

(٥) انظر فمائل فى الأشعرونى ١٠٧/٤ — ١٠٩ .

(٦) الفرق بين الملحق وغيره ، انظر الشافية ٥٢/١ .

(٧) فى م : لكن .

(٨) فى ل : فان .

(٩) ما بين [] سقط من ل .

(١٠) انظر ابن يميث ٥٢/٥ .

وصفة إلى تسعة : كَفَّلَ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ (١) كَشَّهَدَ وَنَجَّهَالِ وَنَسَقَ ،

ونحوها ما هو مذكور في الفصل (٢) .

(٣) إلا فِعْلًا ، وَأَفْعَلَ فَعْلًا (استثناهما من الضابط ، لأن كل

واحد منهما (٣) ثلاثي زيد فيه حرف ، وذلك الحرف غير مده ، لأن المراد

من المدة (٤) ، ما لحقته مدة (٥) بالفعل ، أي يكون ممدودا بالفعل

كضارب وضيراب ، وضروب ، لا ما (٦) من شأنه أن يمد ، فأخرجه من (٧)

الضابط .

أما " فِعِل " (٨) فإنه يختلف (٩) جمعه على أَفْعَالٍ وَفِعْمَالٍ

وَأَفْعِلَاءَ ، كأموات وجياد وأبنياء (١٠) .

وأما أَفْعَلَ فَعْلًا كأحمر حمراء ، فإنه يختلف جمعه إلى فُعُل (١١)

وَفُعْلَانٍ كَحَمْرٍ وَحُمْرَانٍ (١٢) .

(١) إلى هنا ينتهي نقص النسخة ك

(٢) هــج الفصل ٥٤/٥ . وهامش الباب ٤/٥ و .

(٣) منهما : سقطت من الأصل .

(٤) في هـ " من المدة " سقطت وكتبت في الهامش صح .

(٥) في الأصل وم : المدة .

(٦) في ك وهـ : لا من شأنه أن يمد .

(٧) في م : عن .

(٨) في ل : فِعْلًا .

(٩) في م : فإنه يختلف جمعه فيجمع على

(١٠) الكلام بلفظه في شرح المعضل ٦٥/٥ .

(١١) أوضح المسالك ٣١٢/٤ ، ابن يمين ٦٢/٥ .

(١٢) مجيىء أفعل على فعلان قليل جدا قال ابن مالك : وقُلَّ (فَمَلَانِ) في نحو

راكب وأسود ، وانظر : أوضح المسالك ٣٢٠/٤ ، ابن يمين ٦٣/٥ ،

والكتاب ٦٤٤/٣ .

واحتز بقوله " أفعل فعلا " عن " أفعل فعلى " للتفضيل ، فإنه لا يختلف جمع مكسره (١) . بل يقال فيه أفاضل كأفاضل (٢) ، واحتز أيضا عن " أفعل اسما " فإنه أيضا لا يختلف جمعه ، بل لا يجمع إلا على أفاضل كأجادل (٣) ، فنه (٤) بقوله " أفعل فعلا " ، على أن أفعل صفة ، مؤنثة فعلا ، فبالصفة خرج أفعل الاسم ، وفعلا أخرج أفعل السدى مؤنثة فعلى .

(٥) (وللخماس) عطف على ما زيد فيه ، أى لا يختلف جمعه للتكسير أيضا ، بل جمع تكسره على (٦) فعائل ، ولكن إنما جمع هذا الجمع (بعد حذف خامسه على استكراه) كجحائر جمع (٧) جحمرش ، وهى المجوز (٨) ، فإنه إنما (٩) يجمع على (١٠) فعائل بعدما حذف خامسه ،

-
- (١) فى هـ : جمعه مكسرا .
 (٢) فى م : كأفضل وأفاضل ، وانظر سيويه ٦٤٤/٣ .
 (٣) ابن يمش ٦٢/٥ .
 (٤) فى م : ونه ، ونقل هذا التنبيه فى هامش الباب ٤ /و .
 (٥) فى الأصل وم : جمع التكسير .
 (٦) على " سقطت من ك ول ، والأصل وم .
 (٧) جمع سقطت من هـ وكتبت فى الهامش صح .
 (٨) الجحمرش من النساء الثقيلة السمجة ، وقيل المجوز الكبيرة ، وقيل المجوز الكبيرة الفليضة (اللسان ج م ر فى) .
 (٩) فى م : فإنه لا يجمع ، وانظر ابن يمش ٣٩/٥ .
 (١٠) على سقطت من هـ .

وهذا الجمع مستكره (١) ، لأنه يؤدي إلى حذف الحرف الأصلي من الكلمة
 كما في التصغير (فإنه إنما يصغر الخامس بعد حذف خامسه أيضا ،
 بأن يقال جَحِيرٌ أو جَحِيرٌ (٢) ، على الوجهين المذكورين في التصغير ،
 كما سيأتي (٣) .

(وَفَعَالَةٌ) أى وكشال فماللة ، فإن (٤) جمع تكسيره (٥) أيضا
 لا يختلف ، ثم بين أن هذا الجمع لأى شىء يكون فقال : (المنسوب منه)
 أى من (٦) الرباعى (٧) ، كَأَشَاحَةٍ وَمَهَالِيَةٍ ، فى المنسوب إلى "الأشعث"
 وَالْمَهَلْبِ (٨) (وللأعجمى) [أيضا من الرباعى كجواربة جمع جَوْرَبِ (٩)
 (وَفَعَالِيلٌ) أى وكشال فماليل فإنه (١٠) أيضا لا يختلف ، وبين أنه
 لأى شىء يكون فقال (لما لحق من ذلك) أى هذا للرباعى الذى يلحقه

(١) فى ك : وهذا الجمع مستكره كما فى التصغير .

(٢) ما ذكره هو مذهب سيويه ٢٣٠/٤ (ولا يكسر بتمامه فى الجمع) وقال المبرد :

لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس وفرازد غلط وأجاز الكوفيون والأخفش

حذف الثالث فيقولون : فرادى . وانظر الأشعرونى ١٠٨/٤ ، وجمع الهوامع ١١٦/٦ .

(٣) ص

(٤) فى ل : فإن ما جمع

(٥) فى ك : فإنها جمع مكسر ، وكذلك فى الأصل و م .

(٦) " أى من " كتبت فى هامش ك صح .

(٧) لفظ " عى " من كلمة الرباعى " طمس فى ك .

(٨) سيويه ٦٢١/٣ وابن يميث ٦٩/٥ .

(٩) الكتاب ٦٢٠/٣ .

(١٠) ما بين [سقط من ل .

(١) { كَسَرَاهُ يَج جمع سِرْدَاح (٢) وقراطيس جمع قِرطاس ،
ثم استثنى من الرباعي الذى لحق مدة قبل آخره وزنه (٣) فقال ، (٤) إِلَّا
فِعْلَانِ ، وَفَعْلَانِ صفة) أَمَّا فِعْلَانِ بِكسر الفاء ، وسكون الميم ، فيكون فسى
الأسماء كِسْرَحَان ، فإنه يختلف [جمعه ، فيجمع على سَرَّاحِينَ ، وجاء في—
سِرَّاحٍ " (٤) .

وَأَمَّا فَعْلَانِ بفتح الفاء وسكون الميم ، فإنه يختلف [(٥) جمعه
أيضا إِنْ كَانَ صفة كفضبان فإنه يجمع على غَضَابٍ (٦) ، وسكران فإنه يجمع
على سَكَارَى ، فقد اختلف جمعا فَعْلَانِ فى الصفة إِلَى فَعَالٍ وَفَعَالٍ (٧) .
واحترز بقوله " صفة " عن فَعْلَانِ بالفتح اسما ، وَفَعْلَانِ بالضم ، فإنه
لا يختلف جمعهما ، بل يجمعان على فَعَالِينَ كَشَاطِينِ جمع شَيْطَانٍ ، وَسَلَّاطِينِ
جمع سُلْطَانٍ .

وَلَمَّا تَوَهَّم أَنَّ الْأَمْثَلَةَ (٨) الْمَذْكُورَةَ مِنْ نَحْوِ فَعَالٍ وَفَعَالِيهِلْ ،
وَفَعْلَانِ ، وَفَعْلَانِ ، يَحْمِلُ ظَاهِرًا عَلَى مَا يَكُونُ مَوَازِنُهُ صَحِيحًا ، حَتَّى لَا يَنْسُدَ رَج
مَدَائِصُ وَتَنَاضِبُ تَحْتَ فَعَالٍ ، بَلْ وَزْنُهُمَا مَفَاعِلُ وَتَفَاعِلُ ، لَا فَعَالٍ ، نَبَّ عَلَى مَنْ

(١) فى ل : " الآخر " بدل " آخره " .

(٢) ابن يعميش ٦٩/٥ .

(٣) فى ل : ترك بياضا مكان وزنه .

(٤) ابن يعميش ٦٤/٥ .

(٥) ما بين [] سقط من هـ وكتبه فى الهامش صح .

(٦) انظر أوضح المسالك ٣١٦/٤٠ .

(٧) انظر التسهيل ٢٧٦/٢ ، وابن يعميش ٦٤/٥ ، وأوضح المسالك ٣٢٢/٤ .

(٨) فى هـ : أمثلة ، بدون الألف واللام .

المراد مجرد المدد ، لا الفاء والميم واللام وحدها الصحيحة ، بل المراد الوزن بالحركات والسكنات ، لأن مداعس يوازن فعامل حركة وسكونا كما فى الوزن المعتبر فى المروض ، لا الوزن المعتبر عند أهل التصريف ، فقال : (ولا نمنى بالفاء والميم واللام ههنا) أى فى بحث جمع التكسير ، (إلا مجرد المدد) لا اجبار (١) الأصل والزائد ، ثم قال (كما فى أمثلة التصغير) فإنه لا يعنى بالفاء والميم واللام هناك أيضا ، إلا مجرد المدد ، فإذا قلنا فعمل يصغر على فمليل ، أردنا ما يوازنه فى الحركات والسكنات ، حتى أن جمفرا يقال فيه أنه (٢) يصغر على فمليل (٣) كجميفر ، ومدعس وتنضب يصفران أيضا على فمليل كمديمس وتنضب (٤) .

(وكشال فواعل) [هذا أيضا عطف على قوله " كشال فعامل " وفعلاء اسمين (ففاعلة اسما ، يجمع على فواعل [نحو كواكب ، وفعلاء تجمع على فواعل [(٦) أيضا كوافق جمع ناقاء (٧) .

(١) فى هـ وم والأصل : باجبار .

(٢) أنه : سقطت من م .

(٣) فى ك بعمد قوله فمليل : " أى ما يوازنه " ثم وضع عليها خط .

(٤) انظر الوزن الصرفى ووزن التصغير الشافية ١٠/١ - ١٩ .

(٥) ما بين [سقط من هـ وكتب فى الهامش صح .

(٦) ما بين [سقط من ل .

(٧) أوضح المسالك ٣٢٠ / ٤ - ٣٢١ ، وابن يمين ٥٤ / ٥ .

قال صاحب المعاني :

واعلم أن فى قوله : " كشال فواعل لفاعلة وفعلاء " نظر ، وذلك لأن الاجبار

واحتترز " بفاعلة اسما " عن فاعلة صفة ، فإنه يختلف جميعها إلى

فَوَاعِل ، وفَعْل ، كضَوَّارِبٍ وَنُومٍ (١) .

وقوله " اسمين " يقتضى أن يكون فاعلا أيضا قسمين ، اسما وصفة ،

حتى يحتترز بالاسم عن الصفة ، لكن فاعلا " صفة " ، مما (٢) لم يمش عليه فى الاستعمال .

— إذا كان بمجرد العدد ، كان فواعلٌ داخل تحت فعالل ، فالأصوب على هذا

أن يقول : كمثل فعالل للرباعى والملحق به والمزيد فيه من الثلاثى ،
ولفاعلة وفاعلا .

وفى الهامش :

فان قلت : نحو كواكب وقواصع كفعالل فى مجرد عدد الحروف ، فليس
لم يجعله موازنا لفعالل ، ووضع له مثال فواعل .

قلت : لسهولة تمييز وزن لجمع فاعلة وفاعلا ، يكون فيه عدد الحروف
وأصالتها وزيادتها معتبرا ، ولم يسهل تمييز ذلك الوزن لجمع الرباعى
والملحق به ، وما زيد فيه حرف غير مدة ، إذ لو اجتر هناك عدد الحروف ،
وأصالتها ، لكان جافا فقط بوزن فعالل ، فيجب أن يعتبر لكل واحد من
أجادل وجواهر وتناضب — إلى غير ذلك — وزنٌ على حدة ، ويجب معرفة
وزن الأصل من الزائد فى كل لفظ أريد جمعه ، ليتمكن اعتبار ذلك فى وزن
جمعه ، وعسر ذلك واضح ، ولم يوجد ذلك فى فاعلة وفاعلا ، ولل كلام فيه
مجال .

المباب ٤ / ظ .

(١) الوصف الذى على فاعل وفاعلة ، يجمع على فَعْل بشرط صحة اللام ، أوضح

المسالك ٣١٤/٤ .

ونقل ابن يعين الممثل اللام على فَعْل فقال : غَازٌ وَغَرَى وَغَافٌ وَغَسَى ، بمعنى

الدارس . ابن يعين ٥٤/٥ .

(٢) مما : سقطت من ل .

(أو يختلف) عطف على قوله " إما أن لا يختلف " ثم ذكر أن
 مختلف الجمع قد يختلف (إلى مثالين ، كَهَمَائِلٌ وفُعُلٌ) جمعى (١) فَمِثْلَةٌ
 كَصَحَائِفٍ (٢) وَصَحُفٍ (٣) ، ثم لما وجد مختلف الجمع إلى الزائد على المثالين
 قال (فصاعداً إلى أحد عشر) (٤) وهى فيما كانت زيادته ثالثة ، ممددة ،
 فلأسمائه فى الجمع أحد عشر مثالا :

- ١ - أَفْعَالُهُ .
- ٢ - فُعُلٌ .
- ٣ - فَمِثْلَانِ .
- ٤ - فَمَائِيسِلٌ .
- ٥ - فُمْلَانِ (٥) .
- ٦ - فِعْلُهُ .
- ٧ - أَفْعَالٌ .
- ٨ - فَمِثَالٌ .
- ٩ - فُعُولٌ .
- ١٠ - أَفْعِلَاءٌ .
- ١١ - أَفْعُمُلٌ .

(١) فى ل : جمع .
 (٢) فى م : نحو صحائف .
 (٣) شئ الفصل ٤٤/٥ .
 (٤) نقل حرفى عن الفصل من هنا وحتى ينتهى من التمثيل لهذه الأوزان .
 (٥) فمْلان : سقطت من م .

نحو أَرْمَنَ ، وَأَحْمَرَهُ ، وَأَغْرَبَهُ (١) ، وَأَرْقَنَهُ ، وَأَعْدَهُ ، وَقَذَلَ ،
وَقَرَدَ ، وَكَبَّ ، وَزُرَّ ، وَغَرَّلَانِ ، وَصِرَّانِ جمع صَوَار ، وهو القطيع من بقسر
الوحش (٢) . وَغَرَّانِ ، وَقَمْدَانِ وَظِلْمَانِ (٣) .
وَأَفَائِلَ جمع أَفِيلَ (٤) ، وهى صفار الإبل (٥) ، وَذَنَائِبَ جمع
ذَنُوبٌ ، وهو النصب (٦) ، وَشَمَائِلَ جمع شِمَالٌ ، وهى الخليفة (٧) .
وَزَقَانِ جمع زُقَاقٍ ، وَقَضْبَانِ ،
وِظْمَةٍ ، وَصَبِيَةٍ ،
وَأَيْمَانٍ ، وَأَفْلَاءَ ، جمع فَلَوٌّ بتشديد الواو (٨) ، وهو المهر ،
وَصِفَالٍ ، جمع فَصِيلٍ .

-
- (١) فى الأصل : أَرْغَبَهُ صح .
(٢) الصَّوَار ، والصُّوَار ، القطيع من البقر ، والمدد أَصَوْرَةٌ والجمع صِرَّانِ
(اللسان من و ر) .
(٣) فى ك والأصل وم : وظلمان وقعدان ، وما أثبتته موافق لترتيب الفصل .
(٤) الأفيل : ابن المخاض فما فوقه ، والأفيل الفصين ، والجمع إِفَالٌ ، لأن حقيقة
الوصف ، هذا هو القياس . وأما سيويه فقال : أَفِيلٌ وَأَفَائِلٌ ، شبهوه
بِذَنُوبٍ وَذَنَائِبٍ ، يبنى أن ليس بينهما إلا الياء والواو واختلاف ما قبلهما بهما ،
والياء والواو أختان ، وكذلك الكسرة والضمة : ويجمع أَفِيلٌ على إِفَالٍ أيضا .
(اللسان أ ف ل) .
(٥) فى الأصل وك وه : وهى صفار الغنم .
(٦) الذَّنُوبُ : الحظ والنصيب ، والجمع أَذْنِبُهُ وَذَنَائِبُ وَذَنَابٌ .
(٧) الشِّمَالُ الطبع والجمع شمائل . اللسان (ش م ل) .
(٨) بتشديد الواو سقطت من " هـ " ومن م .

وَعُوقُ جَمْعِ عَوَاقٍ ، وهى الأنثى من أولاد الممزر (١) .

• وَأَنْصَبَاءُ .

• وَالسَّن .

ثم لما كان غرضه التنبيه على أصل اختلاف الجمع ، لم يمدّها واحداً

واحداً (٢) ، بل أحالها على كتب اللغة ، وقال : (وفى تعدادها

إطالة (٣) ، ومن حكمه) أى من حكم جمع التكسير (أن الممثل المومن)

سواء كان واوياً أو يائياً (لا يجمع على أَفْعَلْ) لاستلزامه تحريك حرف الملة ،

وحيث قد إما أن يعمل ، أو لا يعمل ، فإن أُعِلَّ اختلف بناء أَفْعَلْ ، وإن لم يعمل

حصل الثقل (٤) ، ومع هذا فقد جاء شاذاً (٥) كلمات ، كما قال :

:

(١) المناق الأنثى من أولاد الممزر ، والجمع أعق وعق وعوق ، قال سيويى :

وأما تكسيرهم له فمؤول فلتكسبرهم اياه على أفعل ، اذ كانا يتماقبان على

باب فعمل .

(٢) " واحداً " الثانية سقطت من ك ول وه ، والأصل .

(٣) زاد المصنف على ما هو موجود فى شرح الفصل : تفسير معنى صيران ، وشماثل

وأفائل ، وفلو وعوق وفى شرح الفصل زيادة على ما هو موجود هنا : كلمة

واحدة هى حُمُر فقط .

(٤) انظر همع الهوامع ٨٨/٦ .

(٥) " شاذاً " سقطت من ه وكتبت فى الهامش صح .

(إِنْ نَحْنُ (١) ، أَقْوَسُ وَأَثُوبُ (٢) وَأَعْيُنُ وَأَنْتَبُ (٣) ، وَلَا الْوَاوِي

مِنْهُ عَلَى فَعُولٍ) أَيْ وَمِنْ حِكْمِهِ أَيْضًا (٤) أَنَّ الْوَاوِي مِنَ الْمَمْتَلِ الْمَمِينِ .

(١) قَالَ صَاحِبُ الْعَبَابِ :

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَذْكَرَ لَفْظَةُ " نَحْوُ " ، وَيَقُولُ : شَذَّ أَقْوَسُ
وَأَعْيُنُ وَأَثُوبُ وَأَنْتَبُ ، لِأَنَّ لَفْظَةَ " إِنْ لَا " وَ" نَحْوُ " تَشْمُرَانِ بِضَابِطَةٍ ،
وَأَمْثَلَةٌ أُخْرَى ، مَعَ فُسَادٍ آخَرَ مِنْ جِهَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ :

وَهُوَ : لَا يَجْمَعُ الْوَاوِي مِنْهُ أَيْ مِنَ الْمَمْتَلِ الْمَمِينِ عَلَى فَعُولٍ لِاسْتِثْقَالِ
الضَّمْتَيْنِ وَالْوَاوَيْنِ فِي بِنَاءِ الْجَمْعِ ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ ثِيَابٍ جَمْعُ
ثَوْبٍ ، وَذَلِكَ لَخَفَةِ الْكَلِمَةِ بِانْقِلَابِ الْوَاوِ يَاءً ، وَلَا يَجْمَعُ الْيَائِي مِنَ الْمَمْتَلِ
الْمَمِينِ عَلَى فِعَالٍ ، إِذْ لَوْ قِيلَ فِي بَيْتِ بَيَاتٍ كَثِيبًا لَلْتَبَسَ الْيَائِي بِالْوَاوِي
مَعَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ خَفَةٌ ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ الْيَائِي عَلَى فَعُولٍ كَسَيُولُ ، لِفَقْدَانِ
أَحَدِ الْوَاوَيْنِ .

وَفِي الْهَامِشِ :

قَالَ الشَّيْخُ الرَّضِيُّ : وَلَمَّا اسْتَبَدَّ الْوَاوِي بِأَحَدِ الْجَمْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ،
أَعْيُنَ فِعَالًا وَلَمْ يَجِءْ فِيهِ فَعُولٌ ، اسْتَبَدَّ الْيَائِي بِالْكَسْرِ ، أَعْنَى فَعُولًا ،
فَلَمْ يَجِءْ فِيهِ فِعَالٌ .
الْعَبَابُ ٤ / ظ .

(٢) مِنْ هُنَا وَحَتَّى بَدَايَةِ التَّصْغِيرِ سَقَطَتِ الْوَرَقَاتُ مِنْ ك .

(٣) وَكَذَلِكَ أَسَيَفٌ ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَأَنَّهُمْ أَسَيَفٌ بَيْضٌ يِمَانِيهِ ..

أَنْظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ ٣٨/٤ ، شَرْحُ الْفَصْلِ ٣٤/٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ وَهَذَا وَمِنْ حَكْمِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَيْضًا .

لا يجمع على فُعمول ، والياثي منه يجمع على فُعمول كسُيول (١) .

(ولا (٢) الياثي منه (٣) على فِعمال) أى ومن حكمه أن لا يجمع

الياثي من الممثل الميم أيضا على فعمال ، والواوى منه يجمع على فِعمال ،
فيقال فى حَوْضٍ حَيَاض ، ولا يقال فى بَيْتٍ بَيَات .

(وقد شذ فُوج (٤) وسُوق (٥)) أى جُمع الواوى من الممثل

الميم على فُعمول على الشذوذ ، (وأن يكسر) أى ومن حكمه أن يكسر

(ما قبل الآخر من الممثل (٦) اللام فى أَفْعَل حَتْمًا كَأَدَلٍ) جمع دَلَسَ ،

وكان (٧) أصله أَدَلَوْ ، وقع (٨) الواو طرفًا ، واستثقلت (٩) فقلبت ياءً ،

وكسر ما قبل الياء ، ثم أعلّ اعلال قاضٍ (١٠) .

(وفى فُعمول كثيرا مطردا) أى كسر ما قبل الآخر من ممثل اللام كثير

(١) أوضح المسالك ٣١٨/٢ .

(٢) " لا " سقطت من م ومن ك ول وه .

(٣) منه : سقطت من ل وم .

(٤) فى م : وقد شذ نحو .

(٥) شرح المفصل ٣٤/٥ .

(٦) فى الأصل : من ممثل .

(٧) فى م ول : سقطت الواو من وكان .

(٨) فى ل والأصل وم : فوقع .

(٩) فى ل والأصل وم : واستثقل .

(١٠) ابن يمين ٣٤/٥ .

ويجوز أن يقال فيه دِلَسى ٣٥/٥ .

مطرداً في فُعُول (كَمَصَى) (١) فان أصله عَصَوُ على فَعُول (٢) ، فانقلبت (٣)
الياء واوا لكونها (٤) طرفاً مستقلاً (٥) ، فاجتمع الواو والياء (٦) ، وأولهما
ساكن ، فقلب الواو ياء ، وأدغم الياء في الياء ، وكسر ما قبل الياء ، فقبل
عَصَى .

(وقد جاء على الشذوذ قَتَوُ ونَحَوُ على فَعُول) في جمع "فتى"
ونحو ، من غير قلب (والقلب فيهما) أي في المثالين (٧) (أكثر) فان
الفتى (٨) بمعنى الشهاب قد جاء جمعه (٩) على قَتَوُ على الشذوذ ، وقد
جاء "فتى" أيضاً كَمَصَى على القلب ، وهو الأكثر ، وكذا نَحَوُ في جمع "نحو" .

(١) في الأصل نحو عصى .

في هامش الباب :

(عصى) وأصله عَصَوُ قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو الأولى ياء ،
فاجتمع الياء الساكنة مع الواو وأدغمت فيما بعدها بعد قلبه ياء . وإن كل
آخر الكلمة ياء كما في يَدَيَّ لا يحتاج في الإدغام إلى قلب الآخر ، ويجوز كسر
الياء كراهة الكسر بعد الضمة في أول الكلمة في الاسم .

وإنما لم يجب قلب الواو وكسر ما قبل الآخر في نحو عصى مع أن الواو
متطرفة مضمومة ما قبلها كما في أدلو لأن الواو بالتشديد قويت بمحض القوة .

هامش الباب ٥ / و .

(٢) في م على وزن فَعُول .

(٣) في ل : فانقلب .

(٤) في ل : لكونه .

(٥) في ل : مستقلاً .

(٦) والياء " سقطت من " هـ .

(٧) في ل : المثال .

(٨) في هـ : " الفتى " .

(٩) في الأصل وم ول : جميعها .

وهو (١) الطريق ، جاء على الشذوذ والأكثر قبلها ياء (٢) كقولهم (٣) يدي وعسى (٤) .

(وقسي جمع قسّر تقديرا) هذا جواب عن سؤال مقدر ، وهو —
أن يقال : قسي جمع قوس (٥) ، وبحثنا في المعتل اللام الذي يجمع على
فُعُول ، ويكسر ما قبل آخره ، يحد قلب الواو ياء ، وقوس آخره صحيح ، وهو —
ليس من الباب .

فأجاب بأن قوساً قلب تقديرا إلى قُسُو ، ثم جمع على قسي كدلسو
ودلي ، على الوجه المذكور في عسى ، فيكون معتل اللام تقديرا (٦) .

(وأن المحذوف يرد فيه) أي ومن حكمه أيضا أن يرد (٧) ما
حذف منه (في نحو شفاء وأستاء وأيدي) (٨) .

فإن شفاهاً جمع شِفة ، محذوف اللام ، إذ أصله [شففة (٩) ،
فيرد المحذوف وهو الهاء في الجمع ،] ليتمكن (١٠) بناء فِعَال نحو شِفَاء ،

(١) في ك وه : وهذا .

(٢) ياء : سقطت من ل .

(٣) في ل : لقولهم ، وفي الأصل : تدي جمع تدي .

(٤) شرح الفصل ٣٥/٥ .

(٥) قوسي : سقطت من ل .

(٦) ابن يعين ٣٦/٥ .

(٧) في الأصل : أن يرد على ما حذف منه .

(٨) أنظر سيبويه في رد المحذوف في التصغير والجمع الكتاب ٣٢٢/٣ .

(٩) في هامش الباب : لوجود الهاء في قولهم : رجل شفاهى — بالضم —

لمعظم العفتين . (٤ / ظ) .

(١٠) في ه سقطت " ليتمكن " وكتبت في الهامش صح .

وكذا أستاذ جمع سه (١) محذوف اللام اذ أصله سه (٢) ، فلما جمع على
 أفعال رد المحذوف (٣) ، ليتمكن بناء أفعال ،
 وكذا أيدي ، جمع يد ، محذوف اللام ، وأصله يدي على فعل ،
 ساكنة الميم فلما جمع على فمول رد الياء ، فقل يدي كمنص .
 (وجما التصحيح ، وأفعال وأفعلة وفعله من التكسير) أى من
 جموع (٤) التكسير (للقلّة ، وهى المشرة فما دونها ، وما عداها للكثرة) (٥) .
 هذا تقسيم للجمع ، إلى جمع القلّة والكثرة ، فهنّ مواقع جمع القلّة
 أولا ، لتبين (٦) ما عداها جمع كسرة ، فقله " جمعا التصحيح " — أى

-
- (١) فى ل والأصل ، جمع است .
 (٢) ما بين [] سقط من م .
 (٣) ما بين [] كتب فى هامش ل صح .
 (٤) فى هـ : جمع .
 (٥) هذا هو المشهور عند النحاة ، ولم يذكر المصنف أفعّل ، انظر شرح الفصل
 ٩/٥ أوضح المسالك ٣٠٧/٤ ، الهوامع ٨٧/٦ ، وزاد الفراء فمَلَسَ ،
 كقولهم : أكلة رأس ، أى عدد هم قليل ، يتكلمهم ويهيمهم رأس ، نقله ابن
 الدهان . ونقل التبريزى أن منها أفعلاء كأصدقاء ، نقلها عن ابن زيد
 الأنصارى " الأشمونى ٨٨/٤ . وأنظر الكافية ١٩١/٢ ، وفيه رأى يقول
 بعدم دلالة جمع المؤنث السالم على القلّة ، ونقل فى فعل وفعل نحو ظلم
 ونعم دلالتها على القلّة ، التسهيل ٢٦٨ .
 (٦) فى هـ : ليبين ، وفى الأصل وم : لتبين أن ما عداها .

بالواو أو الياء (١) والنون ، والألف والتاء — مبتدأ ، وكذا ما عطف عليه ،
وخبره (٢) قوله "للقلة" أي للمدد القليل اصطلاحا ، وهي المشـة
فما دونها ، أي جمع القلة هو (٣) جمع التصحيح وهذه الأوزان الأربعـة
من جمع التكسير وفسر القلة بأنها المشـة فما دونها ، ولما بين جمع القلة قال :
وما عداها جمع الكثرة (٤) ، وهو ظاهر .

(١) في ل : أئى الواو والنون .

(٢) " وخبره " سقطت من ل .

(٣) في م : وهو .

(٤) في ل : جمع كثرة .

(٥) في هامش العباب :

قال الشيخ الرضى : إنما كان جمعا التصحيح عندهم من القلة
استدلالا بمشابهتهما للتثنية فى سلامة الواحد ، وليس بشئ ، إذ مشابهة
شئ بشئ لفظا ، لا يقتضى مشابهته له معنى أيضا ، ولو ثبت أن النابغة
قال لحسان لما أنشد قوله : لنا الجفـات ... البيت
قلت جفانك وسيوفك ، لدل على أن أفعالا والجمع بالألف والتاء جمع قلة
هامش الباب ٥ / و .

وانظر شرح الكافية ١٩١/٢ .

الفنير

(ومنها) أى ومن علامات الأسم (١) (التصغير) (٢) وإنما

كان التصغير من خواص الأسماء وعلاماتها ، لأن التصغير فى المعنى وصف ،

فإن قولك : رَجُلٌ ، معناه رجل حقير ، والصفة من خواص الأسماء .

(ولا تتجاوز أمثله) (٤) أى أمثلة (٥) التصغير (فَمَيْلًا

وَفَمَيْلًا وَفَمَيْلًا) (٦) لأن التصغير إنما يكون فى الثلاثى والرباعى ،

(١) فى ل والأصل : الأسماء .

(٢) كثير من النحويين يذكر التصغير غيب الجمع ، لأنها كما يقول سيويه :

• من واد واحد * الكتاب ٤١٧/٣ •

(٣) وانظر الأشمونى ١١٥/٤ •

(٤) إلى هنا ينتهى نقص النسخة ك •

(٥) * أى أمثلة * سقطت من ل •

(٦) أ — المعروف أن أمثلة التصغير فَمَيْلٌ وفَمَيْلٌ وفَمَيْلٌ ، والمصنف هنا كرر

اللام لا الميم . قال صاحب المصاب عن سبب تكرير اللام :

لأن ما زاد على الثلاثة بالمثل إذا مثل ، كرر اللام دون الميم ، وبعضهم

كرر الميم فقال فَمَيْلٌ وفَمَيْلٌ وهو الأولى ، وذلك لأنه لما قصد جمع

أوزان التصغير فى لفظ الاختصار ، ولم يمكن فيما زيد على الثلاثة الا زيادة

حرف فى مثاله واختيار بعض حروف " اليوم تنساء " دون بعض تحكم ،

إذ لو قيل مثلاً أَمَيْلٌ باعتبار أحيمر ، أو فَمَيْلٌ باعتبار مجيلس ، لكان ذلك

تحكما . أريد (جواب لما) تكرير حرف من نفس الفاء والميم واللام ، ولا

يوجد تكرير الفاء فى كلامهم ، بل المكرر إما الميم أو اللام ، فكرر الميم

دون اللام ، ايدانا بأن المراد ليس وزن الرباعى الزائد ، لأنه يكرر اللام

فى ذلك الوزن ، وإنما المراد مجرد المدد بحسب الحركات المعينة .

المباب ٥ / و — ظ •

والخماسي (١) أيضا يرد إلى الرباعي (٢) ، على ما سيأتي ، فالصفر
إما ثلاثي ، وتصغيره على فَعِيلٌ ، أو رباعي بلا مدة وتصغيره على فَعِيلٌ
أو مع مدة ، وتصغيره على فَعِيلٌ ، والمراد بالأوزان (٣) الثلاثة مجرد
العدد كما ذكرنا (٤) في الجمع ، فبدعس يقال فيه : يصغر على فَعِيلٌ
كديعس ، وإن كان باحبار الأصل والزيادة وزنه مفعلا (٥) ، ثم استثنى عن

— وفي الهامش : بعضهم : كالزمخشري في الفصل ، وأبو عثمان بن جني

في اللع ، وابن الحاجب في الشافية . الهامش ٥ / و .

ب — قال المبرد : زعم المازني عن الأصمعي أنه قال : قال الخليل بن أحمد
وضعت التصغير على ثلاثة أبنية : على فلس ودرهم ودينار . مقتضب ٢ / ٢٣٦ .

وفي شرح الفصل : وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة
الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار . شرح الفصل
١١٦ / ٥ .

ج — وعند الكوفيين ، قد تجعل الألف علامة للتصغير نحو هَدَاهْد ودَوَاية
وشَوَابِه ، تصغير هَدُود ودَابَّة وشَابَّة ، انظر همع الهوامع ١٣١ / ٦ .

ونقل ابن خالديه هَدَاهْد ودَوَابِه في (ليس كلام المرب) ص ٢٩ .

د — الأشياء الثمانية التي اعبرها ابن مالك في حكم الانفصال عند قوله :
وَألف التأنيت حين مدا وتاؤه . . . لا تنطبق عليها هذه الأوزان الثلاثة

وانظر حاشية الصبان ١١٥ / ٤ .

(١) في ل : في الثلاثي وفي الرباعي وفي الخماسي .

(٢) وبعض النحويين لا يحذف الخامس ، نقله سيويه عن الخليل الكتاب ١٨ / ٣

وهو الأخفش . انظر ابن يعيش ١١٧ / ٥ .

(٣) في هـ : من الأوزان .

(٤) ص

(٥) انظر في الوزن التصغيري : الشافية ١٠ / ١ — ١٩ . والأشعوني ١١٦ / ٤ .

الأوزان الثلاثة وقال : (إلا محقر أفعال ، وما فيه ألف تانيث) فإنهما
ليسا على وزن فَعِيلٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِيلٌ (١) ، ثم استثنى ما فيه ألف تانيث
فقال : (إلا أن يكون مقصورة خامسة) كجججى (فصاعدا) (٢) كحوليا (٣)
(فإنها) [أى فإن الألف المقصورة] (٤) (تحذف) (٥) فيقال فى تصغير
جججى جُججِبْ ، وفى تصغير حوليا (٦) حَوِيلٌ بالتشديد ، لأنه يحذف
الألف (٧) الأخيرة (٨) ، تبقى حولاي ، ثم قلب الألف ياء ، لانكسار
ما قبلها ، كمفتيح فى مفتاح ، ويدغم فى الياء الأخيرة ، فيقال (٩) حَوِيلٌ
بالتشديد .

ويجوز أن يقال : (١٠) " حَوِيلٌ " ، وإنما أن يحذف الألف من حوليا (١١)
لزيادتها ، ثم يصغر فيقال : " حَوِيلٌ " ، ثم يوصل الياء أعلا قاض ، وإما أن يصغر
أولا على حَوِيلٌ بالتشديد ، ثم يخفف الياء ، كما يخفف ياء صحارى ، ويقال :

(١) " فَعِيلٌ " سقطت من " هـ " وكتبت فى الهامش ص ، وأنظر محقر أفعال
فى الأشموني ١١٩/٤ .
(٢) فى ل و ك : وضع الممثل به من ضمن كلام العصف ، وفى " هـ " والأصل :
الأمثلة من الشارح .

(٣) انتهت السيوطى هذه الوزن فى أوزان ألف التانيث المقصورة . جمع الهوامع
٧٢/٦ ، شرح الفصل ١٢٩/٥ .

(٤) ما بين لـ هـ سقط من هـ وكتب فى الهامش ص .

(٥) فى م " تحذف " ترك مكانها أبيض .

(٦) فى ل : يقال طويل بالتشديد .

(٧) الألف ، سقطت من الأصل .

(٨) ونقل سيمويه مثل هذا عن يونس والخليل . الكتاب ٤١٩/٣ .

(٩) فى الأصل وهـ : يقال .

(١٠) فى هـ : يقول .

(١١) فى ك : حولاي .

صحار (١) .

وانما حذفت المقصورة دون الممدودة ، لأن المقصورة نزلت من الكلمة

منزلة الجزء كاللام من سفرجل ، بخلاف الممدودة (٢) فانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة أخرى قليل : خَنَيْفَسَاء (٣) ، كما قيل : بِعَمَلِكَ (٤) .

(أو ألف ونون مضارعان) أى إلا محرفا فيه ألف ونون مضارعان ،

ثم ذكر الأمثلة المستثناة على الترتيب (٥) فقال : (٦) (نحو أَجِيمَال)

لمحرف أفعال (٧) (وَجَبِيلِي وَحَمِيرَاء) (٨) لمحرف ما فيه ألف تأنيث

مقصورة وممدودة (وَكُكْرَان) لمحرف ما فيه ألف ونون مضارعان (٩) ، ثم ذكر

(١) فى م : صحارى .

(٢) فى هامشك : وسخلاف التاء .

(٣) فى ل وه : الهمزة سقطت من خنيفساء .

(٤) سيبويه ٤٢٣/٣ .

فى هامش الباب :

وانما تثبت الكلمة الثانية فى نحو بِعَمَلِكَ لثلاث تلبيس بتصغير غير المركب ،

وتركوا ما قبل الثانى مفتوحا ، تشبيها بقاء التانيث ، لذا صغروا الصدر ،

فإن الجزء الثانى بمنزلة تاء التانيث ، وكذا المركب المتضمن للحرف ، والمضاف ،

فتقول : خميسة عشر ، سواء أردت العدد أو سميت به ، وفى اثنى عشر ،

واثنى عشرة : ثنيا عشر ثنيتا عشرة ، وتقول أبى بكر ، وعبيد الله ، فعلم حكم

ما يكون الزيادة كلمة برأسها . هامش الباب ٥ / ظ .

(٥) فى ل : الترتيب كتيب مكانها : الهيبب .

(٦) فقال : سقطت من م ول وه .

(٧) الشافية ١٨٩/١ ، والأشمونى ١١٩/٤ .

(٨) أنظر سيبويه ٤٢٠/٣ ، وأنظر حبيلى فى أوضح المسالك ٣٢٨/٤ .

فى هامش الباب : قال الشيخ الرضى : وانما لم تقلب الألف التى قبل النون

الزائدة ياء ، تشبيها لها بألف حمراء ، فتقول فى عثمان علما ، هيمان ، ونسي

- طَّـةٌ ورود المستثنيات خارجة عن الأوزان الثلاثة فقال (محافظة على الألفات) (١)
- أى ألف أفعال ، وألفا التانيث (٢) ، والألف والنون المضارعان (٣) .
- أما ألف أفعال كأجمال ، [لورود ، على أصل وزن التصغير فقيـل ،
 "أجـمـل" (٤) ، فحينئذ لم يعلم ، أنها تصغير (٥) مفرد كأجمال] (٦) مصدر
 أجـمـل ، أو محقر جمع ، وهو أجمال جمع جمل .
- وأما ألف التانيث ، فللمحافظة على الصيغة (٧) الموضوعة للتانيث ،
 ولوقلت يا ، كما هو مقتضى التصغير ، فأتت (٨) الصيغة الدالة على التانيث ،
 لانقلابها حينئذ يا .
- وأما الألف والنون ، فحفوظ على (٩) ألفها تحقيقا لمضارعها لألف

— عثمان فرخ الجباري حيمين ، نقوله : مضارعان ، إشارة الى التمليل ٥ / ظ
 (وأنظر اللسان ع ث م) .

وأنظر سيويه ٤٢٠/٣ ، والشافية ١٩٦/١ — ١٩٧ ، الأشعوني ١١٨/٤ .

(١) فى الأصل : محافظة على ألفات .

(٢) فى ل ، م ، : وألفى .

(٣) وأنظر المسألة مفصلة فى همع الهوامع ١٣٥/٦ .

(٤) فى الأصل وم : أجـمـل .

(٥) فى هـ : مصغر .

(٦) ما بين [] كتب فى هامش " ك " صح .

(٧) فى هـ : " صيغة " بدون الألف واللام .

(٨) فى ك ول والأصل وم : فأتت .

(٩) " على " سقطت من الأصل .

التأنيث ، ولو قلبت ياءً كما هو مقتضى التصغير ، فات المضارعة المطلوبة فيها (١) .

(ومحقّر المبهم) عطف على " محقّر أفعال " ، أى إلا محقّر المبهم

فإنه ليس على وزن فاعيل وفاعيل وفاعيل (٢) .

(فإن أوله ترك غير مضموم) (٣) هذا بيان لكونه ليس على الأوزان

(١) ذكر السيوطى ، أن الألف والنون التى تقلب هى الألف والنون الزيدتان ،

كسكران ، بخلاف ما نونه أصلية ، همع الهوامع ١٣٥/٦ .

وذكر ابن الحاجب فى الشافية علة عدم قلب الألف فقال : " تشبيها لها بألف

حمراء " . ثم فصل فى المسألة فقال : وليس كل ألف ونون زائدتين فى

آخر الاسم تشبهان ألف التأنيث المدودة ، فيحتج قلب ألفه ياء فى التصغير .

ثم ذكر ما لا يقلب ألفه ، فمدّ :

— العلم المرتجل نحو عثمان .

— الصفة الممتنعة من التاء كجوعان وسكران .

— الصفة التى تلحقها تاء كدمان ، شبهت بما لا تلحقه تاء ثقيل نديمان .

— الاسم الصريح غير العلم بشرط أن تكون رابعة فما فوق ، وكذلك أن يكون

مساويا لاسم آخره لام تبسها ألف زائدة ، فى عدد الحروف والحركات

والسكنات ، وذلك فى نحو ظريمان وسبيمان .

— الألف الخامسة كزغفران وعقران .

— والألف ما فوق الخامسة إن كان معها من الأحرف ما يلزم حذفه ، بحيث

تصير الألف بعد خذمه خامسة ، لم تقلب كذلك نحو عوثران ، يصغر على

عشران .

الشافية ١٩٦/١ — ٢٠٠ ، والمقتضب ٢٦٦/٢ — ٢٧٧ ، ٢٧٩/٤ — ٢٤٨/٢ .

وانظر أجمال وحلى وسكران : الأشمونى ١١٨/٤ .

(٢) " فاعيل " كتبت فى هامش ك صح .

(٣) انظر المسألة فى الكتاب ٤٨٠/٣ ، والمقتضب ٢٨٧/٢ .

المذكورة لأن أوائلها مضمومة ، وهذه (١) ليست بمضمومة الأول ، بل جاء مفتوح (٢) الأول .

(ملحقا بآخره ألف (٣) نحو ذِيَا وَتِيَا وَاللَّذِيَا وَاللَّتِيَا) أما ذاء فزادوا فيه ياء للتصغير قبل الألف ، وكانت ياء (٤) التصغير ساكنة ، فانقلبت (٥) الألف ياء ، وزادوا ألفاً في (٦) آخرها وفتحوا ما قبل الألف ، وأدغمت ياء التصغير في الياء (٧) المنقلة عن الألف ، فصار ذِيَاً وكذا تِيَاً (٨) .
وأما اللذيا واللتيا (٩) ، فزادوا قبل الآخر ياء للتصغير (١٠) ، فاجتمعت مع ياء الذي والتي ، فادغموا ياء التصغير فيها (١١) ، وزادوا (١٢)

(١) وهذه " كتبت في هامش هـ صح .

(٢) في هـ : مفتوحة .

(٣) أنظر المختضب ٢٨٧/٢ .

(٤) " ياء " كتبت في هامش هـ صح .

(٥) في ك : فانقلب .

(٦) سقطت " في " من ل .

(٧) قال البهرد : ولكلك حذف ياء لاجتماع الياءات ، المختضب ٢٨٧/٢ .

(٨) هذا على رأى البصريين الذين يقولون بأن الألف أصلية ، والكوفيون يعتبرونها ليست من أصل الكلمة . انظر الانصاف / المسألة الخامسة والتسعين .

وفي هامش المباب :

وَذِيَاكَ فِي ذَاكَ وَذِيَاكَ فِي ذَاكَ ، هـ : هـ :

لَتَقْمِدِينَ مَقْمِدَ الْقَصِيٍّ . . . مَنِي ذِي الْقَانُورَةِ الْمُقْلِيٍّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ . . . أَنِّي أَبُو ذِيَاكَ الْعَصْبِيِّ

(٩) سيويه الكتاب ٤٨٨/٣ ، وقد استشهد للكلمات المذكورة .

(١٠) " للتصغير " كتبت في هامش هـ صح ، وسقطت من ل و م وفي هـ : ياء التصغير .

(١١) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح .

(١٢) في هـ : فزادوا .

أيضا (١) في آخره ألفاً (٢) ، ففتح (٣) ما قبل الألف ، لكن كان قياسه
أن يقال اللذبا واللتبا بكسر الذال والتاء (٤) ، ففتحوها (٥) ليكون على
نحو ذأوتاً (٦) ، في فتح ما قبل ياء (٧) التصغير ، ليكون الباب فيما قبل
ياء التصغير متحدا (٨) .

ثم رجع إلى الأمثلة الثلاثة للتصغير ، فهين أن كل واحد تصغير
لماذا (٩) فقال (١٠) :

(ففعل تصغير لما هو على (١١) ثلاثة أحرف كيف كانت) (١٢)

-
- (١) أيضا : سقطت من ل .
 - (٢) انظر الشافية ٢٨٤ / ١ .
 - (٣) في م : فتح .
 - (٤) قال الأنباري : الأسماء البهية لما كانت مخايرة للأسماء المتمكنة ، جعلوا لها
حكما غير حكم الأسماء المتمكنة ، لتفاديرهما ، فلم يضموا أوائلها . . . وزادوا في
آخرها ألفا علما للتصغير . . . وجوزوا أن تقع ياء التصغير فيها ثانية .
 - أسرار العربية ٣٦٧ — ٣٦٨ .
 - (٥) في ك ول : ففتحوها .
 - (٦) " وتا " كتبت في هامشه صح .
 - (٧) " ياء " سقطت من الأصل .
 - (٨) انظر التسهيل ٢٨٨ .
 - (٩) في ك : يصغر لماذا .
 - (١٠) في ك : قال .
 - (١١) " على " كتبت في هامشه صح .
 - (١٢) انظر ابن يمين ١١٥ / ٥ والأشعري ١١٤ / ٤ .

أى كيف كانت الأحرف الثلاثة ، مضمومة الأول (١) أو مفتوحة أو مكسورة (٢)
مع الأحوال الأربعة للميم من الضم والفتح والكسر والسكون فيصغر جميعها (٣)
على فميل ...

ويجوز أن يراد أيضا من قوله " كيف كانت " أحوال الأحرف من
كونها أصلية أو زائدة ، (نحو رجيل ، ومييت) (٤) أما رجيل فحروفها
أصلية ، ويراد به [أيضا بقوله " نحو "] (٥) الأمثلة الاثنا عشر (٦) للثلاث
باعتبار حركة الفاء والميم ، [وسكون الميم (٧)
وأما مييت فمثال لما فيه زائد ، إذ أصله مييت على مثال (٨) فيعمل (٩)

(١) إذا كان الحرف الأول من الكلمة مضموما ، فتمند النحويين خلاف في ضمة
التصغير ، هل هي ضمة الاسم قبل تصغيره ، أو هي ضمة جاء بها التصغير ؟
ذكر الاحتمالين أبو حيان ، وجزم ابن إياز بالثاني ، انظر حاشية الشيخ
الصبان ١١٤/٤ .

(٢) في ل : أو مفتوحة أو مكسورة .

(٣) في ل : جميعا .

(٤) مييت كتبت في هامش " ك " صح ، وفي م : ونحو مييت .

(٥) ما بين [] كتب في هامش ل صح ، وسقط من ه .

(٦) في ه : الاثنتنا عشرة .

(٧) " الميم " كتبت في هامش ك صح . والبصريون يجزؤون كسر الحرف الأول

من فميل إذا كان ثانية ياء ، نحو بيت وشيخ ، انظر الصبان ١١٤/٤ .

(٨) مثال : سقطت من ل وه م .

(٩) هذا وزنها عند البصريين ، ووزنها عند الكوفيين فميل (انظر المسألة الخامسة

عشرة بعد المائة في الانصاف) .

فخفف بحذف الميم [(١) فبقى ميت على وزن فيل ، فميت مصغر الثلاثي (٢) ،
وان لم يكن كل حروفه أصليا (٣) .

(أو على حرفين) أى فعمل (٤) تصغير أيضا لما هو على حرفين
(لكن بعد رد المحذوف نحو وعيدة وميئذ فى مذ اسما ، وحريح) فبان
وعيدة تصغير عدة ، محذوفة الفاء ، إذ أصله وعدة ، فورد فى التصغير ليتمكن
بناء فعمل ، فقيل وعيدة (٥) ، ومذ محذوف الميم إذ أصله منذ ، فقيل
ميئذ ، فصغر على أصله (٦) .

(١) ما بين [] كتب فى هامش الأصل صح .

(٢) فى م والأصل : للثلاثي .

(٣) " أصليا " فى ك طمستها الرطوبة ، وانظر سيبويه الكتاب ٤٥٦/٣ ،

وابن يمين ١٢٠/٥ ، والكوفيين يجيزون قلب الياء واوا فيقولون مويست

همع الهوامع ١٣٤/٦ ، واختارون هبم ابن مالك .

ميت — ونقفا — فإنه على ثلاثة أحرف ، لأن الياء زائدة ، وعينه محذوف

إذ الأصل ميوت ، قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء الساكنة ، وأدغمت ،

ثم حذف الميم تخفيفا ، فوزنه التصريفى ، " فيل " ووزن المصغر التصريفى

" فييل " ، إلا أنه قد سبق أن المراد بالفاء والميم واللام ، فى أمثلة

التصغير مجرد الممد ، دون اعتبار الأصالة والزيادة ، فلذا وزنه فميسل ،

هذا كلام المصنف . الباب ٦/و .

(٤) فى ل وه والأصل : فميسل .

(٥) انظر الكتاب ٣١٨/٣ ، ٢٢٢/٣ .

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أصل منذ ، الانصاف المسألة السادسة

والخصمين ص ٣٨٢ .

وفى هامش الباب : قال الشيخ الرضى ، لم يقد دليل على أن أصل منذ ، منذ ،

وقال شيخنا فى المبنى : أصل منذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال منذ عند

ملاقة الساكن نحو : مُدَّ اليوم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا .

ولأن بعضهم يقول : مُدَّ زمن طويل ، فيضم مع عدم الساكن .

وأشار ابن جنى فى اللحن إلى الأول . ٦/و .

وإنما قال "اسما" أى إنما يصغر إذا سقى به ، أما إذا كان ظرفا
أو حرفا ، فلا يصغر إن أما الحرف فواضح ، وأما الظرف فلكونه (١) مبنيا ، مشابه
للحرف ، وشبهه للحرف (٢) مانع من التصغير .

وحريح ، تصغير حَرٍ (٣) ، فرد المحذوف ، إذ أصله حرج ، بدليل
جمعه على أحراج (٤) ، فقل حريح (٥) .

(وفمليل لما هو) أى تصغير لما هو (على أربعة أحرف كيف
كانت) (٦) باعتبار الحركات ، والزيادة والأصالة ، (نحو جعفر ومجلىس
وَحْدَيْب (٧) ، بالجمع بين الساكتين على حده كداهية) أما جعيفسر ،
فتصغير للرباعي المجرد ، وهو جعفر ، وأما مُجلىس (٨) ، فتصغير لما هو
على أربعة أحرف ، لكن بمضها زائد (٩) ، وهو الميم فى مجلس ، وأما وَحْدَيْب ،
فتصغير لَحْدَيْب (١٠) ، بادغام الباء ، وهو الضخم (١١) ، ولما (١٢) كان

(١) فى ك ول : فليكونها .

(٢) فى هـ : بالحرف .

(٣) فى هاشم هـ : اسم الفرج صح .

(٤) فى ل : حر : وردت فى جميع المواضع بنقط الحاء (جر)

(٥) انظر الكتاب ٣٢٢/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٦/٦ .

(٦) الأشموني ١١٤/٤ .

(٧) فى هاشم ك : يقال رجل وحديب : أى ضخم .

(٨) فى ل : ومجلىس .

(٩) فى الأصل : زائدة .

(١٠) فى هاشم ك : وأحد الباءين زائد لللاحق بنحو دمس .

(١١) ورجل خدب مثل هجف ، أى ضخم ، وجارية خدبة (اللسان خ د ب)

ولما هو على (١) أكثر من أربعة أحرف نحو (٢) جحش ، فإنه يرد إلى (٤)
 أربعة أحرف كما نته عليه بقوله بعده (٤) : بالرد الى الأربعة كما سيأتى (٥).
 (وجاز فمليل أيضا) أى ما (٦) هو على أكثر من أربعة أحرف ،
 كما جاز [فيه فمليل جاز] (٧) فيه (٨) فمليل أيضا ، عوضا عما
 حذف منه ، فيقال فى فرزدوق فرزد ، و فرزید (٩) أيضا (١٠) .

وحيث يكون الرابع مدة نحو دینار (١١) ، فيجب فيه أن يقال (١٢)
 دینیر ، على فمليل ، لإمكان الإتيان بالمدة (١٣) من غير استكراء ، فلذلك
 نته عليه بقوله (إلا أن يكون الرابع مدة ، فإنه يجب هناك) أى يجب أن

فم

-
- (١) " على " سقطت من ك ، ومن الأصل .
 (٢) " نحو " سقطت من ك وكتبت فى الهامش ص .
 (٣) فى ك ول والاصلوم : على .
 (٤) فى الأصل : وذلك بالرد الى الأربعة .
 (٥) سيذكره فى ص . ٢٥٠ .
 (٦) ما : سقطت من الأصل .
 (٧) ما بين [] سقط من "أل" ؟ .
 (٨) " فيه " سقطت من ك .
 (٩) فى هـ : وفرزىق ، وفى م : وفرزىق وفرزىق .
 (١٠) انظر الأشمونى ١١٦/٤ ، وانظر مذهب الكوفيين المتقدم فى جمع التكسوس
 الذى يجوز فرادى ، وعليه يجوز فريدى ، فى فرزدوق أيضا .
 (١١) فى هامش ك ، " الباء فى دينار بدل من النون وأصله دَنَار " وكذلك فى
 هامش هـ ؟ هذا تقريرا ، ووردت هذه العبارة فى الأصل ضمن كلام الشارح فى أصل الكتاب
 (١٢) فى " هـ " : فيجب أن يقال فيه .
 (١٣) فى الأصل وم : لإمكان الإتيان بالمدة بعد قلبها ياء .

يقال فمليل (نحو دنيئر ، وذلك بالرد إلى الأربعة) (١) أي إنما يكون
فمليل تصغيرا لما هو أكثر من أربعة أحرف ، بعد الرد إلى الأربعة ، إما
بحذف الحرف الخامس منه فيقال في جحمرش (٢) ، ججمر ، [أو بحذف
ما هو زائد ، كيم ججمرش ، فيقال فيه (٣) ججمرش ، بحذف الميم] (٤) ،
أو بحذف ما هو أشبه بالزائد ، كالبدال في فرزدق ، فإنه يشبه (٥) النساء
التي هي من الحروف (٦) الزوائد ، فإنه يقال فيه (٧) بعد حذفه ، فرزدق ،
و على الأول فرزد (٨) .

(٩)
(بشرط أن لا يحذف أصل مع وجود زائد ، نحو دجرج في مدجرج)

(١) انظر الكتاب ٤٣٤/٣ والأشعوني ١٢٢/٤ .

(٢) في اللسان (ج ح م) الجحمرش من النساء : الثقيلة السمجة ، والجحمرش
أيضا : المجوز الكبيرة .

(٣) فيه : سقطت من هـ .

(٤) ما بين [] سقط من ل .

(٥) في الأصل : فإنه شبه .

(٦) في م : من حروف .

(٧) فيه : سقطت من ك وهـ ومن الأصل وم .

(٨) مذهب سيهويه : حذف الخامس أجود ، والمبرد يوجب حذف الخامس ، وابن مالك

فصل في المسألة : فأجاز حذف الرابع إذا كان زائدا أو شبهها بالزائد ، ونقل

عن الأخفش قولهم : سفيرجل ، من غير حذف ، انظر الكتاب ٢٣٠/٤ والأشعوني

١٠٨/٤ والشافعية ٢٠٢/١ وابن يمين ١١٧/٥ وفي هامش العباب : قال :

هو رأي الجارودي أو رده . في الشافعية (٧/و) .

(٩) " مدجرج " سقطت من ك من الرطوة .

أى إنما يردُّ إلى الأربعة بحذف حرف (١) ، فيفترط فيه (٢) أن لا يحذف
الأصل مع وجود الزائد (٣) ، لأن الزائد أولى بالحذف فيقال فى مدحرج^(٤)
مدحرج ، بحذف الميم الزائد ، ولا يقال فيه (٥) مدحرج ، بحذف الخامس كما
فى جحور (٦) ، فالمراد بالزائد ، فى قوله " مع وجود الزائد " (٧) : ما لا
يقابل الفاء والميم واللام ، لا أنه من حروف الزوائد ، فميم جحور على هذا
أصل (٨) ، لأنه مقابل اللام (٩) فى فعلل ، فلذلك (١٠) جاز أن يحذف
الأصل ، وهو الشين ، مع وجود هذا الميم ، لأنه أصل أيضا ليس بزائد .
(ولا زائد مفيد مع وجود غيره كمطيلق فى منطلق) (١١) أى
ومشروط أن لا يحذف (١٢) زائد مفيد لمعنى ، كالميم فى منطلق لدلالته شين

-
- (١) " حرف " سقطت من ك .
 - (٢) فيه : كتبت فى هامش هـ صح .
 - (٣) فى ل : أن لا يكون حذف الأصل مع وجود الزائد .
 - (٤) انظر ابن يمين ١٣٠/٥ والاشمونى ١١٧/٤ .
 - (٥) فيه كتبت فى هامش هـ صح ، وسقطت من ك ول والأصل .
 - (٦) " كما فى جحور " كتبت فى هامش هـ صح .
 - (٧) فى ل والأصل : زائد .
 - (٨) فى هـ : أصل .
 - (٩) فى ك والأصل وم : للام .
 - (١٠) فى ل : ولذلك .
 - (١١) انظر شمس الفصل ١٣١/٥ .
 - (١٢) فى ك : فى قوله " أن لا يحذف " ، كتب الناسخ سطرا خطأ ثم وضع فوقه خطأ .

على أنه للفاعل ، مع وجود غيره ، كالنون في منطلق [فيقال مطبق] (١)
بحذف النون لا الميم (٢) .

فإن قلت : النون أيضا مفيد لمعنى على الجطة ، فإن نون الانفعال
يدل على لزوم الكلمة فهو مفيد أيضا .

قلت : ليس المراد أصل الإفادة ، بل إفادة تختص (٣) بذلك (٤)

الاسم ، فإن الميم إنما يدل على الفاعلية في اسم الفاعل في نحو منطلق ،
ولم يوجد في سائر (٥) تصاريف الكلمة ، بخلاف النون ، فإنها زائدة (٦) توجد
في جميع تصاريفها ، من انطلق وينطلق وانطلق ، ومنطلق أيضا ، فلما كانت
الميم أثبت وألزم للكلمة (٧) ، عُبِّرَ عن هذا الثبات واللزوم بالإفادة (٨) .

(١) ما بين [] سقط من ل وكتب في الهامش صح .

(٢) انظر الأشموني ١١٠/٤ .

وفي هامش العباب : ولأن الأواخر محل التخمير ، لتناقل الكلمة إذا وصلت
إليها ، ثم بعد ذلك الأوسط أولى ، أما الأوائل فهي أقوى ، وهي مصونة عن
الحذف إلا في القليل النادر ، إذ الكلمة لا تثقل بأول حرف فيها (٧ / و) .

(٣) في الأصل : تخصيص .

(٤) في م " ذلك " بسقوط الباء .

(٥) " سائر " سقطت من هـ .

(٦) في ك والأصل وم : زيادة .

(٧) في م بعد قوله " للكلمة " : فكانت أشد إفادة فمبهر

(٨) وبين سيويه والمبرد خلاف إزاء كان ثاني الزائد ين حرف الحاق نحو قمقمس ،

فمعد سيويه ، يقال قمقمس ، وعند المبرد قمقمس ، ورجح الأشموني مذهب

سيويه ، لكون الميم مصدرية وهي لمعنى يخص الاسم . وانظر الأشموني ١١٠/٤ .

() ولا غير مفيد يؤدي حذفه (١) إلى ما لا نظير له ، مع ما (٢)

لا يؤدي حذفه إليه (٣) ، كتخريج في استخراج ، لوجود تقييل كجفيف دون سفيصيل .

أى إذا وجد زائدان ، كل واحد منهما غير مفيد للمعنى (٤)

المذكور ، لكن أحدهما ، إذا حذف يؤدي حذفه إلى ما لا (٥) نظير له في كلام العرب ، والآخر لو حذف ، لا يؤدي حذفه إلى ما لا نظير له ، فيشترط أن لا يحذف ما يؤدي حذفه إلى ما لا نظير له ، ومثل بتخريج في استخراج ، فإن السين والتاء زائدتين ، غير مفيدتين ، لوجودهما في تصاريح الكلمة من نحو استخراج واستخرج ومستخرج ، لكن لو حذف السين وقيل (٦) "تخريج" ، لكان له نظير لوجود تقييل كجفيف ، تصغير تجفاف ، ولو حذف التاء ، وقيل سخرج ، لم يكن له نظير ، فيحذف السين دون التاء (٧) .

() ولا أصل غير آخر على الأعراف كهرزد () أى ويشترط (٨) أن لا

يحذف أصل غير آخر ، يعنى إذا وجب حذف حرف من الخماسى مثلاً ، فالأعراف والأشهر أن يحذف الحرف الأخير (٩) ، لأن الثقل إنما يحصل عنده .

(١) " حذفه " كتبت في هامش ه صح .

(٢) " مع ما " سقطت من ك من الرطوبة .

(٣) إليه كتبت في هامش ه صح .

(٤) فى ه : " بالمعنى " .

(٥) " لا " سقطت من ل .

(٦) وقيل كتبت في هامش ه صح .

(٧) انظر نفس الملة عند سيويه ٤٣٤/٣ وفى الاشمونى ١١٠/٤ .

(٨) فى م : بشرط .

(٩) فى ل : الآخر .

وقيل إنما يحذف الزائد ، كالهم في جحمرش ، أو ما يشبه الزائد
كالدال من فرزدق ، لأنها تشبه التاء في (١) قرب المخرج (٢) ، والتاء
من الزوائد (٣) .

(ولا يحذف له تاء التانيث) (٤) أى لا يحذف للتصغير تاء
التانيث ، لأنه زائد على البنية . (بل يظهر المقدر فيما هو (٥) على
ثلاثة أحرف دون غيره) أى (٦) إن (٧) كان الاسم ثلاثيا مجردا (٨) ،
لا تاء فيه لفظا ، فتظهر (٩) التاء المقدر فيه ، فيقال في شمس شمسية ،
بخلاف الرباعي ، [من نحو عقرب] (١٠) فإنه يقال فيه : "عقرب" ، بخير تاء (١١)

-
- (١) " في " سقطت من هـ وكتبت في الهامش صح .
(٢) انظر في قرب مخرج التاء من الدال الكتاب ٤/٤٥٧ .
وقال : الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين هن من الثنايا وليس منهن
انحراف ٤/٤٥٧ .
(٣) ما ذكره المؤلف هو رأى سيويوه ورأى الجبرد ، وفي المسألة رأى ثالث لا يوجب
الحذف ، نسب للأخفش وانظر الآراء في ص هامش
وفي الباب : وقال الزمخشري : إن بعض العرب يحذف الزائد أين
كان ، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي ٧/و .
(٤) في هامشك : لأن التصغير مبنى على أن ترد التاء المقدرة في نحو أرض ودار ،
نحو أرضة ودويرة ، فجدير أن لا تحذف بسبب ما هو التانيث لفظا .
وفي هامش الباب : ولأن المقدرة تظهر ، فالمفوضة أولى بالبقاء (٧/و) .
(٥) " فيما هو " كتبت في هامش هـ صح .
(٦) أى : كتبت في هامش هـ صح .
(٧) إن : سقطت من ك وكتبت في الهامش صح .
(٨) " مجردا " سقطت من ك من الرطوبة .
(٩) في م : فيظهر .
(١٠) ما بين [] سقط من م .
(١١) في هـ : بخير التاء .

(وقد شذ نحو عَرَسَ وعَرَّبَ وقد يدime وورثته) أما عَرَسَ ،
 فلأنه تصغير عَرَسَ ، فكان حقه (١) أن يقال : عَرِسة (٢) ، فعَرَسَ شاذ ،
 وقولهم في التصغير : عَرَسَ ، وإن كان مكبره عَرَسَا ، بضم العين وسكون الراء ،
 وهو طعام الوليمة ، فإنه قد جاء مذكر ومؤنثا [على ما قال صاحب الصحاح (٣)]
 فلا يتعين حملهُ على الشذوذ (٤) ، بل قد يكون تصغيرا لمذكر ، فلا يكون
 حينئذ شاذاً ، وإن كان مكبره عَرَسَ — بكسر العين وسكون الراء — وهو : امرأة
 الرجل ولهواة الأسد (٥) ، فهو مؤنث ، فتصغيره شاذ ، فينبغي أن ينظره
 أنه جاء في الاستعمال جاء لأي معنى .

— أنظر اسرار العربية ٣٦٦ وما بعدها .

وقال في المصباح : ولأنهم استكروهوا زيادة حرف على عدد حروفه ، ولو
 زاد عليها حرف أصلى طرحوه . وليس قوله على إطلاقه ، لأنه إنما يظهر حيث
 لا يمرض له في حال التصغير ما يمسود به إلى ثلاثة أحرف ، أما إذا عرض له
 ذلك فتظهر التاء نحو أسماء ، فإنه يقال في تصغيره : سمية ، لأنه يمسود في حال
 التصغير إلى ثلاثة أحرف لاجتماع ثلاث ياءات فيه ، فيجب حذف الأخيرة .
 (٧ / و) .

(١) حقه " سقطت من ل .

(٢) في الأصل : عَرِسة .

(٣) ما بين [] في هـ فقط .

(٤) في الصحاح : والعَرَسَ (بضم العين وسكون الراء) طعام الوليمة يذكر ويؤنث ،
 وقال صاحب المصباح (ع ر س) هو مذكر لأنه اسم للطعام .

(٥) انظر اللسان والصحاح (ع ر س) .

في هامش المصباح : وقد نص سيويوه على ناب وعرس وحرب (٧ / و) .

وكذا عَرَب [تصغير عرب] (١) شاذ ، إذ قياسه عَرَبَة .
 وأما قديمة وورثة ، فهما مصغرا قدام ووراء ، ولعل تأنيهيهما
 بالهيار كونهما اسمين للجبهتين ، وكان خفيهما (٢) أن يقال : قديم وورثي (٣) ،
 بمغירתاء كمقرب (٤) ، فمع التاء شاذ (٥) .
 () ولتحرك أوله لا (٦) ثبات لهزمة الوصل معه (٧) ، يعني إذا

(١) ما بين [سقط من هـ وكتب في الهامش صح ، وانظر المصباح (عرب)

ففيه : العرب اسم مؤنث .

وفي هامش الباب : لأن العرب في الأصل مصدر ، سى به (٧ / و) .

(٢) في هـ : خفي .

(٣) قال صاحب المصباح : ولا يصغر بها على بالهاء إلا قدام ووراء .

وفي الباب : واعلم أن وراء أن كان لاه همزة من وراث بكذا أى سارت به ،

يكون إظهار التاء في تصغيره شاذاً .

وإن كان لاه واواً أو ياءً مثل كساء ورداء ، من وراث بكذا ، أى أخفيت ،

يكون تصغيره وورثة لا غير ، بحذف الياء الثالثة ، فلا يكون فيه هذوذ كما نسي

سمية (٧ / ظ) .

(٤) في ك وهـ : كمقرب .

(٥) قال الأنباري عن قديمة وورثة وأمية :

— الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة ، فلو لم يدخل التاء في هذه الظروف

وهي مؤنثة ، لالتبس بالمذكر .

— إنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث .

— ويحتمل أنهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل المفروض .

انظر أسرار العربية ٣٦٧ .

(٦) لا : سقطت من ك .

(٧) معه : سقطت من هـ .

كان الاسم فى أوله همزة وصل كامرى ، فلا تثبت همزة الوصل مع التصغير ،
لأن شرط التصغير أن يحرك أوله بالضم ، وهمزة الوصل لا يمكن تحريكها
[مع حركة (١) أول الاسم ، للاستغناء بتحريكه عن همزة الوصل] (٢)
فحقها أن تحذف الهمزة ، ويضم ما بعدها فيقال : ^{مُزَوِّدٌ} (٣) .

(١) من هنا نقص فى النسخة ك ، والنقص هنا صفحة واحدة .

(٢) ما بين [] كتب فى هامش الأصل صغ .

(٣) انظر الكتاب ٤٣٣/٣ ،

ونقل السيوطى خلافا بين الجمهور وشعلب ، فالإمام أحمد بن يحيى
يرى عدم حذف الهمزة ، فيقال غده فى اضطراب ، اضرب ، بحذف الطاء
لأنها بدل من تاء افتعل ، ويبقى الهمزة لأنها فضلتها بالتقدم .
ونقل أبو حيان عن المازنى منعه كل ما يودى إلى ما لا مثال له ، فإذا
كان حذف همزة الوصل ، يودى إلى ما لا مثال منعه ، فلا يقال غده نطليق
فى انطلق لعدم وجود هذا الوزن فى الأسماء ، هكذا فى الجمع ١٣٨/٦ ،
وعلة " منع ما يودى إلى ما لا مثال له " ذكره المؤلف ص ٢٥٣١ .
وجميع الأمثلة التى ساقها سيويه فى كتابه حذف منها " الألف الموصولة "
— كما يسميها هو — فقال ٤٣٤/٣ : وإذا حققت انطلاق قلت نطليق ،
بحذف الألف لتحرك ما يليها ، وتترك النون ، لأن الزيادة إذا كانت
أولا فى بنات الثلاثة ، وكانت على خمسة أحرف ، وكان رابعه حرف لين ،
لم تحذف منه شيئا فى تكسيره للجمع ، لأنه يجىء على مثال مفاعيل . ولا فى
التصغير ، نحو تجفاف ، وتجانيف فالنون بعد حذف الألف ، كالتاء فى
تجفاف .

وذكر السيوطى فى " الأشباه والنظائر " تحت عنوان : " لم لا يجوز
اثبات همزة الوصل فى نحو اضطراب إذا حققت " علة حذف همزة الوصل . فقال :
وذلك لتمذر نقل الحركة اليها .
انظر الأشباه والنظائر ٢٤٤/٢ .

(١) ولتحرك ثانية ، لا تثبت الألف ثانية [بل يُردُّ إلى أصل (١)]
 إن وجد (٢) [ولا ينقلب واوا] (٣) [نحو بَوَيْبٌ وَنَيْبٌ وَضَوَيْبٌ] (٤) ،
 [أى الألف إن كانت ثالثة] (٥) ، فلا يمكن أن تثبت مع التصغير (٦) ،
 لأن شرط التصغير أن يكون ثانية متحرکا ، كقَمِيلٍ وقَمِيلِلٍ وقَمِيلِلِلٍ ، ولا يمكن
 تحريك الألف لكونها ساكنة . بل إما أن يكون للألف أصل أولا ، فإن كان له
 أصل رد إلى (٧) أصله ، فهاب يقال فيه : بَوَيْبٌ* ، لأن أصله بَوَبٌ ، ونساب
 يقال فيه : نَيْبٌ* ، لأن [أصله نيب] (٨) .
 وإن لم يكن له أصل ينقلب واوا ، كضَوَيْبٍ فى (٩) تصغير ضارب ،
 فإن ألف ضارب لا أصل له ، واواً أو ياءً ، ولا يمكن تحريكه فتحه أن يرد إلى
 ما يقبل الحركة من حروف المد واللين لتجانسهما (١٠) ، وهو إما السواو

(١) " أصل " كتب فى هامش الأصل صح ، وفى م : ترد إلى الأصل إن وجد .

(٢) انظر الأشمونى ١٢٢/٤ .

(٣) ما بين [] كتب فى هامش ل صح .

(٤) ما بين [] كقط من ل ومن الأصل .

(٥) ما بين [] سقط من ل وكتب فى الهامش صح .

(٦) قال ابن مالك رحمه الله : والألف الثانى فى المزيد يجعل واوا كذا ما الأصل فيه مجهل .

(٧) الى : كتبت فى هامش هـ صح .

(٨) ما بين [] كتب فى هامش ل صح ، والكوفيون يجيزون فى ناب نويب

وفى شيخ هونج ، انظر الأشمونى ١٢٢/٤ - ١٢٣ ، والذي ذكره المؤلف

هو مذهب سيويه . انظر الكتاب ٤٦١/٣ - ٤٦٣ .

(٩) " فى " سقطت من الأصل .

(١٠) فى م : لتجانسها .

أو الياء (١) ، فالواو أولى (٢) ، لتقل الياء مع ياء التصغير فلذلك قال :
 ضويرب دون ضويرب .

نقوله " نحو بويرب " مثال لما أصل ألفه واو ، و " بويرب " مثال
 لما أصل ألفه ياء و " ضويرب " (مثال لما لا أصل لألفه (٣) .

(ولا ثالثة طرفا أو غير طرف ، بل ينقلب ألفه (٤) ياء لا غير
 نحو عَصِيَّةٌ وَخَيْقٌ) .

أى ولتحرك ثانيه ، لا تثبت الألف ثالثة كمصا ، أو غير طرف كمناق ،
 وإنما جعل انقلاب الألف ثالثة [ياء (٥) كمصى] (٦) فرع تحريك (٧)
 الثانى فى التصغير ، لأن انقلابها فرع ياء التصغير ، لأن انقلابها إنما يكسبون
 بعد ورود ياء التصغير ، وهى ساكنة ، وإنما تكون ساكنة إذا تحرك الثانى ،
 [إذ لو سكن الثانى] (٨) لم يكن ورود ياء التصغير بعدها لاجتماع
 الساكنين ، فسكونها فرع تحرك الياء ، إذ لو لم يتحرك الثانى لم يثبت ياء
 التصغير ، فانقلاب الألف فرع عن ياء (٩) التصغير ، وياء التصغير فرع تحرك
 الثانى ، وفرع الفرع فرع ، فلذلك كان انقلاب الألف ثالثة ، فرع تحرك الثانى ،

(١) فى هـ : وهو اما الواو أو الياء .

(٢) فى الأصل وم : والواو أولى .

(٣) انظر الاشعرونى ١٢٣/٤ .

(٤) " ألف " سقطت من م .

(٥) " ياء " سقطت من الأصل ر ل وكتبت فى هامش هـ صح .

(٦) " كمصى " سقطت من ل وما بين [] سقطت من م .

(٧) فى الأصل وم ول : تحرك .

(٨) ما بين [] كتب فى هامش ل صح .

(٩) " ياء " سقطت من الأصل وم .

فَمَصِيَّةٌ تَصْغِيرٌ عَا ، فالألف (١) فيه ثلاثة طرفا ، ولا يمكن ثلث (٢) الألف
 في التصغير مع ياء التصغير ، لئلا يلتقى ساكنان ، بل لابدَّ من قلب الألف
 ياءً ، إذ لو قلبت واوًا لزمه (٣) أيضا قلبها ياء (٤) ، لأن الواو والياء
 مجتمعتان (٥) ، وأولاهما ساكنة ، فكان قلبه ياء من الابتداء هو الوجه ،
 وهو معنى قوله : " بل ينقلب ياء لا غير " وَخَيِّقٌ مثال (٦) تصغير خَيَّاقٍ ،
 وهو الأنثى من أولاد المعز (٧) ، والألف فيه ثلاثة غير طرف ، فلزم قلب
 الألف ياء ، وإدغام ياء التصغير فيه نحو خَيِّقٌ .

(٨) (وكذا الواو) أى وكذا الواو علقب ياء إذا وقعت ثلاثة طرفا ،
 نحو عَرِيَّةٌ في (٩) تصغير عُرَّةٍ ، فإن الواو وقعت ثلاثة طرفا فيجب قلب
 الواو ياء بأن يقال: عَرِيَّةٌ (١٠) ، بخلاف ما (١١) إذا لم يكن الواو ثلاثة طرفا

كاسر

- (١) في م والأصل : والألف .
- (٢) في م : اثبات .
- (٣) فسي ل والأصل وم : لزم .
- (٤) " ياء " كتبت في هامش هـ " صح .
- (٥) في ل : مجتمعان .
- (٦) مثال : سقطت من ل .
- (٧) في المصباح : والعَيْنَانِ : الأنثى من ولد المعز قبل استكمالها الحول .
 والجمع أَخْخٌ وَخُوقٌ .
- (٨) " طرفا " كتبت في هامش هـ " صح .
- (٩) سقطت " في " من هـ ومن الأصل .
- (١٠) وانظر الصبان ١١٥/٤ .
- (١١) " ما " سقطت من هـ .

كَأَسْوَدَ وَجَدُول ، فإنه لا يجب فيه قلب الواو إلى الياء ، بل يجوز الإظهار نحو: أَسْوَدَ وَجَدُول (١) ، وإن كان (٢) الفصح أن تقلب (٣) السواو ياء (٤) ، وأن يقال: أَسِيدَ وَجَدِيلَ فلذلك قال :

(إلا أن يكون غير طرف ، فقد (٥) أجزأ الإظهار نحو أَسِيدَ (٦) وجدول وإن كان الفصح القلب) (٧) وإنما وجب قلبها إذا كان طرفا ، دون ما إذا كان وسطا ، لأن الطرف محل للتخفيف دون الوسط .

(والبدل اللازم وهو ما كان عِلَّةَ الإبدال باقية ، لا يرد إلى أصله كما في التكسير نحو تَخِيمةٌ وَقَوَيْلٌ في تخة وقائل) (٨) .

لما كان التصغير يجب فيه رد الأشياء إلى أصولها ، ذكر هذا البحث ، وهو أنه في البدل اللازم لا يرد إلى أصله ، لأن عِلَّةَ الإبدال باقية في المصغر أيضا ، فكما (٩) أبدل (١٠) في المكبر يبدل في المصغر أيضا ، نحو

-
- (١) في م : وجد يدل .
 (٢) " كان " سقطت من ه .
 (٣) في الأصل : يقلب .
 (٤) في ل وم : أن تقلب الواو إلى الياء .
 (٥) في م : وقد .
 (٦) إلى هنا ينتهي نقص النسخة .
 (٧) وانظر معجم الهوامع ١٣٢/٤ والصبان ١١٥/٤ .
 (٨) انظر في عدم رد البدل اللازم الكتاب ٤٥٨/٣ .
 (٩) في الأصل وك وه : وكما .
 (١٠) في ه : يبدل .

تُخَيِّمَةُ تُصَغِّرُ تَخْمَةً ، والتاء فيه بدل من الواو ، وإنما أبدل الواو تاء لكونها
مضمومة ، واستثقال الضمة على الواو ، والصَّغْرُ أيضا لوقيل فيه تخييمٌ لوجب
إبدالها أيضا (١) ، لكون الواو فيه مضمومة ، فعلم الإبدال باقية في المصغرة
فيجب فيه الإبدال ، وكذا في قوئيل تصغير قائل (٢) ، وأصله قائل ، اسم
فاعل من القول (٤) ، أبدلت (٥) الواو همزة لما ذكر في الإعلال ، وهو
قوقع الواو متحركة بعد مدة ، وهذه الملة باقية في التصغير ، إذ لوقيل
قوئول ، لوقعت الواو أيضا متحركة بعد الياء ، فوجب (٦) قلبها همزة كما
في المكبر .

وفيه نظر ، لأن حقه أن يقال : قوئيل بالادغام ، لأن قولك قويسول ،
اجتمع فيه الواو والياء ، وسبق إحداهما (٧) بالسكون ، فالقياس قلب الواو
ياء ، وادغامها فيه نحو قوئيل بالتشديد مع أنهم يقولون بالهمزة نحو قويسل ،
فالأولى في تمليكه أن يقال : إنما أبدل في المكبر وهو قائل ، لكون الإعلال
في الأسماء فرعاً على إعلال الفعل (٨) ، فعلم إبداله : وجود الإبدال في
الفعل - وهو قال - ، وهذه الملة موجودة في المكبر وفي الصغر معا .

(١) في الأصل : لوجب أيضا إبدالها .

(٢) في هـ : في المصغر باقية .

(٣) في ل : وكذا في قوئيل في تصغير قائل .

(٤) في ل : من يقول .

(٥) في ك والأصل : وأبدلت ، وفي هـ : فأبدلنا .

(٦) في هـ : فيجب .

(٧) في ك وهـ وم : أحديهما .

(٨) في هـ والأصل وم : اعلال الأفعال ، وفي ل : اعلال الأفعال (بمقوطة في) .

قوله : " كما فى التفسير " أى كما أن البدل اللزوم فى المكسر (١) ،

لا يردّ إلى أصله ، فلو جمع تخمة على تخم ، لم يرد فى الجمع إلى أصله ، لبقاء

علة الإبدال فى التفسير أيضا ، وهو كون الواو مضمومة •

(بخلاف غير اللزوم نحو موزينين ، ومويعد فى ميزان ومتمد) (٢)

أى البدل غير اللزوم ، وهو ما لا يكون علة الإبدال باقية فى المصغر ، يرد إلى

أصله كمويزين تصغير ميزان ، وأصله موزان ، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار

ما قبلها ، وهذه الملة غير موجودة فى المصغر ، لضم الأول ، فرد إلى أصله ،

فقيل موزين من غير قلب الواو ياء (٣) •

وكذا مويعد تصغير متمد (٤) ، اسم فاعل من اتمد ، فقلبت (٥)

(١) فى ك والأصل : فى المكبر •

(٢) انظر : ميزان وميقات وميماد فى الكتاب ٤/٥٧ •

فى هامش الباب : واعلم أن الاسم قبل التصغير ، إما أن يكون فيه سبب قلب أو حذف ، أو لا ، فإن كان ، فإنما أن يزيل التصغير ذلك السبب أولا ، فما لا يزيل التصغير سببه ، يبقى على حاله من القلب والحذف ، لوجود سببه ، والمصنف - رحمه الله - عبر عن هذا بقوله : والبدل ... الخ •

وأما ما أزال التصغير سببه ، فينتفى بانتفاء السبب ، وعبر عنه بقوله :

بخلاف غير اللزوم . (٧ / ظ) •

(٣) عبر سيمويه عن هذه الملة بقوله : وإنما أبدلوا الياء لاستقلالهم هذا الواو بعد

الكسرة (قبل التصغير) فلما ذهب ما يستقلون ٢ وهو الكسر لأن الأول

مضموم فى التصغير (رد الحرف إلى أصله الكتاب ٤/٥٧ •

وانظر همع الهوامع ٣٣/٦ ، فقد ذكر ما يراه المؤلف •

(٤) الذى ذكره المؤلف هو مذهب جماعة من النحويين منهم الزجاج ، وسيمويه يحذف

منه تاء الافتعال ، مع تاء أخرى بدلة من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد

انظر همع الهوامع ١٤٢/٦ •

(٥) فى هـ : قلبت •

(٢)
 الواو تاء (١) ، لكون الواو ساكنة مع التاء ، فقلبت تاء ، [وأدغمت كما قلبت
 في اوتحد] (٣) ، لسكون الواو أيضا فلما صغر لزم حذف التاء (٤) ، لكونه
 زائدا (٥) غير يقيّد ، فلم تبقى علة الإبدال لعدم التاء (٦) .
 (وقيل عيّد في عيّد (٧) ، فرقا (٨) بينه وبين مختفّر عود ، كما
 قالوا أعياد لذلك) (٩) أي للفرق ، هذا جواب عن سؤال مقدّر (١٠) ،
 وهو (١١) أن يقال : عيد من المود ، فأصله (١٢) عود ، وإنما قلبت الواو
 ياء لسكونها وانكسار (١٣) ما قبلها ، ولم توجد هذه العلة في المصغّر

-
- (١) في ل : ياء ، وأدغمت .
 (٢) " وأدغمت " سقطت من هـ .
 (٣) ما بين [] سقط من ل .
 (٤) في هـ : الياء .
 (٥) في هـ : زائد .
 (٦) في م : فقط : لعدم التاء ، لحذفها صحة للتصغير .
 (٧) " في عيد " كتبت في هامش هـ صح .
 (٨) " فرقا " سقطت من ل .
 (٩) انظر الأشعوني ١٢٣/٤ .
 (١٠) " مقدّر " سقطت من هـ .
 (١١) " هو " سقطت من م .
 (١٢) في ل : وأصله .
 (١٣) في جميع النسخ : لانكسار ما قبلها ، ثم كتبت في هامش ك : لسكونها
 وانكسار صح .

لوجوب ضم الأول فيه ، وكان (١) حقه أن يردَّ إلى أصله لعدم موجب الإبدال ، فعُيِدَ (٢) على خلاف القياس ، وكذا لوجع عيد على أعياد لكان حق (٣) الجمع أن لا يبدل الواو فيه ياء ، [لعدم طة الإبدال فيه . فأجاب عنهما بجواب واحد : وهو أنه لو رُدَّ إلى أصله لقلَّ عويدٌ ، فيلتبس بمحقر عود ، لأنه يقال فيه (٤)] (٥) عويد ، وكذا في الجمع لو قيل على الأصل أعواد لالتبس بجمع عود ، فأنما قيل عييد (٦) وأعياد ، للفرق بين محقر عيد وبين (٧) محقر عود ، وللفرق بين جمع عيد وجمع عود (٨) .
(وإذا اجتمع مع يائه ياءان حذفت الأخيرة نحو غويّه ومعيه (٩) في فائضة ومعاوية) أى إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الياء

(١) فى ل وم : فكان .

(٢) فى ل : مفيد .

(٣) " حق " كتبت فى هامش هـ ص ٥ .

(٤) " فيه " سقطت من الأصل .

(٥) ما بين [] سقط من ل .

(٦) فى ل : عيد .

(٧) " وبين " سقطت من ك ول والأصل وم .

(٨) سيويه يجعل عييد من البدل اللزوم ، فقد قال : فأما عيد ، فإن تحفيره

عييد ، لأنهم ألزموا هذا البدل ، قالوا : أعياد ، ولم يقولوا أعواد ، كما

قالوا أقوال ، فصار بمنزلة همزة قائل ، لأن همزة قائل بدل من واو ،

الكتاب ٤٥٨/٣ .

(٩) قال الشيخ الصبان : قال فى التسهيل : يحذف لها ، (أى لأجل تلك الياء)

أول ياءين ولياها . الأشموني ١١٥/٤ . وكذلك فى همع الهوامع : ويحذف

أول ياءين ولياها ١٣٢/٦ ، وفى شرح الفصل : وإذا اجتمع مع ياء التصغير

ياءان حذفت الأخيرة ١٢٥/٥ .

الأخيرة لحصول الثقل عندها ، ولأن التصرف بآخر الكلمة أليق ، أما غَوَيَّْةٌ
فهى (١) تصغير ظاوية ، وأصل تصغيره غَوَيْيَّةٌ ، فالواو (٢) قلبت ياء لسكون
الياء قبلها فصار غَوَيْيَّةٌ ، فاجتمع مع ياء التصغير ياءان ، فحذفت الياء
الأخيرة ليعقب غَوَيْيَّةٌ بعد الإدغام ، وفتحت ما قبل التاء (٣) ، فصار غَوَيَّْةٌ .
وكذا مَعِيَّةٌ فى تصغير معاوية ، وأصله (٤) مَعْيِيَّةٌ ، فانقلبت الواو
ياء فصار مَعْيِيَّةٌ ، فحذفت الأخيرة ، فهى مَعِيَّةٌ (٥) .
فإن قلت : مِيَّةٌ اسم امرأة ، لو صغّر (٦) قيل مِيَّةٌ فقد اجتمع مع
ياء التصغير ياءان ، مع أنه لا تحذف الأخيرة .
قلت : شبهة بالمثل على أن (٧) اجتماعها مع الياءين (٨) ، إنما
يوجب (٩) الحذف فى مثل هذه الصورة ، وهو أن يكون ياءان متأخرتان (١٠)
عن ياء التصغير ، وأن يكون زائدا على الثلاثى ، فيمكن أن يحذف من غير

-
- (١) فى ل وه : فهو .
(٢) فى ل : والواو .
(٣) فى ل : الياء .
(٤) فى ك وه وم : الياء .
(٥) انظر شرح الفصل ١٢٦/٥ وظل ابن عييش لحذف هذه الياء بقوله : لتطرفها
وكثرة تطرق التخمير إلى اللام .
(٦) فى ه : لو صغرت .
(٧) " أن " سقطت من الأصل .
(٨) فى ل : مع ياء التصغير .
(٩) فى ك : إنما وجب ، وفى الأصل : أوجب .
(١٠) فى ه : الياءين متأخرتين وكذلك فى م .

إِخْلَال (١) بِزَنْةِ الثَّلَاثِ ، بِخِلَافِ مَيَّةٍ ، فَإِنَّ الْيَاءَيْنِ غَيْرَ مُتَاخُوذَتَيْنِ ، وَالْكَلِمَةُ أَيْضًا ثَلَاثِيَّةٌ ، فَلَوْ حُذِفَ لَزِمَ الْإِخْلَالُ (٢) بِالزَّيْنَةِ ، فَكَانَ (٣) اكْتَفَى بِالمَثَالِ مِنْ تَقْيِيدِ بِالضَّابِطِ .

أَوْ يَرَادُ : إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ (٤) يَاءُ التَّصْفِيرِ يَاءَانِ بِالتَّصْفِيرِ ، أَوْ يَسَبِّبُ التَّصْفِيرَ ، وَفِي نَحْوِ (٥) "غَوِيَّةٌ وَمَمِيَّةٌ" ظَاهِرٌ أَنَّ الْيَاءَيْنِ إِنَّمَا حَدَّثَتَا بِوَاسِطَةِ يَاءِ التَّصْفِيرِ قَبْلَهُمَا ، وَإِلَّا تَثَبَتِ الْوَاوُ غَيْرَ مَعْلَةٍ (٦) ، فَالْيَاءَانِ حَدَّثَتَا بِالتَّصْفِيرِ ، بِخِلَافِ مَيَّةٍ ، فَإِنَّ الْيَاءَيْنِ لَمْ تَحْدِثَا بِالتَّصْفِيرِ ، فَافْتَرَقَا ، وَنَهَسَ أَيْضًا بِالمَثَالِ عَلَى هَذَا الْإِهْبَارِ (٧) .

(وَقَدْ يَرُدُّ الْمَزِيدُ فِيهِ إِلَى حُرُوفِ (٨) الْأَصُولِ نَحْوِ زَهْرٍ وَحَارِثِ)

(١) فِي ل : إِخْلَالٌ .

(٢) فِي ك وَل : الْإِخْلَالُ .

(٣) فِي م : وَكَانَ .

(٤) " مَعَ " كَتَبْتُ فِي هَامِشِ هـ صَح .

(٥) " نَحْوِ " فِي هـ فَقَطْ .

(٦) فِي هـ : غَيْرَ مَقْلُوبَةٍ يَاءٌ .

(٧) فِي هَامِشِ " ك " : ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ الَّذِي ذَكَرَ لَيْسَ بِحَذْفِ اِعْلَالِيٍّ ، كَالْحَذْفِ فِي قَاضٍ ، إِنَّمَا هُوَ حَذْفُ اِعْثَابِيٍّ لِأَجْلِ التَّخْفِيفِ كَالْحَذْفِ فِي نَحْوِ يَدٍ ، وَلِذَا أَعْرَبَ بِالْحُرُوكَاتِ كِإِعْرَابِ يَدٍ ، تَقُولُ هَذَا عَطِيٌّ وَرَأَيْتَ عَطِيًّا وَمَرَرْتُ بِعَطِيٍّ وَلَوْ كَانَ قَاضٍ لَقِيلَ فِي الرُّفْعِ وَالْجَرِّ عَطَى بِالْيَاءِ الْمَكْسُورَةِ ، وَقِيَاسُ تَصْفِيرِ عَطَاءٍ عَطِيٌّ : الْيَاءُ الْأَوَّلَى لِلتَّصْفِيرِ ، وَالثَّانِيَةُ الْمَقْلُوبَةُ مِنَ الْأَلْفِ ، الَّتِي كَانَتْ فِي عَطَاءٍ ، وَالثَّلَاثَةُ هِيَ الْمَقْلُوبَةُ مِنْ وَאו عَطَا وَقَلِبْتَ هَمْزَةَ عَطَاءٍ يَاءً لِزَوَالِ عِلْقَةِ قَلْبِهَا وَاوَا ، ثُمَّ قَلِبْتَ يَاءَ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ لِلتَّخْفِيفِ .

(٨) فِي ل : حُرُوفٌ .

في أزهر وحارث (١) ومنه أريق (٢) في قولهم : جاء بأمر الربيع على أريق (٣).

ويسمى تحفير الترخيم .

وقد ورد في شعر الأعشى (٤) :

(١) هذا مذهب البصريين في جواز تصغير الترخيم للأعلام وفقرها ، ومذهب الفراء ،

وشملب ، عدم جواز تصغير الترخيم إلا في الأعلام خاصة ، فلا يجوز عندهما

خريت إلا علما . انظر مع الهوامع ١٥٢/٦ ، والأشعوني ١٢٦/٤ .

(٢) الأورق من الإبل ما في لونه بياض إلى سواد ، وهو من أطيب الإبل لحماء ،

لا عملا وسيرا (القاموس أ ر ق) .

(٣) احتج البصريون بهذا القول ، على جواز تصغير الترخيم في غير الأعلام ، وربما

يقصد المؤلف بإيراد هذا المثل الإشارة إلى هذا الخلاف ، وانظر الأشعوني

١٢٦/٤ .

قال الصنف في الحاشية : - قولهم " جاء بأمر الربيع على أريق " أم الربيع

الداهية وأصلها من الحيات ، ذكر الميداني أن التركيب يدل على شيء يحيط

بالشيء ، ويدور به كالريقة وربقت فلاناً في هذا الأمر أي أوقمته فيسه

حتى ارتبك وارتبك فكان أم الربيع داهية تحيط وتدور بالناس حتى يرتبكوا

ويرتكوا فيها وأريق أصله وريق مرخما وهو الجمل لونه لون الرماد وقال أبو زيد :

هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول

رجل رأى الفول على جمل أورق . (الحاشية ٣ / و) .

وفي هامش الباب : وقيل أم الربيع الأفصى ، شبهت بالريق ، وأريق

الذئب أي جاء بالأفصى مع الذئب ، والمعنى جاء بالداهية (٨ / و)

وانظر المستقصى (٤١ / ٢) .

(٤) الأعشى ، ميمون بن قيس ، ولد في قرية منفوحة من اليمامة ، في قبيلة قيس

ابن ثعلبة ، من بطون بكر بن وائل ، كنى بأبي بصير ، وسق صناجة العرب ،

لأنه كان يتغنى في شعره ، وكان راوية خاله : المسيب بن علس ، طاف بالبلاد

فزار فارس ونجران وبلاد حنير ووصل في شعره إلى الحبشة ، ومدح الفلاسنة

والمنافرة .

أَبْلَغُ يَزِيدَ بَنِي شَيْهَانَ مَالِكَةً .. أَمَا تُثَبِّتُ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكُ (١)

أى تحترق من الحسد ، والمراد أبا ثابت ، فثبت تحقير (٢)

• الترخيم لثابت •

يعنى إذا كان فى الكلمة زيادة (٣) ، فحق التصغير المتعارف أن

لا يحذف جميع زوائده بل يقال فى حارث (٤) حويرث ، وفى أزهر أزهره ،

لكن جاء فى تصغير أزهر (٥) زهير ، فعلموا أن هذا نوع آخر من التحقير ،

وهو أن تحذف الزوائد كلها ، ويرد إلى حروفه الأصول ، ثم يصغر ، فأزهر

يحذف منه الهمزة ، فيرجع إلى زهر ، وتصغير (٦) زهر على زهير •

— وهو شاعر الخمر ، قدم إلى مكة ليسلم ، فصدّه القرشيون عندما أخبروه

أن الإسلام يحرم الخمر ، عدّه ابن سلام فى الطبقة الأولى ، بعمد امرئ

القيس وزهير والناخبة •

وكانت وفاته فى السنة السابعة للهجرة (٦٢٩ م) •

الأعلام ٣٠٠/٨ — ٣٠١ ، خزنة الأدب ٨٤/١ — ٨٦ ، الشعر

والشمر ٧٩ ، رغبة الأمل ٧٠/٤ •

(١) البيت فى ديوانه (١٤٨ — صادر) من قصيدته التى مطلعها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنْ الرُّكْبَ مَرْتَحِلٌ .. وَهَلْ تُطِيقُونَ دَاعَا أَيْهَا الرَّجُلُ

" وأبا ثابت " هو أبو ثابت يزيد بن مسهر الشيبانى (الديوان ١٤٤) •

(٢) فى هـ : تصغير •

(٣) فى ل : زوائد •

(٤) فى ك : حوثر •

(٥) " أزهر " كتبت فى هامش هـ ص •

(٦) فى ك : ويصغر •

وسموا هذا النوع تحقير الترخيم ، لأن فيه تحقيرا وترخيما ، أما الترخيم — بحسب اللغة — فهو حذف زوائد ، وأما التحقير فباختبار ^(١) حروفه ، فهو مشتمل على تحقير وترخيم ، فسموه تحقير الترخيم ، فحذف الزوائد كلها ليس بقياس ، أما بعد الحذف فتصغيره ^(٢) على القياس ، لأن زهيرا تصغر زهر على القياس ، وحريشا ^(٣) تصغير حوث على القياس ، ومثل به "أريق" في المثل وأم الربيع ^(٤) : الداهية ^(٥) .

قال الأصمى ^(٦) : تزعم ^(٧) العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جبل أوريق ^(٨) ، فصغر ^(٩) على نحو ما ذكرنا ^(١٠) في زهير ، وهو أنه حذف الهمزة الزائدة من أوريق ، ثم صغره على وريق . ثم لما كانت السواو

-
- (١) في الأصل وك : وأما الترخيم باختبار .
 (٢) في الأصل : فيصغر .
 (٣) في ل وهوم : وحريث .
 (٤) وأم الربيع : من أسماء الداهية (اللسان رب ق) .
 (٥) في ل : اللاهية .
 (٦) الأصمى : عهد الملك بن قريش بن علي بن أصمع الباهلي ، أبو سميد .
 مولده ووفاته بالبصرة (١١٢ — ٢١٦ هـ) الاطلاع ٣٠٧/٤ — ٣٠٨ هـ .
 وفيات الأعيان ٢٨٨/١ .
 (٧) في ك وه : يزعم .
 (٨) كذلك نسب الأشمونى هذه الرواية إلى الأصمى (الأشمونى ١٢٦/٤) وانظر المثل في اللسان من غير نسبته مادة (رب ق) .
 (٩) في هـ : فيصغره .
 (١٠) في م : على نحو ما ذكر .

مضمومة ، قلبها همزة كما قيل "أقيت" في "وقيت" ، وأجوه" في "وجوه" (١) .

(ومجبهة في غير الجمع للوصف بالحقارة ، وفي الجمع للوصف بالقلّة) .

أى التصغير إذا جاء في غير الجمع كرجيل (٢) ، كان وصفا

بالحقارة ، أى رجل حقير ، وإذا جاء في الجمع كان للوصف بالقلّة .

(ولذلك) أى ولهذا المعنى وهو كونه في المفرد للوصف بالحقارة ،

وفي الجمع للوصف بالقلّة .

(يحقّر جمع القلّة على بناء) (٣) أى من غير تغيير (٤) ، لأن

تحقير الجمع للوصف بالقلّة ، وهذا الجمع موضوع للقلّة ، فحقه أن يصغر على

لفظه ، توفية لذلك المعنى .

(نحو أكّلب وأجّمال وأجرية وغلّية) تصغيرا لجمع القلّة

وهى : أكّلب وأجّطل وأجرية وغلّية (٥) .

(١) تصغير الترخيم كما ذكر المصنف بحذف زوائده ، ولم يذكر المصنف بعض الأحكام

الخاصة ، كالحق تاء التانيث لصغير الثلاثى الأصول ، وسماء مؤنث نحو :

سويدة في سويداء .

وكذلك بين سبيويه والمبرد خلاف في تصغير إبراهيم وإسماعيل تصغير الترخيم .

انظر شرح الفصل : ١٣٧/٥ ، والأشعري ١٢٦/٤ .

(٢) فى ل : كرجل .

(٣) انظر التزمخشري في الفصل ١٣٢/٥ .

(٤) فى ل : تغير .

(٥) فى هامش الباب : صغرا رجمة التى هى جمع قلّة من غير تغيير ، فيدل نحو

" أكّلب " على التقليل من جهتين :

— التصغير . — وكون البناء جمع قلّة .

وأيضا لأن مجيئ التصغير في الجمع لوصف مدلوله بالقلّة (٨ / و) .

(وجمع الكثرة يردُّ إلى واحدة ثم يجمع جمع السلامة أو إلى جمع قلته إن وجد نحو ظيمة في ظمان وإن شئت: ظيمون) (١) أى ولذلك المعنى وهو كون التصغير في الجمع للوصف بالقلّة ، لا يصغر جمع الكثرة على بناءه ، لئلا يتنافى التصغير الدالّ على القلّة ، وجمع الكثرة ، بل يصغر على أحد وجهين (٢) :

إما بأن يرد إلى واحد ، ثم يجمع جمع السلامة حتى يصح التصغير الدالّ على القلّة ، في الجمع الدالّ على القلّة أيضا ، وهو جمع السلامة ، فنحو ظمان - وهو جمع الكثرة - حقه أن يرد إلى واحد وهو غلام ، فيصغر على ظيم ، ثم يجمع جمع السلامة ، فيقال ظيمون .

والوجه الآخر : أن يردّ إلى جمع قلته إن وجد له جمع قلّة ،

فيرد ظمان إلى ظيمه ، - وهو جمع القلّة - ثم يصغر جمع القلّة فيقال : ظيمة .

والفرض من الوجهين : أن لا يجمع التصغير وجمع الكثرة المتنافيان .

فقوله (٣) : يرد إلى واحد : أى ويصغر ثم يجمع جمع السلامة ،

وهو ظاهر ، إذ لو ردّ إلى واحدة ، وجمع من غير تصغير لم يكن من حساب

التصغير في شيء .

هذا بيان للفظ (٤) ، وفي التعليل نظر ، لأن قوله : التصغير

(١) انظر ابن عيسى ١٣٢/٥ .

(٢) في م : على أحد الوجهين .

(٣) في هـ : وقوله .

(٤) في ل ، والأصل : اللفظ .

في الجمع للوصف بالقلّة " إما أن يكون وصف الحقارة مأخوذاً معه ، أو لا ،
 فإن لم يكن مأخوذاً (١) ، بل الفرض منه التقليل فقط ، كان حقه أن لا يصغر
 جمع القلّة أصلاً ، لأن القلّة حاصلة بدون التصغير ، فالتصغير (٢) لم يفسد
 شيئاً زائداً ، وإن كان وصف الحقارة مأخوذاً معه ، فلم يكن لمجرد الوصف
 بالقلّة ، بل حقه أن يقال : التصغير للوصف بالحقارة مطلقاً ، في المفرد ،
 وفي الجمع (٣) ، ليصح تصغير جمع القلّة على بناءه ، للدلالة على الوصف
 بالحقارة مع القلّة .

" وأما جمع الكثرة فيرد إلى واحد . . . إلى آخره " : يقال
 عليه (٤) أيضاً : إن التصغير لو ردّ على جمع الكثرة ، فإما أن يغيّر جمع
 الكثرة عن وضعها (٥) الأصلي أو لا يغير ، فإن غير عن الدلالة على الكثرة
 لم يتناف التصغير [الدال على القلّة وجمع الكثرة بل يكون التصغير] (٦)
 قرينة دالة على أن جمع الكثرة غير عن موضعه (٧) ، ويدل على القلّة ،
 فجاز تصغيره على بناءه حينئذ .

-
- (١) في الأصل : فإن لم يكن مأخوذاً معه ، " ومعه " كتبت في الهامش صح .
 (٢) في ل : والتصغير .
 (٣) في ك وه : والجمع .
 (٤) " عليه " سقطت من ل .
 (٥) في ه : عن وضعه .
 (٦) ما بين [] سقطت من ل .
 (٧) في ك ول والأصل وم : عن موضعها .

وإن لم يَخْفَرَّ عن مدلوله (١) ، بل أريد بقاء الكثرة فيها ، لم
يمكن رَدُّه إلى جمع القلَّة ، أو إلى جمع السلامة لفوات معنى الكثرة فـسـى
الصورتين (٢) ، بل حقه أن لا يصغر أصلا ، لثلاث فوات معنى الكثرة ،
وأيا (٣) إذا وجدنا "ظيرون" أو "غلية" في الاستعمال ، فمن أين علمنا أن هذا
الجمع للكثرة (٤) ؟ بل جاز في " غلية " أن يكون تصغير " غله " ، وفي
" ظيرون " جاز أن يصغر المفرد ابتداء ، ثم يجمع هذا الصغر جمع السلامة . (٥)

(وقد يجى " للتعظيم نحو :

دَوِيْبِيَّةٌ تصغرُ منها الأناملُ (٦))

(١) في ك ول والأصل وم : عن مدلولها .

(٢) في ل : في التصغير .

(٣) وأيضا " سقطت من ك .

(٤) في ك : أن هذا جمع للكثرة .

(٥) انظر ابن يميث ١٣٢/٥ .

(٦) البيت للبيد بن ربيعة العامري (٤١ هـ) وهو عجز بيت من [الطويل]

ذكر الشارح صدره . ودويبيه " تصغير داهية ، ويروي مكانه "خويخة"

— تصغير خوخه — وهي الباب الصغير ، أي أنه سيفتح عليهم بساب

يدخل منه الشر ، وقال المصنف في الحاشية : يريد بها الموت ، ولا شيء

أعظم من الموت ، وهو للبيد وقبله (الحاشية ٣ / و) .

وأنظر : الشافعية ١٩١/١ ، الأشعري ١١٦/٤ ، أمالي ابن الشجري

٢٥/١ ، ٤٩/٢ ، ١٣١ ، الانصاف ١٣٩/١ ، ابن يميث ١١٤/٥ ،

الخزانة ٥٦١/٢ ، شرح شواهد الشافعية ٨٥ ، المفني ٤٨ — ١٣٦ — ١٩٧ —

٦٢٦ . شرح شواهد الأنامل للميني ٥٣٥/٤ ، همع الهوامع ١٨٥/٢ ،

الدر اللوامع ٢٢٨/٢ ، الديوان ٢٥٦ .

أوليه (١) : وكل أناس سوف تدخل (٢) بينهم .

وأراد بالدويبه الموت (٣) ، فقيل : إنه للتعظيم ، إذ التحقير غير مناسب
لذكر الموت بل هذا على العكس ، كتسمية (٤) اللدنيغ سليما (٥) ، ونظائره (٦)
إطلاقا لاسم الضد على الضد .

(وللمدح ، نحو قولهم (٧) :

أنا جدي لها المحكك .. وعذيقها المرجب (٨)

(١) في ل : أولها .

(٢) في ك ول : يدخل .

(٣) وفي العباب : ذلك من باب الكناية ، لأنه يكتنى بالصغر عن بلوغ الغاية
في العظم ، لأن الشئ إذا جاوز حدّه ، جانس ضدّه ، ويجوز أن
يقال إن تصغير دويبه للتحقير أيضا ، على حسب احتقار الناس للداهية
وتهاونهم بها ، لأن المراد بها الموت ، أي يجيئهم بلا شك ما يحقرونه
ولا يستمدون له .

ويجوز أن يكون لتقليل المدة ، لأن الداهية إذا كانت عظيمة ، كانت

شريعة الوصول . (٨ / و) .

(٤) في م : لتسمية .

(٥) وبات بليقة سليم ، وهو اللدنيغ (أساس البلاغة من ل م) .

(٦) ساق السيوطي في الزهر ٣٨٩/١ - ٣٩٦ ، السليم ونظائره في جملة ما ذكره

من الأضداد ، ونقل عن الامام ثعلب ، من كتابه " مجاز الكلام وتصاريفه " ،

ما نصه : من الأضداد مفارقة ، مفعله من فوز الرجل إذا مات ، ومفارقة

من الفوز على جنس التفاؤل كالسليم (الزهر ٣٩٣/١) .

(٧) في هـ : نحو قوله .

(٨) انظر الاشعري ١١٦/٤ وتهذيب السيرة ٤٩٤ وقال الصنف في الحاشية :

قاله هباب بن المنذر الأنصاري يوم السقيفة ، (ثم شرح المعاني اللغوية

كما هو مذكور في كتب المعاجم) الحاشية ٣/ و .

قاله (١) الحباب بن المنذر (٢) ، يوم سقيفة بني ساعدة (٣) حين
اختلف الأنصار في البيعة .

الجدل — بالكسر — عود ينصب للابل الجري ، تحتك به (٤) فتستشفى^(٥)
المحكك : الذي كثر الاحتكاك به حتى صار ملسا (٦)
والمذق — بالفتح — النخلة (٧)
والمرجّب : المدعوم بالرجبة ، وهي خشبة ذات شعبتين (٨) ، وذلك اذا
طالت النخلة وكبرت أو مالت (٩) ، فتدم بها لثا تسقط .

(١) في "م" : قاله له

(٢) الحباب بن المنذر بن النضر الخزرجي .

صحابي ، شاعر ، وهو صاحب المشيرة يوم بدر ، توفي في خلافة عمر
سنة (٢٠ هـ تقريبا) (الأعلام ١٦٧ / ٢ الاصابة ٣٠٢ / ١)

(٣) سقيفة بني ساعدة : دارة بالسينة المنورة (مكانها الآن حديقة عامة)
وفيها تمت مبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه .
(الموسوعة العربية الميسرة ١٨٦)

(٤) به "سقطت من "م"

(٥) للجدل : واحد الأجنذال ، وهي أصول الحطب العظام ، ومن قول الحباب
ابن المنذر : " أنا جدي لها المحكك " (الصباح ج ١ ذل)

(٦) والجدل المحكك : الذي ينسب في المعطن لتحتك به الابل الجري
(الصباح ج ١ ك)

(٧) والمذق مثال فليس : النخلة (الصباح ج ١ ذق)

(٨) رجب الشجرة : دعمتها لئلا تنكسر لكثرة حطبها .
(الصباح ج ١ ب)

(٩) في "ل" : اذا مالت

والمعنى : انسى ذورأى يستشفى بالاستضاءة (١) به كثيرا في مثل هذه الحادثة ، وأنا (٢) في (٣) كثرة التجارب والعلوم بموارد (٤) الأحوال فيها ، وفي أمثالها ومصادرها ، كالنخلة الكثيرة الحمل ، ثم روى بالمرأى العائب عنده فقال : " منّا أمير ومنكم أمير " . (٥)

(وللدنو من الشربى منحو : مثل هاتيا ، ودوين ذاك (٦) ، ومنه " أسيد " ، أى لم (٧) يبلغ السواد) (٨)

(٩) أى قد يجسّ التصفير لا للذات التي وضع اللفظ لها ، بل لتقليلها بين الشيئين ،

أما باعتبار المماثلة كقولك : " هذا مثل ذاك " يفهم (١٠) منه ظاهرا تمام المماثلة ، فإذا قيل : " مثل " استفيد أن بينهما مماثلة قليلة ، لا أن الذات الموصوفة بالمثل حقيرة أو قليلة . (١١) .

ولو ذكر " مثل هذا " كما في " دوين ذاك " كان كافيا في ارادة هذا النوع من التقليل ، ولكنه ذكر بلفظ " هاتيا " ، اضافة لتقليل آخر اليه ، ولعله جاء هكذا في الكلام ، لا أنه شرط .

(١) في " هـ " : بالاضاءة

(٢) في (ل) : " وأما " بدل " وأنا "

(٣) في " : سقطت من " م "

(٤) في " ل " : بمسود

(٥) أنظر القصة في تهذيب سيرة ابن هشام ٣٩٤

(٦) في " ل " و " هـ " : ذلك

(٧) " لم " كتبت في هامش " هـ " صح

(٨) وأنظر الكتاب ٤٧٧/٣ ، وابن يعيش ١٣٤/٥

(٩) في الأصل : وقد

(١٠) في " ل " : هذا مثل ذلك منهم

(١١) قال سيويه : أما قول العرب : " هو مثل هذا " " وأمثال هذا " فانما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير ، كما أن المشبه به حقير . (الكتاب ٤٧٧/٣)

أو باعتبار (١) تقليل ما بينهما من المسافة ، أما حساً ، أو رتبة
كقولهم : دون هذا ، وفوق ذاك ، يراد بهما تقليل المسافة الحقيقية
بين الشيئين ، أى ليس مسافة ما بينهما من محطة الى غاية ليس وراءها
[ولا فائقة الى غاية ليس وراءها] (٢) ، بل فيه تقليل باعتبار
مسافة ما بينهما (٣) .

” ومنه ، أى ومن هذا الباب ، أى من باب التصغير الوارد للدنو
من الشيء ، يقال : أسيد ، تصغير أسود ، أى ليس تام السواد ،
بل (٤) فيه طرف من السواد ، ولم يبلغ السواد التام (٥) ،

(١) ” أو باعتبار ” عطف على ” اما باعتبار ” في الصفحة السابقة

(٢) ما بين [] سقط من ” ل ”

(٣) لا يجوز تصغير ” دون وفوق ” الا على هذا المعنى الذى ذكره المؤلف ،
قال سيوريه : ... وإذا قلت : دون ذاك وفوق ذاك ، فائما تقرب الشيء
من الشيء ، وتقلل الذى بينهما ، وليس المكان بالذى يحقر (الكتاب ٢ / ٣٨ هـ)
وقال المبرد : فان قلت : هو عند زيد ، لم يجز أن تصغر ” عند ” وذلك
أنه قد يكون خلفه بكثير وتقليل ، وكذلك دونه وفوقه ، فاذا صغرتهما قلت
المسافة بينهما . (المقتضب ٢ / ٢٧١)

(٤) ” بل ” سقطت من ” هـ ”

(٥) ” وجاز هنا أن تقول : ” أسيد ” ، ولم يجز في أفعل التفضيل أن
تقول : ” هذا أسود منه ” لأن صيغة التفضيل ولفظة أسود على وزن واحد
وهنا يختلف وزن الكلمة وتصغيرها .

وفي هامش الباب : يعني أن تصغير ” أفعل ” صفة يدل على الدنو أيضاً ،
فـ ” أسيد ” يدل على أنه لم يبلغ السواد ، فهو قريب من الذى ليس فيه سواد ،
فالقصود من تحقير النعمت ، ليس تحقير الذات المعصومة ، بل تحقير ما قام به من
الوصف الذى يدل عليه لفظ النعمت ، فـ ” أحيمر ” أى ليس فيه هذا اللون تماماً
فهو دأن من الذى فيه هذا اللون (٨ / ظ)

وانما قال : " منه " لأن ما قبله - وهو " دوين " و " فوق " - لتقليل
المسافة بين الشيعتين حسا (١) ، كما ذكرنا ، في " أسيد " تقليل
باعتبار معنى السواد ، لا باعتبار مسافة ما بين الشيعتين ، كما في " دوين "
و " فوق " (٢) ، اذ معناهما ، أن المسافة (٣) بين الشيعتين فيهما
أقل من المسافة بين الشيعتين لوقيل : " دون " و " فوق " .

(ونحو : يا ما أميلح غزلنا شدن لنا (٤)
ليس على ظاهره ، وانما المراد الذى وصف بالطح (٥))

(١) في " م " : لتقليل المسافة حسا بين الشيعتين

(٢) " فوق " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) في " ك " : أن مسافة ، ثم كتبت في الهامش " المسافة " ، وفي " م " : مسافة

(٤) البيت من [البسيط]

وقد اختلف في نسبة هذا البيت ونسبه قوم الى العرجسي ، ونسبه العباس في
معاهدة التنصيص الى بعض الأقرب ، ونسبه الصافاني الى الحسين بن عهد الرحمن
العرجسي ، ونسب الى كامل الثقفي ، وأورد ابن هشام في جملته أبيات
لم ينسبها ، والابيات :

حورا لو نظرت يوما الى حجر	لاثرت سقما في ذلك الحجر
يزداد توريد خديها اذا لحظت	كما يزداد نبات الأرض بالبطر
فالورد وجنتها ، والخمر ريقتها	ضوء يهجتها أضوا من القمر
يا من رأى الخمر في غير الكروم ومن	ميكم رأى نبات ورد في سوى الشجر
كادت ترف عليها الطير من طرب	لما تقبت بتفريد على وتر
بالله يا ظبيات الحي قلن لنا	ليلاى ملكن أم ليلي من البشر

(البيت)

ونسب أيضا الى جنون ليلي اغترارا بذكر اسم ليلي فيه .

وانظر : ابن يمين ١٣٥ / ٥ العيني ٧٤ الشافعية ١٠ / ١ ٢٨٠ ، ٢٨١

(٥) استدل الكوفيون بهذا البيت على أنه : أفعل التعجب اسم لا فـمـل
والبصريون يقولون انه فعل ، وذكروا أجوبة كثيرة لهذا البيت ، وانظر الانصاف
المسألة الخامسة عشرة (١٢٦ - ١٣٨)

=====

آخره : من هوليا تكن الضال والسمر (١) .
 شدن الفزال : اذا قرن واستغنى (٢) عن أمه (٣) ، فقله : " شدن "
 أى شدن هن ، والضمير يرجع الى الفزال .
 أورد البيت (٤) على أن التصغير من علامات الأسماء ، و " ما أطح " فعل
 التعجب كـ " ما أحسن " فكان حقه أن لا يصغر .
 فأجاب بأن تصغيره (٦) كأنه ليس واردا على الفعل ، بل يعنون الشيء
 الذى يوصف بالطح ، كأنك قلت : " ملّج " فالمراد التعجب منه لا نفس
 التعجب ، فلذلك قال : " ليس (٧) على ظاهره " . أى ليس التصغير
 للفعل ، وإنما التصغير لما وصف بهذا الفعل ، كما قال : " المراد (٨)

=====

وقال المصنف في الحاشية : هذا ما استدل به الفراء وأصحابه في أن فعل التعجب
 من قبيل الأسماء دون الأفعال .
 وعند البصريين هذا التصغير لفظي فقط ، من حيث أنه متوجه الى من وصف
 بالطح ، وقيل : أنه متوجه نحو المعنى الى المصدر الذى دل عليه الفعل بلفظه
 وكأنهم أرادوا تصغير المصدر لفظيا ، ولكنهم رفضوا ذكر المصدر مع هذا الفعل
 لما أنهم سلبوه التصرف ، لأنه قد خرج عن مذهب الأفعال ، وأشبه بالجمود الحرف
 فصغروا الفعل لفظيا ، ووجهوا التصغير الى المصدر معنى ، لأن الفعل يقوم في
 الذكر مقام مصدره (الحاشية ٣/ و - ظ)

- (١) في " ل " : من هوليا تكن بين الضال والسمر
 (٢) في " ل " : فاستغنى
 (٣) شدين الظبي ، وجميع ولد الظلف والحافر : يشدن شدونا ، فهو ، و صليح
 جسمه وترعرع ، وملك أمه فمضى معها ، ويقال للمهر أيضا : قد شدن ، فإذا أفردت
 الشادن فهو ولد الظبية ، وقال أبو عبيد : الشادن من أولاد الظباء الذى قوي
 وطلع قرناه ، واستغنى عن أمه (التاج شدن)
 (٤) في " هـ " : أورد هذا البيت
 (٥) في الأصل و " هـ " : وما أميلج (٦) في " م " : التصغير
 (٧) " ليس " كتبت في هامش الأصل ص ٨١ في " ك " والأصل : وإنما المراد

الذى وصف بالملح (١)

وانما جَوِّزَ في فعل التعجب (٢) دون سائر الافعال ، لانه لما لم يكن متصرفا فثبته ، الحق بالاسماء ، ولانه يشارك أفعَل التفضيل في أمور كثيرة منها أنه لما لا يبينان الا من ثلاثي مجرد ، ليس ببلون ولا عيب (٣) ، فحمل هذا أيضا على أفعَل التفضيل لأنهما من واد واحد .

(١) قال سيبويه : وانما يعنون الذى تصفه بالملح ، كأنك قلت : ملّح ، شبهوه بالشئ الذى تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر ، كقولهم : يطوهم الطريق ، وههنا عليه يومان (الكتاب ٣ / ٤٢٨)

(٢) في " هـ " : في أفعَل التعجب

(٣) قال ابن مالك رحمه الله :

وصفهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل ، تم ، غير ذى انتفا
وغير ذى وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فملا

وفي هامش العباب : قال المصنف رحمه الله : وقد يجيء " للحنو والمطف أيضا كقوله عليه الصلاة والسلام : " أصبحابي أصبحابي " ، وقوله عليه السلام : " خذوا ثلثي دينكم من هذه الحمير " ، المراد عائشة رضي الله عنها (هامش العباب ٨ / ظ) وانظر خزانة الأدب ١ / ٤٥

النسب

(ومنها) أى ومن علامات الاسم (النسبة (١) إليه) أى الى الاسم ،
وانما كان من خواصه ، لأن النسبة في المعنى كالوصف ، والوصف من خواص
الاسماء .

(بالحق آخره ياء مشددة) أى النسبة انما تحصل بالحق آخر
الاسم ياء مشددة (٢) ، وانما شددت لتثالا يلتبس بياء المتكلم ،
بالاضافة اليه (٣) .

(١) ويسمى أيضا " الاضافة " ، وقد سماه سيويه بالاسمين (الكتاب ٣ / ٣٣٥)
وقال الشيخ الصبان : قال يس : ويقال فيه : نسبة ، بضم النون وكسرها
(الحاشية ٤ / ١٣١)

وقد عرفت لمن الحاجب المنسوب اليه بقوله : المنسوب : المطبق بآخره ياء
مشددة ليدل على نسبته الى الجرد عنها . (الشافية ٢ / ٤)
(٢) قال الأشموني : يحدث بالنسب ثلاث تغييرات :
— الأول : لفظي ، وهو ثلاثة أشياء :

١ — الحاق ياء مشددة آخر المنسوب

٢ — نقل اعرابها اليه

٣ — كسر ما قبلها

— الثاني : معنوي ، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له
— الثالث : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر
والضمير باطراد (الأشموني ٤ / ١٣١)

وانظر في التغيير الحكمي (الكتاب ٢ / ٣٦)

وانظر في الفرق بين الوصف في التصغير ، وفي النسبة (الشافية ٢ / ١٧)

(٣) وانظر العلة نفسها عند المبرد (المختضب ٣ / ١٣٣)

وقال الأنباري في سبب زيادة الياء للنسبة : انما كانت ياء لأن النسب في معنى
الاضافة ، ولذلك كان المتقدمون من النحويين يترجمون له بـ " باب الاضافة " .
وكانت الياء مشددة ، لأن النسب يبلغ من الاضافة ، فشددوا الياء
ليدلوا على هذا المعنى : كانت مكسورة ما قبلها توطئة لها .

(أسرار العربية ٣٦٦)

(وحذف لهما (١)) أى للنسبة (تاء التانيث (٢) ، ونون الجمع والتثنية ، نحو : بصرى ، وقنصرى ، وسبى ، فيمن يقول : مررت بالسبعين)
 وإنما حذف تاء التانيث ، والنون (٣) ، لئلا تقع كل واحدة منهما (٤) وسطا (٥) [في النسبة] (٦) ، فالنسبة الى بصرة " بصرى " (٧) ، والى قنصرين " قنصرى " (٨) ، والسبعان : اسم موضع (٩) ، فالنسبة اليه " سبى " .
 وإنما قال : " فيمن يقول " ، لأنه اذا سمي بما هو جمع كقنصرين ، أو بما هو مثنى (١٠) كسبعان ، يجوز فيه وجهان : (١١)

-
- (١) " لهما " سقطت من " ل " .
 (٢) حذف تاء التانيث في النسبة لخسة أسباب (انظر أسرار العربية ٣٦٩ - ٣٧١)
 (٣) في " ل " : والنونات ، وفي " هـ " : النون
 (٤) في " هـ " : مفعلا
 (٥) ذكر السيوطي أن حلة حذف تاء التانيث : عدم اجتماع حرفي تانيث في نحو مسلمات ، وحلة حذف النون في المثنى والجمع : عدم اجتماع اعرابين في اسم واحد
 (٦) ما بين [] سقط من " ل " و " هـ " .
 (٧) نقل المبرد قولهم : في النسبة الى بصرة - بصرى وبصرى (المقتضب ٣ / ١٤٦)
 (٨) وانظر ابن الحاجب في حلة حذف تاء التانيث ونوني الجمع (الشافية ٢ / ١٠٦)
 (٩) السبعان - بضم الباء - هكذا نقله الجوهرى ، ولم يأت طي فعلان شئى فسيره
 وفي العباب : انه ببلاد قيس ، وفي معجم البكرى : انه جيسل قبل فلج ، وقيل وادى شمال سلم (انظر التاج - س ب ع - وابن يعيش ٥ / ١٤٤)
 (١٠) في " ل " : أو بما هو مثنى
 (١١) في " ل " : الوجهان ، وانظر الوجهين في الشافية ٢ / ١٠

— أحدهما : أن يعرب بالحركات ، فيقال : هذا قنسرين ، ورأيت قنسرينا

ومررت بقنسرين ، ورأيت سبعانا (١) ، ومررت بسبعان .

— والآخر : أن يعرب بالحروف ، كما لو لم يكن علما ، فتقول : هذا القنسران

والسبعان ، ورأيت القنسرين والسبعان ، ومررت بالقنسرين والسبعان .

فاذا أعرب بالحركات ، ينسب اليه من غير حذف النون ، فيقال : قنسريني

وسبعاني (٢) .

أما اذا أعرب بالحروف ، فتعامل معاملتها لو لم يكن علما ، فيقال

على (٣) هذا : قنسرى ، بحذف النون ، وسبعى كذا (٤) . لأنه

اذا أعرب بالحروف ، قوى امتزاجها بالاسم فصار بمنزلة الجزء ، بخلاف

ما اذا أعرب بالحروف ، فإنه يبقى حكم (٥) أصل الجمع والتثنية

فلذلك (٦) حذفت النونان فيهما أيضا .

(١) في الأصل : سبعان

(٢) يجوز في المثنى وجه ثالث ، وهو الزامه الالف ومنعه من الصرف .

وجمع المذكر السالم يجوز فيه أيضا :

— أعراب فسيلين

— أعراب هارون

— أعراب عربون

— الزامه الواو والنون ، وتقدير الحركات على الواو

(٣) " على " سقطت من الأصل

(٤) " كذا " سقطت من " ل "

(٥) في " هـ " : فإنه يبقى على حكم

(٦) في " هـ " : فكذا

فمن قال : " مررت بالسبعين " و " بقنسرين " ، وأعرابهما (١) بالحروف
حذف النونين ، وقال : " قنسرى " و " سبعى " ، دون ما اذا أعرب
بالحركات ، فقله : " فيمن يقول مررت بالسبعين " ، أى فيمن يعربه
بالحروف ، إذ لو أعربه بالحركات لقال (٢) : " مررت بالسبعان " (٣) .

(وتبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي على الاطراد (٤) نحوه
نمرى ودؤلى (٥))

(٦)
يعني اذا كان الاسم ثلاثيا ، وقبل آخره كسرة ، فيجب أن تبدل الكسرة
فتحة ، على الاطراد ، لئلا يجتمع كسرتان ويساءل لو قلت : " نمرى "
— بالكسر — وهو في غاية الاستثقال ، فأبدلت الكسرة فتحة للخفة .

واحتزب " الثلاثي " عن الرباعي المكسور ما قبل الآخر ، كـ " تغلب "
و " يثرب " ، فانه وإن توالى الكسرتان فيه مع الياءين ، لكنه حصل الخفة
بسكون ما قبل الكسرتين (٧) ، بخلاف الثلاثي ، فانه تجب حركة الأول فيه
وفي الرباعي يوجد (٨) فيه سكون قطعاً لئلا يتوالى أربع حركات .

(١) في " ل " : وأعرابهما

(٢) في (ل) : يقال

(٣) وانظر الشافية ١٣ / ٢

(٤) في " م " : نحو نمرى ودؤلى على الاطراد

(٥) أنظر : الكتاب ٣ / ٣٤٣ الشافية ١٨ / ٢ ابن يعيش ١٤٥ / ٥

(٦) في " هـ " الآخر

(٧) في " ل " : الكسرتان

(٨) " يوجد " سقطت من " لـ "

وانما قال : " على الاطراد " ، لأن الرصاصي (١) أيضا يجوز فيه (٢)
 ابدال الكسرة فتحه (٣) ، لكن لا يطرد ، اذ يجوز ابقاء الكسرة فيه
 بخلاف الثلاثي ، فابدال الكسرة في الثلاثي مطرد مطلقا .
 (وتحذف اليا ، والواو من كل فعيلة وفعلولة مع فتح العين ، نحو :
 حنفي وشنئي)

أى فعيلة (٤) وفعلولة ، اذا نسب اليهما " حنيفة " و " شنوءة " ، يجب
 حذف التاء فيه أولا ، فيبقى مع (٥) المثال الاول " حنفي " ، وتوالى
 الكسرتين (٦) والياءات (٧) مستثقل ، فيجب حذف اليا ، فيقال : " حنفي "
 ثم صار (٨) على وزن " نمرى " ، فيجب ابدال الكسرة فيه أيضا (٩) فتحه
 نحو : " حنفي " .

- (١) في " هـ " : لأن في الرصاصي
 (٢) فيه " سقطت من ك " و " هـ " ، وفي " م " : يجوز ابدال الكسرة فيه
 (٣) ابدال الكسرة فتحه في " تغلبي " شاذ ، عند الخليل وسيبويه .
 والمبرد يجيز فتح ما كان على أربعة أحرف ، ساكن الثاني ، نحو " تغلب "
 ففتح اللام في النسبة وكسرهما عنده قياس مطرد ، تقول : تغلبي وتغلبني .
 وذلك لأن الثاني ساكن الوسط ، والساكن كاليمت المعدوم ، فلحق بالثلاثي
 (انظر الشافية ١٩ / ٢ ابن يعيش ١٤٦ / ٥)
 (٤) قال الملاصة الشيخ خالد الأزهرى : وما ذكرناه في فعيلة وفعلولة ، من
 وجوب حذف اليا فيهما ، وقلب الكسرة فتحه في الاولى ، فلا تعلم فيه خلافا
 (التصريح ٣٣١ / ٢)

- (٥) في " م " : فيبقى في المثال
 (٦) في " ك " والاصل : الكسرات
 (٧) في " هـ " : والياءين
 (٨) ثم صار " سقطت من " هـ " ، و " ثم " سقطت من " ك "
 (٩) فيه أيضا " سقطت من " هـ " وكتبت في الهامش صح
 (١٠) انظر أسرار العربية ٣٧٣

وكذا في النسبة الى " شئوة " ، تحذف التاء منه أيضا (١) فيقال :
 " شئوى " ، وهو مستثقل فتحذف الواو أيضا ، فيبقى " شئى " (٢)
 — يضم النون — يضمه مع كسر ما بعده ، مستثقل كما في " فعل " ، فأبدلت
 الضمة فتحة ، فنصار " شئى " (٣) .

وانما قال : " فعيلة وفعلولة " احترازا عن " فعيل وفعل " بدون التاء ،
 فانه يلقى (٤) على حاله من غير حذف (٥) ، فيقال في النسبة الى حنيف
 حنيفي ، والى صبور (٦) صبورى .

(١) منه أيضا " سقطت من " ك " ، و " أيضا " كتبت في هامش " هـ " صح

(٢) في " هـ " : فيقال شئى

(٣) ذهب سيويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعاً لها ، واجتلاب
 فتحة مكان الضمة .

وذهب الاخفش والمبرد والجري الى وجوب بقائهما معا ، وذهب ابن الطراوة
 الى وجوب حذف الواو فقط ، ويقال الضمة بحالها (انظر ابن يعيش ١٤٦ / ٥)
 وما ذهب اليه الاخفش والمبرد والجري ، هو المذهب المنسوب الى المبرد ،
 واشتهر أنه له مع أن الجري والاخفش سابقان عليه (انظر الشافعية ٢ / ٣٢ ح ٢)
 وقال ابن يعيش بعد ذكر الخلافات :

وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيويه أشد من جهة السماع ،
 وهو قولهم : " شئى " وهذا نص في محل النزاع (انظر الفصل ١٤٢ / ٥)
 وقال ابن جماعة بعد حكاية الأقوال في المسألة : والأول مذهب سيويه ، وهو
 الصحيح للسماع ، فإن العرب حين نسبوا الى شئوة قالوا : شئى .

فإن قيل : شئى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفاً له صح ذلك ، ولكن
 لم يسمع في فعولة غيره ، ولم يسمع الا كذلك ، فهو جميع السموع فيها ، فنصار
 أصلاً يقاس عليه .

(الشافعية ٢ / ٢٤ حاشية ٢ للمحققون) (وانظر الكتاب ٣ / ٢٥)

وفي هامش العباب : الشئوة : التبعاد من الأذناس ، تقول : رجل فيه شئوة
 ومنه " أزد شئوة " ، وهم حي من اليمن منسوب الى النظافة (١ / ٩ ظ)

(٤) في " ل " : بقى

(٥) في " ل " بعد قوله " من غير حذف " قال : " فانه لا يحذف " .

(٦) والى صبور " كتبت في هامش " هـ " صح

وانما (١) لم تحذف الياء والوار ، ولم تبدل الكسرة والضمة (٢) فتحة في الجرد عن التاء ، فرقا بين البابين . (٣)

(٤) الا ما كان ضاعفا أو معتل العين نحو : شديدي وطويلي (٥) هذا (٥) استثناء من الفعيلة والفعولة (٦) ، يعني اذا كان كل واحد منهما (٧) ضاعفا ، أو معتل العين ، فانه لا يحذف فيه غير التاء ، فـ " شديدة " اذا (٨) حذف منه التاء ، فاما أن يدغم الدال في الدال ، أو لا يدغم ، فان لم يدغم وقيل : " شديدي " ، جاء الثقل (٩) .
وان أدغم وقيل : " شدي " ، التيس بالنسبة الى " شد " ، فلمما
لزم من الحذف أحد المحذورين ، تركوا الحذف رأسا وقيل : " شديدي " .

- (١) في " ل " : فانما
(٢) في " هـ " : الضمة والكسرة
(٣) ذكر الاثبات في السبب في حذف الياء في " فعيلة " و " فعولة " دون
" فعيل " و " فعول " فقال :
— طلب التخفيف —
ستأبى التغيير لحذف تاء التانيث ، وهذا ما عبر عنه رضي الديسني
الاستراباذي بقوله : " ذكرتن الطعن وكتبنا ناهيا " .
(أنظر أسرار المعربة ٣٧٢ والشافية ٢ / ٢١)
(٤) النص بحروفه عند الزمخشري (أنظر شرح المفصل ١٤٦ / ٥)
(٥) هذا " سقطت من " هـ " ، وفي " ل " : وهذا
(٦) والفعولة " كتبت في هامش " هـ " صح
(٧) في " هـ " : يعني اذا كان فعيلة
(٨) في " هـ " : لو حذف
(٩) أنظر العلة نفسها عند سيهون (الكتاب ٣ / ٣٣٩)

وكذا في (١) المعتل المين نحو " طويلة " ، لا يحذف غير التاء منه
 ويجب أن يقال " طويل " إذ لو حذف اليا " وقيل " طولي " (٢) ، فاما
 أن يعمل ، أولا يعمل ، فان لم يعمل ، جاء الثقل ، وهو بقاء الواو المتحركة
 مع فتح (٣) ما قبله (٤) ، وان أعّل وقيل : " طالي " التيس بالنسبة
 الى " طال " (٥) .

[وكذا (٦) الضاعف والمعتل (٧) من " فعولة " كالحرورة والقولة (٨)
 لعين (٩) ما ذكر] (١٠)

(ومن كل " فعيلة " نحو : " جهني " (١١))
 أي يحذف (١٢) اليا من كل " فعيلة " ، وضموم الأول ، نحو جهينة ،
 فتحذف منه التاء ، ثم تحذف اليا أيضا ، إذ لو قيل : " جهيني " لالتبس
 بساب النسبة الى " فعيلة " وباب النسبة الى " فعيل " ، بدون التاء
 وكان المؤنث أثقل ، فخفف (١٣) فيه دون المذكر (١٤) .

- (١) " في " سقطت من " ل " و " ه "
- (٢) " في " ه " : طولي ثم كتبت في هامش " طولي " صح
- (٣) " في " ك " : مع فتحة
- (٤) " في " ل " : ما قبلها
- (٥) وجاء شاذاً قولهم : " سليقي " و " سليبي " في الأزد (الشافية ٢ / ٢٨)
 أنظر بقية الشواذ ، وعلّة عدم الحذف في الكتاب (٣ / ٣٣٩)
- (٦) " في " ه " : وكذلك
- (٧) " في " ه " : والمعتل المين
- (٨) أنظر الصحاح (ح ر ر)
- (٩) " في " ل " و " ه " : بعين
- (١٠) ما بين [كتب في هامش " ه " صح
- (١١) أنظر الكتاب ٣ / ٣٣٩
- (١٢) " في " ه " : ويحذف
- (١٣) " في " ل " : منه
- (١٤) أنظر شرح الفصل ٥ / ١٤٦

(ومن كل " فمعل " و " فمعل " من المعتل اللام نحو غنوى وقصوى)
 أى تحذف الياء من كل " فمعل " مفتوح الصفاء ، و " فمعل " ،
 ضموم الفاء ، من غير تاء فيهما ، من المعتل اللام نحو " غني " ، فإنه
 إذا نسب إليه ولم تحذف (١) الياء الأخيرة (٢) ، وقيل : " غني " ،
 كان مستثلاً ، مدركاً بالضرورة لوجود الكسرتين مع الياءات ، فقلبت الياء
 واوا (٣) ، فصار " غنوى " — بكسر النون — وكان (٤) موازناً لـ " غمى " ،
 مع كونه مشتملاً على حرف العلة ، فتبدل الكسرة فتحة ، ويقال (٥) :
 غنوى (٦)

وكذا في " فمعل " كـ " قصي " ، لئولم تحذف الياء فيه ، كان
 أيضاً مستثلاً ، فحذفت الياء ، وقلبت الياء واوا ، فقيل : " قصوى "

-
- (١) في " هـ " : وحذفت الياء ، وفي " ل " والأصل و " م " : وحذف الياء ،
 وعلى الوجهين لا تستقيم المعنى ، وفي " ك " : كتبت " لم " في الهامش ص ٣٠ .
 (٢) " الأخيرة " سقطت من " ك " .
 (٣) أنظر قلب الواو ياء في الشافية ٣٠ / ٢ .
 (٤) في " هـ " : فكان
 (٥) في " هـ " : فيقال
 (٦) وقد تبقى الياء ولا تقلب واوا كما في " أميي " ، وحكى يونس في " غنوى " ،
 " غني " ، وقال السيرافي : أن بعضهم يقول : " هديي " ، إلا أنه
 أثقل من " أميي " لزيادة الكسرة فيه (الشافية ٣٠ / ٢)

(وتحذف اليا المتحركة من كل مثال قبل آخره يا ان ، نحو

سجدي في سيد (١))

يعني لوقيل : " سجدى " كان (٢) مستثلا (٣) ، فحذفت اليا المتحركة

وإنما لم يحذف اليا الساكنة مع أنها أولى بالحذف — من حيث أن

الساكن كالميت (٤) — لوجوه :

— أحدها : أن المتحركة أقرب إلى الطرف ، فالتصرف فيه أولى

— الثاني : أن المتحركة أثقل ، فحذفه أولى

— الثالث : أنه لو حذف الساكن وقيل : " سجدى " — بكسر اليا —

لكان إما أن يقلب اليا ألفا ، كما هو قياس (٥) الاعلال ، أولا ، فإن

قلب (٦) حصل اللبس بالنسبة إلى باب (٧) ساد مثلا ، وإن لم يقلب

كان متنا لوجود علة الاعلال [(٨)] .

فلما كان حذف الساكن بين امتناع وليس ، طرحوه (٩) .

(١) والمبرد يجوز حذف اليا الساكنة إذا كانت قبل الآخر ، نحو قرين وسليم

وثقيف ، فيقول : قرشي ، وسلمي ، وثقفي ، ومذهب سيويه اثباتها .

(المختضب ٣ / ١٣٣)

(٢) في " م " : سقطت النون من كان

(٣) أنظر سيد وميت في الكتاب ٣ / ٣٧١

(٤) وانظر أسرار العربية ٣٧٧

(٥) " قياس " سقطت من " هـ "

(٦) في " هـ " والأصل : قلبت

(٧) " باب " سقطت من الأصل

(٨) ما بين [] نقل في هامش العباب (٩ / ظ)

(٩) قول المؤلف : " بين امتناع وليس " من باب اللبس والنشر غير المرتب

لأنه قدّم اللبس على الامتناع قبل هذا .

(وقالوا : " مهبي " في تصغير " مهوم " على التعويض ، فرقا بينه

صين " مهيم " من هيمه ") (١)

متهم : اسم فاعل من " هوم " اذا نام ، فاذا صغر وجب حذف الواو ،
(٢)
لكون الميم زيادة مفيدة ، ودون الواو ، فيقال : " مهيم " ، فيجب قلب الواو
ياء ، وادغامها فيه ، فيصير " مهيم " .

واسم الفاعل من [هيمه الحب] (٤) مهيم أيضا ، فاما أن لا يحذف
الياء المتحركة في صورتين ، فيخالف باب سيد كما ذكرنا ، ويحصل الثقل ،
وأن حذفت فيهما جاء اللبس ، فحذفت (٥) الياء المتحركة من اسم فاعل
" هيم " ، ودون مصغر " مهوم " ، لأن المصغر (٦) قد حذف منه
حرف (٧) وهو الواو (٨) المتحركة في " مهوم " ، فلو حذف منه الياء ، لكان
اجحافا بالكلمة (٩) ، فكان (١٠) المناسب أن يعوض في النسبة الى المصغر

(١) قال المصنف في الحاشية :

الاسم الذي يزيد حروفه على أربعة ، ولم يكن قبل آخره مدّة ، يجب ردها
اليه في التصغير ، حتى يصير على مثال " فعيل " ، وجاز زيادة المدة عوضا عن
المحذوف ، فيصير على " فعيل " فيقال في منطلق — مثلا : مطليق
أو مطليق ، والتزم التعويض في تصغير " مهيم " فيمن يقلب الواو ياء ، ويدغم
فيها ياء التصغير ، فرقا بينه وبين اسم الفاعل من " هيمه " ، ولهذا قيل
في النسبة " مهيمي " دون " مهبي " . (الحاشية ٣ / ظ)

(٢) التهويم والتهوم : هز الرأس من النعاس (القاموس هوم) وفي التاج :

التهويم : أول النوم ، وهودون النوم الشديد

(٣) في الأصل : زائدة

(٤) ما بين [] سقط من " ل "

(٥) في " م " ، فحذف

(٦) في " ك " والأصل و " م " : لأن التصغير

(٧) " حرف " كتبت في هامش " صح

(٨) " الواو " سقطت من " ه " (٩) " بالكلمة " كتبت في هامش " ه " صح

(١٠) في " م " : وكان

ياء عن الواو المحذوفة ، ليحصل الفرق بين البابيين ، والخفة ، اذ لو لم
يعوض ، وقيل " مهيم " لكان الفرق حاصلًا أيضًا (٣) ، لكن مع الاستثقال
فبالتعويض وسد اليا ، حصل خفة مع وجود الفرق (٤) .

وقوله : " وقالوا " ، كانه جواب عن سؤال مقدر ، وهو : انه اجتمع فيه
قبل آخره ياء ان ، فكان القياس ان يحذف منه اليا (٥) كـ " سيدى "
فاجاب بانه لو حذف في صورتين جاء اللبس .

(وتقلب الالف ثالثة أو رابعة واوا ، كعصوى وأعشوى) (٦)

يعني اذا كانت الالف ثالثة كالعصا ، أو رابعة كالأعشى ، منقلبة عن حرف
أصلي فيهما ، فيجب أن تقلب الالف واوا ، اذ (٧) لو لم تقلب لم يمكن
الحاق ياء النسبة به (٨) لاجتماع الساكنين (٩) .

(١) في " ك " : بالخفة ، ثم كتبت في الهامش " والخفة صح "

(٢) في " هـ " : اذا

(٣) في هامش " ك " : أى في تصغير مهيم ، لكان الفرق حاصلًا أيضًا بينهما
اذ النسبة الى " مهيم " ، اسم الفاعل من " هيم " يكون بحذف اليا كما
في " سيدى " و " ميتي " (وقريب من هذا في هامش الأصل)

وكل ما ذكره الشارح في مهيم نقله صاحب العباب في الهامش (١٠ / ظ)

(٤) أنظر ابن يعيش ١٤٧ / ٥ — ١٤٨ والكتاب ٣ / ٣٧١ — ٣٧٢

(٥) " اليا " سقطت من " هـ " ، وفي الأصل : اليا المتحركة

(٦) الكلام نفسه عند الزمخشري ، (شرح الفصل ١٤٩ / ٥)

(٧) " اذ " سقطت من " هـ "

(٨) " به " سقطت من " م " و " هـ "

(٩) ذكر الأتبارى حلة قلبها الى الواو فقال :

لانها لو قلبت ياء لاذ ذلك الى اجتماع الأمثال ، وذلك مستثقل

(أسرار العربية ٣٧٤)

فان قلت : هذا من باب اجتماع الساكنين على حذّه ، لكونه

مدغما بعد مدّ (١) .

قلت : حذّه اذا كان المدغم صحيحا ، كالضالّ ، والدابة ، وتمودّ^(٢)
الثوب ، وخويصّه ، فأما اذا كان المدغم حرف علة ، فلا نسلم أنه حذّ جواز^(٣)
اجتماع الساكنين ، لوجود الاستثقال في المعتلّ دون الصحيح ، فلم يمكن
ابقاء الألف بحالّه .

وكانت (٥) الألف منقلبة ، فيجب قلب الألف واوا ، الذي هو الأصل ،

كمصوى وأعشوى .

وأطلق (٧) قوله : " منقلبة " ، ولم يقيد بقوله : (٨) " منقلبة عن
الواو " كالمثاليين (٩) ، اذ المنقلبة عن اليا ، كذلك ، كالمرمى (١٠) ،
لو نسب اليه لم يمكن ابقاء الألف ، فحقه أن تقلب (١١) الى اليا ،
ثم يجب قلب اليا أيضا واوا ، وأن يقال : " مومصوى " .

وكذا في الألف الثالثة المنقلبة عن اليا ، كالرحى ، يقلب الى أصله ، ثم
يقلب اليا واوا ، ويقال : " رحوى " ، فأطلق قوله : " منقلبة " ليشمل
المنقلبة عن اليا ، وأوعن الواو (١٢) .

(١) في " هـ " : بعد مدة

(٢) في " هـ " : ودابة

(٣)

(٤) وانظر في جواز التقاء الساكنين الشافية ٢ / ٢١٠ وقد مثل بالأمثلة التي

ذكرها المؤلف .

(٥) في " هـ " : وكان ، وفي الأصل سقطت " وكانت الألف "

(٦) في " ك " و " ل " و " م " والأصل : الواو (٧) في " ل " سقطت " وأطلق "

(٨) في " ل " : لكونهيا (٩) في " ل " : كالمثال

(١٠) في " ل " : اذ المنقلبة عن اليا أيضا كالمرمى كذلك (١١) في ك : يقلب

(١٢) في " ك " : ليشمل المنقلبة عن الواو أو عن اليا ، وفي " هـ وم " : ليشمل

المنقلبة عن اليا والواو

وكان (١) الأولى أن يمثل أيضا في اليائي (٢) ، بالالف الثالثة أو رابعة ، منقلبة عن اليا ، كرحى ومرى ، ولعله انما لم يذكر ، لأنه يعلم من قوله بعده : " واليا " ثلاثة قلب (٣) ٠٠٠٠ الى آخره " لأنه (٤) اذا كانت عن يا ، ولوردت يجب قلب اليا أيضا واوا (٥) ، ومع هذا كان الأولى أن يمثل بالالف (٦) المنقلبة عن اليا "ثالثة" أو رابعة لأنه لو أحاله على ما ذكره بعده ، كان الحكم في الالف الثالثة المنقلبة عن اليا [صحيحا ، أما الالف الرابعة المنقلبة عن اليا] (٧) فلا يعلم (٨) من اليا الواقعة رابعة ، لأنه لا يتعين فيه القلب (٩) ، بل يجوز فيه القلب والحذف ، كـ " قاضي " و " قاضي " (١٠) .

فان قلت : لم جاز في اليا الرابعة الوجهان (١١) ، وهما القلب والحذف ، ولم يجوز في الالف الرابعة المنقلبة عن اليا الا القلب كـ " موى " ، دون الحذف ؟ ؟ .

-
- (١) في " هـ " فكان
 (٢) في " هـ " : البابين
 (٣) في " هـ " : واليا قلب
 (٤) في " كـ " و " لـ " و " مـ " : انه
 (٥) في " لـ " : يجب قلب اليا واوا أيضا
 (٦) في " كـ " و " لـ " و " مـ " والأصل : أن يمثل في الالف
 (٧) ما بين [] كتب في هامش " مـ " صح
 (٨) في هامش " هـ " : أى حكمها ، وفي الأصل : فلم يعلم
 (٩) في هامش " هـ " : أى في اليا الرابعة
 (١٠) قول المؤلف " قاضي وقاض " من باب اللف والنشر غير المرتب ،
 لأنه قال : " يجوز فيه القلب والحذف " .
 (١١) في " لـ " : الوجهين .

قلت : اليا^١ الرابعة ، كحماض ، لو حذفت دلت الكسرة عليها ، وأما
الالف في " رمى " لو حذفت وقيل : " رمى " ، لم يبق دلالة على الالف
المحذوفة ، لسقوط الفتحة الدالة عليها ، إذ يجب كسرها قبل ياء^٢
النسبة .

(١)
(وفي الزائدة الرابعة ، القلب والحذف ، كـ " حبلى " و " حبلى ")
يعني إذا كانت (٢) الالف رابعة زائدة ، [كالف (٣) التانيث
في " حبلى " فيجوز فيه الوجهان :

— قلب الالف واوا كـ " حبلى " ، لأن الالف لسا يجب قلبها ، كان
القلب الى الواو متعينا ، لثقل اليا^٣ مع ياء النسبة ، ولمجانسة [(٤) الواو
الف التانيث في الاستثقال .

— وجاز فيه الحذف للخفة كـ " حبلى " في " حبلى " .
(٥)
(ألا أن تكون العين متحركة (٦) ، فإن حكمه حكم ما وراء ذلك ،
وفيه الحذف لا غير ، كـ " حبارى " (٧) .

(١) يجوز في الزائدة الرابعة وجه ثالث ، وهو الفصل بين الواو واليا^٤ بالالف
كقولك : دنياوى وحبلاوى .

وما ذكره المصنف ، هو مذهب سيويه (أنظر الكتاب ٣/٣٨٣ ابن يعيش ٨/١٥٠)
وذكر المبرد أن الأصح من الوجوه الثلاثة الحذف (أنظر المقتضب ٣/١٤٧)

(٢) في " م " : إذا كا

(٣) في " هـ " : كالالف

(٤) ما بين [كتب في هامش " ل " صح

(٥) " أن " سقطت من " هـ " ، وفي الأصل : أن تلسون

(٦) في " م " : متحركة كجمزى .

(٧) يقصد المصنف بقوله : " إذا كانت العين متحركة " أى من غير نظر الى تحرك
ما قبلها ، وفي هذه الحالة يجب الحذف ، سواء كانت الالف للتانيث أو لغير التانيث
(أنظر علّة الحذف في شرح المفصل ٥/١٥٠)

استثنى من الألف إذا كانت زائدة رابعة (١) ، ما إذا كانت (٢) الصين فيه متحركة كـ " جمزى " فانه يتعين فيه حذف الألف ، ولا يجوز القلب اذ لو قيل : " جمزوى " كـ " حيلوى " ، كان مستثلاً لكون ما قبل الفتحة متحركاً في " جمزى " بخلاف " حيلوى " ، فان قبل الفتحة فيه ساكن وحصول الخفة به (٣) .

قوله : " فان حكمه حكم ما وراء ذلك " ، أى وراء الرابعة ، وهي الألف الواقعة خامسة ، كـ " حبارى " ، أو سادسة كـ " مستدي " ، فانه يجب فيه حذف الألف قطعاً من غير قلب ، لوجود الثقل بزيادة الكلمة .

١. والياء الثالثة قلب كـ " عموى " (أى قلب واوا (٤)) ، وانما أطلق ولم يقيد بالواو ، اكفاً بما ذكره قبل من صور القلب واوا [(٥) ، وأصله " عمي " فنقلب (٦) الياء واوا ، لاستثقال الياءات ، ويفتح ما قبل الياء ، لأن " نمرأ " اذا قلبت (٧) الكسرة فيه فتحة ، فهى (٨) أولى لكون آخره (٩) حرف علة (١٠) .

- (١) في الأصل : اذا كانت رابعة زائدة
- (٢) في " ك " والأصل : ما اذا كان
- (٣) همج الهوامع ١٥٨ / ٦ ، وانظر العتضب ١٤٩ / ٣ ، وسبب ذلك عنده : لأن الحركة اخرجته عن جواز القلب .
- (٤) في " هـ " : أى واوا ، وفي هامش العباب : يقال : عي عليه الأمر أى التيسر ، ورجل عي القلب : أى جاهل (١٠ / ظ)
- (٥) ما بين [] سقط من " ل " .
- (٦) في " ل " : فقلب ، وفي الأصل : فقلبت
- (٧) في الأصل و " ك " و " ل " و " م " : اذا قلب ، والتصويب من " هـ " .
- (٨) في " هـ " فهى
- (٩) في " ل " : آخر
- (١٠) ابن يعيش ١٥١ / ٥ ، وانظر نفس العملة في الشافية ٤٤ / ٢

(وفي الرابعة القلب والحذف ، قاضي وقاضوى) أى الياء إذا وقعت ،

ورابعة قاض ، جاز فيه وجهان :

- أحدهما : أن تحذف الياء الأصلية اكتفاء بالكسرة ، لاستتقال الكسرة

والياءات (١) ، فيقال : " قاضي " بالحذف (٢) .

- والثاني : أن تقلب الياء الرابعة (٣) واوا ، ويفتح ما قبله ، ليرتفع (٤)

استتقال الكسرة والياءات ، ويقال : " قاضوى " .

(٦)

والسالم يجوز الحذف في الثالثة لمثلاً يبقى الاسم الثلاثي على

حرفين .

(وفي ما وراء ذلك الحذف كمشترى) [أى وفيما (٧) وراء الثالثة

والرابعة ، بأن تكون خامسة أو سادسة ونحوهما ، يتمين الحذف

كـمـشـتـرى [(٨) في النسبة الى " مشتري " (٩) ولا يجوز فيه القلب ،

(١) في " ك " و " ل " و " م " : لاستتقال الياءات

(٢) وهو مذهب سيويه (ابن عميش ١٥١ / ٥)

وفي هامش العباب : ولا بد من حذف الياء الرابعة عند سيويه والخليل

لأن الألف الرابعة جاز حذفها مع خفتها ، فحق الياء - مع ثقلها بنفسها

والكسرة قبلها - وجوب الحذف مع ياء النسبة (١٠ / ظ)

(٣) في " ل " : الرابع

(٤) في " ل " : ليدفع

(٥) " ويقال " كتبت في هامش " هـ " صح

وفي هامش العباب : والمبرد يجوز القلب فيقول : قاضوى ، لكون الساكن

- وهو الألف - كالصوت المعلوم ، فهو كمي ، فيقلب الياء واوا ، ويفتح ما قبل

الواو (١٠ / ظ)

(٦) " لم " سقطت في " ل "

(٧) في الأصل و " ل " : أى فيما (٨) ما بين [- سقط من " ك "

(٩) أنظر الشافية ٤٦ / ٢ ، وقد مثل بـ " مشتري " للياء الخامسة ، و " مستغني " للياء السادسة .

لاستعمال (١) حروف الكلمة ، بكونها زائدة على الاربعة مع الواو ،
فلذلك تعين (٢) فيه الحذف ، ونحو " مستقي " في الياء السادسة (٣) .

(ياء النسبة تحذف كشافعي)

أي اذا كانت الكلمة فيها (٤) ياء نسبة في الاصل كشافعي ، منسوبا (٥)
الى شافع هم صار علما مع (٦) ياء النسبة بغلبة (٧) الاستعمال ، ثم
نسب الى هذا الاسم الذي فيه ياء النسبة ، فلم يمكن الجمع بين هذ
الياء المشددة ، وبين ياء نسبة أخرى ، لوجود الاستعمال التام ، فحذفت (٨)
ياء النسبة الأولى ، وألحق به ياء النسبة فقيل : " شافعي " (٩) .

(١) " لاستعمال " كتبت في هامش " ه " صح

(٢) في " ل " : يتعين

(٣) انما وجب حذف الألف والياء في الاسم اذا كان على خمسة أحرف ، ولطول
الكلمة ، واذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف ، لزم في ما زاد على
ذلك . (أسرار العربية ٣٧٥ — وانظر أيضا المختضب ١٤٩ / ٣)

(٤) في " ك " : فيه

(٥) في " ه " : منسوب

(٦) من هنا يتغير الخط في " ك "

(٧) في " ه " لغلبة الاستعمال

(٨) في " ك " في حذف

(٩) ويظهر الفرق بين هاتين الياءين في نحو " بخاتي " مصروفا وغير مصروف
فـ " بخاتي " اسم رجل ، غير منصرف لكونه في الاصل أقصى الجموع ، والمنسوب اليه
يكون منصروفا ، لأن ياء النسبة لكونها كالغفصل ، لا تعد في أبنية أقصى الجموع
(الشافية ٥٤ / ٢ وانظر الكتاب ٣٤٠ / ٣ والاشموني ١٣٢ / ٤)

وفي هامش العباب : وهو المجتهد المشهور ، أبو عبد الله ، محمد بن إدريس
ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد
الطلب بن عبد مناف القرشي .

ولد سنة خمسين ومائة ، ومات شهيدا في آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ،
وسنة أربع وخمسون سنة (١٠ / ظ)

وانظر : الأعلام ٢٥٠ / ٦ تاريخ بغداد ٥٦ / ٢ تهذيب التهذيب ٢٥ / ٩
معجم الأديباء ٣٢ / ٩

- (١) وكذا كل ياء مشددة كـ (مرمي) على الاعرف) فان حقه أن يقال (١)
 " مرمي " وهو مستثقل في الغاية ، فحذفت الياء المشددة الأصلية
 وألحق به ياء النسبة ، على القول الاعرف ، ويقال " مرمي " ، وبعضهم
 يقول (٢) " مرمي " (٣) ، بأن يحذف إحدى ياءي المشددة (٤) ليبقى
 على الياء الرابعة كقاص (٥) ، ثم تقلب الياء واوا ، ويفتح ما قبله ، ويقال " مرموي " ،
 وإنما كان الحذف في " مرمي " أولى ، بخلاف " قاص " (٦) لأنه يلزم
 فيها حذف الياء ، ثم قلب الياء ، ففيه مخالفة الأصل من جهتين (٧) ، بخلاف
 " قاضوي " فإنه ليس فيه إلا القلب دون الحذف .
 (٨) وهمزة المدود تشبه منصرفاً ككسائي وحرثائي وتقلب واوا غير
 منصرف كـ " حمراوي " و " زكرياوي " (٨))

-
- (١) أن يقال " كتبت في هامش " هـ " صح
 (٢) يقول " سقطت من " هـ " ومن الأصل
 (٣) أنظر الوجهين في الشافية ٤٩ / ٢
 (٤) في " ل " : ياء المشددة
 (٥) في الأصل و " م " : ليبقى الياء أربعة كقاص
 (٦) في " م " : قاضوي
 (٧) في هامش " ك " ، قال ابن الحاجب في الشافية و " وتحذف على الأنصاح
 كقاضي " ففي قوله : بخلاف قاص " نظر (وانظر الشافية ٤٢ / ٢)
 (٨) قال سيوطي : وأما المدود منصرفة كان أو غير منصرفة ، كشرعده
 أو قل ، فإنه لا يحذف ، بل يجوز فيه القلب وإبقاء الهمزة
 (الكتاب ٣ / ٣٥٥)

ثم نقل رجحان إبقاء الهمزة في المنصرف فقال : وأعلم أنك إذا أضفت
 إلى مدود منصرفة القياس الوجه أن تقرأه على حاله ، لأن الياءات
 لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة
 ولا مهدلة (الكتاب ٣ / ٣٥١)

أي الاسم الممدود أما أن يكون منصرفاً ، أو غير منصرف ، فإن كان منصرفاً سواء كانت همزته أصلية كـ "قراء" ، أو كانت منقلبة عن أصلي كـ "كساء" فإن الهمزة فيه منقلبة [عن الواو ، أو غير منقلبة] (١) ولا أصلية كـ "حرها" ، فإن همزتها للالحاق بسرداح وقرطاس (٢) .

وإن كان غير منصرف ، وهي للتأنيث ، أما في الصفة كـ "حمرأ" ، أو في العلم كـ "كربرأ" .

فأما الأول وهو غير المنصرف ، فنحكمه أن تثبت فيه الهمزة ، أما في الأصلية فظاهر (٣) ، وأما في غيرها ، فأنما أثبتت لكونها منقلبة عن حرف أصلي ، أو ملحقه بحرف أصلي ، فكان (٤) حكمها حكم الأصلية .

ولم يذكر في الكتاب مثال الهمزة الأصلية ، اكتفاءً بالمنقلبة عن الأصلية فإنه إذا أثبتت المنقلبة عن الأصلية ، فالأصلي (٥) أولى أن يثبت ، ومع ذلك كان الأولى أن يمثل بالأصلية أيضاً (٦) .

(١) ما بين [] يكتب في هامش الأصل صح

(٢) من هنا يبدأ النقص الرابع في "ك"

(٣) ظاهر ، لأن الهمزة من حروف الكلمة الأصول

(٤) في الأصل : وكان

(٥) " فالأصلي " كتبت في هامش "هـ" صح ، وفي "م" : عن الأصلي فالأصلية

(٦) ونقل سيويه جواز قلب الهمزة في الاسم المنصرف فقال : وأما

المصرف نحو "حرا" فمن العرب من يقول : "حراوى" ، ومنهم من يقول : "حرائي" ولا يحذف الهمزة

(الكتاب ٣/ ٣٥٧)

وذكر الوجهين السيوطي ، وقال عن القلب : انه ردى .

(مع الهوامع ٦/ ١٦١)

وأما غير المنصرف كـ **حَمِيرٍ** ، فلكونها زائدة ، وللتأنيث ، ولم (١) يمكن
 اثباتها [لوجود الاستثقال] (٢) كراهة وقوع علامة التأنيث وسطا
 ولا حذفها (٣) ، لأنها لو حذفت لحذفت الألف أيضا معها ، ولكون
 الزيادةتين في حكم زيادة واحدة ، كما في الترخيم ، إذ يحذفان معا فيه
 ولو حذفتا وقيل : " حمري " - بكسر الراء - لوقوعها قبل ياء النسبة .
 فحيث لم يكن فيه دلالة على علامة التأنيث قطعا ، فلم يعلم أنها
 منسوبة إلى ما فيه ألف ، تأنيث ، فيتمين (٤) قلب هزتها ، أما السى
 الواو ، أو إلى الياء ، والياء مستثقل ، فقلبت إلى الواو (٥) .

فإن قلت : رتب المصنف قلب الهمزة واوا على كونه غير منصرف ، وليس
 كذلك ، فإن " كساء " إذا سمي به امرأة فهو (٦) غير منصرف ، منع
 أن الهمزة تثبت فيه قطعا (٧) .

قلت : المراد ما (٨) إذا كان غير (٩) منصرف (١٠) لكونه ممدودا ،
 و " كساء " العلم غير منصرف (١١) للعلمية والتأنيث المعنوي ، لا لكونه
 ممدودا .

(١) في الأصل و " م " : لم

(٢) ما بين [] سقط من الأصل و " م " و " ك "

(٣) الكتاب ٣ / ٢٤٩

(٤) في الأصل : فتعين

(٥) ما ذكره المؤلف من ثبوت همزة المنصرف ، وقلبها واوا في غير المنصرف ، ذكره

العديد ، ونقل جواز قلب الهمزة الأصلية واوا ، فنقول في " ردا " و " كساء "

ردائي وكسائي ورداوي وكساوي (المقتضب ٣ / ١٤٩)

(٦) في " ه " : فهي

(٧) " قطعا " سقطت من " م "

(٨) " ما " سقطت من الأصل (٩) " غير " كتبت في هامش " ه " صح -

(١٠) في الأصل و " ل " : منع صرفه (١١) في " م " : وكساء العلم منع صرفه

واستخرج هذا الجواب من قول المصنف : " وهمزة الممدود تثبت منصرفا " فان " منصرفا " حال من الممدود (١) .

وقوله : " تقلب واوا " أى تقلب همزة الممدود غير (٢) منصرف ، أى إذا كان غير منصرف ، فعدم الانصراف مرتب على وصف مناسب ، وهو كونه

ممتددا ، فيشعر بعلى كونه ممدودا لعدم الانصراف (٣) .

[وفيه نظر ، لأن عدم الانصراف ليس حكما مرتبا على كونه ممدودا ، بل مذكورا عقيبته ، والحكم هو القلب] (٤) .

وانما حذف في النسبة (٥) الى ما فيه [التاء علامة] (٦) التانيث مطلقا ، وان وجد فيه اللبس . فان نحو " تمرى " لا يعلم أنه منسوب الى " تمر " أو " تمره " . ولم تحذف ألف التانيث أيضا مطلقا كالتاء ، لأنه لو حذف لزم حذف حرفين ، بخلاف التاء .

(واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد كقضي) (٧) .

(١) في " ل " : من الممدودة

(٢) " غير " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) في " ل " : بعدم الانصراف

(٤) ما بين [] كتب في هامش " م " صح

(٥) في الأصل : بالنسبة

(٦) ما بين [] سقط من الأصل .

(٧) وحلل الأثباتى هذا بقوله : لأن نسبته الى الواحد تدل على كثرة نظره فيها ، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع ، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع ، وجب الرد الى الواحد ، لأنه اخف في اللفظ مع أنه الأصل .

وحلل ما نسب الى الجمع بقوله : وانما نسبوا الى الجمع لأنه صار اسم شئى بعميمه ، وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع ، فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد (أسرار العربية ٣٧٨)

وانما ردّ الى الواحد لانهم كرهوا أن يأتوا بلفظ الجمع في النسبة ،
 فيستثقل الجمع مع ياء النسبة ، بل نسبوا الى المفرد لانه يفيد
 فائدته ، لأن المقصود النسبة الى هذا الجنس ، فكان النسبة الى
 الواحد أولى ، لانه أخف ، كقضي في المنسوب الى " فرائض " (١) ،
 هذا اذا لم يكن الجمع (٢) جاريا مجرى الأعلام (٣) فاما اذا أجرى
 مجرى الأعلام كأنباري منسوب الى " أنبار " — جمع نهر بالكسر —
 وهود وربة (٥) ثم غلب علما على اسم بلد (٦) ، وأنصاري في المنسوب
 الى أنصار جمع ناصري الأصل ، ثم غلب على القوم المشهورين من
 الصحابة ، ينسب فيه (٧) الى لفظ الجمع من غير ردّ الى واحد ،
 ان (٨) لم يقصد معنى الجمع فيستثقل ، ولا (٩) يفيد النسبة
 الى المفرد أيضا ، ان العلم هو الجمع لا المفرد ، فلذلك (١٠)
 استثنى وقال (١١) :

-
- (١) في " ل " و " هـ " : الفرائض
 (٢) في " م " : اذا لم يكن الفعل جاريا
 (٣) في " م " : فجرى مجرى اسماء الأعلام
 (٤) في " م " : جمع نهر في الأصل بالكسر
 (٥) والنهر — بالكسر — وربة شبيهة بالفرد اذا دبت على البعير تورم موضع
 مدبها ، والجمع نبار وأنبار (الصحاح ن ب ر)
 (٦) أنظر اللسان (ن ب ر)
 (٧) في " ل " : ثم نسب الى
 (٨) " اذا " سقطت من الأصل
 (٩) في الأصل : فلا
 (١٠) في الأصل : ولذلك
 (١١) في " ل " و " هـ " : فقال

(١) ألا أن يجرى مجرى أسماء الأعلام ، كأنبارى وأنصارى (١) ، ونحو
 " شعوي " متأول ، كخشوشني وتممدي)

وهذا سؤال على قوله : " وإذا نسب إلى الجمع ردّ إلى (٢) الواحد "
 وأن " شعويا " — جمع شعب بالكسر — (٣) وهو ما تشعب من قبائل
 العرب والعجم في الأصل ، [ثم غلب على المعجم] (٤) فكان حقه
 أن ينسب إلى واحد ، ويقال : " شعبي " ، فأجاب عنه (٥) بأنه
 متأول ، بأن الشعوي الذي لا يفضل العرب (٦) على العجم (٧) ، فكانه
 نسب إلى الجمع المذكور في قوله تعالى :

[وجعلناكم شعوبا (٨) وقبائل لتعارفوا (٩)] (١٠)

(١) قال السيوطي : رسالته (أي الخليل) عن قولهم " مدائني " فقال : صار
 لهذا البناء عندهم اسما لبلد ، وقالوا في الانتصار : أنصارى
 (الكتاب ٣ / ٣٨٠ المختضب ٣ / ١٥٠ ابن يعيش ٩ / ١٠)

(٢) إلى " سقطت من الأصل

(٣) في الصحاح : والشعب ما تشعب من قبائل العرب والعجم ، والجمع الشعوب
 والمؤلف ضبط " شعب " بالكسر ، وهي بالفتح كما في الصحاح واللسان (ش ع ب)
 وقال صاحب العباب : وقال الشارح انه جمع شعب — بالكسر — ، وهذا سهو
 منه ، لأنه بالكسر الطريق في الجبل ، وجمعه شعاب (١٠ / و)

(٤) ما بين [سقطت من " ل " وكتب في هامش " هـ " صح

(٥) " عنه " سقطت من الأصل و " ل " .

(٦) " العرب " كتبت في هامش " هـ " صح

(٧) وانظر الصحاح (ش ع ب) فقد ذكر نفس المعنى ، وفي المصباح (ش ع ب)
 والشعوبية — بالضم — فرقة تفضل العجم على العرب ، وإنما نسب إلى الجمع لأنه
 صار علما كالأنصار .

وفي اللسان : والشعوب : فرقة تفضل العرب على العجم ، والشعوب : الذي
 يصفر شأن العرب ، ولا يرى لهم فضلا على غيرهم (وكذلك في الحاشية ٣ / ظ)

(٨) " شعويا " سقطت من " م " (٩) " لتعارفوا " سقطت من " م "

(١٠) بعض الآيات رقم (١٣) من سورة الحجرات والآية بتمامها [يا أيها الناس
 انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم
 ان الله عليم خبير]

فنان قلت : كما نحقه أن يمثل به مع الأثبارى والأثبارى في جريسه
مجري العلم .

قلت : انما أفرد (١) بالذكر لأن الشعوب قبل النسبة لم يكن جارها
مجري الأعلام ، بل الجارى [مجري الأعلام] (٢) انما هو الاسم الطحق
به يا النسبة ، فان الشعبية مع يا النسبة هي (٣) الطائفة الذين
لا (٤) يفضلون العرب على العجم ، فشعوب قبل يا النسبة لم يكن (٥)
جارها مجري الأعلام حتى يكون موازفا لأثبار وأنبار (٦) ، فلذلك أفرد
بالذكر .

وقال : " ونحو (٧) شعوبي متأول كخشوشني وتمعدى " فانها متأولان (٨)
أيضا ، فانها في الأصل فعلا للاثمر من قول عمر (٩) رضي الله عنه :

-
- (١) في الأصل : أورد .
(٢) ما بين [] سقط من " هـ " .
(٣) في " م " هو الطائفة
(٤) " لا " كتبت في هامش " هـ " صح
(٥) " يكن " كتبت في هامش الأصل صح
(٦) في الأصل : لأثبارى وأنبارى
(٧) " ونحو " سقطت من " م " .
(٨) " فانها متأولان " طمس منها " نهما متأ " في الأصل
(٩) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أبو حفص . ثاني
الخلفاء الراشدين ، وأول من لقب بأمر المؤمنين ، بويع بالخلافة
بعد وفاة أبي بكر الصديق رضي الله عنه سنة ١٢ هـ ، وفي أيامه
تمت الفتوحات ، وهو الذي وضع التاريخ الهجري .

ولادته ووفاته (٤٠ ق م — ٢٣ هـ) ((الأعلام ٥ / ٢٠٣ — ٢٠٤ الاصابة
ترجمة ٥٢٣٨)

” اخشوشنوا وتمعددوا ” (١) .

أى تعجبهموا بمعدني الغلظة ، (٢) وكانوا أهل خشونة في المطعم والمشرب
فان المثالين أيضا خارجان عن القياس ، اذ لا ينسب الى الفعل ،
وهما متاويان بأن (٣) النسبة الى لفظ الفعل لا الى معناه ،
كشعوبي على ما ذكر .

(١) في الأصل : طمس ” تمعد ” من ” تمعددوا ”

وانظر التاج (خ ش ن) واللسان (م ع د) وفيه : وفي حديث عمر ” اخشوشنوا
وتمعددوا ” هكذا روى من كلام عمر ، وقد رفعه الطبراني في المعجم عن أبي حذرد
الاسلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي هامش العباب : أول حديثه رضي الله عنه ” فرقوا عن المنية ، واجعلوا
الرأس رأسين ، ولا تلتكوا بدار معجزة ، وأصلحوا مثاويكم ، وأخفوا الهوام قبل
أن تخيفكم ، واخشوشنوا وتمعددوا ” .

أى : فرقوا عن المنية بأن تشتروا بئمن الواحد من الحيوان اثنين ، حتى اذا
مات أحدهما بقي الثاني ، فأنكم اذا غلبتم بالواحد ، فذلك تعرض للمال
جميعا للتهلكة ، وقوله : ” واجعلوا الرأس رأسين ” عطف للتفصيل والبسيان
بمعد الاجمال .

واللائث : الإقامة ، يقال : ألت بالمكان ، والمعجزة — بفتح الجيم وكسرها —
المعجز ، أى لا تقبهموا بدار تعجزون فيها عن الطلب والكسب ، وسيحوا في الأرض .
والهوام : العتارب والحيات ، أى اقتلوهما .

الاخشيشان والاخشيشاب : استعمال الخشونة في الطيب والمطعم ، يقال : شىء
خشب واخشب مكشش واخشش ،

التمعدد التشبه بمعد في تشفهم وخشونة عيشهم ، وأطراح زينة العجم وتنعمهم
وإيثارهم لليان العيش .

و ” تمعددوا ” استدل النحويون على أصالة الميم في ” معد ” ، وأنه ” فعل ”
لا ” فاعل ” (هامش العباب ١١ /) وانظر اللسان (ع ج ز — ل ث ت)

(٢) ” الغلظة ” كتبت في هامش ” ه ” صح

(٣) ” بأن ” كتبت في هامش ” ه ” صح

(وتنقسم) أى النسبة (انقسام التأنيث ، الى حقيقي ، وهو ما كان مؤثراً في المعنى) بأن يجمع اللفظ صفة ، فان تسميا صار صفة ، وللحق يا النسبة اليه ، فالنسبة اليه حقيقية (١) .

(وغير حقيقي ، وهو ما تعلق باللفظ فحسب كـ " كرسى " و " بردى) فان " كرسياً " ليس للمنسوب الى شئ ، والبردى - بالفتح - نبات معروف (٢) ، وهو ليس للمنسوب أيضاً (٣) ، وجاز أن يقرأ بضم الباء وسكون الراء ، فان البردى - بالضم - نقل (٤) في (٥) الصحاح أنه ضرب من أجود التمر (٦)

(وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحد ، فكذا الياء كرومي وروم)
[هذا تشبيه ياء النسبة (٧) بتاء التأنيث ، فان التاء قد تكون فارقة (٨) بين الجنس وواحد كـ " تمر " و " ثمرة " ، فان التمر للجنس ، والتمرة للواحد (٩) ، وكذا ياء النسبة للواحدة] (١٠) كـ " رومي " ، وروم للجنس [(١١) .

(١) أنظر شرح الشافية ٢ / ١٣ فقد فصل في المسألة

(٢) اللسان (بارد)

(٣) شرح الشافية ٢ / ٤

(٤) نقل " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) في الاصل : كتب في الهامش " عن " بدل " في " ، و " في " هي الموجودة

في جميع النسخ .

(٦) أنظر الصحاح (بارد) وهو ش العباب (١١ / و)

(٧) في الاصل : الياء للنسبة (٨) فارقة " كتبت في هامش " هـ " صح

(٩) في " هـ " : للواحدة (١٠) ما بين [سقط من الاصل

(١١) ما بين [سقط من " م "

(ومنها) (أى من علامات الاسم) الكناية عنه بالضمير نحو : زيد ضربته (١) يعنى : من خواص الاسم صحة عود الضمير إليه ، إذ الضمير لا يعود إلى الفعل والحرف ، إذ لو عاد إلى أحدهما ، لجاز أن يكون الضمير (٢) عاملاً ، لكونه قائماً مقام الفعل أو الحرف ، فكان يجوز أن يقال : "ضرب زيد وهو عمرو" أى ضرب عمرو ، وهو ممتنع ، لأن هذا الضمير إما أن تعتبر فيه جهة الاسمية ، أولاً ، فإن لم تعتبر لم يكن ضميراً ، إذ الضمير اسم قطعاً (٣) ، وإن اعتبرت جهة الاسمية ، كان له إعراب محلاً ، بأن يكون مبتدأً أو نحوه ، ولا يستقيم له الإعراب بوجه ما ، حال ما كان راجعاً إلى الفعل معبراً به (٤) (٥) منه ، كما يظهر لك بالتأمل ، فلا يكون إعراب مع الضمير ، يقتضي أن يكون له إعراب ما محلي

(١) وبهذا استدل من قال باسمية "مهما" على اسميتها ، لعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى : "مهما تأتينا به من آية"

الأعراف آية ١٣٢

وكذلك اسمية "ما" في نحو : ما أحسن زيدا ، لعود ضمير الفاعل المستكن عليها (انظر همع الهوامع ١ / ١٤)

(٢) في ل : الضمير

(٣) في الأصل : سقطت "م" قط "من" اسم قطعاً

(٤) في م : إعراب ، وفي الأصل طمست "الإعرا" من كلمة "الإعراب"

(٥) به : كتبت في هامش "هـ" صح .

(ونعو : " من كذب كان شرا له " ، (١) فالمكنى عنه المصدر المدح (عليه بالفعل دونه) (٢)

أى دون الفعل ، هذا إشارة إلى سؤال ، فإن الضمير في " كان " يرجع إلى سابق وهو " كذب " ، فقد رجع الضمير إلى فعل (٣) وأجاب بأن الضمير يرجع إلى المصدر المدلول عليه بلفظ " كذب " ، فإن المعنى كان الكذب شرا له ، لا هذا الفعل ، فلم يرجع الضمير إلى الفعل ، بل إلى الاسم ، ونظيره قوله تعالى : " اعدلوا هو أقرب للتقوى " (٤) فإن " هو " لا يرجع إلى الفعل ، بل إلى العدل المدلول عليه بالفعل (٥)

(١) " من كذب كان شرا له " لم أعر على نسبته ، أو ذكر للمناسبة التي قيل فيها ، وجميع الذين ذكروه قالوا : " كقولهم وانظر خزائن الأئدب ٤٣٦ / ٣ ، والكتاب ٣٠٩١ / ٢

(٢) انظر همع العوامع ١٤ / ١

(٣) في ل : الفعل

(٤) الآية ٨ من سورة المائدة ، والآية بتمامها [يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله عليم خبير]

(٥) لم يذكر المصنف — ولا الشارح — من علامات الاسم : النداء بمباشرة الفعل ، وجره بالاضافة .

وهو — على غير عادة النحاة — ذكر التصغير والنسبة والجمع من علامات الأسماء ، وساقها تحت هذا العنوان بينما نرى الكثرة الغالبة من النحاة يذكرونها في أبواب مستقلة ، ولا يذكرونها ضمن علامات الاسم .

عَلَامَاتُ الْفِعْلِ

- (١) وأما علامات الفعل ، فمنها صحة دخول " قد " ، وحرفي الاستقبال ،
والحوازم ، ولحوق البارز المتصل من ضمير المرفوع ، وتأنيث ساكنة (٢)
(٣) أما صحة دخول " قد " ، فإنما كانت من خواص الفعل ، لأن - سد -
إما لتقريب الماضي إلى الحال ، أو لتحقيق معنى الفعل
وظاهر أن هذه المعاني لا تصح إلا في الفعل . (٤)
(٥)
(٦)
(٧)

- (١) قال الأتباري : سمي الفعل فعلا ، لأنه يدل على الفعل الحقيقي
لأنهم يسمون الشيء بالشئ ، إذا كان منه بسبب (أسرار العربية / ١١)
وهرف سيويه الفعل بما يقرب من هذا فقال : الفعل أمثلة أخذت
من لفظ أحداث الأسماء (الكتاب ١ / ١٢)
(٢) في الأصل : فصحة
(٣) في هـ : الضمير
(٤) انظر كلام المصنف بحروفه في ابن يعيش ٧ / ٢٠
وكذلك من علامات الفعل : قبوله نوني التوكيد ، ولزومه نون
الوقاية مطلقا (وانظر التسهيل / ٤)
(٥) " خواص " كتبت في هامش الأصل صح .
(٦) " الـ " كتبت في هامش صح
(٧) وإنما اختصر " قد " بالفعل ، لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع
التقريب والتوقع في الماضي ، ومع التقليل في الحاضر
(الكافية ٢ / ٢٢٣)
وساق سيويه اختصاص " قد " بالفعل تحت عنوان : " هذا باب ما يختار
فيه النصب ، وليس قبله منصوب بني على الفعل " فقال :
فما لا يليه الفعل إلا مظهرا قد وسوف ولما ونحوهن ، ولو
قلت : قد زيدا لقيت ، لا يحسن ، لأنها إنما وضعت للأفعال .
الكتاب ١ / ١٨

وأما " حرفا الاستقبال " فلأن معناهما وضعاً يقتضي الفعل . (١)
 وأما الجواز فتختص بالفعل لوجهين : (٢)
 أحدهما : أن معناهما معنى يستدعي فعلاً أيضاً ، فإن قولك : " لم يضرب "
 نفسي يرد المضارع إلى الماضي ، وكذا غيره .
 والثاني : أن الجزم عبارة عن تغيير يلحق آخر الفعل بقطع حركته .
 كـ " لم يضرب " أو حرف كـ " لم يفز " و " لم يرم " و " لم يخش " .
 فيظهر اختصاصها بالأفعال نظراً إلى (٣) الجهة اللفظية والمعنوية .
 وأما لحوق البارز المتصل من الضمير المرفوع ، كـ " فعلاً " و " فعلوا " ، (٤)
 فانما اختص هذا بالفعل لأن المرفوع البارز يقتضي أن يكون فاعلاً ، عمل
 فيه الفعل ، والفعل مخصص بهذا العمل ، إذ اسم (٥) الفاعل ، وإن
 عمل في المستتر نحو " زيد ضارب " فإن المستتر فاعل به معنى ، لكنه
 لا يعمل في البارز ، فإنك إذا قلت : " زيد ضارب هو " فـ " هو " تأكيد
 للمستتر لا فاعل لاسم الفاعل ، فظهر البارز في البارز مخصص بالفعل ،
 إذ المستتر في اسم الفاعل لا يظهر عمل اسم الفاعل فيه ، إذ جاز أن يقال :
 المستتر معمول لفعل مقدر ، إذ " ضارب " وقع موقع " يضرب " ، فكونه
 معمولاً باعتبار ذلك الفعل المقدر ، فلم يظهر عمل اسم الفاعل فيه ، بخلاف
 " فعلاً " و " فعلوا " فإنه يظهر عمل الفعل فيه حقيقة ولفظاً ، إذ العمل

منه

- (١) قال سيويه عن السين وسوف : ولما لحقها من السين وسوف ، كما لحقت
 الاسم الألف واللام للمعرفة (الكتاب ١ / ١٥)
- (٢) واختصاصها بالفعل علة عطها الجزم (أسرار العربية / ٣٣٣)
 وانظر في اختصاص الفعل بالجزم الكتاب ٣ / ٩ شرح الكافية ٢ / ٢٢٣
- (٣) إلى : كتبت في هامش الأصل صح .
- (٤) وانما اختص الفعل لأن الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الألف
 والواو ، فلو لحقه ضمير الرفع البارز ، لاجتمع في المثنى ألفان ، وفي الجمع واوان ،
 فإن لم يحذف أحدهما استثقل ، وحذف التيس (شرح الكافية ٢ / ٢٢٤)
- (٥) في ل : واسم الفاعل

من خواص الأفعال غلا يعمل اسم إلا إذا كان بمعنى فعل ، فعلنا ان
العمل لكونه فعلا على الجملة .

وأما قيود الضابط :

فقله : " بارز " ، يحتز عن المستتر ، فإنه قد يكون في الاسم

ك " زيد ضارب

وأما " المتصل " فيحتز عن المنفصل ، فإنه قد يلحق الاسم أيضا ،

ك " هندُ زيد ضاربه هي " .

وأما " ضمير المرفوع " فاحتز به (١) عن الضمير المنصوب والمجرور ،

فإنهما قد يلحقان الاسم ، بل الحرفه كضاربك ضاربه ، ويك وه (٢)

وأما " تا " التأنيث فقيدها ب " الساكنة " ، لانه (٤) لتأنيث المسند

إليه ، فتختص بالفعل ، إذ الاسناد الحقيقي أصله أن يكون للفعل (٤)

ثم مثل على الترتيب فقال (٦) هو (نحو قد فعل) في دخول قد

(وسيفعل وسوف يفعل) في حرفي الاستقبال (ولم يفعل) في الجواز

(فعلا وفعلوا وفعلت) (٧) للبارز المرفوع المتصل .

وقوله في الكتاب : " فعلت " تحتل الصورة المكتوبة أربعة " أوجه :

أحدها بضم التاء ، وفتحها وكسرها ، لتكون أمثلة للبارز المتصل المرفوع ،

ك " فعلا " و " فعلوا " .

(١) " له " سقطت من الأيل و " ل "

(٢) " وه " ككعبت في هامش " ه " صح

(٣) " تـا " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) في م : لائها

(٥) أسكت تـا التأنيث للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم ، وكانت أولى

بالسكون من التاء الاسمية ، لخفة الاسم وثقل الفعل (شرح الكافية ٢ / ٢٢٤)

وقال صاحب العباب : وإنما اختصت الساكنة بالفعل ، والمتحركة بالاسم

طلباً للتعادل ، وذلك لثقل الفعل وخفة الاسم (المصباح ١١ / ظ)

(٦) فقال ، و " سقطت من " ه "

(٧) وانظر هذه المثلة في شرح الفصل ٧ / ٤

(٨) في الأصل : ويكسرها

(٩) في " ل " و " ه " : للبارز المتصل .

والرابع : أن تسكن التاء لتكون مثلاً لتاء التانيث ساكنة . (١)

الفعل الماضي

(ولسه) أى وللـفعل (٢) (ثلاثة أمثلة ، أحدها المفتوح الآخر (٣)

نحو : ضرب ودحرج ، وهو الماضي (٤)

مثل بمثاليين للثلاثي المجرد مكـ ضرب وللرباعي المجرد كـ دحرج .

ليعلم منهما ما تشعب عنهما من زوى الزوائد ، كاستخرج (٥) ، وانطلق ،

واقندر ، وتضارب ، ونحوها .

وقوله : " وهو الماضي " أى وهذا البناء يختص بالفعل الماضي . (٦)

(وتسكن العين عند الاعلال ، ومع المتحرك من ضمير (٧) المرفوع ، ويضم

(٩)

مع الواو (٨)

أى حتى الفعل الماضى أن يكون مفتوح الآخر ، وإنما يسكن لأمر

(١٠)

عارضة .

أحدها : أن يكون معتل الآخر ، كقرا " و " رمى " ، فان الاعلال

يقضي سكونه ، كما بين في باب الاعلال . (١١)

(١) في الأصل : الساكنة ، وقد نقل صاحب العباب هذه الصور الأربعة

بعد قوله : قال الشارح (انظر العباب ١١ / ظ)

(٢) في " هـ " : للفعل

(٣) الفعل الماضي ليس مفتوح الآخر على الإطلاق .

قال ابن الحاجب : مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك ،

والواو (شرح الكافية ٢ / ٢٢٤)

(٤) في م : وهو للماضي

(٥) في الأصل : كاستخراج

(٦) في م : قوله

(٧) في هـ : الضمير المرفوع

(٨) فالسكون عند الاعلال ، ولحق بعض الضمائر ، والضم مع الواو الضمير

(ابن يعيش ٧ / ٤)

(٩) في الأصل و " م " : فانما

(١٠) في " م " : معتل العين الآخر

(١١) ص

(١) والثاني : أن يتصل به ضمير مرفوع متحرك ، كـ "ضربت" ، فإنه يسكن أيضا ، لثلاثا يلزم توالي أربع حركات فيما هو كاللغة الواحدة ، إذ الفاعل كالجزء من الفعل .

قوله : " المتحرك " يحتز به (٢) عن الساكن المتصل في مثل "ضربا" فإنه اتصل به ضمير مرفوع لكنه ساكن ، فبقي آخر الفعل مفتوحا .
و "المرفوع" احتراز عن المنصوب نحو "ضربه" و "ضريك" فإنه لا يوجب التسكين ، لأن المنصوب فضلة ، فلا يتوالى أربع حركات (٣) فيما هو كاللغة الواحدة .

وهذا إنما يكون في الضمير ، وأما (٤) المظهر ، فلا يسكن أيضا معه ، كـ "ضرب عمرو"

والثالث : أن تتصل به واو الضمير كـ "ضربوا" ، إذ ما قبل الواو ، لا يمكن تسكينه ، لثلاثا يتوالى ساكتان (٥) ، وإنما يضم لمجانسة [الواو] .

الفعل المضارع :

(والثاني (أى الثاني من أمثلة الفعل [(٦) الثلاثة (ما يتعاقب في صدره الزوائد الأربع ، وهي الهزة للمتكلم الواحد ، مذكرا كان أو مؤنثا ، والنون له) أي للمتكلم (٧) . (إذا كان معه غيره ، والتاء للمخاطب مطلقا ،

(١) وهذه التاء من علامات الفعل الماضي ، سواء كانت لمتكلم أو لمخاطب ، أو كانت للتأنيث .

وسبب اختصاص الماضي بهذه التاء : لاستغناء المضارع عن هذه التاء بتاء المضارع ، واستغناء الأمر عنها بياء المخاطبة ، والاسم والحرف بالتاء المتحركة (٢) " به " سقطت من "ل" و "هـ" (جمع الهوامع ١٥ / ١)

(٣) " حركات " كتبت في هامش "هـ" صح

(٤) في الأصل : فأما

(٥) في الأصل و "ل" : الساكتان

(٦) ما بين [كتب في هامش الأصل صح

(٧) النون للمتكلم جمعا ، ومفردا معظما نفسه (جمع الهوامع ١٦ / ١)

- ولغائب (١) المؤنث والمؤنثين ، والياء لما عداها (٢) (٥٠) قوله : " مطلقا " أى التاء للمخاطب سواء كان (٣) مفردا مذكرا كـ " تفعل " أو مثنى كـ " تفعلان " أو جمعا مذكرا (٤) كـ " تفعلون " أو مؤنثا مفردا كـ " تفعلين " ، أو مثنى كـ " تفعلان " أو جمعا كـ " تفعلن " فقال : " مطلقا " ليشمل هذه الصور كلها (٥٠) .
- قوله : " ولغائب (٦) المؤنث والمؤنثين " أى التاء قد تكون للغائبة (٧) من المفرد المؤنث ، كـ " هند تفعل " ، والمؤنثين كـ " هندان تفعلان " دون الجمع ، فإنه ليس بالياء كما سيأتي .
- قوله : " والياء لما عداها " ، أى لما عدا المتكلم والمخاطب والغائب من المؤنث والمؤنثين ، فبقي الياء للغائب المذكر مفردا كـ " زيد يفعل " ومثنى كـ " الزيدان يفعلان " ، وجمعا نحو " الزيدون يفعلون " ، أو جمعا مؤنثا كـ " هندات يفعلن " .
- وقال في التعليق (٩) : " والياء لما عداها " ، أولى من قولهم : " الياء للمذكر الغائب " لصحة قولنا : " يفعل الله ما يشاء " . واسم الغائب لا يطلق على الله تعالى (١١) .

-
- (١) في " ه " : وللغائب
(٢) انظر الهزة والتاء والياء والنون في الكتاب ١ / ١٣ وفي المقتضب ٢ / ٢
(٣) " كان " كتبت في هامش " ه " صح
(٤) في الأصل : أو جمعا مذكورا
(٥) " كلها " كتبت في هامش الأصل صح
(٦) في " ه " : وللغائب
(٧) في " ل " والأصل " و " م " : للغائب
(٨) في الأصل : كريدان
(٩) قال الصنف في الحاشية : والياء لما عداها أولى من قولهم : الياء للغائب المذكر . لصحة قولنا : يفعل الله ما يشاء . ونحو ذلك ، واسم الغائب لا يطلق عليه ، تعالى وتقدس . (الحاشية ٣ / ظ)
(١٠) قال المبرد : والياء هي علامة الغائب (المقتضب ٢ / ١)
(١١) لفظ " تعالى " سقط من " م " .

معناه : إن قولنا : " لما عداها " أى لما عدا المتكلم والمخاطب والغائب (١) ، ويندرج تحته ما لا يطلق عليه اسم الغائب مما ليس بمتكلم (٢) ولا مخاطب ، نحو : " يفعل الله ما يشاء " (٣) وهذا فيه (٤) نظر من وجهين :

أحدهما أن اللفظ موضوع لما يطلق عليه اسم (٥) الغائب لفظة (٦) ومنع التوقيف — ان ثبت — (٧) لا ينافي إطلاق اللفظة ، وبحسبنا في الدلالة اللغوية ، لا الدلالة الشرعية .

والثاني : إن المتكلمين يقولون في باب اثبات الصفات : " تثبت صفة السمع والبصر (٨) لله تعالى قياسا للغائب على المشاهد " (٩) فقد أطلقوا (١٠) " الغائب " على الله تعالى . (١١) ولا يعتد به (١٢) ، إذ قد يراد : الغائب عن حواسنا ، وإن كان مشاهدا باعتبار العلم .

-
- (١) في " م " : بعد قوله : " والغائب " قال : من المؤنث والمؤنثين أولى . وكذلك في الأصل ، ثم وضع عليه خط .
- (٢) في " هـ " : أو مخاطب
- (٣) " ما يشاء " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ل " و " هـ " و " م "
- (٤) في الأصل : هذا وفيه
- (٥) اسم " سقطت من " هـ " و " م "
- (٦) لفظة " كتبت في هامش " هـ " صح .
- (٧) في " هـ " : ان يثبت ، وفي " م " : سقطت النون من " ان " .
- (٨) " والبصر " سقطت من الأصل
- (٩) في الأصل " و " ك " و " م " : الشاهد
- (١٠) في " هـ " : فقد أطلق
- (١١) " على الله تعالى " سقطت من الأصل ، وفي " ل " : " على الله " فقط
- (١٢) " به " سقطت من " ل " .

قوله : (ويسمى المضارع) أى (١) وهذا القسم الذى يتعاقب في صدره الزوائد الأربع ، يسمى المضارع ، من المضارعة ، وهي المشابهة إذ يشابه اسم الفاعل (٢) باعتبار الحركات والسكنات ، وباعتبار الدلالة على أحد الزمانين ، الحال والاستقبال .
ولهذه (٣) المضارعة أعرب الفعل المضارع كما أعمل (٤) اسم الفاعل لهذه (٥) المضارعة أيضا (٦) .
(ويشترك بين الحاضر (٧) والمستقبل)
الأولى أن يقرأ " ويشترك " بضم الياء ، لأن الفعل المضارع يقال إنه مشترك بين الحاضر والمستقبل ، فالفعل المضارع (٨) مشترك فيه أى هو محل للإشتراك ، كما يقال : (٩) المال مشترك بين زيد وعمرو ،

-
- (١) في " ل " : أى هذا
(٢) " الفاعل " كتبت في هامش " هـ " صح
(٣) في الأصل : لهذه
(٤) في " ل " و " م " : كما عمل
(٥) في " هـ " و " م " : بهذه
(٦) وانظر في مضارعة الفعل المضارع للاسم (ابن يعيش ٦ / ٧) وكذلك
المقتضب ١ / ٢
وانظر الخلاف في مشابهة المضارع لاسم الفاعل ، أو للاسم مطلقا مفصلا
في شرح الفصل . (٦ / ٧)
تمثال المبرد : وإنما لم يقل لها المضارعة ، لأنها تقع موقع الـ " ساء " في المعنى
(٧) فسي م " بين الحال " ثم كتبت في الهامش " الحاضر " صح
(٨) في الأصل : فالفعل المضارع ، وهو مشترك فيه .
(٩) في " ل " و " هـ " و " م " : كما يعمل .

فلا (١) يستقيم فيه " مشترك " — بكسر الراء — فالظرف بمعدده — وهو بين الحاضر والمستقبل — أقيم مقام الفعل لـ " يشترك " المبني للمفعول ، وهذا ظاهر .

أما اذا قرئ " بفتح اليا " ، فالاشتراك (٢) بمعنى التشارك ، فيصير التقدير : الفعل (٣) الضارع يشترك أى يتشارك بين الحاضر والمستقبل ، وصيغة التفاعل تقتضي أن يكون فاعله متعددا ، كـ " تشارك زيد وعمرو " ، إلا أن يفسر الضارع بافراده ، فكأنه قال : " ويتشارك أفراد الضارع " ، وحينئذ لا يظهر تعقيب قوله : " بين الحاضر والمستقبل " كما لا يظهر تشارك زيد وعمرو بين الدراهم والثياب (٤) .

والمصنف لعله اختار مذهب الاشتراك من المذاهب الثلاثة (٥) إذ قيل : " هو حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال " وقيل بالعكس ، وقيل هو مشترك بينهما .

-
- (١) في " هـ " قل " : ولا
 (٢) في " ل " : والاشتراك
 (٣) " الفعل " سقطت من " م "
 (٤) في الأصل : بعد قوله : " والثياب " ، بل تشارك زيد وعمرو في الدراهم والثياب .
- (٥) ذكر السيوطي أن في المسألة خمسة مذاهب :
 — لا يكون إلا للحال (وهو مذهب ابن الطراوة)
 — لا يكون إلا للمستقبل (وهو مذهب الزجاج)
 — صالح للحال والاستقبال حقيقة (سيبويه والجمهور)
 — حقيقة في الحال ، مجاز في الاستقبال (مذهب الفارسي ، واختاره السيوطي)
 — حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال (مذهب ابن طاهر)
 وانظر حجة كل مذهب في همع الهوامع (١٨ / ١)
 ونص المبرد على مذهب الجمهور فقال عن الضارع : ولكنه يصلح لوقتتين ،
 لما أنت فيه ، ولما لم يقع . (المقتضب ٢ / ٢)
 وكذلك ارتضى ابن مالك مذهب الجمهور فقال : وقسم وضع صالحا للحال والاستقبال ، ويعرض له تعيين أحدهما (عمدة الحافظ وهداة اللفظ / ١٠٤)

ويحتل أن لا يكون اختياراً لمذهب الاشتراك (١) ، لأن الفعل الضارع يطلق على كل واحد من المعنيين ، فهو مشترك في صحة إطلاقه على الحاضر (٢) والمستقبل ، ولا يقتضي كونه حقيقة فيهما ، بل (٣) يطلق على كل واحد منهما ، وإن كان على أحدهما حقيقة ، وعلى الآخر (٤) مجازاً ، لكن الظاهر الأول ، لأن الأصل في الإطلاق الحقيقة . (٥)

(واللام في قولك : " أن زيدا ليفعل " ، مخرصة للحال ، كالسين أو سوف للاستقبال) (٦)

يعني أن الفعل وإن كان أصله مشتركاً ، لكن قد يعرض ما يعين كل واحد من الزمانين ، كاللام والسين ، أو سوف ، وهو ظاهر . (٧)

(وحروف الضارعة مضمومة في مجرد (٨) الرباعي) كيد حرج (وما يوازنه) من المطعقات بالرباعي كـ " تُبَيِّطِرُ " و " تُجْهَرُ " و " تُجْلِبِبُ " أو من غيرها كـ " يُكَارِمُ " و " يُكْرِمُ " (٩) و " يُكْرِمُ " ، فإنها ليست من المطعقات بالرباعي لاختلاف مصادرها ، بل توازنه باعتبار الحركات والسكات ، إذ " يكرم " في الحركات والسكات كـ " يدحج " (١٠) .

(١) في " هـ " : للاشتراك

(٢) في " هـ " : في الحاضر

(٣) في " ل " : بل قد يطلق

(٤) في " هـ " : والآخر مجازاً

(٥) من قول المصنف " ويشترك بين الحاضر والمستقبل " إلى هنا نقل

في هامش العباب (فالي ١٢/ظ)

(٦) الكلام بحروفه من الزمخشري (انظر شرح المفصل ٦/٧)

(٧) وانظر المقتضب ٢/٢

(٨) مجرد " سقطت من " لـ

(٩) " يكرم " سقطت من " مـ " رـ هـ .

(١٠) قال المصنف في الحاشية : يا الضارعة مضمومة في الرباعي وما يوازنه

الحاقاً كـ " جلبب " ، أو غير الحاق كـ " اكرم " و " كرم " و " كرم " ، ودليل

اللاحق اتحاد المصدرين . (الحاشية ٣/ظ)

(ومفتوحة فيما سواهما) (١) أى فيما سوى المجرد من الرباعي
وما يوازنه ، وهو الثلاثي المجرد كـ " يضرب " ، أو المزيد فيه كـ " يستخرج "
أو الرباعي المزيد فيه ، كـ " يتدحج " و " يتجلبب "

(١) ويجوز كسر حرف المضارعة ، كقولنا : إعلم وتعلم وإجب ويستغفر ،
وهي السمة بـ " تلتة بهرا " (أنظر الشافية ١ / ١٤١ - ١٤٢)

فعل الأمر

(والثالث) أى الثالث من الأمثلة الثلاثة للفعل (١) (مثال الأمر ، وهو الذى على طريقة المضارع (٢) للفاعل المخاطب ، لا (٣) تُخَالِفُ بصيغته (٤) صيغته ، إلا أن تنزع الزائدة (٥) فيما أوله متحرك ، فتقول في " تضع " : " ضَعْ (٦))

أى صيغة الأمر تؤخذ من صيغة المضارع للفاعل المخاطب ، [يعنى إذا أردت صيغة الأمر ، ينبغي أولاً أن تستخرج صيغة المضارع للفاعل المخاطب] وهو إما أن يكون متحرك الأول ، أو ساكن الأول .

فإن كان متحرك الأول ، فصيغة الأمر توازن لصيغة المضارع ، بحيث لا مخالفة بينهما ، إلا في نزع الزائدة (٨) ، وهي التاء ، فتقول في تضع : " ضع " بحذف التاء .

وإنما لم يذكر تسكين (٩) الآخر ، مع أنه لازم ، وكان في المضارع متحرك الآخر ، فكان حقه أن يقول : " إلا أن تنزع الزائدة ويسكن الآخر " لكن

(١) والكوفيون قالوا : الفعل قسمان ، وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع انظر همع الهوامع ١٥ / ١ والانصاف المسألة الثانية والسبعين

(٢) " المضارع " سقطت من الأصل وفي هامش العباب : وإنما قال : " مثال الأمر " ولم يقل : " الأمر " لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع المخصوص من الفعل ، اشتهر به المصدر ، فأراد أن يعين أن المقصود الفعل لا المصدر (العباب ١٢ / ١ ظ)

(٣) في الأصل : ولا

(٤) " صيغته " سقطت من الأصل

(٥) في " ل " والأصل : الزيادة

(٦) الكلام بحروفه في شرح الفصل ٧ / ٨

(٧) ما بين [] سقط من الأصل

(٨) في " هـ " : الزائدة

(٩) " تسكين " كتبت في هامش الأصل صح .

لم يذكر ذلك ، لأنه نظر الى توافق الصيغتين ، [باعتبار الحروف ، والحركة والسكون ليسا من نفس الصيغة ، بل هما أمران عارضان للصيغة] (١) إذ " يضرب " متحركة الآخر ، وساكنة ، متوافقان في أصل الصيغة (٢) ، وإن اختلفا حركة وسكونا (٣) .

ولذلك قال : " لا تخالف " — أي أنت — بصيغة الأمر صيغة المضارع .
إذ الكلمة إنما تضارع من حروف المصدر ، فالصيغة باعتبار الحروف ، لا باعتبار الحركة والسكون ، إذ هما هيئتان عارضتان للصيغة ، وليستا من نفس الصيغة .

وقد ذكر سكون آخر الأمر أيضا في قوله : " وهو موقوف " ، فلعله إنما لم يذكره عند قوله : " إلا أن تنزع الزائدة " لأنه أراد ذكر خلاف الكوفيين فيه ، فأخره ليذكر الخلاف فيه ، فكان نزع الزائدة باعتبار الصيغة لا باعتبار هيئة الحركة والسكون .

وان كان أول المضارع ساكنا ، فلا يمكن أخذ صيغة الأمر منه ، لئلا يبتدأ بالساكن ، فلا بد من زيادة همزة الوصل (٤) ، [كـ " اضرب "] في " تضرب " ، كما قال :

(وان سكن زدت — لئلا يبتدأ بالساكن — همزة وصل ، فتقول في " تضرب " " اضرب " (٥))

قوله : " همزة وصل " [(٦) ففعل " زدت " ، وإنما وسط قوله : " لئلا يبتدأ بالساكن " (٧) لأنه علة لأصل الزيادة ، فقدّمها لكونها أهم .

(١) ما بين [] سقط من " م " ، ويقصد المؤلف بـ " الحركة والسكون ليسا من أصل الكلمة " الحركة والسكون اللتين هما علامة اعراب .

(٢) " الصيغة " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) انظر في عدم اعتبار آخر الكلمة في بناء الكلمة وصيغتها (الشافية ١ / ٥)

(٤) في " ل " : همزة وصل

(٥) انظر الكافية ٢ / ٢٦٧

(٦) ما بين [] كتبت في هامش " هـ " صح

(٧) " بالساكن " سقطت من " هـ "

(والاُصل في تَكْرِم " تَكْرِم " . فعلى هذا خَرَجَ أَكْرِم)
هذا جواب عن سؤالٍ مقدّر ، وهو أن " تَكْرِم " مضارعاً (١) للفاعل المخاطب
وما بعد الزيادة (٢) ساكن ، فكان حقه أن تزداد همزة وصل (٣) ، لكن
زيد همزة قطع في نحو " أَكْرِم " .

فأجاب (٤) بأن (٥) " تَكْرِم " في الاُصل متحرك الاوّل ، لأن أصله
تَكْرِم " ك " تدحرج " ، فعلى هذا ، " أَكْرِم " خارج على أصله
مما أوله متحرك ، ك " تدحرج " (٦) من " تدحرج " .

(وهو موقوف (٧) عند أصحابنا ، والكوفيون على أنه مجزوم (٨)
وأصله اللام داخلية على المضارع المخاطب ، كما في أمر غير المخاطب ،
ثم حذف اللام للكثرة (٩) .

(١) في " ل " و " م " والاُصل : مضارع

(٢) في " ل " ، الزائد

(٣) وصل " كبت " في هامش " ل " صح .

(٤) في " م " : سقطت " جا " من " فأجاب " ، وفي " هـ " : فأجاب عنه .

(٥) " بأن " : كبت في هامش " هـ " صح

(٦) من " : كبت في هامش الاُصل صح .

(٧) في " هـ " : موقوف الآخر

(٨) انظر الانصاف / المسألة الثانية والسبعين ، وانظر المقتضب

في رد المبرد على الكوفيين ٣ / ٢ - ٤ / ٢ ١٣١

(٩) في الاُصل : لكثرة

وفي هامش العباب : قال المصنف رحمه الله : " قولهم حذف اللام
للكثرة " فاسد ، إذ لو كان كما زعموا ، لوجب أن يختص الحذف بما كثر
استعماله ، دون ما يقل ، نحو : اخرجهم واعلوط ، فيجب أن لا يحذف
من هذه الأفعال لانتهاء كثرة الاستعمال ، ولم يقولوا
في " لم يصن " كـ " يص " لعدم الكثرة .

وللكوفي أن يقول : إنما حذف ما قل استعماله طرداً للباب
(العباب ١٣ و)

وقد نقل السيراني ما ذكره صاحب العباب من قول المصنف ، على أنه
من قوله لا من قول المصنف . (انظر ٣٣١)

ثم حرف المضارعة للهرب من الالتباس ، وقد استعمل الأصل فيمن
قرأ : " فبذلك فلتفرحوا " (١) .

اختلف البصريون والكوفيون في فعل أمر المخاطب ، فذهب البصريون
الى أنه مبني على السكون ، وذهب الكوفيون الى أنه معرب
مجزوم .

حجة (٢) البصريين ، أن الأصل في الفعل أن يكون مبنيًا ،
والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب من الأفعال ما
شابه الأسماء في الحركات والسكات ، وفي وقوعه موقعه ، وفعل الأمر
لا يشابه الاسم في الحركات والسكات ، ولا يقع موقعه ، إذ " يضرب"
يقع موقع (٣) " ضاربٌ في قولنا (٤) : زيد يضرب ، ولا يقع فعل الأمر
هذا الموقع فبني على السكون على قياس أصل الأفعال (٥) .

(١) الآية (٥٨) من سورة يونس ، والآية بثما ميسا : " قل بفضل الله وبرحمته
فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون "

وقرأ بها عثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، وأنس بن مالك ، وروى عنه —
صلى الله عليه وسلم — في بعض فزواته : " لتأخذوا مصافكم " أى خذوا
مصافكم ، وإنما أدخل اللام مراعاة للأصل .

انظر : شرح المفصل ٦١ / ٧ معاني القرآن للأخفش ٣٤٥ / ٢ والحجة
في القراءات السبع ١٨٢ /

وزاد في الانصاف : الحسن البصري ، ومحمد بن سيرين ، وأبي عبد الرحمن
السلمي ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ، وأبي رجاء المطاردى ،
وقنادة ، والأفـرج ، وهلال بن يساف ، والأفـش ، وعمر بن فائد
وطهمة بن قيس ، ويعقوب الحضرمي وغيرهم

الانصاف ٥٢٥ / ٢ وانظر المقتضب ٤٤ / ٢ والمحتسب ٣١٣ — ٣١٤

(٢) في " هـ " ، وحجة

(٣) في الأصل " و " و " م " : موضع

(٤) قولنا : سقطت من الأصل

(٥) انظر الانصاف ٥٣٤ / ٢ . فقد عبر بتعبير قريب .

حجة أخرى لهم : أننا أجمعنا على أن " نزال " و " تراك " مبنيان ،
لقيامهما مقام " انزل " و " اترك " ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا
لما بني ما نساب مناسبه (١) .

وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم ، وأصل " افعل " : لتفعل ، وهو
معرب كما في أمر الغائب ، وهو " ليفعل زيد " [فانه مجزوم باتفاق ،
وهو معنى قوله : " كما في أمر غير (٢) الخاطب " وجعله مقيسا عليه ،
لأنه متفق عليه بين الفريقين] (٣) كما جاء في القراءة المنقولة عن
رسول (٤) الله — صلى الله عليه وسلم — (٥) وهي (٦) : " فبذلـك
فلتفرحوا " (٧) — بالتاء — وكان القياس : فافرحوا . ثم حذف اللام
لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ، ثم حذف حرف المضارعة — هو التاء —
هربا من الإلباس (٨) ، فانه لو بقي وقيل : " تفعل " لالتبس بالفعل
المضارع (٩) ، خبرا موقوفا عليه (١٠) .

(١) انظر المقتضب ٣ / ٢ ، والانصاف ٢ / ٥٣٥ — ٥٤٠ والتعبير يكاد
يكون واحدا .

(٢) " غير " كتبت في هامش " م " صح

(٣) ما بين [سقط من " ل "

(٤) في الأصل و " م " : الرسول

(٥) في " م " : عليه السلام

(٦) في الأصل و " م " : وهو

(٧) في " ل " : فالتفرحوا

وقال صاحب العباب في توجيه القراءة : انه — صلى الله عليه وسلم —

لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب ، جمع بين اللام للغائب ،

والتاء للحاضر (العباب ١٣ / و)

(٨) في الأصل و " هـ " : الالتباس

(٩) في " هـ " : لالتبس بالمضارع

(١٠) انظر الانصاف ٢ / ٥٢٤ — ٥٢٨

واحتج الكوفيون أيضا على اعراب الامر ، بالقياس على النهي (١) ، نحو
 قسوك ، لا تفعل " فإنه معرب مجزوم قطعا ، وقد يحل الضد على الضد ،
 فيكون أمر المخاطب معربا مجزوما كالنهي (٢) .

هذا تقرير حجة الكوفيين ، والأولى ضعيفة ، لأنه لو كان في حكم أمر (٣)
 الغائب ، لكان يجب أن لا يحذف اللام منه ، كما لا يحذف اللام من أمر
 الغائب (٤) .

قولهم : " إنما حذفت في المخاطب لكثرة الاستعمال " .
 قلنا : لو كان كذلك لاختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل ،
 نحو " اخرجهم " و " اعلو " كما حذف (٥) الثون في " لم يك " لكثرة
 الاستعمال ، ولم يحذفوه في " لم يصن " و " لم يهن " ، لأنهما لم
 يكررا في الاستعمال كثرة " لم يكن " (٦) .
 قولهم : " إفعل " متضمن لمعنى لام الامر " يقتضي كونه مبنيا ، لأنه
 متضمن لمعنى الحرف ، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني (٧) كما
 في " أين " ونظائره ، فكذا (٨) الفعل المضارع إذا تضمن معنى
 اللام (٩) .

(١) في " هـ " : بالقياس على النهي أيضا

(٢) انظر الانصاف ٢ / ٥٢٨

(٣) في الأصل : الأمر الغائب

(٤) الانصاف ٢ / ٥٤٨

(٥) في " هـ " : حذفت

(٦) الانصاف ٢ / ٥٤٠-٥٤١

وانظر هامش ٩ ص ٣٢٨

(٧) في " هـ " : بيني

(٨) في " م " : فكذلك

(٩) الانصاف ٢ / ٥٤٨-٥٤٩

والثانية أيضا ضعيفة ، لأن فعل النهي إنما كان معربا لوجود حرف
المضارعة فيه ، وبه شبه الاسم فكان معربا ، بخلاف أمر المخاطب ، فإنه لم
يوجد فيه حرف المضارعة ، فلم توجد فيه مشابهة الاسم (١) فافترقا (٢) .
ولكل (٣) من الفريقين احتجاجات ، لا تطيل الكتاب (٤) بذكرها ،
وانما ذكرنا هذا القدر تنبيها على متسكهم في الاختلاف
في هذه المسألة (٥) .

(١) في " هـ " : للاسم

(٢) الانصاف ٢ / ٥٤٢

(٣) في " هـ " : ولكل واحد من الطرفين

(٤) في الأصل : لا تطيل بذكرها ، وفي " م " : لا تطيل الكلام

(٥) انظر أدلة الكوفيين والرد عليها في المقتضب ٢ / ٣ - ٤٤٠ ٢ / ١٣١

وانظر أدلة الفريقين في الانصاف ٢ / ٥٢٤ - ٥٤٩

الافعال الجمدة

نعمرويس

(وقد عرض لبعض الأفعال أن لزمت (١) طريقة واحدة ، ويسمى الجامد)
 يعني أن أصل الأفعال أن يكون لها تصرف ، بأن يجيء منها اسم
 الفاعل ، واسم المفعول (٢) ، وأن يكون ماضياً ومصارعاً وأمرأً ونحوها ،
 وهذا هو الكثير الشائع ، وقد يعرض لبعض الأفعال (٣) أن لا يكون
 له هذا التصرف ، بل طريقة واحدة (٤) ويسمى الجامد ، أي يستوي
 غير المتصرف الجامد ، لأنه لما كان للإنشاء ، لزمت طريقة واحدة ، لأن (٥)
 التصريف (٦) بحسب الدلالة على الأزمنة ، والانتشائي لما لم يكن له
 دلالة على الزمان ، لم يعرض له تصرف .

نعم وبئس

(فنه) أي فمن الجامد (فعلا المدح والذم ، نحو " نعم " و " بئس ")
 والأصل فيهما " فعِل " . (٨) .

- (١) في الأصل و " م " : لزمت
- (٢) في الأصل : اسم فاعل واسم مفعول ، وفي " ل " : سقطت " واسم المفعول "
- (٣) في " م " : الأسماء
- (٤) ما بين [سقط من " م " و " ل " ، وكتب في هامش
 الأصل صح .
- (٥) في الأصل : سقطت القون من " لأن "
- (٦) في " ه " : التصرف
- (٧) اختلف في فعلية " نعم " و " بئس "

وقد صح سيبويه بفعليتهما في الكتاب ٢٦٦ / ٣
 وهما عند البصريين والكسائي فعلان ، وعند الكوفيين والفراء اسمان
 وانظر دليل كل فريق في الانصاف / المسألة الرابعة عشرة ،
 وانظر - في النص على رأى الفراء - قطر الندى ص ٣٥
 وانظر أسرار العربية ٩٦ - ١٠٣
 (٨) وأصل " نعم " و " بئس " " نعيم " و " بئس " ، وهما الأصلان
 اللذان ضمما في الرداءة والصلاح ، ولا يكون منهما فعل
 لغير هذا المعنى .

(الكتاب ١٢٩ / ٢)

بكسر العين ، وإنما (١) قال (٢) : " والأصل فيهما فعل " لأن هذه الصيغ لما لم تكن من صيغ الأفعال ، ولكونها للانشاء ، لم يكن لها دلالة على الزمان ، فكان (٤) تقدير فعليتها (٥) مشكلا من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، فدفع (٦) هذا الاشكال بأن فعليتها باعتبار أصلها ، وهو أن أصل " نَعَمْ " " نَعِم " و " بَيْس " " بَيْس " على وزن حَذِر " فصيغته على صيغ الأفعال (٧) ، ولما لم يكن للانشاء في الأصل كان له دلالة على الأزمنة باعتبار الوضع ، فقد تحقق فعليتها باعتبار المعنى ، وهو (٨) الدلالة على الزمان باعتبار أصل الوضع ، ومن حيث اللفظ يكونها على صيغ الأفعال (٩) .

ولفعليتها أدلة أخرى ، مثل لحوق تاء التانيث الساكنة ، وعلوها

(١) في " م " : انما

(٢) في " هـ " : يقال

(٣) " والأصل " سقطت من " هـ "

(٤) " فكان " سقطت من " م " وفي " هـ " : وكان

(٥) في الأصل : فعليته

(٦) في " هـ " : فيدفع

(٧) في الأصل : فصيغته صيغة ، وفي " م " و " ل " : فصيغته صيغ

(٨) في " ل " و " هـ " : وهذه

(٩) انظر الانصاف ١ / ١٢٦

وقال صاحب العباب : والأصل فيهما " فَعِل " — بفتح الفاء وكسر العين — لانهما فعلان ، وليس " فَعِل " — مكسور الفاء ساكن العين — من صيغ الأفعال ، ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما " فَعِل " — بفتح العين — لجواز اسكان العين ، وفي المفتوحة لا يخفف ، لخفتها ، ولا " فَعِل " — بكسر العين — لجواز كسر الفاء اتباعا لكسر العين .

(العباب ١٣ / ظ)

في المرفوع بعدها ، ولحقوق الضام في بعض اللغات (١) ، اذ حكى
 "نعم" و"نعموا" (٢) .

(وفيهما) أى في نعم ويُس (لفات ، كسر العين مع فتح الفاء)
 يوزن "عَلِمَ" (وكسرهما) [أى كسر الفاء والعين] (٣)
 (وسكونها كذلك) أى سكون العين مع كسر الفاء فهذه أربع
 لفات (٤) .

أما اللغة الأولى فهي على (٥) الاصل ، وأما كسر الفاء والعين
 فلا تبايع الفاء العين ، وطلب تجانس الحركتين ، ثم يعرض
 للغتين التخفيف بسكون العين .

أما الأولى — وهو مفتوح الفاء — فسكن مع العين مك "كف" و "كف" .
 وكذا الثانية ، — وهو مكسور الفاء والعين — سكن عينها للتخفيف
 ك "إبل" في "إبل" .

(١) نقل ابن مالك حكاية هذه اللغة عن الكسائي فقال : واتصال
 ضمير الرفع البارز بهما ، لغة حكاها الكسائي .

(انظر شرح عمدة الحفاظ — ٧٨٠ —)

ونسب السيوطي هذه اللغة الى بني أسد ، فقال : وحكى
 الأخفش عن بعض بني أسد "نعم" رجلين الزيدان "و" نعموا
 رجالا الزيدون "و" نعمن نساء الهندات "

(مع الهوامع ٤٠/٥) وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٢/١

(٢) الواو من "ونعموا" سقطت من "هـ" والالف سقطت من الاصل .

وانظر أدلة فعلية نعم ويُس في الانصاف ١٢٧/١ — ١٢٦

(٣) ما بين [] كتب في هامش الاصل صح .

(٤) انظر اللغات الأربعة في المختضب ١٤٠/٢ ، وفي شرح المفصل ١٢٧/٢

وفي أسرار العربية — ١٠٢ —

(٥) "على" سقطت من "هـ"

- (١) وكذا (٢) فعل أو اسم على فَعِلْ ، ثانيه حرف حلق (٣)
أما الفعل فنحو " شَهِد " ، يَجْزِيهِ اللِّسَانُ الأربعة (٤) ، وكذا
الاسم بوزن فَعِلْ كـ " فَخِذ " تجرى فيه أيضا اللغات الأربعة (٥) .
وانما اختص بأن يكون ثانيه حرف حلق ، لأن لحرف الحلق ثقلا ،
فكان (٦) طلب التخفيف فيه أولى من غيره (٧) .

-
- (١) في " م " : وكذلك
(٢) " كل " كتبت في هامش الاصل صح .
(٣) انظر الشافعية ٤٠ / ١ ، وهي تفرعات تميم ، وأما أهل الحجاز ،
فلا يغيرون البنا ، ولا يفرسون .
(٤) في " هـ " و " ل " و " م " الأربعة
(٥) في " ل " وفي هامش " م " : الأربعة
(٦) في " هـ " والاصل و " م " : وكان
(٧) وقد نقل صاحب العباب كلام الشراح ابتداء من قوله : أما الفعل
فنحو شهد " في هامش العباب ١٣ / ١ ظ

آلیس

(ومنه) أي ومن الجامد (ليس فيمن يجعله فعلا)
 اختلف النحاة في أن "ليس" فعل ، أو حرف ، فذهب بعضهم إلى أنه
 فعل ، وعليه الجمهور ، وقيل : أنها حرف (١) .
 واستدل على فعليته باتصال الضائير المرفوعة البارزة ، كـ "لست" و "لستط"
 و "لستم" ، وباتصال تاء التانيث الساكنة بها (٢) .
 واستدل على حرفيتها ، بأنها لا تتصرف (٣) ، والأصل في الأفعال
 التصرف ، وبأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وهذا لا يدل
 على الحدث والزمان .
 وبأنها لو كانت فعلا ، لكان ماضيا لعدم الزوائد ، وليس بمان ،
 لاتفاق الجمهور على أنه لنفي الحال ، لا لنفي الماضي .
 والجواب عن الأول : أن عدم التصرف لا يقدح في فعليته ، لأنه
 لعروض (٤) الانشاء امتنع التصرف فيه^(٥)
 ومن الثاني : بأن الفعل قد يتجرد عن الزمان بسبب الانشاء
 - وهذا كذلك - يدل على النفي وهو حدث .

(١) ذهب الفارسي في "الطبيات" إلى أن "ليس" حرف
 نفي بمنزلة "ما" ، وتبعه علي ذلك أبو بكر بن شقير .
 (قطر الندى ٣٦) وانظر في نسبة هذا اللفظ إلى أبي علي العباب ١٣ / ظ
 (٢) "بها" سقطت من "ل" و "ه"
 وانظر في اتصال تاء التانيث الساكنة قطر الندى ٣٧
 (٣) وسبب عدم تصرفها ، لأنها أشبهت "ما" لاشتراكهما في نفي
 الحال ، ولهذا تجرى "ما" مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز
 (انظر أسرار العربية ١٣٣)

(٤) في "م" : بمروض

(٥) في "م" : أن

وهو الثالث : بأنه ما غلب باعتبار الأصل ، وعروض دلالة على الحال لا تنافي فعليته باعتبار الأصل .

(وهو مسكن من " ليس " (١) ، ولم يجعل لجموده على لفظ (٢) " صَيِد " ، ولا هاب ، (٣) لكن (٤) على لفظ ما ليس بفعل كـ " ليت " ، ولذا لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في " لست ")
لما لم يكن " ليس " على زنة الأفعال الماضية ، قدّر (٥) أن أصله " ليس " كـ " عَلِم " ، ثم سكن العين (٦) فيكون على زنة الأفعال باعتبار الأصل ، ثم ما ذكره بعده ، جواب عن سؤال مقدر وهو أن يقال :

لو كان فعلا معتل العين لم يخل إما أن يعمل ، أو لا (٧) يعمل ، وانتفاء التالي يدل على انتفاء المقدم .

أما الملازمة ، فبيّنة ، وأما انتفاء التالي ، فلائنه لو لم يعمل
لكان حقه أن يقال : " ليس " — بكسر اليا — كـ " صَيِد البعير " (٨)

(١٦) هذا مذهب الجمهور (الصبان ٢٣٨ / ١)
وقال ابن الحاجب : ولا يجوز أن يكون : صل " ليس " فتح اليا
لأن المفتوح العين لا يخفف ، ولا ضم اليا ، لأن الأجوف اليائي لا يجسي من باب " فَعَلَ " (شرح الشافية ٤٢ / ١)
(٢) بل خفف بالسكون لثقل الكسرة على اليا (الصبان ٢٣٨ / ١)
(٣) ولم تقلب اليا ألفا لأنه جامد (الصبان ٢٣٨ / ١)
وفي الشافية : وكان قياسه " لاس " كـ " هاب " ، لكنهم خالفوا به أخواته لمفارقة لها في عدم التصرف (٤٢ / ١)

(٤) في " ه " : ولكن
(٥) في " م " : قرر
(٦) وقولهم : " ليس " مثل " عَلِم " في " عَلِم " (الشافية ٤٢ / ١)
(٧) في هامش " ه " : لم
(٨) والأصيد : الذي لا يستطيع الالتفات ، وقد صَيِد صَيِّدا ، وصاده وملك أَصَيْد ، وَأَصَيْدَ الله بغيره ، قال ابن سيده : قال سيويه : لم يعلموا اليا حين لحقته الزيادة ، وإن لم يقولوا " أَصَيْدَ تشبيها له بأعور الصَّيْد : داء يصيب الإبل في رؤوسها ، فتسيل أنوفها ، وترفع رؤوسها ، ولا تقدر أن تلي معه أعناقها . (اللسان ص ١ د)

وان أصله كان حقه أن يقلب الياء ألفا ، (١) لأن حرف العلة متحرك ، وما قبله مفتوح ، وكان (٢) القياس " لاس " كـ " هاب " ، فلما انتفى القسمان ، انتفى فعليته .

فأجاب بمنع الملازمة ، وهو أن هذا اللازم (٣) من لوازم الأفعال المتصرفية ، فلا نسلم أنه لو كان فعلا لزم الإعلال على ذلك الوجه ، أو عدم الإعلال ، بل هما من لوازم الفعل المتصرف ، فلذلك قال : " لم يجعل لجموده على (٤) لفظ صيد ، ولا هاب " أى لما كان جامدا لم يلزم أن لا يعمل إـ كـ " صيد " ، أو يعمل آ كـ " هاب " ، بل ورد على لفظ ما ليس بفعل كـ " لست " تحقيقا لجموده ، وعدم تصرفه ، ثم قرر هذا المعنى بقوله : " ولذا " أى ولجموده " لم ينقلوا كسرة العين الى الفاء في لست " يعني لو كان " ليس " على قياس الأفعال ، لكان كـ " خوف " ، وإذا اتصل به الضمير البارز يقال فيه : " خِفت " (٥) بكسر الخاء — وكان حقه أن يقال : " لست " — بكسر السلام — فلما فتح ، دل على أنه ليس على قياس الأفعال المتصرفية ، بل هو لجموده ورد على صفة الحروف كـ " لست " .

-
- (١) في الأصل و " م " : أن ينقلب ألفا
 (٢) في الأصل : فكان
 (٣) " اللازم " كتبت في هامش " هـ " صح
 (٤) " على " سقطت من الأصل
 (٥) ما بين [] سقط من الأصل
 (٦) والسبب الذى لأجله كان حق " ليس " أن يقال فيها : " لست " لائنا قررنا أن أصل " ليس " على " فعل " فعند حذف الحرف المعتل تكون الكسرة تنبيهها على أصل بنية الفعل .

والنحاة في هذا لا يفرقون بين الواوى والياثي ، فهم يقولون في " خاف " " خِفت " ، وفي " هاب " " هِبت " ، ومع أن الاوّل واوى ، والثاني يائي ، وهذا لأن التنبيه على أصل الصيغة أهم عندهم من التنبيه على ذات الحرف (والنظر شرح شافية ابن الحاجب ٨٠ / ١)

عسى

- (ومنه) أى ومن الجامد (عسى) وسيأتي مباحثه في باب
العوامل (١) .
وفعليته للحوق الضائربه (٢) ، كـ " عسيت " و " عسيما " و " عسيتم " .
ونظائرها (٣) .
فأما جموده ، فلمشابهته " لعل " لاشتراكهما في معنى
الرجاء والطمع . . .

-
- (١) في اللوحة (١٦٠) — النسخة " ل " .
(٢) " به " كتبت في هامش " هـ " صح
(٣) وهي عند الكوفيين حرف ترج بمعنى " لعل " ، وتبعهم على ذلك
ابن السراج (قطر الندى — ٤٥ —)
وكذلك نقله الأنباري عن ابن السراج (انظر أسرار العربية — ١٢٦ —)

صَيِّعَنَا التَّعْجِبُ

(١) (ومنه) أى ومن الجامد (صيغتا التعجب ، وهما " ما أفعله " وأفعل به " ولا يينسيان الا من الثلاثي المجرد ، مما ليس بمعنى افعل وافعال ، خلافا للكوفيين فيما هو أصل الألوان ، وهو السواد والبياض (٢)) .
المراد بالتعجب ، ما وضع لانشاء التعجب (٣) ، ولا يينسيان الا من الثلاثي المجرد ، اذ ما لا يكون ثلاثيا مجردا (٤) ، لا يخل اما أن يكون رباعيا مجردا (٥) ، أو ثلاثيا ورباعيا مزيدا فيهما .
أما الرباعي المجرد فظاهر ، لأن أخذ بناءً أفعل لا يمكن منه

(١) ذهب الكوفيون — ما عدا الكمائي — الى أن أفعل التعجب

اسم

(انظر الانصاف / المسألة الخامسة عشرة ، وأسرار العربية ١١٣ ،

وشرح الكافية ٢ / ٣٠٨ والتسهيل — ١٣٠ ش

(٢) وانظر المللة السادسة عشرة في الانصاف ١ / ١٤٦ — ١٥٥

(٣) صيغتا التعجب : يقصد بهما النحويون : الصيغتان اللتان قصر معناهما على التعجب ، وقد يكون التعجب بغيرها ، كما في قوله تعالى :

" كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ١٠٠٠٠ الآية "

ونحو : " لله دره فارسا " و " لله أنت " .

وكذلك قولك : " سبحان الله " ، ونحو قول الشاعر :

يا جارتا ما أنت جارة

على أحد تخريجات البيت .

وكذا لك " ناهيك به " و " واهاله " .

وانظر في الصيغ السماعية (الكتاب ٢ / ٢٣٢ ، ٢ / ٩٣) وشرح الكافية ٢ / ٣٠٧

وحاشية الصبيان ٣ / ١٣

(٤) " مجردا " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) " مجردا " كتبت في هامش " هـ " صح

إلا بحذف بعض حروفه الأصول ، وهو ممتنع (١) .
وأما في غيره ، فلأنه إما أن يحذف الزيادة ، أو لا يحذف ، فإن
لم يحذف لم يمكن بناء صيغتي التعجب منه ، وإن حذف (٢) اختلف
المعنى ، إذ لو بني من " استخراج " وحذف زوائده ، لقليل ؛

(١) وسيبويه يجيز بناء " أفعل " نص على ذلك في الكتاب ١ / ٧٣
قال : ولا بينيان إلا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ وأَفْعَلَ .

وتابع سيبويه على مذهبه ابن مالك فقال :
وجعل سيبويه صوغ فعل التعجب من الفعل الذي على وزن أفعل
كـ " أعطى " مقيسا ، كصوفه من ثلاثي مجرد ، ويقول أفعل ، لكثرة
ورود ذلك عن العرب ، نحو : " ما أعطاه " و " ما أولاه " و " ما أحسنه "
ولأن " أفعل " يشبه فَعَلَ وفَعِلَ وفَعَّلَ ، في كون مضارعه رباعي ،
بخلاف غيره من ذوات الزوائد — (انظر عمدة الحافظ ٧٤٦)

ونقل الأشموني في المسألة ثلاثة مذاهب :
— يجوز مطلقا (وقال الشيخ الصبان هو رأي سيبويه)

— يمتنع مطلقا
— يجز إذا كانت الهمزة لغير النقل (الأشموني ١٧٣)

ونقل المذاهب الثلاثة ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي من غير
نسبتها (١ / ٥٨٠)

وفي شرح الكافية : والأخفش والمبرد جَوَّزا بناء " من جميع الثلاثي المزيد
فيه (٢ / ٣٠٨)

وكذلك نقل مذهب الأخفش ابن يعيش في شرح المفصل ، وقال : وتابعه
أبو العباس المبرد على ذلك . (شرح المفصل ١٤٤ / ٧)
وقد حقق الشيخ عبد الخالق عضيمة رأي المبرد في المسألة فقال : والصحيح
أن المبرد لا يجيز بناء التعجب من الصيغ التي جاوزت حروفها الثلاثة
ولو كانت فيها زيادة (المقتضب ١٧٨ / ٤)

وكذلك يثبت — الشيخ عضيمة — قول من غلط على المبرد وقال بإجازته لصوغ
التعجب من " أفعل " — كما هو مذهب سيبويه — فذكر الرضي ، وابن يعيش
والتبريزي ، وغيرهم ، وانظر ما قاله المحقق في المقتضب ١٨١ / ٤ — ١٨٢
هامش ٢

(٢) في " هـ " : حذف

" ما أخرجه " ، وتشبهه بالتمجب من " خرج " (١) .
 وقوله : " ما ليس بمعنى افعل والفعال " ذكر التحويون بدل هذا
 " ما ليس بلون ولا عيب " ، والمصنف عدل (٢) عنه الى هذه العبارة
 أى : لا يبينان الا (٣) من الثلاثي المجرد الذي ليس (٤) معنى
 فعله أصله أن يعبر عنه بـ " افعل " و " افعال " ، فيخرج عنه
 الألوان والعيوب ، لأن " افعل " و " افعال " — بالتشديد فيهما —
 أصل أفعال الألوان والعيوب .

قال صاحب الصحاح : انما صحت العين في " عور " لصحتها في أصله
 وهو " اعور " ، ثم حذف الزوائد فبقي " عور " ، يدل (٥) على أن
 ذلك أصله ، مجبى أخواته على (٦) هذا نحو : اسود يسود ،
 واحمر يحمر ، ولا يقال في الألوان غيره ، وكذلك قياسه في العيوب ،
 اعرج ، واعشى [في عرج] وعشي ، وان لم يسمع (٩) .

(١) انظر الصبّان ١٧ / ٣

(٢) " عدل " كُتبت في هامش " ل " صح .

(٣) " الا " سقطت من " ل " و " هـ "

(٤) " ليس " سقطت من " ل " ، وكُتبت في هامش " هـ " صح

(٥) في " هـ " : ويدل

(٦) في الاصل : وعلى

(٧) " نحو " سقطت من الاصل و " م "

(٨) ما بين [] سقط من الاصل وكُتبت في الهامش صح

(٩) الذى في الصحاح : وانما صحت العين فيها (يقصد عورت

عينه) لصحتها في أصله ، وهو اعورت ، — بسكون ما قبلها — ثم حذفت
 الزوائد : الألف والتشديد ، فبقي " عور " ، وما بقي من نقله

فهو صحيح .

(الصحاح ع و ر)

هذا كلامه ، ومن الأمثلة : أحمر واحمار ، وابيض وابياض ، وابلسق
وابلاق ، واصفر واصفار ، واقمر واقمار ، — وهو الأبيض — واسود
واسوداد ، واشهب واشهب ، واكمت واكمت (١) .
وكذا في العيوب : كاعرج ، ، واعور ، وابخر ، ونظائرها (٢) .
وانما عدل المصنف عن عبارة القدماء (٣) ، لأنهم قالوا في تعليقه :
انما لم يبين من الألوان والعيوب ، لأنهما لا يقبلان الزيادة والنقصان ،
فكانا بمنزلة أعضاء الشخص الثابتة ، كاليد والرجل (٤) ، فكما لا يبنى
من الأعضاء لكونها أمورا مستقرة ثابتة ، لم يبين (٥) مما يشابهها .
هكذا قالوه ، ولم يرتض المصنف هذا التعليل ، إذ الألوان قابلة للزيادة
والنقصان ، فان السواد والبياض ، وغيرهما من الألوان ، قابلة للشدة والضعف
ولذلك (٦) قالوا : " هذا أشد بياضا من ذلك " ، ويدل على قبوله
للشدة والضعف حيث (٧) يستعمل منه التفضيل ، وان كان يتوصل اليه بنحو
" أشد " و " أبلغ " ونظائرها .

-
- (١) في " هـ " : واكمت واكمت ، والذي في القاموس : اكمت الفرس اكمتا
واكمت اكمتا (القاموس كمي)
(٢) في " هـ " : ونظائره
(٣) عبارة سيوييه : ما كان لونا أو خلقة (الكتاب ٩٧ / ٤)
وعبارة المبرد : وكذلك ما كان من الألوان والعيوب (المقتضب ١٨١ / ٤)
وفي شرح المفصل : الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب (١٤٥ / ٧)
(٤) ونقل سيوييه عن الخليل في عليّة المنع : لأن هذا صار بمنزلة
اليد والرجل ، وما ليس فيه فعل من هذا النحو .
(الكتاب ٩٨ / ٤)
ونقل المبرد هذا التعليل عن الخليل أيضا (المقتضب ١٨٢ / ٤)
وعمل هو بقوله : ان أصل فعله أن يكون " افعل " و " افعال " .
نحو : أحمر واحمار ، ودخول الهمزة على هذا محال .
(المقتضب ١٨١ / ٤)
(٥) " لم يبين " كتبت في هامش الأصل صح
(٦) في الأصل : وكذلك
(٧) في الأصل و " هـ " : حتى ، وفي " م " : حتى حيث .

واختار هذه العبارة (١) ، لأن أصل الألوان والعيوب أن يكون
على (٢) صيغة (٣) أفعَلْ وأفعالٌ — بالتشديد فيهما ، كما
ذكرنا أمثلتهما — وهذه الصيغة ليست بثلاثي مجرد ، فلا يمكن بناء
الصيغتين من نحو "أحمر" و"أحمر" إلا بعد حذف شيء من الأصول
وهو مستنع .

فان قلت : فعلى هذا ، يكفي قوله : " لا بينيان إلا من الثلاثي
المجرد (٤) " فان نحو "أفعَلْ" و"أفعال" ليس من
الثلاثي (٥) فكان مستغنيا عن قوله : " مما ليس بمعنى أفعَلْ"
وأفعال :

قلت : انما كان يستغني عنه لو قال : " مما ليس على صيغة أفعَلْ"
وأفعال " ، ولم يذكر ذلك ، بل قال : " مما ليس بمعنى أفعَلْ وأفعال "
فقد [يكون ثلاثيا مجردا وهو بمعنى أفعَلْ وأفعال] (٦) ، لا
على صيغتهما ، وفرضه أن غالب صيغة الألوان ولعيوب هما [فَعْلٌ
وأفعال " ، فلولم يذكر هذا القيد ، واكتفى بالأول ، لكان حقهما أن
بينيا (٧) من نحو "عج" و"عمي" و"عور" لائتبا
ثلاثية مجردة ، فذكر أنه انما بينيان من الثلاثي المجرد اذا
لم يكونا بمعنى أفعَلْ وأفعال " ، فان "عور" وان كان ثلاثيا
كان بمعنى أفعَلْ وأفعال " ، فلولم يذكر هذا القيد لكان ينبغي
أن يصح بناء التعجب من نحو "عج" .

(١) وهي من اختيار المبرد أصلا ، انظر المقتضب ٤ / ١٨١

(٢) على " سقطت من الأصل

(٣) صيغة " سقطت من " م "

(٤) " المجرد سقطت من " ه " ، وكتبت في الهامش صح .

(٥) " الثلاثي " كتبت في هامش " ه " صح

(٦) ما بين [كتب في هامش الأصل صح

(٧) في الأصل : بينيان ، ثم وضع خط فوق النون

(٨) في الأصل : لكن كان .

وأجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض، لأنهما أصلا (١) الألسوان
 وأنشدوا (٢) :
 إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهم فأنت أبيضهم سريال طبَّاح^(٣)
 وأنشدوا أيضا (٤) :
 جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني إباح^(٥)

(١) في الأصل "و" "ل" و"هـ" : أصل
 (٢) البيت من البسيط
 قيل هو لطرفة بن العبد البكري ، من أبيات يهجو بها عمرو بن هند "الملك"
 والذي في ديوان طرفة (٤٧) :
 أنت ابن هند فاخبر من أبوك إذا لا يصلح الملك إلا كلِّ بدَّاح
 ان قلت نصره ، فنصر كان شرفتي قدما وأبيضهم سريال طبَّاح
 وليس في ديوان طرفة على الخاء إلا هذه الأبيات ، وقد نبه الشيخ محيي الدين
 عبد الحميد عليه في هامش الانصاف (١٤٩٢١) / ١ وانظر الخزانة ٤٨٤ / ٣
 (٣) انظر البيت في : الانصاف ١٤٩ / ١ اللسان (ب ي غ) مجمع الأمثال
 بتحقيق محيي الدين عبد الحميد ٨١ / ١ معاني القرآن للقرطبي ١٢٨ / ٢
 الجمل ١١٦ شرح الجمل ٥٧٨ / ١ ابن يعيش ٩٣ / ٦ الخزانة ٤٨٤ / ٣
 (٤) نسب صاحب الخزانة البيت - نقلا عن ابن هشام اللخمي - الى رؤية
 بن المعجاج ، من رجز له وهو :
 لقد أتيت في رمضان الماضي جارية في درعها الفضفاض
 تقطع الحديث بالآيمان أبيض من أخت بني إباح
 ثم قال : ولم أره في ديوانه (أي ديوان رؤية) ، ورأيت في نوادر ابن الأعرابي
 - ولم ينسبه لأحد - :
 يا ليتني مثلك في البياض أبيض من أخت بني إباح
 جارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالآيمان
 ونقله المطرزي في اليوم والليلة ، (انظر الخزانة ٤٨٣ / ٣

(٥) انظر : الانصاف ١٤٩ / ١ جمل الزجاجة ١١٥ شرح الجمل
 لابن صفور ٥٧٨ / ١ (رواه كما رواه المؤلف) ابن يعيش ٩٣ / ٦ - ١٤٧ / ٢
 الخزانة ٤٨١ / ٣ ملحقات ديوان رؤية ١٧٦

وجاء في شعر المتنبي (١) :

لأنت "سود في عيني" من الظلم (٢)

وقالوا : لما جاء منهما أفعل التفضيل ، جاء بنا "صيغتي التعجب أيضا ،

لأنهما متساويان (٣) .

وأما الاستشهادات ، فضعيفة لأنها من ضرورة الشعر (٤) ، لا في سعة

الكلام ، فيكون نادرا .

وقولهم : "لأنهما (٥) أصلا الألوان (٦) " ممنوع (٧) ، وبعد تسليمه

فدليل المنع على ما ذكرنا قائم فيهما ، وإن كانا (٨) من أصول الألوان (٩) .

(١) المتنبي : أحمد بن الحسين أبو الطيب المتنبي ، الكندي ، ولد في

الكوفة ، في محلة تسمى كعدة ، واليها نسبته .

قال الشعر صغيرا ، ولزم سيف الدولة ابن حمدان ، ثم تركه وقصد مصر ،

ثم العراق ، ثم بلاد فارس ، وفي طريق عودته عرض له فائق بن أبي جهل الأسدي

وقتلته في النعمانية ، بالقرب من دير العاقول (٣٥٤ - ٣٠٣)

(الأعلام ١ / ١١١ تاريخ بغداد ٤ / ١٠٢)

(٢) وصدره : أبعد بعدت بياضا لا بياغي به

وقبله مطلع القصيدة :

ضيف ألم برأسي غير محتشم والسيف أحسن فعلا منه باللحم

واستشهد الكوفيون للسواد أيضا بما جاء في صفة جهنم من قوله - صلى الله

عليه وسلم - : (لهي أسود من القار " (رواد مالك في الموطأ / كتاب جهنم

٢ / ٩٩٤)

ويقول أم الهيثم : " هو أسود من حنك الخراب " (انظر شرح الجمل

لابن عصفور ١ / ٥٧٨)

(٣) الانصاف ١ / ١٥٠

(٤) الانصاف ١ / ١٥١

(٥) في الأصل : انهما (٦) في "م" : الألوان والعيوب

(٧) قال الأنباري : وذلك لأن سائر ، إنما لم يجز أن يستعمل منها " ما

أفعله ، وأفعل منه " لأنها لازمت فصارت كعضو من الأعضاء .

(الانصاف ١ / ١٥٥)

(٨) في "م" : وإن كان

(٩) في "م" : الألوان والعيوب

وقال الأنباري : فإذا لم يجز في ما كان متركبا منهما ، فلأن لا يجز ما كان

=====

(ويتوصل فيما وراءه بمنحواشد وأبلغ ، نحو : ما أشد دحرجته ، وما أبلغ سواده (١))

يعني أنه قد يراد التعجب من الرياعي والمزيد فيه شلاثيا كان (٢) أو رباعيا ، فان معنى التعجب لا يفكر فيهما فان لم يكن لها صيغة للممكن التعبير عن التعجب في هذه الأمور .

قال (٣) ، ان التعبير عن التعجب لا يتعين أن يكون باحدى هاتين الصيغتين ، بل قد يتوصل بفعل يصح منه (٥) بنا التفضيل ، من نحو الشدة والقوة ، والكثرة والزيادة ، فيقال : ما أشد دحرجته واستخراجه وهما ، أو ما أقوى أو ما أزيد أو ما أبلغ ، ونظائرها (٦) .

(وقد شذ " ما أعطاه " و " وما أولاه ") (٧)
هذا جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن " ما أعطاه " لم يجىء له فعل ثلاثي بل فعله أعطى يعطى ، وكذا " ما أولاه " فعله أولى يولى ، فكيف بنسبنا (٨) من غير الثلاثي المجرد ؟
فأجاب عنه : بشذوذهما .

=====

أصلا في الوجود أولى (الانصاف ١ / ١٥٥)
ويستدرك على المؤلف ، أن التعجب مما يدل على العيوب ليس ممنوعا على اطلاقه ، فقد ذكر النحاة عقيب هذا ، جوازه مما يدل على قبح معسنوى نحو : ما أحسنه (انظر الكتاب ٩٨ / ٤)
(١) في الأصل و " م " : وأبلغ سواده
(٢) " كان " سقطت من " ه " و " م "
(٣) " قال " سقطت من " ه " ، وفي " م " : فقال
(٤) " بل " سقطت من الأصل و " ل "
(٥) " منه " سقطت من " ل " والأصل
(٦) انظر الكتاب ٩٩ / ٤ عمدة الحافظ ٧٤٥ والمقتضب ١٨٠ / ٤
(٧) وهو عند سيبويه (الكتاب ١ / ٧٣) وابن مالك (عمدة الحافظ ٧٤٦)
قياسي ، كما مر .
(٨) في الأصل : يسنيان .

فان قلت : ذكر أن " أفعل " لا يمكن بناؤه من غير الثلاثي المجرّد ،
 فإذا لم يمكن ، فكيف يجيىء على الشذوذ ؟ ؟
 قلت : قد ذكر من قبل أن غير الثلاثي ، إما أن يحذف منه الزوائد فأو
 لا يحذف ، [قلنا يحذف] (١) ، وإذا (٢) حذف أمكن بناء الصيغة ،
 غاية أنه ملتبس (٣) ، والالتباس لا يوجب المنع ، بل قد يقع الالتباس
 مع الشذوذ .

(ويكون من الفاعل دون المفعول ، إلا ما شذ من نحو : " ما أشبهه " ،
 وما أمقته " (٤)) .

أى : الأصل أن يبين معنى الفاعل ، لأنه لو جوّز بمعنى المفعول ،
 لالتبس في نحو : " ما أضربه " (٥) ، وفي أن المراد ما أشد ضروريته
 أو ضاربيته ، فبني من الفاعل لأنه الأصل ، والاقوى ، ومع هذا فقد جاء
 على الشذوذ ، نحو : " ما أشبهه " و " ما أمقته " ، من شهية الشهيء
 بالكسر — (٦) أى اشتهيته (٧) وهما من (٨) المفعول .

- (١) في الأصل بدل " قلنا يحذف " فان لم يحذف لم يمكن
- (٢) في " م " : فإذا
- (٣) في " م " و " ل " : يلتبس
- (٤) وابن مالك يجيز صياغته من المفعول ان أمن اللبس ، صرح بذلك
 في التسهيل فقال : وقد يبينان من المفعول ان أمن اللبس ،
 التسهيل ١٣١ وذكره الأشموني ١٨ / ٣
- والمبرّد يعتذر عما جاء من المفعول ، ويقول : وكان وجه الكلام الا يقع
 التعجب منه ، لأنه شبيه بالانجاز . (المقتضب ١٨٧ / ٤)
- (٥) وانظر العلة في شرح جمل الزجاجي ٥٧٧ / ١
- (٦) بالكسر " كتبت في هامش " م " صح ، وانظر القاموس (شهيه)
 وفي هامش العباب : ويقال الطعام شهبي : ما أشبهه الى ، وللتعجب
 من كونه مشتبهاً ، يقال : شهيت ، السميء — بالكسر — أشهوه ، اذا اشتهيته
 فيتعدى الى ما هو الفاعل في المعنى (١٤ / و)
- (٧) " اشتهيته " كتبت في هامش الأصل صح .
- (٨) في " هـ " في " بدل " من .

(ومعنى " ما أفعله " ، شئ " جعله فاعلا تقديرا ، والفعل مسند الى ضمير " ما ")

ثم شرع في اعراب الصيغتين ، فقال : " ما أفعله " أصله : شئ " أفعله ، يعني أن " ما " نكرة بمعنى شئ " ، و " أفعل " فيه ضمير هو فاعله ، يرجع الى شئ " (١) ، وهو (٢) معنى قوله : والفعل مسند الى ضمير " ما " . (٣)

وقيل : ان " ما " موصولة ، و " أفعله " صلته ، والموصول مع صلته مبتدأ والخبر محذوف ، أى الذى أفعله حاصل . (٥)

(١) في هامش " م " : عند سيويه

(٢) " هو " سقطت من " م "

(٣) وهذا مذهب سيويه (الكتاب ١ / ٧٢) (والمقتضب ٤ / ١٧٣) (وأسرار العربية ١١٢)

واختره ابن مالك في التسهيل (١٣٠) وانظر الأشموني ١٤ / ٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٤٩ .

(٤) في " م " : وأفعل

(٥) هذا أحد قولين عن الأخفش (التسهيل ١٣٠)

والقول الآخر : " ما " موصوفة لم يؤت لها بصفة ، وهو قريب من مذهب سيويه ، ونقل المذهبين عنه ابن درستويه (انظر ابن يعيش ٧ / ١٤٩) وفي هامش " م " : وهذا قول الأخفش ، وهو ضعيف لأن فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده . أ . ه .

وذكر مذهب الأخفش ابن عصفور ، وقال : وهذا فاسد لأنه اذا جعلها موصولة ، كانت معرفة ، فيناقض ذلك معنى التعجب ، لأن التعجب لا يكون الا من تخفى السبب . (شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٨٢)

وكذلك رد المبرد هذا القول في المقتضب (٤ / ١٧٧)

وقيل : أصله ما الاستفهامية ، أى : أي شيء أحسن زيدا ، أي جعله
حسنا . (١)

وهذه الوجوه بإعتبار الأصل ، يعني أن (٢) أصلها في الاعراب هذا ، لا
أن هذا المعنى مراد الآن ، لأن معناه انشاء ، لتعجب (٣) ، وما قدّر
في الأصل جملة خبرية محتملة للمصدق والكذب ، فلا تكون بمعنى
الانشاء .

وقال : " تقديرا " أى يقدر هذا الأصل لتصحيح الاعراب ، ثم نقل
الى معنى التعجب ، وهذا الحكم مطّرد ، وهو أن الشيء إذا نقل
من حال الى حال ، كان اعرابه بحسب المنقول عنه ، ومعناه
بحسب المنقول اليه .

(١) في هامش " م " : وهذا قول الفراء ، وهو قوى من حيث المعنى
لأنه : كأنه جهل السبب ، فاستقيم عنه ، وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو : " وما أدراك ما يوم الدين " .
ضعيف من حيث اللفظ ، لأنه نقل من انشاء الى انشاء ، ولم
يثبت ذلك . أ . هـ

ونص على نسبة هذا الرأى الى الفراء الأشموني ، وهو رأى ابن
درستويه (الأشموني ١٤ / ٣)
وذكره ابن مالك في التسهيل من غير نسبته (١٣٠) وذكر الأشموني ان
ابن مالك نسبته الى الكوفيين في شرح التسهيل .
وابن يعيش ينسبه الى الفراء وابن درستويه ، ويقول : الا أنهما يختلفان
في اعراب " أفعل " بعد " ما " (انظر شرح الفصل ١٤٩ / ٢)
(٢) " ان " سقطت من " ل " و " د " .
(٣) " التعجب " كتبت في هامش " هـ " صح

(١) ومعنى " أفعل به " (١) ، صار (٢) ذا كذا (٣) ، والمجرور مرفوع معنى ، ولا ضمير في الفعل ، واللفظ على الأمر ، والمعنى على الخبر تقديرا ، وأحسن منه أن يكون المعنى : صفه بالفعل ، على زيادة الباء أوصيره ذا كذا على التعدية (٤) (٥) .

ثم شرع في معنى " أفعل به " ، وأعرابه (٥) باعتبار الأصل ، فقال (٦) : معنى " أفعل به " ، صار ذا كذا ، وهذا المجرور مرفوع من حيث المعنى على أنه فاعل (٧) ، نحو : " كفى بالله شهيدا " (٨) فلا ضمير في الفعل حينئذ ، لأن تقدير " أحسن بزيد " " أحسن زيد " لكن لفظه على الأمر ، والمعنى على الخبر ، وهذا الأصل أيضا قد يسي لأن معناه : أحسن زيد ، بمعنى : صار ذا حسن ، (٩) كما يجيء في قولهم : كن فلانا ، أى أنت فلان ، وكما يجيء في عكسه : " رحمه الله " (١٠) في أن اللفظ خبر ، والمعنى أمر بمعنى الدعاء ، أى : اللهم ارحمه .

-
- (١) ولا خلاف في فعليته ، وهو أمر في اللفظ ، وخبر في المعنى (عمدة الحافظ ٨٤٣ / ٧٤٣)
- وفي جمع الهوامع (٥٥ / ٥) : وزعم ابن الأثير ، أن الثانية — أى أفعل به — اسما لكونه لا تلحقه الضمائر .
- (٢) في " هـ " : أى صار
- (٣) ابن يعيش ١٤٧ / ٧ الأشموني ١٥ / ٣
- (٤) وانظر كلام الزمخشري ، فاللفظ قريب جدا (شرح المفصل ١٤٧ / ٧)
- (٥) " وأعرابه " سقطت من " هـ "
- (٦) في الأصل : فيقال
- (٧) الفراء والزمخشري وابن خروف يرون أنه مفعول (التسهيل ١٣٠)
- (٨) الآية ٧٩ من سورة النساء ، والآية بتمامها : [ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا]
- (٩) وهو مذهب سيوييه (ابن يعيش ١٤٨ / ٧) وعليه جمهور النحاة (جمع الهوامع ٦١ / ٥)
- (١٠) في " هـ " : اللفظة .

وانما قدّر هذا (١) الاصل ، لتحقيق اعرابه كما ذكرنا في " ما أفعله " ثم ذكر المصنف الاحسن الاثيق ، أن يبقى الأمر (٢) بحاله ، فـ " أحسن " أمر مأخوذ من " أحسن الشيء " ، أى جعله حسنا ، ووصفه بالحسن ، فمعنى " أحسن " : اجعله حسنا ، وصفه بالحسن ، والباء (٣) زائدة لأن " أحسن الشيء " يتعدى بنفسه (٤) ، فكان (٥) حقه " أحسنه " لا " أحسن به " .

ويجز أن يكون مأخوذا من " أحسن الشيء " إذا صار ذا حسن (٦) فمعنى " أحسن " : صرّ ذا حسن (٧) ، فجئى بالباء للتعدية أى : صيره ذا حسن ، فعلى الوجهين صيغة الأمر باقية على حالها (٨) ، ونقل الى انشاء التعجب .

وانما كان هذا الوجه أولى ، لأن الوجه الاول — وهو قولهم : " معنى أفعل صار ذا كذا — يحتاج الى تمحلات : أحدها : اخراج الأمر عن وضعه الى الخبر .

(١) هذا " سقطت من الاصل

(٢) " الأمر " كتبت في هامش الاصل صح

(٣) في " م " : فالباء

(٤) ما ذكره المصنف هنا ، وفسره الشارح ، ذكره الزمخشري في الفصل ، ورد

ابن يعيش بقوله : وهذا الذى زعم أنه أسهل مأخذا ، وهواه الى نفسه

فهو شئ يحكى عن أبي اسحاق الزجاج (شرح الفصل ٧ / ١٤٨)

(٥) في الاصل : وكان

(٦) ما بين [] كتبت في هامش الاصل صح

(٧) في " م " : أى صرّ ذا حسن

(٨) في الاصل و " ل " و " ه " : حاله

والثاني : ادخال الباء على الفاعل

والثالث : تجريد صيغة أمر المخاطب عن استتار الضمير فيه .

والرابع : انهم نقلوا في هذا الوجه (١) صيغة الأمر الى الخبر ، ثم حكموا بأن الصيغة المنقول اليها ، غير مرادة أيضا ، فينقل من الخبر أيضا الى الانشاء ، وهذا تطويل للمسافة (٢) .

وأما هذا الوجه (٣) الذي اختاره المصنف ، فسالم عن التحلات الأربع ، لبقاء صيغة الأمر بحاله ، وعدم ادخال الباء على الفاعل ، وابقا الضمير المستتر في فعل الأمر ، وقصر المسافة في جعل الأمر بمعنى الانشاء ، ودون أن يجعل بمعنى (٤) الخبر ، ثم ينقل الى الانشاء ، فلذلك كان أحسن وأليق .

(ثم جرى مجرى المثل ، فلم يغير عن لفظ الوحدة ، ولهذا لم يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير وفصل (٥) .)

(١) في الاصل و " ل : هذه الأوجه

(٢) " أفعل به ، أمر في اللفظ خبر في المعنى " هذا مذهب البصريين .
وزهد الزجاج والفراء وابن خروف ، الى أن لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير يعود على الحسن عند ابن كيسان ، وعند غيره يعود على المخاطب (الأشموني ١٥ / ٣)

وقال صاحب العباب ردا على هذا الرأي : يضعفه قولهم : " أحسن يزيد يا عمرو " ولا يخاطب شيئا بحالة واحدة (العباب ١٤ / ١)

(٣) في الاصل : هذه ، و " الوجه " كتبت في الهامش صح

(٤) " بمعنى " كتبت في هامش " م " صح

(٥) مثل سيبويه للتعجب ب " ما أحسن عبد الله " ، وقال : ولا يجوز أن تقدم " عبد الله " وتؤخر " ما " ، ولا تريل شيئا عن موضعه ، ولا تقول فيه : " ما يحسن " ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا .
(الكتاب ١ / ٧٢ - ٧٣) وانظر المقتضب (١٧٧ / ٤)

وقال الزمخشري : ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير ولا فصل .

(شرح المفصل ١٤٩ / ٧)

هذا جواب عن توهم سؤال ، وهو أن يقال : غاية ما قررتم أن هذه الصيغة نقلت الى معنى الانشاء ، وهذا لا يقتضي أن لا تتغير بحسب الضمائر ، فان صيغ الانشاءات قد تتغير بحسب الضمائر ، نحو : بعث ، بعثنا ، بعثتم ، — مع أنه للانشاء — ونظائره .

فأجاب ، بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، وحق الأمثال أن (١) لا تفسر ، بل تحكى على موردها (٢) الاصل ،

و " لهذا " أى فلكونه (٣) جاريا مجرى المثل ، لم تتغير الجملة التعجبية عن هذا الوضع ، فلم يتصرف فيها بتقديم ، ولا تأخير ، ولا فصل ، أى لا يقال : " زيدا ما أحسن " ولا " ما زيدا أحسن " ولا " يزيد أحسن " (٤) ثم استثنى ما جاء من الفصل بالظرف في نحو : " ما أحسن بالرجل أن يفعل كذا " ففصل بين " ما أحسن " و " أن يفعل " بالظرف ، لأن الظروف (٥) يتسع فيها ما (٦) لا يتسع في غيرها ، كما أجزى الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره (٧) ، ونظائره من الاتساعات وقال :

(١) " أن " سقطت من الاصل

(٢) في " ل " : مورد

(٣) في " ل " : لكونه

(٤) " أحسن " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) في الاصل : الظرف

(٦) في " م " : بما هو كذلك في الاصل ، ثم كتب فوقها " ما " صح

(٧) : وحق المتعجب منه أن لا يفصل بينه وبين فعلي التعجب ، لضعفهما

وشبههما بالحروف في عدم التصرف ، الا ان العرب سامحت في الظرف وهديله

وهو الجار والمجرور

(عمدة الحافظ ٧٤٧)

(وقد أجزى الفصل بالظرف نحو : " ما أحسن بالرجل أن يفعل كذا (١) " ، وجاز : " ما كان أحسن زيـدا " ، للدلالة على الماضي " (٢))

- (١) يـجـزى الفصل بالظرف والجـار والمـجرور إذا كانا متعلقين بفعل التـعـجـب وأما إذا كانا غير متعلقين بفعل التـعـجـب ، امتنع الفصل ، قال ابن مالك : سـلا خـلاف . (التـسـهـيل ١٣١) وانظر الأشموني ١٩ / ٣
- أما الفصل بالجـار والمـجرور — كما في تـمـثـيل المـصـنف — فقد ذكـر الأشموني خلافا فيه ، ولم ينسبه الى أحد من العلما .
- والمبرد الذى نقل المـرضـي عنه ، وعن الأخفش المنع في شرح الكافية ٣٠٩ / ٢ يـجـزى الفصل بالجـار والمـجرور ، فقد مثل بقوله : " ما أقيح بالرجل أن يفعل كذا " (المقتضب ١٨٧ / ٤)
- والفصل بالظرف — زمانا أو مكانا — منعه (المقتضب ١٨٧ / ٤)
- والذين أجازوا الفصل بالظرف هم : الفرّاء ، والجـرمي ، والفارسي ، والمـازني ومثـلوا بـ " ما أحسن بالرجل أن يصدق " و " أحسن — اليوم — بزيـد " (شرح الكافية ٣٠٩ / ٢)
- واختار مذهبهم ابن خـروف والـشـلوبيـن . انظر : عمدة الحافظ ٧٥١
- التصريح ٩٠ / ٢ شرح الجـمـل ٥٨٧ / ١
- وقال الشلوبيـن : حكى الصـمـري أن مذهب سيـبويه منع الفصل بين فعل التـعـجـب ومعموله ، والصواب أن ذلك جائز . (انظر : عمدة الحافظ ٧٥١
- ابن الناظم ١٨٠ — ١٨١ التـبـصـرة والتذكـرة ٢٦٨ / ١)
- وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أنه لا نص لسيـبويه في ذلك
- (التصريح ٩٠ / ٢)
- وابن مالك يـجـزى الفـصل بالنداء ، مستشهدا بقول الامام علي رضي الله عنه لما رأى عـمـار بن ياسر مقتولا : " أعزز علي — أبا اليقظان — أن أراك صريعا مجدلا " (عمدة الحافظ ٧٥١ الأشموني ١٩ / ٣)
- وابن كيسان يـجـزى الفصل بـ " لولا الامتناعية مع مصحوبها " (الأشموني ٢٠ / ٣
- التصريح ٩١ / ٢
- والجـرمي يـجـزى الفصل بالمصدر ، يـجـزى الفصل بالحال ، وتبعه هشام الكوفي على ذلك نحو : " ما أحسن — مجرودة — هنا " (الأشموني ١٩ / ٣
- التصريح ٩٠ / ٢)
- (٢) عمدة الحافظ ٧٥٢ ، والمقتضب في جواز الفصل بـكان (١٨٤ / ٤)
- وابن كيسان يقيس يكون على كان (الشافية ٣٠٩ / ٢) وانظر — الخلاف في اعراب كان الزائدة — شرح جمل الزجـاجي ٥٨٥ / ١

هذا شبه ايراد ، وهو أن "كان" وقع فصلا بين "ما" و (١) "أحسن"

وهو ليس بظرف ،

فأجاب بأنه جاز للدلالة على الضمي ، فكان التقدير : ما أحسن في الزمان
الماضي ، فهو على التحقيق بمعنى الظرف ، لأن "كان" بمنزلة قولك : في الزمان
الماضي ، فقد رجع الى معنى الظرف تقديرًا .

وأما حسن " ما كان أحسن زيدا " ولم يحسن (٢) " ما أصبح أبردها "
و " ما أمسى أدفأها " لأن فعل التعجب لم يكن في الأصل يدل على زمان
بمعينه ، كما يدل الصباح والمساء (٣) عليه ، فلم يصح " أصبح " مقويا له
للدلالة على الزمان المعين ، فلم يطابق كما طابق (٤) "كان" معنى
الضمي الذي يدل عليه أصل فعل التعجب (٥) .

(١) الواو سقطت من "م"

(٢) " يحسن " كتبت في هامش "هـ" صح

(٣) في الأصل : المساء والصباح

(٤) " كما طابق " كتبت في هامش "هـ" صح

(٥) قال صاحب العباب : وأما قولهم : " ما أصبح أبردها " فانما زيد "أصبح"

لأنه من أخوات "كان" ، وهو شأن لا يقاس عليه ، والضمير للغداة .

(١٤ / ظ)

علامات الحرف

(أ) علامة الحرف ، فالتعري عن علامتيهما (١) (أ) عن (٢) علامات (٣)
الفعل والاسم (٤) .

لما كان امتياز الحرف عن الاسم والفعل (٥) [عدميا] (٦) وهو أنه
لا يدل على معنى في نفسه ، جاز أن تكون علامته أيضا باعتبار قيد عدمي ،
وهو التعري عن علامة الفعل والاسم (٧) .

(ثم انه) أي ان الشأن (قد يجرى بينها التأليف ، إما على وجه الاسناد ،
وهو تركيب الكلمتين ، أو ما يجرى مجراهما (٨) ، بحيث يفيد السامع ، ويسمى
كلما أوجطة)

لما ذكر مفردات الكلم قال : قد (٩) اتفق بين الكلم التأليف ، أما اسنادها
أو غير اسنادي .

(١) في الاصل و " م " : علامتهما

(٢) " عن " سقطت من " هـ "

(٣) في " ل " : علامة

(٤) في " ل " : الاسم والفعل

(٥) في " م " و " ل " : والفعل والاسم

(٦) في الاصل و " ل " و " م " و " هـ " : " عدمي " والسياق يقتضي كونها :
" عدميا "

(٧) وكذلك عرفه سيويوه :

ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل (الكتاب ١ / ١٢)

وانظر عمدة الحافظ ١٠٦

(٨) قال ابن الحاجب :

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ، ولا يتأني

ذلك الا في اسمين ، أو في فعل واسم (شرح الكافية ١ / ٧)

(٩) " قد " كتبت في هامش " هـ " صح .

أما الاسنادى ، فهو تركيب الكلمتين بحيث يفيد السامع فائدة يحسن السكوت

(٢)

عليها (١) ويسمى هذا المؤلف كلاماً أو جملة (٣) .

قوله : " أو ما يجرى مجراهما " يريد (٤) أنه قد يتألف الكلام من

كلمتين (٥) فقط كـ " زيد قائم " وقد يتألف من مفرد وجملة واقعة موقع المفرد

نحو : " زيد أبوه قائم " فان التركيب من أكثر من (٦) كلمتين ، لكن الجملة

راجعة الى المفرد ، أى زيد محكوم عليه بهذه الجملة ، فهو في حكم المفرد ،

ان (٧) الاسناد (٨) انما هو بين كلمتين في التقدير ، وأما ما يتعلق

فخارج عن الاسناد ، بل هو من متعلقات المسند به ، فالاسناد ليس بين

المفردين في الحقيقة (٩) .

ويحتل أن يريد أن التركيب قد يكون بين كلمتين ملفوظتين ، وقد يكون بين

ملفوظ (١٠) ومقدر نحو : " قم " و " أقوم " و " تقوم " ، فان الملفوظ ليس (١١)

(١) في " م " : عليه ، وكذلك في الأصل ثم كتب في الهامش عليها صح

(٢) في " م " : التلخيص

(٣) في لفظ الشارح بعض الاجمال ، والمعروف عند النحاة أن اللفظ المركب

غير المفيد يسمى جملة فقط .

والمفيد يسمى كلاماً لوجود الفائدة ، ويسمى جملة لوجود التركيب الاسنادى .

(انظر شرح مقدمة الاعراب لابن هشام ٤٧)

(٤) في " ل " : يريد به

(٥) في الأصل : الكلمتين

(٦) من " سقطت من " م "

(٧) في " هـ " : أى

(٨) في " م " : الافراد

(٩) وهذا هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (شرح مقدمة الاعراب ٤٧)

(١٠) في " هـ " : ملفوظة

(١١) " ليس " كتبت في هامش " ل " صح

إلا إحدى الكلمتين ، وأما الكلمة الأخرى فضمنية ، فيريد (١) ب " الجارى
مجرى الكلمتين " ما لا يكون ملفوظا بهما ، كـ " أقوم " و " تقوم " لكن كان (٢)
الأولى حينئذ أن (٣) يقيد الكلمتين " (٤) ب " الصريحتين " ، حتى
يكون غير الصريح تسيما للمفيد ، لصحة إطلاق " الكلمتين " على القسمين
على الجملة .

وكان الأولى أن يقيد " الافادة " ب " ما يحسن السكوت عليه " ليخرج
" التركيب التقييدى " كـ " غلام زيد " و " زيد الضارب " — على الصفة
لا على الخبر — .

ولعله إنما أطلق لأنه حصر هذا القسم في الأقسام الأربعة للجملة ، على
ما سيأتى ، وكلها يفيد ما يحسن السكوت عليه ، فكأنه (٥) اكتفى بالأمثلة
المذكورة للجملة (٦) .

(١) في " م " : ويريد

(٢) " كان " سقطت من الأصل

(٣) " أن " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) في الأصل و " م " : كلمتين

(٥) في " هـ " : وكأنه

(٦) للنحويين خلافات كثيرة وطويلة في ذكر القول واللفظ ، وتقييد ، بكذا وكذا

وهي مسائل خلافية ليس في ذكرها كثير فائدة .

قال عنها ابن مالك : إنه من أمرائها التي لا دواء لها (همع الهوامع ١ / ٤)

أنواع الجميل

(وهي أربع ، فعلية نحو : خرج زيد ، واسمية نحو (١) : زيد قائم
أو : زيد قائم أبوه ، وشرطية نحو : ان تكرمني أكرمك ، وان كان متى كان
زيد (٢) يكتب فهو يحرك يد ، فمتى لم يحرك يد ، لم يكتب ، وظرفية نحو :
ما في الدار زيد (٣) ، أو : قدّامك زيد ، بمعنى حصل فيها (٤))
ثم شرع في تقسيم الجملة الى (٥) الأربع المذكورة :
وجه حصر الجمل في الأربع ، أن الجملة اما أن يكون في أولها ظرف ، أو
ما يقوم مقامه (٦) ، أو لا والأولى هي الظرفية ، والثانية (٧) اما أن يكون
في أولها (٨) أداة شرط ، أو لا ، والأولى (٩) هي الشرطية ، والثانية اما
أن يجب تقديم المسند لفظا أو تقديرًا ، على المسند اليه ، أو لا ، والأولى
هي الفعلية (١٠) كـ " قام زيد " و " هبّاهات الامر " وأقائم الزيدان "

-
- (١) " واسمية نحو " كتبت في هامش " م " صح
(٢) " كان زيد " كتبت في هامش " هـ " صح
(٣) " زيد " سقطت من الأصل
(٤) وانظر الزمخشري في شرح الفصل ٨٨ / ١
(٥) " الى " كتبت في هامش " ل " وهامش " هـ " صح
(٦) في الأصل : مقام الظرف
(٧) في الأصل : والثاني
(٨) في الأصل : أوله
(٩) في الأصل : الأولى
(١٠) وانظر في التمثيل لأنواع الجملة الفعلية (شرح مقدمة الاعراب / ٥٢)

[على مذهب المصنف (١)]

والثانية الاسمية نحو : زيد قائم ، وزيد أبوه قائم [(٢) زيد قام ، وزيد

في الدار ، وزيد ان تكرمه يكرمك (٤)]

وانما قدّم الفعلية في الكتاب على الاسمية ، لأن الأصل في الاسناد الفعل

والأصل في المسند اليه (٥) الفاعل .

وانما تدّم الاسمية على الشرطية ، لأن أصل الجملة أن يكفى فيها بمسند

ومسند اليه ، والاسمية والفعلية كذلك ، وأما الشرطية فلا يكفى فيها بهما ،

بل يحتاج الى جملتين ، وقد يكون الجزء اسمية أو فعلية (٦) فتقديم

معرفة الاسمية والفعلية عليها هو الواجب ، تقديمها للجزء على الكل .

وانما قدّم الشرطية على الظرفية ، لأن الشرطية تتحقق صورة الجملة فيها

لفظاً ، وأما الظرفية فتحتاج الى تقدير ، والظرف يتقدير المفرد عند بعضهم (٧)

فتحقق الجملة في الشرطية أظهر ، فلذلك قدّمت على الظرفية .

(١) يقصد المؤلف بقوله : " على مذهب المصنف " : شرط تقدم نفي أو استفهام

لعمل الوصف ، وهو كذلك عند البصريين ، خلافاً للكوفيين والآخرين .

(انظر أوضح المسالك / ١ / ١٨٨)

وابن مالك يجيز الوجهين في قوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد

(٢) في الأصل : والثانية هي الاسمية

(٣) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٤) في الأصل : أكرمك

وكذلك من الجملة الاسمية فالمصدر المؤول باسم صريح نحو قوله تعالى :

" وأن تصوموا خير لكم " (شرح مقدمة الاعراب / ٥١)

(٥) " اليه " سقطت من الأصل

(٦) في الأصل : وفعلية

(٧) من الذين اختاروا كون الظرف مفرداً ، ابن هشام (انظر

أوضح المسالك / ١ / ٢٠١) وأبو الفتح ابن جني (انظر شرح الكافية / ١ / ٩٣)

وكذلك ابن السراج (ابن يمين / ١٠)

هذا رجه ترتيب الجمل على ما ذكره في الكتاب ، وذكر في الاسمية

مثالين :

— أحدهما : أن يكون الخبر مفردا

— والاخر : أن يكون جملة

وذكر في الشرطية أيضا مثالين ، تنبيها على أن (١) الشرطية قد تتركب

من جملتين نحو : ان تكرمني أكرمك ، وقد تتركب من شرطيتين كقوله : ان كان

متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده .

وانما لم يذكر المركب من الجملتين مقدما ، والمتصلة تاليا ، وبالعكس (٢)

لأنه لما ذكر الجملتين والمتصلتين كان معرفة المركب منهما واضح

وذكر في الظرفية أيضا مثالين :

— أحدهما : أن يكون الظرف ملفوظا فيه بـ " في " نحو : ما في الدار زيد (٣)

— والاخر : أن يكون " في " مقدرا فيه نحو : ما قدامك زيد .

وهذا التمثيل أولى من قولهم في الظرفية : زيد في الدار ، لأنه متردد بين

كون الخبر مفردا أو جملة للاختلاف في تقدير متعلق الظرف (٥) ، وأما الظرف

في المثالين المذكورين في الكتاب ، فيتعين (٦) كونه مقدرا بجملة ،

(١) في " هـ " : أنه

(٢) في الأصل : وبالعكس

(٣) زيد " سقطت من الأصل

(٤) " في " سقطت من الأصل

(٥) انظر هامش ٧ ص ٣٦٧

وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكر البصريين ، ونسب لسيوييه أيضا

(انظر الإشموني ٢١٢ / ١)

وقال في التسهيل : وفاقا للأخفش تصريحاً ، ولسيوييه إيما

(انظر التسهيل ٤٩ / ١)

وارتضى هذا المذهب الفارسي الزمخشري (انظر ابن يعيش ٩٠ / ١)

شرح الكافية ٩٣ / ١)

(٦) في الأصل : فتعين .

لأنه وقع صلة للموصول .

وقوله : " ما وقدامك زيد " يريد به أيضا " ما قدامك زيد " ليقع الظرف

أيضا صلة ، ويتعين تقديره بجملة .

(وقد يكون لا على وجه الاسناد نحو : " عارف زيد " على الاضافة ، أو

" زيد العارف " وما أشبه ذلك) (١) من التركيبات (٢) التقييدية (٣)

(ولا يسمى كلاما ولا جملة) (٤) هذا ظاهر ولكن في لفظه أدنى حذارة

اذ كان حقه أن يقول : واما أن لا يكون على وجه الاسناد . أو : أولا يكون

على وجه الاسناد . ليكون معادلا لـ " اما " الأولى (٥) ، وهو قد ذكره بلفظ

" وقد يكون " دون " اما " و " أو " ، لكن قد ذكر المصنف في أواخر الكتاب

في (٦) بحث الحروف العاطفة : (وتجيى) أي (٧) اما (غير مكررة اذا

كان في الكلام عوض من تكريرها (٨)) وأنشد :

فأعرف منك فتي من سميني

فاما أن تكون أخي بصدق

عدوا أنتيك وتقييني (٩)

والا فاطرحني واتخذني

(١) " ذلك " سقطت من الأصل

(٢) في " م " : المركبات

(٣) في الأصل : التقييدية

(٤) في الأصل : سقطت " لا " من " ولا جملة "

(٥) " اما " الأولى ص ٣٦٢

(٦) في " سقطت من الأصل

(٧) " أي " سقطت من " هـ "

(٨) الأرجحة (١٥٢) — النسخة " ل " .

(٩) البيت من [الأنفـر]

واضطرب العلماء في نسبته ، وزعم ابن دريد أنه لعلى بن بدال — بفتح

الباء الموحدة وتشديد الدال المهمة — بن سليم ، وزعم قوم آخرون أنه

للفرزدي ، وزعم قوم أنه للاخطل ، وعزاء جماعة — منهم ابن يعيش — الى مرداس

ابن عمرو ، ونسبه ابن هشام والعيني تبعا لصاحب الحماسة البصرية الى المثقب

العبدى (المغني ١ / ٦٣)

وانظر : أمالي ابن الشجرى ٢ / ٣٤٤ ابن يعيش ٣ / ١٥٢ خزانة الأدب ٤ / ٣٢٩

مغني اللبيب ١ / ٦٣ العيني ٤ / ١٣٩ معجم الهوامع ٢ / ١٣٥ الدرر اللوامع ٢ / ١٨٥

الأسموني ٣ / ١١٠ الفضليات ٢٩٢ المقرب / ٤٩

فلعله جعل قوله : " وقد يكون " عوضاً عن التكرير ، وان لم يكن عوض التكرير

متضمناً بشرط وجزء ، كما مثل في البيت .

(واعتناء النحوى برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب على تفاوتها بحسب

المواضع ، وحاصلها يرجع الى أنها اختلاف أو آخر كلم دون كلم ، لا اختلاف

أشياء معهودة ، فعليه البحث عن صورة الاختلاف ، وهو الاعراب (١)

وما فيه الاختلاف ، وهو المعرب .

وما به الاختلاف وهو العامل (٢)

وما لأجله الاختلاف وهو المقضي (٣)

يعني أن الكلم اذا ركبت يعرض لها هيئات لازمة من الاختلافات (٤)

الحادثة بالحركات والحروف ، وهذه الهيئات لازمة بعد التركيب ، لأن سبب

الاختلاف هو التركيب اما لفظاً أو تقديراً .

(١) وبهذا يختلف عمل النحوى عن عمل الصرفي ، حيث الصرفي لا يعتبر

الحرف الأخير في الكلمة من ضمن عمله ، لا اختلاف حركته بتفسير الاعراب

عليه .

وقد اختلف العلماء في الاعراب ما هو ؟ فذهب جماعة من المحققين الى أنه

معنى ، وذلك لاختلاف أو آخر الكلم لاختلاف السعوامل في أولها . نحو

هذا زيد والاختلاف معنى لا محالة .

ونذهب قوم من المتأخرين الى أنه نفس الحركات ، وهو رأى ابن درستويه

فلا عراب عندهم لفظ لا معنى ، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ

على آخر الكلمة في اللفظ ، يحدث بعامل ويبطل ببطلانه .

والأظهر الرأى الأول ، لا تفاقمهم على أنهم قالوا : حركات الاعراب .

انظر : ابن يعيش ٧٢ / ١ شرح الكافية ١٧ / ١ شرح جمل الزجاجي ١٠٢

التسهيل / ٧ هامش (١) همع الهوامع ٤١ / ١

(٢) انظر شرح الكافية ٢٥ / ١

(٣) في الأصل : الاختلاف .

فـ " حاصلها " أى حاصل الهيئات يرجع الى اختلاف أو آخر الكلام ،
لاختلاف أشياء معهودة (١) ، وهي المعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية
والمفعولية والاضافة .

ويحتمل أن يريد بـ " الأشياء المعهودة " العوامل ، كما قال العلامة (٢)
في الفصل : " ويختلف آخره باختلاف العوامل " (٣) والباء قريب من
اللام لأن أحدهما للسببية (٤) والآخر للعلية (٥) وهما متقاربان .
وأيضا " الأشياء المعهودة " أظهر في العوامل من المعاني المتخيلة
المقدرة ، فعلى كل تقدير يلزم عدم التنبيه (٦) ، أما على العلة الغائية
ان حملنا الأشياء " على العوامل ، أو على الفاعلية ان حملنا " الأشياء " ^(٦)
على المعاني المقتضية .

فان قلت : الفاء في " فعلية " تقتضي أن يكون هذا ناشئا عن الكلام ^(٨)
السابق ، وهو لا يدل على جميع العلل (٩) كما ذكرنا .
قلت : لو ذكر الاختلاف وحده لكان كافيا في طلب البحث عن علته الأربع ،
فكيف وقد ذكر بعض (١٠) العلل مع الكلام الأول .

(١) انظر ابن يعيش ٤٩ / ١

(٢) " العلامة " سقطت من " م " ، وكتبت في هامش الأصل صح .

(٣) الذى قاله الزمخشري في الفصل : والاسم المعرب : " ما اختلف
آخره باختلاف العوامل " وهذا هو الذى يقصده المؤلف ، لأنه يريد اثبات
ذكر الباء في قول الزمخشري : " باختلاف " بينما قال المصنف :
" لاختلاف " (الفصل / ١٦ - أسرار العربية / ١٩)

(٤) انظر المغني ١٠٨ / ١

(٥) المغني ٢٢٩ / ١ - ٢٣٠

(٦) في الأصل و " م " : المتخيلة

(٧) " عدم " كتبت في هامش " هـ " صح

(٨) في الأصل : من

(٩) " العلل " سقطت من الأصل

(١٠) " ذكر بعض " كتبت في هامش الأصل. صح

وقوله في الأولى : " هيئات " اشارة الى الصورة ، و " الكلم " اشارة الى المادة (١) ، و " المواضع " أيضا اشارة الى المادة ، اذ المراد بالموضع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات [(٢)]^(٣) وقوله : " على تفاوتها " أى على تفاوت الكلم وهيئاتها بحسب المواضع ، اشارة الى الجمل الأربع من الفعلية والاسمية والشرطية (٤) والظرفية .

ثم لما كان لكل ما يؤخذ من المركبات علل أربع من الفاعلية والمادية والصورية والغائية ، بين أن الاختلاف أيضا له علل أربع .
أما الصورية ، فهي الاعراب ، وأما المادية فهي المعرب ، اذا يقع فيه الاختلاف ، وأما الفاعلية ، على التشبيه بالعامل (٥) ، وأما الغائية ، فالمعاني المقتضية ، وهو تحقيق حسن .

(٦) وأنا أسوق اليك الأربعة بعون الله (٦) مبينة في أربعة أقسام (٧) وجه الترتيب بين الأقسام ، أنه لما كان اعتناء النحو واهتمامه برعاية الهيئات ، وهي الاعراب ، كان تقديم صورة الاختلاف هو الواجب مقدما لما به العناية على غيره .

ثم لما كانت الهيئات لا تقوم بنفسها ، بل تحتاج الى محل ومادة تقوم بها جعل العلة المادية ، وهو المعرب — تاليا للقسم الأول ، لتقوم الصورة بالمادة (٨)

(١) في " هـ " : المادية

(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٣) " على " سقطت من الأصل

(٤) " والشرطية " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) في " ل " : فالعامل

(٦) في " هـ " : بعون الله سبحانه

(٧) في " م " : في أربع

(٨) في " م " : المادة

وانما قدّم الفاعلية (١) — وهي العامل — على الغائية — وهي
المقتضي — وان كانت الغائية متقدمة في الذهن على الفاعلية ، لانهما (٢)
في الوجود متأخرة ، فراعى ترتيب الوجود ، وقدّم الفاعلية على
الغائية .
وانما ذكرنا هذا البحث وان كان خارجا عن الصناعة ، لتوقف لفظ
الكتاب وبیان ترتيبيه عليه .

(١) وسيبويه وابن السراج ذهبا الى تقديم المبتدأ والخبر على الفاعل
لانهما يريان انهما أصل المرفوعات ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما
(انظر الكتاب ٢٣ / ١ — ابن يعيش ٧٣ / ١)
(٢) في الاصل : لكها .

القسم الأول من الكتاب
في الإعجاب

- (القسم الأول : في الاعراب .
 ووجهه في الاسم الرفع والنصب والجس (١) ويكون لفظا أو تقديرا
 أو لفظا وتقديرا ، بحركة أو بحرف (٢))
 أى المعرب قد (٣) يكون اعرابه لفظيا في الرفع والنصب والجس ، بحركة
 كـ " زيد " (٤) ، وقد يكون تقديرا في جميع أحواله الثلاث بحركة
 كـ " عصا " (٥) .
 وقد يكون لفظيا بحرف في جميع أحواله كالاسماء الستة (٦) ، وقد يكون
 تقديرا في الثلاث بحرف ، كـ " صالحو القوم " (٧) .
 وقد يكون لفظيا وتقديرا بحركة كـ " قاض " ، فان نصبه لفظي ، ورفعـه
 وجسه تقديران (٨) .
 أو لفظيا وتقديرا بحرف كـ " مسلمي " ، فان رفعه بالواو تقديرى ، ونصبه
 وجسه بالياء لفظي (٩) .

-
- (١) فصل سيويه بين ألقاب حركات الاعراب وألقاب حركات البناء ، فسـمى
 حركات الاعراب : رفعا ونصبا وجرا وجزما ، وحركات البناء : ضمّا وفتحاً
 وكسرا .
 وخالف الكوفيون ، فسموا الضمة اللازمة رفعا ، والفتحة والكسرة نصبا
 وجرا .

- والصواب مذهب سيويه لما فيه من الفائدة
 (انظر ابن يعيش ١ / ٧١-٧٣ التسهيل ٨ /)
 (٢) في الاصل و " ل " : أو حرف
 (٣) " قد " كتبت في هامش الاصل صح
 (٤) شرح المفصل ٥٠ / ١
 (٥) انظر عمدة الحافظ ١١٢
 (٦) التسهيل ٨ / ابن يعيش ٥١ / ١
 (٧) في " هـ " : كـ صالحو القوم
 (٨) عمدة الحافظ ١١٣
 (٩) في " ل " و " هـ " : لفظيان .

فالحاصل أن الاعراب قد يكون لفظيا في جميع (١) الأحوال ، أما بالحركة ، أو بالحرف (٢) ، وقد يكون تقديريا في جميع الأحوال ، أما بالحركة ، وأما بالحرف (٣) ، وقد يكون لفظيا في بعض الأحوال ، وتقديريا في بعضها ، أما بالحركة وأما بالحرف (٤) ، فهذه ستة أقسام .
 وقوله : " لفظا أو تقديرا " يشمل الأربع (٦) ، لأن التقدير : بحركة أو بحرف (٧)
 وقوله : " أو (٨) لفظا وتقديرا " يشمل الأخيرين ، لقوله بمده أيضا (٩) : " بحركة أو بحرف .
 (فاعرابه لفظا بحركة ، فيما آخره صحيح أو جار مجراه)
 هذا شروع في الأقسام الستة المذكورة :
 فالأول : ما أعرب لفظا في جميع أحواله بحركة ، وهو ما آخره صحيح كـ " رجل " ، أو جار مجراه ، يعني ما يكون آخره واوا أو ياء ساكنا ما قبلها كـ " دلو " و " ظبي " فهو ملحق بالصحيح في أن اعرابه لفظي بحركة (١٠)

-
- (١) " جميع " سقطت من الأصل
 (٢) في الأصل و " ل " و " و " وأما بالحرف
 (٣) في " هـ " : أو بالحرف ، وفي الأصل : وأما بالحروف
 (٤) في الأصل : وأما بالحروف ، وفي " ك " و " هـ " : أو بالحرف
 (٥) في " ل " : قوله
 (٦) في " هـ " : الأربعة
 (٧) " بحرف " كتبت في هامش " هـ " صح ، وفي " م " أو حرف
 (٨) " أو " سقطت من " ل " .
 (٩) " أيضا " كتبت في هامش الأصل صح .
 (١٠) انظر شرح الفصل ٥٠ / ١ والايضاح العضدي ١٧ / ١

(ثم ان كان كان منصرفا غير ملحق به ألف وتاء للجمع ، فبالضمة رفعا والفتحة نصبا ، والكسرة جرا ، نحو : جاءني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد (١) ، والا ، فبالضمة رفعا ، والفتحة أو الكسرة نصبا وجرا ، نحو : هذا أحمد ، ومررت بأحمد (٢) ، وجاءتني مسلمات ، ومررت بمسلمات ، اجراء للفرع على وتيرة الاصل (٣))

هذا تقسيم لهذا القسم المذكور وهو " ما أعرب لفظا " أي هذا القسم اما أن تتم حركاته الثلاث ، أو لا تتم ، بل يحمل نصبه على جره ، أو جره على نصبه ، فالتام (٤) ما يشتمل على (٥) قيدين : — كونه منصرفا

— وكونه غير ملحق به ألف وتاء للجمع (٦) فهذا تتم حركاته الثلاث ، فان " زيدا " منصرف ، لم يلحق به ألف وتاء ، فله الحركات الثلاث كما ذكرنا . قوله : " والا " أي وان لم يكن منصرفا غير ملحق به ألف وتاء للجمع ، وانتفاء هذا التركيب (٧) اما أن يكون بانتفاء الانصراف وهو غير المنصرف ، أو بانتفاء غير الملحق به ، أي يكون ملحقا (٨) كـ " مسلمات " فذكر القسمين (٩)

-
- (١) شرح المفصل ٥٦ / ١
 - (٢) شرح المفصل ٥٧ / ٢
 - (٣) همع الهوامع ٥٦ / ١
 - (٤) في الاصل : الميم سقطت من " قالتام "
 - (٥) " على " كتبت في هامش " ل " صح
 - (٦) انظر شرح الكافية ٢٦ / ١
 - (٧) في " ل " و " هـ " والاصل و " م " : هذا المركب
 - (٨) في " هـ " : ملحقا به
 - (٩) والاخفش يرى أن القسمين : يان في حالة النصب بالنسبة لجمع المؤنث وفي حالة الجر بالنسبة للمؤنث من الصرف (همع الهوامع ٥٧ / ١)

وقد يكون بانتفاء المجموع ، بأن يكون غير منصرف في الاصل ألحق به (١)
 ألف وتاء " ك " زينات " ، وحكمه حكم " سلمات " ، فلذلك لم
 يذكر مثال هذا .

ف " غير المنصرف " أعرب بالضمه رفعها ، [والفتحة نصبا ، وحمل الجر
 على الفتحة ، والماحق به ك " سلمات " أعرب بالضمه رفعاً] (٢) وبالكسرة
 جراً ، وحمل النصب فيه على الجر (٣) كما (٤) سيأتي (٥) .
 وقوله : " احراً " للفرع على وتيرة الاصل " علّة لكون الجمع (٦)
 المؤنث (٧) غير تام ، ويحتل أن يكون علّة أيضاً لكون اعراب غير
 المنصرف أيضاً غير تام .

أما الاوّل ، فلأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ، على ما
 سيأتي (٨) ، وجمع المذكر السالم (٩) ليس له الا وجهان (١٠) من
 الاعراب ، فأجرى الفرع — وهو جمع المؤنث في كونه (١١) معرباً
 بوجهين (١٢) — على وتيرة الاصل ، وان كان الاصل معرباً بالحروف (١٣)

-
- (١) في " هـ " : ثم ألحق به
 (٢) ما بين [] سقط من " ل "
 (٣) وأجاز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وهشام من الكوفيين يجيز الفتحة
 في المعتل فقط . (هـم الهوامع ١ / ٦٧)
 (٤) في " ك " و " هـ " : والاصل : و " م " : لما (٥) سيأتي ص ٦٧٧
 (٦) في " م " و " ل " : جمع المؤنث ، وفي " هـ " : الجمع في المؤنث
 (٧) " المؤنث " كتبت في هامش الاصل صح
 (٨) سيأتي في القسم الثاني من الكتاب
 (٩) في " ك " : وجمع المذكر . و " السالم " سقطت من " ك " و " م " و " هـ "
 (١٠) في " ك " : لا الوجهان
 (١١) " كونه " كتبت في هامش الاصل صح
 (١٢) في " ل " : بوجهين
 (١٣) انظر أسرار العربية / ١٢

وأما الثاني — وهو كونه علامة لأعراب غير المنصرف بالوجهين — فتقريره (١) :
ان غير المنصرف فرع الفعل لمشابهة له ، على ما سنذكره (٢) ، والفعل
هو الأصل المشبه به ، لم يكن فيه الكسر ، فأجرى الفرع — وهو غير المنصرف —
على وتيرة الأصل ، في قطع الكسر عنه .

ويحتمل تقريره من وجه آخر ، وهو أن يقال :
غير المنصرف فرع ، ان الأصل في الاسم الانصراف ، وبعض الأسماء المنصرفه
لم يتم له العلامات الثلاث ، كجمع المذكر العالَم ، والمؤنث السالم ، والمثنى ،
فلم يعرب غير المنصرف بالحركات الثلاث ، أجرا للفرع (٤) على وتيرة
الأصل ، في كونه غير تام العلامات .

وانما حمل النصب على (٥) الجرف في جمع المؤنث ، ليكون على وتيرة الأصل
أيضا ، (٦) وهو الجمع (٧) المذكر العالَم (٨) ، ان قد حمل النصب (٩)
فيه على الجر ، لأن (١٠) بين النصب والجر مؤاخاة ليست بينه وبين
الرفع (١١) ، لأنهما فضلتان في الكلام ، ولأن لفظيهما يشاركان كثيرا
كما في الضمر ، (١٢) نحو : رأيتك ، ومررت بك .

(١) في الأصل و " ك " : فتقريره

(٢) سيذكره ص ٦٧٨

(٣) في " هـ " و " ك " : تقريره

(٤) في " هـ " : للرفع

(٥) " على " كتبت في هامش الأصل صح

(٦) " أيضا " كتبت في هامش الأصل صح

(٧) في " هـ " : وهو جمع

(٨) أسرار العربية ٦٢

(٩) في " م " : حمل النصب فيه

(١٠) في " هـ " : لأن

(١١) أسرار العربية ٣٠٩

(١٢) " كما في الضمر " كتبت في هامش " هـ " صح

وأما غير المنصرف ، فقد حمل فيه أيضا الجرعلى النصب (١) ظلمواخاة (٢)
المذكورة (٣) ، وتام تقريره في باب غير المنصرف (٤) .
(واعرابه تقديرا بحركة ، فيما آخره ألف (٥) مقصورة نحو : عصا ، أو أضيف
الى يا المتكلم ، مفردا أو جمعا ، اعرابه بحركة نحو : " غلامى " على رأى ،
والاعرف أنه مبني (٦) ، وبعضه الأول قولهم : سلمامى وسليبي ، بالاعراب)
هذا قسم آخر للمعرب بالحركة ، لكنه قد يرى ، وهو ما آخره ألف مقصورة ،
سواء كانت ألف تأنيث كـ " حبلى " ، أو منقلبة كـ " عصا " ، لأن الألف لا تقبل
الحركة (٧) ، وكذا ما أضيف الى يا المتكلم ، سواء كان مفردا كـ " غلامى "
أو جمعا موصوفا ، فان اعرابه بحركة كـ " سلمامى " اذا أضيف الى يا المتكلم
فيقال : سلمامى ، فان اعرابه أيضا بالحركة تقديرا .
واحترز عن جمع المذكر السالم اذا أضيف الى يا المتكلم بقوله : " جمعا
اعرابه بحركة " .

-
- (١) " النصب " كُتِبَتْ فِي هَامِشٍ " ل " ص ٦٧٧
(٢) فِي " هـ " : الْمَوَاحَات
(٣) " الْمَذْكُورَةُ " كُتِبَتْ فِي هَامِشٍ " هـ " ص ٦٧٧
وَانْظُرْ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ٣٠٩ - ٣١٠
(٤) ص ٦٧٧
(٥) " أَلْف " كُتِبَتْ فِي هَامِشٍ " ل " ص ٦٧٧
(٦) فِي الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ :
- مَعْرَبٌ بِالْحَرَكَاتِ الْمَقْدُورَةِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ (وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ)
- مَعْرَبٌ فِي الرِّفْعِ وَالنَّصْبِ بِحَرَكَةِ مَقْدُورَةٍ وَفِي الْجَرِّ بِكُسْرَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ
مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ ١٦١ /
- مَبْنِيٌّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَرَّجَانِيِّ وَابْنِ الْخَشَّابِ
- لَا مَعْرَبَ وَلَا مَبْنِيٍّ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جَنِيٍّ
وَانْظُرْ الْأَشْمُونِيَّ ٢٨٨ / ٢
(٧) شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٥١ / ١ وَشَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ ١٠٣ / ١

- وانما كان المضاف الى يا المتكلم معربا ، لانثفا أسباب البناء فيه ، وهو مناسبة ما لا تمكن له ونحوها (١) .
- ومعظمهم على أنه مبني ، ومستندهم : اما عدم ظهور الاعراب فيه ، أو اكساء البناء من الضاق اليه ، وهو مبني .
- والوجهان ضعيفان ، أما الأول : فلأن جميع ما هو معرب كـ " عصا " ونحوه بهذه المثابة (٢) ، وعدم (٣) ظهور الاعراب لا يوجب البناء .
- وأما الثاني : فلأن الاضافة الى الضمر ، لو كانت (٤) توجب بناء (٥) لبني المثنى اذا أضيف الى يا المتكلم ، ولبني جمع المذكر اذا أضيف الى يا المتكلم ، وهما معربان ، بدليل : سلمى ، فانه معرب بالالف حال الرفع بدليل " سلمى " نصب وجرا (٦) .
- وقوله : " سلمى " ينبني أن يفيد الميم فيه (٧) ، بالفتح والكسر ، ليشمل نصب المثنى (٨) ، وجره (٩) ، ونصب جمع المذكر وجره .
- وأما رفع الجمع فلم يستدل به ، لأن اعرابه غير ظاهر ، لانه بالواو
- تقديرا فلا يمكن فيه الالتزام (١١)

(١) " ونحوها " مقطعت من " ل " ، وكتبت في هامش " هـ " صح

وانظر حاشية الصبان ٢٨٨ / ٢

(٢) في (ك) : المشابهة

(٣) في " ل " : لعدم

(٤) في " م " : كان

(٥) في " هـ " : البناء

(٦) وذكر هذا المصنف في الحاشية ٣/٣

(٧) في الأصل و " هـ " : فيه الميم

(٨) المثنى " كتبت في هامش الأصل صح

(٩) وجره " كتبت في هامش " م " صح

(١٠) في " ك " تقديرا

(١١) انظر التسهيل ١٦١

هذا ما ظهر ، ولفظ المصنف يشعر بترجيح (١) البنا في الحذف الى

يا المتكلم ، وجهه غير ظاهر ، سوى ما ذكرناه وزيفناه (٢) .

ولعل مراده أنه أشهر ، لأنه أرجح ، ولذلك قال : " والأعرف أنه

مبني " ، ولم يقل : " والأشهر " ، وبه يشعر لفظه في التعليق :

" والأكثر على أنه مبني " (٣) ، لكن فيه نظر ، قال صاحب المغني (٤)

غيره : " وذهب قوم الى أنه مبني " (٥) ، فكونه مذهباً للأكثرين

محل نظر .

(ومنه) أى مما أعرب تقديراً (ما فيه اعراب محكي (٦) ، جملة منقولة

كانت (٧) ، أو مفرداً نحو : " تأبط شراً " (٨) ، وقول أهل الحجاز :

" من زيدا " في استعمال من يقول : " رأيت زيدا " ، ونحو " خمسة عشر " علماً (٩)

يحتل أن يجعل منه فيمن يقيه على الفتح (١٠)

(١) في الأصل : ترجيح

(٢) وقد نسب ابن هشام — في المغني — المذهب القائل بالبنا الى الجرجاني

فقال :

وأما قول الجرجاني وموافقيه : ان " غلامى " ونحوه مبني ، فمردود ، ويلزمهم

بنا " غلامك ولامه " ولا فاعل بذلك (المغني ٢ / ٥٧١)

(٣) قال المصنف في الحاشية : الأكثر على أن الحذف الى يا المتكلم

مبني على الكسر ، ويعنى المتأخرين على أنه يعرب اعراباً تقديراً ، ان الاعراب

اللفظي قد تعذر لمكان اليا ، ويعضد هذا المذهب أن الاضافة الى اليا

لو كانت توجب البنا ، لما تخلف عنها الحكم ، وقد تخلف في التثنية والجمع .

(الحاشية ٣ / ظ)

(٤) هو عبد الله بن يوسف ، أبو محمد جمال الدين بن هشام . من أئمة

العربية ، وصاحب المؤلفات الكثيرة ، مولده ووفاته بمصر (٧٠٨ — ٧٦١ هـ)

(الاعلام ٤ / ٢٩١)

(٥) المغني ٢ / ٥٧٣

(٦) التسهيل ١٠ /

(٧) في " هـ " : كان

(٨) تأبط شراً ، لقب ثابت بن جابر ، أحد رآبيل العرب (جمع رثبال ، وهو

الذى ولدته أمه وحده) — القاموس أب ط —

(٩) " علماً " كتبت في هامش " ك " صح

يعني أن كل اسم . ، كان معربا في الأصل ، وحكي ذلك الأعراب
 فأعرابه ، فقد يرى ، سواء كان في الأصل جملة ونقل إلى العلم ، كـ " تأبط شرا "
 أو كان مفردا ، كـ " من زيد آل " في استعمال من يقول : رأيت زيدا (١)
 أما تأبط شرا (٢) ، فكان في الأصل جملة دالة على نسبة (٣) التأبط
 — أي الأخذ — بالأبط — إلى شخص ، و " شرا " مفعول " تأبط " (٤) ،
 وهذه الجملة باعتبار الجمالية لا أعراب لها ، أما إذا (٥) نقلت ، جعلت
 علما ، فكر واحد من جزئيه بمنزلة الزاى (٦) من زيد ، وهو اسم علم كـ " بعلي بك "
 فكان حقه أن يعرب كما يعرب بعلي بك بالرفع وغيره ، وكان حقه أن يعرب " تأبط
 شرا " ويقال : " جاءني تأبط شر " ، لكن لما كان أعرابه (٧)
 محكيا ، وحكي لفظ الجملة للدلالة على القضية في الأصل ، وكان " شرا " منصوبا
 بالمفعولية ، فلم يمكن أعرابه لفظا ، لتعذر أعرابين لفظيين على كلمة واحدة (٨)

(١) ما بين [] سقط من " ك " ، وكتب في هامش الأصل صح
 وقال المصنف في الحاشية :

إذا قيل : من زيدا في استعمال من يقول : رأيت زيدا ، فـ " زيدا "
 معرب مرفوع في التقدير ، ولم يظهر لوجود الأعراب المحكي ، وكذا كـ
 ما فيه أعراب محكي ، أو بناء محكي ، إذا جعل علما ، فان امتناع الأعراب
 اللفظي للتعذر ، لا امتناع المثليين إذا قلت : جاءني صالحو القوم ، فان علامة
 الرفع هو الواو والمقدر ، الساقط لالتقاء الساكنين ، فيكون أعرابه با لحروف تقديرا
 كما في " جاءني مسلمي " فان أعرابه بالواو المقدرة المنقلبة يا ، لاجتماعها
 مع يا المتكلم (الحاشية ٣ / ط)

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٢٦ — ٣٢٧)

(٣) " نسبة " سقطت من " م "

(٤) وانظر في سبب تسميته بـ " تأبط شرا " تاج العروس والصاح (أ ب ط)

(٥) " إذا " كتبت في هامش " هـ " صح

(٦) في الأصل و " م " و " ل " : الزا

(٧) " أعرابه " كتبت في هامش " د " صح

(٨) في " م " : في كلمة واحدة

فأعرب تقديرا لتعذر الاعراب لفظا .

وكذا (١) "زيدا" (٢) في (٣) "من زيدا" ، فان نصبه لحكاية
النصب في مفعول "رأيت" ، فلم يمكن اعرابه لفظا ، فجعل اعرابه تقديرا
وستأتي مباحث "من زيدا" على الحكاية مستوفاة (٤) ، ان شاء
الله تعالى (٥) .

فان قلت : فما الفرق بين "أين" و "كم" و "منذ" ونحوها من
الأسماء المبنية ، وبين هذه ؟ حيث جعل اعراب تلك المبنيات (٦) محكيا (٧)
واعراب هذه تقديريا .

(٨)
قلت : الفرق أن المبنيات لا يمكن تقدير الاعراب فيها ، لقيام (٩) علة
البناء في الحال ، بخلاف المحكيات نحو "تأبط شرا" فانه لما نقل السی
العلمية لم تبق علة البناء فيه ، وكان (١٠) اعرابه لازما ، وتعذر لفظا ، فيجب
أن يقدر عليه الاعراب ، فكذا (١١) "زيدا" في "من زيدا" معرب
لا موجب للبناء فيه (١٢) ، واعرابه اما لفظي أو تقديری (١٤) ، وتعذر
اللفظي ، فتعين التقديری ، فلذلك قال المصنف : "ما فيه اعراب محكي"
أي كان الاسم معربا في الأصل ، بخلاف المبني ، فان اعرابه محكي (١٥) ،
لا متناع كون الاعراب فيه لفظيا وتقديريا ، مع قيام موجب البناء .

-
- (١) في الأصل و "ك" : فكذا
(٢) في "ل" و "ه" : زيد
(٣) في "م" ، في فيمن
(٤) ص ٥٢٦
(٥) في "م" : ان شاء الله تعالى وحده
(٦) "يات" من "المبنيات" طمست في (ل)
(٧) في الأصل : محليا
(٨) في "ل" و "ك" : قلنا
(٩) في الأصل : "لعدم" بدل "لقيام"
(١٠) في "ه" : فكان
(١١) في "ل" و "ه" : وكذا
(١٢) معرب "سقطت من "ك"
(١٣) في "ك" : لا موجب فيه
(١٤) في الأصل : وتقديری
(١٥) في "ل" : سلي

وأما (١) نحو "خمسـة عشر" اذا جعل علما ، ففيه وجهان :
 (٢) — أحدهما : أن يعرب لفظا ، ويقال : جاءني خمسـة عشر — بضم الراء —
 ورأيت خمسـة عشر ، لأن علة البناء كان تضمنه لحرف العطف (٣) ، وانتهت
 هذه العلة بجعله علما ، اذ الكلمتان امتزجتا فصارتا بمنزلة بعلمك
 فأعرب مثله .

— والثاني : أن يكون معربا تقديريا ، أما اعرابه فلانتفاء موجب البناء (٤)
 لما ذكرنا .

وأما التقديري ، فلأنه قبل التسمية كان مبنيا ، واذا نقل ، ينبغي (٥) أن
 يحكى البناء أيضا (٦) ، كما يحكى الاعراب (٧) في المنقولات ، وحكاية
 البناء مانعة من اعرابه لفظا ، فكان اعرابه تقديريا (٨) .
 فان قلت : فلم تعين الاعراب المحكى لفظا في " تأبط شرا " وجاز
 في " خمسـة عشر " علما ترك الحكاية ، وجواز الاعراب لفظا ؟
 قلت : كان الواجب (٩) في الصورتين أن يعرب لفظا (١٠) لانتفاء
 موجب البناء فيهما ، لكن في " خمسـة عشر " جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية ،
 لأنه حينئذ يترك بناء الى اعراب ، بخلاف " تأبط شرا " فانه لو أعرب

(١) في " ك " : أما

(٢) وانظر الوجهين في شرح الفصل ١١٥ / ٤

(٣) وانظر العلة عند الزمخشري (شرح الفصل ١١٢ / ٤)

(٤) في " ك " : الموجب للبناء

(٥) في " هـ " : واذا نقل كان ينبغي

(٦) في " ك " : محكيا بـ " أيشا "

(٧) " الاعراب " سقطت من " ك "

(٨) في " هـ " : تقديريا

وانظر شرح الفصل ١١٤ / ٤

(٩) " الواجب " كتبت في هامش " م " صح

(١٠) في " م " : لفظيا

لفظا لعدل عن اعراب إلى اعراب ، فيحتمل أن يجوز العدول عن البنا إلى
الاعراب ، ولا (١) يجوز العدول عن اعراب إلى اعراب ، إذ يفوت به (٢)
الحكاية .

(واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره يا مكسور ما قبلها نحو : جاءني
القاضي ومررت بالقاضي بالاسكان — رأييت القاضي بالفتح — ، وقد
جاء بالاسكان أيضا .)

هذا هو (٣) قسم آخر (٤) من الأقسام الستة للمعرب ، وهو ما أعرب
بالحركة لفظا في بعض أحواله ، وتقديرا في بعضها ، كالمفروق ، وهو : ما
آخره يا مكسور ما قبلها .

وانما جعل في الرفع والجرتقديرا ، لثقل الضمة والكسرة على اليا ، وأعرب
لفظا في النصب ، نحو : رأييت القاضي " لخفة الفتحة على اليا " (٥) .
فان قلت : لو كانت الفتحة غير مستقلة (٦) على اليا ، لما قلب (٧)
اليا في " رمى " ألفا ، لخفة الفتحة كما ذكرت ؟

قلت : ليس علة قلب اليا (٨) في " رمى " استئثار الفتحة على اليا^(٩)
بل توالي المثليين وهو كون اليا مفتوحة مع فتحة ما قبلها ، والمنقوص
مفتوح ، لكن ما قبله مكسور ، وتوالي المثليين يوجب ثقلا ، وانتفى في " قاض
فلذلك لم ي تلفظ بالفتحة في " رمى " .

(١) في الأصل : فلا

(٢) به " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) هو " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) في " م " : القسم الآخر

(٥) الإيهام العضدي ١ / ١٩ ، وفيه اجراء ما في آخره حرف علة ، وقبله ضمة

مجري " قاض " كـ " جرو " و " دلو " (وانظر عمدة الحفاظ ١١٢ ، وأسرار

العريضة ٣٨)

(٦) في الأصل : مستقلة (٧) في الأصل : قلبت

(٨) في الأصل : القلب لليا ، و " اليا " سقطت من " كـ "

(٩) في " هـ " : فتح

وانما تحسّل بالمنقوص المعرّف باللام ، مع أن حكم غير المعرّف حكمه أيضا فهي الإعراب اللفظي والتقدير نحو : جاءني قاص ومررت بقاص ورأيت قاضيا ، لأن الفرسى ذكر ساكون اليا في الرفع والجرح وفي المعرّف باللام ، والمضاف أيضا ، تنقّس اليا في الحالتين ساكنة لفظا ، وأما في النكرة ، فتسقط اليا لفظا ، فيكون السكون مقدّرا على اليا المحذوفة ، فأراد أن يصرح باليا لفظا ، وكان التمثيل بالمعرّف أظهر .

وقوله (١) : " وقد جاء الاسكان " يعني قد جاء الاسكان أيضا في حال النصب ، حتى قيل : انه من أحسن الضرورات (٢) ، نحو :
 كأن أيد يهمن بالقاع القرق (٣) أيدى جوار يتعاطين الورق (٤)
 وقوله (٥) :
 ولو أن واش باليمامة (٦) داره ودارى بأعلى حضمت اهتدى ليا (٧)

-
- (١) في " م " : قوله
 (٢) قال هذا أبو العباس المبرد ، وذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها فكذلك جعلت اليا ، (انظر خزانة الأدب ٣ / ٥٢٩ ، وابن الشجري ١ / ١٠٥)
 (٣) في الأصل : الفرق
 (٤) البيت من [الرجز]
 ونسبهما ابن رشيق في الممددة ٢ / ١٣٩ الى رؤبة بن العجاج ، ورواهما صاحب الخزانة ٣ / ٥٢٩ من غير نسبتها .
 والقاع : المكان المستوى
 والقرق — بفتح القاف الأولى وكسر الراء — : الأملس
 وانظر : الخصائص ١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٢٩١ المحتسب ١ / ١٢٦ ، ٢٨٩ أمالي ابن الشجري ، ١ / ١٠٥ شرح شواهد الشافية ٣٠٥ ملحقات ديوان رؤبة ١٢٩
 (٥) القائل مجنون بني عامر ، انظر الديوان ٢٩٣
 (٦) في الأصل و " م " و " هـ " : بالمدينة
 (٧) البيت من [الطويل]
 ذكره البغدادي في الخزانة ٤ / ٣٩٥ ، وقال أيضا : انه من أحسن الضرورات ، وروى معه أبياتا من القصيدة هي :

=====

وقوله (١) :

مهلاً بني عمنا ، مهلاً موالينا لا تتبشوا بيننا ما كان مدقولا
وكما في المثل :

اعط القوس باربها (٣)

=====

خليلي لا والله لا أملك الذي قضى الله في ليلي ولا ما قضى ليا
قضاها لغيري وابتلاني بحبها فهلا بشي غير ليلي ابتلاني
ولو أن (البيت)
وماذا لهم لا أحسن الله حفظهم من الحظ في تصرم ليلي حباليا
وفي الاغانى ٣٦ / ٢ : أن البيت : قضاها لغيري
كان سبب جنونه .

وانظر : الاشموني ١٠٠ / ١ ابن يعيش ٥١ / ٦ شرح شواهد الالفية ٤٠٥ ، ٧١
المفني ٢٨٩ همع الهوامع ٥٣٩١ الدرر اللوامع ٢٩ / ١ الديوان ٢٩٤
(١) " وقوله " : سقطت من الاصل
(٢) البيت من [البسيط]

(٣) من أمثال العرب : وروى جزءا من بيت شعر هو :
يا بارى القوس برى ليس يصلحه لا تفسدنيها واعط القوس باربها
و " باربها " في البيت بالفتح ، ولا شاهد فيه (انظر الخزانة ٥٣٠ / ٣)
وفي فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : ان أول من نطق بهذا المثل
هو الحطيئة (ص ٢٩٨)

وروى أبو حيان التوحيدى البيت في الامتاع والموانسة :
لا تظلم القوس واعط القوس باربها
وانظر : فرائد اللآلي في مجمع الأمثال — المنظوم شعرا — ١٥ / ١ جمهرة
الأمثال البغدادية ٢٣١ / ١ مجمع الأمثال ٤٧٩ / ١ المستقصى ٢٤٧ / ١
التنثيل والمحاضرة ٢٩٣ / ٢ الزهر ٤٨٨ / ٠ أساس البلاغة (ن ر ع)

ونظائرها (١)
ولمّا كان الاسكان كثيراً في الكلام ، قال المصنف (٢) " وقد جاء " (٣)
ولم يقل " ولم يجي " لثلاثيهم (٤) التقليل .
(و اعرابه لفظاً بحرف في الأسماء الستة مضافة الى غير يا المتكلم ، وهي :
أبوه وأخوه وحموها (٥) وهنوه ونهوه وذومال ، فانها بالواو رفعاً ، والالف
نصباً ، والياء جراً (٦) ، في الأكثر (٧)) .
هذا قسم آخر من أقسام المعرب وهو ما أعرب لفظاً في جميع أحواله ، بحرف
وهو أقسام :

— أحدها : الأسماء الستة بشرط كونها مضافة الى غير ياء

المتكلم (٨)

احتتز (٩) بـ " مضافة " عما اذا كانت مفردة نحو : أب وأخ ، فان اعرابها
بالحركات لفظاً ،

وقوله : " الى غير يا المتكلم " عما اذا أضيف الى يا المتكلم نحو : أبي
وأخي ، فمن اعرابه بالحركة تقديرا ، أو يكون مبنياً كما ذكرنا في " فلامى " (١٠)

(١) في الأصل : ونظيرها

(٢) " المصنف " سقطت من " هـ "

(٣) الواو : سقطت من " ل " و " هـ " و " م " في (وقد)

(٤) في " م " : يتوهم

(٥) الواو سقطت من " وحموها " في " م "

(٦) لم يذكر سيبويه الأسماء الخمسة الا هرضاً ، وانظر : ذومال في الكتاب ١/٤٣٠

وانظر : أبوك وأخوك ٢/٥

وانظر : فوك ٣/٤١٢

(٧) في الأكثر " كتبت في هامش ك " صح

(٨) انظر الكافية ١/٢٧ وأوضح المسالك ١/٣٩ ،

(٩) في " م " : واحتتز (١٠) واذا لم يضاف فانه يعرب بالحركات " عمدة

الحافظ ١٢٤ "

وأراد بـ " الأسماء الستة " غير المصغرة ، واكتفى بالأمثلة المذكورة
في الكتاب ، إذ مثل بالمكسر (١) .

وانما قال " حموها " لأن الأسماء أقارب زوج المرأة ، فيكون مضافا إلى
النساء ، إذ حموها معناه : قريب زوجها (٢) .

وانما قال : " في الأكثر " أي اعرابه بالحروف على الوجه المذكور ، هو
مذهب الأكثرين (٣) ، وفيه اختلافات كثيرة بين النحاة .

وفي لغتان أخريان :

— احداهما : اعرابها (٤) بالحركات قياسا على حالة الافراد (٥) ،

قال الشاعر :

سوى أبك الاثنى فانّ محمداً علاكل شئى يا ابن عم محمد (٦)

(١) انظر قطر الندى / ٦٠ ، وكذلك قال الرضي في شرح الكافية : الاكتفاء

بالتمثيل عن الاحترازات (٢٧ / ١)

(٢) والحم : واحد الأسماء ، وهم أقارب الزوج كآبيه وهم ، فلا يضاف إلا إلى
المرأة (عمدة الحافظ ١٢٤٨)

وفي التاج (ح م و) وحمو الرجل : أبوامراته
وكذلك أجاز صاحب المجلد اطلاق الأسماء على أقارب الزوج ، ونقله صاحب المصباح

عن الخليل ، وذكر السيوطي أنه قد يطلق على أقارب الزوجة (همع الهوامع ١٣ / ١)

(٣) كون الحروف هي حروف الاعراب هو مذهب قطرب ، والزيادة والزجاجي

من البصريين ، وهشام من الكوفيين (انظر همع الهوامع ١ / ١٢٤)

(٤) في " م " : اعرابهما

(٥) انظر الفرائد الجديدة ١ / ٨١ ، وسماها لغة النقص ، لأنها تعرب

بالحركات مع حذف حرف العلة .

(٦) البيت من [الطويل]

وهو مجهول القائل ، وهو شاهد على اعراب " أب " بالحركات

انظر : مجالس شعلب ٤٨٦ النصائص ١ / ٣٣٩ اللسان (أبي)

اذ لم يقل : " أبيض " بل أعربه بالحركة (١) :
— واللغة الثانية (٢) : جعلها بمنزلة المقصور باعادة لامها (٣) قال
الشاعر :

ان اباها وأبا اباها — قد بلغا في المجد غايتها (٤)
حيث لم يقل : " أبيها "

وروى بعضهم في المثل (٤) " مكره أخاك لا يطل " (٦) على هذه اللغة .
وانما أعربت بالحروف مع أن الاصل الاعراب بالحركات ، ليكون توطئة للتثنية
والجمع (٧) ، ليكون في الاصل شيء تجرى على منهاجه الفروع ، ولأنها
أشبهت التثنية والجمع في التكثير ، لتوقف معانيها على الاضافة ، فأعربت (٨)
بالحروف قياسا عليهما (٩) .
هكذا ذكر ، والا أقوى التمسك بالوقوع في أمثال ذلك .

- (١) في " م " : اعرابه
(٢) في هامش " هـ " : اللغة الأخرى
(٣) الفرائد الجديدة ٨٠ / ١ والانصاف المسألة الثانية ١٨ / ١
(٤) هذان بيتان من [الرجز المشطور]
نسبهما قوم إلى أبي الفضل بن قدامة العجلي ، وينسبهما آخرون إلى
روثة بن المجاج .
انظر : الانصاف ١٨ / ١ الأشموني الشاهد ١٦ أوضح المسالك الشاهد ٩
ابن عقيل الشاهد ٦ وابن يعيش ٦٢ / ١
(٥) في " سقطت من " م "
(٦) ذكر الميداني هذا المثل في مجمع الأمثال ٢٧٤ / ٢ وذكر قصته في الجزء
الأول ١٥٩ — ١٦٠ في مقالة أولية ، وهو من كلام أبي حنبل ، خال بيهمس
من فزارة .
وقيل : قائله جرول بن نهشل بن دادم ، وانظر قصة ذلك في المستقصى
٣٤٧ / ٢
(٧) أسرار العربية ٤٣ وابن يعيش ٥٢ / ١
(٨) في " م " : فأعرب
(٩) في " م " : عليها .

- (وفي التثنية (١) ، ويلحق بها اثنان (٢) ، و " كلا " ضافا الى ضمير (٣) ، فانها بالالف رفعا (٤) ، والياء نصبا وجرا)
 قوله : " في التثنية " معطوف (٥) على قوله : " في الاسماء الستة "
 أى هذا النوع أيها معرب بالحروف لفظا ، لكن لم يتم لها الحروف ، بل حمل النصب فيه على الجر كما سيأتي في الجمع المصحح (٦) .
 قوله (٧) : " ويلحق بها اثنان " أفرد بالذكر لأن لفظة " اثنان " ليس مثنى ، إذ ليس له مفرد ألحق بآخره ألف ونون ، لكن لما كان معناه معنى المثنى ، ولفظه يشابه لفظ (٨) المثنى ، ألحق به في الاعراب بالحروف . (٩)
 وكذلك " كلا " ملحق (١٠) بالمثنى ، لكونه لفظا مفردا ، لكن (١١)
 معناه المثنى ، إذ لا يؤكّد به إلا المثنى . (١٢)

-
- (١) همع الهوامع ١٣٣ / ١
 (٢) عمدة الحافظ ١٢٤
 (٣) و " كلا " عند الكوفيين مثنى . (انظر : شرح الكافية ١ / ٣٢
 ابن يعيش ١ / ٥٤)
 (٤) " رفعا " سقطت من " م "
 (٥) في " ك " : عطف
 (٦) سيأتي في القسم الثاني من الكتاب .
 (٧) " قوله " سقطت من " ك "
 (٨) " لفظ " سقطت من الأصل
 (٩) واثنان واثنان ملحقان بالمثنى من غير شروط (انظر قطر الندى ٦٤)
 (١٠) في " ك " و " م " : ملحقا
 (١١) " لكن " كتبت في هامش " ل " صح
 (١٢) " به " سقطت من " ه "

وقيد به بقوله : " مضافا إلى ضمير " إذ لو كان مضافا إلى مظهر
لكان اعرابه تقديرية في الأحوال الثلاث ، تقول : جاءني كلاغلاميك
ورأيت كلاغلاميك ، ومررت بكلاغلاميك (١) .

(١) انظر قطر الندى / ٦٤

وقال صاحب العماد :

وانما جعل اعراب التثنية بالحرف ، لأنها ضعف الواحد ، وإعراب الواحد
بالحركة ، فجعل اعرابها بما هو ضعف الحركة — أعني حروف

(العباب ١٧ / ظ .)

المد واللين —

- (١) وفي الجمع المصحح ، ويلحق به " أولسو " (١) ، و" عشرون " وأخواته (٢) ، فانها بالسواورفعاً موبالياً نصبا وجرا (٣))
وانما قال : " ويلحق به أولو (٤) " لأن لفظها ليس جمعا ، بل (٥) معناه الجمع ، و" عشرون " مع أخواته (٦) الى تسعين ، أى ليس جمعا ، بل هو ملحق بالجمع المصحح .
وانما أهرّب المثنى والجمع المصحح بالحروف ، لأن الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات ، والمثنى والجمع فرع الآحاد ، فناسب أن يكون الفرع للفرع (٧) .
وأما تعيين كل واحد بحرف ، فعلته مذكورة في الكتب (٨) مشهورة (٩) ، وفرضنا من كتابة هذه الحواشي حلّ لفظ الكتاب ، فلذلك لا تطول في البسط في التعليقات (١٠) .
وحمل النصب على الجر فيهما ، لما ذكرنا (١١) من المؤاخاة (١٢)
بين النصب والجر .

-
- (١) في " م " : ألو
(٢) في الاصل و " م " : وأخواتها
(٣) عبد ابن مالك في الألفية سبع كلمات من الملحق ، وابن هشام ذكر ثمانى وعد ابن الحاجب أكثر من عشرين كلمة (انظر : قطر الندى ٦٥ - ٦٧ ، شرح الكافية ٢ / ١٨٣ - ١٨٥)
(٤) في " ك " و " م " : ألو
(٥) " بل " سقطت من " م "
(٦) " م " : وأخوته ، وفي " ل " : مع أخواتها .
(٧) أسرار العربية ٤٨ - ٤٩
(٨) أسرار العربية ٤٩
(٩) في " ك " : التعليل
(١٠) في الاصل : لما ذكرناه
في " هـ " : المؤاخات

(واعرابه تقديرا بحرف في الجمع المذكور (١)) أى الجمع الصحيح ،
 مضافا ملاقيا ساكنا بعده ، نحو : " جاءني صالحو (٢) القوم " و " رأيت
 صالحى القوم " و " مررت بصالحى القوم ")

هذا قسم آخر من الأقسام الستة ، وهو ما أعرب تقديرا بحرف في أحواله
 الثلاث ، فإن الجمع في المثال المذكور ، اعرابه بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا
 لكن الواو وبالياء سقطتا من اللفظ ، لملاقاة الساكن بعدهما ، وهو لام التعريف
 في " القوم " ، فالحرف الذى به الأعراب غير ملفوظ به ، فهو معرب تقديرا
 بالحرف ، إذ (٣) لا اعتبار بالخط (٤) ، بل المعتمد هو اللفظ
 وليس (٥) في اللفظ واو أو ياء .

قوله : " ملاقيا ساكنا بعده " يشتمل على ساكن كان ، من نحو لام التعريف
 والاسم الذى أوله همزة (٦) ، نحو : " جاءني صالحوا بنك " و " رأيت
 صالحوا بنك " فلو لم يلاق ساكنا كقولك : " صالحوا بلدك " و " صالحى بلدك "
 كان الواو وبالياء ملفوظا بهما ، فحينئذ كان معربا بالحروف لفظا
 فلذلك احتراز عنه .

(وكذا الأسماء (٧) الستة) يعنى (٨) أن الأسماء الستة (٩) ، إذا
 لاقاها ساكن بعدها ، فهي معربة بالحروف تقديرا ، نحو : " هذا أبو
 البشر " و " رأيت أبا البشر " و " مررت بأبي البشر " .

(١) في " ل " : المذكور

(٢) في الأصل : صالحوا

(٣) في " ك " : إذ الاعتبار ، وفي الأصل : لا اعتبار

(٤) " الخط " سقطت من " ك "

(٥) في " ل " ليست ،

وفي هامش العباب : وإنما حذف حرف الملة (الساكن الأول) لأنه بالحذف

أولس . (١٨ / ظ)

(٦) في " ك " : همزة وصل

(٧) في " هـ " : أسماء الستة

(٨) يعنى " كتبت في هامش " ك " صح (٩) " الستة " كتبت في هامش هـ صح

(وكذا ما يحكى من التثنية ، فيمن يجوز منه قول من يقول : " دعني من تمرتان)

كأن قائلا قال : هاتان تمرتان ، وقال آخر : دعني من تمرتان فحكاه على لفظه ، فان اعرابه بيا ، مقدرة ، وانما ظهر الألف لفظا ، حكاية لما تلفظ به القائل الأول ، أى : دعني مما تلفظت به ، وهو قولك : " تمرتان " وقوله : " منه " ، أى ما يحكى من التثنية .

وانما قال : " فيمن يجوز " ، لانهم ذكروا في الاستفهام عن النكرة بلفظ " من " لغتين :

الفصيحة : حذف النكرة بعدها (١) ، والحاق العلامة (٢) بـ " من " كما اذا قال : جاء رجل ، فنقول : " منوا " ، واذا قال : " رأيت رجلا " نقول : " منا " (٣) ، على ما سيأتي (٤) .

واللغة الضعيفة : اعادة النكرة ، بأن يقال : " من رجل " قياسا على حكاية الاعلام (٥) في " من زيد " ، وعلى هذه اللغة قول بعضهم : أظنك قرشيا ، فقال : " لست بقرشيا " (٦) ، وقول آخر : " عندي تمرتان " فقال : " دعني من تمرتان " (٧) ، وتام بحثه يأتي فسى الخبر ان شاء الله تعالى

(١) في الأصل و " م " و " ل " : بعدهما

(٢) " العلامة " سقطت من الأصل

(٣) وفي التثنية يقال : مَنانٍ ومَنِينٍ ، وفي الجمع مَنُونٍ ومَنِينٍ ، وفي المؤنث : مَنَةٌ ومَنَتِينٍ ومَنَتِينٍ ومَنَاتٍ (ابن يعيش ١٤ / ٤)

(٤) سيأتي ص ٥١٩

(٥) وسبب ضعفها ، أنه يجب في اعادةها ادخال الألف واللام ، لانها تصير معبودة ، فاذا ادخلنا عليه الألف واللام لم يمكن اعادة اللفظ الأول ، فلما لم تسخ الحكاية في النكرة ، عدلوا الى ما فعلوه (ابن يعيش ٢٠ / ٣)

(٦) وسمعت أعرابيا مرة يقول لرجل ماله ، فقال : أليس قرشيا ، فقال : ليس بقرشيا . (الكتاب ٢ / ٤١٣)

(٧) وابن يعيش يقدر : ما عندي تمرتان (١٩ / ٣) ورواها سيويه عن بعض العرب " دعني من تمرتان " بقوله : ما عنده تمرتان (الكتاب ٢ / ٤١٣)

(واهرا به لفظا وتقديرا بحرف في التثنية اذا أضيفت (١) ولا قاهها ساكن بعدها ، نحو : هذان ثوبا ابنك ، ونظرت الى ثوبي ابنك) أى بكسر اليا فيهما .

(وفي الجمع مضافا الى يا المتكلم نحو : هؤلاء مسلمي ، ورأييت مسلمي ومررت بمسلمي ، فاليا (٢) في الرفع منقلبة عن الواو بخلافها) أى بخلاف اليا (في النصب والجبر (٣)) .

هذا قسم آخر من الأقسام الستة ، وهو ما أعرب بالحرف لفظا في بعض الأحوال ، وتقديرا في بعض (٤) ، كما مثل به ، فان قولك : ثوبا ابنك في الرفع اعرابه بالالف ، والالف ساقطة بالسكون بعدها ، فهو معرب تقديرا بالالف ، بخلاف النصب والجبر ، فان اعرابهما باليا ، واليا باقية لفظا — وان كسرت للسكون بعدها — فاعرابه (٥) باليا لفظي ، وهو ظاهر .

وقوله : " في الجمع مضافا الى يا المتكلم " اللام في " الجمع " للمعهد أى الجمع المصحح المذكور (٦) ، نحو : مسلمون ، فانه ان (٧) أضيف الى يا المتكلم ، يجب قلب الواو يا ، وكسر ما قبل اليا ، فظاهرا أن الرفع لا واو فيه لفظا ، لانقلابها يا .
وأما في حالة النصب والجبر فاليا باقية لفظا ، لكنها مدغمة (٨) في يا (٩) المتكلم ، والاندغام لا يخرج اليا عن حقيقته وسكونه ، فاليا الساكنة التي بها (١٠) الاعراب باقية لفظا .

-
- (١) في الأصل : أضيف
(٢) " فاليا " كتبت في هامش " هـ " صح
(٣) انظر شرح الفصل ٣٤ / ٣
(٤) في " هـ " : في بعض الأحوال
(٥) في " هـ " : فاعرابها
(٦) في " ل " : للمذكر
(٧) في الأصل : فاذا أضيف
(٨) في الأصل ، و " ل " و " هـ " و " ك " : مدغم
(٩) في " م " : اليا
(١٠) في " م " : منها

(ولما وجوهه) أى وجوه الاعراب (في الفعل ، فالرفع (١) والنصب
والجزم (٢))
وانما أعرب المضارع لمشابهته الاسم في الحركات والسكنات ، فان " يضرب "
موازن لـ " ضارب " (٣) ، وللاشتراك في الدلالة على الحال والاستقبال (٤)
ولوقوعه موقعه (٥) ، فلهذه المشابهات أعرب الفعل (٦) المضارع ،
لكن ألحق المضارع بالاسماء في الرفع والنصب ، دون الجر ، بل
أبدل عنه بالجزم ، لأن الجر انما يكون بحرف الجر ، أو بالاضافة
ولا مجال لهما في الفعل كما مره (٧) والجزم يناسب الجر ، لأن
الجر أقل من الرفع والنصب ، والجزم عبارة عن عدم الحركية
والقلة تناسب المعدم .

-
- (١) " الرفع " سقطت من الأصل
(٢) وهو تعبير سيويوه ، فالرفع والنصب والجزم لحروف الاعراب
وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة ، وللأفعال الضارفة .
(الكتاب ١ / ١٣)
(٣) أسرار العربية / ٢٧
(٤) هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فأشبهه الاسماء
المشتركة ، كالمعين ، يطلق على المعين الباصرة وعلى عين الماء
(أسرار العربية / ٢٧)
وانظر الخلاف في دلالة المضارع على الحال والاستقبال ص ٣٣ هامش .
(٥) وهي لغة اعرابه عند البصريين ، (الأشموني ٢٠٩ / ٣) وانظر
أسرار العربية ٣٢٢
(٦) " الفعل " كتبت في هامش الأصل صح
(٧) مرس ١٧٧

وانما أعرب أيضا بوجوه (١) ثلاثة ، لكونه تام المشابهة بالاسماء (٢)

فاستحق الأنواع الثلاثة مثلها .

(٣) فالرفع يكون بالضممة (٣) لفظا ، فيما كان آخره صحيحا غير

ملحق به ضمير مرفوع بارز ، نحو يضرب

ثم شرع في بيان موارد وجوه الاعراب :

أما الرفع فيكون بالحركة وبا لحرف ، أما الحركة فبالضم ، وهي

أما اللفظي أو تقديري ،

أما اللفظي ، فانما يكون فيما كان آخره صحيحا ، أي ليس

فيه حرف علة ، غير ملحق به ضمير مرفوع بارز ، وهذا الجموع انما

يصدق بأن لا يلحق به كـ " يضرب زيد (٤) " ، أو ألحق به ضمير

غير مرفوع كـ " يضربه " ، أو بأن يلحق به ضمير مرفوع لكنه غير

بارز كـ " زيد يضرب " .

وانما أعرب بالضم ، لأن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات

والأصل في الضارع أن لا يكون ملحقا (٥) به شيء ، فتناسب

أن يكون الأصل للأصل .

(١) في " ل " : لوجود

(٢) في " ل " والأصل و " م " : بالاسم

وقول المؤلف : " فاستحق الأنواع الثلاثة مثلها " يرجع كونها
" بالاسماء "

وقد تقدم في كلام الشراح ص ٣٢٢ أن الفعل الضارع يشابه

اسم الفاعل ، وهنا ذكر أنه يشابه الاسم مطلقا ، وهما مذهبان

هذه النحاة ، انظر ص ٣٢٢ هامش (٦)

(٣) في " م " : بالضم

(٤) في الأصل : زيدا

(٥) " ملحقا " كتبت في هامش الأصل صح

(أوتقديرا) عطف على قوله " لفظا " أى الرفع يكون بالضممة
تقديرا (فيما كان آخره معثلا كذلك) أى غير ملحق به الضمير
للمرفع (١) (نحو (٢) : يفتزو ويرمي ويخشى)
واحتز عما ألحق به الضمير المذكور نحو : يفتزون ويرميان ويخشان
فلن اعرابه لفظي لا تقديري ، كما بيأتني (٣) .
مثل بثلاثة أمثلة للمعتل ، لأن المعتل انما يكون آخره واوا ، أو يا ،
أو ألفا .

وانما كان اعرابه تقديريا ، لأن حرف العلة لا يقبل الحركة لفظا (٤)
كما ذكرنا (٥) في الاعلال .
(محرف) عطف على قوله " بالضم " أى الرفع يكون بحرف (٦)
(لفظا فيما اتصل به ألف الضمير أو واوه أو ياؤه ، نحو : هما يفعلان
وأنتما تفعلان ، وهم يفعلون ، وأنتم تعملون ، وأنت تفعلين)
لما فرغ من (٧) الاعراب بالحركة لفظيا وتقديريا ، شرع في الاعراب
بالحروف (٨) ، ولا يكون الا لفظيا لأن الحرف الذي به الاعراب ،
هو النون في الأفعال ، ولا يكون تقديريا .
وانما أعرّب (٩) بالحرف اذا اتصل به ألف الضمير أو واو الضمير
أو يا الضمير ، كما في الأمثلة المذكورة ، فان اعرابها بالنون

-
- (١) في " ك " و " م " و " ل " و " هـ " : الموصوف
(٢) في " هـ " : نحو هو يفتزو
(٣) ص ٤٠٤
(٤) (لفظا) كتبت في هامش " م " صح
(٥) في " ل " : كما ذكر
(٦) في " م " بالضمير
(٧) في الأجل و " ل " : لما فرغ من ، وانظر في تعدية الفعل (اللسان ف ر غ)
(٨) في " ل " و " هـ " : بالحرف
(٩) " أعرّب " كتبت في هامش " ك " صح .

- ففي حال الرفع ، ولذا ك تسقط في النصب والجزم كما سيأتي (١) .
- (٢) وأما النصب فقد يكون بالفتحة لفظيا فيما آخره غير ألف ، ولم يتصل به الضمير ، نحو : لن يضرب ، ولن يرمي ، ولن يفزوا (
- يعني النصب قد يكون بالحركة [لفظيا] ، وقد يكون بالحركة [٢)
- تقديرا ، أما اللفظي فهو (٣) فيما آخره غير ألف ، ولم يتصل به الضمير .
- واحتز به (٤) عما آخره ألف نحو " يخشى " ، فان نصبه — وان كان بالفتحة — لكده تقديري .
- واحتز عما اذا اتصل به الضمير نحو : لن يفزوا (٥) ، فان نصبه ليس بحركة ، بل بحذف النون .
- (٨) واللام في " الضمير " للمعهد ، أي (٦) الى (٧) واوالضمير وباء وألفه ، كـ " تفعلون " و " تفعلين " و " تفعلان " .
- ومثّل بالصحيح ، وبالمعتل بالياء والسواو (٩) ، فان قوله : " ما آخره غير ألف " يصدق بأن لا يكون آخره معتلا كـ " يضرب " ، أو معتلا بالسواو والياء ، وهذا الاعراب قياسي لانه بحركة لفظية .

(١) ص ٤٠٤

(٢) ما بين [كتب في هامش " هـ " صح

(٣) " فهو " سقطت من " ك " ، وكتب في هامش الاصل صح

(٤) " به " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) في الاصل : لن يفزوا

(٦) " أي " سقطت من " ك "

(٧) " الى " كتبت في هامش الاصل صح وسقطت من " ل " و " م "

(٨) في الاصل : وباء

(٩) في " م " ، والسواو

(١٠) في " م " : فهذا

(وقد جاء الاسكان في المعتل ، نحو :

حتى تلاقي محمدا

فيمر روى)

أوله : (١)

فأليت لأرشي لها من كلاله ولا من حفي [حتى تلاقي محمدا] (٢)

ويروى : (٣)

حتى تزور محمدا

ولا استدل فيه .

ويروى (٤) : حتى تلاقي محمدا — يسكون اليا — مع أن (٥)

حقه الفتحة ، وهو نظير ما ذكرنا في الأسماء المسكنة حال النصب ،

كما سبق في قوله : (٦) ولو أن واش (٧)

وانظأثره كما سبق (٨) .

(١) في " ك " و " م " : وأوله

(٢) ما بين [كـ] كتب في هامش " هـ " صح ، وسقط من " ك " و " ل " و " م "

والبيت من [الطويل]

وهو من القصيدة التي كان الأفسس — ميمون بن قيس — أعدها

ليمدح بها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فلما علم بها رجال قريش

تلقوه في مقدمه الى الرسول ، فصدوه عنه .

والشاهد في قوله : " تلاقي " بالاسكان

وقد روى الزمخشري هذا البيت في المفصل على الروايتين ، وتعبير المؤلف

هنا هو تعبیر الزمخشري .

أنظر : شرح المفصل ١٠٠ / ١٠ — ١٠٢ أمالي ابن الشجري ١١٢ / ١

الديوان ١٠٤

(٣) في الأصل و " م " و " ك " : يروى

(٤) في " هـ " : ويروى فيه

(٥) في " ل " : مع خفة الفتحة

(٦) قوله سقطت من " م " و " ك "

(٧) انظر ص ٣٧٧ — ٣٧٨ (٨) في الأصل : كما سبق في .

و " لا أرشى " من قولهم : رشي (١) له ، أى رقى له ورحمه (٢) ، أى لا أرحم الناقة من كلاله وأعباءه ، يصيبها ، يعنى لا أرحم ضعفها وأعباءها بل أجربها وأعديها (٣) ، حتى تلاقي بي (٤) محمداً - عليه الصلاة والسلام والتحية - (٥) .

والشعر للأعشى (٦) من قصيدة مشهورة أولها :
 ألم تغتمن عيناك ليلة أرمداً وبت كما بات السليم مسهداً
 (أو تقديراً فيما آخره ألف نحو : لن يخشاها)
 فرغ من النصب اللفظي [بالحركة ثم] (٧) شرع في النصب التقديري ، وذلك فيما آخره ألف نحو : " لن يخشاها " .
 وإنما (٨) مثل به (٩) مع الحاق الضمير ، دون قوله : " لمن يخشى " ، مع صحة التمثيل به أيضاً ، لأنه أظهر في ثبوت (١٠) الألف لفظاً ، بخلاف " لن يخشى " فإنه قد تسقط بملاقاة (١١) ساكن ، وحينئذ لا تظهر الألف لفظاً ، فلذلك مثل به .

- (١) في الأصل : رشياً
 (٢) انظر القاموس (رشية)
 (٣) في الأصل : وأعديها
 (٤) في الأصل و " ك " و " م " : هي ، و " بي " سقطت من " هـ "
 (٥) " الصلاة والسلام " سقطت من " ل " ، وفي الأصل و " ك " و " هـ " :
 عليه السلام .
 (٦) انظر ص ٢٦٩
 (٧) ما بين لـ تا يقط من " ل "
 (٨) في " ل " : فأنما
 (٩) " مع " كتبت في هامش " ك " صح
 (١٠) من هنا يبدأ نقص من " ك " ، وهو هنا ثلاث وركات
 (١١) في " هـ " : بملاقات .

(والحدف في الأفعال الخمسة ، نحو : لن يفعلا ، وأخواته)
 قوله : " والحدف " عطف على قوله : " بالفتحة " (١) ، أى
 النصب قد يكون بالفتح ، أما لفظاً أو تقديرًا ، كما ذكرناهما ، وقد
 يكون بحدف علامة الرفع ، وهو في الأفعال الخمسة المذكورة ، التي
 اتصل (٢) بها ألف الضمير أو واؤه أو ياءؤه (٣) كما ذكرت ، نحو
 " لن يفعلا " ، فإن نصبه بحدف النون ، وكذا أخواته ، نحو : لن
 تفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلوا (٤) .

لما كان أعراب المضارع لمشابهة الاسم (٥) ، وكان الاسم معرباً
 بالحركات والحروف ، وكان الأصل الأعراب (٦) بالحركات ، جرى المضارع
 على ذلك (٧) المنهاج ، فأعرب بالحركة في المفرد " نحو " يضرب "
 كالنحوي في الأسماء " نحو " زيد " ، وأعرب بالحروف (٨) فيما ألحق به
 الضمير المذكور على قياس المثنى والمجموع في الأسماء " فـ " يفعلان "
 كـ " زيدان " ، وـ " يفعلون " كـ " زيدون " ، وكذا البواقي (٩) .
 وـ " تفعلين " أيضاً أعرب بالحرف (١٠) ، وإن لم يكن مثنى ولا مجموعاً ،
 لكونه (١١) مشابهاً لهما في الأفعال ، من حيث الضمير (١٢) بآخره .
 وـ " تفعلين " (١٣) كـ " يفعلان " وـ " تفعلان " (١٤) ، فتشاركهما في
 الأعراب بالحروف (١٥) .

-
- (١) في " لـ " وـ " هـ " والأصل : بالفتح . والذي تقدم من قول الصنف " بالفتحة "
 (٢) في الأصل وـ " مـ " : اتصلت
 (٣) في الأصل : أو ياء
 (٤) قطر القندى ٧٤ - ٧٥
 (٥) أسرار العربية ٣٢٢
 (٦) في " مـ " : وكان أصل الأعراب
 (٧) في " هـ " : على هذا
 (٨) في " لـ " : بالحرف (٩) انظر أسرار العربية ٣٢٥
 (١٠) في الأصل وـ " لـ " وـ " هـ " بالحروف (١١) في " لـ " : لكنه
 (١٢) في الأصل وـ " مـ " : ضمير (١٣) في " لـ " وـ " مـ " فتفعلين
 (١٤) في " لـ " كـ " يفعلان وتفعلون (١٥) أسرار العربية ٣٢٥

(١) وأما الجزم فقد يكون باسكان (١) ، وفيما آخره صحيح ، ولم يتصل به الضمير نحو : لم يضرب " ، ويحذف في الأفعال الخمسة ، نحو " لم يضربا " وأخواته ، وفيما (٢) أهل آخره نحو " لم يفرز " و " لم يسم " و " لم يخش (٣) (

ثم شرع في الجزم ، ولما كان الجزم عبارة عن القطع ، فالقطوع المحذوف ، أما حركة أو حرف ، [أما الحركة] (٤) ، وفيما آخره صحيح ، ولم يتصل به الضمير نحو : لم يضرب ، فان جزمه بالاسكان وهو قطع الحركة عنه .

واحترز بقوله " صحيح " عن المعتل ، فان جزمه بحذف الواو ك " لم يفرز " ، أو بحذف الياء ك " لم يرم " ، أو بحذف الألف ك " لم يخش " (٥) كما ذكرها .

واحترز بقوله : " ولم يتصل " عما اذا اتصل به الضمير المذكور وهي الأفعال الخمسة ، فان جزمها بحذف (٧) الحرف الذي كان علامة الرفع وهو النون ك " لم يضربا " ، وأخواته ، وهو واضح .

(١) ما شذ من نحو :

لم تهجوا (٨) ولم تدع

(١) في " ل " و " هـ " : بالاسكان ، وقول المصنف بعد : ويحذف ، يرجع ما أثبتته .

(٢) في " هـ " : فيما

(٣) النظر قطر الندى ٧٥

(٤) ما بين [] سقط من " هـ "

(٥) في " هـ " : كل كلمة يرم

(٦) في " هـ " : كل كلمة يخش

(٧) " يحذف " كتبت في هامش " م " صح

(٨) في الأصل : لم تهجوا

فجاء :

ألم يأتسبك والاعجاب (١) تنبي

فجاء :

ولا ترضاه ولا تملق (٢)

يعني قد شذأ أثبات الواو والياء والالف في حال الجزم،

في الأبيات الثلاثة " (١) ، فالأول مثال لأثبتك الواو هو قوله :

هجوت زيمان ثم جئت معتذرا من هجوزيان لم تهجو ولم تدع (٣)

أي لم تهج (٤) بسبب الاعتذار ، ولم تدع الاعتذار لأنك لم تهج

به من قبل الاعتذار .

وأخيراً الثاني : بما لاقت لبون بني زيمان

(١) في الأصل و " م " : كُتبت " الأنياء " ، وفي هامشها " الأخيار " صح

وفي " ل " و " هـ " : كُتبت الأخيار " ، وفي هامشها " الأنياء " صح

(٢) أنشد الأبيات الثلاثة السيوطي في جمع الهوامع ١٢٩/١ ، وجعل

الأبيات مختصة بالضرورة عند الجمهور ، وقال : قال بعضهم : إنه يجوز في سعة الكلام ، وأنه لغة لبعض العرب ، وخرج عليه قراءة " لا تخف دركا " و " لا تخش " و " أنه من يتلى ويصير " .

(٣) البيت من البسيط

وهو - مع كثرة روايته - لم ينسبه أحف من الذين استشهدوا به ، وذكر الشيخ الطنطاوي في " نشأة النحو " ص ٢٥-٢٦ أن البيت لأبي عمرو بن العلاء عندما جاءه الفيرزدق معتذرا إليه من هجوه بلغه عنه .

زيمان : اسم رجل مأخوذ من الزيب وهو طول الشعر وكثرته (التاج زيب)
والشاهد فيه إثبات الواو مع الجازم ، مع وجوب حذف حرف العلة في الفعل الضارع عند جزمه .

وانظر : ابن يعيش ١٠٤/١ - ١٠٥ أمالي ابن الشجري ٨٥/١

الانصاف ٢٤ شرح شواهد الشافعية ٤٠٦ شرح الشواهد للمعيني ٢٣٤/١

التصريح ٨٧/١ جمع الهوامع ٥٢/١ الدرر اللوامع ٢٨/١ الأشمونسي

١٠٣/١ المنصف ١١٥/٢

(٤) في الأصل و " م " : تهجو ، وفي " هـ " : لم تهجي

الشعر لقيس بن زهير (١) ، وما بعده :
ومحبستها على القرشي تشرى بأذراع وأسياف حداد (٢)

(١) قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، أمير عبس ، كان يلقب بـ " قيس الرأي " لجودة رأيه ، ويكنى " أبا هند " ، وروث الامارة عن أبيه ، خطبه غير قليلة ، وشعره جيد فحل ، زهد في أواخر عمره ، ورحل الى عمان ، وزهد عن المأكل والمشرب حتى أكمل الحنظل مات بعُمان (١٠ هـ - ٦٣١ م)
الاعلام ٥٥ / ٦ الميداني ١٨٤ / ١ الخزائن ٥٣٦ / ٣ الكامل ٢٠٤ / ١ المعزاني ٣٢٢ رغبة الأمل ٨٦ / ٤ سطر اللاتني ٥٨٢ - ٥٨٣

(٢) البيت من [الوافر]

ومعه :

مما لاقيت من حل بن بدر
فهم فخرؤا بفخير فخر
واخوته على ذات الأضاد
وردوا دون غايته جواد
دلفت له بداهية نأدي
وكت اذا منيت بخصم سـ
والانبا : جمع نبا ، وتنمي : تذيب

وانظر : ابن يعيش ٢٤ / ٨ و ١٠٤ / ١٠٤ الجمل ٣٧٣ الخصائص
٣٣٣ / ١ المحتسب ٦٧ / ١ و ١٩٦ / ٢ المنيصف ٨١ / ٢ و ١١٤ / ١
أمالي ابن الشجري ٨٤ / ١ و ٢١٥ / ٤ المقرب ٤٣ / ٤ المغني ١١٤ / ١
خزانة الأدب ٥٣٤ / ٣ الميني ٢٣٠ / ١ التصريح ٨٧ / ١
الأشمونى ١٠٣ / ١ و ٤٤ / ٢ همع الهامع ٥٢ / ١ الدرر اللوامع ١٢٨ / ١

و " محبسها " عطف على فاعل " يأتيك " ، وهو " بما لاقت " ، والباء
 زائدة ، أو الفاعل " اللبون " ، أي خبر اللبون (١) .
 ويجوز أن يكون فاعل يأتيك " النبأ " ، و " بما لاقت " موصمه
 نصب ، واللبون ههنا (٢) جماعة الابل ذات اللب (٣) .
 والقرشي عبد الله بن جدعان (٤)
 و " تشري " أي تباع
 وقصته : أن الربيع (٥) أخذ من قيس درهما ، فأخذ قيس
 بعد ذلك ابل الربيع ، فحطها الى مكة وباعها ، واشترى من ابن
 جدعان بها سلاحا (٦) .
 و " بنو زياد " هو الربيع وأخوته (٧) .
 وقوله : " والأخبار تنسي " جملة اعتراضية .

(١) " اللبون " سقطت من الأصل
 (٢) في الأصل : ههنا
 (٣) اللسان (ل ب ن)
 (٤) عبد الله بن جدعان التميمي القرشي ، أدرك النبي — صلى الله
 عليه وسلم — قبل النبوة وأحد الأجواد المشهورين ، وهو الذي خاطبه
 أمية بن أبي الصلت بأبيات اشتهر منها :

أذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك ؟ ان شيمتك الحياء

انظر : الأعلام ٢٠٤ / ٤ المحبر ١٣٧

(٥) الربيع بن زياد بن عبد الله بن سفيان بن ثاشب العباسي ،
 من دهاة العرب ، اتصل بالنعمان بن المنذر ، وناداه مدة ، الى أن
 أقعد لهيد الشاعر بينهما ، فارتحل الربيع وأقام في ديار
 بني عيس ، وشهد حرب داحس والغبراء ، وتوفي سنة ٥٣ ق . هـ

٥٩٠ م (الأعلام ١٩ / ١٦ — المحبر ٢٩٩)

(٦) وانظر القصة في شرح الفصل ١٠ / ١٠٥ — ١٠٦

(٧) في الأصل و " هـ " : وأخواته

وأول الثالث : إذا العجوز فضبت (١) فطلق (٢)
الاستشهاد في " ولا ترضاها " حيث (٣) أثبت الألف في حال
الجزم ، لأن الفعل للنهي ، وكان (٤) حقه : لا ترضاها ، من
ترضيته ، وأرضيته ، واسترضيته ، (٥) أي لا تطلب رضاها .

(١) في الأصل : كبرت ، وفي الهامش : فضبت

(٢) الرجز لرؤية بن العجاج ، وبعد :

واعمد لاخرى ذات دل موق لينة المس كس الخرنق

وانظر : الخصائص ٣٠٧/١ المنصف ١١٥/٢ الانصاف ٢٦ ابن يعيش ١٠٦/١

أما ابن الشجري ٤٠٩ التصريح ٨٧/١ مع الهوامع ٥٢/١ الدرر

اللوامع ٢٨/١ ملحقات ديوان رؤية ١٧٩

(٣) " حيث " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) في " هـ " : فكان

(٥) انظر التاج (رغو)

الاستاذ

صريح وغير صريح ..

(وقد يقال : الاعراب صريح ، وغير صريح ، فالصريح أن يختلف
(٢)
آخر الكلمة باختلاف العوامل كما ذكر (١) ، وغير الصريح . أن تكون
الكلمة موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب ، وذلك في المضممر
لا غير)

هذا بحث غريب ، وهو تقسيم الاعراب الى الصريح ، وغير الصريح
أما الصريح فظاهر .

وأما غير الصريح : فذكر أنه حيث تكون الكلمة (٣) موضوعة في الأصل
لمرفوع أو منصوب أو مجرور ، وذلك لا يكون إلا في الضمر ، فان قولك :
" أنت " موضوع لمرفوع ، و " اياك " موضوع (٤) لمنصوب و " بك "
موضوع لمجرور .

لكن هذا الكلام غير محقق ، فان المبني ما تناسب (٥) مبني الأصل (٦)
والضمر كذلك ، واختلاف الصيغة في الوضع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا (٧)
لا يوجب أن يكون معربا — وهو الحق البين — وان اختلف صيغة
المرفوع والمنصوب والمجرور . (٨)

(١) انظر ص ٣٧١ وما قاله الزمخشري في تلك الصحيفة

(٢) " وغير " كتبت في الأصل مرتين

(٣) في " م " و " ل " : الكلم

(٤) " موضوع " سقطت من الأصل

(٥) في " هـ " : يناسب

(٦) انظر شرح الكافية ٢ / ٢

(٧) في " م " : أو منصوبا أو مجرورا

(٨)

وقد تعقب صاحب العباب اشتراغ الشارح وأورد ، ثم قال :
وفيه نظر لأن المراد من الاعراب غير الصريح ، غير الاعراب الصريح ، ولا
منافاة بينه وبين البناء ، وإنما المنافاة بينه وبين الاعراب الصريح
وهو — أي الضمير — ما وضع للاحتراز عن مظهر أريد به متكلم
أو مخاطب أو غائب ، فانه لا يطلق عليه الضمير .
(العباب ١٩ / و)

والصنف أيضا ذكره بلفظ " وقد يقال " (١) على التقليل والمجهول .
 وقوله : " على وجه مخصوص " فيه (٢) نظر أيضا (٣) ، لأن الوضع
 على وجه مخصوص مسلم ، أما كونه للاعراب ، فهو أول المسألة ، ووضع
 الواضع لا يدل على أنه معرب ، وله اعراب ، بل [المعلوم أنه] (٤)
 موضوع لمرفوع أو لمنصوب أو لمجرور .

(٥)
 (وهو ما وضع لمتكلم أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظا ، تحقيقا
 أو تقديرًا ، أو معنى ، أو حكما (٦))
 حد الضرب بما ذكره .

واحتز بقوله : " وضع " عما إذا أطلق مظهر ، نحو : جاءني زيد
 وأريد به متكلم أو مخاطب أو غائب ، فإنه ليس بضمير ، لأن اللفظ غير
 موضوع لها (٧) وان أطلق عليها (٨) .

وقيد الغائب " ب " تقدم الذكر " ، إذ شرط الغائب ذلك .
 ثم قسم " تقدم الذكر " إلى أنواع :

— أحدها : التقدم اللفظي الحقيقي كـ " زيد ضرب " .
 — والثاني : التقدم اللفظي التقديري كـ " ضرب غلامه زيد " فان الضمير (٩)
 يرجع إلى زيد ، وهو لفظ لم يتقدم تحقيقا ، بل تقديرا ، إذ الفاعل
 حقه التقديم .
 (١٠)

— والثالث : التقدم المعنوي ، نحو " من صدق كان خيرا له " (١١)

(١) في " م " و " ل " : قد يقال ، و " قد " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) في " م " : وفيه

(٣) أيضا " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) ما بين [] كتب في هامش " ل " صح

(٥) " تحقيقا " كتبت في هامش " هـ " صح

(٦) الكلام بحروفه في شرح الكافية ٣ / ٢ (٧) " لها " سقطت من " ل "

(٨) انظر شرح الكافية ٣ / ٢ (٩) " الضمير كتبت في هامش الأصل صح

(١٠) في " ك " : التقديم (١١) أنظر أمثلة المؤلف في شرح الكافية ٤ / ٢

فان الضمير في "كان" (١) لا يرجع الى لفظ تقدم تحقيقا أو تقديرا
اذ اللفظ المرجوع اليه غير مذكور بعينه أصلا ، بل المرجوع اليه هو المصدر
المدلول عليه بلفظ "صدق" ، فهو من حيث المعنى كالمتقدم .
ففي الأولين كان اللفظ المرجوع اليه مذكورا لفظا في الكلام ، لكن
تقدمه تحقيقي أو تقديري .

وأما في (٢) الثالث ، فاللفظ المرجوع اليه ، وهو الصدق ، غير مذكور
بعينه أصلا ، بل وجوده مقدر في الفعل (٣) .
— والرابع : التقدم الحكمي ، كما في ضمير الشأن ، على ما سيأتي (٤) .
(نحو :)

ان الجبان حثفه من فوقه والثور يحيي أنفه وبروقه (٥) ()
هذا مثال للتقدم اللفظي التحقيقي ، أي : الضمير في " حثفه " يرجع (٦)
الى الجبان ، وكذا في " فوقه " ، وإلى الثور في " يحيي " (٧) ، وأنفه (٨)
وبروقه (٩) ، وفيه استشهادات خمس .

(١) " لا " سقطت من الأصل

(٢) " في " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) انظر شرح الكافية ٥ / ٥

(٤) سيأتي في القسم الثاني من الكتاب

(٥) البيت من [الرجز]

وهو لمعروبين أمية .

وقد أوردنا لمعشري الشطر الأول من البيت على أنه مثل ،

(انظر المستقصى من أمثال العرب ١ / ٤٣)

(٦) " يرجع " كتبت في هامش " هـ " صح

(٧) في " ل " و " هـ " : وكذا في يحيي ، وفي " ك " : وكذا في فوقه وفي يحيي

(٨) في الأصل : أنفه

(٩) في الأصل و " ك " : وبروقه الى الثور

الحتف : الهلاك (١) هـ أى (٢) الجبان هلاكه من فوقه ، لأن التحرز
مما يستزل من جهة السما غير ممكن ، ويأتيه من (٣) حيث لا مدفع
له (٤) .

وقبله :

ولقد حسوت الموت قبل ذوقه

والذوق : مقدمة الحسوة (٥) فمعناه : اني وظننت نفسي على

الموت (٦) .

قاله عمرو بن امامة (٧) ، عندما قصدته قبيلة مراد (٨)

يضرب المثل في قلة نفع الحذر من القدر .

(ونحو : على أهلها براقش تجني (٩))

(١) انظر المصباح (ح ت ف)

(٢) " أى " كُتِبَ في هـ مش " هـ " صح

(٣) " من " كُتِبَ في هـ مش الاصل صح

(٤) " له " سقطت من " ك "

(٥) حسا الطائر الماء يحس وحسوا ، وهو كالشرب للانسان (اللسان ح سرو)

(٦) وزاد في الحاشية : وفيه يشير الى ان الحتف الى الجبان أسرع

منه الى الشجاع ، لأنه يأتيه من حيث لا مدفع له (الحاشية ٤ / و)

(٧) في الاصل : قال عمر ابن

(٨) في " ك " : قصدت قبيلة مراد .

(٩) ساق الميداني المثل في مجمع الأمثال ، ثلاث قصص قيلت في سبب

ضرب هذا المثل .

وقال المصنف في الحاشية : والمثل يضرب لمن عمل عملا يرجع

اليه ضرره ، ومنه قول الشاعر :

لم تكن عن جناية لحقتني لا يسارى ولا يميني رمتني

بل جناه أخ علي كريم وعلى أهلها براقش تجني

(الحاشية ٤ / و)

وانظر مجمع الأمثال ١ / ٦٣٧ ، فصل المقال (٤٥٩) والمستقصى ٢ / ١٦٥

- هذا مثال للقسم الثاني ، وهو التقدم التقديرى ، فان "ها" في "أهلها" يرجع الى براقش ، وهو اسم كلبة ، وهو في التقدير مقدم ، لأن "على أهلها" جار ومجرور ، وهو متأخر ، والتقدير : تجني (١) براقش على أهلها فهو (٢) مقدم تقديرا .
- وأصل المثل ، أن براقش سمعت وقع حوافر دواب ، فنبحت ، فاستدلوا بنباحها على القبيلة ، فاستباحوهم .
- (وهادت لعترها لميس) هذا أيضا مثال (٢) للتقدم (٤) التقديرى لذلك لم يعد لفظ (٥) " ونحو " (٦) ، بل عطفه على المثل قبله ، تنبيها على أنهما مثالان لقسم واحد .
- العِتر - بالكسر - : الأصل (٧) ، واللام بمعنى " الى " نحو :
 "عادوا لما نهوا عنه" (٨)
- أى الى ما نهوا عنه (٩) .
- و " لميس " : اسم امرأة (١٠) .

- (١) في "ه" : وتجني
 (٢) في "ه" : وهو
 (٣) في "م" : هذا مثال أيضا
 (٤) في "ه" : هذا أيضا مثال للقسم الثاني وهو التقدم
 (٥) في "ه" : لفظة
 (٦) في "م" : نحو
 (٧) انظر التاج (ع ت ر)
 (٨) من الآية (٢٨) سورة الانعام ، والآية بتمامها :
 " بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون"
 (٩) ما ذكره الشارح هنا ، ذكره المصنف في الحاشية (٤/و) وكذلك ذكره الميداني في مجمع الال^١ مثال ٦٢٤/١ ، وانظر التاج (ع ت ر)
 وفصل المقال ٣٩٧ عوني المستقصى ١٥٥/٢ : ويروى لعكرها .
 (١٠) اللسان (ل م س) وهي الرأ^١ اللينة للمس .

يضرب لمن يرجع الى عادة سوء تركها ، فـ " لميس " فاعل " عادت " ،
وهو متقدم تقديرا .

(ونحو : " هو أقرب للتقوى ") (١) هذا مثال للتقدم المعنوي كما
شرحناه ، وقبله : " اعدلوا " و " هو " يرجع الى العدل وهو
غير مذكور في الآية ، بل هو مقدر في الفعل ، لدلالته على المصدر
وهو العدل (٢) .

(ونحو : " ولا يؤمنه ") (٣)
هذا أيضا مثال للتقدم المعنوي ، أي لا يؤمن الموروث ، [ولفظ
الموروث] (٤) لم يتقدم بل دل عليه سياق الكلام (٥) .

وانما أعاد لفظ (٦) " ونحو " (٧) ، مع أنهما (٨) مثالان
لقسم واحد ، كما ذكر من قبل ، لاختلاف (٩) المثالين ههنا ،
اذ ما هو المرجوع اليه (١٠) لم يتقدم لفظا ولا تقديرا ، بل
دل عليه شيء .

(١) بعض الآيات من سورة

(٢) ما ذكره المؤلف ، ذكره المصنف في الحاشية (٤ / و)

(٣) من الآية سورة وتام الآية

(٤) ما هيمن [] كتب في هامش " ك " صح

(٥) وانظر تخريج الآيتين في شرح الكافية ٤ / ٢ - ٥

(٦) لفظ " كتبت في هامش " ك " صح

(٧) في الأصل و " م " و " ك " : نحو

(٨) " أنهما " سقطت من " ه " .

(٩) في " ه " : الاختلاف

(١٠) في هامش الأصل : وفيه نظر ، لأن دلالة اللفظ أعم من أن يكون تضمينا

أو التزاميا ، وفي قوله : " اعدلوا " تضمن ، وقوله " يصيبكم الله " الزام .

وقد يدل عليه لفظ مذكور ، وقد يدل عليه سياق الكلام من غير لفظه (١)
وهو قوله " ولا يؤيه " (٢) ، فميزه لهذا الفرق .

(ونحو : " قل هو الله أحد " (٣))

مثال للقسم (٤) الرابع ، وهو التقدم الحكمي ، إذ " هو " ضمير الشأن
ويرجع الحكم (٥) الذهني المتعلق الى ما قبل الجملة ، والمرجوع (٦)
اليه غير مذكور ، لا لفظه ، ولا ما يدل عليه ، بل هو متقدم باعتبار العقل
والحكم ، كما سيأتي في ضمير الشأن ان شاء الله تعالى (٧) .

(فمتصل) أي فالضمير متصل (ان لم يستقل في التلغظ) كالتاء في " ضربت " .
(والا) أي وان استقل في التلغظ (فهو منفصل ، والمتصل اما للمرفوع أو المنصوب
أو المجرور ، والمنفصل اما للمرفوع أو المنصوب ، دون المجرور)
وانما لم يوضع للمجرور منفصل ، لأن المنفصل انما يحتاج اليه في المرفوع
والمنصوب ، لوجوه لا توجد في المجرور ، وهي :
- جواز الابتداء بالمرفوع والمنصوب دون المجرور
- وجودهما دون عامل لفظي
- وجودهما مع الفصل
وهذه الأمور لا توجد في المجرور (٨) ، فلذلك لم يوضع له (٩) منفصل .

(١) في " ك " : لفظ

(٢) في " ك " و " ل " و " م " : لا يؤيه

(٣) الآية (١) من سورة الاخلاص ، وفي الآية خلاف بين البصريين والكسائي ،
بين الفرأ ، إذ البصريون يقدرون " هو " ضمير الشأن ، ولم يتقدمه مذكور
ففسره ما بعده .

والفرأ يقول : " هو " ضمير اسم الله تعالى . (وانظر شرح الفصل
١١٤ / ٣)

(٤) في " هـ " : هذا مثال للتقسيم

(٥) في " هـ " : الحكمي

(٦) في " ك " : فالمرجوع

(٨) انظر أسرار العربية .

(٧) ص

(٩) في " ك " : لها

(فالأول) يعني المتصل المرفوع (نحو " ضربت " و " ضربنا) في المتكلم (١) (و " ضربت " الى " ضربتُن ") يعني : ضربتَ ضربتُما ضربتم ضربتِ ضربتُن ، هذا في الماضي ، وأما في المضارع فهو (٢) قوله (تضربين الى تضربتُن) يعني : تضربين تضربان تضربتن ، هذا في المخاطب ، وأما في الغائب ، فهو قوله (و " زيد ضرب " منويًا فيه ، الى ضربتن) يعني : ضرب ضربا ضربوا ضربتِ ضربكتا ضربتن (٣) .

(والثاني) يعني المتصل المنصوب (ضربني ضربنا ، وضربه الى ضربتهن ، وضربك الى ضربكن) وهو واضح (والثالث) يعني المتصل المجرور (غلامي ، غلامنا ، غلامه ، الى غلامهن ، غلامك الى غلامكن) وهو ظاهر . (٤)

(ولفظا المنصوب والمجرور سواء (٥) ، إلا أن متكلم المنصوب تلحق ما اتصل به قبله نون ، صونا له من أخي الجر (٦))

يعني لفظتا المنصوب المتصل ، والمجرور سواء ، فـ " ضربني " و " ضربنا " مثل " بي " و " بنا " ، و " ضربه " الى " ضربهن " مثل " به " الى " بهن " وكذا " ضربك " الى " ضربكن " ، مثل " بك " الى " بكن " (٨)

(١) في المتكلم " وضعت من كلام المصنف في " ك "

(٢) في الأصل : فهو في قوله

(٣) انظر شرح الفصل ٨٥ / ٣

(٤) الكلام بحروفه في شرح الفصل ٨٥ / ٣

(٥) يشترك الضمير المنصوب مع الضمير المجرور في عدة أشياء منها :

— وقوعها فضلة في الكلام .

— يشتركان في الكتابة نحو رأيتك ومرت بك

— يشتركان في المعنى ، فقولك : مرتك بزيد ، معناه : جرت زيدا . (أسرار العربية ٥٠)

(٦) في " م " : أخ

(٧) في الأصل : لفظا (٨) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

ثم استثنى ضمير (١) المتكلم المنصوب، فانه قد (٢) يلحق نون
بما اتصل به . دون الجر، فيقال : " ضربني " ولا يقال : " غلامني "
محافظة للفعل ونحوه عن الكسر الذي هو أخو الجر، بخلاف الاسم
فانه لا يمتنع فيه الجر .

قوله : " قبله " أى قبل المتكلم المنصوب ، فالضمير يرجع الى فاعل
" اتصل " الراجع الى " المتكلم المنصوب " .
وانما قال : " ما " ليشمل (٣) الفعل نحو " ضربني " ، والحرف
كـ " أنني " ، والاسم كـ " لدنسي " .

وانما قال هو صاحب الفصل : " من أخى الجر (٤) " ، أى الكسر (٥)
ولم يقلوا : " من الجر " أو " من الكسر " (٦) ، أما الجر فلأنه
علم المضاف اليه ، وقد سبق أنه من خواص الأسماء (٧) ، فيعلم أن الجر
لا يدخله ، ولحق الضمير ليس موجبا لدخول الجر ، الذى هو علم
المضاف اليه ، على الفعل ، بل يجب دخول حركة الكسر ،
فصين عنه (٨) .

وانما لم يقل : " من الكسر " ، لأن في هذه العبارة تنبيها على طلة
امتناع الكسر ، لأن الكسر أخو الجر ، وقد ثبت امتناع الجر ، فليمتنع
الكسر (٩) ، وللامتناع (١٠) المذكور .

(١) في الأصل و " م " و " ك " و " هـ " : الضمير

(٢) " قد " سقطت من " ك "

(٣) في " ل " و " هـ " : وانما أطلق " ما " ليشمل

(٤) في " هـ " : أخ الجر

(٥) " أى الكسر " كتبت في هامش " هـ " صح

(٦) في " ل " و " هـ " و " م " : أو الكسر

(٧) سبق في ص ١٧٧

(٨) انظر شرح الفصل ١٢٢ / ٣

(٩) " الكسر " كتبت في هامش " م " صح

(١٠) في الأصل : لامتناع المذكور

فان قلت : لفظ الكسر أيضا قد يدخل الفعل في قولك : " لم يضرب الرجل " فلم لم (١) يدخل اذا اتصل به الضمير المنصوب نحو " ضربي " و " يضربي " (٢) .

قلت : لأن الضمير المتصل كالجزء من الفعل لاتصاله وعدم استقلاله ، فلو دخل الكسر لكان لازما ، بخلاف " لم يضرب الرجل " فان " الرجل " اسم مستقل لفظا ، بخلاف الضمر (٣) المتصل ، فالكسر الداخل بسببه عارض ، فصين من الكسر اللازم ، دون العارض .

فان قلت : دخل الكسر في " أنت تضربين " مع اللزوم ، فلم يكن الكسر اللازم ممنوعا (٤) عنه .

قلت : " تضربين " ليس زمان " يضربي " — لوجوز — لأن اليا في " تضربين " فاعل (٥) ، فهو كالجزء من الفعل ، فالكسر كأنه لم يدخل على آخر الضارع ، لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فالكسر كأنه وقع حشا ، لا آخر ، إلا أن آخره الفاعل الذي هو كالجزء ، بخلاف " يضربي " فان اليا ضمير منصوب ، والمنصوب ليس كالجزء من الفعل ، فلو دخل الكسر على الفعل لكان داخلا على آخر الفعل ، لأن المفعول ليس كالجزء .

(جاز حذفها مع نون الاعراب ، ومع " أن " وأخواتها ، إلا أنه مع " ليت " ضعيف ، لا يجس في السمة)

(١) " لم " كتبت في هامش " ك " صح

(٢) في " ه " : نحو ضربي وضربي

(٣) في " ه " : الضمير

(٤) عنه " سقطت من الأصل و " م "

(٥) في " ك " : ابتداء من قوله : " قلت " ، إلى هنا كتب

أى جواز حذف نون الوقاية ، إذا اتصل بالفعل نون اعراب (١) ، كما
في الأفعال الخمسة المذكورة ، نحو : يفعلان ويفعلون (٢) ، إلى
آخرها ، لأنك إذا قلت في " يفعلون " بعدما اتصل به الضمير المنصوب
" يفعلوني " لم يدخل الكسر على الفعل ، بل على النون ، وهو غير
ممتنع ، فجاز " يفعلونسي " محافظة على فتحة النون ، وجاز " يفعلوني "
بحذف نون الوقاية .

وكذلك يجوز الوجهان في " أن " وأخواتها ، وهي : " أن " و " كان "
و " لكن " و " لعل " ، لأنه استثنى " ليت " وحده .
وأما (٣) جواز الحاق النون فيهما ، فللمحافظة على فتحاتها ، لأنهما (٤)
مشابهة للفعل الماضي ، فتصان عن الكسر ، كما صين الماضي (٥)
عنه .

وأما جواز حذفها ، فلائها ليست أفعالا ، ولوجود النونات ، فلو
ألحق به نون الوقاية لاستثقلت (٦) .
وأما " لعل " فلا في بعض لغاتها " لعن " فألحقت السلام
بالنون (٧) .

- (١) في هامش " ك " : احتترز بتون الاعراب عن نون الضمير ، ونونسي
التأكيد ، فإنه لا يجوز حذفها مع احداهما ، وأقامتها مقامهما ، لأن
نون الاعراب كنون الوقاية ، في أن كل واحد منهما لا أثر لفظي ، إذ اعراب
الفعل لا معنى له ، بخلاف نون الضمير ، ونون التأكيد .
(٢) في " م " و " ل " : نحو يفعلان ويفعلون
(٣) في الأصل : وانما
(٤) في الأصل : فتحتها
(٥) " الماضي " كتبت في هامش " ك " صح
(٦) انظر الكتاب ٣٦٩ / ٢ وشرح الفصل ١٢٢ / ٣
(٧) لأن اللام قريبة من النون ، ولذلك تدغم فيها في نحو قوله تعالى : " من
لده " ، فأجريت في جواز الحذف مجراها (الكتاب ٣٦٩ / ٢ ابن يعيش ١٣٣ / ٣)

[وأما ليت] (١) ، فحذف النون منه (٢) ضعيف ، إذ لا يجتمع فيه النونات (٣) ، فبقي فتح الآخر مستحق الصون عن الكسر ، من غير (٤) وجود استثقال النونات .
ولا يجبي حذفه في سعة (٥) الكلام ، بل قد جاء في الشعر (٦) كقوله :

كُتِبة جابر إذ قال ليتني أصادفه وأفقد بعض مالي (٧)

- (١) ما بين [كتب في هامش الأصل صح
(٢) في " ك " : فيه
(٣) " النونات " طمست في الأصل
(٤) " من غير " كتبت في هامش الأصل صح
(٥) " ذفه في " من قوله " حذف في سعة " ، طمس في الأصل
(٦) وأما " ليت " ، فلما لم يكن في آخرها نون ، ولا ما يشابه النون ، ولزمتها النون ، ولم يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر (شرح الفصل ٢٣ / ٣)
(٧) البيت من [الوافر]
وهو لزيد الخيل — زيد بن مهلهل بن زيد بن منبب الطائي — وسمي بـ " زيد الخيل " لخمسة أفراس كانت له ، وقد وفد على النبي — صلى الله عليه وسلم — في وفد طميم ، فسماه الرسول : زيد الخير ، وقال : ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيته دون ما وصف لي ، فسيرك .
والمنية — بالضم — : واحدة المني ، وجابر : رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدا ليقتله ، كما تمنى قبله " مزيد " أن يلقى زيدا ، فتشابهت مائهما ، و " مزيد " — هذا — ورد ذكره في قول الشاعر قبل البيت :

تمنى مزيد زيدا فلا تقي أخا ثقة إذا اختلف العوالي

وقيل جابر المذكور ، ليس من غطفان ، ولكنه قيس بن جابر ، سمّاه الشاعر باسم أبيه ، بدليل قوله :

ألا أبلغ الأقياس قيس بن نوفل وقيس بن أهبان وقيس بن جابر

(ولا كذلك المجرور ، الا مع " لدن " و " قط " و " من " و " عن " ، ابقاها على السكون ، وجاز الحذف ، وهو ضعيف)
 أى (١) ضمير (٢) المتكلم المنصوب يلحق ما اتصل به نون الوقاية كما ذكرنا ، بخلاف الضمر المجرور نحو : " لي " (٣) و " غلامي " فانه لا يلحقها نون الوقاية ، لعدم امتناع دخول الكسر على الحرف والاسم (٤)
 ثم استثنى أسماء وحرفها (٥) اتصل بها ضمير مجرور ، وألحقت بأواخرها نون وقاية أيضا ، نحو " لدن " و " قط " و " قد " (٦) بمعنى حسب ، فانها أسماء مبنية على السكون ، [فحفظ] (٧) على سكونها بادخال نون الوقاية .

=====

وانظر البيت في : الكتاب ٣٧٠ / ٢ ابن يعيش ٩٠ / ٣ ، ١٢٣ الاشموني ٣٤ / ١
 الخزائنة ٤٤٦ / ٢ نوادر أبي زيد ٦٨ مجالس ثعلب ١٢٩ المقضب ٢٥٠ / ١
 المقرب ١٩ المعيني ٣٤٦ / ١ همع الهوامع ٦٤ / ١ الدرر اللوامع ٤١ / ١
 اللسان (ل ي ت)

وتخرج البيت على الضرورة هو مذهب سيويه ، والفراء يجيز : ليتي ولتني ، مستدلا ب ورود ذلك في الشعر كما في البيت (الاشموني ١٣٤ / ١)
 وقد أحصى الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد استعمال " ليت " مع " يا " المتكلم في آيات القرآن الكريم ، فلم تستعمل " ليت " بدون نون الوقاية أبدا في جميع آيات القرآن الكريم .

وانظر الآيات ، وما قاله المحقق في أوضح المسالك ١١٠ / ١ — ١١١

- (١) في " هـ " : يعني بدل " أي "
- (٢) في الاصل و " م " : الضمير
- (٣) " لي " : كتبت في هامش " ك " صح
- (٤) ولو أضيفت الياء الى الكاف التي تجربها لقلت : ما أنت كي ، والفتح خطأ
- (٥) في الاصل : وحروف (الكتاب ٢ / ٣٢٢ — ٣٢٣)
- (٦) " وقد " : كتبت في هامش " ك " صح ، وفي " هـ " : وقد وقط
- (٧) في جميع النسخ : [فحفظت]

وكذا حرفان هما " من " و " عن " ، ألحق بهما نون الوقاية ، فـ قيل :
 " مني " و " عني " — بالتشديد — محافظة على سكونهما (١) .
 وجاء الحذف ، وهو ضعيف ، أما في " لدن " ، فقد قرئ " قد (٢) بلغت
 من لدني عذرا " — بتشديد النون على ادغام " لدن " في نون
 الوقاية ، وقرئ (٤) بتخفيفها على حذف نون الوقاية (٤) .
 وأما " قد " فقد جاء الحذف فيه أيضا في الشعر ، نحو : (٥)
 قدني من نصر الخبيبين قدى (٦)

- (١) انظر " قط " و " عن " و " لدن " في الكتاب ٣ / ٣٧٣
 (٢) في الأصل : فقد
 (٣) من الآية رقم (٧٦) سورة الكهف ، والآية بتمامها [قال ان سألنك
 عن شيء بعد ها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا]
 (٤) قرأ الجمهور بالتشديد ، وقرأ نافع بالتخفيف (بتخفيف النون وضم الدال)
 (أنظر الحجة في القراءات لابن خالويه ٢٢٨)
 وقال الشيخ الصبان : قيل : يجوز أن تكون المذكورة نون الوقاية ، لأن حذف
 نون " لدن " لفظة ، وأجيب : بأن المحذوفة النون المتحركة الآخر ، لا تلحقها
 نون الوقاية كما مر من كلام سيويه (الأشموني ١ / ١٣٥)
 (٥) في " ل " : ليس الامام بالشحيح الطحد قدني من نصر الخبيبين قدى
 (٦) البيت من [الرجز المشطور]
 وبعده : ليس الامام بالشحيح الطحد
 وفي هامش " ك " : الخبيبين : هما عبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير
 ويرى بالجمع ، والمراد به عبد الله وقومه .
 وقد اضطرب العلماء في نسبة هذا البيت ، فنسبه ابن يعيش الى أبي جديلة
 — في شرح الفصل — وقال : ونسبه أبو علي القالي وأبو عميد البكري الى حميد
 ابن مالك الأرقط ، ونسبه الاطعم الى أبي نخيلة (شرح الفصل ٣ / ٢٤٤ — ٧ / ١٤٣)
 وانظر : نوادر أبي زيد ٢٠٥ أمالي ابن الشجري ١ / ١٤ — ٢ / ١٤٢
 الانصاف ١٣١ الكتاب ١ / ٣٧١ الخزائن ٢ / ٤٤٩ — ٣ / ٢٤
 المعيني ١ / ٣٧٥ مع الهوامع ١ / ٦٤ شرح شواهد المغني ١٦٦
 الأشموني ١ / ١٣٥ التصريح ١ / ١١٢ الصحاح واللسان (ل ح د)

أى حسبي (١) .

وأما " من " و " عن " ، فجاء حذف نون الوقاية فيهما أيضا
في الشعر ، نحو :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني (٢)

وأما " قط " ، فقد ذكر في الصحاح (٣) : قطني ، وقطي ، وقط (٤) ،
ولم يأت في الاستشهاد غير قوله :

[مهلا رويدا قد ملأت بطني] (٥)
امثلا لحوض وقال قطني (٦)

(١) في الكتاب ٣٧٢ / ٢ : لمّا اضطر شبهه بحسبي .

(٢) البيت من [الوافر]

ولم ينسبه أحد من الذين روه لقائله ، قال عنه ابن هشام : وفي النفس
من هذا البيت شيء ، لأننا لم نعرف له قائلا ، ولا نظيرا ، .

وانظر : أضح المسالك ١١٨ / ١ التصريح ١١٢ / ١ الأشموني ١٣٥ / ١
(٣) الصحاح (ق ط ط)

(٤) في هامش " ه " : وقط ، بحذف الياء

(٥) ما بين [سقط من " ك " ، وكتب في هامش الأصل و " م " صح

(٦) البيتان من [الرجز المشطور]

ولم ينسبهما أحد الى قائل معين ، وقد استشهد بهما ابن منظور في
اللسان ، وصاحب القاموس ، والجوهري في الصحاح (ق ط ط) وابن يمين
في شرح المفصل (١٢٥ / ١) والأشموني (١٣٥ / ١)

واستشهد — كذلك — الأشموني بـ " قطر " بقوله صلى الله عليه وسلم :
" قطر قطر بعزتك " ، من حديث : " لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد
حتى يضع رب العزة قدمه فيها ، فتقول : قطر قطر وهزتك ،
وهزوى بعضها الى بعض " .

الحديث في البخاري مرفوعا ، وقال : يروى بسكون الطاء ، وكسرهما
مع الياء ، ويروى قطني قطني — بنون الوقاية — و " قط قط "

(انظر صحيح البخاري ١٥٣ / ٤)

(والرابع (١)) أي المرفوع (٢) المنفصل (" أنا " نحن " هو " وجزاز حذف الواو) أي من " هو " (نحو :

فبيناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قال قائل لمن جملُ رَخو المِلاط نجيبُ (

أي : فبيننا (٣) هو يَشْرِي ، أي يبيع (٤) .

و " رَخو المِلاط " ، أي سهل الجنب أَلَمْسَه (٥) .

وعند البصريين ، هو وهي اسمان بكما لهما ، وعند الكوفيين ، الـها هي الاسم وحدها ، والـيا ، والواو اشباع للحركة ، تقوية للاسـم واستدلوا بالبيتين .

ولم يذكر المصنف الا مجرد جواز (٦) حذف الواو والـيا ، من غير تنبيه على الخلاف ، فكأنه اكتفى بجواز حذفهما ، على أنهما من الكلمة كما هو مذهب البصريين (٧) .

وذكر أبو محمد السيرافي (٨) في شرح أبيات الكتاب (٩) أن هذا

(١) في الأصل : الرابع

(٢) " المرفوع " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) في " م " : بيننا

(٤) اللسان (ش ر ي) وشراه واشتراه : باعه ، قال تعالى :
" ومن الناس من يَشْرِي نفسه ابتغاء مرضات الله "

(٥) التاج (رخا) و (مل ط)

(٦) " جواز " كتبت في هامش " ل " صح .

(٧) وانظر في الرد على الكوفيين : ابن يعين ٩٦ / ٣ ، وانظر المسألة مفصلة

في الايضاف ٦٧٧ / ٢ - ٦٧٨

(٨) أبو محمد يوسف بن أبي سعيد ، الحسين بن عبد الله بن المزيان ، السيرافي ،

ولد بمسيراف ٢٨٤ هـ وسكن بغداد ، توفي فيها ٣٦٨ هـ كان متعقفا لا يأكسل

الا من كسب يده ، ينسخ الكتب بالاجرة ويعيش منها . انظر الاعلام ٢١٠ / ٢ - ٢١١

وفيات الاعيان ١ / ١٣٠ انباء الرواة ١ / ٣١٣ تاريخ بغداد ٢ / ٤١٣

(٩) انظر شرح أبيات سيويه ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠ وفيه ما ذكره المؤلف ،

=====

البيت أنشد به أبو الحسن (١) بالبهاء ، — يعني نجيب — وأنشد
معه بيتا آخر بالسرا ، وهو :

والعاقبات تدور

بيتا آخر بالميم ، وهو :

إذا قام بيتاع القلاص ذميم (٢)

والقصيدة لامية ، قال أبو محمد الأعرابي : أنها للمخلب الهلالي

=====

والبيت ليس من شواهد سيوريه ، ولكنه هو والبيتين التاليين من
رواية أبي الحسن الأخفش ، كما ذكر السيرافي .

(١) سعيد بن مسعدة الجاشعي بالولاء ، الأخفش الأوسط ، نحوي ،
عالم باللغة والأدب ، أخذ العربية عن سيوريه ، وهو صاحب البحر
السادس عشر في العروض ، توفي سنة ٢١٥ هـ .

الأعلام ١٥٥ / ٣ وفيات الأعيان ٢٠٨ / ١ أنها الرواة ٣٦ / ٢

(٢) انظر : حاشية الدمنهوري على متن الكافي

وأولها :

وَجَدْتُ بِهَا وَجَدَ الَّذِي ضَلَّ نَصْوُهُ	بِمَكَّةَ يَوْمًا وَالرِّفَاقُ نَزُولُ
بَغَى مَا بَغَى حَتَّى أَتَى اللَّيْلُ دُونَهُ	وَبُيْحُ تَعَلَّى بِالتَّرَابِ جَفُولُ
أَتَى صَاحِبِيهِ بَعْدَ مَا ضَلَّ سَمِيهِ	بَحَيْثُ تَلَاقَتِ عَامِرٌ وَسَلُولُ
فَقَالَ أَحْمَلَا رَحْلِي وَرَحْلِيكَمَا مَعَا	فَقَالَا لَهُ كُلَّ السَّقَاةِ تَقُولُ
فَقَالَ أَحْمَلَانِي وَاتْرَكَ الرَّحْلَ إِنَّهُ	بِمَنْزِلَةٍ وَالْعَاقِبَاتُ تَدُولُ
إِشْكََا مِنْ خَلِيلِيهِ الْجَفَاءِ وَفَقَدَهُ	إِذَا قَامَ يَسْتَأْمُ الرِّكَابُ قَلِيلُ (١)

الى قوله:

فَبَيَّنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ	لَمَنْ جَمَلُ رَخْوِ الْمَلَاظِ ذَلُولُ (٢)
---	---

(١) هذا البيت سقط من "ل" و"هـ".

(٢) البيت من [الطويل]

واختلف في نسبه فقليل : هو للمخلب الهلالي ، وقيل : هو للعجير السلولي ، وذكر ابن الأفراسي أنها للمخلب الهلالي ، ثم قال : وقد سلك العجير السلولي طريقة المخلب الهلالي ، وأدرج معاني قطعته في شعره ، فلعل هذا هو سبب الاختلاف في نسبة الشاهد .

وذكر السيرافي في شرح أبيات الكتاب ٢١٩ / ١ قافية البيت " طويل " بـ " ذلول " .

وروى القصيدة على السلام ، فرواية المصنف " عجيب " خطأ تناقله النحاة .

وانظر : خزانة الأدب ٩٦ / ٢

(وكذا اليا من "هي") أى جاز حذف اليا من هي (نحو (١) :

دارلسلى ان هـ من هواك

يعني : ان هي ، وأوله :

هل تعرف الدار على (٢) تبراكا (٣)

بكسر التاء ، وهو موضع (٤) .

(الى هن ، وانت الى أتنن (٥)) هذا عطف على قوله : " أنا

نحن ، هو .

(والخامس) وهو المنصوب المنفصل (اياى الى (٦) ايانا ، وياه

الى اياهن ، وياك الى اياكن (٩)) وهذا (١٠) ظاهر .

(١) " نحو " كتبت في هامش "ك" صح

(٢) " على " كتبت في هامش "ل" صح

(٣) البيتان من [الرجز المشطور]

وهو من الأبيات الخمسين ، قال البغدادى في الخزانة : ولا يعرف له ضمية

ورأيت في حاشية الباب أن ما قبله : هل تعرف الدار على تبراكا

والشاهد فيه حذف اليا من "هي" ، وبهذا البيت وأمثاله يستدل الكوفيون

على أن الضمير هو اليا فقط ، وهو عند البصريين ضرورة .

وهو من شواهد سيويه ٢٧ / ١ ، وانظر الخزانة ٢٢٨ / ١ والخصائص ٨٩ / ١

وشرح الكافية ١٠ / ٢

(٤) وقيل هو ما لبني عمار ، وهي أحد بلاد بني عمار

(٥) الكلام بحروفه في ابن يعيش ٨٥ / ٣

(٦) " الى " سقطت من "هـ" و "م"

(٧) في "هـ" و "م" : اياه

(٨) " الى " سقطت من "م"

(٩) الكلام بحروفه في ابن يعيش ٨٥ / ٣

(١٠) في "هـ" : وهو ظاهر

() واللاحق بـ " إِيَّا " حروف دوال على أحوال المرجوع اليه ، على أسد المذاهب (١) ونحو : " فاياء وإيا الشواب " (٢) مما لا يعتد به ، وكذا اللواحق بـ " أن " اجماعا (٣))
 اختلف النحاة في " إِيَّا " ولواحقها ، فذهب سيوريه (٤) وجمهور البصريين الى أن الاسم الضمر هو " إِيَّا " ، وأما ما يتصل به فحروف تدل على أحوال المرجوع اليه من المتكلم والمخاطب والغائب .
 وذهب الخليل الى أنها [اسم ضمروما بعدها ضمير مضاف اليه (٥)]
 وذهب المبرد والسيрани (٦) الى أنه اسم مبهم [(٧) فتختص أمره بالاضافة (٨)]

-
- (١) وهو مذهب أبي الحسن الأخفش (ابن يعيش ٩٨ / ٣) وفي الانصاف (٦٩٥ / ٢) هو مذهب البصريين .
 (٢) في اعراب ثلاثين سورة من القرآن : اذا بلغ الفتى ستين ، فاياء وإيا الشواب " (٢٦) .
 وفي الانصاف (٦٩٥ / ٢) : " اذا بلغ الرجل الستين " ، وكذلك في حاشية المصنف ، وقال : أي فليتنق نفسه أن يتعرض للشواب ، وليتنق الشواب أن يقتلنه .
 وفيه شذوذان : اضافة إيا ، واستعماله في التحذير غريبة ، وإنما الاستعمال في الخطاب لا غير ، نحو : إليك والاسد .
 (٣) أنظر شرح المفصل ٩٨ / ٣
 (٤) في " م " : كتب فوق سيوريه : والأخفش وأبو علي " .
 وفي هامش " ك " : ووهم ابن بابشاذ فعزاء لسيوريه ، وليس له في ذلك نص ، وإنما هو مذهب الأخفش .
 (٥) أنظر حجاج الخليل في الانصاف (٨٩٥ / ٢)
 (٦) في هامش " م " : وابن درستويه
 (٧) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح
 (٨) المرجع السابق ٨٩٦ / ٢

وذهب الزجاج الى أنه (١) اسم ظاهر خسر بالاضافة الي

الضمير (٢) .

وذهب قوم من الكوفيين الى أن الضمائر ما بعد " ايا " (٣) ،

و " ايا " دعامة لها يعتمد عليها (٤) .

(٥)

وذهب الآخرون من الكوفيين الى أن الكلمة بكاملها اسم ضمير .

وذهب الخليل في قول آخر الى أنه اسم مظهر ثاب ثاب الضمير .

ولكل من الأقوال مستندات مذكورة في كتب الخلاف بين النحاة . (٦)

حجة الجمهور وجهان :

— أحدهما :

انها بمنزلة الضمير (٧) المنصوب المتصل في الدلالة على

الفعولية نحو : " ما أكرمني الا أنت " و " ما أكرمت الا اياي " .

واذا ثبت اسميتها لم تجز اضافتها ، لأن الضمائر لا تضاف ، وإذا

امتنت (٨) اضافتها ، تعين [حرفية ما بعدها] (٩) كما في

" أنت " و " أنتم " و " أنتم " ، فان اللواحق بـ " أن " حروف اجماعا

كما ذكره .

(١) في " ل " : أنها

(٢) المرجع السابق (٢ / ٨٩٦)

(٣) بعد ايا " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) وهو مذهب أبو الحسن بن كيسان

(٥) في " ك " و " م " و " ل " والأصل : آخرون

(٦) أنظر المسألة مفصلة في الاقصاد بالمسألة الثامنة والتسعين

(٧) في " م " : ضمير المنصوب

(٨) في " ل " و " هـ " : امتنع

(٩) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

— والثاني : أنها لازمة للنصب ، وليست ظرفا ، ولا مصدرا غير متصرف ، ولو كانت أسماء مظهرة ، لما لزم النصب بالاستقراء ، فهي أسماء ، وليست مظهرة ، فتعين أن تكون ضمرة .

ومن قال : " انه ضمير مضاف " قال : انه جاء اضافته [الى المظهر في قول العرب : اذا بلغ الرجل الستين فاياء وايا الشواب ، في التحذير من الجماع في الكبر — واذا ثبت اضافته الى المظهر ، جاز اضافته] (١) الى الضمر .

فأجاب المصنف بأنه لا يعتد به لأنه شأن ، على خلاف القياس (٢) ، اذ الضمر لا تصح اضافته ، كما سيأتي (٣) .

(١) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

(٢) انظر الانصاف ٦٩٧/٢

(٣) سيأتي في القسم الثاني من الكتاب .

القسم الثاني

في المعرب

(القسم الثاني ، وفي المعرب) أى من الأقسام الأربعة (١) التي يبنى عليها الكتاب ، وهو العلة العادية للاختلاف .

(الكلم صنفان : معرب ومبني ، فلنعمين المبني ، يتعين المعرب)
 وإنما قدم المبني ، لأن أصناف المبنيات مضمومة ، ويمكن تعدادها بأسرها ، وإذا تعين المبني ، كان ما عداه (٢) معربا ، ولم يمكن تعداد المعربات أولا ، وليتمين أن (٣) ما عداها من المبنيات ، ونظيره ذكر الأعراب التقديرى ومواضعه ، وليتمين أن ما عداه معرب لفظا ، لا مكان
 تعداد أصناف التقديرى دون اللفظي (٤) .

(وهو) أى المبني (أنواع ، فمنها) أى فمن الأنواع (الحروف برمتها)
 والرمية : قطعة من الحبل بالية ، والجمع رسم ورام (٥) ، يقال : دفع
 إليه الشيء ، برمته ، أى بهطلته ، وأصله : أن رجلا دفع إلى رجل بعسرا

(١) في " ك " : الأرفع

(٢) في " هـ " : ما سواه

(٣) " أن " سقطت من " ل " و " هـ "

(٤) يخالف المؤلف بهذا كثيرا من النحاة ، فالمراد في المقتضب (٣ / ١)

وابن الحاجب في شرح الكافية (١٦ / ١) والزمخشري في شرح المفصل

(٤٩ / ١) وابن مالك في التسهيل (ص ٢) هؤلاء كلهم يبدأون بأبواب

المعرب .

وللمصنف حجة فيما اختاره ، واختياره هذا ليستطيع فصل الأبواب

عن بعضها ، وحصرها في التقسيمات التي بنى الكتاب عليها .

(٥) " ورام " كتبت في هامش " هـ " صح

ونقل الزبيدي جواز الكسر في " الرمية " ، وزاد : وبه سمي

ذو الرمة ، وأنشد أبياتا كانت سببا في تسميته .

(انظر التاج ر م م)

بحبل في عنقه ، فقليل ذلك لكل من دفع شيئاً بهطلته (١) .
(ومنها الأفعال الماضية ، والأمر بغير اللام) احتززه عما فيه اللام

نحو : " ليضرب " فانه معرب مجزوم ، فلذلك احتززه عنه (٢) .
وانما قال في الحروف : " برمتها " ، دون الباقيين ، لأن الحرف مبني
الأصل ، لا يوجد شيء منه معرباً ، بخلاف الأفعال ، فانها تنقسم
الى ما هو مبني الأصل كالماضي ، والأمر بغير اللام ، والى ما هو
معرب ، كالفعل المضارع (٣) .

وانما كانت " الحروف ، والماضي ، والأمر بغير اللام " مبنية في الأصل
لأن الأعراب انما يطرا على الكلم (٤) لتمييز المعاني الواردة عليه ،
من الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وهذه الثلاث لم تكن موردا لهذه المعاني
فلم يكن اعرابه أصلاً ، بخلاف المضارع ، فانه وان لم يقع أيضاً فاعلاً
ولا مفعولاً (٥) ، ولا مضافاً (٦) ، لكنه مشابه لاسم الفاعل ، فأعرب
مثله كما ذكرنا (٧) .

-
- (١) ما ذكره المؤلف في سبب التسمية نقله صاحب التاج واللسان والأساس
ونقل ابن دريد وبها آخر في سبب التسمية ، فقال : والأصل أن تأتي
بالأشهر ، وقد شيد برممة ، والرممة تخفف وتثقل . (الجوهرة ر م هـ)
(٢) وفعل الأمر معرب عند الكوفيين ، أنظر أدلتهم والرد عليها في
أسرار العربية (٣١٨) والانصاف المسألة الثانية والسبعين .
(٣) أنظر أسرار العربية ص ٢٤ فقد ذكر تحليل المؤلف
(٤) في الأصل : الكلمة ، والتصويب من باقي النسخ
(٥) " مفعولاً " طمس بعض حروفها في الأصل
(٦) في الأصل : ولا مضافاً اليه ، والتصويب من باقي النسخ
(٧) في الأصل : كما ذكرناه

وقال ابن يعيش : الأفعال ثلاثة أقسام :

- قسم ضارع الأسماء : ضارعة تامة ، وهو المضارع ، فاستحق أن يكون معرباً .
- وقسم ضارع الأسماء : ضارعة ناقصة ، وهو الفعل الماضي ، لوقوعه موقع الاسم
في " زيد قام " ، ووقوعه صفة في نحو : " مرت برجل قام " وهو أيضاً
=====

(ومنها) أى ومن أنواع المبنيات (الضارع متصلا به نون جماعة النساء ، أو نون التأكيد ، خفيفة ساكنة ، أو ثقيلة مفتوحة مع غير الألف ، مكسورة معها ، ضمير اثنين كانت ، أو مجتلبة بينها وبين نون الضمير (١))

يعني أن الضارع معرب كما (٢) ذكر ، لكن إذا اتصل به [نون التأكيد] (٣) ، أو نون جماعة المؤنث صار مبنيا .

أما نون التأكيد — مثل " هل تضرين " — فلائه لو أعرب لكان (٤) أما بالحركات ، أو بالحروف ، ولا يجوز [أن يكون اعرابه] (٥) بالحروف لانه ليس من مواضع [اعراب الحروف] (٦) ولا يجوز أن يعرب بالحركات (٧) ، إذ لو أعرب على ما قبل النون لالتبس [من هـ] ، إذ لو [(٨) ضم الباء في " هل (٩) تضرين " ، لم يعلم أنه

يقع موقع الضارع في الجزاء ، فلهذا كان مبنيا في بعض الأحوال ، ومعربا في بعضها .

— وقسم لم يضارع الأسماء بوجه ، وهو الأمر ، فبقي على أصله ، والقياس فيه البناء على السكون (أنظر شرح الفصل ٤ / ٧) (١) إنما أعرب الفعل لشبهه بالاسم ، فإذا دخلت عليه نون التأكيد ، أكدت معني الفعلية ، ومكنته ، فغلب جانب الفعل ، وبعد من الاسم ، فعاد إلى أصله (شرح الفصل ١٠ / ٧)

(٢) في " م " : لما

(٣) ما بين [طمس في الأصل

(٤) " لو أعرب " طمس في الأصل

(٥) ما بين [سقط من " ك "

(٦) ما بين [طمس في الأصل

(٧) في " م " : ولا يجوز أن يكون اعرابه بالحركات

(٨) ما بين [طمس في الأصل

(٩) " هل " سقطت من " هـ " .

وانما كسرت مع الالف وتشبيها لها بنون التشنية ، لوقوع النون (١)
بعد الالف فيهما (٢) ، فقلوه : " مكسورة معها " أى مع الالف . (٣)
ثم ذكر أن الالف يكون في موضعين :

— في ضمير اثنين

— أو في (٤) ضمير جماعة النساء .

ولما كان يلزم في ضمير جماعة النساء ، لو ألحق به نون التأكيد
المشددة ، والجمع بين النونين (٥) ، نحو (٦) " هل تضرين " .
اجتلبت الالف بين نون التأكيد ، وبين نون ضمير جماعة النساء ، لثلا
يتلاقى نونان (٧) ، وهو (٨) معنى قوله : " أو اجتلبت بينهما —
أي بين نون التأكيد — وبين نون (٩) الضمير " ، يعني ضمير
جماعة النساء (١٠) .

(١) " النون " سقطت من الأصل

(٢) " فيهما " سقطت من (ك)

(٣) بقاء الضارع عند اتصاله بنون التوكيد ، هو مذهب الجمهور .

ومذهب بعض النحاة ، أنه باق على أعرابه ، لأن النون عندهم بمنزلة التنوين
في الاسم .

ومذهب ثالث ، وهو أن الضارع مع النونين ، مبني للتركيب ، إلا إذا أسند
إلى الضمير نحو : يضربان — تضربون — تضربين ، لأن الضمير يمنع التركيب
والمحذوف لالتقاء الساكنين كالثابت (شرح الكافية ٢ / ٢٢٨)

(٤) في " م " : وفي

(٥) في " ل " و " هـ " : النونات

(٦) " نحو " . كتبت في هامش " هـ " صح

(٧) في " ل " و " هـ " : النونات

(٨) في الأصل : فهو

(٩) " نون " كتبت في هامش " هـ " صح

(١٠) " النساء " كتبت في هامش " هـ " صح

(١)

فقله : " ضمير اثنين " خبر " كانت " مقدا ، أى سواء كانت

الالف ضمير اثنين أو مجتلبة . (٢)

(ولا تلحق) أى نون التأكيد (الا مستقبلا فيه معنى الطلب ، كالأمر

والنهي ، والاستفهام والتمني ، والعرض والقسم) (٣)

يعني التأكيد يليق بالطلب ، لأن ما يطلب يقصد تأكيده ليوجد

ويحصل ، ودون الخبر ، فإنه قد وجد وحصل ، فلا يناسب التأكيد .

وانما اختص بالمستقبل ، لأن الطلب انما يتعلق بما لم يحصل بهعد ،

لهحصل ، وهو المستقبل ، بخلاف الحال والماضي لحصولهما ، ثم ذكر

مواضع الطلب ، وقال : كالأمر نحو " اضربن زيدا " (٤) و " اضربن

أيضا .

والنهي نحو (٥) : " لا تضربن " والاستفهام نحو " هل تضربن "

والتمني نحو : " ليمتك تضربن " ، والعرض [نحو : " ألا تنزلن] (٦)

والقسم نحو " والله هل تضربن " .

(١) في " هـ " : خبر كان

(٢) ما ذكره المؤلف من بئنا الضارع عند اتصاله بنون النسوة

هو مذهب سيويه والجمهور .

وزذهب بعضهم الى أن الفعل معرب ، لضعف صلة البئنا ، وذكروا

أن الفعل لم يعرب بالنون ، خوفا من التقاء النونين .

(شرح الكافية ٢ / ٢٢٩)

(٣) أنظر ابن يعيش ٤٠ / ٩

(٤) في " م " : زيد

(٥) " نحو " سقطت من الأصل

(٦) ما بين [طمس في الأصل .

وانما دخلت على القسم وان لم يكن للطلب ، ظاهرا ، لأن [القسم
انما] (١) يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله (٢) .

(ويجرى مجراه) أى مجرى القسم (الشرط المؤكد حرفه ب " ما ")
نحو " اما تذهبن " (٣) .

(٤) -
وانما دخلت الشرط ، وان لم يكن للطلب أيضا ، لأنه لما أكد حرفه
ب " ما " ، ففعله (٥) مشتمل على ما يقتضي التوكيد (٦) ، وهو
" ما " الزيدة ، كاشتغال فعل القسم على الطلب المقتضي توكيده
فلاشتماله على التأكيد أشبه القسم (٧) ، فأكد بالنون مثله ، فلذلك
قال : " ويجرى مجراه " .

ويحتمل أن يقال : ان فعلي الشرط والجزاء ، لما (٨) لم يكونا
واقعيين ، بل مقدرين ، شابه كلا واحد منهما المستقبل الذى فيه معنى
الطلب ، [من حيث أنهما غير حاصلين ، فهما والقسم سواء في مشابهتهما
لما فيه معنى الطلب] (٩) ولا حاجة الى إلحاقه بالقسم ،

(١) ما بين [طمس في الأصل .

(٢) لم يذكر المصنف ، ولا الشارح ، تأكيد الدعاء ، والتحضيض بها .

وقد جاء تأكيد الدعاء بها كقوله — صلى الله عليه وسلم — موافقا
لسنن الرجز :

فأنزلن سيكينة علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

والتحضيض كقول الشاعر :

هل تمسكن بوعدي غير مخلفة كما عهدتك في أيام ذي سلم

(الأشموني ١٦٢ / ٣)

(٣) في الأصل : " اما تضرين " ثم كتب في الهامش " اما تذهبن " صح

(٤) في الأصل : حروفه

(٥) " ففعله " كتبت في هامش " ك " صح (٦) في " م " : التأكيد

(٧) " القسم " كتبت في هامش " ه " صح (٨) في " ك " : انما

(٩) ما بين [سقط من " م " و " ل " .

لذلك الشبه الضعيف ، وهو اشتماله على " ما " (١) .

(وقلت في الثفي) كقول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسية معتما (٢)

(١) ومن التأكيد بـ " ما " قوله تعالى : " فاما ترين من البشر أحسدا الآية " (سورة مريم آية ٣٦)

وهذه النون لازمة عند المبرد ، ولا تحذف الا في ضرورة الشعر .
ومذهب أبي علي الفارسي ، جماعة من المتقدمين أنها لا تلزم ، وقال :
إذا كانت مع اللام في " لتفعلن " غير لازمة ، فهي هنا أولى
(شرح الفصل ٤١ / ٩)

(٢) البيتان من [مشطور الرجز]

واختلف في نسبتها ، فقل : هما لساور العبسي ، كما نسبهما ابن السيد ،
واللخمي .
ونسبهما ابن السيرافي للعجاج ، وقال العيني : قال ابن هشام : هو
لأبي حيان القمعي .
والصافسي ينسبهما الى عبد بني عبس ، وقال السيرافي : قائله الدبيري ،
وقيل : هو لأبي حبابة اللص .
وقال كثير من أصحاب الحواشي : ان البيت في وصف جبل قد نسبت
به النبتات . لكن البيت قيل في وصف حليب الشاة وهو يسكب في قمع
فليظ ، وقد علت رفوة هذا السائل فوق القمع ، فأصبح كأنه شيخ يجلس
على كرسي بعمامة .

والذي يظهر هذا المعنى ، قول الشاعر قبل هذا البيت :
وقد حلبن حيث كانت قيما مثنى الوطاب والوطاب الزمما
وقمما يكسى ثمالا قشعما

وقد نص سيويوه على أن البيت ضرورة (الكتاب ٥١٦ / ٣)
وانظر : نوادر أبي زيد ١٣ أمالي ابن الشجرى ١ / ٣٨٤ الانصاف ٦٥٣
ابن يعين ٤٢ / ٩ المقرب ٨٦ الخزانة ٤ / ٥٦٩ شرح الشواهد
للعيني ٤ / ٤٢٩ شرح شواهد المغني ٣٢٩ التصريح ٢ / ٢٥٥
همع الهوامع ٨٧ / ٢ الأشموني ٣ / ١٦٤ أوضح المسالك / الشاهد

أى ما لم يعلمن ، وانما (١) جَوَزَ في النفي مع عدم الطلب فيه ، وعلى التشبيه بصورة النسبي (٢) .

(وما يجرى مجراه) أى مجرى النفي ، كقول الشاعر :

وَرَبَّمَا أَوْفَيْتَ فِي عِلْمٍ يَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شَمَالَاتُ (٣)

من حيث أن " رَبَّ " للتقليل ، والقلّة تناسب النفي والعدم ، فلذلك قال :
" وما يجرى مجراه " .

(وما قبلها مع ضمير جماعة الذكور مضموم ، ومع المخاطبة مكسور ، وفيها عداهما (٤) مفتوح (٥))

شرح في بيان حركات ما قبل النون ، وبيان مواقعها ، فالضموم (٦) إذا اتصل بالفعل ضمير جماعة الذكور ، نحو : " هل تَضْرِبُنَّ " لأن الأصل " تَضْرِبُونَ " ، فالحق به نون التأكيد ، وسقط نون الاعراب لكونه مبنيًا ، فالتقى الواو والنون الساكنة ، وحذفت الواو ، واكتفاً (٧) بالضمّة الدالّة على الواو ، فبقي " هل تَضْرِبُنَّ " مضمومة الباء .

(١) في الأصل و " ك " : انما

(٢) أنظر شرح الفصل ٩ / ٤٢

(٣) البيت من المديد

وأوفيت : أشرفت ، وشمالات : الريح التي تهب من ناحية القطب .

وهو شاهد على تأكيد الفعل بما يشبه النفي ، وهو ربما ، والبيت عند سيويه ضرورة (الكتاب ٣ / ٥١٢) وهو لجذبة الإبرش .

أنظر : الكتاب ٣ / ٥١٨ نوادر أبي زيد ٢١٠ أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٣

المقتضب ٣ / ١٥ الموطأ ٣٤ شرح الفصل ٩ / ٤٠ المقرب ٨٦ شرح

شواهد المفني ١٣٤ ، ٢٤٥ العيني ٣ / ٣٣٤ ٣٢٨ / ٤ التصريح ٢ / ٢٢

٢٠٦ / ٢ .

(٤) في الأصل : عداها

(٥) في " ه " : هذا شروع

(٦) في الأصل و " ك " : فالضمومة

(٧) في " ك " : واكتفى

والعكسورة اذا اتصل بآخر الفعل ياء المخاطبة ، نحو : هل تضربن أنت
إذ أصله : تضربين ، فسقطت النون اذا اتصل به نون التأكيد ، لكولسه
مبنيا ، فالتقى ساكنان : الياء والنون ، وحذفت الياء اكشفاً بالكسرة الدالة
عليها ، فبقي " هل تضربن " — بكسر الباء — (١)

وأما المفتوحة ، ففي ما (٢) عدا الصورتين ، نحو : هل تضربن أنت ، وهل
يضربن زيد ، فان أصله : " هل يضرب " فلما اتصل به النون (٣) ، صار
مبنيا ، ولا بد له من حركة ، ولا يمكن الهم ولا الكسر ، لئلا يلتبس
بمضعيها ، فتعين الفتح (٤) .

فالمراد (٥) بقوله : " ما قبلها " أى ما قبل النون ، آخر الفعل ، اذ
الفرض بيان حركات آخر الفعل ، والا فاطلاقه يدخل فيه المثنى ، ونون
جماعة النساء ، نحو : تضربان ، وتضربتان مع [أن] (٦) حكيمها
ليس كذلك (٧) .

فقوله : " ما عداها " يعني : فيما عدا القسمين آخر الفعل مفتوح ،
وانما أطلق لأن (٨) المثنى ونون جماعة النساء ، ما قبل النون فيهما الألف
والألف لا تقبل الحركة ، فعلم أنه في غير الألف ، [لتقبل الفتح] (٩) .

(١) الأشموني ١٦٦ / ٣

(٢) في " ل " و " م " : ففيما

(٣) في الأصل : نون التأكيد

(٤) لأنه لو بني على الكسر ، التيسر المذكور بالموث ، ولو بني على الضم التيسر
الواحد بالجمع . (وانظر : الكتاب ١٥٣ / ٢ المختضب ٢٧٣ / ٢)

شرح الفصل ٣٧ / ٩)

(٥) في الأصل و " م " : والمراد

(٦) مع أن حكيمها ليس كذلك ، سقطت من " ك " و " م " و " ل "

و " أن " زيادة يتطلبها المعنى .

(٧) الأشموني ١٦٧ / ٣ (٨) لأن : كتبت في هامش " هـ " صح

(٩) ما بين [كذب في هامش " هـ " صح

(١) والخفيفة تقع في (١) مواقع الثقيلة ، إلا بعد الألف ، لا تقول :
 " اضربان واضربان " لاجتماع الساكنين على غير حده ، خلافاً ليونس (٢) .
 يعني : كل موضع [] تقع فيه الثقيلة [(٣) تقع فيه الخفيفة ، إلا
 بعد الألف ، نحو : " اضربان واضربان " — يسكون النون فيهما —
 لاجتماع الساكنين [] على غير حده ، لأن حده أن يكون مدغماً ، ما قبله
 مدّة ، وههنا لا ادغام . (٤)

وانما جوّز في " اضربان " في الثقيلة — واضربان ، لأن اجتماع
 الساكنين فيه [(٥) على حده لوجود الادغام ، مع مدّة ما قبله (٦)
 فان قلت : يرد (٧) عليه (٨) " اضربان " فان أصله " اضربوا " ،
 واتصل به نون التاكيد ، فكان حقه أن يقال : " اضربون " ، لانه اجتمع فيه
 ساكنان على حده ، نحو : " تموت الثوب " ، وكذا " اضربان " فسي
 " اضربي " (٩) ، وينبغي (١٠) أن لا يحذف (١١) الواو والياء (١٢)
 كما لم تحذف الألف في " اضربان " و " اضربان " .

-
- (١) " في " سقطت من الأصل
 (٢) خلافاً ليونس والكوفيين (الاشموني ١٦٨ / ٣)
 (٣) ما بين [] كـ كتب في هامش " ك " صح
 (٤) ليس المراد بالساكنين الألف والنون ، بل النونان ، يعني أن النون المشددة
 ذات نونين ، أولاهما ساكنة ، والثانية محركة بالكسر ، لئلا تلتقي ساكنة
 مع النون الأولى (حاشية الصبان ١٦٨ / ٣)
 (٥) ما بين [] كـ كتب في هامش " ك " صح
 (٦) في " ل " : مع مدّة ما قبلها
 (٧) في الأصل : " يرد " ضبطت هكذا (يرد)
 (٨) في " هـ " : عليهما
 (٩) في " اضربي " كـ كتب في هامش " هـ " صح
 (١٠) في " م " و " ل " : فينبغي
 (١١) في الأصل : أن لا يحذف فيه
 (١٢) في " ل " و " هـ " : ولا الياء

فالفاعل الممثل ، اما أن يكون مع الالف — للتثنية أو للجمع (١) المؤنث —
يعني الالف المجتلبة كما سبق ، فان كان مع الالف المذكورة ، فلا فرق بين
الصحيح والممثل ، تقول : " اضربان " و " اضربنان " و " ارميان " و " ارمينان " (٢)
و " اغزوان " و " اغزونان " ، فلذلك قال : اذا لم يكن الالف — بالرفع —
فـ " كان " (٣) تامة ، أى اذا لم يوجد الالف

واللام للعهد ، أى الالف (٤) المذكورة [في أول الباب] (٥) في
قوله : (معها) ، أى مع الالف .

واما أن يكون مع غير الالف ، [سواء كان ضمير اثنين ، أو مجتلبة ، وهو
مورد القسمة ، أى هذا الذى مع غير الالف] (٦) ، اما أن يكون مع
الضمير البارز ، فحكم النونين حكم الكلمة (٧) المنفصلة ، وان يكن
مع الضمير (٨) البارز ، فحكم النونين حكم المتصل [(٩) ، وهو ألف (١٠)
التثنية (١١)] .

(ولذا) أى ولما ذكرنا من أن حكمها حكم المنفصل تارة ، والمتصل أخرى (١٢)
(يقال : " هل ترون " و " هل ترين " و " هل تغزون " ، كما يقال (١٤)
" ولا تنسوا الفضل ، ولا تخش القوم ، ولم يغز الجيش ")

(١) في " م " و " ك " : لجمت

" (٢) " وارمينان " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) في " م " : وكان

(٤) " الالف " كتبت في هامش الاصل صح

(٥) ما بهند [سقط من " ك " و " م " ، وكتب في هامش الاصل صح

(٦) ما بين [كتب في هامش الاصل صح

(٧) " الكلمة " سقطت من " م " ، وكتب في هامش الاصل صح

(٨) في الاصل : ضمير البارز

(٩) ما بين [كتب في هامش الاصل صح

(١١) أنظر الاشموني ١٦٧ / ١

(١٠) " ألف " سقطت من " م " (١٢) في " ك " وحكم المتصل أخرى

(١٣) " وهل ترين " كتبت في هامش " هـ " صح (١٤) " كما يقال " سقطت من الاصل

ذكر حكم النونين أولا مع الضمير (١) البارز ، فقال : هل ترون — بضم الواو — وأصله : ترونن ، على خطاب جماعة الذكور ، فالضمير بارز ، وهو ضمير جماعة المذكورين ، فحكم النونين حكم الكلمة المنفصلة ، فكما (٢) يقال : لم تروا القوم — بضم الواو والتقاء الساكنين — يقال هنا : هل (٣) ترون أيضا (٤) بضم الواو .

وانما مثلنا بالجازم ، ليسقط النون مع الكلمة المنفصلة ، ولذلك مثل المصنف بقوله تعالى : " ولا تنسوا الفضل بينكم " (٥) ، لكون " لا " جازمة ، فانه لا يقال : " هل تروا (٦) القوم " لعدم موجب حذف النون . وكذا " هل تريّن " — بكسر اليا — وأصله : " هل تريّنن " على خطاب المؤنث ، وفيه ضمير بارز ، وهو اليا ، فكما تحذف النون [مع الجازم اذا اتصل به الكلمة المنفصلة مثل : " لم تري القوم " — بكسر اليا — يقال : " هل تريّن " أيضا بكسر اليا ، ومثل للكلمة المنفصلة] (٧) بقوله : " ولا تخش القوم " مع الجازم ، ليسقط النون ، اذ لا يقال : " هل تخش القوم ، فما ذكرنا (٨) .

(١) في الاصل : ككتب فوق الضمير " الضمر صح "

(٢) في الاصل و " ك " : وكما

(٣) " هنا هل " سقطت من " م " و " ك " ، وكتبت في هامش الاصل صح

(٤) " أيضا " سقطت من " م " و " ك "

(٥) " بينكم " سقطت من " م " و " ك " و " ل " ، وكتبت في هامش الاصل صح

والآية من سورة البقرة الآية رقم (٣٣٧) والآية بتمامها : ا وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيد عقيقة النكاح وان تعفوا أو لا لتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير (٦) في الاصل : هل ترون

(٧) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

(٨) الكوفيون يجيزون حذف اليا الفتح ما قبلها نحو : اخشين يا هند فتقول : اخشن . وحكى الفراء أنها لغة طي (الاشموني ٣ / ١٦٨)

وكذا " هل تُغَزَّن " . وهذه يجوز أن تقرأ (١) على خمسة أوجه :

- أحدها : " تُغَزَّن " بفتح التاء المنقوطة من فوق بنقطتين ، وضم

الزاي (٢) ، هي خطاب المذكر من " غزا " .

- والثاني : " تُغَزَّن " بضم التاء والزاي (٣) ، من " اغزى " على

خطاب المذكرين أيضا .

- والثالث : " تُغَزَّن " بضم التاء أيضا ، وكسر الزاي (٤) ، من

" اغزى " ، والخطاب للمؤنث المفرد

- والرابع : " يُغَزَّن " بضم الياء المنقوطة من تحت بنقطتين ، وضم

الزاي (٥) ، من " غزا " ، والضمير يرجع الى المذكرين الغائبين .

- والخامس : " يُغَزَّن " بضم الياء والزاي (٦) أيضا ، من " اغزى "

والضمير للمذكرين الغائبين أيضا .

لكن (٧) الثاني مكرر باعتبار الضمير البارز ، لأن الأول فيه أيضا (٨)

ضمير بارز للمذكرين (٩) .

وكذا الخامس مكرر باعتبار (١٠) الضمير البارز (١١) للمذكرين ، إذ

الرابع فيه أيضا ضمير بارز للمذكرين ، فالصور عادت باعتبار الضمير

البارز (١٢) الى ثلاثة أمثلة ، وهي الأولى والثالثة والرابعة ، فهذه الثلاث (١٣)

ينبغي أن يقيد عليها لفظ الكتاب .

(١) في الأصل : أن تقول ، ثم كتب في الهامش : أن تقرأ

(٢) في الأصل و " م " : الزا

(٣) في الأصل و " هـ " : الزا

(٤) في الأصل : الزا

(٥) في الأصل و " هـ " : الزا

(٦) في الأصل و " هـ " : للزا (٧) في الأصل : لكن لكن

(٨) في " م " : أيضا فيه (٩) للمذكرين " سقطت من " هـ "

(١٠) في " م " : مكرر البارز باعتبار (١١) البارز " سقطت من " م "

(١٢) البارز " سقطت من " ك " (١٣) في " هـ " : الثلاثة

(ويقال : رَيْنَ واخْشَيْنَ واغْزَوْنَ (١) كما يقال : رِيَا واخْشِيَا

واغْزُوا (٢))

لَمَّا فرغ من حكم النونين مع الضمير البارز ، شرع في حكمهما مع

الضمير المتصل (٣) .

فقوله : " رَيْنَ " أصله " رَر " (٤) على خطاب المذكر (٥) ، أمرا

من " تَرَى " ، فان الأمر منه " رَر " (٦) فالضمير فيه (٧) مستتر ، فحكم (٩)

النون (٨) حكم الكلمة المتصلة ، وهو ألف التثنية ، فلواتصل بقولك : " رَر "

ألف التثنية ، ردت (١٠) الباء ، ويقال : " رِيَا " فيقال ههنا : " رَيْنَ "

وكذا اخشين ، أصله " اخشَ " للمذكر المفرد ، فاذا اتصل به [الكلمة

المفصلة وهي آ (١١) ألف التثنية ، يقال [اخشِيَا ، فيقال أيضا ،

اخشين .

وكذا " اغْزَوْنَ " أصلها (١٢) " اغْزَ " للمذكر المفرد ، فاذا اتصل به

ألف التثنية آ (١٣) يقال : " اغْزُوا " - برد الواو - فكذا يقال (١٤) ،

" اغْزَوْنَ " .

(١) " واغْزَوْنَ " كتبت في هامش " هـ " صح

(٢) " واغْزُوا " سقطت من " هـ "

(٣) في " م " : المستتر

(٤) في " ل " و " هـ " : ره

(٥) في " م " : المؤنث

(٦) في " ل " و " هـ " : ره

(٧) فيه " سقطت من " ك "

(٨) في الأصل : النونين

(٩) في " ل " : ره ، وفي " هـ " و " ك " : را

(١٠) في الأصل : لردت ، وفي " ع " و " ل " : زدت

(١١) ما بين ا اكتب في هامش " ل " صح

(١٢) في " م " : أصله .

(١٣) ما بين ا اكتب في هامش " ك " صح

(١٤) " يقال " كتبت في هامش الأصل صح

وكل واحد من الأمثلة ، يرجع الى واحد بالترتيب .

(أ) والخفيفة اذا لقيها ساكن بعدها حذفت ، للفصل بينها وبين
النونين ، نحو : " اضرب القوم " (١) وأصله " اضربن " ، ونظيره
قول الشاعر :

لا تهين الفقير عليك أن تر كح يوما والدهر قد رفعه (٢)

أى : لا تهينن ، ولا يقال : " لا تهين " لأن المعنى على النهي .
وانما (٣) حذفت النون ، ولم يحرك بالكسر ، كما حرك التنوين بالكسر
اذا لاقاه (٤) ساكن نحو : " أحد الله " (٥) — بكسر نون التنوين —

(١) وشرط آخر : وهو أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة ، تقول : اخرجوا
واخرجي ، تريد : اخرجين ، واخرجين . (الأشموني ١٦٩ / ٣) والمصنف
قد ذكره منفصلا عن هذا الشرط

(٢) البيت من [المنسرح]

وهو لأضبط بن قريص .

والشاهد فيه : حذف النون الخفيفة من " تهين " والأصل : " تهينن " ،
فحذفت النون للتخلص من التقاء الساكنين " بقيت الفتحة دليلة عليها ، لأنها
للغیر المذكر .

وهو البيت : ولا تعاد ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية

ونظيره : ابن يعيش ٤٣ / ٩ أمالي ابن الشجرى ١ / ٣٨٥ الانصاف ٢٢١

المقرب ٧٤ الخصائص ٤ / ٥٨٨ شرح شواهد الشافية ٩٦٠ مغني اللبيب ١٥٥ —

٦٤٢ شرح شواهد المغني ١٥٥ شرح الشواهد للعيني ٤ / ٢٣٤ التصريح

٢ / ٢٠٨ معجم الهوامع ٢ / ٧٩ الدرر اللوامع ١ / ١١١ — ٢ / ١٠٢ الأشموني

٣ / ١٦٩ أوضح المسالك الشاهد / ٤٧٦ الخزائن ٤ / ٥٨٨

(٣) في الأصل : فانما

(٤) في الأصل و " ك " : لاقاها

(٥) " قل هو الله أحد " الله الصمد

الآيتين (١) و (٢) من سورة الاخلاص .

للفصل بين النون (١) الخفيفة وبين التنوين .
 وكانت الخفيفة ^{أولى} بالحذف ، لأن التنوين داخل (٢) على الأسماء ،
 فله منية على النون الداخلة على الأفعال .
 فقله : " حذف " أى يجب الحذف ، بخلاف التنوين ، فإنه لا يجب فيه
 المحذف ، بل يجوز فيه الكسر والحذف (٤) .

(وفي الوقف يرد المحذوف ، نحو : " هل تضرهون ")
 يعني إذا وقف على ما فيه نون خفيفة ، فاما أن ينضم ما قبلها أو ينكسر ، أو يفتح
 فسفي (٥) الأولين تحذف النون ، لأن التنوين (٦) إذا انضم ما قبله أو انكسر
 لم يعدل ، بل يحذف ، فكذا هذه (٧) النون تحذف في الوقف ، لمشابهة هذه
 النون التنوين ، في كونها نونا ساكنة تلحق آخر الكلمة ، فتقول في الوقف
 على " اضربن " " اضربوا " فتدرك الواو .
 وفي الوقف على " اضربن " — على خطاب المؤنث الخرد — " اضربي "
 فتدرك الياء .

وكذا في الوقف على " هل تضرين يا قوم " ، " هل (٨) تضرهون " (٩) ،
 فتدرك الواو (١٠) في الوقف (١١) . لأن الواو إنما حذفت لسكونها ،

- (١) في الأصل : نون الخفيفة
 (٢) في الأصل : دخل
 (٣) في الأصل : على على
 (٤) في " ك " : الحذف والكسر
 (٥) في " م " : فعلى
 (٦) في " هـ " : لأن التنوين في الاسم
 (٧) " هذه " كتبت في هامش " ل " صح
 (٨) " هل " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " م " و " ك " و " ل "
 (٩) في الأصل و " ك " : هل تضرهون يا قوم
 (١٠) في " هـ " : الواو والتنوين
 (١١) في الوقف " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ك " و " م "

وسكون النون ، فترد (١) النون (٢) لزوال موجب الهمزة (٣) .

(والفتح ما قبلها ينقلب ألفا كالتنوين ، ونون " اذن ")

أي اذا وقف على ما فيه نون خفيفة مع فتح ما قبله ، كقولك : " اضمين يا زيد " (٤)
 فاذا وقف عليها ، فتبدل النون الخفيفة ألفا ، لا تفتح ما قبلها ، فتقول في " هل (٥)
 تضرين أنت " " هل تضرين " ، كالتنوين في المنصوب نحو : " رأيت زيدا " (٦)
 وتكون " اذن " ، فانه في الوقف ينقلب ألفا ، يقال : " اذا " . (٧)

-
- (١) في " ك " والاصل و " م " : وترد
 (٢) في " ل " والاصل : نون الهمزة
 (٣) لزوال سبب الحذف (الاشموني ١٦٩ / ٣)
 (٤) في " م " : قبلها
 (٥) في " ك " : اذا
 (٦) " الخفيفة " كتبت في هامش " م " صح
 (٧) في الاصل و " هـ " : في الوقف نحو : هل تضرين
 (٨) " رأيت " كتبت في هامش " هـ " صح
 (٩) هامش الاشموني (١٧٠ / ٣)

الأساطير

(ومنها) أى ومن أنواع المبنيّ (الأسماء المبنية (١) ، وهي التي تناسب ما لا تمكن له أصلاً ، أو وضع لا لغرض التركيب ، أو لتأدية الهيمّة من غير تصرف (٢))

(١) في هامش " ل " :

البناء لغة : وضع شئ على صفة يراد بها الثبوت .
وفي الاصطلاح : حدّه بعضهم بأنه لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً
بغير عامل ولا اعتلال .

وعليه فهو معنوي (وهذا مذهب ابن جني أنظر الخصائص ١ / ٢٧)
وحده الناظم في التسهيل بأنه ما جىء به لا لبيان مقتضى العامل ممن
شبه الاعراب ، وليس حكاية أو اتباعاً ، أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين ،
وعليه فهو لفظي (أنظر التسهيل ١٠)

وقوله : " من شبه الاعراب " بيان لما جىء به
وخرج بقوله : " لا لبيان مقتضى العامل " حركات الاعراب
و " بنفي الحكاية " حركتها ، نحو " من زيدا " أو " من زيد " لمن قال ،
" رأيت زيدا " أو " مرت بزيد " .

و " بنفي الاتباع " قراءة من قرأ " الحمد لله " — بكسر الدال —

و " بنفي النقل " فتح ميم تعلم " في قراءة ورش : " ألم تعلم أن الله " .

و " بنفي التخلص من ساكنين " : نحو " من يشأ الله " — بكسر الهمزة

فليست هذه الحركات أعراباً ، إذ لا عامل يقتضيها ، ولا بناءً ، إذ ليس فيها

هي شبه الحذف .

وأما حركة الضاف إلى اليا ، فليست أعرابية ، بل حركة مناسبة ، وحركته الأعرابية
مقتدرة قبل اليا : (ابن أم قاسم ، ل ١٣ / و)

(٢) وانظر ابن يعيش ٢ / ٨٠

وقال المصنف في الحاشية : المبني هو المناسب لما لا تمكن له أصلاً
أى الحروف والأفعال ، وذلك كالأسماء الإشارة ، لجريها في عدم الاستقلال
بجري الحرف ، وكأسماء الأفعال ، وقوعها واقعها ، وغير ذلك ممّا
ينبئ عليه تفصيل الأسماء المبنية .

أو وضع لا لغرض التركيب ، كالأصوات التي تزجرها البهايم والسباع ، أو
تدهى أو تسكن (الحاشية ٤ / و)

يريد (١) بقوله : " ما لا تمكن له (٢) أصل " مبني الأصل وهو الماضي ، والأمر بغير اللام ، والحروف ، فانها وضعت في الأصل بحيث لا تمكن لها ، بخلاف الأسماء (٣) المبنية ، فان عدت تمكنها عارض لا أصلي ، فالتى تناسب ما لا تمكن له أصلا (٤) ، أنواع الضمرات وأسماء الإشارة ، والموصولات ، والمركبات ، والكنايات ، وبعض الظروف ، وأسماء الأفعال .

بقي نوعان من الأسماء المبنية ، فذكرهما بقوله (٥) : " أوضع لا لفرض التركيب ، أولتأدية الهيئة من غير تصرف " يعني بهما قسمان من أسماء الأصوات :

— ما صوّت به للبهائم (٦) كالأصوات التي تزجر بها ابهائم والسباع أو تدعى أو تسكن ، كـ " حَبَّ " لزجر الجمل (٧) و " حِلَّ " لزجر الناقة (٨) على ما سيأتي ان شاء الله تعالى (٩) فانها ليست مناسبة لمبني الأصل ، بل وضعت (١٠) لا لفرض التركيب (١١) .

(١) في " م " : يعني

(٢) " ما لا تمكن له " سقطت من " حَبَّ "

(٣) في الأصل : أسماء

(٤) " أصل " كُتبت في هامش " ل " و " هـ " صح

(٥) " بقوله " كُتبت في هامش " ك " صح

(٦) في " ل " و " م " : البهائم

(٧) " حَبَّ " صوت يزجر به الجمل عند البروك ، ويقولون : حَبَّ لا مشي .

وهو مبني على السكون ، لأنه لم يوجد في آخره ما يوجب الحركة

(شرح الفصل ٤ / ٨٣)

(٨) " حِلَّ " وهو صوت زجر الناقة وهو مبني على السكون لأنه لم يلتق في آخره

ساكنان ، فبقي على سكونه ، يقال منه : حِلحلت بالناقة ، اذا قلت لها

" حل حل " ويدخله تنوين التنكير فيقال : حَلِّ (ابن جني ٤ / ٨٣)

(٩) ما بين " آ " سقط من " ك " وكتب في الهامش ولفظ " تعالى سقط من " م "

(١٠) في " ك ل هـ " والأصل : وضع
(١١) في " ك " و " هـ " لا لفرض التركيب في الأصل

— والآخر : ما وضع من الأصوات لتأدية هيئة الصوت من غير تصرف
 كـ " غَاقٍ " حكاية لصوت الغراب ، فانها تحكى على ما صدر عنه ، من
 غير تفسير ولا تصرف فيه أصلاً (١) .

وأورد المصنف في التعليق على قوله [: أو وضع لا لغرض التركيب " قال :
 فان قلت : [(٢) الغرض من وضع الكلم التركيب ، لا امتناع وضعها لا لفائدة
 وامتناع الفائدة (٣) فيها غير مركبة ، لا امتناع استعمالها من أجل افادتها
 المسميات ، لا استلزامه الدور ، لتوقف افادتها (٤) لها على العلم بكونها
 مختصة بها ، غير مستوية النسبة اليها والى غيرها ، لاستحالة ترجيح أحد
 المعنيين على الآخر ، وتوقف العلم (٦) باختصاصها (٧) على توقف العلم
 بها نفسها ، ابتداءً .

فاجاب بأن هذه الشبهة هي التي غرت من حكم على هذه الأسماء
 بأنها أسماء الأفعال ، فان قولك : " نخ " استدعاءً للاستغاثة
 ... الى آخره (٩)

ثم قال : ومن قال انها ليست بأسماء أفعال (١٠) فمعدرتة أن البهائم لم
 يقصد مخاطبتها (١١) العقلًا ... الى آخره (١٢)

-
- (١) غاقٍ — بالكسر — حكاية صوته ، فان نكرتون (التاج غ ي ق)
 (٢) ما بين [كتب في هامش الأصل صح
 (٣) الفائدة : كتبت في هامش الأصل صح
 (٤) لها " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ك " و " م " ومن الحاشية
 (٥) " أحد " سقطت من " م "
 (٦) " العلم " كتبت في هامش " ك " صح
 (٧) في الحاشية : باختصاصها بها
 (٨) " العلم " كتبت في هامش " ك " صح
 (٩) " الى آخره " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ك " و " م "
 (١٠) في الأصل : الأفعال (١١) في الأصل و " م " : بمخاطبتها
 (١٢) " الى آخره " سقطت من " م " ، وكل ما ذكره الشارح في حاشية المصنف ٤ / و

ثم قال : هكذا ذكره بعض الائمة ، وأورد بأن افادة هذه الألفاظ لهذه المعاني لا يكون بالطبيع ، والا لم يكن من قبيل الكلم ، ولا بالوضع ، لأن هذه الافادة اما (١) أن تكون في نفس المنكلم ، فيكون " نخ " — مثلا — يدل على الاستناخة دلالة " هلم " على طلب الاقبال ، وحينئذ يكون حرفا على ما هو (٢) مذهب بعضهم (٣) .

(١) " اما " كتبت في هامش " م " صح

(٢) " هو " سقطت من " هـ "

(٣) قال المصنف في الحاشية :

فان قولك : " نخ " استدعاء للاستناخة ، و " حب " و " حل " طلب للزجر ، فكأنه قيل : استنخ وانزجر ، وكذا سائرهما .

وعلى هذا قولهم : " وى " فانه انشاء للتعجب ، فكأنه قيل : أتعجب .

ومن قال : انها ليست بأسماء أفعال ، فمعذرتة أن البهائم لم يقصد مخاطبتها العقلاء ، واردة معان في النفس بالخطاب ، لفهمها البهائم

فان البهائم لا تفهم المركبات ، وان فهمت المفردات .

وانما هي الألفاظ يقولها [قائلها] لعلمه أن العادة أنه اذا سمعها استنخ ، لا أنه يقوم بنفسه طلبها للاستناخة من البعير .

وكذا حكم " وى " وأخواته ، لأن المتعجب يقول عند التعجب " وى " لا يقصد بأنه يعجب ، بل كما يقول المتألم : " آه " ، وكذلك يقولها المتعجب

منفردا ، ولو كان اسم فعل لم يقلها الا مخاطبا ، هكذا ذكره بعض الائمة .

ولقائل أن يقول : ان افادة هذه الألفاظ هذه المعاني ، لا يخلو من أن يكون بالوضع ، أو بالطبيع ، افادة الصفير للتعجب — مثلا — وافادة أصوات السعال بعارض تلك الحركة ، وغير ذلك .

فان كان بالوضع ، فلا يخلو من أن تكون الافادة في نفس الكلمة ، فيكون " نخ " — مثلا — يدل على الاستناخة دلالة " هلم " على طلب الاقبال ، وحينئذ

لا تشبه في انخراطها في سلك اسم الأفعال .

أو يكون لا على سبيل الاستقلال ، بل على نحو افادة " ألا " لمعنى التنبيه ، و " يا " لطلب الاقبال ، وغير ذلك ، وحينئذ كانت من قبيل الحروف ، على ما هو

مذهب بعضهم .

وان بالطبع فلا تكون هذه الألفاظ من قبيل الكلم فضلا عن أن تكون اسما (الحاشية ٤ / و)

هذا معنى كلامه ، وفيه نظر :

أما " الزام الدور " فغير متوجه ، لأننا نختار أن الغرض من وضع
الكلم الفائدة ، لكن لا نسلم امتناع (١) الفائدة فيها ، غير مركبة .

قوله : " يلزم الدور لتوقف (٢) افادتها على العلم بكونها مختصة إياها
وتوقف العلم باختصاصها على العلم بها نفسها ابتداءً (٣) .

قلت (٤) : لا نسلم ذلك ، ومبانيه : أن معنى كون الألفاظ مختصة

بالمعاني [(٥) كونها (٦) موضوعة لها ، وحينئذ نسلم أن افادتها

موقوفة على وضعها ، لكن لا نسلم أن وضعها يتوقف على افادتها ، بمعنى

إطلاق اللفظ لإرادة المعنى ، بل وضعها يتوقف على تصور أصل (٧) المعنى
وأصل اللفظ ، لا على افادته له .

وأما قوله في الإيراد الثاني " افادة هذه الألفاظ لهذه المعاني ،

لا يخلو إما أن يكون بالوضع أو بالطبع " .

قلنا : نختار أنه بالوضع .

قوله : " لا يخلو إما أن تكون الافادة في نفس الكلمة " يعني على الاستقلال

أولا على (٨) الاستقلال .

قلنا : نختار أنها (٩) على الاستقلال .

(١) في الأصل : الامتناع

(٢) " لتوقف " كتبت في هامش " ك " صح

(٣) " ابتداء " سقطت من " ه "

(٤) في " ل " و " ه " و " م " : قلنا

(٥) ما بين [] كتبت في هامش " ك " صح

(٦) في الأصل و " ه " : في كونها

(٧) في " ك " أصل أصل المعنى

(٨) " مهمل " كتبت في هامش الأصل صح

(٩) في " ك " : أنه

قوله : " فيكون " نغ " — مثلا — يدل على طلب الاستنساخ دلالة " هلم " وحينئذ يكون اسم فعل "

قلنا : مسنوع ، فانه يدل على طلب قائم بنفس المتكلم [من غير مخاطبة للبعير ، وانما يكون اسم فعل ، لو كان المقصود طلب الامثال من البعير ، وكونه مخاطبا به ، وليس كذلك ، فانه اذا قلت : " اطلب وطلبت " (١) يدل على (٢) طلب قائم بالمتكلم أيضا (٣) ، من غير مخاطبة لشخص به ، فلا يكون أمرا ، فقول " نسخ " يدل على طلب قائم بالمتكلم [(٤) لحصول الاستنساخ (٥) من (٦) البعير ، لا لكونه مخاطبا مطلقا منه الانساخ ، فلا يلزم أن يكون اسم فعل ، بخلاف " هلم " ، فان المخاطب به حي فاسم ، يمكن منه طلب الاقبال ، وحينئذ لا نسلم أنه يخاطب به البعير لطلب الامثال منه حقيقة .

وانما جعل كل واحد من القسمين الاخيرين ، قسيما للتني (٧) تناسب ما لا تنسج له أصلا (٨) ، لأن المراد بالمناسبة ، الوجوه التي ستأتي من كونها متضمنة للحرف ونحوه

وهذان القسمان انتفى فيهما تلك المناسبات ، فصح كونهما (٩) قسيمين للاول .

(١) في الأصل : اطلب منك وطلبت ، وفي " هـ " و " ل " : طلبت وأطلب .

(٢) على " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) أيضا " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ك " و " م "

(٤) ما بيني [كتب في هامش " ك " صح

(٥) في " ل " : الانساخ

(٦) من " سقطت من الأصل

(٧) في " م " : للبعير

(٨) أصلا " كتبت في هامش " ل " والأصل صح ، وسقطت من " ك "

(٩) في الأصل : فحينئذ يصح كونهما ، وفي " م " : فحينئذ صح

ثم كل واحد من القسمين ، صح كونه تسيما للآخر باعتبار أن أحدهما لحكاية الصوت فقط ، والآخر - وهو " نخ مثلا - لا لحكاية (١) صوت ، بل هو تصوير لأجل اناخة البعير ، فكانا قسمين باعتبار أن أحدهما حكاية للصوت ، والآخر ليس حكاية للصوت .

لكن جعله تسيما لما وضع لا لغرض التركيب ، فيه (٢) نظر ، إذ كل واحد منهما موضوع لا لغرض التركيب ، فمن هذه الحيثية لم يكونا قسمين ، بل لما ذكرنا .

(فلان ان لم يوجد لها (٣) حالة اعراب (٤))

هذا تقسيم للأسماء المبنية ، فان بناءها قد يكون لازما ، وقد يكون عارضا ، واللازم أن لا يوجد لها (٥) حالة اعراب (٦) قطعا ، كالمضمرات وأسماء الإشارة .

والعارض ما وجد له اعراب في حالة دون أخرى ، ونحو " لا رجل " فانه مبني اذا وقع اسم لا ، معرب في قولك : " جاءني رجل " (٧) .

(١) في الأصل : بحكاية

(٢) في " م " : وفيه

(٣) لها " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) في " ل " و " هـ " : حالة اعراب قطعا

(٥) لها " كتبت في هامش الأصل صح

(٦) في الأصل و " ك " : الاعراب

(٧) أنظر ابن يمين ٨٣ / ٨٣

(١) والأصل فيه السكون (أى : الأصل في البناء اللازم (١) السكون ،
لأنه لما لم يكن لمعان معتورة تقتضي تمييز بعضها عن بعض ،
- والأصل عدم الحركة - فخص به ما هو الأصل (٢) .

(٣) ألا أن يضطر إلى الحركة التقاء الساكنين (نقولك : " منذ " فانه
لولا يحرك الحرف الأخير ، التقى ساكنان على غير حدة .
وانما لم يحرك الأول مع حصول المقصود به ، لأن التفسير بالآخر (٣)
السبق (٤) .

(٥) أو ابتداءً بساكن ، لفظاً أو حكماً (أى ، أو لا أن يضطر إلى الحركة
ابتداءً بساكن ، أما لفظاً كقولك : " كزيد " إذا جملنا الكاف اسماً
فلو (٥) لم تحرك ، ولم الابتداءً بالساكن ، وهو ممتنع .

وأما " حكماً " فان المراد به كاف (٦) الضمير ، نحو : " أكرمك " .
فإن الضمير من حيث انه اسم مستقل ، عرضة للتقديم ، فهو في حكم
ما صح تقديمه ، يعني من حيث انه مفعول ، والمفعول على الجملة ، قد يتقدم
فلولا يتحرك لزوم الابتداءً بالساكن حكماً .

هذا معنى قوله : " حكماً " (٧) وفيه تعسف على ما لا يخفى (٨) .

(١) اللازم : كتبت في هامش " ك " صح

(٢) ولأن الحركة زيادة مستقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤثر بها إلا لضرورة
تدعو إلى ذلك (ابن يعيش ٨٢ / ٣)

(٣) في الأصل : بأواخر

(٤) وحرك بالكسر لأنها حركة لا توه : لأعراب خلافاً للضمة والفتحة (ابن يعيش ٨٣ / ٣)

(٥) " فلو " كتبت في هامش " ه " صح

(٦) في الأصل : الكاف

(٧) " حكماً " سقطت من الأصل (٨) أنظر ابن يعيش ٨٣ / ٣

(أ) أو أريد ببيان حرف (١) اللين بالحركة ان أمكن) نحو : " هو
وهي " فأنهما بنيا على الحركة ، وكان أصلهما السكون في الواو والياء ، وكان
يمكن البيان فيهما بالحركة (٢) ، فان الواو والياء يمكن تحريكهما ،
بخلاف الألف في " ما ومتى " ، فأنه لم يمكن تحريك الألف ، فلذلك
قال : " ان أمكن " (٣) .

(٤)
(أوعنه) يعني نحو : " أنا وحيث " — بفتح الهمزة (٥) واللام
فان الفتح فيهما (٦) للدلالة على الألف المرجوع اليه في الوقف (٧)
في " أنا " — بالمد — و " حيث " — بالمد — .

فقله : " عنه " [أي عن حرف اللين ، يعني أن الحركة للبيان
والتعبير عن حرف اللين ، فهو منبهي عنه] (٨)

(١) في " ك " و " م " : بيان حركة

(٢) " بالحركة " سقطت من " ه "

(٣) قال المصنف في الحاشية :

أو أريد ببيان لحرف اللين بالحركة ، كما في " هو وهي " ، فأنهما بنيا
على الحركة لذلك ، فان البيان قد أمكن في الواو والياء ، بخلافه في الألف
نحو " ما ومتى " ونحوهما (الحاشية ٤ / ظ)

(٤) " نحو " سقطت من الأصل و " ك "

(٥) في الأصل و " ه " : السكون

(٦) " فيهما " كتبت في هامش " ه " صح

(٧) كلام المؤلف بحروفه في حاشية المصنف ٤ / ظ)

(٨) ما بين [] كتب في ه : ن " ك " صح .

ونائب عنه ، وكاشف عنه (١)

(١) في هامش "م" : يعني أريد أن يكون الحركة في البناء اللام لازم بياضاً لحرف اللين ، أو يكون بياضاً عنه ، أى نائباً عنه بعد حذفه ، كـ "حيهل" ، فانه حرك اللام ليدل على الألف المحذوفة من "حيهلاً" .
ويؤيد عنه بدليل رجوعه في الوقف .

١ وا علم أن في "حيهل" سبع لغات :
— حيهل ، بفتح الهمزة المشددة والهاء واللام وخمسة عشر
— وحيهلاً ، بالتثنية لإرادة التنكير ، وفي الحديث : "إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بهم" أى : اثبت به ، فانه منهم
— وحيهلاً ، بألف من غير تثنية ، قال النابغة :
بحيهلاً يزجون كل مطية أمام المطايا سيرها المتقاذف
— وحيهل ، بسكون الهمزة وفتح اللام والهاء
— وحيهلاً ، بالتثنية مع سكون الهمزة .
— وحيهلاً ، بألف من غير تثنية مع سكون الهمزة ، واسكان الهمزة كراهية لاجتماع الحركات ، وأما قول الشاعر :
وهيج الحسي من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله
فان لا حجة فيه على شئ من لغاته ، فانه مرفوع لكون القوافي مرفوعة وليس من لغاته الرفع .
قال سيدي : أنشده أعرابي وزعم أنه من شعر أبيه
وقد رواه المبرد في كتاب الشافي بألف — مد اللام — فيكون حجة على بعض لغاته .

وزاد صاحب الخزانة في لغات "حيهل" :
— حيهل ، بسكون اللام في الوقف
— حيهل ، بكسر اللام والتثنية ، وظاهره أن الهمزة في هذه اللفظة يجوز سكونها أيضاً .
— حيهلك ، بفتح اللام والحاء الكاف التي هي حرف خطاب
(الخزانة ٤١/٣)

وانظر تاج العروس ج ١ — ح ي ي — ه ل ل — وابن عميش

(١) والأصل في حركة الساكن الكسر (١) لأن الكسر (٢) لقلته يناسب العدم ، والسكون عدم الحركة ، وكان أولى به (٣) ، فلا يعدل عن الكسر إلا لموجب (٤) ، كما سيأتي ، وهو قوله :

(إلا إذا طلب تخفيف) "كأين" فإنه لم يكسر لجرد التخفيف (أو اتباع) "كسند" ، فإنه ضم الذال لاتباع ضمة الميم [(أو جبر نقص) نحو "قبل" و "بعد" ، فإن الضم فيه قوة ، وكان فيهما نقص بحذف الضاف إليه ، فجبر ذلك النقص بالضم لقوته] (٥) .

(أو تنبيه على قوة) نحو "نحن" و "قط" .
 أما "نحن" فقد تذكر للتعظيم ، كقول الطوك : "نحن فعلنا"
 وقد تذكر (٧) للكثرة ، على ما هو مقتضى وضعه ، وعلى التقديرين ففيه قوة للتعظيم ، أو للكثرة .

وكذا في (٨) "قط" ، فإنه لنفي الأزمنة المستمرة ، كقولك : "ما فعلته قط" أي في زمان من الأزمنة الماضية ، ففيه قوة (٩) للعموم ، فالضم — لقوته — يناسب القوة التي فيها ، فلذلك بني على الضم ، تنبيهاً على تلك القوة .

-
- (١) في "هـ" : الكسرة
 (٢) في "ل" و "هـ" و "م" : الكسرة
 (٣) في "ك" : وكان الكسر أولى به
 (٤) أنظر ابن يعيش ٨٣ / ٣
 (٥) ما بين [] كتب في هامش "هـ" صح
 (٦) في "ك" : وأما
 (٧) في "ك" : تطلق ، وفي الهامش تذكر ، صح
 (٨) في "ك" : كتبت في هامش الأصل صح
 (٩) قوة "كتبت في هامش" ل "صح

(والاعراض) " الا " لنفي قوله قبل ذلك في لازم " لم يوجد لها
حالة اعراب " فهو (١) نفي لذلك النفي ، فهو ايجاب ، معناه (٢)
وان وجد لها حالة اعراب ، معارض ، فيكون قسيما لل لازم ، ومثاله " لارجل "
و " ما زيد " ، فانهما قد يوجدان معربين — وهو الكثير — وقد يوجدان
منيبين ، فبناؤهما عارض ، لانهما وجد لهما حالة اعراب (٣) .
(ويفضل بالتحريك على الأول) أى يفضل المعارض على الأول — وهو
ال لازم — بسبب الحركة ، تنبيهها بالتحريك (٤) على أن بناءه عارض .

(١) في " ك " : فهي

(٢) في " م " : ومعناه

(٣) وانظر ابن يعيش ٨٣ / ٣

(٤) " بالتحريك " كتبت في هامش " هـ " صح

بَحْثُ الْأَصْوَاتِ

(فمن الأول) أى فمما هو لازم البسائط (أسماء الأصوات فيمن لم يجعلها حروفا)
 يعني أن (١) بعضهم جعلها حروفا على توهم توقف دلالتها على معنى في " الفير " ، كالحروف ، وهو ضعيف ، والدليل على اسميتها وجهان :
 — أحدهما : دلالتها على معنى في نفسها غير مقترن قط (٢) بزمان .
 — والثاني : دخول التنوين على كثير منها ، كفاق وهج (٣) وحب ود ،
 ونظائرها (٤)

-
- (١) " أن " سقطت من الأصل
 (٢) " قط " سقطت من " ك " و " م "
 (٣) " رهج " كتبت في هامش " ك " صح
 (٤) في هامش " م " :
 [هج] وهو سوق الكلب ، ووقعه منونا كما قال الشاعر :
 سمرت فقلت لها هج فتبرقت فذكرت حين تبرقت ضبارا
 ضبار : اسم كلب ، وروى " هبارا " وهو اسم قرد كثير الشعر
 يصف امرأة بالقباحة ، يعني زجرها عند سفورها ، فلما تبرقت أشبهت
 الكلب أو القرد ، وربما قالوا في زجره " هجا " بالالف .
 و " حب " زجر للناقة عند البروك ، يقال : " حب لا مشيت " وروى : حب — بالتنوين
 وحاب — بالكسر — منونا وفيه منون
 و " دة " : باسكان الهاء وكسرها ، ومنه : " الاده فلا ده " رواه ابن الأعرابي
 بسكون الهاء ، والمشهور فيه الكسر ، والتنوين للتذكير
 واختلف في تأويله ، فمنهم من قال : معناه ، ان لم يكن هذا الأمر
 الآن ، فلا يكون بعد الآن .
 ومنهم من قال : معناه ، ان لم يثأر به الآن ، لم يثأر به أبدا .
 ومنهم من قال : هو حكمة فارسية بمعنى " اضرب " ومعناه : ان لم
 تضربه الآن ، فلا تضربه أبدا .
 (م ٤٠ / و) وانظر شرح الفصل ٨١ / ٤ — ٨٥

(لزمها الحكاية) أى سواء لزمها الحكاية ، أو لم تلزمها ، كما سيأتي
 فمما لزمها الحكاية (كطيخ) لصوت الضاحك — بكسر الخاء — (١) على
 أصل التقاء الساكنين ، ولطلب مناسبة حركة (٢) أوله (٣) .
 (وميض ، في قولهم " ان في مضمّ لسيما) (٤) أى علامة لدرك المراد
 بها (٥) ، ويروى " لمطمعا " أى في الاجابة ، ويروى " لطمعا " .
 وكلها مقاربة في المعنى ، وهو مثل يضرب عند الشك في نيل الشيء .

(١) والطخطة : حكاية صوت الضاحك : طيخ طيخ ، وهو أقبح
 القبحه (التاج ط خ)
 (٢) في " ك " : حركة مناسبة

(٣) قال المصنف في الحاشية : أول تأديّة الهيئة من غير تصرف ، كطيخ ،
 وهو حكاية صوت الضاحك .

و " مضم " حكاية التطق ، وهو التصويت باللسان وال غاروا على عند الرد
 وليست بجواب لقضاء حاجة ، ولا رد لها صريحا ، ولهذا قيل : " ان في مضمّ
 لسمها أى لعلامة درك .

والمثل يضرب في موضع الشك لنيل شئ ، وعلى هذا أصوات الحيوانات
 والجمادات المحكية .

فاني قلت : فما بال أسماء الأصوات بنيت ، وأسماء الأفعال أعريت ؟
 فالجواب : أن أسماء الأصوات وضعت لتأديّة الهيئة حكاية ، فلم يلق بها
 التفسير .

وبإنه ، أنهم أرادوا حكاية الأصوات كما هي على وجه يكون ملفوظا بها ، فلم يأت
 لهم ذلك ، لما أنهم أجراس خالية عن الهيئات التي بها تصير حروفا ، فعمدوا
 الى أشبه الحروف مناسبة ، وركبوا منها هذه الأسماء ، وأوهموا أنها حكاية
 تلك ، ولم يغيروها لذلك .

وأما أسماء الحروف فليس المراد بها تأديّة الحروف حكاية ، إذ لو كان المراد
 ذلك للفظوا بالحروف أنفسهم ، إذا كان ذلك ممكنا ، فلما لم يفعلوا ، علمنا
 أنهم وضعوا هذه الأسماء بأزاء هذه الحروف وضع رجل وفرس لسمياتها ،
 فأعربوها حيث لم يمنع من الاعراب مانع (الحاشية ٤ / ظ)

(٤) أنظر المثل في الصحاح (مضم) وهو على رواية " مطمعا " .
 (٥) " بها " سقطت من " ك " و " ل " و " م "

و " مَضْ " — بكسر الميم والضاد المشددة — على اللغة المشهورة ، وثقل
فيها أيضا فتح الضاد ، وهو التصويت باللسان والغار الأعلى ، ومعناه :
ردّ ذي الحاجة مع اطماعه (١) ، قال الشاعر :

سألتهما الوصل فقالت : مَضْ وحركت لي (٢) رأسها بالنفض (٣)
أى صوت (٤) بشفثيها بالرد على وجه الاطماع .
(وكأصوات الحيوانات والجمادات (٥) المحكية كـ " فاق ") لصوت الفسراب
— بكسر القاف (٦) .

(و " طَق ") — بفتح الطاء وكسرها مع سكون القاف — وهو صوت وقع
الحجارة بعضها على بعض . (٧)

(١) ابن يمين ٧٨ / ٤

(٢) لي " يقطت من " م "

(٣) البيت من [الرجز]

ورواه صاحب التاج في مادة (م غ ض) كما رواه الشارح ، ورواه في مادة (ن غ ض)

وانظر كذلك الصحاح ١١٠٧ / ٣ .

ولم ينسب البيت لقائل معين .

(٤) في " م " : صوت

(٥) في " ك " و " ل " : أو الجمادات

(٦) أنظر التاج (غ ي ق)

(٧) في هامش " م " : والأشهر فتح الطاء ، وقيل : انه بكسرها ، يقال : طقطقت

الحجارة ، اذا جاء صوتها طق طق ، والطققة . صوت وقع حوافر الخسيل

على الصلاب تلك (٤٠ / ظ)

وقد فصل صاحب القاموس بين الكسر والفتح فقال :

طَق : حكاية صوت الحجارة ، والاسم الطقطقة

وطِيق : — بالكسر — حكاية صوت الضفدع يشب من حاشية النهر .

(القاموس ط ق)

(و " قـب " حكاية وقع السيف ، والاخيران مثالان للأصوات المحكية للجملادات (١) .

(أولم تلزم) عطف على قوله : " لزمتهما " ، ومعنى لزوم الحكايسة ، أنها في الأصل أصوات ينبغي أن تحكى تلك الأصوات .

والمراد بـ " عدم لزومها " أنها تكون تارة حكايسة ، كقولك : [قال (٢) رجل " وى " ، فانه حكايسة لقوله ، وتارة يكون نفس الصوت لا حكايسة كقولك] " حب " لزجر الجمل ، و " وى " عند (٣) التعجب (٤) .

وأما " طيخ " و " غاق " و " مض " فهي نفس الأصوات المحكية ، فان نحو " غاق " صادوا عن الغراب ، وليس فيها حرفا متميزة حتى يقلد أنها كلمة تحكى ، بل هي صوت مجرد ، ليس كلمة .

وكذا " مض " ، فانه ليس غير ما صوّت به الشخص عند ردّ الحاجة بل يشبه ما يحرك به شفتاه ، وليس المراد أنه تلفظ بميم وضاد مكسورة (٥) مشددة صريحا .

(١) وانظر شرح الفصل ٨٥ / ١

(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٣) " عند " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) " وى " اسم سمي به الفعل في حال الخبر ، كأنه قال : أعجب أو أتندم وهو مبني لأنه اسم سمي به ، ولم يلتق في آخره ساكنا فيجب لذلك التحريك ، فبقي على سكونه .

وجاء من تعبيراتهم " وى لسمه " وأصله : " وى لأمه " ، فحذفوا الهزة تخفيفا .

وفي قوله تعالى : " ويكآته لا يفلح الكافرون " خلاف يطول بين النحاة .

(أنظر شرح الفصل ٢٦ / ٤ — ٢٨)

(٥) " مكسورة " سقطت من " هـ "

(كالأصوات التي يتقدم بها (١) ، أو يتوجع ، أو يتعجب ، أو كالتي
تجربها البهائم والسباع والطيور ، أو تدعى ، أو تسكن كـ " وى " (٢)
يقولها المتقدم أو المتعجب (و " أو ") — بفتح الهمزة وتشديد الواو
وفتحها وسكون الهاء — في التوجع (و " واهـ ") في التعجب .
(وما يجرى مجراها) كـ " أخ " عند التكرار ، وـ " حس وسـ " عند
التوجع أيضا .

إِ (ونحو " حَلَّ وَحَبَّ " في قولهم) (٣) لزجر الناقة (حَلَّ لَا حُلَيْتِ)
بكسر التاء [(٤) (و " حَبَّ لَا مَشَيْتَ ") (٥) — بفتح التاء — لزجر
الجمال ، (و " عَدَسَ " في نحو :
عَدَسَ (٦) ما لمباد عليك اماره) أمنت وهذا تحلين طليق (٧)

(١) بها " كتبت في هامش الأصل صح .

(٢) في هامش " ل " :

وهذه الأصوات التي تجربها الحيوانات المعجم ، أو تدعى ، أو تسكن ،
يحتمل أن تجمل من أسماء الأفعال بمعنى الأثر ، — كما ذهب إليه بعضهم —
وذلك لأن [السامع] جعلها في فهم [المراد] من هذه الأسماء ،
بمنزلة العقلاء ، فلا بأس أن تخاطب بها يخاطب به العقلاء .

وقيل : ليست هذه أسماء أفعال ، لعدم صلاحيتها للخطاب ، لعدم
فهمها للكلام ، لكن لما أريد انقياد الحيوان ، يصوت بصوت . [ويعادل]
ذلك التصويت ضربه ، وتأديبه ، أو إيناسه وإطعامه ، فكأن ذلك الحيوان
يحس بالمراد من ذلك الصوت ، ورغبة من الصوت ، أو رغبة في ذلك
السر (" ل " ٣٢ / ظ)

(٣) " في قولهم " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) ما بين [سقط من الأصل والتكلمة من باقي النسخ

(٥) أنظر شرح الفصل ٢٥ / ٤

(٦) " عدس " كتبت في هامش " هـ " صح

(٧) البيت من [الطويل]

وهو ليزيد بن مفرغ الحميري ، وهبّاد ، هو عبّاد بن زياد ، والي سجستان
=====

=====

في عهد معاوية ، وكان عبّاد قد حبس الشاعر ، فقال هذا البيت عند انطلاقه .
وانظر : الشعر والشعراء ٣٢٤ المحتسب ٩٢ أمالي ابن الشجرى ٢ / ٢٧٠
المان (ع د س) الانصاف ٢ / ٧١٧ ابن يعيش ٢ / ١٦ ٤ / ٧٩٦٢٣
الخرانة ٢ / ٥١٤ ٣ / ٨٩ المفني ٤٦٢ شواهد المفني ٢٩١ ،
شذور الذهب ١٤٧ الميني ١ / ٤٤٢ ٣ / ٢١٦ ٤ / ٣١٤ التصريح
١ / ١٣٩ ٥ / ١٤٠ ٥ / ٢٨١ همع الهوامع ١ / ٨٤ الدرر اللوامع ١ / ٥٩
الاشموني ٣ / ٢٠٨ الديوان ١١٥

فـ " عَدَسٌ " — بسكون السين — زجر للبغلة (١) هو " عبّاد " اسم ملك
حبس صاحب هذه البغلة .

(و " دَه " في قولهم : " إلا ده فلا ده ") ذكر الزمخشري أنه زجر
للإبل (٢) ، وذكرني أمثاله أن " دَه " — بفتح الدال وكسرهما — كلمة
فارسية معناها الضرب ، وأصله أن الموتور يلقي وائره ، فلا يتموضع له
فيقال له ذلك ، أى ان (٣) لم تضربه الآن ، فانك لا تضربه أبداً . ثم
صار مثلاً في كل (٤) ما لا يقدم عليه (٥) الرجل ، وقد حان حينه ،
من قضاء دين قد حلّ ، أو حاجة قد طلبت ، أو نحوها مما لا يسوغ
تأخيرها (٦) ، وقد ذكرني معناه (٧) وجوه آخر (٨)

(ومنه) أى ومما تلزمها (٩) الحكاية (دج) للصياح بالدجاج
(وتشوّء وسَاء) وهما دعاء للحمار إلى (١١) الشرب (في قولهم :
" إذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له ساء ") .

- (١) في هامش " ك " : " عدس " موضوع لزجر البغلة ، ثم استعمل علماً
للبغلة لاختصاصه بها . كما قال : عدس ما لعباد ، كأنه قال : يا عدس .
(٢) قال الزمخشري : و " ده " للزجر مثل " هد " (الفصل بشرح ابن يعيش / ٥٠)
(٣) " أن " سقطت من " م " ، وكتبت في هامش الأصل صح ، وفي " هـ " أى أنك ان لم
(٤) في " هـ " : في كسل شبيء
(٥) " عليه " كتبت في هامش " هـ " صح
(٦) في " هـ " : تأخير
(٧) " معناه " كتبت في هامش " هـ " صح
(٨) أنظر المستقصى من أمثال العرب (١ / ٣٧٤) وفيه كل ما ذكره المؤلف .
وكذلك الحاشية (٥ / و) وفيها قصة نقلها المصنف عن هشام الكلبي ، والقصة
في حواشي شرح الفصل لابن يعيش (٨٠ / ٤)
(٩) في " هـ " : يلزمه
(١٠) دَجْ — بفتح الأوّل وسكون الثاني — صوت يدعى به الدجاج ، يقال : دجدجت
بالدجاجة إذا قلت لها " دج " تدعوها (ابن يعيش / ٨٤) (١١) في " هـ " و على

- والرد هـ : نفرة في صخرة يستنقع فيها الماء (١) .
- يضرب للرجل^(٢) يعلم ما يصنعه ، أى كبل الأمر إليه ، ولا تكزّه على فعله ، إذا رأيت رشده .
- (ومنه هذع) وهو تسكين لصفار الابل (٣) .
- (وهذه) أى ما لم تلزمها الحكاية (يحتمل أن تجعل من أسماء الأفعال) مثل " وى " معناه تقدمت ، و " أوه " معناه تجمعت ، و " واه " معناه تعجبت ، وكذا غيرها .
- (والمحكي منها يقدر في محله الأعراب ، بخلاف غير المحكي إذا لم يجعل اسم فعل)
- يعني ، الأصوات المحكية كقولك : " ان في مض لسيما " فلفظة " مض " ^(٤) هي مجرد الصوت الذى لا يستحق اسم الكلمة ، لكونها غير (٥) متصية الحروف ، حال كونها صوتا عند تحريك الشفتين .
- أما إذا حكى ذلك الصوت وهجر عنه بـ " مض " (٦) — بميم وضاد — فهو لفظ حكى به الصوت ، فيكون مبنيا ، فليقدر في محله (٧) الأعراب كسائر الأسماء المبنية ، حيث يقدر في محلها الأعراب^(٨) .

(١) أنظر شرح الفصل (٤ / ٨٤)

(٢) في " هـ " : مثل الرجل

(٣) بكسر الهمزة وسكون الدال (ابن يعيش ٨٣ / ٤)

(٤) في الأصل : فلفظ

(٥) " غير " كتبت في هامش " هـ " صح

(٦) " مض " سقطت من " هـ "

(٧) في الأصل و " ك " : محلها

(٨) " حيث يقدر " كتبت في هامش " هـ " صح

أما إذا لم تحك الأصوات ، فهي لا تستحق اعرابا ، لكونها [أصواتا
مجردة لا تستحق اسم الكلمة ، فلا تسمى اعرابا لكونها] (١) غير
واقعة في التركيب (٢) .

هذا إذا لم يجعل اسم فعل ، أما إذا جعل اسم فعل ، فله اعراب
محكي كسائر أسماء الأفعال ، على ما سيأتي (٣) .

-
- (١) ما بيننا ا كتب في هامش الأصل ص ، وسقط من " ك " و " م "
(٢) في الأصل و " ك " و " م " : غير واقعة في التركيب فلا تستحق اعرابا
(٣) في هامش " ك " : كما سيأتي صح

(ومنه) أى ومن الأول ، وهو ما لزم ببناءؤه (أسماء الأفعال ، كـ
 " رويد زيدا " وأخواته) كـ " هيهاش الشيء " و " حيهل الثريد "
 و " بله زيدا " وفَعَال بمعنى الأمر ، كـ " نزال " (١) (وستذكر)
 أى وستذكر (٢) في بحث الأسماء (٣) العاملة ، في أواخر الكتاب
 حيث قال : " ومنه أسماء الأفعال ، وتعمل عمل مسمياتها " (٤) .

(ولا محل لها من الاعراب ، على رأى (٥) ، لوقوعها موقع ما لا اعراب
 له (٦) ، ومرفوعة المحل ابتداءً ، على رأى ، واغناها غناء الفاعل
 غير مانع ، بدليل : " أقائم الزيدان ")

(١) وانظر رويدا " في الكتاب ٢٤١ / ١ ٢٦٠ / ٢ وفي شرح الفصل ٣٩٥٨٩ / ٤
 وهيهاش في الكتاب ٢٩١ / ٣ ٣٠٣ وفي شرح الفصل ٦٥ / ٤
 وحيهل الثريد = ٢٤٤ / ١ ٣٠٠ / ٣ ٢٢٩ / ٤

وفي شرح الفصل ٣٠ / ٤ - ٤٥
 وفي شرح الفصل ٤٧ / ٤
 وفي شرح الفصل ٤٩ / ٤
 وبله زيدا في الكتاب ٢٣٢ / ٤
 ونزال في الكتاب ٢٧٠ / ٣

(٢) في " كـ " و " هـ " : ستذكر

(٣) في الأصل و " لـ " : أسماء العاملة

(٤) فمعي القسم الثالث من الكتاب

(٥) " على رأى " سقطت من " هـ "

(٦) وهذا قال ابن الحاجب :

..... فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الاعراب

فلما انتقل الى معنى الفعلية - والفعل لا محل له من الاعراب فمعي

الأصل - لم يبق له أيضا محل من الاعراب

(شرح الكافية ٦٧ / ٢)

يعني اختلف في موقعها من الاعراب ، ففيل : لا موقع لها من الاعراب
لأن كل واحد من الأفعال التي سميت به ، لا موقع له من الاعراب
فوجب أن لا يكون للدال عليها موقع من الاعراب ، وهذا ضعيف
لقوله : " واغنائوها (١) غناء الفعل " ... الى آخره

ومعناه : ان مجرد وقوعها موقع ما لا اعراب له ، غير مانع من اعرابه
بدليل : " أقائق الزيدان " فانه واقع موقع " أيقوم الزيدان "
ومع هذا فلا يمنع " قائم " من الاعراب ، بل هو مبتدأ ،
و " الزيدان " فاعله ، على ما ذكر .

غايته ان اعراب " قائم " لفظي ، لكونه اسما معربا ، وأما أسماء
الأفعال فلا اعراب لها لفظا ، لكونها مبنية ، فتستحق الاعراب المحكي
لكونها أسماء ، والاسم لا يبد وأن يكون له اعراب ، أما لفظا ، وأما
محلا (٣) .

ثم قال : (والنصب على المصدر أوجه عندى) يعني ذكر أنسه
في نحو " رويد زيدا " أنه في موضع رفع بالابتداء ، لأنه اسم مجرد
عن العوامل اللفظية مسندا الى فاعله (٤) ، قياسا على الصفة
الرافعة لفاعلها ، نحو : " أقائق الزيدان " ، لأن التركيب يوجب
الاعراب ظاهرا ، أو تقديرا عند امتناع الظهور .
ويرد عليه أن فاعله ضمير ، وهم شرطوا في الصفة أن تكون رافعة
لظاهر .

(١) في الأصل و " ك " : واغنائوها ، والذي تقدم من قول المصنف : " واغنائوها "
كما في باقي النسخ .
(٢) في " ل " : المحلي
(٣) وانظر شرح الكافية ٦٧/٢ في الرد على
(٤) في الأصل و " م " : فاعلها هذا الرأي

واختار المصنف أنها في موضع نصب على المصدرية ، لأن المبني
 لـ (١) تمذرا عرابه لفظا ، حكم على مضمعه بما يستحقه (٢) .
 ودليل نصبها على المصدرية ، أن معناه : " أريد زيدا (٣)
 — أي أمهله — أروادا " ، فـ " رويدا " واقع موقع " أروادا " ، فهو
 كـ " سقيا زيدا " ، لكنه (٤) مصدر لفظي ، وـ " رويد " بمعنى
 المصدر ، ولذلك جاء مضافا في بعض الوجوه نحو :
 " رويد زيدا " .

هذا معنى كلامه ، لكن إذا جعل منصوبا على المصدرية
 أما مضافا ، أو غير مضاف ، ويقدر له فعل فلا يبقى ، لكونه
 اسم فعل معنى ، لأنه يكون كـ " سقيا " في انتصابه
 على المصدرية (٥) بفعل محذوف ، إلا أن نقول : كان أصله
 " أريد زيدا رويدا " (٦) ، أي " أمهله أمهالا " ، ثم حذف
 الفعل ، وصار المصدر (٧) قائما مقامه ، متضمنا معناه ،
 فصار اسما للفعل ، فانتصابه (٨) على المصدر (٩) باعتبار
 الأصل المنقول عنه ، كما ذكرناه في فعل التعجب ، وهو أنه
 إذا نقل لفظ إلى المعنى آخر ، فمعناه بحسب المنقول إليه
 وعرابه بحسب المنقول عنه (١٠) .

(١) " لـ " كتبت في هامش " ك " صح

(٢) ذكر سيويه وجوه رويد :
 — أن تكون اسما للفعل وتعمل عمل الفعل ، تقول " رويدا زيدا " وأما تريد
 " أريد زيدا " .
 — وتكون أيضا صفة كقولك : ساروا سيرا رويدا

ويقولون أيضا " ساروا رويدا " فيحذفون " السير " (فتكون حالا الكتاب ١ / ٢٨٣)

(٣) في الأصل : أريد رويدا (٤) " لكنه " كتبت في هامش " ك " صح

(٥) في " ك " و " م " : على المصدر (٦) " رويدا " كتبت في هامش الأصل صح

(٧) المصدر : كتبت في هامش " ك " صح (٨) في " ل " : وانتصابه

(٩) في " ل " و " هـ " : على المصدر (١٠) في الأصل : بحسب المنقول عنه كما ذكرناه

وهذا غاية تقريره ، وفيه حشافة بعد ، وللبحث فيه
جمال .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

(١) وانظر ما ذكره المؤلف في شرح الفصل ٤ / ٤١
وقال ابن الحاجب : وما ذكره بعضهم من أن أسماء الأفعال منصوبة
المحل على المصدرية ، ليس بشيء ، إذ لو كانت كذلك ،
كانت الأفعال قبلها مقدرة ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن
مبنية (شرح الكافية ٢ / ٦٧)

ما یجی علی فغان

(ومنه) أى ومن اللازم البناء (ما بني على فعال ، أما
بمعنى الأمر كـ " نَزَّال " ، لأنه بمعنى " انزل " ، أو معدولا عن
المصدر المعرفة كـ " فجار ") فإنه معدول عن (١) الفجرة
وهو مصدر معرفة (٢) .

(و " هَجَّاج ") من قولهم (٣) : " ركب فلان هجَّاج " ،
وهي معدولة عن " الهجَّة " ، ومعناه : ركب الباطل ، يقال :
هَجَّ فلان ، إذا لم يمش في طريق مقصودة (٤) (ونحوه) كـ " حماد "
معدولة (٥) عن المحمَّدة ، و " حماد " معدول عن الجمودة (٦)
(أو عن الصفة مختصة بالنداء ، نحو : " يا خَبَّاث ") فإن
معناها (٧) : يا خبيثة (٨) .

(أو غير مختصة كـ " طَّمار ") للمكان المرتفع ، يقال : هو
من طمار ، أى من مكان عال ، وهو معدول عن صفة ، وهو طامر (٩)

(١) في " ل " : بمعنى الفجرة ، وكذلك في الأصل ، ثم كتبت في هامش الأصل :
" عن ص " .

(٢) فجار كقطام ، وهو اسم معدول عن الفاجرة
قال ابن جني : فجار معدول عن فجرة ، وفجرة علم غير مصروف ، كما
أن " برة " غير مصروف .

قال : وقال سيوييه : أنها معدولة عن الفجرة تفسير عن طريق المعنى
لا عن طريق اللفظ (تلك العروس فج ر)

(٣) في " م " : في قولهم

(٤) هجَّاج كقطام ، ويفتح آخره (التاج ه ج ج)

(٥) " معدولة " كتبت في هامش الأصل صح

(٦) في " هـ " : عن المجرد

(٧) في " هـ " : معناه

(٨) أنظر شرح الفصل ٤ / ٧٥

(٩) في " هـ " : وهي

وأصله من الطمر ، وهو شدة الوشوب ، ولا يختص بالنداء ، كما
في المثال (١) .

(وقَطَّاط) وأصله (٢) من القط ، وهو القطع ، فهي معدولة (٣)
عن قاطبة ، بمعنى قاطعة ، وهي صفة (٤) .

(ولا تبيل فلانا عند (٥) بَلال) (٦) وهي معدولة عن البالبة
وأصله من البليل بمعنى الرطوبة ، أى لا تصيبه منى ندى
وخير .

(أو عن فاعله في الأعلام) أى أو (٧) معدولا عن فاعله ، علما ،
يعني المعدول يكون علما (كَعَدَّام) اسم امرأة ، وأصله من الحذم
وهو القطع .

(وقَطَّام) اسم امرأة أيضا ، من القطم (٨) وهو قطع الشيء
بأطراف الأشنان (٩) .

(١) في " م " : كما في المثال المذكور

وانظر التاج (ط م ر)

(٢) في " م " : وأصله

(٣) في " م " : فهو معدول

(٤) أنظر شرح المفصل ٦١ / ٤

(٥) في " م " : فلان عندي

(٦) في شرح المفصل : لا تبيلك عندي بلال (٦١ / ٤)

وفي التاج (ب ل ل) لا تبيلك عندنا بلال

(٧) " أو سقطت من " ل "

(٨) في " هـ " : في القسطم

(٩) ذكر الزمخشري أسماء الأفعال هذه ، ويبين أنها منقولة

أما من الفعل ، أو من المصدر ، أو من الصفة ، أو منقول

=====

(وعرار ، في قولهم : يا تـعرار بكحل) و " عرار " اسم بقرة ، وكـذا
 " كـحل " ، وأصلهما أنهما بقرتان انتطحتا ، فماتتا بالنطاح ، فيضرب
 مثلاً لكل متساويين يقع أحدهما بازاء الآخر (١) .

ووجه بناء فعل في الأمر ظاهر (٢) ، لكونه واقعاً موقع مبني الأصل
 وأما (٣) غيره فلكونه مشابهاً لـ " نزال " في كونه معدولاً أيضاً مثله ،
 وفي أن وزنه فعال أيضاً كهو (٤) .

=====

=====

الى العلمية وكان مرتجلاً ، — أى لم يكن على حقيقة معينة — .
 وساق الزمخشري أمثلة كثيرة لكل قسم ، والمؤلف هنا يسير على طريقة
 الزمخشري ، ولا يخالفه الا في عدد الأمثلة

(أنظر شرح الفصل ٤ / ٤٩ — ٦٤)

(١) وقد نقل المصنف الحـلل في الحاشية ، وكلام الشارح هنا نقل عن الحاشية
 (أنظر الحاشية ٥ / ٥ و شرح الفصل ٤ / ٦٣)

(٢) في " م " فظاهر

(٣) في الأصل : وإنما غيره ، والتصويب من باقي النسخ

(٤) قال ابن يعيش : وإنما بني لما ذكرناه من وقوعه موقع لسعل الأمر ، وهذا
 تقريب . والحق في ذلك أن علة بنائه ، إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى
 أن نزال بمعنى انزل ، وأصل فعل الأمر " انزل " لتنزل ، يدل على ذلك مجيؤه
 على الأصل في قوله تعالى : " فبذلك فلتفرحوا "

فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر ، شابها الحروف ، فبنيت كما بنيت كيف
 وكم لما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام . والأسماء المسمى بها في
 الخبر كهيئات محمولة في ذلك على الأسماء المسمى بها في الأمر
 (شرح الفصل ٤ / ٥٠ بتصرف)

المُضْمَرَاتُ وَالْمُبْهَمَاتُ

(١) ومنه (أى ومن الأول ، وهو اللازم البناء (المضمرات) كما سبق ذكرها (٢) .

(ومنه) أى ومن اللازم البناء أيضا (المبهمات ، وهي ما كان متضمنا للإشارة الى غيرياء المتكلم والمخاطب ، من غير اشتراط أن يكون سابقا في الذكر البتة)

قوله " الى غيرياء المتكلم والمخاطب " احتراز عن الضمر للمتكلم (٣) والمخاطب ، فان نحو " أنا " و " أنت " في نهاية الوضح فلا ابهام فيه . (٤)

بقي الضمر الغائب ، فاحتراز عنه بقوله " من غير اشتراط " . الى آخره " فان الضمر الغائب يشترط أن يكون له ذكر سابق .

وهنا بحث ، وهو : ان التضمن للإشارة اما أن يريد به بحسب الوضع ، أو بحسب الاستعمال ، بمعنى أنه يصح أن تقترب به الإشارة ، فعلى الأول ، لا نسلم أن الضمر بهذه المثابة ، بل الإشارة مخصصة بأسماء الإشارة ، نحو " ذا " وأخواته .

وان أراد الثاني ، فكل اسم جاز أن تقترب به الإشارة من المعرف باللام ، والعلامة ، وغيرهما ، وليس من المبهمات قطعا ، فظاهر لفظه أن المبهمات اسم لقدر مشترك بين أسماء الإشارة (٥) والموصولات وظاهر (٦) كلام النحاة أن المبهمات مشترك لفظي بين أسماء الإشارة

(١) في الأصل : لازم البناء

في " م " : ذكر ، وقد سبق ص ٤١٢ — ٤٣٢

(٣) في " م " والأصل : المتكلم

(٤) قال المبرد : فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول ، أضمار المتكلم نحو " أنا " والتاء في " فعلت " والياء في " غلامي " (المقتضب ٤ / ٢٨١)

(٥) في الأصل و " م " : أسماء الاشارات (٦) في الأصل : فظاهر

ولا يفسر حينئذ بما هو قدر مشترك بينهما ، قال صاحب الفصل :
" هو شيئان : اسماء الاشارة والموصولات " (١) .
قوله : " من غير اشتراط أن يكون سابقا " الضمير في يكون (٢)
يرجع (٣) الى غير المتكلم والمخاطب ، أى المتضمن للاشارة
ان لم يشترط أن يكون ذلك الغير سابقا عليه في الذكر فهو
المبهم .

وانما قال : " من غير اشتراط " وله يقل : " من غير أن يكون "
لان اسم الاشارة قد يكون له سابق في الذكر ، كقولك : " جاءني
رجل وذا عالم " اشارة الى الرجل ، فقد سبقه في الذكر
ولكن لا يشترط هذا السابق ، فلذلك قال : " من غير اشتراط
البتة .

ولفظ " البتة " (٤) كأنه (٥) تأكيد للاشتراط ، وأراد به
مقابلة الضمر ، فان الضمر (٦) يشترط فيه سبق الذكر قطعا
نفى ذلك صريحا ، فقال لا يشترط ههنا قطعا .

-
- (١) أنظر الفصل ص ٣٩ ، فقد قال الزمخشري : والمنادى المبهم
شيئان : آى ، واسم الاشارة .
(٢) في الاصل و " م " : الضمير في أن يكون
(٣) في " ه " : راجع
(٤) " ولفظ البتة " كتب في هامش " ه " صح
(٥) " كأنه " سقطت من الاصل .
(٦) " فان الضمر " كتبت في هامش " ه " صح

أسماء الإشارة ، =====

(ثم ان كان) أى المضمن للإشارة (بحيث يستغنى عن قصته
فهى (١) أسماء الإشارة ، نحو " ذا " للمذكر ، و " تا " و " تي " و " ذى "
و " ته " و " ذه " (٢) بالوصل) أى بالوصل بالياء ، نحو تهى
وذهى (٣) (والسكون) نحو " ته " و " ذه " (للمؤنث ، وكذا
تثنيتهما) أى تثنية المذكر والمؤنث فيها (فيمن قال : زان
وتان ، فى الأحوال الثلاث (٤)) يعنى زعمنا ونصنهما
جراً (٥)

(عليه قوله تعالى : " ان هذان لساحران " (٦) على أحد
الوجه) (٧) .

فى الأصل وهامش " ل " : فهو
(٢) فى " ه " : وذه وته
(٣) فى " ه " : وذهى وتهى
(٤) فى " ل " و " م " و " ه " : الأحوال الثلاثة
(٥) عبد ابن هشام أسماء الإشارة ثمانية عشر اسماً ، وذلك لأن اسم
الإشارة إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من هذه الأحوال الثلاثة
إما لمذكر أو لمؤنث ، صاروا ستة ، وكل من هذه الستة إما قريب المسافة
أو متوسطها أو بعيدها (أنظر شرح اللوحة البدرية ١ / ٣٠٦)
وهى التصريح ، ذكر أربعة ألفاظ للمفرد المذكر فى القرب ذا - ذاه - زانم - زاره
وعشرة للمفرد المؤنث فى القرب : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء ،
وهى : ذى و تى ، و ذه وته (بأشباع الكسر) و ذه وته (باختلاس ، وهو اختطاف
الحركة من الهاء والاسراع بها لترك الأشباع) و ذه وته (باسكان الهاء) وذات
وتان (التصريح ١ / ١٢٦ - ١٢٧)
(٦) الآية ٦٣ من سورة طه هو الآية بتامها :
" قالوا ان هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من أرضك بسحرهما وذهبا
بطريقتك العشى " قالوا ان " باسكان النون ، =====
(٧) قرا ابن كثير وحفص : " قالوا ان " باسكان النون ، =====

يعني أنها لغة بلحارث بن كعب (١١) ، فاهم يتركبون ألف التثنية بحالهما ، في الأحوال الثلاث (٢) .

ونذكر في توجيه هذه الآية على غير هذه اللفظة وجوه
- أحدها : أن " ان " بمعنى نعم (٣) ، و " هذان " مبتدأ
و " ساحران " خبره (٤) .

وانما دخل اللام على هذا الوجه في الخبر ، على (٥) التشبيه
بصورة " ان " فكأنه خبر " ان " صورة .
والأقوى أن يقدر بعد اللام مبتدأ آخر ، والتقدير : لهما
ساحران ، ليدخل اللام على المبتدأ ، والجملة خبر " هذان "
أولائه قد تدخل اللام على خبر المبتدأ أيضا من غير " ان " ،

=====

والباقون بتشديد ها .
وقرأ أبو عمرو : " هذين " بالياء ، والباقون بالالف ، وابن كثير
يشدد النون ، والباقون يخففونها
(التيسير في القراءات السبع ١٥١)

وقرأ ابن مسعود (من الشواذ) ان ذان لساحران .
(مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٨٨)
وانظر ابن يعيش ١٢٩ / ٣ واللسان (ان ن) ومعاني القرآن للفراء ١٨٣ / ٢
(١) وتخريجها على لغة بلحارث بن كعب أمثل الأقوال (ابن يعيش ١٣٠ / ٣)
(٢) في " م " : الثلاثة
(٣) " نعم " كتبت في هامش " ه " صح
(٤) واليه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن يزيد ، وأبو الحسن علي
ابن سليمان الأخفش (ابن يعيش ١٣٠ / ٣)
(٥) " الخبر على " كتبت في هامش " ه " صح (٦) بعد : كتبت في هامش " م "

قال الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة (١)

— والثاني : أن اسم " ان " ضمير الشأن ، أى : " انه هذان
لساحران " والاعتذار عن اللام كما سبق .

— والثالث : أن " ها " للضمير ، والتقدير : انها ، أى ان (٢)

القصة هو " زان " مبتدأ ، و " لساحران " خبره (٣) .

(وأما فيمن يقول زان وذين ، فليس مما نحن فيه على الظاهر)

هذا الكلام يقتضي أن يكون الظاهر عند المصنف أن أسما الإشارة
إذا اختلفت ألفا ويا ، تكون (٤) معربة كما توهم بعضهم (٥) ،
وهو فاسد ، لقيام علة البناء فيه مع اختلافهما ، وسبب توهمهم
أنه يختلف آخره باختلاف العوامل ، نحو " جاءني سلمان " ،
و " رأيت مسلمين " و " مررت بمسلمين " .

(١) الشطر الثاني من البيت سقط من الأصل

والبيت من اَـ الرجزِ

واختلف في نسبه ، فقيل هو لرؤية بن العجاج ، وقيل لعنترة بن عروس ، موسى
ثقف ، يهجو به امرأة يزيد بن منه الثقفي .

وأم الحليس — كنية امرأة — وهي تصغير حلس ، وهو كسا رقيق يكون تحت البردعة
وأم الحليس : كنية الاتان .

والشهرية : المعجوز الكبيرة ، والشاهد في البيت دخول اللام في خبر المبتدأ ،
على غير ما هو الأصل . وانظر السان (شهر ب) مع الهوامع ١ / ١٤٠ الدرر
الوامع ١ / ١١٧ التصريح ١ / ١٧٤ مغني اللبيب ٢٣٠ ابن يعيش ٣ / ١٣٠

(٢) ان : سقطت من " هـ "

(٣) في هامش الأصل : والاعتذار عن اللام كما سبق ، وفيه نظر من وجهين :

الاول : ان ضمير القصة انما يكون اذا كان الكلام مؤنثا ، وليس كذلك في الآية
الثاني : أنه لو كان للقصة لكتب في المصحف منفصلا (الأصل ٤٨ / و)

(٤) تكون : كتبت في هامش هـ ص (٥) في هـ : توهمه بعض

قلنا لا نسلم أن الاختلاف قد (١) حصل باختلاف العوامل
بل "ذان" موضوع لتثنية (٢) المرفوع ، و "ذين" لتثنية
المنصوب والمجرور (٣) .

(١) "قد" سقطت من "ل" و "م"

(٢) في "ل" : للتثنية

(٣) في هامش "م" :

اعلم أن مذنب الجهور على أنها بنيت لوجود علة البناء فيها
وهذه صيغ مرتجلة لمرفوعها ومنصوبها ومجرورها ، كصيغ الضائر
المرتجلة ، الموضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور .

ونذهب بعضهم الى أنها معربة لوجود الاختلاف ، لاختلاف
العوامل ، وهذا ضعيف ، لأنها لو كانت معربة ، لقلب ألفها
في التثنية قياسا على الأسماء التي آخرها ألف نحو [فتى] ولما
حذفت الألف ولم تقلب ، دل على مغايرتها للمعرب ، وأنها ليست
تثنية حقيقية .

وأيا : نونها يجوز تشديدها ، وبه قرأ ابن كثير في قوله تعالى :
"ان هذان لساحران" ، ونون التثنية لا يجوز تشديدها اجماعا .

ولو سلمنا أنها تثنية حقيقية ، لم يلزم أن تكون معربة ، لقيام
علة البناء فيها ، وهي ملازمتها للإشارة ، ولذلك لم تتكرر كما تنكر الأعلام
عند التثنية ، وإنما يحكم بالاعراب عند الاختلاف إذا انتفى موجب البناء
وعلى هذا ، فإنما حذفت "ألف ذان" في التثنية هربا من التقاء
الساكنين ، ولم تقلب كما ألف المعرب ، فرقا بينها وبين المعرب .
وتشديد النون في بعض اللغات فيه خمسة أقوال :

— ان النون الساكنة عوض عن ألف "ذان"

— أنها عوض عن لام "ذلك" ، وبها قرأ جماعة "فذلك ههنا نان"

— أنها شددت فرقا بينها وبين النون في الأسماء المعربة

— للدلالة على أن هذه التثنية لا تضاف

— ان الساقط ألف التثنية ، والنون عوض عنها ، وهذا ضعيف
(هامش "م" ٤٢ — ظ)

(وأولاً بالمد والقصر لجمعهما جميعاً) أى لجمع المذكر والمؤنث
وقد قرئ قوله تعالى " هم أولاً " (١) بالمد والقصر (٢) ،
في الشواذ (٣) —

-
- (١) الآية رقم ٨٤ سورة طه ، والآية بتامهما ؛
إِ قال هم أولاً على أثرى وعجلت اليك ربي لترضى " []
(٢) قال القرأ ؛ وقد قرأ بعض القرأ ؛ " أولاً على أثرى " بترك الهزة
(معاني القرآن ١٨٩ / ٢)
وقرأ " أولاي " — بالياء من غير همز — الحسن وأبو معاذ عن أبيه
وقرأ " اولاي " — بالقصر — يحيى بن وثاب
وقرأ " أولا " — بنخير مد ولا ياء — عيسى بن عمر
(مختصر شواذ القرآن ٨٨)
(٣) أولاً — بالمد — لغة الحجاز ، والقصر لغة أهل نجد من بني تميم
وقيس وربيعة ، وأسند ، ذكر القرأ ذلك في لغات القرآن .
(التصريح ١٢٧ / ١) وانظر (ابن يعيش ١٢٣ / ٣)

المُصَوِّلَات

(والا) عطف على قوله : " ثم ان كان بحيث يستغنى عن قصته " (١)
 أى (٢) ان لم يكن بحيث يستغنى عن قصته (فهى الموصولات
 والقصة) مبتدأ ، خبره " سميت صلة " (٣) (التى تتم) أى الموصولات
 (بها) أى بالقصة (وهى (٤) احدى الجمل الخبرية) احترازا
 عما لا يحتمل الصدق والكذب ، كالاكتفاء بالامر ، وغير ذلك (٥) .
 وانما لم يقع غير الخبرية صلة ، لأن الذى " وضع صلة الى وصف
 المعارف بالجمل ، فكما لا يوصف بغير الجملة الخبرية ، لا يوصل
 بغيرها أيضا . (٦)

(ولا بد فيها) أى فى احدى الجمل الخبرية (من ذكر يعود اليها)
 أى الى الموصولات ، لتربط الجملة (٧) بالموصولات ، ولا تكون أجنبية
 عنها (٨) ، كما فى الصفة (٩) .

فى هامش " ل " : الموصول ما يحتاج فى جزأيه الى صلة ، أى فى كونه
 جزءا من الجملة ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، على معنى : لو
 أردت أن تجعله جزءا الجملة لم يكن الا بتلك الصلة .
 وهذا أولى من قولهم : " ما لا يتم اسما " لأن " الذى " بانفراده ،
 اسم ، لكنه لا يكون أحد جزأى الجملة ، الا بصلة وعائد اليه .
 (شرح لب الألباب للسيد عبد الله رحمه الله ، هامش " ل " ٣٤ و)
 (وانظر العباب ٢٥ / ظ)

(١) عن قصته " كتبت فى هامش " ه " صح ، وسقطت من الأصل و " ل " و " م "
 (٢) " أى " سقطت من " م "
 (٣) " صلة " سقطت من " ه "

" وهى " كتبت فى هامش " ل " صح ، وفى " م " : هى
 (٥) كالدعاء والنهي والتضييق

(٦) ابن يعيش ٣ / ١٥٠

(٧) فى " ه " : الجمل (٨) فى " م " : عنهما

(٩) ابن يعيش ٣ / ١٥١ وأسرار العربية ٣٨١

- (وأن تكون معلومة للمخاطب) أى لا بد أن تكون (١) معلومة للمخاطب ، كقولك : " هذا الذى قدم " (٢) ، لا يستعمل إلا إذا كان أصل القدم معلوماً بالاستقراء .
- (سميت صلة وحشواً) أما تسمية الصلة (٣) فظاهرة (٤) ، لكونه وصل بها ، وأما تسميته حشواً ، فلأن الصلة قد تقع حشواً في الكلام أى وسطاً ، كقولك (٥) : " الذى أبوه منطلق زيد " (٦) .
- (وحذفت) أى الصلة (في نحو : جاء بعد اللتيا والتي (٧) ايها ما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف المكنى عنه) أى بمعد الخطئة (٨) التي من شأنها كيت وكيت .

- (١) في " م " : لا بد وأن تكون
 (٢) " قدم " كتبت في هامش " هـ " صح
 (٣) في " ل " و " هـ " : تسميته صلة ، وفي " م " : تسميته الصلة
 (٤) في الأصل : فظاهر
 (٥) في " م " : لقولك
 (٦) وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلة ، وسيبويه يسميها حشواً فالصلة مصدر كالوصل ، من قولك : " وصلت الشيء " وصلاً وصلة ، والمراد أن الجملة وصل لها .
- وأما تسمية سيبويه لها حشواً ، فمن معنى الزيادة ، أى أنها ليست أصلاً ، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه (ابن يعقوب ٣ / ١٥١)
- (٧) والتي " سقطت من " م "
- (٨) في هامش الأصل :
 الخطئة — بضء الخاء المعجمة — القصة والأمر .

قال العجاج :

دافع عني بنقير موتتي بمد اللتيا واللتيا والتي (١)

- أى دافع الله عن موتتي (٢) هو " نقير " موضع (٣) .
 (وهي) أى الموصولات (الذى) وقد وضع صلة الى وصصف
 المعارف بالجمال (لأن الجمال تكرات ، لا تقع صفة للمعارف ، فإذا (٤)
 تعرفت بدخول الموصول صح الوصف بهيها ، هكذا ذكره النحاة ،
 وفيه بحث ، وهو أن قولك (٥) : " جاء زيد الذى ضرب " إما
 أن تكون الصفة نفس الصلة ، أو الموصول مع الصلة ، لا جائز أن
 تكون الصلة ، لأن الصلة لا محل لها من الاعراب ، فتعني (٦) أن
 يكون الصفة (٧) هو الموصول مع صلته (٨) ، فيلزم (٩) أن
 تكون المعرفة موصوفة بمفرد لا بحملة (١٠) .

(١) الهيت من [الرجز]

وهو لرؤية — كما نسبه الشاح — ومد :

إذا علتها أنفيس تردت

" واللتيا " : تصغير التي على غير قياس

والشاهد فيه : حذف صلة التي

وانظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ٤٨٨/٣ اللسان (لتي) ابن الشجرى ١/٢٤ —

٢٥ نوادر أبي زيد ١٢٢ المقتضب ٢/٢٨٩ ابن يعيش ٥/١٤٠ ،

المفصلي ٦٢٥

(٢) " موتتي " سقطت من "م"

(٣) في "م" : بالنقير موضع

(٤) في الأصل : وإذا

(٥) في "م" : وهو أن يقال قولك

(٦) في "ل" و"م" : فيتعني (٧) " الصفة " سقطت من "ل"

(٨) في "هـ" : مع الصلة (٩) في "هـ" بدل قوله " فيلزم " لا جائز

(١٠) انظر ابن يعيش ٣/١٤١ وأسرار العريسة ٣٨٠

(والتي ، لمؤنثه ، وقد خففا) أى (١) الذى والتي (بحذف اليا)
يعني مع بقا كسرة ما قبلها ، نحو " جاءني اللذ فعل " بكسر الذال
للدلالة (٢) على اليا المحذوفة .

(وحركة ما قبلها) أى وقد خففا بحذف اليا مع حذف حركة
ما قبلها ، نحو " اللذ " — يسكون الذال — قال :
كاللذ تزى زية فاصطيدا (٤)
والزمية : حفرة تحفر لصيد الأسد (٥)

(وحذفهما رأسا ، والاجتزاء عنهما باللام) أى يحذف (٦) اليا
والذال ، والاكتفاء عنهما باللام (في نحو " اللذ ") أى (٧) بكسر
الذال ، هذا مثال للأول (واللذ) (٨) أى يسكون الذال ، وهو (٩)
مثال للثاني (والضارب زيدا عمرو) أى الذى ضرب زيدا عمرو
وهو (١٠) مثال للثالث (١١) .

(١) في الأصل : يعني ، ثم كتبت في الهامش : أى

(٢) في " ه " : للدلالته

(٣) " تزى " كتبت في هامش " م " صح

(٤) البيت من [مشطور الرجز]

وهو لرجل من هذيل ، ويرى قبله .

فظلت في شر من اللذ كيدا

وفي هامش العباب : فكان والأمر اللذ قد كيدا

وتزى : اتخذ زية ، وانظر الانصاف ٩٧٢ / ٢ اللسان (زبي) ابن يعيش ١٤٠ / ٣

خزانة الأدب ٤٩٨ / ٢

(٥) اللسان (زبي)

(٦) في " ل " و " ه " : حذف

(٧) " أى " سقطت من الأصل و " م " (٨) في " م " : والذ

(٩) وهو : سقطت من " م " ، وكتبت في هامش الأصل (١٠) وهو : سقطت من " م "

(١١) ذكر ابن يعيش في " الذى أربع لغات : ما ذكره المصنف ، زاد " اللذى "

بتشديد اليا ، (ابن يعيش ١٣٩ / ٣) وانظر (أسرار العربية ٣٧٧)

(واسم الفاعل هنا — على الخصوص — بمعنى الفعل ، وهو مع المرفوع جملة واقعة صلة للام)

هذا جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن يقال : لم جاز أن يقع اسم الفاعل [مع معموله — وهو مفرد — صلة للام بمعنى الذي ، وقد شرط كون الصلة جملة ؟ ؟

فأجاب بأن اسم الفاعل [(١) هنا ، أى في حال كونه صلة بمعنى الفعل ، فصح كون الصلة جملة تقديرا (٢) .

وقوله : " على الخصوص " اما أن يريد به أن اسم الفاعل هو جملة حقيقة أو تقديرا .

فان أراد " تقديرا " لم يختص بهذا الموضع ، فان " أقام الزيدان " ونحوه ، جملة عند المصنف تقديرا ، وان لم يكن صلة للموصول .

وان أراد الثاني ، وهو أنه جملة حقيقة ، فهو (٣) ممنوع ، لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد لفظا ، قطعا ، نص النحاة عليه ، ولعل مستندهم أنه لو كان جملة لصح السكوت عليه ، لكن لا يصح ، اذ لو سكوت على اسم الفاعل مع فاعله ، من غير تقدم رافع أو ناصب أو جار لم يمكن ، لأن الاسم (٤) لا يد له من اعراب ، فاذا لم يتقدم ، امل لفظا أو تقديرا ، لم يكن له اعراب ، لا لفظا ، ولا تقديرا ، وهو فاسد .

(وكذا " اللت^(٥) " و " اللت " ، والضاربة زيداً هند) هذه أمثلة للتي وتخفيفها ، كما ذكر في الذي " على الترتيب

(١) ما بين [كتب في هامش " م " صح

(٢) وانظر الخلاف في " أل " في شرح المفصل ١٤٤ / ٣

(٣) في " م " : فهي

(٤) في " م " : اسم الفاعل

(٥) " اللت " كتبت في هامش " هـ " صح

(ومشتقاهما ليس من هذا الباب في أكثر اللغات) أى مشتق
 " الذى " و " التي " . ليس من باب المبني (١) اللازم ، لما توهمه
 من كونه يختلف آخره باختلاف العوامل ، وهو كلام ردى في الغاية
 كما (٢) سبق في أسماء الإشارة (٣) .

(والأولى واللاؤن) (٤) خبره قوله فيما بعد : " لجمع المذكر "
 (فليس من (٥) الباب) أى اللاؤن ليس (٦) من باب المبنيات
 اللازمة (٧) ، للتوهم المذكور .

(وكذا " اللذون " في لغة بني عقيل مني كنانة (٨) قال
 قائلهم : نحن اللذون صبحوا الصباحا (٩)
 وآخره : يوم النخيل غارة ملحاحا (١٠)

(١) في الأصل : المبني اللازم

(٢) في " ل " : لما

(٣) سبق س ٤٩١ ، وقال صاحب العباب : اللذان واللتان ، ليسا
 من هذا الباب ، أى من باب اللازم للبناء ، في أكثر اللغات ، لكونهما
 معربين عند جمع عظيم ، وقد جاء اللذان واللتان في الأحوال الثلاث ،
 في غير الأفضح ، هذا هو التحقيق (المسباب ٢٦ / ظ)

(٤) في " هـ " : مبتدأ خبره

(٥) في " م " : فليس من هذا الباب

(٦) في الأصل : وليس

(٧) في الأصل : اللازم

(٨) وفي التصريح والاشموني : نسبت هذه اللغة بقولهم : " هذيل أو عقيل "

قال الشيخ الصبان : كذا بالشك في التصريح أيضا (الشموني ١ / ١٨٥)

(٩) في هامش " هـ " : صبحوا الصباحا : أى أغاروا غارة .

(١٠) البيت من [الرجز]

وآختلف في قائله ، فقيل : هو لروميه ، وقيل : لأبي حرب بن الأعلم من عقيل
 والمصنف يرى هذا ، لأنه قال : قال قائلهم

يعني : اللذون عند من يستعمله بالسوا وفي الرفع ، ليس من الباب
أيضا ، لتوهم الاعراب فيه .

(لجمع (١) المذكر) خبر للأولى (٢) وما بعده (٣) (وجاز
حذف النون) أي من المثني (نحو :

ابني كليب ان عني اللذا قتل الملوك وفككا الأفلالا (٤)
أي اللذان ، بحذف النون .

=====

وانظر نوادر أبي زيد ٤٧ ، خزائن الأديب ٥٠٦ / ٢ المفني ٤١٠ .

شرح شواهد المفني ٢١٨ التصريح ٣٣ / ١ همع الهوامع ٦١ / ١ ،
الدرر اللوامع ١ / ٣٦ ، ٥٦ الأشموني ١ / ١٥٨

(١) في الأصل : كجمع المذكر

(٢) في " ل " : أولى ، وفي " هـ " : لأولى

(٣) في " هـ " : وما بعدها

(٤) في هامش " هـ " : الشاعر يمدح نفسه ، ويفتخر بعلمه .

والبيت من [الكامل]

ونسبه سيويه للأخطل (الكتاب ١٨٦) وما الأخطل : عمرو ومرة ابنا كلثوم ،
وكذلك نسبه المبرّد في المقتضب (١ / ١٤٦)

قال ابن الشجري : فان ثبت المصدي ففيه ثلاث لغات : اللذان ، بتخفيف
النون ، واللذان بتشديد ها ، واللذا ، بحذف النون ، وأنشد البيت
(الأمالي ٢ / ٣٠٦)

ومنو كليب بن يربوع هم رهط جرير / جمهرة الأثساب ٢٢٥-٢٢٦)

ونسب الزمخشري وتبعه ابن يعين البيت الى الفرزدق (شرح الفصل ٣ / ١٥٥)

وانظر : ديوان الأخطل ٤٤ الخزائن ٤ / ٤٩٩ المنصف ١ / ٦٧ المعيني ١ / ٣٢٤

التصريح ١ / ١٣٢ همع الهوامع ١ / ٤٩ الدرر اللوامع ١ / ٢٣ .

(١) ونحوه " وخضتم كالذى خاضوا " (٢) على أحد الوجوه (أى كالذين خاضوا) .

وقيل : الذى مفرد (٤) بحاله ، وهو صفة لموصوف مفرد ، وقد حذف العائد ، أى خضتم (٥) خوضا كالذى خاضوه (٦) .

(١) في "م" : ومن الجمع نحو

(٢) في الأصل و"ل" : خضتم

(٣) الآية رقم ٦٩ من سورة التوبة ، والآية بتعامها :

[كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالا وأولادا فاستمتعوا بخلاقتهم فاستمتعتم بخلاقتكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقتهم وخضتم كالذى خاضوا أولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون]

(٤) في الأصل : وقيل الذى خاضوه مفرد

(٥) في "م" : أى وخضتم

(٦) وانظر ابن يعيش ١٥٦ / ٣

ومثل للذى مفردا بقوله تعالى :

[مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله

ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون]

(سورة البقرة آية رقم ١٧)

ومثل للذى جمعا بقوله تعالى :

[والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون]

(سورة الزمر آية رقم ٣٣)

وقيل : " الذى " مصدرية كأن ، على ما سيأتى فى بحث العوامل
ان شاء الله تعالى فى آخر الكتاب ، وهو قوله : " أنت فينا الذى
ترغبين " (١) أى أنت فينا وغببتك ، أى خضمت كخوضهم .

(واللاتي) مبتدأ مع ما بعده ، خبره قوله (٢) : " لجمع
المؤنث " (واللواتي) بتاء ويا فيهما (واللاتي) بهمزة
ويا بعدها (واللات) بتاء من غير ياء (واللاى) بيا خالصة (٣)
بعد الألف (لجمع المؤنث) خبر اللاتي وما بعده (٤) .

(وما) عطف على الذى (ولا تقع صفة) يعنى " ما " لا يوصف
بها ، لا يقال : " اشتريت الكتاب ما تعلم " بمعنى : الذى
تعلم (٥) .

(وتكون موصوفة أيضا) أى " ما " قد تكون موصوفة
أيضا كما وقعت موصولة (اما بفرد) تفصيل لـ " ما " الموصولة
أى قد تكون موصوفة بمفرد (نحو : " هذا ما لدى عتيد) (٦)

(١) س

(٢) فى الأصل : (واللاتي) مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو قوله

(٣) " خالصة " كتبت فى هامش الأصل صح

(٤) فى الأصل : وما بعدها

ولم يذكر الشارح " واللا " أنظر شرح الفصل ١٣٨ / ٣

(٥) فى " ل " : الذى تعلمه

(٦) فى الأصل : الموصولة ، والتصويب من باقى النسخ

(٧) الآية رقم ٢٣ من سورة قى والآية بتمامها :

[وقال قريبه هذا ما لدى عتيد]

وفى هامش الأصل : عتيد ، أى معدّ مضر

وفى هامش الأصل وهامش " هـ " : هذا مبتدأ ، " ما " موصوفة

=====

أى هذا شئ عتيد لَدَى (١) .
(أو بجملة) أى أو تكون موصوفة بجملة (٢) (نحو :

ربما تكره النفوس من الأيم - رله (٣) فرجة كحل العقال)
أى رب شئ تكرهه النفوس (٤) ، والشعر لأمية بن أبي الصلت (٥)
وقبله :

صبر النفس عند كل ملَمَّ ان في الصبر حيلة المحتال
لا تضيقن بالأمر فقد يك - شئ غماؤها بخير احتيال (٦)

=====

صفتها " عتيد " ، و " لَدَى " معمول ؛ و " ما " وصفتها خبر " هذا " أو موصولة ، صلتها " لَدَى " ، " عتيد " خبرها ، و " ما " خبرها خبر " هذا " ، أو بدل من " هذا " .

(هامش الأصل ٤٩ / ظ - هامش " هـ " ٢٦ / ظ)

وفي هامش العباب : المراد : شئ عتيد لَدَى ، أى معد ، أى لجهنم باقوائه إياه ، أو حاضر ، والتقدير الأول للزمخشرى ، وفيه أن " ما " حينئذ للشخص العاقل .

وان قدرت أن " ما " موصولة ، فـ " عتيد " بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحتوف (٢٦ / ظ)

(١) وهو نقد يرسىويه (الكتاب ١ / ١٠٦)

(٢) الأشموني ١٦٣ / ١ والمفني ٢ / ٢

(٣) في هامش الأصل و " هـ " : والضمير " له " راجع الى " ما " أى لهذا الشئ ، انفراج ، والمعنى : رب شئ يكرهه الانسان ، وهو مبتلى به ، ويؤزل ذلك المكروه (٤٩ / ظ - ٢٦ / ظ)

(٤) في " ل " و " هـ " : تكرهه النفوس من الأمر

(٥) أمية بن عبد الله أبي الصلت ، شاعر جاهلي حكيم ، من أهل الطائف ، ومن الذين حرّموا على أنفسهم الخمر وعبادة الأوثان قبل مجيئ الاسلام .

وفد الى الرسول في مكة وسمع منه القرآن ، ثم ذهب الى الشام ، وهاد ليسلم بعد غزوة بدر ، فعلم أن المسلمين قتلوا ابنا خاله ، فامتنع عن الاسلام ، توفي عام ٥ هـ .

(٦) (الأغلام ١ / ٣٦٤ - الحزانة ١ / ١١٩) تهذيب ابن عساكر ٣ / ١١٥
(٦) الأبيات من بحر [الخفيف] وآخر شطر البيت المستشهد به

=====

فرجة : أى انفراج ، كحل العقال : أى انفراج سهل سريع (١)
كحل عقال الدابة (٢) .

ولا يتمين للاستشهاد إذ قيل : إن " ما " كافة مهيئة لدخول
" رب " على الجمل ، نحو : ربما قام زيد ، ولكن الأولى جعلها
موصوفة لوجهين :

— أحدهما : أنه حمل لـ " رب " (٣) على بابيه وهو الكثير ، وهو كونها
غير مكفوفة ، وغير داخلية على الجمل .

— والثاني : أن " تكبره " لا بد له من مفعول حينئذ ، وتقديره
شيئا من الأمر ، لكن حذف الموصوف واقامة الصفة ، التي (٤)
هي جار ومجرور مقامه ضعيف (٥) .

=====

على الميم ، وهو — كما ذكر المؤلف — لامية بن أبي الصلت ، قال الشيخ محمد
الأمير في حاشيته على المغني : الفرجة — بالضم — في نحو الحائط ، والفتح :
المرة من الفرج .

كان أبو عمرو بن العلاء متبريا من الحجاج في اليمن ، فسمع أعرابيا يخبر
بموته ، وينشد البيت بالفتح — بفتح فرجة — فقال : لم أدري أيهما كنت أنسح
فإننا كنا نضم " فرجة " .

وقبل الأبيات التي ذكرها المؤلف قوله :

يا قليل العزاء في الأحوال وكثير الهموم والأوجال
قد يصاب الجبان في آخر الص ف وينجو مقارع الأبطال
وخطر البيت المستشهد به : لا تضق بالأمور درها فقد يكـ

والروايتان صحيحتان عرضيا .

والأبيات في قصة سيدنا إبراهيم مع ولده اسماعيل ، أنظرها في ابن يعيش ٣ / ٤ —

٣٠ / ٨ ، وأنظر المفسني ٢ / ٢ الكتاب ١٠٩ / ٢ — ٣١٥ الخزائن ٥٤١ / ٢ —

١٩٤ / ٤ المعيني ٤٨٤ / ١ همع الهوامع ٨ / ١ — ٩٢ أمالي ابن الشجري ٢ /

٢٣٨ مجالس العلماء ١٦٦ البيان والتبيين ٣ / ٢٦٠ الحيوان ٤٩ / ٣ الديوان ٥٠

(١) " سريع " سقطت من " ل " (٢) أنظر القاموس (فرج)

(٣) " لرب " كتبت في هامش " هـ " صح (٤) " التي " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) أنظر المغني ٣ / ٢

(ومثله) أى ومما (١) وقع " ما " (٢) فيه موصوفة بهجمة قولهم (٣)
 (نعم ما فعلت ، وثم ما فعلت (٤)) أى نعم شيئاً فعلته (٥)
 [وثم شيئاً فعلته] (٦) ، والمخصوص محذوف ، وليست بموصولة
 لأن شرط " نعم " أن يكون فاعله معرّفاً باللام ، أو ضميراً مستتراً بنكرة
 منصوبة نحو : " نعم رجلاً زيد " .

(ونكرة) أى قد تكون " ما " نكرة (في معنى " شئ ") ،
 من غير صفة ولا صلة ، نحو : " فمما هي " (أى ففهم شيئاً
 هي ، هذه هي التي تسمى تامة لعدم احتياجها إلى صلة
 وصفة (٧)

(وضمنة معنى الاستفهام) أى قد تكون " ما " متضمنة معنى الاستفهام
 (نحو : " وما تلك (٨) بيمينك يا موسى " (٩)) أى أى شئ
 تلك (١٠) .

- (١) في " هـ " : ممما
 (٢) " ما " كتبت في هامش الأصل صح
 (٣) في " ل " و " م " و " هـ " : قوله
 (٤) في " م " : نعم ما قلت
 (٥) في " م " : قلته
 (٦) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح
 (٧) ابن يعيش ٤ / ٤ والعياب ٢٦ / ظ
 (٨) في " ل " : ما تلك
 (٩) " بيمينك يا موسى " سقطت من " م " ، و " يا موسى " سقطت من " ل " و " هـ "
 وهي الآية رقم ٤٧ من سورة طه
 (١٠) تكون " ما " استفهاماً عما لا يعقل ، وعن صفات من
 يعقل ، وذلك قولك : " ما صدك " ؟ فيقول الجيب - فرس .
 ويقول القائل : من عندك ؟ فتقول : زيد ، فيقول : ما
 زيد ؟ فتقول : عاقل أو عالم (معاني الحروف للرماني ٨٦)

(والجزء) عطف على الاستفهام أى وقد تكون " ما " ضميمة
معنى الجزء (نحو : " وما تقدّموا لأنفسكم من خير " (٢))
أى ان تقدّموا خيرا لأنفسكم (٣) تجدوه ، وتسقى هذه جزائية
وشرطية ، باعتبار أنها تستدعي شرطا وجزاء (٤) .

(وألفها) أى وألف (٥) " ما " (يصيبها الحذف) أى تحذف
في حال كونها (استفهامية مع الجوار) أى مع الحروف (٦)
الجارة (٧) ، أى الكثير الشائع حذف الألف (٨) ، وقد جاء
اثباتها في قراءة " عمّا يتساءلون " (٩) باثبات

(١) في " ل " و " م " : ما تقدّموا

(٢) الآية رقم ١١٠ من سورة البقرة ، والآية بتمامها :

[وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله

ان الله بما تعملون بصير]

(٣) في " هـ " : لأنفسهم

(٤) أنظر معاني الحروف للرمانى ٨٦

(٥) في " م " : أى ألف

(٦) في الأصل : حروف الجارة

(٧) قال صاحب المعيار : وليس المراد من الجوار الحروف الجارة وحدها

كما فهم الشارح لأنه كما تحذف ألفها مع الحروف الجارة ، كذلك تحذف

مع الأسماء المضافة ٢٧/ و

(٨) وإذا دخل " ما " الاستفهامية حرف جر ، بعد من الاستفهام

حيث عمل فيه ما قبله ، وقرب من الخبرية ، فحذفوا ألفه للفرق

بين الخبر والاستخبار (ابن يعيش ٨/ ٨) وأنظر (الكتاب ٤/ ١٦٤)

(٩) الآية رقم (١) من سورة النبأ

وهي قرأ : أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس ، وعيسى بن عمر

الأشجى الكوفى (المغنى ٢/ ٤)

وكذلك نسبها ابن جني وقال : هذا أضعف اللغتين ، أعني اثبات الألف في " ما "

الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر (المحتسب ٢/ ٣٤٧)

الألف (١)

وفي قول حسان : (٢)

على ما قام يشتمني لثيم كخنزير تمرغ في الدهان (٣)
نحو : ممّ وعمّ .

ولم حذف الفاتحة في الاستفهام ؟ لكثرة الاستعمال

(١) وإنما حذف الف مع الجوار ، لأن لها صدر الكلام ، لكونها للاستفهام ، ولم يمكن تأخير الجار عنها ، فرغب الجار معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام ، وجعل حذفها دليل التركيب .
وإنما لم يحذف آخر " من " و " كم " لكونه حرفا صحيحا ، ولا آخر " أي " معها ، لجريه مجرى الحرف الصحيح في تحمّل الحركات (العباب ٢٧ / و)

(٢) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري ، أبو الوليد ، الصحابي شاعر النبي — صلى الله عليه وسلم — وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، عاش ستين سنة في الجاهلية ، ومثلها في الإسلام ، وعي قبل وفاته ، توفي سنة ٥٤ هـ (الأعلام ١٨٨ / ٢ الإصابة ١ / ٢٦٦ تهذيب التهذيب ٢٤٧ / ٢)

(٣) البيت من [الوافر] ونسب لحسان بن ثابت الأنصاري — رضي الله عنه — أول حسان بن المنذر ، وأكثر الذين رووه نسبوه لحسان الصحابي الأنصاري .
وقد اختلفوا في قافية البيت ، قال البغدادى :

بعضهم رواه : كخنزير تمرغ في دمان
وهو ابن جني في المحتسب ، وتبعه ابن هشام في المغني ، وقال : الدمان ، كالرماد وزنا ومعنى .

ورواه صاحب اللباب وشارحه الفالي : في الدهان — بها — بعد الدال
ورواه المرادى في شرح الألفية : في تراب
ورواه بعضهم : في دمال — باللام — .

وهذا كله خلاف الصواب ، ورواية السكري في شرح الديوان :

فميم تقول يشتمني لثيم

والرواية التي يرضيها البغدادى : " في رماذ "

وقال : لأنه يدل ذلك خلقه بالشجر ثم يأتي الطين والخمأة فيتلطخ بهما ، وكلما سقط

منه شيء ، عاد فيهما . (الخزائنة ٢ / ٥٣٩ المغني ٢ / ٤) =====

(والقلب) أى يصيبها القلب (استفهامية في نحو قول أبي
ذؤيب : — (١)) .

قال أبو ذؤيب (٢) : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج
الحجيج أهلوا بالاحرام ، فقلت : — أى ما — فقيل : هلك (٣)
رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) .

(جزائية) أى يصيب ألفها القلب في حال كونها جزائية (في ميمها)
نحو : " ميمها تصنع أصنع " ، والأصل : " ماما " فقلبت ألفها هاء
كراهة اجتماع المثليين على ما سيأتي (٥) .

=====

والبيت من قصيدة لحسان في هجاء بني عابد بن عبد الله بن عمير بن مخزوم
وانظر القصيدة في الخزانة ٥٣٩ / ٢ ، وانظر : ابن الشجرى ٢ / ٢٣٣ ،
شرح شواهد الشافعية ٢٤٤ العيني ٥٠٤ / ٤ التصريح ٣٥٤ / ٢ همع الهوامع ٢١٧ / ٢
الدرر اللوامع ٢٣٨ / ٢ الأشموني ٢١٦ / ٤

(١) ابن يعيش ٦ / ٤

(٢) أبو ذؤيب : خويلد بن خالد بن محرز ، من بني هذيل ، شاعر مخضرم
أدرك الجاهلية والإسلام ، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتح ، وخرج
في جند عبد الله بن أبي سرح غازيا إلى إفريقيا سنة ٢٦ هـ ، وعاد يحمل البشري
إلى الخليفة عثمان بن عفان فتوفي في مصر سنة ٢٧ هـ .

(الإعراب ٣٧٢ / ٢ خزانة الأدب ١ / ٢٠٣ هـ ٢ / ٣٢٠)
(٣) " هلك " كتبت في هامش " هـ " صح

(٤) صلى الله عليه وسلم : سقطت من " هـ " وفي الأصل : كتبت : ع م

وانظر القصة في شرح الفصل ٧ / ٤ - ٨

(٥) سيأتي ص

وذكر سيوريه أن في " ميمها " إيتين عن الخليل :

— أن يكون أصلها " ماما " بمنزلة " ما " مع " متى " أو " أن " أو " أين "

— وقد يجوز أن تكون " مه " كـ " إذ " ضمت إليها " ما " (الكتاب ٣ / ٥٩)

وابن هشام يرى أنها بسيطة ، وليست مركبة ، دفعا للتكرار (المغني ٢ / ٢٠)

(وَمَنْ) عطف على " ما " أى الوصولات " الذي وما ومن " (وهي " ما ") يعني أن " من " كـ " ما " في وجوها المذكورة ، فالموصولة كقولك : " جاء من عرفته " والاستفهامية نحو : " من عندك " والجزائية نحو : " من يأتي أكرمه " .

(إلا أنها لا تقع غير موصوفة ولا موصولة) (١) يعني " من " لا تقع تامة بخلاف " ما " فلذلك استثناهما .

(روى : فكى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنَا حَبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَيَّانَا (٢) مرفوعاً ومجروراً)

يعني قد جاءت " مَنْ " موصوفة في البيت ، إذا كان " غير " مجروراً صفة بخلاف المرفوع ، فإن " من " حينئذ جاز أن تكون موصولة بحذف صدر الصلة ، أى على الذى هو غيرنا .

(١) قال الزمخشري : و " من " كـ " ما " في أوجهها ، إلا في وقوعها غير موصولة ولا موصوفة ، وهي تختص بأولي العلم (شرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٤)

(٢) البيت من [الكامل] والمشهور أنه لحسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - ، وليس في ديوانه وقيل : هو لعبد الله بن رواحة ، أو لكعب بن مالك الأنصاري ، وقد أورد جامع ديوان كعب ضمن شعره ، ولم يذكر معه أى بيت آخر .

و " غيرنا " تروى بالرفع والجرح ، والاستشهاد بالبيت على رواية الجرح . والبيت في شرح شواهد الألفية للعيني : وكى بنا شرفاً (٤٨٦ / ١) وروى في معاني القرآن للفراء ، وفي تفسير الطبري وفي اللسان والخزانة والتاج ، وكى بنا فضلاً

ورواية سيويه وديوان كعب بن مالك ، وابن الشجري : فكى بنا فضلاً

وانظر : ديوان كعب ٢٨٩ ابن يعيش ١٢ / ٤ الكتاب ١٠٥ / ٢ أمالي ابن الشجري ١٦٩ / ٢ ٣١١ العيني ٤٨٦ / ١ همع الهوامع ٩٢ / ١ ١٦٢ الدرر اللوامع ٥٧ / ١ - ١٤٥ مجالس ثعلب ٣٣٠ الجمل ٣١١ مفسني اللبيب ١٠٩

ويحتل على تقدير الرفع أن تكون " من " أيضا موصوفة ، و " غيرنا " خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ مع خبره مجرور المحل ، صفة لـ " من " فلا يتعين على الرفع (١) أن تكون موصوفة .

فقوله (٢) : " مرفوعا " إنما يصح في الاستشهاد على كونها موصوفة بنا ، على هذا الاحتمال ، وإن أطلق الاستدلال (٣) .

(وتختص) أي " مَنْ " (بمن يعلم) ولم يقل (٤) : " بمن يعقل " ليكون أشمل ، إذ قد تطلق عليه تعال ، ويستعمل لفظ (٥) " العلم " دون لفظ " العقل " (٦)

(١) الرفع " سقطت من " م "

(٢) فقوله " سقطت من الأصل "

(٣) وفي هامش العباب :

كان على المصنف أن يقول بعد قوله : " ولا موصولة " : الا عند أبي علي لأن " من " عنده تقع نكرة تامة كـ " ما " ، فانه قال في قوله :

نَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَأَعْلَانِ

أن الفاعل مستتر ، و " مَنْ " تمييز ، وقوله " هو " مخصوص بالمدح ، فـ " هو " مبتدأ خبره ما قبله ، أو خبر لمبتدأ محذوف .

وقال غيره : " من " موصول فاعل ، وقوله " هو " مبتدأ ، خبره هو آخر محذوف ، على حدّ قوله : شعري شعري ، والظرف متعلق بالمحذوف لأن فيه معنى الفعل ، أي : ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلائية .

فعبّر عن " هو " الثاني بقوله " الثابت " ، وحينئذ يحتاج إلى تقدير " هو " الثالث ، ليكون مخصوصا بالمدح (٢٧ / ظ) (وانظر المغني ١٩ / ٢)

(٤) " يقل " كتبت في هامش " ه " صح

(٥) " لفظ " سقطت من الأصل و " يقل "

(٦) المؤلف هنا يردّد كلام ابن يعيش ، أنظر شرح الفصل ١٢ / ٤ - ١٣

(وتقع) أى " من " (على الواحد والاثنين (١) والجمع والمذكر والمؤنث) فالمفرد كما سبق ، والمثنى كقول الفرزدق (٢) :

تعال فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان (٣)

والجمع كقوله تعالى : " ومنهم من (٤) يستمعون إليك " (٥)

(١) في الأصل : الواحد الاثنين

(٢) في " م " : كقول الفرزدق يخاطب

والفرزدق : همام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، أبوفراس ، كان يكنى في شبابه بـ " أبي مكية " وهي ابنة له ، ولقب بالفرزدق لجهامة وجهه وظله ، عده ابن سلام فسي الطبقة الأولى ، توفي في بادية البصرة (١١٠ هـ)

(الأعلام ٩٦ / ٩ طبقات الشعراء ٧٥ خزنة الأدب ١ / ١٠٥ - ١٠٨)

(٣) البيت من الطويل

وهو للفرزدق من قصيدة له مع الذئب ، مطلعها :

وأطلس مسال وما كان صاحباً رفعت لناري موهناً فأتاني

والشاهد فيه : عود الضمير المثنى في " يصطحبان " على " من "

على معنى " من " ، لا على لفظها .

وعلى رواية المؤلف ، روى سيويه والأعلام هذا البيت ، والمشهور فيه :

تعش ، فان عاهدتني لا تخونني

وانظر : الكتاب ٤١٦ / ٢ المقتضب ٩٥ / ٢ ، ٢٥٣ / ٣ الجمل ٣٤٣

الخصائص ٤٢٢ / ٢ أمالي ابن الشجري ٣١١ / ٢ المحتسب ٢١٩ / ١

ابن يعيش ١٣٢ / ٢ المفسني ٤٠٤ العيني ٤٦١ / ١ همع الهوامع ٨٧ / ١ -

٨٨ الدرر اللوامع ٦٤ / ١ - ٦٥ الأشموني ١٦٢ / ١ الديوان ٨٧٠

(٤) " من " سقطت من الأصل بيتاً في هامش " هـ " صح

(٥) الآية رقم ٤٢ من سورة يونس ، والآية بتامها :

إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّهْمَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ

(١)
والتأنيث كقولـه تعالى : " ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً " بتذكير الأول ، وتأنيث الثاني .

(١) ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير ، ويجوز (أى الحمل على المعنى ، نحو : " من هي محسنة جاريتك " ، و " من أحسنت جاريتك " ، وتقول : " من حمراء جاريتك " ، ولم يجوز " من هي (٢) أحمر " لللفظ (٢) ، و " من محسن جاريتك " جـاثر (٤) .

أما الصورتان الأولىان ، فجوازهما ظاهر ، لأن الأولى وقعت الجملة الاسمية فيها صلة ، والثانية ، وقعت الجملة الفعلية صلة ، وفيهما ضمير مؤنث عائد الى " من " حملاً على المعنى لأنه مؤنث .

وكذا الصورة الثالثة ، وهي : " من (٥) حمراء جاريتك " [أى من هي حمراء جاريتك] (٦) ، حملاً على المعنى أيضاً .

(١) الآية رقم ٣١ من سورة الأحزاب ، والآية بتمامها : [ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتيها أجرها مرتين واعتدنا لها رزقاً كريماً]
وقرأ الزهفراني والجحدري " ومن تقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً) بالتاء فيهما
وقرأ حمزة والكسائي " ومن يقنت ويعمل " بالياء ، بالتذكير حملاً على اللفظ فيهما
وقرأ الباقر من السبعة " يقنت " بالتذكير حملاً على اللفظ " وتعمل " بالتأنيث حملاً على المعنى أنظر ابن يعيش ١٤ / ٤ ومعاني القرآن للقرآء ٣٤١ / ٢
وفي مختصر شواذ القرآن (١١٩) ومن تقنت منكن - بالتاء . قراءة ابن عامر ورواه أبو حاتم عن أبي جعفر ، وشيبة عن نافع .

(٢) هي " سقطت من " هـ " و " م " و " ن " .
(٣) لقيح الاخبار بمذكر عن مؤنث ، حاشية الصبان ١٦١ / ١
(٤) كلام المصنف وأمثاله في الفصل بشرح ابن يعيش (٤ / ١٣ - ١٤)
(٥) من " كتبت في هامش " ل " صح
(٦) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(١٠) بقيت صورتان ، أحدهما : " من هي أحمر جاريتك " والآخرى
" من هي محسن جاريتك " فقال : تمتنع الأولى ، وجازت الثانية .

أما امتناع الأولى (٢) ، فلأن " أحمر " ليس مؤنثا في اللفظ
فلا يصح اجراءه مؤنثا ، كما لا يجوز أن يقال : " هند أحمر "
بل يجب أن يقال : " حمرا " (٣) .

قوله (٤) : " لم يجز للفظ " (٥) لآى لم (٦) يجز للفظ (٧)
أحمر ، فإنه (٨) ليس فعلا ولا جاريا مجرى الفعل ، كاسم الفاعل
لما ذكرنا (٩) .

وأما الأخرى ، وهي : " من محسن جاريتك " (١٠) فكان ينبغي
أن لا تجوز أيضا ، لأن " محسن " مذكر ، ولا يجوز " هند محسن "
إلا بتأويل بعيد .

وانما (١١) أجاز له لما ذكره في التعليق ، وهو قوله : " إذ ليس بين
محسن ومحسنة (١٢) في اللفظ والبناء إلا الهاء ، ونحو أحمر وحمرا "
ليس كذلك (١٣) لـ هذا ما ذكره (١٤) وفيه نظر .

(١) في الأصل : والآخر

(٢) " الأولى " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) جميع الصور التي ذكرها المؤلف في حاشية الصبان (١٦١ / ١)

(٤) في " ل " و " هـ " : وقوله

(٥) في " هـ " : اللفظ

(٦) في " هـ " : ولم

(٧) ما بين لـ سقط من " م "

(٨) في الأصل : لانه

(٩) في " م " : كما ذكرنا (١٠) " جاريتك " سقطت من " ل " و " م "

(١١) في " ل " : انما (١٢) في " هـ " : وبين محسنة

(١٣) لم أجده في الحاشية التي بين يدي ما يقوله المؤلف ، ولعل للمصنف حاشية أخرى

(١٤) ما بين لـ كتبت في هامش " هـ " صح .

لأننا نسلّم (١) أن ما ذكره فرق بين محسن ومحسنة ، وبين أحمر ، لكن الكلام في كون هذا الفرق (٢) مؤثرا في الجواز والمنع ، وليس كذلك (٣) .

وإن أراد أنه جائز باعتبار التأويل (٤) ، وهو (٥) : " من هي شخص محسن " أو " شيء " محسن " فجاز أيضا في " من هي حمراء " بهذا التأويل .

وعلى كل حال فينبغي أن تجوز الصور كلها ، حملا على المعنى تارة ، وعلى اللفظ أخرى ، فـ " من هي أحمر " ليست بممتنعة على الإطلاق ، لجواز " هو أحمر " على اللفظ " و " هي أحمر " على المعنى لا على اللفظ (٦) .

(وأجاز الكسائي وقوعها) أى وقوع " من " (صلة) يعني زائدة (٨)

(١) في " هـ " : لا نسلّم

(٢) " الفرق " سقطت من " م "

(٣) ولا فرق بين المؤنث بالثاء والمؤنث بالالف ، ولا بين الأسماء كروضة

وصحراء ، وبين الصفات كمحسنة وحمراء (حاشية الصبان ١٦١ / ١ نقلا

عن الدماميني)

(٤) في " ل " و " هـ " : تأويل

(٥) في " م " : وهي

(٦) في " م " : شخص

(٧) كلام المؤلف وتسهيله ، يمكن أن يؤخذ به بشرط عدم تقدم

سابق يحدد المعنى كما في قول الشاعر :

ان من النساء من هي روضة

فأنت الضمير لتقدم ذكر الفرس (حاشية الصبان ١٦١ / ١)

(٨) في هامش المعقاب : وقوع " من " زائدة سهل على قاعدة الكوفيين

في أن الأسماء تزداد ، فلا احتياج الى جعل " من " حرفا (٢٨ / و)

(وانشد :

آل الزبير سنألم المجد قد علمت ذاك العشيرة والأثرون من عدد (١)
أى الأثرون (٢) عدد (٣) ، بمعنى الأثرون عدد (٤) ، و "عدد"
نصب على التمييز ، و "من" زائدة ، والتقدير : انسانا يعد
عددا عند غيره)

هذا جواب عن استدلال الكسائي ، يعني : لا نسلم أن "من"
في البيت صلة ، لكن جاز أن تكون موصوفة ، و "عدد" مصدر
لفعل محذوف ، وهو "يعد" ، والفعل مع المصدر منصوب
المحل صفة لـ "من" ، أى انسانا يعد عددا .

ويحتمل أن لا يقدر الفعل ، ويجعل "عدد" مصدرا (٧)
بمعنى المفعول ، أى معدودا ، فيكون صفة مفردة ، ولا حاجة
الى اضمار فعل (٨) .

(١) البيت من الآ البسيط ، وهو مجهول القائل .
وهو شاهد على وقوع "من" زائدة ، ومذهب البصريين والفرّاء :
أن "من" اسم ، والأشما لا تزداد .
والأثرون : جمع "أثرى" ، وهو أفعل تفضيل من "ثريت بك" - بكسر
الراء - أى كثرت بك (أنظر الصحاح ٣/١)
وأنظر مع الهوامع ١/٩٢ الدرر اللوامع ١/٢٠ أمالي ابن الشجرى ٢/٣٢٢
خزانة الأدب ٢/٥٤٨ والمفني ١/٣٢٩

(٢) فى الأصل : والأثرون

(٣) (عدد) كتبت فى هامش "ل" صح

(٤) "عدد" سقطت من "هـ"

(٥) فى الأصل : عن سؤال استدلال (٦) فى "ل" مصدرا (٧) فى هـ : مصدر

(٨) وقد نقل البغدادي وجهة نظر المؤلف فى خزانة الأدب ٢/٥٨

وأنظر شرح الكافية ٢/٥٥

(ولا يقمان) أى (١) " مَن " و " ما " (موصولتين موصوفتين)
 أى لا تقمان موصوفتين حال كونهما موصولتين ، أى لا توصف
 " مَن " الموصولة بصفة ، ولا (٢) " ما " الموصولة أيضا
 بصفة .

(بخلاف " الذى " فإنه يوصف بالمعروف باللام ، نحو : " مررت
 بالذى أكرمه الظريف ") بالجر صفة للذى مع صلته ، ولا يجوز
 أن يقال : " مررت بمن أكرمه الظريف " ولا " بما أكرمه الظريف " .
 على أن تكون " الظريف " صفة لـ " من " مع صلته ، أول " ما " .
 مع صلته ، .

هكذا ذكره ، والفرق أن لفظ " من " و " ما " أشبه بالحرف (٣)
 من " الذى " فجاز وصف هذا دون ذاك (٤) .

أما أولا : فلأن لفظ " من " و " ما " كل واحد منهما مركب
 من حرفين ، فوضعه وضع الحروف ، وجعل هذا علّة لئلا يثبت
 بخلاف " الذى " ، فإن وضعه ليس وضع الحروف ، لأنه مركب
 من أكثر من حرفين .

وأما ثانيا : فلأن " الذى " فيه صورة اللام للتعريف - وإن كان جزاء
 من الكلمة عندهم - فهو (٥) أشبه (٦) بالأشياء صورة من لفظ " من وما " (٧)

(١) " أى " سقطت من "م" ، وفي " ل " : " من وما " من كلام المصنف

(٢) " لا " سقطت من الأصل

(٣) في " ل " : بالحروف

(٤) في " هـ " : ذلك

وقال صاحب العباب : لأن وضع الحروف فلا يجوز أن يوصفا (٢٨ / و)

(٥) في " م " : فهي

(٦) " أشبه " سقطت من " هـ "

(٧) في الأصل : ما ومن ، وقد نقل الكلام بحروفه في هامش العباب (٢٨ / و)

وأما ثالثاً : فلأن لفظ " من " و " ما " (١) بعينهما ، جاء حرفاً صريحاً ، بخلاف " الذى " فإنه لم يوجد إلا اسماً .

وبذا غاية الفرق بينهما ، ولا يخلو (٢) عن الحزاة .

(وتؤكدان) أى " من " (٣) و " ما " (مثلها) أى مثل الذى " (نحوه : " نظرت الى ما عندك نفسه ") بجر " نفسه " فيهما ، تأكيداً لـ " من " مع صلتيهما (٤) ، كما جاز " نظرت الى (٥) الذى أكرمته نفسه " بتأكيد الموصول مع صلته .

وانما جاز تأكيد " من " و " ما " موصولتين ، ولم يجوز وصفهما موصولتين (٦) ، لما ذكرنا من أن لفظ " من " و " ما " أشبه بالحروف (٧) من " الذى " ، والحرف لا يجوز أن يوصف ، لكن يجوز أن يؤكد على الجملة — بتأكيد لفظي (٨) ، وهو تكرير نفس اللفظ (٩) ، فعلى الجملة يجوز تأكيد الحروف (١٠) ، ولا يجوز وصف الحروف .

(١) من وما : سقطت من " م " و " من " سقطت من الأصل

(٢) في الأصل : يخلوا

(٣) أى من : كتبت في هامش الأصل صح

(٤) في الأصل : مع صلتيهما

(٥) " الى " سقطت من الأصل

(٦) " موصولتين " سقطت من الأصل

(٧) في الأصل : بالحرف

(٨) وقد ساق نفس التعليل صاحب العباب (٢٨ / و)

(٩) أنظر تأكيد الحرف بتأكيد لفظي (الأشموني ٦٢ / ٣)

(١٠) في " هـ " : الحرف

الاستفهام بـ "من" =====

(وإذا استفهم بها) أى بـ "مَنْ" (الواقف عن نكرة وقابل)
أى الواقف (حركته) أى حركة ذلك الاسم الذى هو نكرة
(فى لفظ الذاكر ، بما يجانسها من حركة المد ، إذا كان)
أى ذلك اللفظ الواقع فى لفظ الذاكر (مذكراً واحداً)
فاذا قال : " جاءني رجل " قال المستفهم : " مَنْوا " وإذا
قال : " رأيت رجلاً " يقول المستفهم : " مَنْا " ، وإذا قال :
" مررت برجل " يقول المستفهم : " مَنْي " .

وانما اختص بالوقف (٢) ، لأن زيادة حروف (٣) المد واللين
على الكلمة ، على خلاف الأصل ، فجاز فى الوقف ، [لأن الوقف] (٤)
محل تغييرات كثيرة (٥) ، كما هو مذكور فى بابيه .

وانما خص بها أن يكون المستفهم عنه نكرة ، لأن احتياج النكرة
الى التمييز (٦) بالاستفهام ، أكثر من احتياج المعرفة ، فكان (٧)
زيادة الحرف للدلالة على التمييز ، أليق بالنكرة من غيره (٨) .

(١) الكلام بحروفه فى شرح الفصل ١٤ / ٤

(٢) فى الأصل : بالواقف

(٣) فى الأصل و " ل " : حرف

(٤) ما بين [] سقط من " م "

(٥) " كثيرة " سقطت من " ه "

(٦) فى " م " : المميز

(٧) فى " ه " : وكان

(٨) وانما اشترطوا الاستفهام عن ذلك فى الحكاية لأن حكاية هذه العلامات لا بد
فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ، تثبت فيه تلك العلامات ، حتى تحكى .
وفرضهم من الحكاية أن يعلم المخاطب أن المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره .

(والّا) أى وان لم يكن مذكرا (١) واحدا ، بأن يكون مثنى أو جمعا - مذكرين - أو مفردا مؤنثا ، أو مثنى أو جمعا - مؤنثين - (الحق) [أى الواقف (علامته)] (٢) أى علامة كل واحد (على حسب أحواله من الاعراب ، وتنبيهها على حال (٣) الذات والاعراب)

يعني في المشتق (٤) المذكر ، إذا قال القائل : " جاء رجلان " جاز للمستفهم الواقف أن يلحق علامة تدل على حال ذات المثنى ، وعلى اعرابه ، فإذا قال : " منان " دل بتثنيته على أن ذات المسئول عنه مثنى ، وبالألف على أن المسئول عنه مرفوع .

وكذا المثنى (٥) المؤنث ، والجمع المذكر ، فإذا قال : " جاءني رجال " قال : " منون " وإذا قال : رأيت رجالا " قال : " منين " وإذا قال : " جاءت امرأتان " يقول المستفهم : " منتان " أو منتان " - بسكون النون - فقد دل على ذات [المثنى المؤنث بتثنية] (٦) المؤنث (٧) . وعلى اعرابه بالألف ،

=====

(العباب ٢٨ / و) وانظر ابن يعيش ١٥ / ٤ وشرح الكافية ٦١ / ٢

(١) في الأصل : مذكورا

(٢) ما بين [سقط من " م "

(٣) في الأصل : أحوال

(٤) " المثنى " كتب في هامش " م " صح

(٥) في " م " : وكذا في المثنى

(٦) ما بين [كتب في هامش " ل " ص

(٧) " بتثنية المؤنث " سقطت من " ه "

وكذا في النصب والجري قول : " مننين " (١)
 (فان تعدد اجتماع الدالتين ، كما في المؤنث ، واحدا أو جمعا ،
 اقتصر على الأولى) أي على الدلالة على حال الذات ، فإذا قال :
 " جاءت امرأة " فيقول : " منه " [فقد دل بالحاق
 الهاء (٢) على أن [(٣) المسئول عنه مؤنث ، ولم يمكن الدلالة
 على اعرابه ، لكونه في الوقف ، والسكون (٤) .

وكذا في الجمع المؤنث ، إذا قال : جاءت سلطات ، يقول المستفهم
 " مَنْات " - يسكون التاء - فقد دل على أن الذات المسئول عنه
 جمع مؤنث ، ولم يمكن الدلالة على اعرابها ، لكون الحركة ممتعة
 في الوقف .

وانما اقتصر على دلالة الذات ، لانه أهم وأتوى (٦) .

وانما لم يذكر المصنف كون النون والتاء (٧) ساكنين (٨) ، مع
 أنه شرط ، لأن المفروض كون المستفهم واقفا ، والوقف يجب فيه

(١) اعلم أنك تتني " مَنْ " إذا قلت : " رأيت رجلين " كما تتني " أيا " وذلك
 قولك : " رأيت رجلين ، فتقول : مَنَيْن ، وأتاني رجلان ، فتقول : مَنْان
 وإذا قال : " رأيت رجلا ، قلت : مَنِين ، وإن قال : " رأيت امرأتين قلت : مَنَتَيْن
 (الكتاب ٢ / ٤٠٦)

(٢) في الأصل و " ل " : التاء

(٣) في " هـ " كتب بدل ما بين [] : فالحق التاء على أن

(٤) وإن قال : " رأيت امرأة " قلت : " منه " الكتاب ٢ / ٤٠٨

(٥) في الأصل : ولا

(٦) لأن الاعراب فرع الذات ، فإذا امتنع اجتماع حال الذات والفرع ، كان

حفظ الأصل أولى (المصباح ٢٨ / ظ)

(٧) والتاء : سقطت من " هـ " وكتبت في هامش " ل " صح

(٨) في الأصل و " ل " و " هـ " : ساكنة .

مكون الآخر (١) .

(ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين (٢) في الأحوال كلها) (٣) يعني : ومنهم من لا يزيد على حروف المد واللين في كل منكر مستفهم عنه ، مذكرا أو مؤنثا أو مشئى (٤) أو (٥) جمعا ، فإذا قيل : " جا " رجل " يقول : " منو " وفي " رجال " " منو " ، وفي " رجالا " : " منا " ، وفي " رجال " : " مني " وكذا الوقال : " جاءت امرأة " أو " نسا " ، فيقول المستفهم الواقف في كل منهما في الرفع : " منو " ، وفي النصب : " منا " وفي الجر : " مني " .

فألوار (٦) للرفع ، والألف للنصب ، والياء للجر ، فقد دل على اعتراب المسئول عنه ، دون أحوال (٧) الذات (٨) .

(١) وزعم الخليل أن " منه " و " منتين " و " منين " و " منات " و " منين " ، كل هذا في الصلة سكتن النون (الكتاب ٢ / ٤٠٩)

(٢) واللين " سقطت من " م "

(٣) ومنهم من لا يزيد إذا وقف على الأحرف الثلاثة ، وحد أم ثنى أم أنث ، أم جمع (المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٩)

(٤) " أو مشئى " سقطت من " م " ، وكتبت في هامش الأصل صح

(٥) " رجال " سقطت من " م "

(٦) في " هـ " : " فالوا " بسقوط الحرف الأخير من الكلمة

(٧) " أحوال " كتبت في هامش " ل " صح

(٨) وحد ثنا يونس أن ناسا يقولون أبدا : " منا " و " مني " و

" منو " ، عنيت واحدا أو اثنين أو جمعا في الوقف .

(الكتاب ٢ / ٤١٠)

(والواصل لا يغيرها) أى لا يغير " مَن " (بحال ، نحو :
 " من يافتى ") فإذا (١) قال : " جاءت امرأة " فيقول المستفهم
 " من يافتى " من غير زيادة علامة من حروف المد والتأنيث ،
 لما ذكرنا من أن الحاق العلامات بتغييره فيليق بحال الواقف (٢)
 دون غيره .

(وقد جمع شذوذين من قال :
 أتسوا نارى فقلت منون أنتم

اللاحاق وصل ، وتحريك النون (٣))
 تمامه (٤) : فقالوا الجن قلت عموا ظلاما (٥)

(١) في الأصل : وإذا ، وفي " هـ " : فإذا قلت
 (٢) في " ل " و " هـ " و " م " : الوقف
 (٣) وأما الواصل فيقول في هذا كله : " من يافتى " بغير علامة ، وقد
 ارتكب من قال : أتوا نارى فقلت منون أنتم
 شذوذين ، الحاق العلامة في الدرج ، وتحريك النون (شرح الفصل ١٦ / ٤)
 (٤) " تمامه " سقطت من الأصل

(٥) البيت من لـ الوافرا
 واختلف في نسبه فقيل : لشمر بن الحارث - تصغير شمر - وقيل : لشمر
 بن الحارث ، وقيل لتأبط شرا .

ومعنى " عموا ظلاما " أنعموا ، وإنما قال لهم : عموا ظلاما ، كما قال ابن
 السيرافي - : لأنهم جن ، وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام
 كما يقال لبني آدم إذا أصبحوا : عموا صباحا .

وانظر : الخزانة ٢ / ٣ - ٧ الكتاب ٤١٠ / ٢ الحيوان ١٧٦ / ١ ٣٢٨
 المغتضب ٣٠٧ / ٢ جمل الزجاجي ٣٢٠ الخصائص ١٢٩ / ١ المقرب ٦٥
 ابن يمش ١٦ / ٤ العيني ٤٩٨ / ٤ - ٥٥٧ التصريح ٢٨٣ / ٢ نوادر أبي زيد
 ١٢٣ همع الهوامع ١٥٧ / ٢ - ٢١١ الدرر اللوامع ٢١٨ / ٢
 الأشموني ٩٠ / ٤ ٢٢٠٤

أحد الشذوذين : اثبات علامة المد ^(١) (٢) في الوصل .
 والثاني : تحريك النون ، والنون يجب أن تكون ساكنة في الوصل (٣)
 (ويحتمل أن تكون على لغة من يقول — فيما حكاه سيويه — :
 " ضرب من مناً " بالأعراب) (٤) هذا اعتذار عن الشذوذ (٥)
 الثاني ، بأن جاز أن يكون تحريك النون (٦) على القياس ، وهو
 أنه حكى سيويه أنه يستعمل " من " معرباً بالحركات [الثلاثة] ^(٧)
 بأن تقول : ضرب من ، ورأيت مناً ، ومررت بمن .
 فمن هذا الاعتبار ، إذا جمع جمع السلامة يقال (٨) : منون
 كسلمون ، فحينئذ تكون منون — في البيت — حركتها قياسية
 كحركة (٩) سلمون .

(١) " علامة " سقطت من " هـ "
 (٢) في " هـ " : المذكر ، بدل " المد "
 (٣) في " هـ " : الأصل
 (٤) مذهب يونس جواز الحكاية بـ " من " وصلًا ، وهو يقيسه على
 " آية " .
 قال سيويه : فأما يونس فكان يقيس " منه " على " آية " فيقول
 " منه " و " منه " و " منه " . . .
 ثم أنشد : أتوانى (البيت)
 وقال : زعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول : " ضرب من مناً "
 (الكتاب ٢ / ٤١٠ — ٤١١)

(٥) في " م " : عن الشذوذين
 (٦) في " م " : الجمع وتحريك النون
 (٧) في جميع النسخ " الثلاث " ، والسياق يقتضي ما أثبتته
 (٨) في " م " : يقال فيه
 (٩) في الأصل : لحركة

وهذا البيت (١) ذكره هو وغيره على الشذوذ في هذا القسم وفيه نظر ، لأن المبحث أن يكون في لفظ الذاكر تكرة ، ويستفهم عنه واصل ، حتى يكون هذا شاذاً ، ولا يعلم لسي البيت أن المستفهم عنه في لفظ الذاكر تكرة ، بل لم يجر لفظ ذاكر قبل الاستفهام بل المذكور هو " أتوا " ولا يستفهم الشخص عما ذكره بنفسه . ولو كان تكرة في لفظ الجن ، واستفهم عنه الواصل ، كان محل الاستشهاد ، وهو غير معلوم .

ويمكن أن يجاب عنه (٢) بأن المعلوم أن الحاق العلامة بلفظ المستفهم لا يكون إلا إذا كان المستفهم عنه تكرة ، [فاستدلوا بالحاق العلامة في لفظ المستفهم ، على أن المستفهم عنه تكرة ، في لفظ الذاكر (٣)] (٤) بالاستقراء المعلوم من اللغة .

(وأما المعرفة ، فغير العلم يرفع ، وكذا العلم في تميم ويحكى على لفظ الذاكر في الحجاز) يعني إذا كان المعرفة في لفظ الذاكر ، واستفهم عنه بـ " من " ، فاما أن تكون المعرفة علماً ، أو غير علم ، فإن كان غير علم فحقه أن تمام تلك المعرفة بممد (٥) " مَن " ، وترفع في الأحوال الثلاث ، بلا خلاف بين تميم والحجاز (٦) فيه .

-
- (١) البيت " سقطت من " م
 (٢) في " م " : الجواب عنه
 (٣) في " ل " و " م " : ذاكر
 (٤) ما بين [سقط من الأصل
 (٥) " بممد " كتبت في هامش الأصل صح
 (٦) في الأصل : وحجاز

فإذا قال الذاكر : " جاء الرجل " فيقول المستفهم : " من الرجل " ، وإذا قال : " رأيت الرجل " أو " مررت (١) بالرجل " قال : " من الرجل " بالرفع (٢) .

وأما العلم ففيه مذهبان :

— أحدهما لبني تميم ، وهو الرفع أيضا مطلقا في الأحوال الثلاث .
— والثاني للحجاز (٣) ، وهو حكاية لفظ الذاكر ، فإذا قال : " جاء زيد " يقول المستفهم : " من زيد " بالرفع ، وإذا قال : " رأيت زيدا " يقول المستفهم : " من زيدا " بالنصب ، وإذا قال : " مررت بزيدا " يقول : " من زيد " بالجر (٤) .

هذا هو المشهور ، وحكي أيضا جواز حكاية جميع المعارف المعربة (٥) بعد " من " قياسا على الأعلام (٦) .
وحكي أيضا جواز حكاية المعارف بعد " من " كحكاية النكرات فيقال : " منو ومنيا ومني " (٧) .

وقوله : " يرفع " ظاهر في أن الرفع واجب في الوصل والوقف ، ولذلك (٨) ذكرها بعد ذكر الوقف والوصل (٩) ، في النكرة .

(١) في الأصل و " ل " : و مررت
(٢) وحكى المبرد عن يونس أن غير العلم يذكر بعد " من " محكما كالأعلام .
وقيل : أنه لا يذكر بعد " من " وتلحق علامات الحكاية بها ، لكن الوجه الأول هو الأشهر ، لذلك اقتصر المصنف والزمخشري عليه (العباب ٢٨ / ظ)
(٣) في الأصل و " م " : لحجاز
(٤) وحكى المذهبين سيويه ، وقال عن مذهب بني تميم : هو أقيس القولين (الكتاب ٢ / ٤١٣)

(٥) " المعربة " سقطت من الأصل ، وفي " هـ " : المعربات .
(٦) وحكاها المبرد عن يونس ، ولم يحكه عنه سيويه (شرح الكافية ٢ / ٦٣ العباب ٢٨ / ظ)
(٧) الكافية ٢ / ٦٣ (٨) في الأصل و " م " : لذا (٩) في الأصل : الواقف والواصل

وانما جرى في العلم الحكاية عند أهل الحجاز ، دون سائر المعارف
لأن العلم يتطرق اليه اجمال (١) باعتبار المسميات بالعلم
الواحد ، فكأنه (٢) فيه لبس مثل النكرات ، فقص حكايتهما (٣)
ليعلم أن المسئول عنه ما هو (٤) .

وانما لم يلحق علامة في النكرات ، فرقا بين المعرفة والنكرة .

وانما لم يعكس ، لأن الاكثر (٥) الاستفهام عن النكرات ، والحق
العلامة أخصر من اعادة المستفهم عنه ، فكان الاخصر الابق
بالاكثر ، وهو النكرة .

(والمستفهم بها) أي بـ " من " (عن صفة العلم في تميم ،
يصدرها بلام التعريف " ، ويعقبها بيا النسبة (٦) ، مع
الحاق العلامة في المثني والجموع (٧))

يعني اذا ذكر علم نحو : " جاء زيد " ، واستفهم عن صفته ، فطريقه
أن يصدر لفظ " من " بـ " لام التعريف " ، ويلحق بآخره بـ " النسبة " ،
فإذا قال : " جاء زيد " يقول المستفهم : " المنى " يعني
القرشي أم الثقفي .

(١) اجمال " كتبت في هامش " م " صح

(٢) في " ل " : وكان

(٣) في (ل) و " ه " : حكايته

(٤) أنظر شرح الكافية ٢ / ٢٣

وفي هامش العباب : فلفظة بني تميم بمنزلة قولك " جاءني القوم " ولفظة
أهل الحجاز بمنزلة قولك " جاءني القوم كلهم " فان التوكيد ينزل
توهم اللبس كما تزيله الحكاية (هامش العباب ٢٩ / و)

(٥) في " م " : لأن الاكثر

(٦) في " م " : النسب (٧) أنظر شرح الفصل ٢٠ / ٤

وإذا كان مثنى أو جموعاً ، فيلحق علامة التثنية والجمع ، فليس
تسال : " جاءني الزيدان " (١) قال المستفهم : " المتيان " .
وإذا قال : " جاءني الزيدون " (٢) قال : " المنيون " ، وفي
النصب والجري قول : المنين والمنيين (٣) .

هذا إذا استفهم عن صفة العلم المنسوبة ، كالقرشي والشفقي ،
أما إذا لم تكن منسوبة ، كسائر الصفات ، نحو العلم والكرم ، فقد
أجاز المبرد فيه أيضاً : " المنّي " (٤) ، فإذا قال (٥) :
" رأيت زيدا " ، أجاز (٦) أن يقال (٧) : " المنّي " ، أي
العالمي (٨) أو غيره .

والأكثر على أن الاستفهام بـ " المنّي " ونحوه ، مخصوص بما إذا
كانت الصفة منسوبة ، لأن الصفات المنسوبة أهم عندهم وأبلغ من غيرها
لكونها ذريعة إلى (٩) التفاخر في الأنساب ، ولأن فيه بـ " نسبة
فدلالة على الصفة المنسوبة أظهر من دلالة على غير المنسوبة (١٠)

(١) في الأصل و " ل " : جاءني زيدان

(٢) في الأصل و " ل " : جاءني زيدون

(٣) أنظر الكتاب (٤١٥ / ٢)

(٤) قال مبرمان : سألت المبرد ، إذا قال لك رجل : " رأيت زيدا " ،
وأردت أن تسأل عن صفته ؟

قال : أقول : المنّي ، كأنني أقول : الظرفي أو العالمي أو الميزاني
قال السيرافي : هذا تخريج منه وقياس ، وليس بمسموع

(أنظر شرح الكافية ٢ / ٦٥ وابن عميش ٤ / ٢١)

(٥) في " هـ " : إذا قلت

(٦) في الأصل : جاز

(٧) في الأصل : يقول

(٨) في " هـ " : أي العلماء (٩) " إلى " كتبت في هامش " ل " ص

(١٠) أنظر ابن عميش ٤ / ٢٠ والعشباب ٢٩ / ٢٠

وانما الحق بـ " مَنْ " علامة الاعراب مع قيام علامة البناء فيها ،
لأن ياء النسبة نقلتها عن حكم البناء ، بدليل نقلها للأعلام (١)
الى الفكرات الصالحة للوصف ، ولهذا المعنى دخلت اللام في
أولها .

وهذا اللاحاق والتصدير يختص بتسميم ، ولذلك قيدها [بقوله :
في تسميم] (٢) .

(١) فسبى الأصل ، للأعلام

(٢) ما بين [كتب في هامش " ل " صح

وفي هامش الباب : قوله " في تسميم " يشير الى أن مذهب سائر العرب
إذا سألو بـ " مَنْ " عن صفة العلم منسوبة وغير منسوبة ، غير مذهب تسميم
وما عثرت على كفيته (٢٩ / و)

خاتمة : وأعلم أن إدخال همزة الاستفهام على " المني " أشهر وأكثر

مبين عدمه ، مع أن المصنف لم يتعرض لتلك ، فنقول : " ألمني " - بالمد -
لايه كذلك في السؤال عنه ، لأنك تقول : القرشي أم الهاشمي ، مع
ضعف تضمن الاستفهام فيها بصيورتها معرفة ، بسبب معاملتها معاملة
المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف ، من دخول لام التعريف عليها ، والحاق
بها النسبة بها ، وتوسيطها .

ومعهم لا يدخلها همزة ، اكتفاء لها بـ " مَنْ " من معنى الاستفهام (الباب ٢٩ / و)

زُوالِ الظَّالِمِيهِ

(و " ذو " الطائية) هذا أيضا من الموصولات ، لكن يختص
بلغة طيمى (١) (ويستوى فيه (٢)) أى فى لفظ " ذو " (المذكر
والمؤنث فى (٣) نحو :

لا تُحَيِّنَ للعظم ذوا أنا عارقه

ونحو : وسرى ذو حفرت وذو طويست (

يعنى أن " ذو " بمعنى الذى ، ومعنى (٤) التى ، فالبيت الأول مثال
لاستعماله بمعنى الذى ، والثانى لاستعماله بمعنى التى ، وأول
البيت الأول :

لئن لم تغير بعض ما قد صنعت (٥)

(١) وهى ذوالتي بمعنى صاحب ، نقلوها الى معنى الذى ، ووصلوها
بالجملة من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، التى توصل بها الذى
وصلوها لاحتياجها الى ما بعدها ، كما كانت " الذى " مبنية .
(ابن يعيش ١٤٧ / ٣)

(٢) فى الأصل : فيها

(٣) فى " سقطت من " م "

(٤) ومعنى " سقطت من " م "

(٥) فى الأصل : صنعتوا

والبيت من [الطويل]

وهو لعارق الطائي - قيس بن جروة بن عمرو - سقى عارقا
لهذه القافية .

والبيت من قصيدة قالها الشاعر بعد أن أغار عمرو بن هند
على حبي من قبيلته ، وكان قد كتب لهم عهدا .

وانظر : شرح الفصل ٣ / ١٤ / الأغاني ١٤٨ / ١٩ المحتسب

١ / ١٤٢ أمالي ابن الشجرى ٢ / ٣٠٤ المزهر ٢ / ٣٤٨ شرح

ديوان الحماسة ١٧٤٦

ويسرى : " ما " (١) قد صنعته ، وهو أظهر ليوافق (٢) صيغة
" تغيّر " (٣) لأنه للمخاطب المفرد .

وأما على رواية الجمع ، فقد خاطب واحدا من الجمع ، بمعنى :
لئن لم تغيّر أنت بعض الذى صنعته مع غيرك .

لا تَحْيَنَ : من الانتحار ، يقال : انتحى للشئ أى تعرض (٤)
إِليه (٥) ، أى لا تعرضنْ آ (٦) للعظم الذى أنا عارقه ، أى آخذ
اللحم منه ، وهذا مبالغة في التخويف ، أى لا (٧) آخذ اللحم
من العظم ، بل أزيد وأتعرض للعظم بكسره أيضا ، و " ذو "
بمعنى " الذى " صفة للعظم [(٨) الذى (٩) هو مذكّر
أى للعظم (١٠) الذى أنا عارقه .

-
- (١) في " م " : يروى بعض ما قد
(٢) في " م " : ليطلب سبق
(٣) " صيغة " سقطت من " ل " و " م " ، وكتب في هامش الأصل صح
(٤) في " هـ " : أتعرض
(٥) انتحى بهذا المعنى وأوتية ، من نحاه ينحوه وينحاه ،
إذا قصده ، كأنتحاه .
وانتحي - اليائية - معناها : جدّ في السبي أو اعتمد عليه .
(انظر التاج " نحأ " و " نحى ")

- (٦) ما بين [] سقط من " هـ " ، وفي " م " : لا تعرض
(٧) لا : سقطت من الأصل و " ل " و " هـ "
(٨) ما بين [] سقط من الأصل وكتب في الهامش صح
(٩) " الذى " سقطت من " م "
(١٠) في الأصل أى العظم

وأما أول البيت (١) الثاني :

(٢) فان الماء ماء أبي جدى [ويثرى ذو حفرت وذو طويت]

ذ " ذو " فيه بمعنى " التي " ، صفة للبئر (٣) ، وهي مؤنثة

أى يثرى التي حفرتها والتي طويتها .

(٥)

(ومنهم من يقول في (٤) المؤنث " ذات " — ضمومة — ويوحدان

في كل حال ، وعن بعضهم " هذا ان ذوات تعرف " و " هاتان

ذواتا تعرف " و " هؤلاء ذوات (٦) تعرف " بضم التاء في

الاحوال)

(١) في الاصل : بيت الثاني

(٢) الشطر الثاني من البيت سقط من " م "

" والبيت من [الوافسرا]

وهو لسنان بن فحل الطائي ، أورد صاحب الحماسة ضمن خمسة أبيات

وقبله :

وقالوا قد جننت فقلت كلاً وري ما جننت ولا انتشيت

ولكني ظلمت فكسدت أبكسي من الظلم المبين أوبكيت

والنحويون متفقون على مجيئ " ذو " للمذكر والمؤنث ، ولم يخالف

سوى ابن عصفور ، جعلها خاصة بالمذكر ، وقال في البيت : ان

البئر مذكرة على معنى القليب .

وانظر : الخزانة ١١١ / ٢ أمالي ابن الشجري ٣٠٦ / ٢ الانصاف ٣٨٤ / ١

ابن يعين ١٤٧ / ٣ التصريح ١٣٧ / ١ همع الهوامع ١٨٤ / ١ الاشموني ٣٣ / ١

الدرر اللوامع ٥٩ / ١ شرح ديوان الحماسة ٥٩٠ - ٥٩١

(٣) " صفة للبئر " سقطت من الاصل و " ه "

(٤) في " ه " : من المؤنث

(٥) في هامش " ه " : ويوحدان أى ذوات في كل حال ، أى في الرفع والنصب

((٢٨ / ظ))

والجسر

(٦) في الاصل : ذات تعرف

وقال بعضهم بضم التاء في الأحوال ، أى رفعاً ونصباً وجراً ، لأن الضمة للبناء ، فلا تختلف باختلاف حال الوصف (١) .

(وهذا) أى ويدخل التانيث والتثنية والجمع على " ذو " (يعرف أنها ليست بالتي تضاف في " اذهب بذي تسلم ") يعنى أن " ذو " تتميز عن " ذى " في قوله " اذهب بذي تسلم " بما ذكرنا ، لأن " ذى " توحد في كل حال نحو : " اذهب بذي تسلم " و " اذهب بذي تسلمان " و " اذهبوا بذي تسلمون " (٢) .

هكذا ذكره (٣) ، وفي هذا الكلام نظر ، لأن لفظه يقتضي أن يكون (٤) التمييز بين " ذوالطائية " وبين " ذى " في " اذهب بذي تسلم " يعرف بهذا ، أى بالتغيير المذكور في هذين الوجهين المنقولين ، وهو غير مستقيم ، لأن التمييز إما أن يكون على الوجه المشهور ، أو على الوجهين المنقولين (٥) .

(١) في الأصل : الموصول

وقال الشيخ الرضوي : وفي ذوالطائية أربع لغات ، أشهرها ما مرّ — أعني عدم تصرفها مع بنائها — والثانية حكاهما الجزولي : " ذو " لفرد المذكر ومثناه ومجموعه ، و " ذات " — مضمومة — لفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة — حكاهما أيضا — وهي كالثانية ، إلا أنه يقال لجمع المؤنث " ذوات " ، مضمومة في الأحوال .

والرابعة : حكاهما ابن الدهان ، وهي تصرفها تصرف " ذو " ، بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها ، حملاً للوصولة على التي بمعنى صاحب ، وكل هذه اللغات طائفة (شرح الكافية ٢ / ٤١ — ٤٢ وحاشية الصبان ١ / ١٦٦)

(٢) وتمثيل سيوييه : لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون (الكتاب ٣ / ١١٨)

(٣) في " م " : ذكره

(٤) " يكون " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) " المنقولين " كتبت في هامش الأصل صح

أما على الوجه المشهور ، فالتمييز حاصل لفظا ومعنى ، أما اللفظ ، فلأن الطائفة " ذو " — بالواو — ، وفي المثال ، وهو : " اذهب بذى تسلم " ، ذى " بالياء " ، فلا اشتراك بينهما لفظا ، حتى يطلب التمييز من جهة أخرى .

وأما المعنى ، فلأن " ذوالطائفة " بمعنى " الذى " أو " التى " (١) و " ذى " فى " اذهب بذى تسلم " بمعنى صاحب ، كما سنذكره (٢) فى تفسيره ، وإذا لم يكن اشتراك فلا يحتاج (٣) إلى التمييز .

وأما على الوجهين المنقولين ، فالتمييز أيضا ظاهر .

أما بين " ذو " المذكور " ذى " فظاهر لما ذكرنا .

وأما فى المتن والمجموع فأظهر (٤) لأنه لا اشتراك بينهما أصلا .

وأىضا ظاهر كلامه أنه (٥) يعرف الفرق بينهما بهذا (٦) التفسير المنقول فى هذين القولين ، وحينئذ لا يعرف على الوجه المشهور الفرق بينهما ، لأنه قيده بقوله : " وهذا (٧) يعرف " أى بهذا التفسير ، وليس كذلك ، فان — على المذهب (٨) المشهور — الفرق بينهما

(١) فى " هـ " : والى

(٢) فى الأصل و " م " : سنذكر

(٣) فى الأصل : فلا احتياج

(٤) فى الأصل : فالأظهر

(٥) " أنه " كتبت فى هامش الأصل ص

(٦) " بهذا " سقطت من " هـ "

(٧) فى " هـ " : وهذا

(٨) " المذهب " سقطت من " هـ "

حاصل ، وان لم يوجد هذا (١) التفسير ، فكان (٢) حقه أن يقول : " وبهذا يعرف عند القائل بهذا التفسير ، أنها ليست بذلك " (٣) ، وإِمعان مع أن التفرقة بخيره حاصلة كما ذكرنا آ (٤) .
ولمَّا نظر إلى أن " ذى " في " بذى تسلم " مجرور ، ومرفوعة " ذو " ، ولفظة (٦) " ذو " بمعنى صاحب تشارك " ذو الطائفة " من حيث اللفظ ، ومن حيث (٧) المعنى ، إذ كل واحد هوصل بفعل ، فأنه ذكر العلامة (٨) في الفصل : وما يضاف إلى الفعل " آية " و " ذو " في قولهم " اذهب بذى تسلم " (٩) فقال (١٠) : " يعرف الفرق بينهما بهذا " .

-
- (١) هذا " كتبت في هامش الأصل صح
(٢) في الأصل : وكان
(٣) في الأصل : بتلك
(٤) ما بين [] سقط من " م "
(٥) في الأصل : نظرا
(٦) في الأصل : لفظ
(٧) " المعنى " كتبت في هامش الأصل صح
(٨) قال الزمخشري : وما يضاف إلى الفعل " آية " لقرب معناها من معنى الوقت
و " ذو " في قولهم : اذهب بذى تسلم
(ابن يعيش ١٨ / ٣)

- (٨) " العلامة " سقطت من الأصل و " م "
(١٠) في الأصل و " هـ " : فقال المصنف ،
وفي هامش الأصل : أى في الباب
وفي هامش " ل " : فقال ابن صاحب الباب

لكن هذا يتوقف على أن " ذو " في " بندي تسلّم " جاء مرفوعاً
 مضافاً (١) الى فعل ، نحو : " هذا ذو تسلّم " ، لكنهم لم ينقلوا
 " ذو " مضافاً الى فعل بمعنى صاحب ، الا مع الياء ، ولم
 ينقلوه مرفوعاً (٢) بالواو ، كيف وقد نقل عن الحواشي للمصنف
 ظاهراً تحت قوله : " اذهب بندي تسلّم " أن هذا سماعي ،
 غير قياسي ، فيتأكد به الاشكال (٣) .

و " ذو " في قولهم : " بندي تسلّم " بمعنى صاحب ، والفعل
 بتقدير المصدر ، أي " بندي سلامتك " (٤) والمراد (٥) :
 اما الأمر ، أي بالأمر الذي هو صاحب سلامتك ، أو الوقت
 أي بالوقت الذي هو صاحب سلامتك (٦) .

وقال ابن الحاجب (٧) في شرحه المفصل (٨) : واختار هذا كثير
 من الناس لما فيه من التشبيه بالظروف (٩) لضافته الى الجملة ، انتهى كلامه

(١) " مضافاً سقطت من " هـ "

(٢) " مرفوعاً " كتبت في هامش " ل " صح

(٣) ليس في الحاشية التي بين يدي ما يذكر المؤلف ، وقد تكررت احواله
 المؤلف على حواشي للمصنف ، مما يؤكد أن للمصنف أكثر من حاشية
 على الكتاب .

(٤) في الأصل و " م " : وقال ابن الحاجب والمراد

(٥) في " م " : المراد

(٦) انظر المعنى ٦٨ / ٢

(٧) وقال السيرافي : الموصوف " ذي " ، الوقت ، أي اذهب في الوقت ذي

السلامة ، أي في وقت تسلّم فيه (هامش العباب ٢٩ / ٢ ظ)

(٨) عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب

فقيه مالكي ، من كبار علماء العربية ، روى الأصل ، ولد في " أسنا " (من

صعيد مصر) ونشأ في القاهرة ، وسكن دمشق ، ومات بالاسكندرية ، وكان أبوه

حاجباً للأمير أيك ، فعرف به (٥٧٠ - ٦٤٦) الأعلام ٤ / ٣٧٤ وفيات الأعيان ١ / ٣١٤)

(٨) حققه الدكتور موسى بنأي العليخ ونشرته وزارة الاوقاف واشئون الدينية العراقية

(٩) في الأصل : بالظرف



(نحو : ماذا صنعت ، بمعنى ماى شئى الذى صنعته) هذا مثال لما وقع فيه " ذا " موصولا على أحد قولى سيوريه ، وعلى مذهب الكوفييين (١) .

(والاحسن فى جوابه الرفع) يعنى يقال فى جوابه : " خير " — بالرفع — ليطابق الجواب السؤال ، اذ لو نصب لنصب بفعل فتكون الجملة فى الجواب فعلية ، وفى السؤال اسمية ، فلا يتطابقان (٢) .

(ومعنى (٣) : أى شئى صنعت) هذا مثال للقول الآخر لسيوريه ، وهو أن " ماذا " — بمنزلة كلمة واحدة ، فيكون ماذا (٤) منصوبا مفعولا لـ " صنعت " مقدما (٥) ، فالجملة (٦) فعلية .
(وجوابه بالنصب) أى " خيرا " ليطابق الجواب السؤال (٧) .

(ونحو : أمنت وهذا تحطين طليق (٨) مع شذوذه ، محتمل (٩) أن يوجه (١٠) على غير الموصول)

(١) فى " م " : على مذهب الكوفييين مطلقا ومثل سيوريه بقوله : ماذا رأيت ، وأنشد قول لبيد :
ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال واطل
(الكتاب ٢ / ٤١٧)

- (٢) أنظر شرح الفصل ٢٣ / ٤
(٣) فى " هـ " : أو بمعنى
(٤) ما بين [] سقط من " م "
(٥) فى " م " : مقدما عليه
(٦) فى الأصل : والجملة
(٧) وانظر الجواب بالرفع والنصب فى الكتاب ٢ / ٤١٧ — ٤١٩
(٨) تقدم الشاهد ص ٥٤٢
(٩) فى " م " : يحتمل
(١٠) فى الأصل و " ل " : يوجه الكلام

هذا جواب عن احتجاج الكوفيّين ، بأن " هذا " في البيت
بمعنى " الذى " ، اذ عندهم كلّ اسم اشارة جاز أن يكون بمعنى
" الذى " فالتقدير : والذى تحمّله طليق (١) .

فأجاب المصنّف عنه بأنّه لا يتعيّن الاستدلال ، إذ " هذا " في
البيت يجوز أن يكون اسم اشارة ، لا موصولا ، وحينئذ : " هذا "
مبتدأ و " طليق " خبره ، و " تحمّلين " جملة وقعت حالا
أى هذا في حال كونه محمولا لك طليق (٢) .

وحمل الزجاج (٣) قوله تعالى :

" ذلك هو الضلال البعيد " (٤)

على أنّه بمعنى " الذى " منصوب المحل بـ " يدعوا " (٥) بعده (٦)
ليكون ما بعده جملة ابتدائية ، فتصحّ السلام ،
والأحسن أنّه على أصله ، وما بعد " يدعوا " (٧) جملة

(١) في الأصل : الذى تحمّله طليق

(٢) ابن يميّش ٢٤٠ / ٤ والاشموني ١٦٨ / ١ ، وانظر السألة مفصلة

في الانصاف (السألة الثانية بعد المائة ٧١٧ — ٧٢٢)

(٣) الزجاج : ابراهيم بن السرى بن سهل ، أبو اسحاق ، ولد وتوفي

ببغداد (٢٤١ — ٣١١ هـ) كان في شبابه يخطر الزجاج ، وتعلم النحو
منك المبرد ، وله مناقشات مع ثعلب وغيره ، (الاعلام ٣٣ / ١ معجم الأذبا ٤٧ / ١)

(٤) الآيتان ١٢ و ١٣ من سورة الحج ، والايّتان بتماهما :

" يدعوا من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد (١٢)

يدعوا لمن ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير (١٣)

(٥) في الأصل : بيدعوا

(٦) في الأصل : ومعه

(٧) في الأصل : يدعوا

محكمة للكافرين يوم القيامة ، وأما تقدير التأخير في السلام ،
فتعسف (١)

اللام في الآية ، فيها نوع غموض ، لأن مفعول " يدعو " (٢) يكون
مفردا ، ولا تدخله اللام ، فذكروا فيه أقوالا ،
— أحدها : ما ذكره الزجاج ، وهو أن " ذلك " بمعنى " الذي "
منصوب المحل بالفعل بعده ، — وهو يدعو (٣) — أي يدعو
الذي هو الضلال البعيد .

ولهذا الوجه ذكر الآية في الكتاب ، على أن اسم الإشارة جاء
بمعنى الموصول ، كما ذكره الكوفيون ، فعلى هذا يكون ما بعد
" يدعو " ، وهو قوله : " لمن ضره أقرب من نفعه " جملة
ابتدائية ، فاللام (٤) صحيح في موقعه ، داخل (٥) على الجملة
الابتدائية ، ولا اشكال فيه إلا جعل اسم الإشارة بمعنى " الذي "
على مذهب الكوفيين (٦) .

(١) في هامش " م " : فان قلت : الضر والنفع منفعتان من الأصنام مثبتان لهما
في الآيتين ، وهذا تناقض .

قلت : إذا حصل المعنى فهم هذا الوهم ، وذلك أن الله تعالى سقاه الكافرين
يعبد جمادا لا يملك له ضرا ولا نفعا ، وهو يعتقد فيه بجهله وضلاله أنه يستشفع
له حين يستشفع به . ثم قال تعالى : يوم القيامة يقول هذا الكافر بدهاءه وهراقة
حين يرى استضراره بالأصنام ، ودخوله النار بعبادتها ، ولا يرى أثر الشفاعة التي
ادعى لها : لمن ضره أقرب من نفعه لبئس الولي ولبئس العشير (م / ٤٨ / ظ)
وانظر الكشف ٢ / ٢٧٦

(٢) + (٣) في الأصل : في الضميين : " يدعو " .

(٤) في " م " : واللام

(٥) في " م " : داخل

(٦) وقد نقل المصنف قول الزجاج في الحاشية (٥ / ظ)

والقول الثاني ، وهو الأحسن الذي اختاره المصنف (١) ، أن اسم الإشارة وهو " ذلك " باق على أصله ، وهو مبتدأ ، و " هو الضلال البعيد " خبره .

ثم ذكر أن ما بعد (يدعو) حينئذ جملة محكية للكافر يوم القيامة ، يعني يقول الكافر في (٣) يوم القيامة لمن ضرّه أقرب من نفعه : لبئس المولى [لبئس العشير] (٤) فاللام داخل (٥) على الجملة الابتدائية ، و " من " مع صلته مبتدأ ، وخبره الجملة القسمية ، وهو لبئس المولى [لبئس العشير] (٦) .

كأنه قال لمن ضرّه أقرب من نفعه : والله انه لبئس المولى .
فانما دخل اللام لأن " يدعو " بمعنى " يقول " ، وجاز أن يحكى بعد القول جملة ابتدائية أولها اللام ، ولا اشكال فيه ، لا في اللام ، ولا في اسم الإشارة ، ان هو باق على أصل معنى الإشارة فلذلك كان أحسن .

(١) وانما قال : والأحسن ، لأن هذا الاعراب ، بنا على مذهب الكوفيين .

وأما عند البصريين ، فلا يكون " ذا " موصولا ، الا اذا وقعت بعد " ما " أو " من " الاستفهاميتين (هامش العباب ٣٠ و)

(٢) " ذكر " كتب في هامش " ل " صح

(٣) " في " سقطت من " م "

(٤) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٥) في " م " : داخل

(٦) ما بين [] سقط من " ل " و " م " و " هـ "

وقد ر بعضهم تأخير اللام الى ما بعد " من " ، وأصله : يدعو^(١)
من لضره أقرب .

وهذا القول (١) يحكى عن (٣) الزجاج أيضا (٤) ، ونفقه
أبو علي (٥) ، بأن اللام يكون حينئذ من صلة " من " ، وصلة
الموصول لا تتقدم عليه ، فلذلك قال : " فتعسف " وتعسفه
ظاهر .

ويحتمل أن يكون " يدعو " تأكيداً لـ " يدعو " المذكور أولاً (٦) في
قوله : " يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه " . و " لمن
ضره أقرب من نفعه " مبتدأ ، و " لبئس المولى " خبره (٧) .

(١) يدعو : كتبت في هامش الأصل صح

(٢) في " هـ " : وهذا القلب

(٣) في " هـ " : على

(٤) في هامش الأصل وهامش " هـ " : قال الزجاج في أحد قوليه ، والآخر
ان " يدعو " في معنى " يقول " ، فـ " من " مبتدأ محذوف الخبر ، و " ضره " مبتدأ ثان ، خبره " أقرب " ، وهما صلة ، و " من " وصلتها وخبرها
نصب بالقول ، تقديره : يقول لمن ضره أقرب من نفعه ، هو مولاي .
(وكذلك في الحاشية ٥/ظ)

وهذا التقدير فاسد ، إذ كيف يقر الكافر بأن ضر الوثن أقرب من نفعه ، هو
الضلال البعيد ، ويزعّم انه مولاه ؟

وهذا انما يصح لو كان اللام الجبر .

وقيل : التقدير ، لمن ضره أقرب من نفعه ، وهذا انما يصح لو كان " يدعو " في معنى يزعم ، فيتعلق به (الأصل ٥٥/و — " هـ " ٢٩/ظ)

(٥) أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، ولد في فسا (من
أعمال خراسان) ودخل بغداد سنة ٣٠٧ هـ ، وتجول في كثير من البلدان ، كان
متهما بالاعتزال ، توفي (٢٨٨ — ٣٧٧ هـ) (الأعلام ١٩٣/٢) وفيات

الأعيان ١٣١/١ تاريخ بغداد ٢٧٥/٧

(٦) في الأصل : ولا

(٧) وانظر هذا التقدير في معاني القرآن للقرآء (٢١٧/٢)

ای

(وأى) عطف على الموصولات السابقة (وهي كـ " من " في
أوجهها) (١) فالاستفهامية نحو : " أيهم حضر " والجزائية نحو
" أيهم يأتيني أكرمه " ، والموصولة نحو " اضرب (٢) أيهم قائم " ،
والموصوفة (٣) نحو : " يا (٤) أيها الرجل " (٥) ولا تكون
صفة (٦) كـ " من " .

(وليست من الباب إلا موصولة محذوفة صدر الصلة ، نحو
" أيهم أشد " (٨) فيمن قرأ بالضم)
يعني ليست " أى " (٩) من باب المبنيات اللازمة في أوجهها
إلا إذا كانت موصولة حذف صدر صلتها .

-
- (١) وأى كـ " من " في وجوهها (شرح المفصل ٢١ / ٤)
وسيبويه يقيس " من " على " أى " ، قال : ومن مثل
أى أيضا . (الكتاب ٢٣٣ / ٤)
وقال أيضا : اعلم أن " آيا " ضافا وغير ضاف بمنزلة " من "
(الكتاب ٣٩٨ / ٢)
(٢) " اضرب " كتبت في هامش الأصل صح
(٣) " والموصوفة " كتبت في هامش الأصل صح
(٤) " يا " سقطت من " هـ "
(٥) وانظر " أى " الاستفهامية والجزائية في الكتاب ٣٩٨ / ٢ — ٣٩٩
(٦) في " هـ " : صفة
(٧) " صدر " كتبت في هامش الأصل صح
(٨) الآية رقم ٦٩ من سورة مريم ، والآية بتامها :
إِثْمَ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا
(٩) " أى " كتبت في هامش " ل " صح

وانما أعربت " أئى " استفهامية وشرطية وموصولة تامة الصلة ،
وان وجدت فيها علّة البناء ، من تضمن حرف الاستفهام ، أو حرف
الشرط ، أو احتياجها (١) الى الصلة ، لأن " أئى " (٢) لما
كانت لازمة الاضافة ، وجب لها التمسك ، وكانت دافعة لعلّة
البناء ، فرجعت الى أصل اعرابها (٣) .

وأما اذا حذف (٤) صدر صلتها فهي مبنية ، لأن الموصول
والصلة كشيء واحد ، فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة
حرف [واحد من] (٥) الكلمة ، فلم يستحق الاعراب ، [نحو
قوله تعالى] (٦) : " ثم لننزعن من كل شيعة آئهم
أشد " فيمن قرأ بضم الياء (٧) .

وأما على قراءة الفتح ، وهوفي الشواذ (٨) ، فهو مفعول
لـ " ننزعن " ، [فقد أعربه على أصله (٩) ، وأما في القراءة المشهورة
وهو ضم " آئهم " ، فالتقدير : " لننزعن "] (١٠) أيهم هو أشد

(١) في " هـ " : واحتياجها

(٢) في " م " : آيا

(٣) وانما ألزموها الاضافة لأن وضعها لتفيد بعضا من كل ، فاذا حذف

المضاف اليه ، فان لم يكن مقدرا لم يعرب ، وان كان مقدرا بقي على

اعرابه (أسرار العربية ٣٨٤ وانظر شرح الكافية ٥٧ / ٢)

(٤) في الأصل : حذف

(٥) ما بين [كتب في هامش الأصل صح ، و " واحد " سقطت من " م "

(٦) ما بين [سقط من " هـ "

(٧) قراءة الضم ، وقراءة جمع جر القراءة

(٨) في " هـ " : في الشذوذ ، ونسبها سيويه الى الكوفيين (عاصم وحفزة والكسائي)

(الكتاب ٣٩٩ / ٢)

والفتح قرأ معاذ بن مسلم الهراء - أستاذ الفراء - وطلحة بن مصرف .

(مختصر في شواذ القرآن ٨٦)

(٩) وقال سيويه عن هذه القراءة : هي لغة جيدة ، لأنهم أجروها مجرى " الذي "

اذا قلت : أضرب الذي أفضل (الكتاب ٣٩٩ / ٢)

(١٠) ما بين [كتب في هامش " هـ " صح

فلما حذف صدر الصلة ، عاد مبنياً ، فلذلك ضم (١)

(وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية بتقدير القول ضعيف ،
فلما صار اليه في سعة الكلام)

يعني : قال الخليل في الآية أنها ليست بموصولة ، بل هي
استفهامية مرفوعة (٢) على الابتداء (٣) ، و " أشد " خبره ،
وتقدير القول لتكون الجملة (٤) الابتدائية محكية ، والتقدير :
لننزعن من يقال فيه أيهم أشد (٥)

واستضعفه المصنف بقوله : " فلما صار اليه في سعة الكلام " ،
يعني أن الحكاية وضمارة القول ، على خلاف الأصل ، فلا يصار
اليه في سعة الكلام (٦) ، إذ لا يطرد أن يقال : " لأضربن
الفاسق " بتقدير : " لأضربن من يقال فيه الفاسق " فحذف (٧)

(١) أنظر شرح الكافية ٥٧ / ٢ - ٥٨

وقال الأخفش : والضم ليس بأعراب ، وقد نصبها قوم وهو قياس .
(معاني القرآن ١ / ٢٠٣)

(٢) في " م " : مرفوعة

(٣) في الأصل : على ابتداء

(٤) " الجطة " كتبت في هامش " ل " ص

(٥) وزعم الخليل أن " أيهم " انما وقع في " اضرب أيهم أفضل " ،
على أنه حكاية ، كأنه قال : " اضرب الذي يقال له أيهم أفضل " ،
وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بعزل فابيت لا حج ولا محرم

(الكتاب ٢ / ٣٩٩ - والتبصرة والتذكرة ١ / ٥٢٢)

(٦) في " م " : في السعة

(٧) في الأصل : فحذفت

الموصول وبعض صلته ، فظاهر أنه في غاية الضعف (١) لكثرة الحذف (٢) .

(وكذا قول يونس بالتعليق ، إذ لا يعرف تعليق المؤثر من الأفعال)

يعني ، قال يونس : إنما ضم " أيهم " في الآية على التعليق نحو : " علمت أيهم خرج " .

(١) في " م " : كما ذكرنا لكثرة الحذف .

(٢) " لأنه يلزم حذف أشياء كثيرة " .

وأجيب عنه بأن أمثال هذا الحذف من حلية التنزيل الذي هو معدن البلاغة ، على أن التقدير : ثم لننزعه من كل شيعة المقول في حقهم أيهم أشد .
وعليه قراءة ابن عباس - رضي الله عنهما - " ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون " أي العذاب المقول في حقه : من فرعون .

وقال أبو اسحاق الزجاج ، بعدما حكى قول الخليل وسيبويه ويونس ، والذي أتوا فيه أن القول في هذا قول الخليل ، : ثم لننزعه الذين يقال لهم أيهم أشد على الرحمن ، وتأويله : ثم لننزعه من كل شيعة الذي من أجله يقال له : أي هؤلاء أشد عتياً ، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد .

وقال : كأنه يبتدأ بالتعذيب لأشدّهم عتياً ، ثم الذي يليه ، وهو أوفق للتفسير .

وفي المغني : قال الزجاج : ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين : هذا أحدهما ، فانه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببناؤها إذا أضيفت ؟

وقال الجرمي : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق الى مكة أحدا يقول : لأضربن أيهم قائم - بالرفع - - (هامش الباب ٣١ / وه المغني ٨١ / ٨٢)

وقوله : " وأى كـ " من " يوهـم أن " مَن " كـ " ما " لا تكون
صفة ، فـ " أى " كذلك ، لكن جاء " أى " (١) صفة على المدح والذم
كقولك : " جاءني رجل أى رجل " ، أى كامل الرجولية ، فـ " أى "
صفة .

وفاية العذر أنه لم يذكر في " من " أنها لا تكون صفة ، بل ذكر
فيه وجوها ، وقال : " أى كـ " من " " أى تأتي فيه الوجوه المذكورة
في " من " ، ولم يلزم منه أن تكون " أى " صفة ، بل غايسته
أنه لم يذكر أن " أى " تجسـى صفة ، وكان الأولى أن يذكره أيضا ،
دفعاً لهذا الابهام (٢) .

(ولا يليها من الأفعال إلا المستقبل دون الماضي ، وقد خلقت
كذا (٣))

أى لا يلي " آيا " إلا الفعل المستقبل ، فلا يقال : " ضربت
أيها في الدار " ولكن " لأضربن أيهم فيها " أو " سأضرب " (٤)
وقد نقل في التعليق أنه سأل الكسائي عنها فقال : " أى خلقت
كذا " (٥) .

(١) في الأصل : وأى

(٢) أنظر " أى " الصفة ، واعتذار الضي عن ابن الحاجب لقوله
" أى كـ " من " كما عند المصنف (شرح الكافية ٢ / ٥٦ - ٥٧)

(٣) في الأصل : كذى

(٤) ان قلت : " أيهم زيدا ضربت " قلت ، وصار أن يليها الفعل
هو الأصل ، لأنها من حروف الاستفهام (الكتاب ١ / ١٢٦)

(٥) وانظر الأشموني ١ / ١٧٦

الاستفهام بـ "أى" في الفكرة : =====

(والاستفهام بها) أى " بأتى " (عن نكرة وصلا يطابقها تذكيرا

وتأنيثا ، وافرادا وتثنية ، وجمعا ، واعرابا وحكاية ، ويجوز الاعراب
في الأحوال ، وتسقط الحركة والتنوين وقفا)

يعنى أنه إذا قيل : " جاء رجل " فيقول المستفهم في حال الوصل

" أى " ، وفي : " رأيت رجلا " " آيا " ، وفي : " مررت برجل " "

" أى " ، وفي التثنية في الرفع : " آيان " ، وفي النصب والجبر

" آيين " ، وفي الجمع : " آيون " رفعاً ، و " آيين " نصبا وجرا

وفي المؤنث " آية " (١) ، فيطابق المستفهم لفظ الذاكر في

الأمور كلها ، ويطابقها أيضا في الاعراب على طريق الحكاية ، رفعاً

ونصبا وجرا ، يعني اعرابها (٢) محكي ، فيقدر الاعراب على (٣)

محلّه ، فإذا قلت (٤) : " رأيت رجلا " ، فيقول المستفهم :

[" آيا ، أى] (٥) " آيا الرجل " ، فـ " آيا " نصبه على الحكاية

لفظا ، وهو مرفوع المحل بالابتداء (٦) .

وكذا في الجبر ، لو قال : " أى " ، فجبره لفظا لحكاية لفظ الذاكر

ورفعه مقدراً على الابتداء ، ولم يعرب لفظا لما مر من أن الحكاية تمنع

من الاعراب اللفظي (٧) .

(١) أنظر الكتاب ٤٠٧ / ٢ والمقتضب ٣٠٢ / ٢

(٢) في " م " : يعني أن اعرابها

(٣) في الأصل : في محله

(٤) في " ل " و " هـ " : فإذا قلت

(٥) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٦) في الأصل : بالابتدائية

(٧) الكتاب ٤٠٧ / ٢

وانما اختص بالنكرة والاستفهام لما ذكرنا في " منا " و " منو " ومني " (١)

وانما لم يشترط في " آى " الوقف ، كما اشترط في " من " في الحاق الزيادات بها ، لأنها معربة في أصلها تقبل الحركات ، بخلاف " من " فانها لا تقبلها ، فجعل عوض حركاتها حروف المد واللين (٢) .

وانما حكى في " آى " لفظ الذاكر بالحركات الثلاث في حال الوصل ، ولم يحك " من " في حال الوصل ، للعلّة المذكورة وهي قبول " آى " الأعراب بالحركات والحروف (٣) دون " من " (٤) ومنهم من جوز الأفراد في الأحوال كلها ، أى نقول : " آى " و " أيا " وأر " كلفظة من يقول : " منو " و " منا " و " مني " في الأحوال كلها ، لأن الحركة ههنا بمثابة الحرف ثمة ، فاذا قال " رأيت رجلين أوجالا " فيقول المستفهم : " أيا " ، وإذا قال " مررت برجلين " ، فيقول المستفهم : " آى " ، فلا يراعى إلا التفرقة في الأعراب خاصة ، دون سائر الأحوال (٥) .

(١) ص ٥١٩

(٢) في الأصل : من حروف المد واللين

(٣) في " م " : والحروف

(٤) أنظر ابن يمش ٢٢ / ٤

(٥) في " م " : الأحوال .

وانظر ابن يمش ٢٣ / ٤

وهلى الثاني ، وهو أن يتصل بالأول ليكون مقابلا (١) " وصلا "
 نفسه سوالات (٢) :

— أحدها : أنه لا يعلم منه (٣) المطابقة في حال الوقف ، إذ
 لم يذكر الا سقوط الحركة والتنوين [منه ، والمطابقة المذكورة
 مختصة بقوله : " وصلا "] (٤)

— والثاني : أنه (٥) كان (٦) ينبغي أن يقول : وتسقط الحركة
 والتنوين [في حال الرفع والجر] (٧) وتسكن النون في
 التنخية والجمع ، والثاء في جمع الألف والثاء .

— والثالث : أنه لم يذكر ابدال التنوين ألفا في حال النصب ،
 مع أنه شرط حال السوقف .

يمكن (٨) الجواب عنه بأحد وجوه :

الجواب الأول (٩) : أننا نختار التقدير الأول .

والجواب عن سؤال الأول ، أنه ذكر أن " أى " كـ " من " فمن
 ذلك (١٠) الاطلاق يعلم أنه كما تجب المطابقة في " من "
 وقفا [على ما ذكر] (١١) تجب أيضا المطابقة في " أى " وقفا .

(١) في الأصل : مقابل

(٢) في " هـ " : سوالات

(٣) في الأصل : فيه

(٤) ما بين [كتب في هامش الأصل صح

(٥) " أنه " سقطت من الأصل

(٦) " كان " كتبت في هامش " ل " صح

(٧) ما بين [سقط من " ل "

(٨) " يمكن " كتبت في هامش الأصل صح

(٩) في " م " : أحدها

(١٠) في " م " : ذاك

(١١) ما بين [كتب في هامش الأصل صح

وانما ذكر المطابقة وصلا ، لانه تفرد بها "أى" عن "من" ،
فذكر ما تفرد به ، وترك المشترك اعتمادا على اطلاق ،
" أن حكمه حكم "من" .

والجواب عن الثاني : أن المراد (١) أنه (٢) يسقط التنوين ،
أى لا يوجد لفظا في الرفع والنصب والجبر ، وحكم ابدال ألفا معلوم
من باب الوقف على المنصوب المنون .

— والثاني : أننا نختار التقدير الثاني ، وهو أنه يتصل بالأول
ليكون " وقفا " مقابل قوله : " وصلا " .

والجواب عن السؤال الأول ، ما ذكرنا من أن حكم المطابقة في الوقف
قد ذكره في " من " وقفا : " وأى كمن " .

وهن الثاني : أنه لما قال : " وتسقط الحركة " (٤) علم منه
أنه يسكن آخر المفرد ، ويسكن ثون المثنى والمجموع ، وتسكن
تاء الجمع بالألف والتاء ، فكأنه قال : وتسقط الحركة حيثما (٥)
كان (٦) ، مفردا أو مثنى ، أو جموعا ، أى جمع كان .

وهن الثالث : أن ابدال التنوين ألفا ، إنما لم يذكره اعتمادا على باب
الوقف ، إذ هو من المعلوم فيه (٧) ، ولا (٨) شك أنه كان الأولى أن يذكره .

(١) " الميراد " سقطت من "هـ"

(٢) في الأصل : أن

(٣) في "هـ" : والجواب الثاني

(٤) في الأصل : وتسقط الحركة منه

(٥) في "هـ" : حيثما ما

(٦) في "م" : كانت

(٧) في الأصل : إذ هو معلوم به

(٨) في الأصل : فلا

والجواب الثالث أن نقول : قوله " وتسقط الحركة وقفاً " عائـد
إلى الكلامين المذكورين كليهما ، أى فـي حال الوقف يسقط
التنوين والحركة (١) مطلقاً ، سواء روعي المطابقة ، أو جـوز الأفراد
فإن سقوط الحركة والتنوين في الوقف ، لا يـؤم على التقديرين ، وأما
ترك ذكر المطابقة ، وترك تسكين النون والتاء ، وترك ذكر إبدال
التنوين ألفاً ، فلما ذكرناه .

ولا يخفى أن في الكلام شاهداً مع هذه الاعتذارات

(١) في " م " : الحركة والتنوين

الاستفهام بـ "أَيُّ" في المعرفة :

=====

(وفي المعرفة الرفع لا غير وإن كان علما نحو : أَيُّ زَيْدٍ
لمن قال : " رأيت زيدا " تفاديا من المخالفة (١)
بينهما لفظا) .

لما فرغ من الحكاية في الاستفهام عن النكرة ، شرع في الاستفهام
عن المعرفة ، وحكمه في المعرفة الرفع لا غير ، أي في الأحوال
كلها ، فيقال لمن قال : " رأيت زيدا " " أَيُّ زَيْدٍ " ، ولمن
قال : " رأيت الرجل " أو " مررت بالرجل " (٢) : " أَيُّ الرجل " ،
ولمن قال : " رأيت عبد الله " " أَيُّ عبد الله " بالرفع (٣) .

وقوله : " تفاديا " أي احترازا ، من قولهم : " تفادى (٤) فلان
من كذا " أي تحاماه ، وانزوى عنه ، قال :

تفادى الأسود الغلب منه تفاديا (٥)

هذا علّة الرفع في المعرفة والعلم أيضا ، أي إنما وجب الرفع
احترازا (٦) من المخالفة بين " أَيُّ " وما يذكر (٧) بمصدره
من المعرفة والعلم ، لوقيل : " أَيُّ زَيْدٌ " أو " زيدٌ " على الحكاية ،
بخلاف نحو (٨) : " من زيدا " فإنه لا تظهر المخالفة بينهما لفظا ، لأن
" مَنْ " مبني ، و " أَيُّ " معرب

(١) في الأصل : المخافة

(٢) في " هـ " : ومررت

(٣) أنظر الكتاب ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨

(٤) " تفادى " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) عجز بيت لذي الرقعة ، وصدره

مُرمّين من ليث عليه مهابة (أنظر اللسان فدى)

(٦) في " هـ " : احتراز

(٧) في الأصل : وبين ما ذكر

(٨) " نحو " كتبت في هامش " ل " صح

وانما أعيد المعرفة بعد " آى " ، ولم تعد النكرة ، لأن الاستفهام
عن المعرفة أقل ، لأن النكرة هي المحتاجة إلى الإستفهام عنها
لإبهامها ، فروعى الاختصار فى النكرة ، فلم تعد فيها رعاية
للتخفيف فيما هو الكثير (١) .

(١) فى هامش العباب :

وإذا استفهمت بـ " آى " عن المعرفة ، فالواجب إعادة المعرفة تخفيفا
لأن السؤال عنها .

ولا يمكن الاعادة فى النكرة ، لأن النكرة إذا تكررت يكون كل فسيمر
الآخر ، فلو أعيد ، تكون النكرة التى فى لفظ السائل ، غير التى
فى لفظ الذاكر ، فإذا أعيدت برفع " آى " وذلك المعرف ، علما كان
أو غيره ، لأنك لو حكيت ، فاما أن تحكى فيهما ، أو فى أحدهما ، فان
حكيت فيهما ، بأن تقول : " آيا زيدا " لمن قال : " رأيت
زيدا " ، فليس بجيد ، لكثرة مخالفة الأصل ، مع الاستغناء عنها
بحكاية " آى " فقط .

وان حكيت فى أحدهما بأن تقول : " آيا زيد " أو " آى زيدا "
لمن قال : " رأيت زيدا " ، خالفت بين " آى " وما بعده
لفظا ، بخلاف " من " فان لفظ " من " لا يظهر فيه الإغراب
فلم يحك لا فى " آى " ولا فيما بعده .

(هامش العباب ٣١ / ظ)

أحكام الموصول : =====

(ومن حكم الموصول أن يتنزل مع صلته منزلة اسم واحد)
لأن الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ، ومضافا اليه ، وهذه
كلماتها أحكام المفرد (١) .

(فلا يوصف ما وصف منه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه قبل تمام
الصلة) هذا من لوازم الافراد ، وكونه بمنزلة اسم واحد ،
فلا يوصف الموصول قبل تمام الصلة ، ولا يؤكّد قبل تمام صلته ،
ولا يبدل منه أيضا قبل تمام صلته (٢) .

وقال : " ما وصف منه " احترازا (٣) من موصول لا يقع موصوفا
نحو " من " و " ما " فانهما لا يوصفان أصلا ، وإن كان بعد
تمام الصلة ، فلا حاجة (٤) إلى تقييد امتناع وصفه بكونه قبل
تمام الصلة ، إذ بعد تمام (٥) الصلة لا يوصف أيضا ، فهو
خارج عن المبحث (٦) .

وانما امتنع الوصف والتأكيد والابدال قبل تمام الصلة ، لأن الموصول
قبل تمام (٧) الصلة بمنزلة حرف كلمة (٨) ، كالزاي من " زيد " .

(١) ابن يعيش ٣ / ١٥٠

(٢) وذلك لأنه لأن الكلمة ما لم يفرغ عن التلفظ بها كلها ، لا توصف
ولا تؤكّد ، ولا يبدل منها ، وهذا بين (هامش العباب ٣١ / ظ)

(٣) في الأصل : احتراز

(٤) في الأصل : فلا حاجة التبراج

(٥) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٦) في " م " و " هـ " : البحث

(٧) " تمام " سقطت من الأصل

(٨) في الأصل : الكلمة

وهو لا يقبل الوصف ولا التأكيد (١) ، ولا الإبدال (٢) .

(ومن ثم) (٣) أى ومن أجل أنه لا يؤكد الموصول قبل تمام الصلاة
(لم يجز : مررت بالذين (٤) إجمعين في الدار) إذ قولك :
" في الدار " صلاة " الذين " (٥) فقد وقع " إجمعين " تأكيدا
قبل تمام الصلاة ، وهو ممتنع .

(وبالضارين إجمعين زيدا ، كذلك) أى لا يجوز ، لأن " زيدا "
معمول " ضارين " ، فهو من تمة الصلاة ، فلا يتقدم " إجمعين "
عليه .

(جاز " إجمعون ") أى في المثال المذكور ، جاز " إجمعون "
بالرفع — لأنه تأكيد للضمير في " ضارين " (٦) ، وهو " هم "
أى الذين (٧) ضربوا هم (٨) إجمعون ، فـ " إجمعون " أيضا من
أجزاء (٩) الصلاة ، تقدم على الجزاء الآخر (١٠) من الصلاة
وهو " زيدا " ، ويجوز تقدم بعض أجزاء الصلاة على بعضها .

(١) في " هـ " : والتأكيد

(٢) في " هـ " : والاببدال

(٣) في " هـ " : ومن ثم

(٤) في الأصل : الذين

(٥) في " هـ " : الذين

(٦) في " م " : الضارين

(٧) في الأصل : الذين

(٨) في " هـ " : ضربوهم

(٩) في الأصل : أجز

(١٠) في " هـ " : الأجزاء الآخر

فان قلت : لِمَ لَمْ يَجْزِ قولك : " مررت بالضاريين أجمعين
زيدا " على أن يكون " أجمعين " تأكيداً لـ " الضاريين " (١)
لا للموصول ؟

قلت : لوجهين :

— أحدهما : أن اسم الفاعل إذا كان موصوفاً لا يعمل ، لبعده
عن شبه الفعل ، فكذا لا يعمل إذا كان مؤكداً أيضاً (٢) .

لا يقال : الفعل لا يكون موصوفاً ، قطعاً ، وقد يكون مؤكداً .
لأننا نقول : الفعل (٣) إنما يكون مؤكداً بالتأكيد اللفظي ، وهو
تكرير اللفظ ، لا بالتأكيد (٤) المعنوي ، [كـ " كل وأجمعين "]
وهو المبحث .

— [والثاني : أن " أجمعين " حينئذ] (٦) ، أما أن يكون
تأكيداً لـ " الضاريين " (٧) مع اللام ، أو بدون اللام ، وكلاهما
مستنع .

أما الأول : فلأنه يلزم تأكيد الموصول قبل تمام صلته ، وهو
مستنع لما مر .

وأما الثاني : — وهو تأكيد بدون اللام — فهو فاسد من
وجهين :

(١) في الأصل : الضاريين

(٢) الاعتراض ، والرد عليه في هامش الباب (٣١ / ظ)

(٣) " الفعل " . سقطت من

(٤) في الأصل : التأكيد

(٥) ما بين [] سقط من الأصل ، وكتب في الهامش ككل وأجمعون

و " أجمعين " سقطت من " م " . وفي " هـ " : كأكمل

(٦) ما بين [] سقط من " هـ "

(٧) في الأصل و " م " : الضاريين

- أحدهما : أن النكرة لا تؤكد عند البصريين به - [أي بأجمعين] (١)

- والثاني : أن جزء الصلة وحدها ، لا محل لها من الاعراب

فلا يمكن تأكيده بمعرب لفظا ، وهو من غوامض النحو (٢) .

وفيه بحث ، وذلك أن لفظ " الضارب " يختلف آخره باختلاف

العوامل ، فيكون معربا ، وهو مشكل ، لأن السلام مع الصلة في مثل

" جاء الضارب " إما أن يكون لها اعراب بالفاطية - مثلا - أو

لا ، فإن كان - مع أن الضارب (٣) أيضا معرب - فيكون [ل] " جاء "

فاعلان ويلزم [أ] (٤) أن يعرب جزء مابين الموصول ، مع أنه بمنزلة

الزاي من " زيد " .

وان لم يكن ، لم يصح قولهم : " الموصول مع الصلة في حكم الجزء "

من الكلام فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا إليه " .

فوجه التخلص أمران :

- أحدهما : أنه نظير قولهم في " إلا " بمعنى " غير " ، أنه

لما لم يكن اعراب " إلا " فخلق الى الاسم (١) الواقع بعده

مع أن حق الاعراب أن يكون لمحل " إلا " ، لأنه بمعنى " غير " .

- والثاني : أن لفظ " الضارب " مشابه للفظ " الرجل " ، فكما

جعل " اللام " بمنزلة الجزء من الكلمة ، وأعرّب الرجل " ، جعل " اللام "

في " الضارب " - في الصورة - بمنزلة تلك " اللام " ، وإن كانت بمعنى

" الذي " ، فأجرى الاعراب لفظا على ما دخله اللام .

(١) ما بين [] سقط من " ل " و " م " و " ه "

(٢) في هامش الأصل : وفيه نظر ، لأن لكل واحد من " أبوه " و " قائم " -

في قولنا : زيد أبوه قائم " - محال من الاعراب ، للاول بأنه مبتدأ ، وللثاني

بأنه خبره ، مع أن كل واحد منهما جزء الصلة (الأصل ٥٨/و)

(٣) في الأصل : ضارب (٤) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٥) في " م " : فخلق الى آخر الاسم

وانما أصرب " الضارب " مع أنه بمنزلة الزاى من " زيد " ، لأن
" ضاربا " في الأصل ، كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا للإعراب
وهو ضربه كونه جزاء من الموصول ، فاستصحب الاستقلال الأصلي
دون الجزئية المعارضة ، بخلاف الجملة إذا وقعت صلة ، فإنه لا محل
لها من الإعراب تطعا ، لأن الإعراب انما يكون لها إذا كانت
بمعنى المفرد ، كالخبر ، أو الحال ، أو الصفة ، ونحوها .

(ولا يجوز نحو : " الذى الذى كان أبوه راغبين فيه منطلق ")
حتى تجبى " لا أحدهما بخبر ظاهر أو مقدر)

إنما لم يجز ، لأن المذكور في المثال موصولان ، وهما مبتدآن ،
فكل (١) واحد منهما يحتاج الى صلة وخبر ، فـ " منطلق " اما
أن يكون خبرا للموصول الثاني (٢) ، أو الأول .

فان كان للثاني ، كان الموصول مع صلته وخبره ، جملة واقمة
صلة للموصول الأول ، فالموصول (٣) الأول الى قولك " منطلق " .
بمنزلة مفرد ، فيحتاج الى خبر آخر ظاهر أو مقدر .

وان جعلته خبرا للموصول الأول ، فقد أخبرت عن الموصول الأول
قبل تمام صلته ، لأن الموصول الثاني مع صلته بمنزلة مفرد ، والمفروض
أن " منطلق " (٤) خبر للأول ، فالموصول الثاني ليس له خبر
ظاهرا (٥) ، فلا يكون جملة ، فلا يتم الموصول الأول (٦) به ،

(١) في " هـ " : وكل

(٢) " الثاني " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) في " هـ " : والموصول

(٤) في " م " : منطلقا

(٥) في " م " و " هـ " : ظاهر

(٦) " الأول " كتبت في هامش الأصل صح

فلا يصح أن يخبر عنه بـ " منطلق " ، إذ لم يتم (١) .

فقله : " حتى تجي " لأحدهما " معناه : أن المذكور خبر لأحدهما ، فلا يجوز هذا الكلام ، حتى تجي " للآخر بخبر ظاهر ، أو مقدر .

(وتقول : " جاءني القائم اليه ، الشارب ماءه ، الساكن داره ، الضارب أخاه ، زيد " ، فلوجئت للقائم بتابع قبل شيء مما ذكره ، (٢) لم يجوز ، لأن الكل في صلته)

فالقائم فاعل " جاءني " ، والشارب فاعل " القائم " ، والساكن فاعل " الشارب " ، والضارب فاعل " الساكن " ، وكل واحد من الممرقات جزئ صلة للمعرف الذي سبقه ، " والشارب " جزئ صلة للموصول (٣) ، وهو اللام من " القائم " فلوجئت بتابع للقائم وقلت : " القائم اليه زيد " - مثلاً - ، وعطفته على الموصول ، لم يجوز ، لأنه لم تتم صلته بعد ، فلا يعطف عليه ، وكذلك مائر التوابع ، لو قلت : " جاءني القائم اليه الكريم " وجعلته صفة ،

(١) وكذلك شرحه صاحب العباب (٣١ / ظ)

وقال المصنف في الحاشية :

فعلى التقدير الأول لزمك أن تقول : الذى الذى كان أبواه راغبين فيه منطلق أخوك .

وعلى التقدير الثانى : الذى الذى كان أبواه راغبين فيه أخوك

(الحاشية ٨ / و)

منطلق ، ولا يجوز العكس

(٢) في " هـ " : مما ذكر

(٣) في " هـ " : الموصول

(٤) في " م " : اللام من اللام

لم يجز ، لأنه صفة للموصول قبل تمام صلته ، وهو واضح (١) .

(٢) وإذا قلت (٢) : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما ، القائم في داره ، أخوك موطأ بشر ، بكرا (٣) عمرا ، عبد الله ، أكرم الأكل طعامه غلامه ، فالبدال الأول (وهو بشر) صلة للموصول الأخير (وهو " القائم مع صلته " (والذي بعده) وهو " بكرا " أبدل (للذي قبله) أي قبل " القائم " وهو " المعطي " (وهكذا على الترتيب) فـ " عمر " بدل لـ " المكرم " (٤) ، وـ " خالد " بدل لـ " الشاتم " ، وـ " عبد الله " بدل لـ " الضارب " .

(والا) أي وإن لم يكن على هذا الترتيب ، بأن قدمت — مثلاً — " بكرا " على " بشر " ، وجعلته بدلا من " المعطي " (فالبدال قبل تمام الصلة) أي لنزوم الببدال من الموصول وهو " المعطي " ، قبل تمام صلته ، وكذا سائر الصور .

فقولك : " الضارب " مفعول " أكرم " ، والشاتم " مفعول " الضارب " وـ " المكرم " مفعول " الشاتم " ، وـ " المعطية " مفعول " المكرم " ،

(١) في هامش العباب :

وإنما كان الكل في صلة القائم ، لأن " زيدا " فاعل " الضارب " ، فهو في صلة لأمه ، والضارب فاعل " الساكن " ، فهو في صلة لأمه ، والساكن فاعل " الضارب " فهو في صلة لأمه ، وصلة الصلة صلة ، فيكون الكل في صلة لأم القائم ، فلو جئنا له بتابع قبل أن تأتي على " زيد " بأن تعطف عليه نحو : " جاءني القائم إليه زيد " لكان ذلك التابع بين أجزاء الصلة ، وهذا ظاهر البطالان ، لأن من حكم الموصول أن يتنزل مع صلته منزلة فاعله .

(هامش العباب ٣ / ظ)

(٢) في " هـ " : قال

(٣) في الأصل : عمروا

(٤) في " هـ " : للمكسر

وفعلولا " معطيه " : الضمير المتصل به ، و " درهما " ، و " القائم " فاعل " معطيه " ، و " في داره " متعلق بـ " القائم " ، و " أخوك " (١) فاعل " القائم " ، و " سوطا " مصدر " الضارب " ، و " الضارب " (٢) مفعول " أكرم " في قوله : " أكرم الأهل " ، فلا يجوز أن يتقدم البديل من الضارب " الذي هو الموصول الأول ، على اسم من الموصولات الباقيات ، ولا من الأبدال كلها ، (٣) لأنها كلها في صلة " الضارب " .

فإن قلت : " بشر " بدل من " القائم " فهو من تنعة " القائم " و " سوطا " ليس من تنعته ، [بل من تنعة] (٤) " الضارب " فهو أجنبي وقع بينهما .

قلت : " بشر " ليس من أجزاء الصلة ، لأنه بدل عن الموصول مع صلته والموصول مع صلته ثم عند قوله : " أخوك " ، فهو ليس أجنبيا وقع بين أجزاء الصلة ، إذ آخر الصلة قوله : " أخوك " .

فإن قلت : لم اختير وقع " سوطا " هذا الموضع ، مع أنه يلزم منه الفصل بين " البديل " ، وهو " بشر " ، وبين " بديله " وهو " القائم " ؟

قلت : هذا أحسن معاد ، ويأنيبه بمقدّمات :
— أحداها : أنه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول .

(١) في " هـ " : وأخوك
(٢) " والضارب " سقطت من " هـ "
(٣) " كلها " كتبت في هامش الأصل صح
(٤) ما بين [] سقط من " هـ "

- والثانية : أن تقديم المفعول به على المفعول المطلق أولى ،
لكونه أقرب إلى الفاعل ، ولذلك يتمين اقامته مقام الفاعل ، إذا وجد
مع سائر المفاعيل ، ولأن المفعول به هو مورد الفعل المتعدي ،
ويحتاج إليه لبيان به ، بخلاف المصدر ، فإنه (١) تأكيد زائد .

- الثالثة : أنميتنغ الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي .

- الرابعة : أن المفعول المطلق أصل في المنصوبات كسائر المفاعيل (٢)
فحقه أن يتقدم على البديل ، وسائر التوابيع ، أيثارا لتقديم الأصول
على الفروع (٣) .

وإذا ثبت هذا ، فنقول :

لوقدم " سوطا " على " الضارب " ، امتنع للمقدمة الأولى .

ولوأختر ، مفضلا ، لم يحسن للمقدمة الثانية .

ولوأوقع بين الموصولات ، لم يجز للمقدمة الثالثة .

ولوأوقع بين الإبدال ، أوبعدها ، لم يحسن للمقدمة الرابعة .

فتعين أن (٤) أحسن مواقعه هو مركزه الذي استقر فيه ، إذ ليس

فيه محذور من المحاذير الأربعة .

بقي أنه وقع به (٥) الفصل بين البديل ، والبديل .

(١) في الأصل : لائه

(٢) " المفاعيل " سقطت من " هـ "

(٣) ما ذكره المؤلف في : " الضارب الشاتم إلى آخره " ذكره
المصنف في الحاشية (٦ / و)

ونقله صاحب العباب في الهامش (٣٢ / و)

(٤) " أن " سقطت من " ل " و " هـ "

(٥) في " م " : فيه

قلنا : الفصل بينهما واقع كثير ، كما جاء في مواضع (١) من التنزيل ، وكوله تعالى :

(٢) " لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر "

وكوله تعالى : (٣)

" إذ تقول للمؤمنين ألن يكفئكم " (٤)

فانه قيل : ان " ان " بدل من " ان غدوت " مع تخلل الآيات بينهما . ونظائرها .

وليستنبه الى قاعدة لطيفة ، وهي أن التوابع على ثلاثة أقسام :
— قسم مدلول الثاني منه مدلول الأول ، أي يصدقان على شيء واحد وهي : الصفة ، وعطف البيان ، والتأكيد ، فهذه (٥) الثلاث حقها أن لا يختار الفصل بينهما وبين متبوعاتها ، أو لا يجوز .
— وقسم مدلوله مفاير للمتبع ، كالعطف بالحرف ، فلا يستبعد فيه الفصل للمغايرة الظاهرة .

— وقسم واقع بين الرتبتيين ، وهو البديل ، فان قسما منه مدلوله مدلول الأول ، كبديل الكل من الكل ، وقسم مدلوله مفاير للمتبع ، كبديل البعض والاشتمال والغلط .

فتجوز الفصل فيما يفاير الأول ، كالبديل الثلاثة ، واستبعاد الفصل فيما لا يفاير ، كبديل الكل ، فالبديل — على الجملة — لا يستبعد فيه الفصل .

(١) في " م " : مواقع

(٢) الآية رقم (٢١) من سورة الأحزاب ، وتتمام الآية : " وذكر الله كثيرا "

(٣) " تعالى " سقطت من " م "

(٤) الآية رقم (١٢٤) من سورة آل عمران ، والآية بتامها :

" إذ تقول للمؤمنين ألن يكفئكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين "

(٥) في " هـ " : وهذه

على أن المصنف إنما آخر " سوطا " روما لنوع من الإلفاز ، والتعمية
في المثال ، ولذلك آخر (١) قوله : " أكرم الأكل طعامه غلامه "
عن قوله " الضارب " ، روما للإلفاز .

هذا هو كشف الخطأ عن بيان المسألة ، والله أعلم (٢) .

(وأجاز الفرّاء (٣) " الذى نفسه (٤) محسن أخوك " و " الذين
أجمعون محسنون أخوتك " و " الذى يزيد ضارباً أخوك " والتابع
للمحذوف دون الموصول) .

يعني أجاز الفرّاء الصور الثلاث ، مع أن ظاهره يقتضي أن يكون
" نفسه " في المثال الأول تأكيداً لـ " الذى " (٦) قبل تمام
الصلة (٧) .

وكذا " أجمعون " تأكيداً لـ " الذين " قبل تمام الصلة .
وكذا " يزيد " (٨) عطف على " الذى " ، وامتناعه ظاهر .

(١) " آخر " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) " والله أعلم " سقطت من " م "

وقد ذكر المصنف شرح المسألة في الحاشية ٦ / و

وقال صاحب العباب : ان هذه المسألة والتي قبلها ، انما

ذكرت في الكتاب لتمرين المتعلم (العباب ٣٢ / و)

(٣) الفرّاء : يحيى بن عبد الله بن منظور الديلمي ، مولى بني أسد (أو بني

منقر) أبوزكريا .

امام الكوفيين ، ولد بالكوفة ، وانتقل الى بغداد ، وهدد اليه المأمون بترية

ابنيه ، توفي في طريق مكة (١٤٤ - ٢٠٧ هـ)

وانظر الاعلام ١٧٨ / ٩ تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ - ١٥٥ تهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢

(٤) " نفسه " كتبت في هامش الأصل صح (٥) في " هـ " : الظاهر

(٦) في " ك " : تأكيد الذى (٧) في " هـ " صلته

(٨) في الأصل : وكذا زيد

فقال : التابع للمحذوف دون الموصول ، يعني في المثال الأول —
تقديره (١) : " الذى هو نفسه محسن " ف " نفسه " تأكيد لـ " هو "
المحذوف ، و " محسن " خبر " هو " ، والجملة صلة " الذى " (٢)
و " الذى " مبتدأ ، و " أخوك " خبره .

وكذا في المثال الثاني ، التقدير : " الذين هم أجمعون
محسنون (٣) " ، ف " أجمعون " (٤) تأكيد لـ " هم " المحذوف .

وكذا في المثال الثالث (٥) ، التقدير : " الذى هو زيد (٦)
ضاريان " ف " زيد " عطف على " هو " المحذوف ، لا على " الذى "
فاستقام الأمثلة لأن التابع في كل واحد منها (٧) للمحذوف دون
الموصول .

(ولا يجوز) أى الفراء " (الحذف مع الفعل والظرف ، لإلباسه
حيث لا تابع ، فتبعه المتبوع) يعني لوقيل : " الذى ضرب
أخوك " أو " الذى في الدار أخوك " لم يجز أن يقال فيه :
قد حذف صدر الصلة بتقدير : " الذى هو ضرب " ، أو " الذى
هو في الدار " لأن هذا المحذوف لا قرينة تدل عليه ، لأن كل واحد
من الفعل والظرف ، صح بالاستقلال أن يكون صلة من غير حذف ، فلو
جوزنا الحذف ، لالتبس ، أى لم يعلم حينئذ أن الصلة جملة (٨) فعلية أو
اسمية .

(١) " تقديره " سقطت من " ك "

(٢) في " م " : خبر للذى

(٣) " محسنون " سقطت من " ل " و " ه "

(٤) في " ل " : وأجمعون

(٥) " الثالث " سقطت من " ه " (٦) في " ه " : زيد

(٧) في الأصل و " ل " : منها (٨) جملة سقطت من " ك " ، وكتبت في الأصل

هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا ، فاما اذا كان
للمحذوف تابع ، مثلا تقول : " الذى نفسه ضربه أخوك " ،
أو " الذى نفسه فى الدار أخوك " ، أو تقول : " الذى يزيد ضربا
أخوك " ، أو " الذى يزيد فى الدار أخوك " ، فكان (١) القياس
يقتضى أن يجوز ، لأن هذه التوابع قرينة دالة على المحذوف ، ومع
هذا فلم يجوز مع وجود القرينة ، طردا للبيان .

ومنى قوله : " فتبعه المتبوع " يعنى اذا كان متبوعا (٢) ،
أى له تابع يتبع ، أى يلحق فى المنع بما لم يذكر له تابع ، فالمراد
بـ " المتبوع " : الذى له تابع .

ويحتمل أن يريد بـ " المتبوع " : الأصل ، و " التابع " : الفرع ،
والصورة التى ذكر فيها (٣) التابع معه (٤) ، قرينة تدل على
أن المحذوف هو الأصل ، لأن الأصل أن يكون على المحذوف قرينة دالة
وحيث لا توجد القرينة يكون فرعاً ، فـ " تبعه المتبوع " أى تبع
الأصل ، وهو ما وجد فيه القرينة فى المنع .

وانما عبر المصنف بهذه العبارة ، لأن فيه غرابة ، وهو أن المتبوع (٥)
صار (٦) تابعا .

(١) فى " ك " : وكان

(٢) فى " م " : تابعا

(٣) فى " هـ " فيها ذكر

(٤) فى " م " : معها

(٥) " أن " سقطت من " هـ "

(٦) " صار " كتبت فى هامش " ل " صح

لَا تُضَيِّقْ بَعْنَى الْإِسْفَرَامِ

(ومنه) أى ومن المبني (١) اللازم (ما تضمن معنى حرف الاستفهام أو الجزاء) نحو " أين " - مثلا - فإنه ليس متضمنا لحرف ، وهو الهمزة الاستفهامية ، بل يتضمن الاستفهام (٢) الذى هو معنى حرف (٣) الاستفهام (غير " أى ") يعنى أن " آيا " مستثنى (٤) من الضابط ، لأنه متضمن أيضا ، وهو معنى حرف (٥) ، ومع ذلك فهو معرب ، فلذلك استثناءه ، وإنما أعرب للزومه ، كما مر (٦) .

(كـ " ما " و " من " ، و " أين " للمكان ، استفهاما وجزاء) هذا مثال لما يتضمن معنى الحرف ، فـ " ما " قد يتضمن معنى الاستفهام ، نحو : " وما تلك بيمينك يا موسى " (٧) ، وقد يتضمن معنى الجزاء ، نحو : " من يأتني أكرمه " (٨) .

وكذا " أين " وهو ظرف للمكان خاصة ، وقد يتضمن الاستفهام (٩) كـ " أين زيد " ، وقد يتضمن الجزاء نحو : " أين تجلس أجلس " (١٠) .

(١) " المبني " كتبت في هامش الأصل صح
 (٢) " الاستفهام " سقطت من " كـ "
 (٣) في الأصل : الحرف الاستفهام
 (٤) في " م " : مستثنيا
 (٥) في " م " : قولك حرف
 (٦) ص ٥٤٩
 (٧) " يا موسى " سقطت من " كـ " و " لـ "
 وهي الآية رقم ١٧ من سورة طه

(٨) انظر المسغني ١٨ / ٢
 (٩) في " م " : معنى الاستفهام
 (١٠) أنظر ابن يعيش ١٠٣ / ٤

(ومتى للزمان كذلك) يعني أن " متى " ظرف للزمان ، وهو كذلك
 أى قد يكون استفهاما ، نحو : " متى القتال " ، وقد يكون جزاء
 نحو : " متى تخرج أخرج " (١)

(وأيان في معناها) أى في (٢) معنى " متى " ، يعني تكون
 للزمان (استفهاما) كقوله تعالى (٣) : " أيان مرساها " (٤) ،
 أى متى ارساؤها ، ولم تأت جزاء ، فلذلك قيده بالاستفهام (٥) .
 (و " كيف " للحال استفهاما) نحو " كيف زيد " فانه سؤال عن
 أحواله ، أى : أصبح أم مريض ؟ ، ونحوهما من الأحوال ، فهو متضمن
 للاستفهام عن الأحوال (٦) .

(و " أتى " لها) أى للحال (استفهاما) (٧) نحو :
 أتى ومن أبىك الطرب [من حيث لا صبرة ولا ريب] (٨)

- (١) المغني ١٩ / ٢
 (٢) في : سقطت من " م " ، وكتبت في هامش الأصل صح
 (٣) " تعالى " سقطت من " هـ "
 (٤) وردت هذه الجلة - جزاء من آية - مرتين في القرآن الكريم : في سورة
 الأعراف آية رقم (١٨٧) وفي سورة النازعات آية رقم (٤٢)
 (٥) قال صاحب العباب : و " أيان " مختص بالأمور العظام ، نحو قوله تعالى :
 " أيان مرساها " أى في زمن قريب أو بعيد ، (العباب ٣٢ / ٣) ، و شرح الكافية ١١٢ / ٢
 (٦) أنظر المغني ١٧٣ / ١ شرح المفصل ١٠٩ / ٤
 (٧) في الأصل و " ل " : استفهاما وجزاء
 (٨) الشطر الثاني سقط من " ك " و " م " ، وكتب في هامش الأصل صح
 والبيت من [المنسرح] ، وهو مطلع قصيدة للكثير بن زيد الأشددي ،
 وهي إحدى قصائده الهاشميات .
 والشاهد فيه : استعمال " أتى " بمعنى (كيف) ، ولذلك لم يجاز بها
 ومعنى أبىك : أذاك والطرب : خفة تلحق الإنسان من سرور أو حزن
 والريب : صروف الدهر
 وأنظر : المحتسب ٢٩٤ / ١ شرح شواهد الشافية ٣١٠ ابن يعيش ١١١ / ٤
 اللسان (ص ١ ب)

(وجزاء "نحو قوله تعالى : " فأتوا حرثكم أنى شئتم " (١) ،
 أى : على أى حال شئتم (٢) .

(وكم الاستفهامية) بالجر ، صفة لـ " كم " ، وهو عطف على " أنى " .
 أى : ونحوكم .

(وتلحق بها الخبرية) يعنى الاستفهامية انما بنيت لتضمنها
 معنى حرف الاستفهام ، والخبرية لم يوجد فيها (٣) هذه العلة ،
 وانما هيئت (٤) الحاقا لها (٥) بالاستفهامية ، لكونها مثلها ،
 ولكونها على وضع الحرف .

(ولها) أى و " لكم " (في وجهيها) يعنى استفهامية وخبرية
 (صدر الكلام) أما الاستفهامية فظاهرة ، لأن الاستفهام له (٦) صدر
 الكلام ، وكذا الخبرية ولتضمنها معنى الانشاء في الكثير ، كما أن
 " رب " متضمن لانشاء التقليل ، فلذلك وجب لها صدر
 الكلام (٧) .

(١) الآية رقم (٢٢٣) من سورة البقرة ، والآية بتامها :
 " فأتوا حرثكم أنى شئتم وقد ما لأنفسكم واتقوا الله واعلموا أنكم
 ملائكة ويؤمن المؤمنين " .

(٢) في الأصل : وجزاء "نحو قوله : فأصبحت أنى تأتها تليس

(٣) في الأصل و " ك " : فيه

(٤) في الأصل و " ك " و " ل " و " هـ " : بني ، والتصويب من " م "

(٥) في " هـ " : الحاقها

(٦) له " سقطت من " ك " ، وكتبت في هامش الأصل صح

(٧) كم على وجهين :

— خبرية بمعنى كثير

— واستفهامية بمعنى : أى عدد

ويشتركان في خمسة أمور : الاسمية ، والابهام ، والافتقار الى التمييز ، والبناء ،

ولزوم التصدير (المفعلي ١/ ١٥٢) وانظر في حمل " كم " على " رب " ،
 التبصرة والتذكيرة ١/ ٣٢٢ ، وأسرار العربية ٢١٤

(فان تقدّمها الجار ، فالمعنى ألوجب لها التصدر مقدّر قبله لاتحاده بها)

هذا جواب عن سؤال مقدّر ، وهو أن " كم " اذا كان لها مصدر الكلام ، فلم جاز أن يتقدّمها الجار ، وأن يقال : " بكم درهما (١) اشتريت " .

فأجاب بأن المعنى الذى ألوجب لها التصدر — وهو الاستفهام —
يقدر قبل الجار ، لاتحاد الجار بالمجرور ، يعنى اذا قلنا : " بكم درهما (٢) اشتريت " فيقدر الاستفهام قبل الباء ، والتقدير :
" أبكم اشتريت " فالاستفهام لم (٣) يتقدّم عليه شئ ، ولا يقدر الاستفهام بعد الجار ، ليطول تصدّره .

وانما اختص هذا التقدير (٤) بالجار دون غيره ، لما ذكره ، وهو أن الجار يتصل بالمجرور ، ويتحد به ، لشدة اتصال الجار بالمجرور فكأنهما كلمة واحدة (٥) بخلاف المنصوب والمرفوع (٦) ، اذ ليس لها (٧) اتحاد الجار بالمجرور (٨) .

(١) في الأصل درهم

(٢) درهما " سقطت من " ك " و " ل "

(٣) في الأصل : لا

(٤) " التقدير " سقطت من " هـ "

(٥) فأما الجار ، فلم يجر أن يؤخر عنه ، لأن الجار والمجرور بمنزلة شئ واحد ، ولا يفرد أحدهما عن صاحبه (التبصرة والتذكرة ١ / ٣٢١)

(٦) في " هـ " : المرفوع والمنصوب

(٧) لها " سقطت من " هـ "

(٨) وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشئ الواحد ، على أن بعض

العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل ، ويجربها في الاستفهام

حملا لأحدهما على الأخرى (أسرار العربية ٢١٦)

(وبعض العرب ، هم بنو تميم ، ابن يعيش ٤ / ١٣٠)

وانما كان أشبه ، لأن قولك : " كم رجل جاءك غلامه " فالغلام
مضاف الى الضمير ، متعلق به ، والضمير عائد الى " كم " فهو
لفظا متعلق بالضمير ، لا بـ " كم " (١)

(وان لم يستند) أى الفعل ، أو الجارى مجراه ، لا (٢) إلى
ضميرها ، ولا إلى متعلقه ، (فان كان) أى الفعل (واقعا
عليها) أى على " كم " (فالنصب بالمفعولية) نحو : " كم
رجل ضربت " فان الفعل واقع على " كم " ، وليس مستقلا عنه
بشيء ، فهو مفعول ، فينتصب على المفعولية .

(وان كان واقعا على ضميرها) نحو : " كم رجل ضربته " (أو متعلقها)
نحو : " كم رجل ضربت غلامه " (فالوجهان) (٣)
أى جاز أن ينتصب " كم " على المفعولية ، اضمارا على شريطة
التفسير ، لأن الفعل مشتغل عنه ، فالتقدير : " كم رجل ضربت
ضربته " و " كم رجل أهنت ضربت غلامه " (٤) ، جاز أن يرتفع
على الابتداء ، والفعل بعده خبره (٥) .

(١) " لا بكم " سقطت من الأصل

(٢) " لا " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) في " م " : فوجهان

(٤) في الأصل : ضربت أهنت غلامه

(٥) في هامش " م " :

[المختار] من الوجهين المذكورين ، هو النصب ، لا ما قاله
الشراح ، لأنه لا يجب فيه تقدير الناصب ، اذا كانت مرفوعة المحل
على الابتداء .

ثم قال : الأجود أنصبا مبتدأ ، والجملة خبرها ، ولا يحتاج الى مجاز
بالحذف . (" م " ٥٤ / ظ)

(ولا بدّ في الثاني) أى فيما كان الفعل واقعا على الضمير ، أو متعلّقه ، — كما ذكرنا — (من تقدير ناصب بعدها [أى بعد " كم " كما قدّرنا في المثال] يعنى تقول : " كم رجل ضربت ضريته " على شريطة التفسير ، ولا يقدر الناصب قبل " كم " ، كما يقدر فـي " زيد ا ضربته " قبل " زيد " رعاية لصدرية " كم " .

(والا) أى وان لم يكن الفعل واقعا على " كم " ، ولا (١) على ضميرها ، ولا (٢) على متعلّقها ، (فلا بد من أن يكون) أى " كم " (ظرفا) نحو : " كم يوم ضربت " (أو صدرا) نحو : " كم ضربة ضربت " .

(وان كان اسما مفردا (٣)) أى وان كان [الواقع بعدها] (٤) اسما مفردا (فالرفع بالابتداء ان كان نكرة ، ولم يكن (٥)) أى " كم " (ظرفا) نحو : " كم غلام لك ذاهب " (٦) .

(١) " لا " سقطت من " ل "

(٢) " لا " سقطت من " ل "

(٣) " مفردا " سقطت من الاصل و " ل " و " م "

(٤) ما بين [] سقط من " هـ "

(٥) " ان كان نكرة و " سقطت من " ك " و " هـ " و " م "

(٦) في هامش " م " :

فان كان ذلك الاسم نكرة ، فـ " كم " مبتدأ بالاتفاق ، نحو " كم رجل غلام لك " وان كان معرفة نحو : " كم مالك " [فـ " كم "] مبتدأ عند سيوييه ، وما بعدها خبرها ، لانه يجوز أن يخبر بمعرفة عن نكرة مضمنة استغناء ما هـ هـند غـيره : خبر ، وما بعدها مبتدأ .

وان كانت " كم " ظرفا ، فالرفع بالخبرية ، ويعرف كونها ظرفا بتمييزها ، نحو " كم يوما سفرك " ، فـ " كم " هـ منصوب المحل ، أولا : بما يتعلق به الظرف أى " كم يوما كائن سفرك " ومرفوع المحل ثانيا ، لقيامها مقام عاملها الذى هو خبر المبتدأ (" م " ٥٤ / ظ — وانظر الكتاب ١ / ٢١١)

(والّا) أى وان كان ظرفا (فبالخبرية) أى يرتفع " كم " بالخبرية نحو : " كم يوم سفرك " [فان سفرك] (١) مبتدأ ، و " كم يوم " خبره .

وهذا (٢) حلّ لفظ المتن ، ويحتاج الانحصار في الأقسام الى بيان ، وذلك أن نقول :

إِـ حاصل الكلام [(٣) أن الواقع بعد " كم " إما أن يكون فعلا أوجاريا (٤) مجراه ، من اسم الفاعل ونحوه ، من الأسماء العاملة والظرف (٥) ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون اسما مفردا ، أى غير عامل ، لأن الاسم العامل لا يبدّل له من فاعل ، فيكون مركّبا ، أى معه فاعل ، وهو المراد بالمركب ههنا .

فإذا لم يكن الواقع بعده فعلا ، ولا اسما عاملا ، يكون اسما مفردا ، أى جامدا ، نحو : " كم رجل " (٦) و " كم غلام غلامك " (٧) ونحوه ، وهو معنى قوله : وان كان اسما مفردا " في مقابلة الأول ، وهو الفعل أو الجارى مجراه ، [أو الاسم العامل] (٨) .

فان (٩) كان فعلا ، أوجاريا مجراه ، [أو اسما عاملا] (١٠) ، فإما أن يكون الواقع بعد " كم " مسندا اليه ، أولا (١١) .

(١) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

(٢) في " م " : هذا ، والوا كتب في هامش الاصل صح

(٣) ما بين [] كتب في هامش " ل " صح

(٤) في الاصل : أوجار

(٥) " والظرف " سقطت من " ه " ، وكتب في هامش " ل " صح

(٦) في الاصل : كم رجل غلامك

(٧) " غلامك " سقطت من " ل "

(٨) ما بين [] سقط من " ك " و " م " ، وكتب في هامش الاصل صح

(٩) في " م " : وان (١٠) ما بين [] سقط من " ك " و " م "

(١١) " أولا " سقطت من " ك " ، وكتب في هامش الاصل صح

فإن كان الأول ، فالرفع بالابتداء — كما ذكرنا —

وإن لم يكن مستندا إليه ، فيكون " كم " إما مفعولا به للمذكور أو ضمرا فعله ، على شريطة التفسير ، وإما أن يكون مفعولا فيه (١) ظرف زمان أو مكان ، وإما أن يكون مفعولا مطلقا ، وهو المصدر نحو " كم ضربة ضربت " .

فهذا معنى قوله : " فلا بد من أن يكون ظرفا أو مصدرا " إذ لا يمكن المفعول معه ، ولا المفعول إليه ، ولا (٣) غيرهما من الطلقات بالمفعول ، وهو ظاهر ، فيتعين أن يكون مصدرا أو ظرفا .

فقوله : " أن كان اسما مفردا " قسم للأول ، أى (٤) إن لم يكن الوقع بعده فعلا ، ولا جاريا مجراه ، ولا اسما عاملا (٥) فحينئذ يتعين أن يكون اسما مفردا ، ورفعه بالابتداء ، أن لم يكن ظرفا ، والخبرية أن كان ظرفا (٦) ، فهذا تمام بيان لفظ المتن .

(وهكذا حكم أسماء (٧) الاستفهام والشرط (٨) ، إلا أن الشرط لا يقع بعده (٩) الاسم)

(١) " فيه " سقطت من " ك "

(٢) " يكون " سقطت من الأصل

(٣) ما بين [] طمس في الأصل

(٤) " أن " سقطت من " ه "

(٥) ما بين [] سقط من " م " ، وكتب في هامش الأصل صح

(٦) أنظر شرح المفصل ١٢٧ / ٤

(٧) " أسماء " سقطت من الأصل

(٨) " والشرط " كتبت في هامش الأصل صح

(٩) في " م " : بعدها

يعني أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، مثل " كم " في وجوه الإعراب ، فانه تارة يقع مجرورا (١) ، فالاستفهام كقولك : " لمن هذا الفرس " ، والشرط كقوله : " بمن تمرر أمرر " فيقدر (٢) الاستفهام قبل الجار ، لثلا يطل صدرية .

وتارة يقع منصوبا (٣) ، أما الاستفهام كقولك : " من ضربت " أي : أي رجل ضربت ، أو : " من (٤) ضربته " [اضمارا على شريطة التفسير (٥) ، والتقدير : " أي رجل ضربت ضربته] (٦) والشرط : " من تضرب أضرب " أو " من تضربه أضربه " .

وتارة يقع مرفوعا (٧) ، فالاستفهام كقولك : " من عندك " أي : أي رجل عندك .

والشرط كقوله : " من تضربه أضربه " على أن " من " مبتدأ ، فهو في الأحكام مثل " كم " إلا أن " كم " يقع بعده الاسم ، والشرط لا يقع بعده الاسم ، لأن الشرط يقتضي فعلا .

(وحكمها) أي حكم " كم " (في جواز عود الكتابة الى لفظها أو معناها (٨) حكم " من ") فتذكر على لفظه ، وتوثق على معناه

(١) في " ل " و " هـ " : فانها تارة تقع مجرورة

(٢) في " ل " : فتقدير

(٣) في " ل " : تقع منصوبة

(٤) " أو من " سقطت من " ك " ، وكتبت في هامش الأصل صح

(٥) " التفسير " سقطت من " هـ "

(٦) ما بين [سقطت من الأصل وكتب في الهامش صح

(٧) في " ل " و " هـ " : تقع مرفوعة

(٨) في الأصل و " ك " و " هـ " : ومعناها

وكذا في الافراد والتثنية والجمع ، نحو " كم رجل رأيته ورأيتهم " و " كم امرأة رأيتهما ورأيتهن " .

قال الله تعالى :

" وكم (١) من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا " (٢)

(١) في الاصل : كم

(٢) الآية رقم (٢٦) من سورة النجم ، والآية بتمامها :
" وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى "

وفي هامش " م " :

اعلم أن لفظ " كم " مذكر ، ومعناه [مؤنث]
فقال بعضهم : يعبر به عن كل معدوده ، فيصلح للمؤنث والتثنية والجمع ،
فيقال : " كم امرأة لقيته " على اللفظ ، و " لقيتها " على المعنى ،
و " كم امرأة جاءك " على اللفظ ، و " جاءتك " على المعنى .
و " كم امرأة لقيتهن " على المعنى ، و " كم رجل جاءك " - بافراد
الضمير - على اللفظ ، و " جاءك " و " جاؤوك " بلفظ التثنية والجمع
على المعنى .

وفي التنزيل - حملا على المعنى - : " كم من قرية أهلكناها "
والضمير في جميع الصور يعود على البتداء ، لكون خبره جملة ، فلا بد
من عود الضمير فيها الى المبتدأ ، ولا يجوز عوده على التمييز ، إذ
يبقى المبتدأ بلا عائد .

وقال بعضهم : إنه مفرد اللفظ ، مجمع المعنى ، فيعود الضمير
على لفظه ومعناه ، بمنزلة " كل " .

وينبغي على هذا أن لا يعود عليه ضمير التثنية ، كما لا يعود
على " كل " .

.....

—————

=====

وأما ضمير المؤنث ، فلا شك في عود عليه ، وهو حمل على المعنى ، لا على اللفظ ، لأن لفظها مذكر .

وقضية وقوعها على كل معدود ، فيجوز أن تقع على التثنية ، ومنه تفارق " كلا " .

وقد أجاز النحاة : " كم رجلا ونساء هم جأؤك " عطفا على معنى " كم " وأجازوا النصب على التمييز ، وإن كان نكرة ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل ، للبعد عن " كم " .

ومثله : " كم ناقة [وسخلتها] " ، و " كم ناقة وفصيلها " ، ويضعفه أنه إذا عطف على التمييز ، شاركه في الحكم ، والتمييز لا يكون معرفة .

وانما كنان نكرة ، لأن المقصود بيان الجنس ، وذلك لا يحصل إلا بالمفرد النكرة ، كما في العدد .

(" " ٥٥ / و — وانظر ابن يعيش ١٣٢ / ٤)

مَا النَّبِيُّ فَاَيْلَ رَضَا

”اِنْ” و ”اِذَا”

(ومعه) أى ومن اللازم البناء (ما التزم فيه الاضافة إلى الجملة
 كـ " إذ " وـ " إذا " ، زمانيتين كـ (١) كـ " كنتا " أو مكانيتين (وهذا هو
 علّة بنائهما ، لأن الجملة من حيث هي جملة ، مبنية ، فاكسى " إذ "
 وـ " إذا " (٢) البناء من المضاف اليه (٣) .

وإنما التزم البناء فيهما ، لالتزام الاضافة فيهما إلى الجملة .
 وإنما التزم اضافتهما إلى الجملة ، لأنهما ضمما للدلالة على زمان
 النسبة ، أو مكان النسبة ، [والنسبة في (٤) الأصل لا تكون إلا
 في جملة .

وقد يملّل بناء " إذ " بأن وضعه وضع الحروف (٥) ، وقد يملّل
 بناء " إذا " بضمه لمعنى حرف الشرط (٦) ، ويملّل بناؤهما
 أيضا ، بالاحتياج إلى الغير .

(فـ " إذ " زمانية لما مضى ، وتضاف إلى كـ (٧) الجملتين (٨))
 يعني إلى الجملة الاسمية والفعلية ، (نحو : جئتكَ إذ زيد قائم)
 في الاسمية (٩) والخبر مفرد (وـ " إذ قام زيد ") في الفعلية ،

(١) " كانتا " سقطت من " كـ "

(٢) الواو : سقطت من " كـ "

(٣) " اليه " سقطت من " هـ "

(٤) ما بين [] طمس في الأصل

(٥) في الأصل : الحرف

(٦) في الأصل وـ " كـ " : قدم تعليل " إذا " على تعليل " إذ "

(٧) في الأصل : كلتي

(٨) وانظر الكتاب ١١٩ / ٣ والمقتضب ١٧٧ / ٣

(٩) في " مـ " : الجملة الاسمية

(١٠) في الأصل : وإن زيد قام

والفعل ماضٍ (و " ان يقوم زيد ") في الفعلية أيضا ، والفعل مضارع (١) ، ويكون المبنى على المضي ، لأن " ان " موضوع للماضي .

(و " ان زيد يقوم ") في الجملة الاسمية أيضا ، لكن الخبر فيه جملة فعلية (٢) .

وانما آخر هذا المثال مع أن حقه أن يقرن بقوله ، " ان زيد قائم " لأنهما جملتان اسميتان ، لأنه كان يريد أن يفرق بين قوله " ان زيد يقوم " و " ان زيد قام " مع أن كل واحد منهما اسمية ، والخبر جملة فعلية ، فلا رادة الفرق بينهما آخرها عن قرينتها وهي (٤) : " ان زيد قائم " .

(واستقبح " ان زيد قام " لأن الخبر من مضاف (٥) الاسم أو ما يضارعه ، إلا إذا دعت الضرورة (٦) إلى العدول) هذا وجه استقبحه .

وبما أنه : ان الجملة ههنا اسمية ، فاصله أن يكون الخبر اسما أو ضارعا للاسم ، نحو " ان زيد يقوم " ، ان " يقوم " (٧) ضارع لـ " قائم " ، فالواجب أن لا يعدل عن الاسم أو ضارعه ، إلا للضرورة ،

(١) في هامش العباب : وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى : " إلا تنصروه فقد نصره الله ان أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا " (٣٣ / و)

وهي الآية رقم (٤٠) من سورة التوبة ، وتعام الآية : " فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم " (وانظر المغني ١ / ٧٧)

(٢) " يكون " سقطت من " ك " وكتبني هامش الأصل صح

(٣) " فعلية " سقطت من الأصل و " ك " (٤) في " ه " : وهو

(٥) في " كـ و " : ضرورة ، وفي " م " : قرينة (٦) " كـ " فيها نقص قليل هنا

(٧) " ان يقوم " سقطت من " ه "

نحو: " زيد قام " بغير " إذ " لأن الفرض الإخبار عن الماضي ،
ولا يحصل هذا الفرض لو أتى بالجملة الاسمية التي هي اسم أو
فعل (١) مضارع له ، فلذلك تعين الاتيان بالفعل (٢) الماضي (٣)
(ولا ضرورة هنا) أى في قولنا : " ان زيد (٤) قام " ان فرض
الدلالة على الماضي حصل من نفس " ان " فلا ضرورة الى الاتيان
بالماضي في الخبر .

(و " اذا " لما يستقبل من الزمان) أى " اذا " موضوع للزمان
المستقبل ، عكس " ان " (ولتضمنها) أى لتضمن " اذا " (معنى
المجازاة لا تضاف إلا الى الجملة الفعلية ، في حال السمة)
قدم العلة - وهي (٥) لتضمنها - أى لا تضاف " اذا " (٥) الا
إلى الجمل الفعلية ، لتضمنها معنى الشرط ، والفرض (٧) يقتضي
فعلا .

(١) " أو فعل " سقطت من " هـ "
(٢) " بالفعل " كتبت في هامش الاصل صح
(٣) في هامش العباب : قوله : " واستقبح " ان زيد قام " بل
الفصح : " ان قام زيد " لأن " إذ " موضوع للماضي ، فايلاؤه
الماضي أولى .

ولا يرد على هذا قولهم : " اذا زيد يقوم " لأن " اذا " على مذهب
سبويه داخل على " يقوم " المقدر ، المفسر بهذا الظاهر .
(٣٣ / و)

وقال سبويه : تقول : " جئت ان عبد الله قائم " ، و " جئت ان عبد الله
يقوم " ، الا أنها في " فَعَلَ " قبيحة ، نحو قولك : " جئت ان
عبد الله قام " (الكتاب ١ / ١٠٧)

(٤) " زيد " سقطت من " هـ "
(٥) " وهي " سقطت من " هـ " ، ري الاصل و " م " : وهو
(٦) " اذا " سقطت من " هـ "
(٧) " والشرط " سقطت من " ل " ، وكتبت في هامش الاصل صح .

وانما قال : " في حال السعة " لأن " إذا " قد يضاف الى
الجملة الاسمية ، وحيث لا يكون متضمنا لمعنى المجازاة ، يعني
أن الأكثر أن " إذا " يتضمن معنى المجازاة ، [وقد لا يتضمنها] (١)
بخلاف " إذ " فانها لا تتضمن معنى المجازاة ، لأن وضعها للمضي
والشرط إنما يكون في المستقبل ، لا في الواقع (٢) .

(والأصل فيها) أى في " إذا " (القطع في وجود الشرط بخلاف
" إن ") أى الأصل في " إذا " أن تستعمل في موضع وجود الشرط
مقطوع فيه (٣) ، أى (٤) مجزوم به معلوم ، بخلاف " إن " ، فإنه
يستعمل حيث يشك في وجود الشرط ، نحو : " آتيك إن جاءك زيد " .
ويقال : " آتيك إذا احمر البسر " (٥) فان وجود الشرط مقطوع ،
ولذلك لا يجوز أن يقال : " إن قامت القيامة " لأنه يكون شكا
في قيام القيامة مع أنه مجزوم به (٦) .

-
- (١) ما بين [] سقط من " ل " .
(٢) في هامش العباب : لم تنف " إذا " الشرطية إلا إلى الفعلية ، لما فيها
من معنى حرف الشرط المقتضي للفعل .
وأما " إذ " فأضيفت إلى كلتا الجملتين ، إذ لا شرط فيها .
وقد أجاز بعض النحويين أن يقع بعد " إذا " مبتدأ وخبر في حال السعة
واستدل ، باتفاقهم على جواز " إذا زيد ضريته " وإذا كان الفعل لازما
لم يجز الرفع ، كما لا يجوز " إن زيد ضريته " - بالرفع - فدل ذلك على
صحة وقوع المبتدأ بعدها .
قال ابن الحاجب : وهو استدلال قوى (هامش العباب ٣٣ / ظ وشرح الكافية ١ / ١٧٤)
(٣) في " م " : فيه مقطوع
(٤) " فيه أى " سقطت من " ل " وهـ .
(٥) البسر : التمر قبل أن يرطب ، لفضاضته ، واحدته : بصرة ، والبسر : ما
لنّون ولم ينضج ، وإذا نضج فقد رطب (اللسان ب س ر)
(٦) به " سقطت من " م " و هـ .
وفي هامش العباب : أى الأصل في استعمال " إذا " أن تكون لزما من أزمنة
=====

(ولذا) أى ولكون الأصل فى " إذا " أن يستعمل فى المقطوع
(فلب وقوع الماضى بعدها استعمالا) لأن الماضى مقطوع به
وهو (١) مناسب لمدلول " إذا " (٢) .

(وقد يتجرد) أى " إذا " (بمعنى الظرفية) أى قد (٣) يستعمل
" إذا " وليس فيه معنى الشرط ، فى نحو : " والليل إذا يمشى " (٤)
وتستعمل (أى إذا) اسما فى نحو : " إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو)

=====

المستقبل ، مختص من بينها بوقوع حدث فيه ، مقطوع بوقوعه فى اعتقاد
المتكلم ، كما أن " إذ " لزمان من أزمنة الماضى ، مختص بوقوع حدث
فيه ، مقطوع به .

والدليل على هذا الأصل استعمال " إذا " فى الأكثر الغالب
فى هذا المعنى ، نحو : " إذا طلعت الشمس " وقوله تعالى
" إذا الشمس كورت " .

(هامش العباب ٢٢ / ظ وانظر الكتاب ٤ / ٢٣٢ والمقتضب ٢ / ٥٦)

(١) فى " م " : فهو

(٢) فى هامش العباب : إذ الماضى الواقع بعد " إذا " أقرب إلى
القطع ، نظرا إلى لفظه ، وإن انقلب معناه إلى الاستقبال ، " إذا "
لأن الماضى من حيث هو ، يدل على وقوع حدث فى الزمان الماضى
فهو - من حيث هو - قطعى الوقوع ، بخلاف المستقبل ، فإنه
- من حيث هو - غير قطعى الوقوع (٣٣ / ظ)

(٣) فى " م " و " هـ " : يعنى قد

(٤) الآية رقم (١) من سورة الليل .

وقال صاحب العباب :

فانه لو كان فى " إذا " معنى الشرط ، لكان جوابها ، إما ما بعدها
أو مدلولها عليه بما قبلها ، وليس بعدها ما يصلح للجواب ، لا ظاهرا
ولا فقدا ، لعدم توقف معنى الشرط عليه .

وليس قبلها ما يدل عليه إلا القسم ، وهو لا يصلح للجواب ، ولا كان
التقدير : " إذا يمشى الليل أقسم " فيلزم أن يكون القسم معلقا بخشيان الليل
وهو خلاف المقصود (العباب ٣٣ / ظ ، وانظر إذا الظرفية المقتضب ٢ / ٥٧ ١٧٨)

بمعنى : زمان قيام زيد هو (١) زمان تمود عمرو ، فلا يجب أن
 ينتصب " اذا " على الظرفية ، بل قد (٢) يقع مبتدأ (٣) .
 (وهما) أى " از " و " اذا " (مكانيتين للمفاجأة) نحو :
 " خرجت فاذا السبع " ،
 وأما " از " للمفاجأة [فكما جاء] (٤) في الحديث :
 " بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم (٥) — ان طلع علينا رجل
 . . . الحديث " (٦) .

(١) في الأصل : وهو
 (٢) " قد " سقطت من " هـ "
 (٣) قال صاحب العباب : " فـ " إذا " ههنا مبتدأ وخبر ، نرى على ذلك
 سيبويه ، وان لم يكن له شاهد من كلام العرب (٣٣/ظ)
 (٤) ما بين [] سقط من الأصل
 (٥) " صلى الله عليه وسلم " سقطت من " هـ "
 (٦) قال صاحب العباب : نقل المبرد أن " از " و " إذا " للمفاجأة
 ظرفا مكان ، وقال الزجاج : انهما ظرفا زمان .
 وفي الهامش (بعد قول الزجاج) وه قال الزمخشري ، وعامل " إذا "
 عند فعل مقدر ، مشتق من لفظ المفاجأة .
 قال : والتقدير في قوله تعالى : " ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم
 تخرجون " : ثم إذا دعاكم فاجأتهم الخروج في ذلك الوقت .
 وناصبها عند غيره ، الخبر المذكور في نحو قوله : " خرجت فاذا زيد جالس "
 أو المقدر في نحو " فاذا الأشد " أى حاضر .
 وان قدرت أن " اذا " الخبر ، فعاملها مستقر ، أو استقر .
 ولم يقع الخبر في القرآن [الكريم] إلا مصحبا به ، نحو " فاذا هي حية "
 " فاذا هم خامدون " " فاذا هي بيضا " " فاذا هم بالساهرة "
 (العباب ٣٣/ظ وانظر المقتضب ٣/١٧٨)
 وقال ابن هشام : [اذا] و [حرف عند الأخفش ، وظرف مكان عند المبرد
 وظرف زمان عند الزجاج] .

- (وتختصر الأولى) أى " إذا " الزمانية (بالجملة الفعلية ، والثانية)
وهي " إذا " المكانية ، (بالاسمية ، ايقاعا (١) للمخالفة بينهما)
أى بين (٢) " إذا " المكانية ، و " إذ " الزمانية (٣) (وذلك (٤)
نحو : " بينما زيد قائم إذ رأى عمرا (٥)) [هذا مثال لإذ المكانية (٦)
(وإذا فلان قد طلع عليه) هذا مثال لإذا (٧) المكانية .
(والاضمعي لا يستفصح إلا طرحها) أى طرح " إذ " و " إذا " (٨)

=====

- واختار الأول ابن مالك ، والثاني ابن عصفور ، والثالث الزمخشري . .
ثم نقل تقدير الزمخشري في الآية ، وقال : ولا يعرف هذا لغيره .
وكلام صاحب العباب منقول — بتصرف — عن المغني .
(أنظر المغني ١ / ٨٠)

- (١) في " هـ " : سقطت " عا " من " ايقاعا " .
(٢) " بين " سقطت من " هـ " .
(٣) في " هـ " : وبين الزمانية ، والعبارة من ضمن المتن
(٤) " ذلك " سقطت من الاصل و " ل " .
(٥) في الاصل : عمروا
(٦) ما بين [] آ كتب في هامش الاصل صح
(٧) في " م " : لاذ
(٨) في هامش العباب :
لأنه لما رأى مجيب الفحل من غير " إذ " و " إذا " مع استقلال
معناه ، ظن أن مجيأهما زائد ، لا فائدة فيه ، فحكم بأن الفصح
اسقاطهما ، والجميع جيد ، ألا ترى أنك تقول : " ان تكرمني اذن
أكرمك " و " ان تكرمني أكرمك " .

ولأن بينما وبينما ، إذا كانا بدون " إذ " و " إذا " ، فالكلام لا يقع
مخالفا للاصل ، ويكون انتصاب بينما " و " بينما " حينئذ على الظروف
والعامل فيهما الفعل المذكور في جوابهما كما في البيت (٣٤ / و)

(في جواب " بينا " و " بينما " ، وأنشد :

فبينا نحن نرقبه أتاناً) معلق وَفَضَّةٌ زَنَادَ راع (١)

" بينا " و " بينما " ظرفان مضمنان (٢) لمعنى الشرط ، فلذلك اقتضيا جواباً ، والقياس أن لا يكون " إذا " في جوابه — كما قال الأضمعي — كما أنك إذا قلت : " إن جئتني أكرمتك " فالجزء مستقبل ، لا حاجة إلى ذكر " إذ " و " إذا " معه ، فكان (٣) ينبغي أن لا يذكر " إذ " و " إذا " أيضاً في جواب " بينا " و " بينما " ، كما في جواب " إن " .

وجه الاستشهاد : أن " أتاناً " جاء جواباً لـ " بينا " من غير " إذ " و " إذا " .

(لأن الظاهر أن العامل في " بينا " هو الجواب ، كما في " إذا " (٤) الزمانية ، على الصحيح ، فيلزم تقدّم ما في صلة المضاف إليه على المضاف)

(١) البيت من [الوافر]

وهو من شواهد سيويه ، ولم ينسبه أحد من الذين روه ، وقال الزمخشري : هو لرجل من قيس عيلان ، وقال الأندلسي — شارح المفصل — : هو للنسيب .

والوَفَضَّةُ : جمعة السهام ، وأراد بها شيئاً يصنع مثل الخريطة ، تكون مع الرعاة يجعلون فيها أزوادهم .

والزَنَادُ : الخشبة التي تقود بها النار

واستشهد به سيويه على عطف " زناد " على محل " وَفَضَّةٌ " .

ورواية الكتاب : بينا نحن نطلبه (الكتاب ١ / ١٧١)

وانظر : شرح المفصل ٩٧ / ٤ — ٩٩ المفني ٣٧٦ شرح شواهد المفني ٧٩٨

المحتسب ٧٨ / ٢ همع الهوامع ٢١١ / ١ الدرر اللوامع ١ / ١٧٨

(٢) في الأصل : مضمنان (٣) في الأصل : وكان

(٤) " إذا " كتبت في هامش " ل " صح .

هذا علة لقول الأضممي ، ويأنه : أن " بينا " مع خبره (١)
 شرطية ، وجوابه " أنا " فحقه أن لا يكون معه " إذ " و " إذا "
 إذ لو كان معه أحدهما ، لكان العامل في " بينا " هو " أنا "
 على الصحيح (٢) .

يعني اختلف في أن العامل في الاسم المضمن للشرط ، هو
 الشرط ؟ أو الجزاء ؟ (٣) .

المختار أنه الجزاء ، فعلى هذا يكون " أنا " عاملا في " بينا "
 مع أنه ضاف إليه " إذ " ومعمول المضاف إليه لا يتقدم على
 المضاف ، وفيه نظر سيأتي .

(١) " خبره " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) في هامش العباب :

وقيل : إنما لا يستفصح إلا طرحها ، لكثرة مجيئها ، جوابها بدونها ،
 كما روى ابن عمر - رضي الله عنهما - من قوله صلى الله عليه وسلم :

(بينا أنا نائم أتيت بقدح من لبن)

و : (بينا ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر)

وكما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - من قوله - صلى الله عليه
 وسلم - : (بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها ، التفتت إليه البقرة
 فقالت : اني لم أخلق لهذا .

و : (بينما راع في غنمه ، عدا عليه الذئب)

و : (بينا أنا نائم ، أتيت بخزائن الأرض)

و : (بينا أنا نائم رأيتني على قليب)

و : (بينا أنا نائم رأيتني في الجنة)

و : (بينا أيوب يفتسل عريانا ، خر عليه جراد من ذهب)

وكما روى أبو سعيد رضي الله عنه : " بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي "
 وفيه نظر ، لأن الكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح ، وإنما تدل على أن

الأكثر فصيح (٣٤ / و)

(٣) في الأصل و " هـ " : والجزاء

(وهن بعضهم (١) أن "إذا" في قولهم : "خرجت فإذا السبع" خبر ، وليست بضافئة كما يقال (٢) : "خرجت فثم السبع" ، و [الصحيح أن] (٣) الخبر محذوف

يعني أن الظاهر أن "إذا" مضاف إلى الجملة ، فالتقدير : "فإذا السبع حاصل" ، والخبر [- وهو حاصل - (٤) محذوف] (٥) .
وعن بعضهم أنه ظرف مستقل بنفسه ، غير مضاف ، فعلى هذا ،
"السبع" مبتدأ ، و "إذا" مرفوع المحل على أنه خبره ، كقولك (٦)
"فثم السبع" أو "فبالحضر السبع" فان "السبع" مبتدأ ،
و "ثم" أو "فبالحضر" خبره .

والصحيح الأول ، وهو حذف الخبر ، حملا له على الكثير الشائع ،
وهو كون "إذا" مضافا (٧) إلى الجمل ، لأنه لا يستعمل "إذا"
وحده ، لا يقال : "فمت إذا" كما يقال : "فمت بالحضر" ، ولو
كان مستقلا بنفسه من غير إضافة ، لصح أن يستعمل وحده ، من
غير ذكر مضاف إليه ، ولم يأت مثله في كلام (٨) .

(١) في "ه" : بعض

(٢) في الأصل : تقول

(٣) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٤) "وهو حاصل" سقطت من "م"

(٥) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

وما ذكره الشارح ، هو مذهب المبرد ، (أنظر المفني ٨٠ / ١)

(٦) في "ه" : قولك ، وفي الأصل : كقولهم

(٧) في "م" : أن إذا مضاف

(٨) "كلام" سقطت من "ه" وفي الأصل : كلامهم

(وجازني نحو : " خرجت فاذا زيد قائم " الرفع ، والنصب
على حذف الخبر) يعني يجوز في " قائم " الرفع على أنه خبر زيد
ويجوز فيه النصب نحو : " فاذا زيد قائما " على أنه منتصب (١)
على الحال ، والخبر محذوف ، أي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما .

(وأما في قولهم : " كنت (٢) أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي " ، فلا يجوز فيه (٣) إلا الرفع عند سيويه ، والكوفيون
يقولون : " فلذا هو أياها ")

" هو " يرجع الى الزنبور ، و " هي " الى العقرب .
(٤)
وانما لم يجوز فيه إلا الرفع عند سيويه ، لأنه خبر للمبتدأ ، وهو " هو "
نحو : " فاذا زيد قائم " ، وانما لم يجوز ههنا النصب ، وإن جاز
في " قائم " النصب لأنه افتصاه على الحالية ، ولا يستقيم تقدير الحالية
في الضمير ، وهو " هي " ، فلذلك تعين فيه الرفع على الخبرية ، فعلى هذا ،
فالعامل في " اذا " (٥) معنى المفاجأة الذي (٦) تضمن الظرف المكاني
أياء ، لأن الضمر الواقع خبرا ، لا يصلح أن يكون عاملا في الظرف .
وأما الكوفيون ، فانما جوزوا الاتيان (٧) بالضمير المنصوب - وهو أياها -
لأن المفاجأة تدل على الوجدان ، ولفظ " هو " فصل وعاذ ، و " أياها "
مفعول " وجدت " ضمرا ، والمفعول الأول محذوف ، ناب ضمير الفصل
والعواد عنه ، أي : " وجدته هو أياها " ف " اذا " بمعنى : وجدت ،
وجه التكلف فيه ظاهر ، فلذلك كان مذهب سيويه أرجح (٨) .

(١) في " م " : منصوب

(٢) " كنت " سقطت من " هـ "

(٣) " فيه " سقطت من الأصل و " ل " و " هـ "

(٤) في الأصل و " ل " و " ك " و " هـ " : انما ، والتصويب من " م "

(٥) في الأصل : في فاذا

(٦) في الأصل : التي

(٧) في " هـ " : لاتيان (٨) " أرجح " سقطت من " هـ " .

وروى عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه (١)
فملى هذا يكون الأرجح (٢) مذهب الكسائي (٣) .

(١) وحكى صاحب المصاب القصة فقال :

وحكى أن سيبويه وفد على البرامكة ، فطلب أن يناظر الكسائي فسي
مجلس يحيى بن خالد ، فسئل عن هذه المسألة فقال : فإذا
هو هي ولا يجوز النصب .

قال الكسائي - لحنت ، وليس هذا من كلام العرب
فقال يحيى : اختلفتما وأنتما رئيسا بلد يكما ، فمن يحكم بينكما ؟
قال الكسائي : العرب ، وقد اجتمعت ببابك ، وقد قنع بهم أهل المصرين
فأدخلوا ، فوافقوا الكسائي .

فاستكان سيبويه ، وأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ،
وأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصرة .

(٣٤ / ظ ، وقريب من هذا في الحاشية ٦ / ظ وانظر المغني ١ / ٨٠)

والانصاف المسألة / ٩٩ ، ص ٧٠٢ - ٧٠٦

(٢) * الأرجح * كتبت في هامش الأصل صح

(٣) وقد خرج مذهب الكسائي على خمسة أوجه ، نظمها شعرا
أحمد بن الحسن الجوهري (١١٨٢ هـ) فقال :

وفي ضمير النصب تالها إذا تمدد التوجيه فادر المأخذا

مفعولها ، أو نائب المرفوع أو نصبها بفعلها المقطوع

أو أنه مفعول فعل علقا أو معرب حالا أنيب فارتقى

(أنظر نشأة النحوص هـ)

وانظر المغني ١ / ٨١

(وضم بعضهم أن " إذا " حرف مفاجأة عند وقوع الجملة بعدها)^(١)

يعني أن " إذا " ليس باسم ، بل هو حرف ، فلا محل له من الاعراب
وليس مضافا إلى الجملة بعدها ، وهذا (٢) مما يؤكد أن الخبر
في قولك " فإذا السبع " محذوف .

(١) وهو المروى عن الأئمة ، ويرجح قولهم : " فإذا إن زيدا بالباب "

— بكسر " إن " — لأن " إن " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

(الباب وها مشه ٢٤ / ظ)

(٢) في " م " : وهو

يٰٓاَيُّهَا

(و " بينا " و " بينما " ، هكذا مشبعة) يعني " بينا " ، فان أصله " بين " ، وأشبعت فتحتها ، فصارت " بينا " (١) (أو متصلة بـ " ما " الزائدة) يعني " بينما " أصله " بين " ، ألحقت بهما " ما " الزائدة . (من الظروف الزمانية) خبر لقوله : " بينما وبينما " ، أى هما من الظروف الزمانية ، (اللازمة للإضافة إلى الجملة الاسمية ، والعامل فيهما) أى في " بينا " و " بينما " (الجواب اذا كان مجردا من كلمتي المفاجأة) وهما " اذ " و " اذا " .

[(والا) أى وان لم يكن مجردا منهما] (٣) (فمعنى المفاجأة المتضمنة هما) أى " اذ " و " اذا " (آياه) أى ذلك (٤) المعنى يعني أن " بينا " و " بينما " ظرفان زمانيان ، يتضمنان معنى المجازة فلا بد لهما من جواب ، والجواب اما أن يكون معه " إذ " و " اذا " أولا يكون ، فان لم يكن ، فظاهر أن العامل هو الجواب ، ولا مانع فيه ، لأن الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا من العمل فيما قبل الجار .

وان كان معه (٥) " اذ " و " اذا " (٦) فالعامل ليس بنفس الجواب للمانع السابق ، لأنه مجرور حينئذ ، بل العامل المفاجأة الذى (٧) تضمنه " إذ " و " اذا " .

-
- (١) اعلم أن " بين " مصدر بمعنى الفراق ، فتقدير : " جلست بينكما " أى مطلق فراقكما ، وتقدير : " فعلت بين خروجك ودخولك " أى : زمان فراقهما وهو لازم الإضافة إلى المفرد
- (٢) " الاسمية " سقطت من " هـ "
- (٣) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح
- (٤) في " م " : يعني ذلك
- (٥) في الأصل : معها
- (٦) في " م " : " اذا " و " إذ "
- (٧) في الأصل : التي

فملى هذا لا يكون وجود " إذ " و " إذا " مانعا من عمل الجواب
في " بينما " و " بينما " ، لأن ما بعد " إذ " و " إذا " [] مجرور
بهما ، و " إذ " و " إذا " [] (١) منصوب بـ " فاجأ " مقدرا قبلهما (٢)
و " فاجأ " هو الجواب ، والعامل في " بينما " و " بينما " .
فحينئذ لا يتوجه ما ذكره المصنف في توجيه قول الأضمي ، وهو
أنه إذا [] وجد " إذ " [] (٣) و " إذا " يلزم تقدم (٤) ما في صلة
الضاف إليه ، على الضاف ، لأن العامل — كما بينا — ليس الضاف
إليه ، بل فعل المفاجأة المقدّر قبلهما .

(١) ما بين [] سقط من الأصل

(٢) " قبلهما " سقطت من " هـ "

(٣) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٤) في " م " : تقديم

حَسْبُ

- (و " حيث " (١) للمكان) وهو (٢) عطف على " بينا " و " بهما "
- أى هو أيضا من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجملة .
- وانما التزم إضافته إلى الجملة ، لأن وضعه (٣) لمكان النسبة ،
والنسبة أصلها أن تكون في الجملة .
- وجه بنائها ، احتياجها إلى (٤) تتمتها ، وهي الجملة ، فأشبهت الحروف (٥)

-
- (١) في هامش العباب :
وطيئ " تقول : " حوث " ، وفي " الشاء " فيهما ، والضم ، والفتح
للتخفيف ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .
- ومن العرب من يعرب " حيث " ، وقراءة من قرأ : " من حيث
لا يعلمون " - بالكسر - تحتلها ، وتحتل الباء على الكسر .
- (هامش العباب ٣٥ و ، وانظر شرح الفصل ٩٠ / ٤)
- و " حيث " للمكان ، اتفاقا ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ،
والغالب كونها في محل نصب على الظرفية ، أو خفض بحرف ، وقد
تخفض بغيرها ، كقوله :

لدى حيث ألفت رحلها أم قسم

(هامش العباب ٣٥ و وانظر المذني ١ / ١١٦)

- (٢) " هو " كتبت في هامش الأصل صح
- (٣) الواو من " وضعه " سقطت من " م "
- (٤) " إلى " سقطت من " م "
- (٥) في " ل " و " م " : الحرف
- وفي الأصل : كتبت الواو من " الحروف " في الهامش صح

• لاحتياجهما إلى الفخير (١) •

(١) في هامش "م" :

وجه ثان : أنه ليس شئ من الظروف المكانية يضاف إلى الجملة إلا حيث ، فلما خالفت أخواتها ، بنيت لخروجها عن بابها .
وثالث : أنها تضمنت معنى الحرف ، وهو " في " لأنه ظرف ، ولا يبرز معه ، فعدل على تضمنها معناه .

والآخر : أنها أشبهت الموصول ، لبيانها بالجملة كالموصول ، وليست بصلة في التحقيق .

ونقل عن الزجاج أنها صلة ، وليس بجيد ، لأن لها محل من الأعراب ، والصلة لا محل لها من الأعراب ، ولأنه لا ضمير فيها يعود من الصلة .

وانما بنيت على حركة ، مع أن الأصل في البناء اللزوم السكون ، هربا من التقاء الساكنين .

وانما اختص الثاني بالحركة [يقصد الحرف الثاني من الساكنين وهو الثاء] إذا كانا في كلمة واحدة ، لأنه طرف ، والطرف محل التغيير ، بدليل اعلال لام الكلمة في نحو " هوى " دون هينها ، مع اشتراكهما في علّة الاعلال .

وهذه العلّة تشمل ما إذا كانا في كلمتين أيضا نحو : " قم الليل " فان الأول هو الطرف ، دون الثاني ، لأنه أول الكلمة لا طرفها .

وأیضا : إذا نطق بالساكن الأول صار كالموقوف عليه ، وإذا نطق بالثاني ، كان كالمبدؤ به ، والابتداء بالساكن ممتنع .

وإذا وجب بناؤه على حركة ، فمنهم من فتحها طلبا للرخفة ، لثقل الكسر بعد الياء " ك " أين " و " كيف " ، ومنهم من كسرها على أصل التقاء الساكنين كـ " جبر وجر " وأما ضمها فلجوه :

— أحدها : تشبيها لها بالفائيات ، لأنها تضاف إلى الجملة ، والاضافة إلى الجملة ، كـ " لا اضافة " لأن حق " حيث " — من جهة أنها ظرف مكان — أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الامكنة ، نحو " أمامك " و " قدّامك " فكانها مقطوعة عن الاضافة .

• ثانیها : أنها ضمت مع الواو ، لمشاكلة الضم الواو ، وحملت لغة الياء على الواو في الضم .

— ثالثها : أنها لما كانت (حيث) تفصح كثيرا بين الزمان والمكان ، بنيت على حركة قويّة ، أشعارا بتعدد مدلولها (م / ٥٧ و ، وانظرا بن يعيش / ٩١)

(مضاف الى كلتا (١) الجملتين) يعني الاسمية والفعلية ، لانه
لما كان للنسبة ، والنسبة تستدعي جملة ، والجملة قد تكون اسمية (٢)
وقد تكون فعلية (٣) ، فصَحَّ (٤) اضافتها الى كل واحدة (٥)
منهما (٦) .

وقد شذَّ اضافتها الى المفرد ، نحو :
أما ترى حيث سهيل طالعا (
وتتمته : نجما يضيء كالشهاب ساطعا (٧)

(١) في الاصل : كلتي
(٢) عند قوله : " اسمية " ينتهي نقص " ك"
(٣) في " م " : قد تكون فعلية ، وقد تكون اسمية
(٤) في " ل " و " ه " : فتصح
(٥) في الاصل و " ك " و " ل " : واحد
(٦) لكن اضافتها الى الفعلية أكثر ، ومن ثم يترجح النصب على الرفع في نحو :
" جلست حيث زيدا أراه " أي " حيث أرى زيدا أراه " ، فلولم تكن
الى الفعلية أكثر ، لما ترجح عليه (هامش المعايير ٣٥ / ٣ و المغني ١ / ١١٧)
(٧) البيت من آ - الرجز [وهو مجهول القائل

رواه الشيخ محمد الأمير في جاشيته على المغني : نجما يضيء كالشهاب لامعا
وقال صاحب الخزائن : ونقل الدماميني في الحاشية الهندية عن شارح اللباب ،
أن " طالعا " مفعول ثان لـ " ترى " ، وأحوال من " سهيل " أن جعلت
" حيث " صلة بمنزلة " مقام " في قوله : نفيت عنه مقام الذئب
وأن لم يجعل صلة يكون حالا ، والعامل معنى الاضافة ، أي : مكانا مختصا
بسهيل حال كونه طالعا .

وجوز أن يكون " حيث " في البيت باقيا على الظرفية ، وحذف مفعول
" ترى " نسيا ، كأنه قال : أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا ٥١ هـ

و " سهيل " نجم عند طلوعه تنضج الفواكه ، وينقضي القيسظ .
انظر : خزائن الأدب ٣ / ١٥٦ المعاني ١ / ١١٨ شذور الذهب ١٢٩ المعيني
٣ / ٢٨٤ هـ مع الهوامع ١ / ٢١٢ الدور اللوامع ١ / ١٨٠ الأشموني ٢ / ٢٦١
شرح الكافية ٢ / ١٠٨

واختلف فيه ، ف قيل : انه معرب حينئذ ، لأن علّة بنائه اضافته الى
الجملة ، وقد انتفتت (١) .

وقيل : يبقى على بنائه ، حملا على أعمّ أحواله .
واضافته الى المفرد مع الحكم عليه بالبنا في أعمّ أحواله ، لا يوجب
البنا ، قياسا على " لدن " كقوله تعالى : " من لدن حكيم عليم " (٢)
فان أعمّ أحواله أن يكون جارّا ، وقد لا يجزّ إذا دخل عليه " فدوة "
فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في أعمّ أحواله (٣) في جميع
الأحوال .

ومنهم من يرفع " سهيلا " (٤) على أنه مبتدأ حذف خبره ، وهو
" حاصل " . و " طالما " حال .
وهذيل تجزّ " سهيلا " ، وتمرب " حيث " .

(١) قال أبو الفتح [في كتاب التمام] : ومن أضافها الى المفرد أعربها .
ورأيت بخط بعض الضابطيين : أما ترى حيث سهيل طالما
- بفتح الثاء - (هامش الباب ٣٥ و ، وانظر المفني ١ / ١١٨)

(٢) الآية رقم (٦) من سورة النمل ، والآية بتمامها :
" وآنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم "

(٣) في " ك " : الأحوال
(٤) في الأصل و " ك " : سهيل

٤٣

(و " لَمَّا " بمعنى " حين ") وهو عطف على " حيث " ، لأنه
أيضا من الظروف اللازمة لإضافة إلى الجملة (١)

(وهي (٢) لوقوع [الشيء] لوقوع (٣) غيره ، ولا تضاف إلا
إلى الجملة (٤) الفعلية ، لضربها بعرق إلى المجازاة ، والعامل
فيها (٥) الجواب)

بمعنى : إنما اختص إضافته إلى الجملة (٦) الفعلية ، لما فيها
من معنى المجازاة .

وإنما لم يقل (٧) : " لما فيها من معنى المجازاة " بل قال :
" لضربها بعرق إلى المجازاة " لأن " لَمَّا " في قولك : " لَمَّا
جئتني أكرمك " ليس بمعنى الشرط حقيقة ، لأنه ليس بمعنى الاستقبال
حتى يكون معناه " أن (٨) تجئتني أكرمك " (٩) بل هو في الماضي ،
ومعناه : " أوقعت أكرامي في زمان مجيئك " .

(١) ومع أنها ظرف لازم — أي لا تستعمل استعمال الأسماء — رفعاً ونصباً وجراً —
قد تقع مؤخراً عن عاملها ، فنقول : " قمت لَمَّا قمت " ، ونيت للزمها الإضافة
إلى الجملة ، فاكسبت البناء منها ، ولأنها أشبهت الموصول لافتقارها إلى
الجمل .

وهي بمعنى " حين " ، وقال ابن مالك : بمعنى إذا ، قال ابن هشام : وهو
حسن ، لأنه مختص بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .
قلت : ليس بحسن لضربها بعرق إلى المجازاة ، دون " إذا " .

(هامش الباب ٣٥ / و وانظر المغني ٢١٩ / ١)

وهي بمعنى " حين " ، سند ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة (المغني ٣١٠ / ١)
(٢) في الأصل " هـ " : وهو (٣) ما بين [] سقط من الأصل
(٤) " الجملة " سقطت من " ل " و " هـ "
(٥) " فيها " سقطت من الأصل و " ك " و " ل " و " م " ، والتصويب من " هـ "
(٦) " الجملة " سقطت من الأصل و " ع "
(٧) " يقل " كتبت في هامش الأصل صح
(٨) " أن " كتبت في هامش الأصل صح (٩) في " م " و " ك " : أكرمك

فكان (١) حقه أن يقال : " ليس (٢) نفيه معنى الجازاة " ولكنه
لما كان متضمنا لتقييد وقوع أمر لوقوع (٣) أمر (٤) آخر ، أشبه
الشرط والجزاء ، لأنه أيضا تقييد بأمر آخر ، فلما اشتركا في
أصل التقييد (٥) ، حمل التقييد على الجزائية ، [ولا فليست] (٦)
هي بحقيقة (٧) الجزائية .

فالعامل في " لَمَّا " هو جوابه ، كما كان العامل في الظرف المتضمن
للشرط حقيقة — نحو " إذا — هو الجواب ، على الصحيح .

(وليس من الباب " كَلَمَّا " ، وإن كانت من الظروف اللازمة للجملة ،
ومتضمنة معنى الجازاة ، لأنها " كَلَّ " أضيف إلى المصدر الساتر
سَدَّ الظرف ، منصوبة على الظرفية (٩)

وقيل " ما " نكرة موصوفة بمعنى " حين ")

(١) في " ل " : وكان

(٢) " ليس " سقطت من الأصل

(٣) " لوقوع " سقطت من " هـ "

(٤) " أمر " سقطت من الأصل و " ل " و " هـ "

(٥) " التقييد " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من باقي النسخ

(٦) ما بين [] — سقط من " هـ "

(٧) في " م " : بالحقيقة

(٨) وهي ظرف عند أبي علي ، وكلام سيوييه محتمل ، فإنه قال ، " لَمَّا "

لوقوع أمر لوقوع غيره ، وإنما يكون مثل " لو "

فشبهتها بـ " لو " و " لو " حرف .

قال ابن خروف : إن " لَمَّا " حرف ، وحمل كلام سيوييه على أنه

للشرط في الماضي كـ " لو " ، إلا أن " لو " لا تنفأ الأول لا تنفأ

الثاني مو " لَمَّا " لثبوت الثاني لثبوت الأول .

(الباب ٣٥ / ظ ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٣٢)

(٩) منصوبة على الظرفية باتفاق (المغني ١ / ١٧١)

يعني أن "كلما" يتوهم فيه أنه بمنزلة "لما"، فيكون هو من الظروف اللازمة للجملة (١) المتضمنة لمعنى المجازاة، فدفع هذا التوهم، وقال: أن "كلما" مركب من "كل" و "ما" و "كل" ليس بظرف، و "ما" تحتل وجهين:

— أحدهما: أن تكون مصدرية في نحو: "كلما قمت قمت"، أي كلَّ [قِيَامَ، أي كلَّ [(٢) زمان قِيَامَ (٣) لك، والمصدر مسدَّ مسدَّ الظرف، منصوبا على الظرفية، نحو: "أتيتك طلوع الشمس" أي: وقت طلوعها (٤)، فالصدر مسدَّ مسدَّ الظرف، باعتبار حذف الضاف، فكذا ههنا، "ما" مصدرية، ويقدر "زمان"، فيكون "كلَّ" ضافا إلى المصدر (٥).

— والثاني: أن يكون "ما" نكرة موصوفة [بمعنى "حين"، والفكرة موصوفة [(٦) بالجملة بعده، ويضم لفظ "فيه" ليرجع ضمير من الصفة إلى الموصوف (٧)، كقوله تعالى:

"واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا" (٨)

أي لا تجزى فيه، فحذف الجار والمجرور، لكونه معلوما.

(١) في "م": إلى الجملة

(٢) ما بين [سقط من "م" و "هـ"

(٣) "قيام" سقطت من "م".

(٤) في الأصل: أي وقت طلوع الشمس

(٥) في "م": إلى مصدر

(٦) ما بين [كتب في هامش "ل" صح

(٧) أنظر المفني ١/ ١٢١

(٨) الآية رقم ٤٨ من سورة البقرة: الآية بتامها:

"واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعاة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون".

فعلى التقديرين ، يكون " كل " ظرفا ، باكتساب (١) الظرفية من
الضاف اليه ، لأن الضاف اليه اما زمان ضاف الى المصدر ، أو زمان
موصوف بجملة ، لكن الضاف اليه في الوجهين مفرد ، ليس بجملة (٢) .

والمراد (٣) بقوله . " ليس من الباب " ، أى ليس من باب الظروف
الملازمة للاضافة (٤) الى الجملة (٥) ، اذ هو - على (٦) ما قررنا -
ضاف الى المفرد على الوجهين .

وانما توهم الاضافة الى الجملة من حيث أنه ضاف الى " ما "
مصدرية (٧) أو موصوفة ، و " ما " داخل على الجملة (٨) ، على
التقديرين ، فتوهم اشتراط الجمليّة (٩) من هذا (١٠) ، وليس كذلك
لأن الجملة من صلة " ما " ، وليست ضافا اليها ط " كل "
هذا كله على تقدير أن تكون " كلما " مفككة (١١) من " كل "
و " ما " .

(١) في " هـ " باكتسابه

(٢) والأولى أن نقول : ان حكم " كلما " حكم " بينما " ، فيكون " كلما "
في الاصل " كل " ، وهو لازم للاضافة الى المفرد ، فلما أريد اضافته الى
الجملة - والاضافة اليها ك " لا اضافة " - كتبت " ما " ، ونيت على
الفتح الذى كانت يستحقه حالة الاعراب ، كما بني " بينما " عليه .
(العباب ٣٥ / ظ)

(٣) والمراد " طمست بعض حروفها في " ك "

(٤) في " هـ " : اللازمة للاضافة

(٥) " الجملة " كتبت في هامش الاصل صح ، وفي الاصل و " ك " : الجملتين

(٦) " على " سقطت من " م "

(٧) في " ك " و " ل " و " هـ " : مصدر

(٨) في " ل " و " هـ " : جملة

(٩) في " ل " و " هـ " : الجملة

(١٠) في الاصل : من هذا الوجه

(١١) في " ل " و " هـ " : مؤلفة

ويمكن أن يقال : ان " كلما " بجملتها كلمة مفردة ، مثل " لما^(١)
ويلزم ذكر جملة بعدها ، فتكون من الظروف اللازمة الاضافة الى
الجملة ، مثل " لما " فقولك : " كلما قمت قمت " معناه : كل
زمان قمت فيه [قمت فيه] (٢) ، فيكون معناه معنى " لما " بزيادة
التكرير المأخوذ في وضعه .

(١) " لما " سقطت من " هـ "

(٢) ما بين [] سقط من " ك "

مَاجَاءُ عَلَى لَفْظِ الْحَرْفِ

(ومنه) أى ومن الأول ، وهو اللازم البناء (١) (ما جاء على لفظ الحرف لفظا ، أو تقديرا (٢) ، مع قرب معناه من معناه ، كـ " على " وـ " عن " وـ " الكاف " وـ " مذ " وـ " منذ " (٣) (٥)

يعني أنه قد جاء أسماء مبنية ، على لفظ الحرف ، وهي نحو :
" على " ، فإنه قد يكون اسما بدخول حرف الجر عليه كقوله :

(١) في الأصل : للبناء

(٢) في " ل " وـ " م " وـ " هـ " : وتقديرا

وقال المصنف في الحاشية :

" ما جاء على لفظ الحرف لفظا أو تقديرا " القيد الأخير احتراز
عن نحو " السى " واحد الآلة ، فإن ألفه منقلب ، بخلاف الحرف .
(الحاشية ٦ / ظ)

وما ذكره المصنف في الحاشية ، نقل في هامش العباب ، ويعد :

وهو اسم معرب ، وإن وافق " السى " التي هي حرف ، لأنه فارق الحرف
تقديرا ، لأن ألف الحرف لم تنقلب عن شئ ، وألفه منقلب ، وما عثرت من
كلام أحد أنه ممتنع .

وانما قلنا : " مكسور الأول " وقد جاء فتحه أيضا ، لأن المكسور الأول هو
الموافق للحرف .

ولقائل أن يقول : " إلى الاسمية تخرج بقوله " معناه من معناه " ، لأن معناها
" النعمة " فلا حاجة إلى إخراجها بقيد " تقديرا " . (٣٥ / ظ)

(٣) في " م " : ومثله ومذ

(٤) وأما " على " التي بمعنى " فوق " ، فإنه اسم مبنية ، لأنه وافق " على " التي هي حرف ، في أن ألفهما لم تنقلب عن شئ ، فإن الشيخ ابن الحاجب
نص على جمود " ألف على " التي بمعنى : فوق .

وفي الشرح ما يخالفه ، قال المصنف في بعض حواشيه : قولنا : " مع قرب معناه
من معناه " أى مع قرب معنى اسم جار على لفظ الحرف - لفظا أو تقديرا - من
معنى الحرف ، احترازا من نحو " الرب " وهو عبارة كل شئ ، فإنه على لفظ
الحرف ، أى " رب " التي هي حرف جر ، لفظا وتقديرا ، إلا أن معناه لا يناسب
معناه .

فهـي تنوش الحوض نوشا (١) من علا (٢)

فان لفظه لفظ (٣) " على " حرفا ، نحو : " زيد على الفرس " وهو ظاهر .

و " تقديرا " : أى ألف " على " حرفا ، لا يقدر لها أصل (٤) من واو أوياء ، فكذا ألف " على " اسما مبنيا ، لا يقدر لألفها أيضا أصل ، واليه أشار ابن الحاجب (٥) في الكافية ، في باب حروف الجر ، حيث قال :

وكذلك ألف (٦) على التي للفعلية (٧) ، أصلها عن واو ، والتي للاسم والحرف لا أصل لأنفسها ، فافترقا (٨) .

=====

ومن " ما " الثامة أيضا ، فانها وان وافقت " ما " الحرفية لفظا وتقديرا ، لكن لا مناسبة بين معنيهما . (٣٥ / ظ)

(١) " نوشا " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) البيت من [الرجز]

ومعه : نوشا به تقطع أجواز الفلا

وهو مجهول القائل ، قال البغدادى في الخزانة : هو من الأبيات الخمسين

وقال ابن برى في حاشيته : هولغيلان بن حريث الرمي .

وانظر : الكتاب ٣ / ٤٥٣ الخزانة ٤ / ١٢٥ ابن يعيش ٤ / ٢٣ ، ٨٩

المنصف ١ / ١٢٤ شرح الكافية ٢ / ٣٢٠ اللسان (علا)

(٣) في " م " : لفظه لفظه

(٤) " أصل " سقطت من " هـ "

(٥) سبقت ترجمته ص ٥٣٨

(٦) " ألف " كتبت في هامش الأصل صح

(٧) في الأصل و " ك " : الفعلية

(٨) انظر شرح الكافية ٢ / ٣٢٠

وانما (١) قال : " مع قرب معناه من معناه " أى معناه اسما من معناه حرفا ، ولم يقل : " مع أن معناه معناه " (٢) في أن كليهما من العلو ، لأن الحرف مشروط (٣) في دلالة على معناه ، واقتصران الغيرية ، والاسم لا يشترط في دلالة ذلك ، بل قد يشترط في استعماله أن يكون مع الغير ، فلو قال : " مع أن معناه معناه " (٤) لفهم أنهما في المعنى ، واشتراط الدلالة باقتران الغير في أصل الوضع متساويان ، فلذلك قال : " مع قرب معناه [من معناه] " (٥)

وكذلك " عن " فانه يجيى أيضا (٦) اسما نحو :

من عن يميني مرة وأمامي (٧)

وقد تكون حرفا ، وهو ظاهر

ولفظهما وتقديرهما واحد

(١) وانما قا " سقطت من " هـ

(٢) " معناه " سقطت من " هـ

(٣) في " م " : مشروطا

(٤) " معناه " سقطت من " هـ

(٥) ما بين [] سقط من " ك " و " م " ، وكتب في هامش الأصل صح

(٦) في " م " : أيضا يجيى اسما

(٧) البيت من [الكامل]

وهو لقطري بن الفحاة ، وقبله :

لا يركن أحد الى الاحجام يوم الهمى متخوفا لحمام

فلقد أراني للرماح رديئة من عن يميني تارة وأمامي

و " من عن يميني تارة " هذه رواية الديوان

والشاهد فيه : دخول حرف الجر على " على " ، فهي اسم

بمعنى جالب .

وانظر : ابن يمين ٨ / ٤٠ الخزائن ٤ / ٢٥٨ مغني اللبيب ١ / ١٣١ التصريح

١٩ / ٢ همع الهوامع ١ / ١٥٦ الأشموني ٢ / ٢٢٦

ومعناه قريب من معناه ، لأن فيهما معنى المجازاة ، وإن افترقا في اشتراط
الدلالة بانضمام الغير اليه .

وكذا الكاف اسما نحو :

يضحكن عن كالبرد (١) المنهم (٢)

فانه مثل الكاف حرفا ، لفظا وتقديرا ، ومعناه (٣) قريب من معناه
لأنهما من المماثلة .

وكذا " مذ " و " منذ " ، إذ قد يكونان (٤) اسمين بمعنى " أول
المدة " أو " ابتداء المدة " (٥) على ما سيأتي .
وقد يكونان حرفين .

ولفظهما اسما ، مثل لفظهما حرفا ، لفظا وتقديرا ، ومعناهما قريب
من معناهما .

(١) في " هـ " : البرد

(٢) البيت من [الرجز] ، وقبله :

بيض ثلاث كعجاج جم

وهــمـو للمعجاج بن رؤبة .

أنظر : الديوان ٨٧ الفصل ١٥٧ ابن يعيش ٨ / ٤٢ الايضاح في شرح الفصل

١٥٧ / ٢ شرح الكافية ٢ / ٣٤٣ المعني ٢ / ١٥٤ بحاشية الأمير

الخزاعة ٤ / ٢٦٢ الأشموني ٢ / ٢٣٣ أوضح المسالك ٢ / ١٤٧ همـع

الهوامع ٢ / ٣١

وفي الأشموني : ومعنى قوله : " عن كالبرد " أى عن مثل البرد ، والمنهم

— بسكون النون وتشديد الميم الثانية — الذائب ، الذى ذاب منه شمس

فصنفر .

(٣) في الأصل : أو معناه

(٤) في " هـ " : يكون

(٥) في " م " : أو جميع المدة

کلمات خاتون نظام الفیض

والآن

- (ومنه) أى ومن الأول ، وهو اللزوم البناء (كلمات خانها نظام الضبط)
أى لم يف الضبط بها ، أى لم يمكن ادخالها تحت ضابط واحد (١)
(فلا بد (٢) من عدها) أى عدها مفصلا (٣) .
(وهي : الآن ، وهي للزمان (٤) الذى يقع فيه كلام المتكلم ،
وقد وقعت في أول الوهلة بالالف واللام ، وهي علة بنائها على ما
ذكر (٥) .

يقال : لقينته أول وهلة ، أى أول شئ ، والوهلة الفرعة (٦) .



- (١) ليت شعري ، كيف دخلت تحت ضابطة الزمخشري في مطلق الظروف ؟
فعلم أن مراده من قوله : (خانها نظام الصبط) نظام ضبطي
(هامش العباب ٣٥ / ظ)
(٢) في " هـ " : ولا بد
(٣) " عد " من قوله " عدها " كتب في هامش الأصل صح
(٤) في الأصل : وهو الزمان
(٥) أنظر كلام المصنف في الفصل بشرح ابن يعيش ١٠٢ / ٤
وقال صاحب العباب :
يحتمل أن يكون هذا إشارة الى ما قاله السيرافي ، وهو : ان " الآن "
تشبه الحرف بلزومها في أصل الوضع وتيرة واحدة ، ومقائنها في الاستعمال
عليها ، وهي التعريف باللام ، يخلاف سائر الأسماء ، فانها تكون في
أصل الوضع نكرة ، ثم تتعرف .
أو إشارة الى قول أبي علي ، فانه قال :
بني لتضمنه " لام التعريف " ، وأما اللام الظاهرة ، فليست للتعريف
إذ شرط لام التعريف أن تدخل عليها النكرات فتعرفها ، و " الآن "
لم يسمع مجرّدا عنها ، فوجب أن يكون تعريفه بأمر مقدّر ، وهو
تضمنه معنى لام التعريف .

(العباب ٣٥ / ظ)

(٦) اللسان (وهل)

۱- شمس

(و " أمس " فيمن يرى بناءه على الكسر) (١)

يعني اختلف في " أمس " فمنهم من يعربه معرفة ، فيقول : " مضى
الأمس المبارك " و " مضى أمسنا " ، فعلى هذا لا يكون من
الباب (٢) .

ومنهم من ينيه على الكسر ، معرفة ، وعلّة بنائه تضمنه لمعنى (٢)
حرف التعريف ، كما ذكرنا في " الآن " .

(١) فيمن يرى بناءه على الكسر كالحجازيين (العباب ٣٦ / و)

وانظر الفصل بشرح ابن يعيش ١٠٦ / ٤

(٢) وأما بنو تميم ، فسيوييه نقل عنهم اعرابه غير منصرف ، في حالة
الرفع ، للعلمية والمعدل عمّا فيه الالف واللام .

وبناءه على الكسر في حالتي النصب والجسر .

وإذا دخل الالف واللام ، أو أضيف ، أو جعل نكرة ، فهو معرب عند
الجميع . (العباب ٣٦ / و ، وانظر ابن يعيش ١٠٦ / ٤)

وقد نقل سيوييه عن الخليل اعراب " أمس " ، ولم يرتض هذا القول
ورّد عليه (الكتاب ١٦٣ / ٢ - ١٦٤)

(٣) " لمعنى " كتبت في هامش " ل " صح

وانما بنيا (١) لتضمنهما معنى لام التعريف ، لأنهما موضوعان
لاستفراق الزمان ، فهما معرفتان من حيث المعنى .

وقيل : بنيا لتضمنهما معنى " من " الدالة على الاستفراق (٣)
وقيل : بنيا لتضمنهما معنى الضاف اليه ، لكون " عوض " بمعنى :
عوض العائضين ، أى دهر الداهرين ، وكون (٤) " قط " (٥) بمعنى
نفي الضي (٦) .

(ولا يستعملان إلا مع النفي ، قال الشاعر :
رضيعي لبان ثدى أم تقاسما بأسحمت داج عوض لا نتفرق)
البيت للأعشى ، يمدح المخلوق ، وقبله :

(١) " بنيا " كتبت في هامش " ل " صح

(٢) في الأصل و " ك " : الزمن

(٣) في " هـ " : الدالة

(٤) " وكون " كتبت في الأصل مرتين

(٥) في " هـ " : قد

(٦) في الأصل : الماضي

وفي هامش العباب :

انما بنى " قط " لأن بعض لغاته " قط " مثل " قد " .

ونبي " عوض " لأنه بمنزلة في اختصاصه بتأكيد نفي الفعل ، بخلاف
" أبدا " ، فإنه لا اختصاص له بالنفي ، فلم يحمل عليه
(٣٦ و)

وانظر : الخزائفة ٢٠٥ / ٣

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في يفاع تحرق
تشبّ لعمريين يصطليان بها وبات على النار الندى والمخلق
رضيمي لبيان (البيت) (١)
أى بات على هذه النار الندى والمخلق ، لأن الجود ضجيع
المخلق ، لا يفارقه .

رضيمي لبيان : أى هما أخوان أمهما واحدة ، على طريق المثل (٢) .
" وتقاسما " : أى تحالفا لا يفارق (٤) أحدهما صاحبه .
بأسحم داج : قيل هو الرماد ، أى تحالفا عند الرماد ، وهذا
صنيع (٥) الفرس .

و " الأشحم " : الأسود (٦) .
و " الداجي " : الشديد السواد (٧) .

(١) البيت من [الطويل]

وهو للاغشى ، ميمون بن قيس ، من قصيدته التي مطلعها :

أرقت وما هذا السهاد المورق وما بي من سقم وما بي معشق
وهي القصيدة التي قالها في مدح المخلق فكانت سببا في زواج بقاته
الثمانية ، وعدة أبيات القصيدة واحد وستون بيتا .

وانظر : جمل الزجاجي ٨٧ الانصاف ٤٠١ / ١ ابن يمين ١٠٧ / ٤ ، ١٠٨ ،
الخصائص ٢٦٥ / ١ الخزائنة ٢٠٩ / ٣ المغني ١٥٠ — ٢٠٩ الديوان ١٥٠
همع الهوامع ٢١٣ / ١ الدرر اللوامع ١٨٣ / ١

(٢) قال الأزهرى : تقول : هو أخوه ببيان أمه — بكسر اللام — ولا تقل :
بليبن أمه ، إنما اللبن الذي يشرب من ناقة أو شاة أو غيرها .

(٣) في " م " و " هـ " : تقاسما

(٤) في " م " : تحالف على أنهما لا يفارق

(٥) في " هـ " : ضعيف

(٦) وانظر المصباح (س ح م)

(٧) الدجبة تجمع على دجى ، وليل دجي ، كخني ، وداج (القاموس دجيب)

- وقيل : إـ هو الليل ، أى تحالفا بـليل (١)
- وقيل : هو الرحم ، أى حالف الندى المحلق (٢) في الرحم قبيل ولادته .
- وقيل : هو الدم ، وذلك لأن العرب إذا تحالفت غمست أيديها (٣) في السدم .
- واسم المحلق ، عبد العزيز ، وهو من بكر بن وائل .
- واليفاع : المكان المرتفع (٤)
- تشب : أى توقد (٥) تلك النار لمقرورين ، أى لمن أصابهما القر (٦) وهو البرد ، و " عوض " من أسماء الدهر .
- والمعنى : انهما تحالفا لا يتفرقان أبدا (٧)
- فان قلت : البيت يدل على استعمال " عوض " في النفي ، ولا يدل على انحصار الاستعمال فيه ، مع أن ظاهر لفظه هذا ، لأنه استدل به على أنهما لا يستعملان إلا مع النفي .
- وأیضا : (٨) هذا استدلال على " عوض " دون " قط " مع أنه قال : لا يستعملان .

(١) ما بين اـ إـ سقط من " هـ "

(٢) في " م " : أى تحالف الندى والمحلق

(٣) في " هـ " : يديها

(٤) القاموس (ى ف ع)

(٥) القاموس (ش ب ب)

(٦) القاموس (ق ر ر)

(٧) في " هـ " : أى لا تخالف ، أى لا يتفرقان أبدا ،

وانظر قصة البيت في هامش العباب ٣٦ / و)

(٨) في " هـ " : أيضا

قلت : استدَلّ على أنه يستعمل في النفي ، وأما الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء ، فلا بدّ مع الاستدلال (١) من ضمنية الاستقراء اليه ، وهو ظاهر (٢) .

وأما " قط " (٣) فلم يذكر مثاله لأنه مشهور ، يقال : " ما رأيته قط " (٤) وإنما ذكر مثال " عوض " لأنه أقلّ في الاستعمال من " قط " فذكره لذلك .

(وفيهما لغات) أما " قط " ففيه أربع لغات :

— فتح القاف مع ضم الطاء مشدّدة

— ضمها على اتباع الضمة الضمة (٥) مثل " مَدَّ يا هذا " فعل أمر

من مَدَّ الشيء يمدّه مدّا .

— وقَطَّ : بفتح القاف مخفّفة الطاء ضمومة (٦)

— وقَطَّ : باتباع الضمة الضمة في المخفّفة أيضا (٧)

وأما " عوض " ، فبضم الصاد ، وفتح بغـير تنوين (٨)

(١) في " ل " و " م " و " هـ " : في الاستدلال

(٢) في " م " : وهـ ظ من " وهو ظاهر

(٣) في " هـ " : قد

(٤) أنظر " قط " في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤ — ١٠٨

(٥) " الضمة " سقطت من " هـ "

(٦) في الأصل : ضمومة الطاء

(٧) " أيضا " سقطت من " هـ "

زاد صاحب العباب لغة ، وذكر خمس لغات ، فقال :

مفتوحة الفاء أو ضمومته ، مع ضم الطاء مشدّدة أو مخفّفة ، ومفتوحة الفاء

ساكنة الطاء (٣٦ و ، والقاموس وشراح القاموس (ق ط ط)

(٨) في " عوض " ثلاث لغات : مفتوحة الفاء مثلثة اللام (العباب ٣٦ و)

وكذا في القاموس : مثلثة الآخر مبنية (ع وض)

۱۵۱ - ۲

(١) (و " لدى ") عطف على " قط " و " عوض " ، وعلة بنائها أن بعض لغاتها على وضع الحرف ، كـ " لد " ، فحمل الباقي عليه (٢)

(وفيها لغات ، منها (٤) : " لَدَن ") بضم الدال وسكون النون

و " لَنَن " : بمسكون الدال [وكسر النون

و " لَدَن " : بفتح الدال وسكون النون

و " لَدْ " : بمسكون الدال [(٦)

و " لد " : بضم الدال .

واللام في هذه اللغات مخففة .

ومنها " لَدَن " : بضم اللام وسكون الدال ، وكسر النون

ومنها : لُدْ ، كذلك بحذف النون (٧) .

(وتشبه نونها بالتنوين) لسكونها ، وكونها آخرًا مثل التنوين (ولذلك)

أى ولذلك التشبيه (نصبت (٨) بها العرب (٩) " غدوة " خاصة ،

نحو :

لدن غدوة حتى الآن بخفها (

(١) في " ل " و " م " و " هـ " : لدا

(٢) وإنما بني لمشايمته الحرف في عدم التصرف ، ومعناه : أول غاية

الزمان أو المكان (المصباح ٣٦ / ظ)

وقال ابن يعيش : والذي أوجب بناءه ، فرط ابهامه بوقوعه على كل جهة من

الجهات الست (شرح المفصل ١٠٠ / ٤)

(٣) في " ل " و " هـ " : وفيه

(٤) في " ك " : منها ، وفي " م " : منه

(٥) في الأصل : لد

(٦) ما بين [سقط من الأصل

(٧) وقد روى اللغات الثمانية ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠ / ٤

(٨) في الأصل : نصب

(٩) " العرب " سقطت من " هـ "

٥- من وما الموصوفتان

٦- كم الخبرية

٧- كأي

٨- كيت وذي

٩- لرحى أبوك

١٠- وله لا أفعل

(و " من " و " ما " الموصوفتان) عطف على " لدى " ، يعني هما اسمان مبنيان ، وهلة بنائهما ، كونهما على وضع الحرف ، واحتياجهما الى الفير (١) .

(و " ما " غير موصوفة ولا موصولة (٢)) يعني " ما " التامة أيضا اسم مبني ، وهلة بنائها كونها على وضع الحروف أيضا .

وانما لم يذكر " من " و " ما " الاسميتين غيرهما ، مع أنها أيضا مبنية ، لأن الغرض ذكر (٣) أسما مبنية خانها نظام الضبط ، فهي داخله تحت باب معلوم ، وهو باب الموصول .

(و " كم " الخبرية) من المبنيات أيضا

(وكذا " كأيمن " (٤) في معناها) أى في معنى " كم " الخبرية .

(و " كيت وذيت " كنايتين عن القصة ، ولا تستعملان الا مكررتين) يعني " كيت وكيت " و " ذيت وذيت " وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد به التكرير (٥) اللفظي المجرد (٦) نحو : " كيت كيت " ولا " ذيت ذيت " (٧)

(١) الى الفير " سقطت من " ك "

(٢) في الاصل : غير موصولة ولا موصوفة

(٣) ذكر " سقطت من الاصل

(٤) " كأيمن " في " ك " و " ه " : كأي — بتكوين الباء —

(٥) في الاصل : التكرير

(٦) في " م " : التكرير اللفظي المجرد عن حرف العطف

(٧) في هامش العباب :

وهما مخففتان من " كسبة " و " ذيسة " — بالياء المشددة وتاء التانيث فخففت الباء ، وعوضت عنها التاء ، مع أنها تدل على التانيث ، فوجب اسقاط تاء التانيث ، لئلا يجتمع علامتا تانيث ، ولذا تكتب بالفاء لا بالياء ويوقف عليها بالتاء ، كما في بنت وأخت .

وانما جعل " كم " الخبرية ، و " كآين " ، و " كيت " و " ذيت " مآ خانها نظام الضبط ، مع أنها معدودة في باب الكنايات ، وعند صاحب المفصل وغيره (١) ، لأن الكنايات المبنيّة مآ يعسر ضبطها لآنه ضبطها بعضهم بأنّها ألفاظ مبهمّة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسّرا ، فعلى هذا لا يكون " كم " من ذلك ، ولا " كآين " الخبريّة .

وقد يفسر أيضا بأنه وقع لفظ عوض من لفظ ، أو ألفاظ ، وهذا يؤدى أيضا الى أن يكون نحو " آين " و " كيف " و " معنى " من الكنايات . فلما عسر ذكر ضابط يشمل جميع الصور التي أطلق عليها الكنايات ، أفرد ها المصنف بالتعداد ، وجعلها مآ خانها نظام الضبط ، ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات ، كما جعلها غيره (٢) وعلة بناء " كم " الخبريّة مشابهيها (٣) " كم " الاستفهاميّة ، وكونها على وضع الحروف . وعلة بناء " كيت " و " ذيت " أنهما كنايتان عن جملة ، والجملة — من حيث هي جملة — لا تستحق الاعراب (٤) .

=====

- وكثير من العرب يستعملونها على الأصل .
- وقد جاء فيهما البناء على الحركة لالتقاء الساكنين ، وعلى الفتح للخفة ، وعلى الكسر للأصل المعروف ، وعلى الضم لجبر النقصان الحاصل من حذف الياء .
- لا يقال : عوض التاء من الياء ، ولا يظهر من حذفها نقصان
- لأننا نقول : في ذهابها ذهاب ما فيه قوة الاصاله (٣٦ / ظ)
- (١) أنظر المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١٢٥ — ١٢٦
- (٢) وانما لم يجعل الكنايات بابا مفردا من المبنيات ، كما جعلها غيره ، لأن جميع الكنايات ليست مبنيّة ، فان " فلانا " و " لآنة " منها بالاتفاق مع اعرابهما (العباب ٣٦ / ظ)
- (٣) في " م " و " ك " : مشابهيته
- (٤) وأما كيت و ذيت فكنايتان عن الحديث المدح ، كني بهما عن الحديث (ابن يعيش ٤ / ١٢٦ وأنظر الكتاب ٢ / ١٢٠)

و " كآين " — كلمة واحدة — في معنى " كم " الخبرية ، فالحقت بهما
في البنا .

وإنما جعلت كلمة واحدة ، مع أن ظاهره أنه كاف تشبيه دخلت على
" آي " ، لأن من لغاته : " كسي " بوزن " كسيج " ، و " كا " بوزن " كاع " ،
وهما مفردان بلا كلام . و " كآين " بمعناها (١) ، فحكم عليه بالافراد
مثلها ، فظاهر (٢) لفظه أن " كآين " يختص بالخبرية ، لكن قال
في الصحاح : وقد يدخل على " آي " الكاف ، وتكون في معنى " كم " ،
في الخبر ، وفي الاستفهام (٣)

(١) في " هـ " : بمعناها

(٢) في " م " : وظاهر

(٣) في " هـ " : في الخبرية

وقال في الصحاح : وقد تدخل على " آي " الكاف ، فينقل إلى

تكثير العدد ، بمعنى " كم " في الخبر ، ويكتب تفويذه نونا .

وفيه لغتان : كائن مثال كاعن

وكآين مثال كمين (الصحاح أيا)

(و " لَهَيَ أبوك " و " وَلَه لا أفعل ")

أما " لهي أبوك " فأصله (١) : " لله أبوك " ، فحذف (٢)
اللام الجارة ، كما يقال : " الله لأفعلن " ، أى : بالله (٣) ، وحذف
الجار ، ثم حذف (٤) لام التعريف للتخفيف (٥) ، وأصله " لَيْه " ،
فقدّم (٦) اللام (٧) الى موضع العين ، على وجه القلب ، فصار " لَهَي " ،
بوزن " فَلَح " ، ثم سَكَن (٨) الهاء للتخفيف ، فقليل : " لَهَي " ،
بفتح الياء (٩) .

وإنما بنى ، لأن الأصل : لله ، فهو متضمن للام ، فبنى لتضمنه معنى
الحرف ، وفتح لأنه أخف الحركات .

(١) " فأ " من قوله : " فأصله " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) في الأصل و " ك " : فحذفت

(٣) في الأصل و " ه " : بالله لأفعلن

(٤) في الأصل و " ك " : فحذفت

(٥) لكثرة الاستعمال (العباب ٣٦ / ظ)

(٦) في " ل " و " ه " : قدم

(٧) في الأصل : الهاء

(٨) " ثم " سقطت من " ه " ، وفي " م " : فسكن

(٩) وهو أحد مذهبي سيويه (العباب ٣٦ / ظ) وانظر الكتاب ١٦٢ / ٢

وقال سيويه : وقال بعضهم : " لَهَي أبوك " ، فقلب العين ،

وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة

وتركوا آخر الاسم مفتوحا ، كما تركوا آخر " أين " مفتوحا ،

وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروا ، لكثرة في كلامهم ، فغيروا أعرابه

كما غيروا

(الكتاب ٣ / ٤٩٨)

وأما " وَلَهُ لَا أَفْعَل " فمعناه : بالله لا أفعل ، على القسم ، وأصل " لاه " (١) قيل : " وَلَهُ " لأن القلوب توله وتضطرب لمحبتة تعالى (٢) فقلبت .

وقيل (٣) : " لَوَهُ " فانقلبت الواو ألفا ، فصار " لاه " .
فـ " وَلَهُ " جاء على الأصل ، ثم سكنت اللام للتخفيف ، فصار " وَلَهُ " .
أى " بالله " ، فبني لتضمنه للام التعريف ، كما في (٤) " لَهِي " .
لكن الجار (٥) المحذوف في " لَهِي " هو اللام الجارة ، إذ معناه " لله أبوك " على التعجب ، كما تقول (٦) : " لله زيد " و " لله دره " .

وأما الجار المحذوف في " وَلَهُ " فهو الباء القسمية ، أى " بوله " .
ولذلك ذكره بعد الفعل ، وهو " لا أفعل " ، أى : بالله لا أفعل ،
وبني على الفتح أيضا للخفة .

هذا تقرير هذه الكلمة ، وفيه بعد (٧) نظر ، لأنه يتوقف (٨) على استعمال " وَلَهُ " — بفتح الواو وسكون اللام — في أسماء الله تعالى ،
ولهم نجد فيه نقلا ، لكن كلامه (٩) يشبه أن يكون قد ورد ، والله أعلم بتحقيقه .

ز

- (١) ونقل صاحب الصحاح عن سيويه تجويزه أن يكون " لاه " أصل اسم الله تعالى (الصحاح ليه)
- (٢) (الصحاح ليه)
- (٣) في " ك " : فقليل
- (٤) في " س " سقطت من " هـ "
- (٥) الجار " سقطت من " هـ "
- (٦) في " هـ " : يقال
- (٧) " بعيد " سقطت من " ل " و " هـ "
- (٨) في " ك " : يفتقر ، وفي " هـ " الأصل : يتوقف
- (٩) في الأصل : لكن كلام

ويحتمل أن تكون " الواو " من " وله " واو القسم ، وأصله : " والله (١)
لا أفعل " كما جاء :

إِلَّا لَا بَارِكُ اللَّهَ فِي سَهِيل (٢)

ثم حذف لام التعريف كما حذف من " لاه " ومن " لهي " فيقي " وله "
فبنيت الكلمة لتضمنها لام التعريف ، وفتح تخفيفاً ، فصار " وله " (٣)

ثم (٤) ههنا احتمالان :

— أحدهما : أن يقرأ لفظ الكتاب هكذا ، بفتح اللام والهاء .

— والثاني : أن يسكن اللام تخفيفاً ، مع فتح الهاء ، فان القسم ممّا

يتوخى فيه ضروب من التخفيف ، كما قيل : " أَيْمُن " ثم " مَن " ثم " مُ " (٥)

وهذا احتمال ظاهر ، يصح حمل لفظ الكتاب عليه (٦) ، والله

أعلم .

(١) في الأصل : " والله " في جميع المواضع

(٢) شطربيت من [الوافر] وتتمته :

إذا ما الله بارك في الرجال

وهو مجهول القائل ، وشاهد على حذف الألف من لفظ الجلالة ، وهذا

الحذف اضرورة الشعر ، كما ذكر ابن عصفور في كتاب الضرائر .

(أنظر : الخزانة ٣٤١ / ٤ والخصائص ١٣٤ / ٣ واللسان أله)

(٣) قال المصنف : الأصل " لله أبوك " و " الله لا أفعل " فتصرف فيهما

لكثرة الاستعمال ، وصيغ من مجموع الجار والمجرور اسم على " فعصل " ، وبني

هذا الاسم لأنه مشتمل معناه على معنى الحرف (العباب ٣٦ / ٣ ظ)

(٤) ثم " كتبت في " ك " مرتين

(٥) انظر المقتضب ١٠ / ٢ — ٩١

(٦) عليه " سقطت من الأصل

الْمَرْكَبَاتُ

(ومن الثاني) وهو ما بناؤه عارض (المركبات ، بجعل الكلمتين واحدة (١) والصدر هو المبني فقط (٢) ، اذا لم يتضمن العجز الحرف تحقيقا أو تقديرا ، كـمـلـبـك ، وـحـزـمـوت ، وـمـادـى بـسـدا ، وأيدى سـبا)

المراد : المركبات المبنية التي جعلت الكلمتان فيها بمنزلة كلمة (٣) واحدة ، وهي قـسـمـان :

— أحدهما : أن لا يتضمن العجز الثاني حرفا ، فلا يكون المبني [فيه الا الصدر] (٤) وهو العجز الأول منه ، كـمـلـبـك ، فان العجز الثاني منه (٥) لا يتضمن حرفا ، فيكون معربا ، والعجز الأول بمنزلة الزاى (٦) من " زيد " (٧) ، فلا يستحق اعرابا (٨) .

(١) الجار يتعلق بالمركبات ، أى الألفاظ التي رُجيت بأن جعل الكلمتين كلمة واحدة .

وصاروا من الافراد الى التركيب لأنهم وجدوا بعض المفردات قد بلغت حد اسمين ، نحو : " عندليب " فأرادوا أن يلحقوا اسمين باسم واحد في كثرة الحروف ، فنحو " عندليب " مفرد حقيقي ، ونحو " حـزـمـوت " مفرد حكمي .
(الباب ٣٧ / و)

(٢) " فقط " سقطت من " هـ "

(٣) " كلمة " سقطت من " ك "

(٤) ما بين [طمس في الأصل

" (٥) منه " سقطت من " ل " و " م " ، وفي الأصل : لا يتضمن منه حرفا

(٦) " الزاى " طمست في الأصل

(٧) " من زيد " سقطت من " ك "

(٨) في جميع الأعلام المركبة تجوز الإضافة ، فان كان فـي المضاف اليه علة تمنع الصرف ، منع هو لا صرف ، نحو " معدى كرب " فيمن جعل " كرب " مذكرا .

قال سيويه : ومن العرب من يضيف " بعمل " الى " بك " كما اختلفوا في " رام هرمز " — موضع — فجعله بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم " رام " الى " هرمز " (هامش الباب ٣٧ / و)

وقوله : " تحقيقا " ، كخمسة عشر ، فان الاصل فيه : " خمسة وعشرة " وقد يكون " تقديرا " كـ " خاز باز " فانه ليس (١) لفا دليل على أن الاصل (٢) " خاز و باز " تحقيقا ، لكن (٣) بني الجزء الثاني ، ولا بد له من علة ، ولا علة سوى (٤) تضمن الحرف ، فحكم بتضمن الحرف تقديرا ، المحكم ببنيائه (٥) ، كالعدل في " عمر " لضرورة منح الصرف كما سيأتي (٦) .

وقوله : " كعلبك " (٧) — لبلد — مثال لما (٨) لا يتضمن العجز (٩) الحرف ، وكذا " حضرموت " — لبلد — (١٠) ، وكذا " بادي بدا " بمعنى أول كل شيء .

(١) " نه ل " من قوله " فانه ليس " طمست في الاصل

(٢) في " ل " : أن أصله

(٣) في " ل " : ولكن

(٤) " ولا علة " كتبت في هامش الاصل صح ، و " سو " من " سوى " طمست

(٥) وانظر القسمين فشي شرح الفصل لابن يعيش ١١٢ / ٤

(٦) " رف كما سياً " من قوله " الصرف كما سيأتي سقطت من الاصل

(٧) " بعل " اسم صنم ، و " بك " اسم صاحب البلدة ، والنسب اليها " بعلي "

(التاج ب ع ل)

وبعلبك : مدينة لبنانية في سهل البقاع ، على سفح جبل لبنان الشرقي ، على

بعد (٨٥ ك . م) من العاصمة بيروت .

واسمها باليونانية : هليوبوليس = مدينة الشمس .

تاريخها يعود الى ما قبل الميلاد ، شيد فيها الرومان معابد وأبنية ما تزال

أطلالها قائمة الى اليوم ، وتعتبر أعمدها التي يبلغ طولها (٢٠ مترا) من

أفخم الأعمدة الاثرية .

احتل العرب " بعلبك " أيام عمر — رضي الله عنه — سنة ٦٣٤ م وشيدوا جامعا

كبيرا ومدرسة محاذية له داخل سور المعبد الذي حوّل الى قلعة

(٨) " لما " كتبت في هامش الاصل صح (الموسوعة العربية الميسرة ٣٨٢)

(٩) " العجز " كتبت في هامش " ل " صح

(١٠) حضرموت ، اقليم من جزيرة العرب على شاطئ بحر عمان (دائرة المعارف ٤٥٤ / ٣)

(١١) " وكذا " طمست في الاصل .

أما " بادى " ففيل : هو من " بدا " إذا ظهر .

وقيل : من الهمزة ، وهو (١) المشهور ، فخففت بتسكينها وقلبها

ياء ، كـ " بير " في " بئر " .

وأما الاسم الثاني ، ففيل : أصله [" به " يوزن] (٢) " فعال " فحذفت الهمزة تخفيفا ، وثبتت الألف الزائدة ، ووزنه " فعـ " ، أو قصر

بحذف ألف " فعال " (٣) ، وخففت الهمزة فصارت ألفا (٤) لانتفاع ما قبلها ، ووزنه " فعل " .

ويزن " بـادى بـدي " (٥) بياء بعد الدال ، فأصل " بادى " على ما مر

وأما " بدى " فأصله " بدى " فقصر بحد [حذف الياء ، وخففت] (٦)

الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها (٨) ، أو حذفت الهمزة تخفيفا ،

وبقيت [الياء الزائدة] (٩) .

(١) في " م " : من المهموز ، و " مزة هو " من قوله " الهمزة وهو " طمس في الأصل

(٢) ما بين [] طمس في الأصل

(٣) " بحذف " كتبت في هامش الأصل ، صح ، و " ألف فعال " طمس في الأصل

(٤) في " ك " و " ل " و " هـ " : فصار ، و " ألفا " سقطت من " هـ "

وفي " م " : وخففت الهمزة تخفيفا فصار

(٥) " الواو " من " ويزن " كتبت في هامش الأصل ، هو " بادى بدا " طمس في الأصل

(٦) في (ل) و (هـ) : وأصل

(٧) ما بين [] طمس في الأصل

(٨) " قبلها " طمس في الأصل

(٩) ما بين [] طمس في الأصل

وقال الجوهري : تقول : أفعل ذاك بادى بـدي ، وبادى بـدي ، أى

أولا ، وأصله الهمزة ، وإنما ترك لكثرة الاستعمال (الصحاح بدا)

وزاد ابن منظور : بـدادى بـدد (اللسان بدا)

ونقل صاحب التاج وصاحب اللسان عن سيويه : " بادى بدا " ولا ينون ، ولا

يمنع ، والقياس تنوينه . ونقلوا عن الفراء : بادى بـدي ، وبداءة ذى بـدي .

وفي القاموس : بـدادى بـدو (أنظر " بدا " في اللسان والتاج والقاموس)

وفيه لغات آخر :

— بادي بَدَّ ، بهمزهما

— ومبادئ بَدَّ : بهمز (١) الثاني دون الأول .

— و [بَدَّ بَدَّ] (٢) : على وزن " فعيل " على الأصل ، ثم (٣)

قيل : " بادي بَدَّ " ، أو " بَدَّ " (٤)

وهو (٥) منصوب على الحال ، لأن تخفيف الهزة (٦) لا يوجب البناء ،

وجرى سكون (٧) الياء ، — لكثرة استعماله — مجرى (٨) المثل ، نحو

" اعط القوس (٩) بارئها " (١٠) ، فالأول مضاف الى الثاني ، وحينئذ

لا يكون من الباب (١١) .

وقيل : وجه بنائه مشكل (١٢) ، لأنه مضاف ظاهرا ، منصوب على

الحال .

(١) في الأصل و " ك " : بهمزة

(٢) ما بين [] طمس في الأصل

(٣) " ثم " سقطت من " ل "

(٤) في الأصل ز " ك " : ودي ، و " بدي " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) " هو " سقطت من الأصل و " ك " و " ل " و " هـ "

(٦) " تخفيف ال " من قوله " تخفيف الهزة ، طمس في الأصل

(٧) " جرى " سقطت من الأصل و " ك " و " ل " و " هـ "

(٨) في " م " : فجرى مجرى

(٩) " اعط القوس " من قوله " اعط القوس " سقط من الأصل

(١٠) تقدم الكلام على هذا المثل ص ٣٨٨

(١١) من قوله : " وفيه لغات آخر " الى هنا ، كلام ابن يعيش

بحروفه ، وزاد ابن يعيش

بادي بَدَّ ، على وزن " فعل " ، بالهمزة فيهما

(ابن يعيش ٤ / ١٢٣)

(١٢) " — بنائه مشـ " من قوله " وجه بنائه مشكل " طمس في الأصل .

وانما حكموا بالبناء عليه ، لاثهم رأوا (١) اسكان الاول ، وهو في موضع نصب ، ورأوا صورة تركيب (٢) .

(١) " لاثهم رأ " من قوله " لاثهم رأوا " طمس في الأصل .
(٢) اعلم أنك اذا لم تجعل " بادي بدا " و " أيدي سبا " من التركيب الذي يوجب البناء ، بل جعلتهما من تركيب الاضافة ، وهو لا يوجب البناء لأن الشطر الاول ليس في معنى جزء الكلمة ، والثاني لم يتضمن معنى الحرف ، فلم يوجد فيهما ما يوجب بناءهما ، فكانت علة البناء فيهما مشكلة ، لاثهما في الأصل معربان .
والتخفيف فيهما بطرح الهزة واسكان الياء في موضع النصب على الحال لا يوجب البناء .

ثم وجه حكمهم بالبناء فيهما ، بأن في كل منهما صورة التركيب ، وقد رأوا اسكان الاول في موضع النصب ، فظنوا أن الاول من كل منهما مبني .

وايضا ، لما كثر استعمال " أيدي سبا " في التفرق الكثير ، بحيث يفهم منه التفرق ، من غير نظر الى معنى " الايدي " ومعنى " سبا " على التفصيل ، صار بمنزلة " معد يكرب " في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظين ، فأجرى مجرى " معد يكرب " في بناء الاول .

ولوقلت : ان الاول من كل منهما معرب على أصله ، منصوب على الحال ، الا أنهم أسكنوا الياء تخفيفا ، لكثرة استعمالهم اياهما فصارا كالأمثال في عدم قبولهما التفسير ، كما في قولهم : " اعط القوس باربها " — باسمكان الياء في موضع النصب — فكان أقرب الى الصواب .

خاتمة تقريره : انه كثر (١) استعمالهم " أيدي سبأ " في التفرق
الكثير ، حتى صار يفهم من " أيدي سبأ " التفرق من غير (٢)
نظر الى معنى " أيدي " (٣) ومعنى " سبأ " فلما صار (٤)
جميعا يفهم منهما معنى مقصود من غير نظر الى آحادهما (٥)
كان بمنزلة " معدى كرب " في دلالتها على مدلولهما (٦) ، من
غير نظر الى تفصيل اللفظين (٧) ، فحكم ببنا " أيدي سبأ "
فجاز أن يجرى " بادى بدا " — من حيث أنهما (٨) ألفاظ متعددة^(٩)
يفهم منهما معنى مقصود (١٠) ، وهو الأولية من غير نظر الى مدلول
كل فرد — مجرى " أيدي سبأ " و " بعلبك " في بنا (١١)
الأول منه (١٢) .

-
- (١) " أنه كثر " طمس في الأصل
(٢) " تفرق من غير " طمس في الأصل
(٣) في الأصل و " ك " : الأيدي
(٤) في " ك " : صار
(٥) " الى آحادهما " طمس في الأصل
(٦) في " ك " و " هـ " : دلالتها على مدلولها
(٧) " غلين فحكم " من قوله " اللفظين فحكم " طمس في الأصل
(٨) في " ك " و " ل " و " م " و " هـ " : أنها
(٩) في " هـ " : فتعدد
(١٠) " معنى مقصود " من قوله " معنى مقصود " طمس في الأصل
(١١) " في بنا " طمس في الأصل
(١٢) وهذا كلام المصنف في الدلالة ، أنظر الصفحة السابقة هامش (٢)

هذا ما تكلفه الشيخ ابن الحاجب ، ولا مزيد عليه (١) .

وأما (١) " أيدي سباً " فوجه بنائه ما ذكرنا من دلالة الكلمتين على التفرق ، من غير نظر إلى تفصيل الأجزاء ، فالجزء (٣) الأول ، بمنزلة الزاي من " زيد " ، وفيه ما ذكر في " بادي بدا " من احتمال الأعراب ، والنصب على الحال .

(وقد يجعل منه) (٤) أي مما بني الصدر منه (٥) فقط (نحو " ضاربة " و " هاشمي ") فانهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث أو اسم (٦) وياء نسبة ، وجرى الأعراب على الجزء الثاني . والجزء الأول مبني ، لأنه بمنزلة الزاي من (٧) " زيد " (٨) .

(والآخر) أي وان تضمن العجز الحرف (فكلاهما مبني ، كالعشرة مع ما تيف) أي زاد (٩) (عليهما) كـ " أحد عشر " ، و " ثلاثة عشر " فالجزآن مبنيان .

(١) فهو (بادي بدا) في الأصل مضاف ومضاف إليه ، فينبغي أن يكون كل واحد منهما معرباً ، لكن كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة ، إذ معنى " بادي بدا " ، مبتدئاً . (شرح الكافية ٨٩ / ٢)

(٢) " وأما " طمس في الأصل

(٣) في " م " : والجزء

(٤) والجامع صاحب المفتاح (العباب ٣٧ / و)

(٥) " ل ومنه " من قوله " يجعل منه " طمس في الأصل

(٦) " أو اسم و " طمس في الأصل

(٧) " الزاي من " طمس في الأصل

(٨) وهذا ظاهر البطلان لا ستلزامه أن يكون المعرب تاء التانيث ، وياء النسبة (هامش العباب ٣٧ / و)

وفي هامش الكافية : لأن الحرف إذا اتصل بالمعرب وامتزجا ، لم يبين المعرب كياء النسبة ، وتاء التانيث (هامش شرح الكافية ٢٢٨ / ٢)

(٩) أي زاد " طمس في الأصل .

- أما الأول : فلكونه بمنزلة الزاي من " زيد " .
 وأما الثاني : فلتضم (١) الحرف ، إذ الأصل : ثلاثة وعشرة ،
 وواحد وعشرة (٢) ، وكذا نظائرها (٣) إلى " تسعة عشر " (٤) .
 (إلا اثني عشر) استثنى من " نيف العشرة " اثني عشر " فان
 الجزء (٥) الأول منه معرب (٦) .
 (لتنزل الثاني منزلة نون التثنية) يعني أن " اثني " في صورة
 مضاف (٧) ، ولذلك حذفت نون التثنية منه ، وأصله (٨)
 " اثنين " ، فلفظ " عشرة " واقع موقع (٩) نون التثنية المحذوفة من
 " اثني " ، فكانه مضاف ، فلذلك أعرب (١٠) .

- (١) في الأصل : فلتضم
 (٢) في الأصل : واحد وعشرة
 وقال صاحب العباب :
 وفي المفصل : ومن العرب من يسكن العين فيقول : " أحد عشر "
 احتراسا من توالي الحركات في كلمة .
 قال ابن يعيش : إنما ركبوا اليمين أسما واحدا ، توالي في " أحد عشر "
 ست متحركات ، وفي " ثلاثة عشر " و " خمسة عشر " خمس متحركات ، ولا يتوالى
 في كلمة أكثر من ثلاث حركات ، إلا أن يكون مخففا من غيره ، فأسكنوا الحرف
 الذي بتحريكه تكون الأسماء خارجة عن بناءهما .
 ثم قال : وربما أوهم كلامه أن ذلك خاص بـ " أحد عشر " ، ولكن قوله :
 احتراسا من توالي الحركات ، في كلمة . ينفيه (العباب ٣٧ / ظ)
 (وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٣)
 (٣) " نظائر " من قوله " نظائرها طمس في الأصل
 (٤) أنظر المقتضب ٢٩ / ٤ وأسرار العربية ٢١١
 (٥) " عشر " سقطت من " هـ " ، و " عشر فان ال " طمس في الأصل
 (٦) " معرب " سقطت من " هـ "
 (٧) " صورة مـ " من قوله " صورة مضاف " طمس في الأصل
 (٨) في الأصل : فأصله (١) " قح " من قوله " موقع " طمس في الأصل
 (١٠) أنظر الكتاب ٣ / ٥٥٨ وأسرار العربية ٢٢٠

وإنما لم يكن مضافا (١) حقيقة ، لأن " عشر " متضمن لحرف العطف ،
فلا تصح الإضافة إليه (٢) .

فقله : (لأن (٣) الأصل فيه العطف بالواو) يحتمل وجهين :
— أحدهما : أن يكون علة لقوله : " كلاهما (٤) مبني " ، يعني
الأول مبني لكونه بمنزلة (٥) جزء الكلمة ، والثاني مبني لأن الأصل فيه
العطف ، فكان (٦) حقه أن يقول : " كلاهما مبني ، لكون الأول بمنزلة
الجزء " ، ولكون الثاني متضمنا للحرف (٧) ، لكن لما ذكر في القسم الأول
علة بناء الجزء الأول ، علم أنه يجبي (٨) ههنا أيضا .

بقي بناء الثاني ، فذكر توجيهه ، فكأنه (٩) قال : اجتمع بناء
الجزأين ، لتضمن الثاني لحرف العطف (١٠) .

(١) " مضافا " طمس في الأصل
(٢) اعلم أن جمهور النحاة على أن " اثنا عشر " معرب الصدر ، استدلالا
بظهور الاختلاف في " ألفه " كما في ألف " الزيدان " و " المسلمان " .
وإنما أعرب لتنزل (إلى آخره)
وإذا تنزل " عشر " منزلة " نون اثنان " فيكون " اثنا عشر " كـ " اثنان "
ولا تركيب في " اثنان " يوجب البناء ، فكذا في " اثني عشر " .
والدليل على قيام " عشر " مقام " النون " ، أنه لا يضاف " اثنا عشر "
..... (إلى آخره) (هامش العباب ٣٧ / طه ، وانظر لـ سرار العربية ٢٢٠)

(٣) " لأن " طمس في الأصل
(٤) " كلاهما " طمس في الأصل
(٥) " بمنزلة " كتبت في هامش الأصل صح
(٦) " فكان " طمس في الأصل
(٧) " حرف " طمس في الأصل
(٨) " أنه يجبي " طمس في الأصل
(٩) في " م " ، وكأنه
(١٠) " العطف " طمس بعض فيها في الأصل

— والثاني : أنه يتعلق بقوله : " اثني عشر " ، أى إنما أعرب الجزء
 الأول ، لأن الثاني يتنزل منزلة نون التثنية ، وليس بمضاف إليه حقيقة ،
 لأن الأصل فيه العطف بالواو ، ولا يضاف الاسم إلى ما فيه واو العطف .
 وأما علة قوله : " فكلاهما مبني " فيعلم (١) من قوله : " والاء " .
 أى : وان تضمن (٢) الثاني الحرف (٣) ، فبنا " الثاني لتضمن الحرف ،
 وبنا " الأول لكونه بمنزلة الجزء ، على ما سبق في القسم الأول .
 فكأنه قال : " كلاهما مبني " ، أما الأول فلما سبق ، وأما الثاني ،
 فلتضمن (٤) الحرف ، المدلول عليه بقوله : " والاء " أى وان تضمن .
 (وكذا " الحادى عشر " إلى " التاسع عشر ") يعني إذا اشتق
 اسم فاعل من العدد ، كالحادى ، والثاني ، وذكر بعدهما " عشر "
 فكلا الجزأين مبنيان ، لكون الأول بمنزلة الجزء ، والثاني لتضمن
 الحرف (٥) .
 هذا ما يقتضيه (٦) ظاهر كلامه ، وفيه نظر ، لأن قولك : " حادى عشر "
 لا نسلم أن الثاني متضمن لحرف العطف ، فأنك إذا قلت : " زيد
 حادى عشر " أو " ثالث عشر " (٧) ، فليس التقدير أنه واحد وعشرة ، أو
 ثالث وعشرة ، وهذا ظاهر .

-
- (١) في الأصل و " ك " : فعلم
 (٢) في الأصل : يتضمن
 (٣) في " ك " : للحرف
 (٤) في الأصل : ولتضمن
 (٥) في " ل " و " م " و " هـ " : للحرف
 (٦) في الأصل : يقتضي
 (٧) " عشر " سقطت من " هـ "

فوجه بناء الثاني أن يقال : إن أصله (١) " حادى أحد عشر " ،
لأن المراد أنه واحد من أحد عشر ، لا من " عشرة " فحذف
" أحد " . فـ " عشر " من " أحد عشر " متضمن لواو العطف ، إذ
الأصل : " أحد (٢) وعشرة " ، فلما حذف " أحد " تخفيفاً ، بقي
تضمنه لواو العطف ، باعتبار الأصل (٣) .

فهذا وجه تقرير تضمن الجزء الثاني لحرف العطف ، والله أعلم .
وكذا أخواته ، إلى التاسع (٤) عشر (٥) .

(جاز اسكان اليا) أى من " حادى عشر " ، وإن كان القياس فتحه
لكونه مبنياً ، كـ " أحد عشر " و " خمسة عشر " ، لكن سكت تخفيفاً
لاشتغال أصل الحركة على اليا (٦) ، واحترازاً من توالي خمس حركات
في ما هو كالكمة الواحدة (كما في ثمانى عشر) بسكون اليا (٧) .
(والاضافة ودخول اللام فيهما) أى في نيف العشرة (لا يخلان بالبناء
خلافاً للاخفش في الاضافة) (٨) .

- (١) " أن " سقطت من الأصل و " ك " ، وفي " هـ " : أن أصل حادى
- (٢) في " ك " و " ل " و " م " و " ن " : واحد
- (٣) وقد نقل اعتراض المؤلف صاحب العباب ٧٣ / ٢ ، وكتب بعده : فالى .
- (٤) " التا " من قوله " التاسع " طمس في الأصل
- (٥) في " هـ " : إلى التاسع عشر فهذا وجه
- (٦) " على اليا " طمس في الأصل
- (٧) " ن اليا " من قوله " بسكون اليا " طمس في الأصل
- و " حادى عشر " ليس متفقاً على بنائه كما في " أحد عشر " فقد نقل
الاشموني اعرابه عن ابن السكيت ، وابن كيسان ، والكسائي .
- وكذلك نقل جواز اعراب الجزأين .
(أنظر حجة كل رأى في الاشموني ٥٥ / ٤)
- (٨) قال المبرد في " خمسة عشر " : وكان الاخفش يجيز الاضافة فيه وهو
عدد ويعربه . (المقتضب ٣٠ / ٤)
- وقال سيويه : وأعلم أن العرب تدع " خمسة عشر " في الاضافة والالف واللام ،
بحال واحدة (الكتاب ٢٩٨ / ٣ - ٢٩٩)

يعني عند الأخفش هو معرب في الاضافة ، اذا قلت : " خمسة عشر " دون اللام ، لأن الاضافة تؤثر (١) في المضاف اليه (٢) لفظا ومعنى (٣) ومعنى حرف التعريف يؤثر (٤) في المعنى لا غير ، فكانت (٥) الاضافة أبلغ في التأثير (٦) .

فقله : " لا يخلان بالبنا " جواب عما توهم من الاعراب ، لأن الاضافة واللام مبعدان (٧) عن شبه الحرف ، فكان حقهما أن يوجب الاعراب لما دخلا عليه ، فقال : " لا يخلان بالبنا " (٨) .

(١) " تؤثر " كتبت في هامش الأصل ص

(٢) اليه " سقطت من الأصل

(٣) في " ل " و " م " : معنى ولفظا

(٤) في " م " : مؤثر

(٥) في " ك " و " م " : وكانت

(٦) أما دخول اللام ، فمتفق على حكمه .

وأما الاضافة : فمذهب سيويه أنها لا تخل بالبنا ، نظرا الى قيام العلة مع الاضافة ، فموجب البنا قائم بعد الاضافة ، كما هو قبل الاضافة .

ومذهب الأخفش والفرّاء : ان الثاني معرب ، لأنه يلزم بنا ثلاثة أشياء

لولا يعربه ، ومثله " لا " التي تنفي الجنس ، اذا دخلت على المضاف .

واستهجن هذا المذهب سيويه ، ومذهبه استحسان كما بينا .

والأخفش فرق بين الاضافة ، والداخل عليه اللام ، حيث رأى الاعراب فيها ، لأن

الاضافة أظهر من اللام أثرا ، اذ المضاف اليه ينجر ، ويسقط التنوين من

المضاف ، وأما مع اللام ، فالسقوط لا غير ، فلا يسوغ اصدار ما له أثر

ظاهر (هامش العباب ٣٧ / ظ)

(٧) في " م " : يبعدان

(٨) " بالبنا " طمست من الأصل .

يعني أن علّة البناء كون الأول بمنزلة الجزء [من ساني] (١) ،
والثاني متضمّنًا لحرف العطف ، والموجبان قائمان ، سواء وجدتا
الاضافة واللام ، أو لم يوجدتا (٢) .

(وكذلك) أى كالعشرة (٣) مع النيف في أن الجزأين مبيّان (وقعوا
في حيص بيص) أى في فتنة تمنج بأهلها ، متأخرين ومتقدمين ، من
حاص إذا فرّ (٤) ، وباص أى (٥) هلك (٦) .

فـ " حيص " مبنيّ لآئه بمنزلة الجزء من الكلمة ، وـ " بيص " لتضمنه
لواو العطف ، إذ التقدير لا وقعوا في حيص وبيص .
(ولقيته كفة كفة) أى متكافئين ، أى كفة من اللاقى ، وكفة من الملقى
فكل واحد يكفّ صاحبه عن أن يتجاوزّه (٧) .

(١) ما بين [] مقطع من "ك" و"م" و"ل" و"هـ"

(٢) في الأصل و"هـ" : أولم يوجد

(٣) في "م" : كالعشرة

(٤) اللسان (ح ي ص)

(٥) في الأصل : إذا هلك

(٦) اللسان (ب ي ص)

وفي هامش العباب : " حيص " مأخوذ من حاص يحيص إذا فرّ ، يقال : ما
عنه محيص ، أى مهرب .

وـ " بيص " مأخوذ من باص ييوص ، أى فات وسبق ، لآئه إذا وقع الاختلاط
والفتنة ، فمنهم هارب ومنهم فائت ، ولذلك فسرها الزمخشري بـ " فتنة تمنج بأهلها
متقدمين ومتأخرين " .

فالحيص : الهرب والتأخر ، والبوص : التقدم والسبق (٢٧ / ظ)

(٧) في "هـ" : يتجاوز

وسميت كفة الميزان كفة ، لكف كل واحدة منهما صاحبتهما من انحدار وتمايل .

(هامش العباب ٣٨ / و)

وقال الزمخشري : أى ذوى كفتين ، كفة من اللاقى وكفة من الملقى ، لأن كل

واحد منهما — في وهلة التلاقي — كآف لصاحبه أن يتجاوزّه .

(المفصل بشرح ابن يعيش ٤ / ١١٤)

(وصَحْرَة بَحْرَة) أى ذو صحرة بحرة ، أى انكشاف واتساع [والأصل

لقيته صحرة وبحرة ، فبنيا بعد حذف الواو ، ووضعاً موضع الحال] (١)

(فيمن لم يضم اليه " نحره ") [يعني إذا ضم اليه " نحره "] (٢)

وقيل : لقيته (٣) صحرة بحرة نحره ، فيعرب الثالث ، إذ لو بني

لزم امتزاج أكثر من كلمتين .

وفي لفظ الكتاب تصاهل (٤) ، لأنه يوهم أن بناء " صحرة نحره "

مفيد بأن لا يضم اليهما الثالث ، وهو ليس كذلك ، لأن الأوليين

مبنيان " (٥) بحالهما ، دون الثالث (٦) .

(وهو جارى بيت بيت) أى بيتا منتهيا الى بيت ، أو ملاصقا لبيت ،

فالجزء الثاني مبني لتضمنه الحرف ، وهو اللام ، أو " الى " (٧) .

(١) ما بين [] سقط من الأصل و " ك "

(٢) ما بين [] سقط من " ك "

(٣) " لقيته " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) في " م " : مظهر

(٥) في الأصل : فبيننا

(٦) ونقل هذا الاعتراض صاحب العباب (٣٨ / و) وذكره بقوله : قال

الشاح .

وكذلك فعل البغدادى في خزانة الأدب ، فانه عندما يقول : قال شاح اللباب

فانه يقصد بالشاح ، السيرافى القالى ، لا غيره من الشراح

ولعل السبب في هذا الاطلاق ، أن السيرافى هو أول من شرح اللباب .

وانظر في ذكر صاحب الخزانة " شاح اللباب " ٣ / ٣٠٩ - ٤٢١ - ٥٦٢

(٧) قالوا : هو جارى بيت بيت ، يريدون القرب والتلاصق .

وهما في موضع الحال ، كأنك قلت : هو جارى ملاصقا ، والعامل في الحال

ما في " جارى " من معنى الفعلية ، أعنى المجاورة .

ولا يجوز تقديم الحال فيه على العامل ، فلو قلت : هو بيت بيت جارى ، لم يجوز

لأن العامل ليس فعلا ، ولا شبهه ، ويجوز التقديم في " كفة كفة " فتقول : كفة كفة

لقيته ، لأن العامل فعل ، ولو قلت : جاورني ، أو : مجاورى بيت بيت ، جاز التقديم

(هامش العباب ٣٨ / و وانظر ابن يعشور ١١٧ / ٤)

(و " وقع بين بين ") أى بين هذا وبين هذا (١) ، فالثاني متضمن للسواو .

(و " آتيك صباح مساء ") أى صباحا ومساء (٢) .

(و " يوم يوم ") أى يوما ويوما (٣) .

(و " تفرقوا شغربغر) أى شغرا وبغرا ، أى منتشرين في البلاد ،

من شغرت عليه ضيعته ، أى فشت وانتشرت (٤) ، وبغر (٥) النجم وهاج بالمطر ، [وسقط (٦) ، ويعني بـ " النجم " الثريا] (٧)

(و " شذر مذر ") أى شذرا ومذرا (٨) ، بمعنى : متفرقين ، من

التشذر (٩) ، وهو التفرق (١٠) ، ومن التبذير ، وهو التفریق أيضا (١١)

والميم (١٢) في " مذر " بدل من الباء (١٣) .

(١) " هذا " سقطت من الأصل

(٢) في " هـ " : مساء وصباحا

(٣) وقدرة صاحب العباب : " أى يوما فيومك " لأن معنى العموم يستفاد من الفاء ، كما في قولك : " انتظرته ساعة فساعة " أى في كل ساعة ، لأن فساء التعقيب تفيد أن الثاني عقيب الأول .

(٤) أو من شغرا الكلب إذا رفع رجله (العباب ٣٨ / و ، وانظر اللسان ب غ ر)

(٥) في " م " : بغم

(٦) في اللسان : وبغر النجم ببغرا وبغرا ، أى سقط وهاج . بالمطر (ب غ ر)

(٧) ما بين [] سقط من " ل " و " هـ "

وما ذكره في تفسير " بغر " هو كلام الزمخشري ، (الفصل بشرح ابن يعيش ١١٨ / ٤)

(٨) في الأصل : أى شذر مذر

(٩) في " م " : من الشذر

(١٠) أنظر اللسان (ش ذ ر)

(١١) أنظر اللسان (ب ذ ر)

(١٢) " والميم " طمست في الأصل .

(١٣) كما في " مكة " بكة " ، وقيل : أنه اتباع ، وقيل : أنه من مذرت البيضة

إذا فسدت ، لأن الفساد من أسباب التفرق ، (العباب ٣٨ / و)

(وانظر الفصل بشرح ابن يعيش ١١٨ / ٤)

قوله : " في لغاته المبني هو فيها " احتراز عن " خَزَبَارْ "

على مثال " قرطاس " ، فانه معرب مطلقا .

وعن : " خازِبَارْ " - بفتح الأول وضم الثاني - فانه كـ " بعليكَ "

في بناء الأول ، واعراب الثاني .

وعن : " خازِبَارْ " - بكسر الأول وضم الثاني - أما " كسر الأول "

فللتقاء الساكنين ، وأما " ضم الثاني " فللتشبيه بـ " معد يكرب " (١)

وعن : " خازِبَارْ " - بضم الأول ، وجر الثاني - فانه مضاف ،

كما تقول " بعليكَ " - بالتنوين - فيمن أضاف .

وعن : " خازِبَاء " بوزن " فاعلا " فانه معرب غير منصرف (٢)

فالمبني من اللغات هو " خازِبَارْ " - بكسرهما - (٣) و " خازِبَارْ "

- بفتحهما - (٤) فالجزآن مبنيان في هذين المثالين .

وتمحل المصنف لبناء " خازِبَارْ " وجهها (٥) ، وهو : كأنه

في الأصل بالعطف ، لأنهما وجدا مبنيين ، ولا علّة لبناء الثاني

الاتّضمنه للحرف ، ولا يظهر تضمّنه للحرف ههنا . فقال : هو

ملحق بما عرف التضمّن فيه حقيقة ، كـ " خمسة عشر " .

(١) في " هـ " : بمعدي كرب ، وفي الأصل و " ك " : للتشبيه بمعنى معد يكرب

(٢) وانظر اللغات في اللسان (خ وز) وفي أين يعيش ١٢٠ / ٤

(٣) على الكسر تشبيها بالصوت (العباب ٣٨ / و)

(٤) على القتح تشبيها بخمسة عشر (العباب ٣٨ / و)

(٥) " وجهها " سقطت من " هـ "

الغَايَاتُ

(ومنه الغايات) (١) أى ومن القسم الثاني ، وهو ما بناؤه عارض

الغايات .

(وهي ما أصل الكلام فيه أن ينطق به مضافا ، ثم يترك المضاف اليه لفظا ،

لا نية) (٢) . هذا اشارة الى علة بنائها ، فان قولك : " من قبل "

مبني ، لانه قطع عن الاضافة ، وهو مراد ، فهو محتاج الى جزء آخر

فيكون مشابهها للحرف في احتياجه للغير .

(ظرفا كان) أى سواء كان ظرفا (كـ " لقيته من قبل " ، ومن بعد " ، ومن

فوق " ، ومن تحت " ، وكذلك المضافات الست^(٣)) نحو : يمين ويسار وقدام

وخلف .

(وفعلته أول " ، ودون " ، ومن عل " ، وفيه) أى في " عل " (لغات) وهي :

— من عال^(٤) — ومن علا — ومن علو ، بالحركات الثلاث على الواو ، وكلها

بمعنى واحد (٥٥) .

(١) في " هـ " : الغايتان

(٢) الغايات ألفاظ أصل الكلام أن يتعلّق بهن مضافا ، فلمّا اقتطع عنهن

ما يضمن اليه ، وسكت عليهن ، صرن حد ودا ينتهي عندها ، فلذلك سميت

غايات ، والغاية النهاية ، هذا كلام صاحب المفضل (أنظر ابن يعيش ٤ / ٨٥)

وهو يدل على أنها اذا اقتطع عنها المضاف اليه ، سميت غايات ، وسبوا نوى

أم لا ، وكلام المصنف على اختصاص تسميتها بالغايات ، بحال النية .

ثم اعلم ان المصنف ليس بصدد التسمية ، بل هو يعرف ، وتعريفها

— مبنيا — لا بد أن يؤخذ فيه النية .

وأما صاحب المفضل فبالعكس ، فلا يحتاج الى أخذ النية .

(هامش العباب ٣٨ / ظ)

(٣) " الست " سقطت من الأصل و " كـ "

(٤) في " هـ " : فعال ، وفي " كـ " و " لـ " و " مـ " : معال

(٥) ذكر صاحب اللسان : عَلَّ عَلَوْ عَلَى عَلَوْ عَلَوْ (اللسان علا)

وفي الصحاح : عَلَّ نَلَّ عَلَّ عَلَّ (الصحاح علا)

(وانظر ابن يعيش ٤ / ٨٨ — ٨٩)

المُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ

الْمُنَادَى

الْمُنْفِي بِإِلَّا

(ومنه) أى ومن القسم الثاني (ما يضاف إلى الجمل) نحو
 [حيث واذ وإذا ، ونظائرها] (١) وهي علّة بنائها ، لأن الإضافة
 إلى الجملة توجب اكساء البناء للضاف ، اذ الجملة (٢) من حيث
 هي جملة ، لا محل لها من الاعراب .

(واذ) (٣) أى ما يضاف إلى " اذ " (من أسماء الزمان فيمن يئنيه)
 كيومئذ ، وحينئذ ، أى فيمن يحكم ببنائها ، فان بعضهم يعربه ، وقد
 قرئ " من عذاب يومئذ " (٤) بجر " يوم " (٥)

(ومثله) أى ومثل (٦) ما يضاف إلى " اذ " في البناء (" مثل " و
 " غير مع (٧) ما " و " أن ") يعني أن " مثل " اذا أضيفت
 إلى " ما المصدرية " كقولك : " قيامك مثل ما قام زيد " أو
 يضاف إلى " أن " المصدرية نحو : " قيامك مثل أن قام زيد " .
 وكذا لفظ " غير " اذا أضيف إلى " ما " و " أن " كقولك :

(١) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح
 وفي " ك " و " م " : نحو : هذا يوم ينفع .

(٢) في " م " : الجمل

(٣) في الأصل : وإذا

(٤) الآية رقم (١١) من المخرج ، والآية بتامها : " يستصرونهم

يوذ المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذ بينيه " .

(٥) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم ، والباقون بخفضها .

(التيسير في القراءات السبع ٢١٤)

(٦) في " هـ " : مثل

(٧) مع " سقطت من " هـ "

"قيامك غير ما قام زيد" (١) .

و"غير أن نطقت" في قوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حماة في غصون ذات الأوقال (٢)

وانما بني "مثل" و"غير" (٣) ، تشبيها لهما بالظروف المضافة

الى الجمل ، لأن "ما" و"أن" يستلزمان الجملة (٤) ، فكما

بني ما أضيف الى (أن) ، بني أيضا ما أشبه الظروف ..

(والكوفيون أجازوا بناء "غير" بمعنى "الا" (٥) مطلقا)

أى سواء أضيف الى ممكن نحو : " ما نفعتني غير قيام زيد "

أو الى غيره ، كـ "غير أن قام زيد" لأنه بمعنى "الا" فالحق به

(١) أنظر المغني ١ / ١٣٦

(٢) البيت من [البسيط]

وهو لأبي قيس بن رفاعه من الأثصار — كما نسبته الشيخ محمد الأمير
وصاحب الخزائنة — ولم ينسبه سيويه ، وقال الأعمش : هو لرجل من كنانة .

والضمير في " منها " يعود على الناقة ، في البيت الذي قبل الشاهد

وهو :
ثم أروعيت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت الى وجنا شلال

والوجنا : الناقة الشديدة ، والشلال : السريعة .

والأوقال : جمع وقل — بفتح فسكون — شجر الوقل ، أو ثمره .

أنظر : المغني ، وحاشية محمد الأمير ١ / ١٣٧ الكتاب ٢ / ٣٢٩ الخزائنة

٢ / ٤٦ ، ٣ / ١٤٤ — ١٥٢ أمالي ابن الجبلى ١ / ٤٦ التصريح ١ / ١٥

همع الهوامع ١ / ٢١٩ اللسان (وقل)

(٣) في "ك" و"هـ" : غير ومثل

(٤) في لأصل : الجمل

(٥) "الا" سقطت من الأصل

(٦) "كفير" كتبت في هامش الأصل صح

في البنا (١) .

(ومنه) أى ومن العارض (ما بني من المنادى) كـ " يا زيد "

على ما سيأتي (٢) .

(ومنه) أى ومن القسم الثاني (ما بني من المنفي بـ " لا ") نحو

" لا رجل "

(١) قال المصنف في الحاشية : الكوفيون على أن " غير " بمعنى " إلا " مبني

سواء أضيف إلى متمكن أو غيره ، نحو " ما نفعتني غير قيام زيد " أو " غير

أن قام زيد " ، لأنه وقع موقع الحرف ، فبني .

وعلى هذا يلزمهم أن يبنوا " مثل " لوقوعه موقع الكاف (الحاشية ٦ / ظ)

وانظر الانصاف المسألة الثامنة والثلاثين (٢٨٧ / ١) الكتاب (٣٢٦ / ٢)

الاشموني (٤٢١ / ٣) حاشية الصبان ٢ / ٢٢١

(٢) وهو عند الكوفيين معرب ، أنظر الانصاف / المسألة الخامسة والأربعين

(٣٢٣ / ١)

لَا تَأْوَانُ

(ومنه) أى ومن القسم الثاني أيضا (" لات أو ان " في قوله ،
 طلبوا صلحنا ولات أو ان فأجبنا أن ليس حين بقا " (١)
 فيمن لم يجعل " لات " حرف جر)
 هي " لا " المشبهة بـ " ليس " ، زيدت (٢) عليها تاء التانيث ،
 كما زيدت على " رب " ، وخضع بالدخول (٣) على الأحياء ، هذا (٤)
 مذهب الخليل وسيبويه (٥) .

(١) البيت من [الخفيف]

وهو لأبي زيد الطائي - حرمة بن المنذر -

وانظر : الخصائص ٢ / ٣٧٧ الانصاف ١ / ١٠٩ الميمني ١ / ٩٩
 الديوان ٣٠

(٢) في الأصل : وزيدت

(٣) في " ك " : الدخول

(٤) في " م " : وهذا

(٥) في هامش " م " :

اعلم أن " لات " اختلف فيها ، فذهب البصريون الى أنها مشبهة
 بـ " ليس " ، وتقدير قوله تعالى " ولات حين مناص " ليس الحين
 حين مفر ، والتاء لتأنيث الكلمة ، لأن " لا " كلمة تلحقها التاء كما
 تلحق " ثمت " و " ريت " ، وعلى هذا يوقف عليها بالتاء ، لأنها
 أشبهت التاء اللاحقة ، في دلالتها على التانيث ، وفتحت ليفرق بين
 الحاقها للفاعل ، والحاقها للحرف .

والأولى أن يقال : حركت لالتقاء الساكنين ، واختيرت الفتحة لخفتها .

وقيل : زيدت للمبالغة في النفي الذي هو معناها ، كما قالوا
 " علامة " و " نصابة " .

وقال الكسائي : يوقف عليها بالهاء لتحركها ، كشجرة .
 ومنهم من يجعلها متصلة بـ " الحين " فيقول : " هو تحين " .
 دخل عليها " لا " ، و " تحين " فعل مضارع .

=====

.....

=====

ومنهم من قال : ان التاء من " حين " ، وقال : تحين وحين
لفتان ، فعلى هذا تكون " لا " النافية للجنس ، وهو مذهب
أبي عبيد (ذكر صاحب الخزائنة أن هذا الرأي ليس لأبي عبيد ، ولكنه
للاموي ، نقله عنه في الغريب المصنف ، أنظر الخزائنة ١٤٧ / ٢)

وزهب الاخفش الى أنها غير عاملة ، والنصب بعدها باضمـار
[أرى] أى : ولات أرى حين مناص .

وزهب الكوفيون الى أنها النافية للجنس .
وزهب بعضهم الى أنها " ليس " ، فقلبوا " ياها ألفا - اجتزا "
بأحد الشرطين - ، وأبدلوا من سينها تاء ، كما قال عمرو بن يروع
" شررات " .

وزهب بعضهم في قوله : " ولات أو ان " الى أنها حرف جسر .
والمرجح مذهب البصريين ، لأن تاء التانيث من خواص الفعل ، فوجب
أن تكون بمعنى " ليس " ، ليقوى سببها بالفعل .
لا يقال : انه يلزم اضمـار اسمها فيبـدونها ، ولم يعهد في الحرف ،
والألجاز : زيد ما قائما .

لأننا نقول : ان اسمها ليس ضمرا فيها ، بل هو محذوف منوى عند
المتكلم ، والحذف شائع عند قيام القرينة .
أو أنه اضمـر فيها لقوة سببها بالفعل ، يدل عليه الحاق التاء ، ولا
يلزم من الاضمـار فيما قوى شبهه بالفعل ، الاضمـار فيما لم يقو .

حجة الكوفيين : أن النافية للجنس أكثر استعمالا من التي بمعنى " ليس "
التي لا تجيء الا في الشعر ، فوجب حمل القرآن على الوجه الفصيح .
وقد يجاب عنه بأنه إنما كان فصيحاً عند عدم التاء ، أما عند دخولها
فليس بمستكره ، والحاق التاء بالنافية للجنس يبعد شبهها بـ " ان " ،
والحاقها بـ " ليس " يقربها منها ، فكان القول بأنها المشبهة بـ " ليس "
أرجح .

وأیضا : الفرع قد يكون أكثر استعمالا من الأصل ، بدليل " يا " القسم وواوه ،
فانه ليس في القرآن قسم بالباء الا على التأويل .

=====

.....

=====

ومذهب أبي عبيد ضعيف ، لأن التاء مفصلة من " حين " .
ومذهب من قال : ان أصلها ليس ، ضعيف ، لأن نسبة العمل الى الموجود
أقوى من نسبته الى مجاز الحذف . (" م " ٦٢ / ظ)

ثم قال : واعلم أن " لات " تنقص عن " لا " من وجهين :
— أنهم لم يعملوها الا في الحين .
— والثاني : أن الأكثر حذف اسمها لضعفها ، لكونها فرعا عليها ، عكس " لا " .
فانه يحذف خبرها ، فالأقوى في المرتبة " ليس " ثم " ما " ثم " لا " ثم
" لات " .

قال الأندلسي : من أحكام " لات " [أن] لا يظهر بعدها الاسم والخبر
معاً ، بل إما أن يحذف الاسم ويظهر الخبر ، نحو قوله تعالى " ولات ، حين
مناص " أي : لات الحين حين مهرب ، أي ليس الحين حين فرار .
وإما أن يظهر الاسم ، ويحذف الخير ، كقولك : " ولات حين مناص " .
— بالرفع — أي : لات حين مناص لنا . (وانظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥٣)

قال سيوريه : يضمرفيها مرفوع ، وينصب الخبر ، لأنه مفعول به .
يعني يضمرفي الجملة ، أي يقدّر أن هناك محذوف هو الاسم ، من
الاضمار في البيت ، وليس يعني الاضمار الذي يكون نفسي الفعل مستكناً ،
ويعني بـ " المفعول به " ، المشبه به ، اذا كان خبر ليس مشبهها
بالمفعول به ، وليس بمفعول صريح .

(" م " ٦٣ / و)

وانظر : ابن يعيش ٣٢ / ٩ الخزائنة ١٥١ / ٢ — ١٥٦ المغني
٢٠٤ / ١ — ٢٠٥ همع الهوامع ١٢٢ / ٢ — ١٢٣ الأشموني ١ / ٢٦٦
اللسان (أ و ن)

وعند الأُخفش أنها نافية للجنس ، زيدت عليها التاء ، وخصّصت

بنفي الأحيان (١) .

وانما كسروا " أو ان " تشبيها لها بـ " ان " في قوله :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقية وأنت إن صحیح (٢)

في أنه زمان قطع منه الضاف اليه ، وعوض التنوين ، لأن الأصل : ولات

أو ان صلح (٣) .

هذا عند من لم يجعل " لات " حرف جرّ ، فأما من جعله حرف جرّ

فـ " أو ان " مجرور به (٤) ، معرب ، أي : طلبوا صلحنا ، وليس الآن أو ان

صلح ، فأجبنا أن ليس الحين حين بقا ، أي ابقا ، ومساهلة (٥) .

(١) وانظر معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥٤

(٢) البيت من [الوانس]

وهو لا بئ ذؤيب الهذلي ، وقبله مطلع القصيدة ، قوله

جمالك أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريح

والبيت شاهد على مجيئ " ان " بالتنوين عوضا من الجملة .

وانظر : الخصائص ٢ / ٣٧٦ ابن يعيش ٣ / ٢٩ الخزائن ٣ / ١٤٧ الأشمونسي

١ / ٥٦ ديوان الهذليين ١ / ٦٨

(٣) في هامش الأصل : وجه الشبه بينهما — في أنه زمان قطع عن الاضافة فبناه

على الكسر ، وعوض عنه التنوين — فيه نظر في موضعين :

— أحدهما : أن " ان " لم يبين على الكسر ، بل على السكون ، ثم لما جاء التنوين

كسرت لانتقاء الساكنين ، ولا يمكن هناك أن يقال : بني " أو ان " على السكون

لأن ما قبل آخره ساكن .

— والثاني : أن العوض يستد مسدّ الموحّ من منه ، ولو صرح بالضاف اليه ،

وجب الاعراب ، فلذلك يجب منع قوله . (الأصل ٧١ / ظ)

(٤) في الأصل : فأوان هي مجرور به

(٥) في هامش " م " : وهو ضعيف لعدم ما يتعلق به .

المعربات

المُحْتَرَجُ مِنَ الصَّرْفِ

(وما عداه معرب ، وهو) أى المعرب (على نوعين : الاسم المتمكن ، والفعل المضارع (١) ، والأول) وهو الاسم المتمكن (أما أن يستوفي حركات الاعراب مع التنوين ، ويسمى المنصرف) يعنى من شأنه أن يستوفيهما ، لا أن يستوفيهما بالفعل ، ليدخل المعرب باللام فيه .

(أولا يستوفيهما مع التنوين) بمعنى أنه لا يتم له (٢) الحركات ولا يوجد فيه التنوين ، وليس (٣) المراد أنه لا يوجد فيه هـ هذا المجموع ، وهو (٤) الحركات والتنوين ، فان انتفاه قد يكون بانتفاه الحركات مع وجود التنوين فيه ، وهو غير مراد قطعاً .

(ويكون بالفتحة جرّاً) يعنى يفتح في حال الجر ، فأنك (٥) اذا قلت : " مررت بأحمد " ، فغير المنصرف مجرور ، ولكن لم يدخله الكسر ، بل أبدل عن الكسر (٦) فتحة (٧) .

- (١) وهو متطّقل على الاسم في الاعراب (العباب ٣٩ / و) وانظر أشرار العربية ٢٢
- (٢) في الأصل : به
- (٣) في " ل " و " هـ " : فليس
- (٤) في " هـ " : وهي
- (٥) في " م " : فاذا
- (٦) في الأصل : عن الكسرة
- (٧) وقال الأخفش والجربول الزجاج : إنه في حالة الجر على الفتح ، لأنه لما شابه الفعل — والأصل في الفعل البناء — حذف منه علامة التمكن ، وبني في حالة الجر ليكون كالفعل في خلوه من التنوين (العباب ٣٩ / ظ)

وقد ذكر المبرد مشابهة الاسم غير المنصرف للفعل ، ولم يذكر بنياً .
(المقتضب ٣ / ١٠١)

وذكر صراحة أن الممنوع من الصرف معرب (المقتضب ٣ / ١٧١)
وقد ذكر الشيخ " عضيمة " أن اللذين نسباً الى المبرد القول ببناء الممنوع من الصرف ، هما : الرضّي ، وابن يعيش .
وانظر كلام المحقق في هامش المقتضب ٣ / ١٧١ وانظر شرح الكافية ١ / ٣٨ وابن يعيش ١ / ٥٨ .

(غير مضاف ولا معرف باللام) حال من فاعل " يكون " ، أى يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ، ولا معرف باللام ، فأما اذا أضيفه أو عرف باللام ، فلا يكون مفتوحا في حال الجر ، بل يكون مكسورا ، كقولك :
مُدرِّرت بأحمدِكم " و " بالأحمدِ " .

وانما دخله الكسر في حال الاضافة والتعريف باللام ، لأن امتناع الكسر كان سبب زهاب التنوين ، ولعلتين ، وههنا ليس زهاب التنوين للعلتين ، بل للام (١) والاضافة ، فزال موجب منع الكسر ، فمضاد الكسر :

وانما كان تبعا ، لأن المراد من التنوين ، تنوين التمكن ، وهو كون الاسم بحيث لا يشبه الفعل ، وغير المنصرف هو ما يشبه الفعل فيبينهما تناف ، [بخلاف الكسر] (٣) فان مفهومه لا يناهض غير المنصرف ، بل يتبع زهاب التنوين للعلتين ، ولذلك اذا (٤) اضطر شاعر الى ادخال (٥) التنوين ، أعاد الكسر ، فلو (٦) لم يكن تبعا ، لما أعاده ، لأن الكسر والفتح سواء في الشعر بعد دخول التنوين (٧) .

(ويسمى غير المنصرف) أى يسمى هذا النوع — الذى لا يستوفي الحركات مع التنوين — غير المنصرف (٨) .

-
- (١) في " هـ " : اللام
(٢) " فعاد الكسر " طمست في الأصل
(٣) ما بين [] سقط من " هـ "
(٤) " اذا " سقطت من " هـ " ، وفي الأصل و " ك " : لمّا
(٥) في " ل " و " هـ " : بادخال
(٦) في " ك " و " ل " و " هـ " و " م " : ولو
(٧) أنظر شرح الكافية (١ / ٢١)
(٨) قال صاحب العباب : واعلم أن كلامه لا يدل على حصر الاسم المعرب في المنصرف وغير المنصرف ، بخلاف ظاهر كلام صاحب الفصائل ،

(وأسباب يمنع الصرف عشرة) المشهور أنها تسعة ، وزاد المصنف
 " ألف اللاحاق " نحو " أرطى " (١) اذا سمي به ، فانه غير
 منصرف للمعامية ، ولألف اللاحاق المشابهة لألف (٢) التانيث ، فعده
 سببا آخر ، فكان عشرة .

وهذا يتوقف على ورود " أرطى " بعد التسمية غير منصرف ، فان من
 لا يعتبر ألف اللاحاق ، ولا يعده سببا يمنع ذلك ، فانه ليس فيه
 الا سبب واحد .

(وهي) أى الأسباب (التعريف ، والتانيث ، ووزن الفعل ، والعدل ،
 والوصف ، والجمع ، والتركيب ، والمجعة ، والألف والنون الهارعتان لألفي
 التانيث ، وألف اللاحاق (٣)) وسيأتي لكل واحد (٤) ما يتعلق
 به من الشروط .

(متى اجتمع اثنان منهما ، أو واحد يقوم مقامهما (٥)) ، كالجمع ،
 وألفي التانيث ، لم ينصرف)

=====

حيث قال : والاسم المعرب على نوعين ، فانه يدل على الحصر .
 ثم تفسيره كل واحد من النوعين ينفي الحصر ، لانه يبقى أسماء كثيرة
 لا تدخل تحت واحد من التفسيرين ، نحو الأسماء المعربة بالحروف ، فانها
 لا تدخلها الحركات الثلاث والتنوين ، فلا تكون منصرفة . ولا يخـ
 (أى يقطع) عنها التنوين والجـ ، ولا تفتح في موضع الجر ، فلا
 تكون غير منصرفة . (الباب ٣٩ / ظ) وانظر شرح الفصل ١ / ٥٦
 (١) في " هـ " : ألف اللاحاق نحو أرطى ، وفي الأصل : في نحو أرطى .
 (٢) في " م " : لألفي
 (٣) في " هـ " : والألف لللاحاق ، وفي الأصل : وألف اللاحاق
 (٤) " واحد " كتبت في هامش " ل " صح ، وفي " م " : واحد منها
 (٥) " مقـ " من قوله " مقامهما " سقطت من الأصل .

وفي اللفظ أدنى حزازة ، لأنه عطف " واحد " على " اثنان " فالحال قد ير .
متى اجتمع في الاسم واحد .

الآن نقول : هذا الوجه بمنزلة اثنين ، فكأنه اثنان ، وحينئذ
يصح ذكر الاجتماع معه ، وهو تكلف (١)

وانما اعتبر " اثنان " لأن الأصل في الاسم الصرف .
وانما منع لمشابهة الفعل ، فاعتبر السببان ، تقوية لجهة المشابهة ،
ليمكن له معارضة الأصل ، فان السبب الواحد ضعيف ، والمعتبر (٢)
في الباب الاستفراء .

(١) في هامش العباب :

في لفظ الكتاب بحث ، اذ عطف قوله " واحد " على " اثنان " فيكون
التقدير : متى اجتمع في الاسم واحد ، وذا غير سديد ، اذ التعدد
في فاعل " اجتمع " واجب ، يقال : اجتمع زيد زمرو .

ويمكن أن يوجه بأنه من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللزوم ، فان الاجتماع
ملزوم الوجود ، فمعنى " اجتمع " : وجد .

أو بأن يقدّر فعل لواحد ، مثل " وجد " ، وحينئذ يكون عطف
الفعلية على الفعلية (هامش العباب ٤٠ / و)

(٢) في الأصل و " ك " : فالمعتبر

التَّعْرِيفُ

(فالتعريف شرطه أن لا يكون بحرف ولا اضافة)

وانما اشترط أن لا يكون التعريف بحرف ولا اضافة (١) ، لأن التعريف باللام والاضافة ، يدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف ، فلا يكون مانعا من الصرف (٢) .

(ولا يلزم المضم والمبهم ، للزوم بنائهما)

هذا جواب عن سؤال مقدر ، فان المضم والمبهم تعريفهما ليس بحرف ، ولا باضافة ، فينبغي أن يكون معتبرا في منع الصرف .
فاجاب بأنهما لازما (٣) البقاء ، ومنع الصرف فرع الاعراب ، فاذا لم يوجد الاعراب ، لم يأت بحث منع الصرف أو عدمه .
وانما (٤) قال : " بحرف " ليشمل (٥) مطلق حرف التعريف ، من اللام ، ومسيم التعريف ، ونحو " يا " في النداء .

(والذي أعرب) أي من المبهمات (ان كان مضافا) كـ " أي " ، وـ " آية " ، فانه يقال : آيهم وآيتهم (فلا اشكال) في أنه لا يعتبر تعريفه ، لأنه حصل بالاضافة ، والتعريف (٦) الاضافي غير معتبر في منع الصرف .

(١) في " ل " وـ " هـ " : ولا اضافة

(٢) التعريف فرع عن التنكير ، لأن أصل الأسماء أن تكون نكرات .

فالتعريف المانع من الصرف ، هو الذي ينقل الاسم من جهة أنه متضمن فيه من غير علامة تدخل عليه ، وهو تعريف العلمانية .
(ابن يعيش ١ / ٥١)

(٣) في الأصل : لازمان

(٤) في " ك " : انما

(٥) في الأصل : ليشتمل

(٦) في الأصل : فالتعريف .

(وان كان مفردا) أى وان لنسلم يكن مضافا ، لانه في مقابلة قوله :
ان كان مضافا ،

م فقد قيل بتكثيره ، ولا اشكال فيه أيضا (١) أى يكون منصرفا
بلا اشكال [لعدم وجود السببين] (٢) .

(وقيل بتعريفه ، ومنع صرف مؤنثه ، لأن الصيغة كأنها موضوعة
للتأنيث ، وان كان بالتاء) يعني قال (٣) بعضهم : ان نحو " أى "
و " آية " معرفة .

أما " أى " فنمنصرف لعدم وجود السببين .
وأما " آية " فقيل بمنع صرفه للتعريف والتأنيث (٤) ، فكان (٥)
موضع سؤال ، وهو أن يقال :

هب أن فيها تعريفا وتأنيثا ، لكن تأنيثه بالتاء ، والتأنيث بالتاء
شرطه العلمية ، وهو غير علم ، فكان (٦) ينبغي أن لا يعتبر تأنيثه
بالتاء .

(١) قال صاحب العباب :

قال أبو عثمان : انها نكرة كـ " من " و " ما " في الاستفهام .
قال : والدليل على ذلك أنك تقول : آية صاحبك ، ولو كانت معرفة
لم تنصرف . (العباب ٤٠ / و) وهو كلام المصنف في الحاشية (٦ / ظ)
(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح ، وسقط من " ك "
(٣) قال " كتبت في هامش الأصل صح
(٤) ونقل صاحب العباب عن حاشية المصنف قوله :
قال أبو عثمان : كان غير الأخفش لا يصرفها ، فيقول : آية صاحبك ، وجعلها
معرفة من غير نظر الى تقدير الاضافة ، بل للتعريف اللازم ، الذى وضع اللفظ معه
فهو لا ينصرف ، لذلك وللتأنيث .

فان قيل : شرط تأثير التأنيث لزومه — كما سيأتي — والتأنيث بالتاء غير لازم .
قلت : انما أثرت لأن الصيغة كأنها لها . (الحاشية ٦ / ظ)
(٥) في " م " و " ك " : وكان (وانظر العباب ٤٠ / و)
(٦) في " ك " : وكان

فأجاب بأن المعتبر لزوم التأنيث ، والملزوم يكون بطريقتين :

— أحدهما : العلمية

— والثاني : كون الصيغة كأنها موضوعة للتأنيث ، فكأنه وجد

فيه لزوم التأنيث باعتبار الوضع ، كما في العلمية ، واعتبر لزومه وأن

كان بالتاء ، لأن التاء كالجزم من الكلمة ، فالمعتبر هو التأنيث

المعنوي ، لا التأنيث اللفظي ، [ليشترط (١) معه العلمية] (٢) .

(وقيل لا يسوغ حذف تنوينه ، لكنه لوقوعه وسطا تقديرا ، كان (٣)

في حكم المسمّاة بـ " خير منك " ، وهذا قول الأخفش .)

هذا مقابل (٤) للقول الأول (٥) القائل بتعريفه ، ومنع صرف

مؤنثه ، فانه عنده يسقط التنوين ، إذ يقول : " أيّة صاحبك "

بـ لا تنوين .

وهذا القائل يقول : هي (٦) معرفة ، ومنوعة من الصرف ،

لكن لم يسغ حذف تنوينه — مع أنه معرفة [غير منصرفة] (٧) —

لأنه وقع التنوين وسطا في التقدير ، فكأنه سمي به مع التنوين

كما سمي بـ " خير منك " ، فانه لا يحذف منه التنوين (٨) .

(١) في "م" : حتى يشترط.

(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح ، وسقط من "ك".

(٣) في الأصل و "ك" : فكان

(٤) في "هـ" : مخالف

(٥) في الأصل : لقول الأول

(٦) في "ل" و "هـ" : هو

(٧) ما بين [] محسب في هامش الأصل صح ، وسقط من "ك"

وفي "ل" : مع أنه معرفة ، ومنوعة من الصرف

(٨) وإنما لم يحذف التنوين من " خير منك " إذا جعل علما لمؤنث ، لأنه

لم يجعل علما ما لم ينضم اليه " منك " ، بل العلم هو المجموع ، فجزؤه لا

يمنع من الصرف ، لأن في ذلك تقديم الحكم على السبب ، بل ترك على أصله

(العباب ٥٤ / ظ)

وأعرب ، ونسب

فقلبه : " وسطا تقديرا " فيه نظر ، لأنه يريد أنه في التقدير مضاف
فالتنوين الواقع آخرًا — ظاهرا — كأنه ليس على الآخر ، لأنه وسط تقديرا
اذ هو مضاف .

وحيث (١) يلزم أحد الأمرين :

أما تقدير التنوين في حال الإضافة (٢) ، حتى يكون التنوين وسطا
وهو فاسد .

وأما أن لا يقدر المضاف إليه ، فيكون التنوين آخرًا ، لا وسطا ، بخلاف
" خيرا منك " فان التنوين فيه وسطا ظاهراً .

(وفيه نظر) أي لا نسلم (٣) أنها معرفة ، ومنوعة من الصرف ،
فإنك اذا قلت : " آية صاحبك " — بلا تنوين — فكأنك قلت :
آية امرأة صاحبك ، فتكون في التقدير مضافة الى نكرة ، فتكون
نكرة (٤) .

وأما اذا قدرت أنها مضافة الى معرفة ، وهو أن يتقدم (٥) ذكر
نساء ، ثم قلت : " آية صاحبك " أي : أيتها ، فنسلم أنها
معرفة ، ولا نسلم أنها ممنوعة من الصرف حيثئذ ، لوجهين :
— أحدهما : أنها مضافة .

— والثاني : عدم شرط اعتبار التاء ، وهو العلمية ، فأحد الأمرين
لازم ، أما منع تعريفه ، ان قدر مضافا الى [نكرة] أو منع عدم صرفه
ان قدر مضافا الى [(٦) معرفة] ، وقد ذكره في التعليق (٧) .

(١) في الأصل : فحيثئذ

(٢) في " ل " و " هـ " : في حالة الإضافة

(٣) " نسلم " كتبت في هامش الأصل صح

(٤) " فتكون نكرة " سقطت من الأصل

(٥) في الأصل : أن يقدم

(٦) ما بين [] سقط من " هـ "

(٧) وهو في حاشية المصنف على الكتاب (٧ / و)

(وأما " أجمع " فيمن لم يجعل تعريف التأكيد أصلا ، فالوصفية مقدرة فيه ، ولا أثر للتعريف ، لأنه بالاضافة تقديرا ، وفيمن لم يجعله أصلا ، فلا اشكال (١))

يعني أن " أجمع " غير منصرف اتفاقا ، واختلف في تعليده (٢) .
فقال بعضهم : تعريف باب التواكيد (٣) [أصل معتبر ، كتعريف العلمية ، ففيه سببان :
— التعريف التأكيدى [(٤)
— وزن الفعل .

وقال بعضهم : لا يعتبر التعريف التأكيدى أصلا (٥) ، فمنع صرفه للوصفية المقدرة ، ووزن الفعل ، لأن " أجمع " فيه (٦) معنى الاجتماع فهو في الأصل وصف كـ " أحمر " (٧) ، اذ هو يستعمل تأكيدا ظاهرا ،

(١) " فلا اشكال " سقطت من الأصل
(٢) قال سيويه : وأما " أجمع " و " أكتع " فاذا سميت بواحد منهما ، لم تصرفه في المعرفة ، وصرفته في النكرة .
(الكتاب ٣ / ٢٠٢)

وقال المبرد : فأما " أجمع " و " أكتع " فمعرفة ، ولا يكون الا نعمتا ، فان سميت بهما رجلا ، صرفته في النكرة (المقتضب ٣ / ٣٤٢)
فقول المؤلف : " غير منصرف اتفاقا " أى في المعرفة ، حتى يجتمع فيه سببان .
(٣) في الأصل : التوكيد

(٤) ما بين آ — آ سقط من " هـ "
(٥) ونسبه صاحب العباب الى الخليل (العباب ٤٠ / ٥٣)
وقال الشيخ الرضوي : وإنما اعتبر الخليل في " أجمع " واخواته تعريف الاضافة ، لسقوط المضاف اليه منهما ، وتعرن المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثر منع الحرف (شرح الكافية ١ / ٥٣)

(٦) فيه " كتبت في هامش الاصل صح
(٧) في الأصل و " ك " : كالأحمر

لأنه يجرى على موصوف لفظا ، كما يجرى (١) " الأحمر " على موصوف
فلذلك (٢) قال : " فالوصفية مقدرة فيه (٣) " .

قوله : " ولا أثر للتعريف " جواب عن سؤال مقدّر ، وهو : ان
بعضهم قال : هو معرفة ، لأن التقدير " أجمعهم " ، نحو كلهم (٤)
فأجاب : ان هذا التعريف في التقدير بالاضافة ، والتعريف الاضافي
غير معتبر ، فسبب منحه صرفه : وزن الفعل ، والوصف المقدّر .

(فالموثر قطعا ، هي العلمية) يعني أن التعريف قد يكون [بالحرف
وقد يكون بالاضافة ، وقد يكون في المبهمات ، وقد يكون] (٥) في المضرات
وقد يكون بالعلمية ، وقد يكون في التاكيد .
وقد بين أن التعريف بالحرف والاضافة ، لا يعتبر ، وكذا في المبهمات
من الضمر والمبهم ، وفي التاكيد ، وكذا التعريف فيما أعرب من
المبهمات ، مختلف فيه على ما سبق (٦) .

فالذي يقطع باعتباره من أنواع التعريف ، هي العلمية ، وأما
ما عداه ، فانه لا يعتبر أصلا ، أو يعتبر لا على القطع ، بل على
ما فيه من الخلاف .

(١) في " لفظ " : كما جرى

(٢) " فلذلك " كتبت في هامش " هـ " صح

(٣) " فيه " سقطت من " م "

(٤) وهذا التقدير ، تقدير سيوييه ، قال في الكتاب :

" أجمع " و " أكتع " انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ،

لأنهما معرفة ، فـ " أجمع " ههنا بمنزلة " كلهم " (الكتاب ٣ / ٢٠٣)

(٥) ما بين [] سقط من " هـ "

(٦) ص ٦٨٢

(وهي) أى العلميّة (كون الاسم معلقا على شىء بعينه ، غير متناول ما أشبهه) (٦) .

فكما قال : " معلقا " ولم يقل : " موضوعا " ، ليشمل (٢) الأعلام الغالبة ، كالنجم ، والصعق (٣) . فانهما ليسا موضوعين في الأصل لشيء معين ، واكتنهما صارا علمين بغلبة (٤) الاستعمال .

" غير متناول " ، الظاهر أن " غير " (٥) منصوب (٦) لكونه خبرا بعد خبر ، أى : كون الاسم معلقا ، غير متناول .

ولا يكون مجرورا صفة (٧) لـ " شىء " ، لأن التناول وعدم التناول من عوارض الاسم (٨) ، لا المدلول .

قوله : " بعينه " صفة لـ " شىء " ، أى : شىء معين ، والمراد بالتميين ، الأعم من التشخيص ، فتدخل تحته المعارف كلها ، فأخرج ما سوى العلم بقوله : " غير متناول " فان نحو " الرجل " (٩) معلق على شىء معين ، ولكن [يتناول ما] (١٠) أشبهه .

(١) وهذا تعريف الزمخشري (أنظر الأيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٨)

(٢) في الأصل : ليشتمل

(٣) النجم ، علم على كسل نجم ، ثم غلب على الثريا .
و " الصعق " لكل معهود ممن أصيب بالصاعقة ، ثم غلب على خالد

ابن نفيل بن عمرو بن كلاب (المفصل ١٢)

(٤) في " هـ " : لغلبة

(٥) في " م " : خبرا

(٦) في " ك " : منصرف

(٧) " صفت " سقطت من " ك "

(٨) " لا " كتبت في هامش الأصل صح ، وسقطت من " ك "

(٩) في " ل " و " هـ " : رجلا

(١٠) ما بين [كتب في هامش " هـ " ص

- واحترز بقوله : " بعينه " عن النكرات ، فان مدلولها غير معين الوضع .
- (لشخص كان كـ " طلحة " ، أو لجنس (١) ، عينا كـ " أسامة " ، أو معنى ، حدثا كـ " سبحان " و " زوير " ، أو وقتا (٢) كـ " غدوة " و " بكرة ")
- هذا بيان لأنواع العلم (٣) ، أى العلم قد يكون لشخص كـ " طلحة " أو لجنس ، و علم الجنس إما أن يكون لاسم عين (٤) ، كـ " أسامة " للأسد .
- أو اسم معنى ، واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كـ " سبحان " فانه اسم للتسبيح ، و " زوير " فانه اسم لمعنى الكلبة (٥) .
- والى اسم الوقت كـ " غدوة " و " بكرة " ، فانهما علمان لغدوة يومك ، ويكرته (٦) ، ولذلك امتنع من الصرف ، للعلمية (٧) ، والتأنيث (٨) .
- وعلم الجنس مشكل من أصله ، لأن مدلوله غير مشخص (٩) .

(١) في " هـ " : و لجنس
(٢) " أو وقتا " سقطت من الأصل ،

(٣) في الأصل : أنواع العلم

(٤) " عين " سقطت من " هـ "

(٥) أنظر المفصل ص ١٠

(٦) في الأصل : ويكرة يومك

(٧) في " هـ " : للعلمية

(٨) أنظر الأشموني ١ / ١٤١ و ١ / ١٤٤ — ١٤٥

(٩) وأنظر الأشموني ١ / ١٤٥ — ١٤٧ والايضاح في شرح المفصل ١ / ٩٢

خاتمة الجواب ، أنه وجد أسماء جري فيها أحكام (١) العلمية ،
فقد روا فيها العلمية لضرورة تلك (٢) الأحكام ، كالعدل في " عصر "
فان " أسامة " وقع مبتدأ ، وذا الحال ، وغير منصرف ، وامتنع عنه
اللام والاضافة ، وهذه كلها تستدعي تقدير العلمية فيها ، فهي
علمية تقديرية ، أي : علم للحقيقة المعقولة من الأسد ، فـ " أسامة "
إذا أطلق على الفرد من الأسد ، فانما يطلق (٣) لا لأنه موضوع
له ، بل لكونه موضوعا للحقيقة المعقولة ، والحقيقة (٤) موجودة
في المفرد (٥) .

(وأسماء العدد دالة على مجرده ، معدودة في الأعلام على رأى ،
نحو : ستة ضعف ثلاثة) فـ " ستة " مبتدأ ، ولا بد من تقدير
التعريف فيه ، ولا يقدر (٦) فيه إلا العلمية ، فجعل علما لمجرد
العدد المخصوص ، ولذلك كان غير منصرف .

قوله : " على مجرده " أي على مجرد العدد .

وقوله : (٧) " على رأى " إشارة الى ما ذكره الشيخ ابن الحاجب ، وهو
أنه قد يقع — في بعض نسخ المفضل — وقالوا في الأعداد ستة
ضعف ثلاثة ، وقد علميته كما بينا (٨) .

(١) " أحكام " سقطت من " هـ "

(٢) " تلك " سقطت من " هـ "

(٣) في " ل " و " هـ " : أطلق

(٤) في " ل " : ان الحقيقة

(٥) في " ك " و " ل " و " م " : المفرد

وفي هامش العباب : قال المصنف في الاعراب — يقصد فاتحة الاعراب — الفرق

بين علم الجنس نحو " أسامة " ، وبين ما فيه اللام لتعريف الجنس نحو " الأسد "
أن تعرفه داخلي ، جزئ من مسداه ، وتعرف المحلى بلام الجنس خارجي ، لأنه

مستفاد من اللام (هامش العباب ٤١ / و) وانظر حاشية الصبان (١٤٥ / ١)

(٦) في " ل " : تقدير (٧) في " م " : قوله (٨) أنظر المفضل ١١

ثم قال ما معناه : ان عدّه في أسماء الأعلام ضعيف ، ان يوّدى .
الى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلاما ، اذا جعلت مبتدأ بالتأويل
المذكور (١) .

(وكذا الأمثلة التي يوزن بها) أى وكذا الأمثلة التي يوزن بها
ممدودة في الأعلام ، كالأسماء العدد ونحوها ، فقولك : " أفعل " علم
لكل ما يوزن بها نحو : أحمر ، وأسود ، وأبيض ، وغير ذلك .

(إلا أن فيها تفصيلا ، لأن ما يستعمل منها) أى من تلك الأمثلة
(وزنا للأفعال خاصة ، حكمه حكم ما مثل به) أى حكمه حكم
موزنه ، كما اذا قلت : " استعمل حكمه كذا " فحكم لفظ " استعمل "
حكم موزنه ، نحو " استخرج " ، فكما (٢) أن موزنه مبني على الفتح
فكذا " استعمل " (٣) .

(وما يستعمل لغيرها أيضا) أى لغير الأفعال ، بل يستعمل وزنا
للأسماء ، أو للأسماء والأفعال جميعا .

(فان كان موصوفاً لجنس ما يوزن به ، فهو علم ، [إلا أن ينكر] (٤))
يعني ما لا يختص وزنه بالأفعال ، فهو ينقسم قسمين :
— أحدهما : أن يكون موصوفاً لجنس ما يوزن به ، نحو " فعلان "
— مثلاً — فانه موضوع لا لشخص بعينه ، بل لجنس ما يصلح موزناً
بـه ، كـ " عطشان " و " سكران " وغيرهما .

(١) وانظر ما ذكره الشارح في الايضاح في شرح المفصل ١ / ٩٣ — ٩٤

(٢) في الأصل " ك " و " م " : وكما

(٣) انظر الايضاح ١ / ٩٤

(٤) ما بين [—] ذكر في " ل " و " هـ " على أنه من المتن .

فلفظ " فعلان " ، علم جنس كاسامة ، الا أن ينكر (١) ، فانه
 يكون حينئذ (٢) علما ، كسائر الأعلام المنغرة .
 (فله) أى فلهذا الموضوع لجنس ما يوزن به (حكم نفسه في
 الصرف ، وتركه) يعني إن كان فيه سببان يمنعان من الصرف ،
 حكم بمنع صرفه ، والا حكم بصرفه .
 (نحو " فعلان " الذى مؤنثه " فعلى " ، لا ينصرف (٣) ، أو
 " فعلان " الذى مؤنثه " فعلا نسق " منصرف)
 هذا مثال لما (٤) وجد فيه سبب منع الصرف (٥) ، فقولك :
 " فعلان " مبتدأ ، و " الذى مؤنثه فعلى " صفته ، و " لا ينصرف "
 خبره ، وكذا " فعلان " مبتدأ ، و " الذى مؤنثه فعلا نة " صفته
 و " منصرف " خبره ، فلفظ " فعلا نة " فى الموضعين غير منصرف ،
 لأن فيه العلمية والألف والنون ، فله حكم نفسه ، لا حكم موزونه
 إذ موزونه فى الأول غير منصرف ، وهو سكران " ، وموزونه فى الثانى
 منصرف ، وهو ندمان ، فلهما حكم نفسيهما لا حكم موزونيهما ،
 والدليل على علمية " فعلا نة " فى الموضعين ، كونه مبتدأ ،
 موصوفا (٦) ب " الذى " . (٧)

(١) " الا أن ينكر " سقطت من " ل " و " ه "

(٢) فى الأصل و " ك " و " م " ؛ فحينئذ لا يكون

(٣) فى " ه " ؛ لا ينصرف

(٤) " لما " سقطت من الأصل و " ك "

(٥) " الصرف " سقطت من " ه "

(٦) فى " ه " ؛ وموصوفا

(٧) أنظر الايضاح فى شرح المفصل ١ / ٩٤

(١) " أفعل " اذا كان صفة لا ينصرف (هذا مثال
للذى له حكم نفسه في الصرف ، وكان ما قبله - وهو فعلا ن -
مثالا (٢) لما له حكم نفسه في ترك الصرف .

وانما كان " أفعل " في قولنا : " كلّ أفعل " منصرفا (٣) ،
لأنه نكرة بدخول " كلّ " (٣) عليه (٥) ، فلم يوجد فيه سبب
منع الصرف ، فلذلك انصرف .

فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان :
- غير منصرف كـ " فعلا ن " في المثال المذكور
- ومنصرف كـ " أفعل " في قولنا : كلّ أفعل .

(والا) أى وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به .
هذا قسم لقوله : " فان كان موضوعا " (فحكم الممثل ان كان
كناية عن موزونه ، وان لم يكن) أى وان لم يكن كناية عن موزونه
(كان (٦) موزونه مذكورا معه (٧)) يعني ما لا يكون موضوعا
لجنس ما يوزن به قسمان :
- أحدهما : ما يكون كناية عن موزونه .
- والثاني : ما لا يكون كناية عن موزونه .

-
- (١) في " ل " : وكل
 - (٢) في " هـ " : مثلا
 - (٣) في " هـ " : منصرف
 - (٤) " كلّ " سقطت من الاصل
 - (٥) في " م " : تدخل عليه كل .
 - (٦) في الاصل : فكان
 - (٧) " معه " سقطت من الاصل

[أما ما يكون كناية عن موزونه] (١) فله حكم الممثل ، أى
تحكم موزونه (٢) ، كما تقول : " هو الفاعل " ، أى (٣) الزاني ،
لفظ " الفاعل " ليس موضوعا لجنس ما يوزن به ، بل هو (٤)
كناية عن لفظ " الزاني " معينا .

والما كني عنه استهجانا للفظه .
وكقول المتنبي :

كأن فعلة لم تملا مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب (٥)
برتي أخت سيف الدولة المسماة بـ " خولة " ، ولم يصرح باسمها
استعظاما لها ، بل كنى بـ " فعلة " ، فلفظة " فعلة " حكمها (٦)
حكم موزونها ، وموزونها ممنوع من الصرف ، للعلمية والتأنيث ، فكذا
" فعلة " ممنوع من الصرف (٧) .

والقسم الثاني ، وهو قوله : " وان لم يكن " ، [أى لم يكن] (٨)
كناية عن موزونه ، وحينئذ يكون موزونه مذكورا ، على ما هو مستعمل
النحاة ، وهو مختلف في أن له [حكم نفسه] أو حكم موزونه [٩]
فلذلك قال :

(١) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

(٢) أنظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٥

(٣) " أى " كتبت في هامش الأصل صحح .

(٤) " بل هو " كتبت في هامش الأصل صح .

(٥) من قصيدته التي مطلعها :

يا أخت خير أخ يا بنت خير أب كناية بهما عن أشرف النسب

(٦) في " ه " : حكمه (الديوان بشرح العكبري ١ / ٨٦)

(٧) وهذا مذهب سيويه ، والمازني نظر الى لفظ الكناية ، لا الى الموزون

المكتنى عنه ، فيمنع من الصرف نحو " فعلى " و " مفاعل " لاشتماله على سبب

منع الصرف (العباب ٤١ / ٤)

(٨) ما بين [] سقط من الأصل و " ك " و " ل " و " ه " ، وما أثبتته من " م " .

(٩) في الأصل : حكما في نفسه أو في حكم موزونه ، وفي " ك " : حكما في نفسه

(وهو) أى هذا الذى ليس كناية ، وذكره موزونه معه (ملحق بالأول) وهو ما له حكم نفسه (على أحد المذهبين (١) ، وبالثاني) يعني وهو ملحق بالثاني ، وهو ما له حكم موزونه ، لا نفسه (على الثاني) أى على المذهب الثاني (٢) .

يعني الذى ليس كناية ، وذكر موزونه معه ، ففيه مذهبان :
— أحدهما : أن له حكم موزونه

— والثاني : أن له حكم نفسه (٣) .

قوله : " والآن فحكم الممثل " أراد به " الموزون " ، وكان الأولى أن يقول : " فحكم الممثل به " ، لأن الموزون هو الممثل به ، كما ذكره في قوله : " حكم ما مثل به " ، أى حكم موزونه ، ويعلم منه أن الممثل به هو (٤) الموزون .

(على المذهبين نقول : " وزن طلحة فعلة " — غير منون — أما على الأول) أى على المذهب الأول ، وهو ما له حكم نفسه ، (فلمنع الصرف) أى يكون غير منون على الأول ، لمنع صرفه نظرا (٥) إلى حكم نفسه ، ومنع صرفه للعلمية والتأنيث .

(وأما على الثاني) وهو أن له حكم موزونه (فلاجرائه مجرى موزونه) يعني يكون أيضا غير منون ، كما أن موزونه — وهو طلحة — غير منون .

(١) وهو مذهب جار الله — رحمه الله — لاجرائه مجرى العلم ، لكونه منقولا من معنى إلى معنى آخر ، (الباب ١ / ٤ / ظ)
ونعني ابن الحاجب على أنه مذهب سيوييه (الايضاح ١ / ٩٥)

(٢) في الأصل : على مذهب الثاني

(٣) أنظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ٩٥

(٤) في الأصل : وهو

(٥) في " هـ " : ونظرا

(وعكسه) أى عكس المثال المذكور في أنه غير منسّون (ضارب مضاربة على وزن (١) فاعل مفاعلة (٢) ، بالتثوين) يعني لفظ " مفاعلة " لا يحدّ من تنوينه على المذهبين .

(أما على المذهب الثاني) وهو أن له حكم موزونه (فظاهر) لأن موزونه — وهو مضاربة — فيه التثوين .

(وأما على الأول) وهو أن له حكم نفسه (فالتثوين للمماثلة ، دون التمكن ، لا طراد ، في الممثل) (٣)

يعني على الأول كان حقّه أن لا ينون ، لأنّ في " مفاعلة " العلميّة والتأنيث ، فيكون ممنوعاً من الصرف ، فاعتذر عنه بأن التثوين لتحقيق مماثلة الوزنين .

يعني كما أن " مضاربة " في آخره نون ساكنة ، فينبغي أن يكون في آخر " مفاعلة " (٤) أيضاً نون ساكنة ، تحقيقاً للمماثلة بين الوزنين في جميع أجزاء الحروف ، وليس تنوينه للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة .

فقلوه : " لا طراد ، في الممثل " علّة (٥) لقوله : " فالتثوين للمماثلة " أى انما (٦) اعتبر المماثلة في هذا التثوين أيضاً ، لأنّ هذا التثوين مطرد في جميع صور الممثل ، أى الموزون ، فلذلك روعي المطابقة فيها .

(١) وزن " سقطت من الأصل و " كـ

(٢) مفاعلة " سقطت من الأصل

(٣) في " كـ " : المثل

(٤) في الأصل و " كـ " : أن يكون على مفاعلة

(٥) في " هـ " : عليه

(٦) انما " كتبت في هامش الأصل صح

فان قلت : " افعل " كان (١) ينبغي أن ينون أيضا (٢) ، كما
نون " مفاعلة " ، لتماثل موزونه أيضا ، وهو " اصبع " .

قلت : التنوين في " مفاعلة " انما دخل لا طراده في صورة موزونه
وهو " مضاربة " ، اذ " مفاعلة " لم يجىء الا منصرفا ، بخلاف
" افعل " ، فان موزونه قد يكون منصرفا فيه التنوين كـ " اصبع " .
وقد يكون غير منصرف ، كـ " اعلم " ونحوه ، اذا سمي به .

فالتنوين في " افعل " غير مطرد في جميع صور موزونه ، وفي
" مفاعلة " التنوين مطرد في جميع صور موزونه ، اذ صور
موزونه (٣) كلها منصرفة .

(ويظهر الخلاف في قولهم : " وزن " اصبع " افعل ، أو " افعل " .
— بالتنوين —)

يعني اذا قلت : " وزن " اصبع " افعل " فـ " افعل " اما أن
يكون له حكم نفسه ، فيكون بلا تنوين ، لانه (٤) صيغة فعل الامر
فلا يكون فيه تنوين .

وان كان حكمه حكم موزونه ، — وهو " اصبع " — كان منونا ، كما
أن موزونه منون .

(١) " كان " سقطت من " ل "

(٢) في الاصل و " ك " : أيضا أن ينون

(٣) في الاصل و " ك " : موزونها

(٤) في " م " : لأن

التَّائِيثُ

(والتأنيث قد يكون بالتاء لفظا ، وشرطه العلميّة ، سواء فيه المذكر والمؤنث)

أى التأنيث قد يكون بالتاء ، وقد يكون بالالف ، أما الذى بالتاء فقد يكون التاء لفظا ، وقد يكون تقديرا (١) .

أما الذى فيه التاء لفظا ، وشرطه العلميّة لتلزم التاء ، ان لو (٢) لم يكن (٣) علما ، كـ " ضاربة " ، لم يكن التاء فيه لازما ، ان ينزع ويثبت ، فاعتبر العلميّة ليكون التاء لازما ، فيكون أقوى ، وهذه مستقراة ، ان لو لم تعتبر العلميّة (٤) ، لكان حق " ضاربة " أن يكون منوعا من الصرف ، لوجود التأنيث والصفة .

يعني اذا ~~وجسم~~ التاء مع العلميّة في اسم ، امتنع الصرف ، سواء كان لمؤنث كـ " فاطمة " ، أو لمذكر كـ " طلحة " ، ولو مثنى بـ " طلحة " لكان أولى (٥) ، لانه مذكر ، فأما ما (٦) سمّاه ولفظه مؤنثان ، فأظهر ، وكان التمثيل بالمذكر أولى ، وكان حقه أن يمثل بهما ، ويقول " كطلحة وفاطمة " .

(أو تقديرا فيما جاوز الثلاثي ، وشرطه العلميّة أيضا كـ " سعاد " وـ " زينب " ، وان كانا لرجلين) (٧)

يعني ما لا يكون التاء فيه لفظا ، بل يكون تقديرا ، فهو إما أن يكون فيما جاوز الثلاثي ، أو في الثلاثي .

(١) اعلم أن كل هاء تأنيث كانت في اسم للتأنيث ، فان ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة (الكتاب ٣ / ٢٢٠)

(٢) " لو " سقطت من " ك "

(٣) " يكن " كتبت في هامش " ك " صح

(٤) في " هـ " وـ " م " : ان لو لم تعتبر فيه العلميّة

(٥) في " ل " : كان (٦) " ما " كتبت في هامش الاصل صح

(٧) وأنظر المقتضب ٣ / ٣٥٠

فان كان فيما جاوز ، فشرطه العلميّة أيضا ، كـ " سعاد " و " زينب " وان كانا لرجلين .

يعني اذا سمي رجل بـ " زينب " أو بـ " سعاد " ، فهو غير منصرف وان فاء التانيث المعنوي ، لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، كما اذا صغر " عقرب " لا يردّ فيه التاء ، لأن الحرف الرابع قام مقام التاء ، فكذا ههنا (١) .

(أوفى ثلاثي متحرك الأوسط ، وشرطه العلميّة مع كونه لمؤنث فـ " سقر " - اسم رجل - منصرف)

يعني ان كان التاء تقديرا في ثلاثي (٢) ، فالثلاثي اما متحرك الأوسط ، أو ساكن الأوسط ، فان كان متحرك الأوسط ، فشرطه العلميّة ، مع كونه لمؤنث ، لأنه لم يوجد فيه التاء لفظا ، ولم يوجد فيه حرف رابع قائم (٣) مقام التاء ، لكونه ثلاثيا (٤) فلو لم (٥) يشترط كونه لمؤنث ، لم يوجد فيه دالّ على التانيث لا لفظا ، ولا معنى ، فـ " سقر " - اسم رجل - منصرف (٦) لما ذكرنا (٧)

(١) وانظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٢٨ ، والكتاب ٣ / ٢٤٠

(٢) في " ل " و " هـ " : الثلاثي

(٣) " قائم " كتبت في هامش الاصل صح

(٤) في " هـ " : ثلاثي

(٥) " لم " كتبت في هامش الاصل صح

(٦) " منصرف " كتبت في هامش الاصل صح

(٧) وانظر المقتضب ٣ / ٣٥٠

(أوساكنة) عطف على " متحرك الأوسط " ، أى (١) : أوفى ثلاثي ساكن الأوسط .

(وشرطه مع ذلك) أى مع كونه لمؤنث (العجمة في اللفظة العليا) يعنى نحو (٢) " دعد " و " هند " منصرف في اللفظة الفصيحة (٣) ، لأن " سكون الأوسط " قابل (٤) أحد السببين فلم يبق إلا سبب واحد ، فهو منصرف ، بخلاف ما اذا كان معهما (٥) العجمة ، كـ " ماه " و " جور " — اسما موضعين — فانهما متنعمان من الصرف ، لأن سكون الأوسط (٦) وان قابل أحد السببين ، فيبقى سببان آخران ، لأن فيه ثلاثة أسباب : العلمية ، والتأنيث ، والعجمة .

فان قلت : جاز أن يقابل سكون الوسط (٧) العلمية ، فاذا زالت زال (٨) اعتبار التأنيث ، واعتبار العجمة أيضا ، لانهما مشروطان بالعلمية +

فالجواب (٩) : انه اذا (١٠) قابل العلمية ، أسقط تأثير العلمية في منع الصرف ، لا وجود العلمية ، والمعتبر في تأثير العجمة والتأنيث ،

(١) " أى " كتبت في هامش " ل " صح

(٢) " نحو " سقطت من الأصل و " م "

(٣) اذا كان الاسم ثلاثيا ، ساكن الوسط ، ومؤنثا ، أو مستعلا للتأنيث خاصة ، فانه يجوز في الصرف ، ومنع الصرف .

قال سيويه : وترك الصرف أجود (الكتاب ٢٢٠ / ٣)

وقال المبرد : وترك الصرف أقيس (المقتضب ٣٥٠ / ٣)

(٤) في الأصل و " ك " : قابله

(٥) في " ك " و " ل " و " م " : معها (٩) في " م " : والجواب

(٦) في " ك " و " هـ " : الوسط (١٠) اذا " كتبت في هامش الأصل

(٧) في " م " : الأوسط

(٨) زال " سقطت من " هـ " ، وكتبت في هامش الأصل صح

وجود العلمية ، لا كونها معتبرة في منع الصرف ، فسكون الوسط (١)
يسقط تأثير العلمية ، لا وجودها ، وشرط التأنيث (٢) وجود العلمية
لا تأثيرها .

قوله : " في اللغة العليا " أى إنما تشترط العجمة (٣) في اللغة
الفصيحة ، وأما (٤) في اللغة الأخرى القائمة بمنع صرف (٥)
نحو " هند " ، فلا تشترط فيه العجمة ، ولا نظر إلى وجود السكون ،
بل يعتبر وجود السببين (٦) .

(إلا أن يكون منقولا عما يغلب في أسماء الذكور ، للفرق)

هذا استثناء من الثلاثي الساكن (٧) الوسط (٨) ، فإنه يشترط
فيه مع العلمية ، العجمة ، إلا أن يكون منقولا ، فإنه لا يشترط
فيه العجمة نحو " زيد " ، فإنه يغلب في أسماء الذكور ، فإذا
سمي به مؤنث ، فقد (٩) عدل عن خفة التذكير إلى ثقل التأنيث
فالخفة بكونه ثلاثيا ، ساكن الوسط (١٠) ، قابلها وعارضها هذا الثقل ،

-
- (١) في الأصل : الأوسط .
(٢) " التأنيث " كتبت في " ك " مرتين
(٣) في " ل " : يشترط فيه العجمة
(٤) في " هـ " : فأما
(٥) في الأصل : الصرف
(٦) وقد نقل الرضوي عن سيوييه والمبرد الجزم بمنع الصرف ، ولكن الحقيقة
أن المبرد وسيوييه يجيزان الأثران ، ويرجحان منع الصرف (شرح الكافية ٢ / ٤٤)
(٧) في الأصل و " ك " : ساكن
(٨) في " م " : الأوسط ، و " الوسط " كتبت في هامش الأصل صح
(٩) في الأصل : وقد
(١٠) في الأصل و " ك " و " م " : الأوسط

فيسلم السببان (١) عن المعارض، فيمنع (٢) من الصرف (٣) .

يعني انما اعتبرنا العجمة (٤) ليقاوم سكون الوسط، فيسلم
السببان (٥) فيمنع من الصرف، فهذا الثقل الحاصل عن العدول
عمّا هو حقّه (٦) من تسمية الذكور به، بمنزلة العجمة .

وقوله : " للفرق " (٧) أى انما اعتبر ترك العجمة فيما هو منقول
عمّا يغلب في أسماء الذكور، دون ما لم يكن غالباً فيها، للفرق^(٨)
بين المنقول عن الغالب في الذكور، وبين المنقول عمّا ليس غالباً
فيها .

(كجور) هذا مثال لما وجد (٩) فيه العجمة مع سكون الوسط
(وكريد اسم امرأة) هذا مثال لما يغلب تسمية الذكور به (١٠)
فانه اذا سمي به امرأة يكون غير منصرف، وان وجد فيه (١١) سكون الوسط
لمعارضته يقل العدول عن الغالب، سكون الوسط، فيبقى السببان، وهما
العلمية والتأنيث، فيمنعان من الصرف .

(١) في " ل " و " ه " : سببان

(٢) في الاصل و " م " و " ك " : فمنع

(٣) قال سيويه : فان سميت المؤنث بعمرو، أو زيد، لم يجز الصرف، هذا قول
ابن أبي اسحاق، وأبي عمرو، وفيما حدثنا يونس، وهو القياس، لأن المؤنث أشد
ملاءمة للمؤنث، والاصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية
المذكر بالمذكر .

وكان عيسى يصرف امرأة اسمها " عمرو "، لانه على أخف الابنية .

(الكتاب ٣ / ٢٤٢) وانظر المقتضب ٣ / ٣٥٢

(٤) في الاصل : لعجمة

(٥) في " ل " و " ه " : فيسلم السببان عن المعارض

٦ في " ه " : حقيقة

(٧) في " ه " لا فرق (٨) في " م " للفرقة (٩) وجد : كتبت في هامش الاصل

(١٠) " به " سقطت من " ك " (١١) في الاصل : سقطت فيه

(وأما " هند " فمنصرف فيها) أى في اللغة العليا ، لفقدان الشرط ، وهو العجمة كما ذكرنا ، فيقاوم السكون فيه أحد السببيين فلذلك انصرف .

(١)
(عرفات - لما أن تاءها ليست للتأنيث ، واختصاصها بجمع المؤنث يابى التاء - منصرف)

قدم العلة ، و " عرفات " مبتدأ ، و " منصرف " [معتبره] ، يعني أن " عرفات " منصرف [٢] لأنه لم يوجد فيه إلا العلمية ، وأما تأنيثها فغير معتبر ، إذ لو اعتبر لكان بالتاء ، والتاء إما أن يكون لفظا أو تقديرًا ، أما اللفظ ، فغير معتبر ، لأن تاءها (٣) ليست للتأنيث ، ولذلك لا تنقلب هاء في الوقف .

وأما تقديرًا ، فلائنه إنما يقدر التاء إذا لم يوجد تاء (٤) لفظًا ، و " عرفات " مخصوصة بجمع المؤنث ، وما يكون لجميع المؤنث ، لا يمكن تقدير التاء فيه ، كمسلمات .

هكذا ذكروه ، وفيه نظر ، لأن جمع (٥) المؤنث بالالف والتاء ، لا يقدر فيه التاء ، أما إذا لم يكن جمعا ، فقد لا نسلم أنه يمنع (٦) تقدير التاء ، وهم قد ذكروا أن " عرفات " و " عرفة " سواء في التسمية ،

(١) في " م " : بالجمع المؤنث

(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٣) في " هـ " بدل قوله " تاءها " قال " معتبرها " .

(٤) في الأصل : التاء

(٥) في " ل " و " هـ " : الجمع

(٦) في " هـ " : يمنع ، وفي " م " : ممتنع

فیدل (١) على أنه ليس بجمع مؤنث (٢) .

(وقد يكون بالالف) قسم لقوله في أول التانيث : " قد يكون بالتاء " مقصورة ومدودة ، كـ " بشرى " وـ " صحرا " ، فانها للزومها وينا الكلمة عليها ، تنزلت منزلة السبيين (٣)

يعني انما كانت الالف قائمة مقام السبيين ، لأن فيه تانيثا ، ولزوم التانيث (٤) ، فكأنهما (٥) تانيثان .

وقوله : " وينا الكلمة عليها " مقرر لمعنى اللزوم ، فان التاء لم تبين الكلمة عليها ، أى ليس جزاء (٦) للكلمة في أصل وضعها ، بل يطرأ ويحول ، بخلاف نحو " بشرى " ، فان الكلمة بنيت على الالف لا تنفك عنها ، فهي لازمة .

فان قلت : انما يقوم مقام السبيين لو كان اللزوم سببا أيضا ولم يعمد لزوم التانيث سببا .

(١) " فیدل " كتبت في هامش " هـ " صح

(٢) في " ل " وـ " هـ " : لجمع المؤنث

ونقل صاحب العباب " هذا النظر " في هامش العباب (٤٢ / ظ)

ونقل " نظرا آخر " وهو : لأن عرفات وان لم يكن فيها علامة تانيث ، لا متمحضة للتانيث ، ولا مشتركة ، ولهذا يؤنث الضمير العائد اليها ، تقول : هذه عرفات مبارك فيها ، ولا يجوز أن تقول : مبارك فيه (العباب ٤٢ / ظ)

(٣) وانظر ابن يعيش ١ / ٥٩

(٤) في الأصل وـ " ك " : تانيث

(٥) في الأصل وـ " ك " وـ " ل " وـ " هـ " : وكأنهما

(٦) في " ل " : بجزء

قلت : لم يقل : فيه (١) سببان ، بل قال : تنزلت منزلة السببين وههنا كذلك ، لأن التانيث سبب ، وأما لزوم التانيث فينزل منزلة سبب ، لأنه فرع أيضا ، لأن الأصل (٢) أن (٣) لا يلزم التانيث الكلمة ، فحيث لزم (٤) كان فرعا ، وللزوم — لكونه فرعاً على عدم اللزوم — شابه سائر الأبواب التي اعتبرت لكون كل واحد منها فرعاً .

فان قلت : فالتانيث بالتاء اذا وجد معه العلمية ، قيل انه يلزم التانيث ، فكان ينبغي أن يقال : نحو فاطمة فيه ثلاثة أسباب : العلمية ، والتانيث ، ولزوم التانيث ، لكونه علماً .

قلت : الجواب من وجهين :
— أحدهما : أنه لم يعتبر اللزوم (٥) في التاء ، لكونه مستغنيا عنه لوجود السببين ، وهو العلمية والتاء ، فلم يحتج الى تقدير اللزوم ، بخلاف ألف التانيث .

— والثاني : أن المعتبر في ألف التانيث ، لزوم بني الكلمة عليه (٦) أي لزوم لا ينفك بحال ، ولزوم التاء بالعلمية ليس بهذه المثابة ، إذ لو حذفت العلمية لا يبقى اللزوم ، بخلاف ألف التانيث ، فان لزومه حاصل بالوضع ، لا باشتراط أمر آخر ينضم اليه ، ولذلك لم يقتصر (٧) المصنف على قوله : " للزومها " بل ضم اليه

(١) فيه " سقطت من " ك "

(٢) في " ل " و " هـ " : إذ الأصل

(٣) " أن " سقطت من الأصل

(٤) في " ك " : لزمت ، و " لزم " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) " اللزوم " كتبت في هامش " هـ " صح

(٦) في " ل " : لزوم بني عليه الكلمة ، وفي " م " : لزوم بناء الكلمة

(٧) " لم يقتصر " كتبت في هامش الأصل صح .

وَزَنُ الْفَعْلِ

(وأما " وزن الفعل " ، فشرطه أن يكون مختصا بالفعل كـ " شمر " لأن هذا الوزن لا يوجد في الأسماء المتقولا كـ " بذّر ") اسم موضع (١) (و " خضم ") اسم رجل (٢) .

(أو مرتجلا للعلمية كـ " شلم ") اسم موضع بالشام ، ويقال هو مدينة بيت المقدس بالعبرانية (٣) .

(أو أعجميا (٤) كـ " بقم ") (٥) وذكر في الصحاح أن " شلم " لا ينصرف للمعجمة ووزن الفعل ، وقد جعله للمصنف قسيما للأعجمي (٦) ففيه نظر (٧) .

(أو يكون أوله زيادة كراته) أي زيادة الفعل (بغيرها كأحمر) هذا قسم لقوله : " أن يكون مختصا " أي شرط وزن الفعل أحد الأمرين : إما اختصاصه بالفعل ، أو كون واحد من زوائد الأفعال المضارعة في أوله (٨) .

(١) في العباب : اسم ماء (٤٣ / و) وكذلك في الصحاح (بذر) (٢) و " خضم " على وزن " بقم " ، اسم العنبر بن عمرو من تميم ، وقد غلب على القبيلة ، يزعمون أنهم سموا بذلك لكثرة الخضم ، وهو المضغ ، لانه من أبنية الأفعال دون الأسماء . (الصحاح خ غم)

(٣) قال المصنف في الحاشية :
" شلم " علم لبيت المقدس ، يقال : داروى شلم (٧ / و)
(٤) في " م " و " ك " : أو عجميا

(٥) " بقم " ، وهو صيغ معروف ، وهو العنبر (العباب ٤٣ / و) وفي الصحاح : وهو العندم (الصحاح ب ق م)
(٦) في الأصل و " م " و " ك " : للعجمي .

(٧) وذكر صاحب الصحاح خمسة أسماء على وزن " فعمل " هي :
خضم — بقم — شلم — بذّر — عثّر .
(٨) وهو قريب من تعبير ابن الحاجب ، فقد قال : المعتبر ما زنة الفعل التي أولها زيادات من زيادات الأفعال كأحمر ، أو المختصة (الايضاح ١ / ١٢٩)

وانما قال : " بغيرها " احترازا عن " يعمل " فان في (١)
أوله زيادة من زوائد الفعل ، لكنه قابل لـ " التاء " ، [ولذلك
ينصرف] (٢) ، وهذا التاء يخرج الوزن الى وزن الأسماء ، فيعده
عن (٣) شبه الفعل ، فلذلك اشترط عدمها .

والمراد من قوله (٤) " بغيرها " أن لا يكون قابلا للتاء (٥)
كأحمر ، إذ لا يقبل التاء ، لا أن يوجد فيه تاء (٦) ، [فان " أربعا "]
لا يوجد فيه التاء [(٧) وهو (٨) منصرف ، لأنه قابل للتاء .

(وهذا أولى من قولهم : " أو يغلبه " (٩) لما يلزم عليه
منع المسمى بـ " خاتم " (١٠) ، لكون الوزن في الفعل أكثر منه
في الاسم ، على أن الكثرة (١١) في " أفعل " ممنوعة)

(١) في " كتبت ، في هامش الأصل ، صح

(٢) ما بين [] كتب في هامش الأصل صح

(٣) في الأصل : فيعده من

(٤) من " كتبت ، في هامش الأصل صح ، وفي " ل " و " م " : بقوله

(٥) " للتاء " سقطت من " هـ "

(٦) في " ل " و " م " : التاء

(٧) ما بين [] سقطت من " م "

(٨) في الأصل : فهو

(٩) " يغلبه " أي يغلب هذا الوزن الفعل ، بمعنى أن يكون في الفعل

أكثر . (الباب ٤٣ / و)

وهو تعبير الزمخشري (أنظر المفصل ١٦)

(١٠) اعترض صاحب العباب على تعبير المصنف ، قال :

صوابه أن يقول : " منع خاتم المسمى به " لأن المنوع من الصرف

هو خاتم إذا سمي به (الباب ٤٣ / و)

وقال ابن الحاجب بعد قول الزمخشري " الذي يغلب عليه " : هذا

قول المتأخرين (الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩ / ١)

(١١) " الكثرة " كتبت في هامش الأصل صح ، وفي " ل " و " هـ " : على أن الأكثر

يعني ذكر بعضهم (١) بدل قوله : " أو يكون أوله زيادة " .
 " أو يقلب ذلك الوزن في الأفعال " ، وعنوا به أن نحو " أفعل " .
 في (٢) الأفعال أكثر منه في الأسماء ، فاختار قوله : " أو يكون
 أوله زيادة " على تلك العبارة لوجهين :

— أحدهما : أنه يلزم على تلك (٣) أن يكون المستقرب " خاتم " .
 غير منصرف ، لأن " فاعل " في الفعل أكثر من " فاعل " في الاسم ،
 إذ " فاعل " في الاسم لم يجز ، إلا كلمات معدودة ، كخاتم ودانق
 وطابع ، ونحوها ، وباب " فاعل " (٤) يفاعل مفاعلة " أكثر من أن
 يحصى .

— والثاني : أن الكثرة في " أفعل " في الأفعال ممنوعة ، (٥) إذ كل
 ما ورد منه أفعل للتعجب (٦) ، ورد منه (٧) أفعل للتفضيل (٨)
 وقد يكون " أفعل " في الاسم من غير فعل له ، كأرنب ، وأجدل ،
 وأخيل وغير ذلك .

هكذا ذكره (٩) ، وفيه نظر ، لأن " أفعل " في الأفعال قد يكون
 للضارع كـ " أعلم أنا " ، وهو يجزئ من باب فـمـل — مكسور
 العين — وفـمـل — مفتوح العين — وقد يجزئ للتعدية ، كأخرجته ،

-
- (١) في " م " : يعني أن بعضهم ذكر
 (٢) " في " كتبت في هامش الأصل صح .
 (٣) في الأصل : يلزم على تلك العبارة
 (٤) " على " من قوله " فاعل " سقطت من " هـ " .
 (٥) " ممنوعة " سقطت من " هـ " .
 (٦) في " ك " : أفعل للتفضيل
 (٧) " منه " سقطت من " هـ " .
 (٨) في الأصل : للتفضيل ، وفي " ك " : التفضيل
 (٩) في " ك " : هكذا ذكره

وللنقل من واحد الى اثنين كـ " اكسبته (١) مالا " ، وقد يجيى
 للتعريض كـ " أبعته " ، وقد يجيى للصيرورة كـ " أغد البعير " وعلى
 الجملة ، ففعل (٢) التعجب يقارب أفعل التفضيل ، وزاد هذه الأبواب
 في " أفعل " الفعل ، من غير معارضة في الأسماء ، فـ " أفعل "
 في الأفعال أكثر من " أفعل " (٣) في الأسماء ، وهو ظاهر (٤) .
 (ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل ، اما مجردا عن الضمير
 فيمتنع من الصرف ان كان الوزن ما ذكر ، كتغلب ويشكر ، والا تصرف ككعسب) (٥)

-
- (١) في " م " : كأسبته
 (٢) في " ك " : فأفعل
 (٣) " أفعل " كتبت في هامش الأصل صح
 (٤) وابن الحاجب يرى أن " أفعل " في الاسم أكثر منه في الفعل .
 (أنظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٢٩)
 (٥) خلافا ليونس ، فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب الفعل
 أو لم يغلب ، ومنع من الصرف ، نحو " جبل وجعفر وخاتم " اذا
 كانت أعلاما (العباب ٤٣ / و)
 وحكى سيويه أن يونس يصرفه مطلقا ، قال : زعم يونس أنك اذا
 سميت رجلا بـ " ضارب " من قولك : " ضارب " وأنت تأمر ، فهو
 مصروف .
 وكذلك ان سميته " ضارب " وكذلك (ضرب) ، وهو قول أبي عمرو والخليل .
 ثم قال : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم
 يصرفون الرجل يسمى " كمسبا " ، وانما هو " فعل " من الكمسبة
 وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ .
 (الكتاب ٣ / ٢٠٦ - ٢٠٧)
 وفي اللسان : كمسب فلان ذاهبا ، اذا مشى مشية السكران ،
 و " كمسب " اسم .
 وكمسب يكسب اذا عدا عدوا شديدا ، مثل كعطل يكعطل .
 (اللسان ك ع س ب)

أو مع الضمير فيحكي كما هو ، نحو (١) قوله (٢) :

نبئت أخوالي بلي يزيد ظلما علينا لهم فديد (٣)

يعني الفعل اذا نقل عنه (٤) وسمي به (٥) ، فاما أن يكون مجردا عن الضمير ، أو مع الضمير .

فان كان مجردا عن الضمير ، فاما أن يكون على الوزن المعتبر في وزن الفعل (٦) ، وهو الوزن الخاص ، أو ما في أوله زائد من الزوائد الأربع ، كغلب ويشكر ، فانه غير منصرف — كما (٧) ذكرنا — للعلمية ووزن الفعل .

واما أن لا يكون على الزنة المعتبرة في منع الصرف ، نحو " كعسب وضرب " ، ونحوهما ، يقال : كعسب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا خطاه (٨) .

(١) " نحو " سقطت من " م " .

(٢) البيت من [الرجز المشطور]

ولم ينسبه أحد من الذين روه ، إلا العيني فانه ذكر في شرح شواهد الألفية أنه لرؤيه بن العجاج ، وليس في ديوان رؤية ، ووضح في زيادات الديوان .
الفديد : الصوت ، وقيل : شدته ، وقيل : الفديد والفدفة : صوت كالحفيف وفي التاج : فدت الابل فديدا ، شذخت الأرض بخفافها (اللسان ف د هـ) .
وانظر البيت في : الفصل ٦ ، ابن يعيش ٢٨ / ١ شرح جمل الزجاجي ١٧٢ / ٢
الخزانة ١٣٠ / ١ الأشموني ١٤٢ / ١ العيني ٣٧٨ / ١ شرح الكافية ٦٤ / ١

أوضح المسالك ١٢٤ / ١ شاهد ٢٨

(٣) " يد " من قوله " فديد " سقطت من " ك "

(٤) " عنه " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) " به " سقطت من " ك "

(٦) " الفعل " كتبت في هامش الأصل صح

(٧) في " ل " و " هـ " ، لما ، وفي الأصل : وكما

(٨) أنظر اللسان (ك ع س ب)

وهذا القسم منصرف عند سيوييه والأكثرين ، وخالف فيه عيسى بن عمر النحوى (١) ، لكونه ليس على الزنه المعتمدة ووزن الفعل ، كما مر .

وأما عيسى بن عمر ، فقد تمسك بقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا [متى أضع العمامة تعرفوني] (٢)

فان " جلا " اسم علم ، فلو لم يعتبر فيه وزن الفعل ، لكان منصرفا ، وقد جاء غير منصرف لكونه غير منون في البيت ، فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا .

وأجاب عنه سيوييه بأن " جلا " فيه ضمير ، وهو من باب حكاية الجمل ، كقوله : " بني يزيد " ، وبحثنا في الفعل مجردا عن الضمير (٣) وأجيب أيضا بأن " جلا " في البيت غير علم ، بل هو باق على فعليته ، والتقدير : أنا ابن رجل (٤) جلا الأمور وكشفها ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه (٥) .

- (١) عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد — رضي الله عنه — نزل في ثقيف فنسب اليهم ، أخذ عن ابن اسحاق وغيره ، وكان مولعا بالغريب والتشادق ، توفي سنة ١٤٩ هـ .
- وله كتابان في النحو ، نوه عن فضلهما الخليل بن أحمد بقوله :
- ذهب النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك كمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
- (٢) تكملة البيت ، من " م " فقط . (وانظر نشأة النحو ٣٩ ، ٧٥)
- والبيت من [الوافر] وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي .
- وجلا : واضح مكشوف لا يخفى مكانه ، والثنايا : جمع ثنية وهي الطريق في الجبل والبيت شاهد لعيسى بن عمر على أن " جلا " ممنوع من الصرف لأنه منقول ممنوع الفعل ، ولا يشترط عنده غلبة الوزن في الفعل .
- وانظر : الكتاب ٢٠٧ / ٣ ابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ٥٩ ، ٦٢ الخزائن ١ / ١٢٣ المغني ١ / ١٦٠ العيني ٤ / ٣٥٦ التصريح ٢ / ٢٢١ مع الهوامع ١ / ٣٠ الدرر ١ / ١٠
- (٣) الكتاب ٢٠٧ / ٣ (٤) رجل " كبت ، في هامش الأصل صح
- (٥) وهو جواب الزمخشري ، ليس على ذلك صاحب الخزائن (الخزائن ١ / ١٢٤)

الْعَدْلُ

(وأما العدل ، فهو أن يذكر لفظ ويسمواذ غيره) هكذا عرفه (١)
وهو غير تام ، لأن نحو " فلان " و " فلانة " يصدق عليه أنه
ذكر لفظ وأريد غيره من الأعلام ، وكذا في الكنايات نحو " كيت ، وذيت " .
وكذا قولك : " زيد ضرب " ، بمعنى ضارب ، أو مضروب ، فقد ذكر
لفظ وأريد غيره .

(وقد يستدل عليه) أي على العدل (بدليل غير منع الصرف)
هذا هو العدل المسمى بـ " التحقيقى " .

(وقد لا يستدل عليه إلا به) أي إلا بمنع الصرف ، وهو المسمى
بـ " العدل التقديرى " كـ " عمر " على ما سيأتى (٢) .

(فمن الأول) أي من (٣) العدل التحقيقى (أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ) وكذا
" ثَنَاءٌ " (٤) و " مَثْنَى " و " ثَلَاثٌ " (٥) ومثلث " (٦) ، ورباع ومربع ،
(إلى عشار ومعشر) فأنك إذا قلت : جاءني القوم ثلاث ، فلنسا
دليل على عدليته غير منع الصرف ، إذ الأصل في العدد الذى يراد
تقسيم (٧) الأشياء عليه أن يكرر ، ويقال : جاءني القوم ثلاثة ثلاثة ،

(١) هكذا عرفه عبد القاهر ، ولوزاد هذا القيد " مع تفيير في الصيغة "
لخرج عنه جميع الكنايات لعدم تفيير الصيغة فيها .
(العباب ٤٣ / ظ)

- (٢) في الأصل : وسيأتى
(٣) في الأصل : فمن
(٤) في الأصل : وكذا ثنى
(٥) " وثلاث " سقطت من " هـ "
(٦) الواو من " ومثلث " سقطت من " هـ "
(٧) " الأشياء " كتبت في هامش الأصل صح

و " ثلاث " غير مكرّر ، وغير مفتوح الأول ، فعلم أنه معدول عن المكرّر المفتوح ، وكذا غيره (١) .

(ومنه) أى ومن (٢) الأول (" سحر " ، فانه معدول عن السحر علما (٣)) لأنه قياس تعريف مثله من الأسماء (٤) .

(١) وهذا كلام المصنف في الحاشية (٧ / و)
وقال سيويه : وسألته (أى الخليل) عن أحاد وثنا ومثنى ، وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة " آخر " انما حدّه واحدا واحدا ، واثنان اثنتين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فترك صرفه .
(الكتاب ٣ / ٢٢٥) وانظر الايضاح (١ / ١٣٣)

(٢) في " هـ " : من
(٣) وانما قال " علما " لأنه لا يجوز أن يكون معدولا عن " السحر " وهو غير علم ، والا لزم صرفه ، لأنه لا سبب ثان فيه ، وخصوصا عند من قال " شرط التعريف العلمية " . (الباب ٤٣ / ظ)
(٤) قال المصنف في الحاشية :

أما " سحر " معرفة ، فانه معدول عن " السحر " فان الأصل في اسم الجنس المفرد اذا استعمل معرفة ، أن يقدر باللام .
فان قلت : جاز أن يكون تعريفه بالعلمية ، فلا يعرف العدل إلا باستعماله ممنوعا من الصرف ، فيكون من القسم الثاني .
فالجواب ، أن الأعلام المسبوقة بالجنسية — أعني التي غلبت من الشائعة — أصلها بحكم الاستقراء أن تكون باللام . وبهذا إضافة ، و " سحر " من تلك وليس بضاف ، والأصل فيه اللام ، كالنجم وغيره .
فان قلت : جاز أن يكون موضوعا علما للجنس كإسماء ، فالعدل فيه مقدّر لا محقق ، فيكون من القسم الثاني .
قلت : كثرة استعمالهم إياه منكرا ومعرفا [يدل على أنه معدول عما فيه اللام]

فان قلت : جاز أن يكون موضوعا للجنس والعلم بالاشتراك .
قلت : الاشتراك خلاف الأصل ، فلا يصار إليه الا للضرورة ، ولما يوجد لفظ مشترك بين جنس ، وعلم ذلك الجنس .

(الحاشية ٧ / و)

وجه كون المعدل فيه محققا لا مقدرا (١) ، أن " سحر " كان اسم جنس في الأصل ، وتعريف أسماء الاجناس اما باللام ، أو بالاضافة والمفروض أنه مفرد ، فقياس تعريفه باللام ، فلما ورد غير معرف باللام علم أنه معدول عن المعرف باللام ، وهذا المعدل يتوقف على منع صرفه ، فعدله تحقيقي (٢) .

ثم لما ورد في الاستعمال ممنوعا من الصرف ، وليس فيه سوى المعدل ، قدّر (٣) له علمية ، لئلا يلزم صرفه بسبب واحد ، فعلميته مقدرة ، عدليته ، وجعل علما كـ " أمس " ، عند من يعربه .

قال الشيخ ابن الحاجب : لو جعل " سحر " مبنيا لتضمنه حرف التعريف ، لم يكن ذلك بعيدا كـ " أمس " (٤) .

(٥)
(ومثله " أمس " فيمن يعربه ويمنعه .) لصرف ، في الأحوال الثلاث (٥)
رفعا ونصبا وجرا ، وهم بنو (٦) تميم (٧) فان منع صرفه عندهم للعلمية والمعدل ، ان أصله أن يعرف باللام ، كما هو قياس مثله .

(١) في الأصل : تحقيقا لا تفديرا .

وفي " م " : تحقيقا لا مقدرا .

(٢) أنظر الكتاب ٢٩٤ / ٣

(٣) له " سقطت من الأصل

(٤) الذي قاله ابن الحاجب : ولو قيل في " سحر " أنه مبني

كـ " أمس " لم يكن بعيدا (الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٥)

وـ " كأمس " كتبت في هامش الأصل صح ، وفي " م " : كما في " أمس "

(٥) وانظر الكتاب ٢٨٤ / ٣

(٦) في " هـ " : بني

وفي الأصل وـ " ك " : بنوا

(٧) أنظر نوادر أبي زيد ٥٢٠

(نحو قوله : لقد رأيت عجباً مذ أَمَسَا)

وأخره : عجائزا مثل السعالى خمساً (١)

فان " أَمَسَ " ممنوع من الصرف ، لأن فتحه في حال الجر ، للعلمية والعدل .

(وفي حال الرفع فقط فيمن يقول : " مضى أَمَسٌ ") بالضم

(وقمت أَمَسَ) بالكسر (وخرجت أول من أَمَسَ) بالكسر .

يعنونني أن بعضهم لا يعرب " أَمَسَ " الا في حال الرفع ، وأما في

النصب والجر فيبني على الكسر (٢) ، وهو مذهب أهل الحجاز .

(واللغة العليا (٣) بناؤه) أى بناء " أَمَسَ " (على الكسر في

الأحوال كلها) (٤) ، رفعاً ونصباً وجرّاً ، لتضمنه لحرف التعريف (٥) .

(١) الرجز من انشاد أبي زيد الأثماري ، سمعه هكذا عن العرب ،

وبعد : يا كلن ما في رحلتن همسا لا ترك الله لهنّ ضرسا

ونقل ابن هشام اللخمي ، بعد البيت السابق ما ذكره صاحب الخزانة :

فيها عجوز لا تساوى فلما لا تأكل الزبد الا نهسا

والبيت مجهول القائل ، وبعضهم ينسبه الى المعجاج ، وذلك تبعاً لابن

المستوفي ، فانه قال : وجدت هذه الابيات الثمانية في كتاب نحو قد يم

للمعجاج أبي رؤبة (الخزانة ٢٢٢ / ٣)

والعجائز : جمع عجوز ، والسعالى : جمع سعال ، وهي أنثى الغول ، أو

ساحرة الجن .

أنظر الكتاب ٢٨٥ / ٣ نوادر أبي زيد ٥٧ الخزانة ٢١٩ / ٣ ابن يعيش

١٠٦ / ٤ - ١٠٧ العيني ٣٥٧ / ٤ التصريح ٢٢٦ / ٢ همع الهوامع ٢٠١ / ١

السدر اللوامع ١ / ١٧٨

(٢) في الأصل : فيبني بالكسر

(٣) في " ل " و " هـ " : واللغة العليا ، وهو مذهب أهل الحجاز

(٤) في الأصل و " م " و " ك " : بناؤه على الكسر ، أى بناء أَمَسَ في الأحوال كلها

(٥) قال الزمخشري وجماعة : ان " أَمَسَ " معرب عند بني تميم مطلقاً ،

=====

(ومنه) أى من الأول (" أٌخَرُ " ، فانه معدول عن " الآخر " على رأى ، ومن : " آخر من " على الصحيح .)

يعني " آخر " جمع " أخرى " ، و " أخرى " تأنيث " آخر " و " آخر " (١) أفعل التفضيل ، فحقّه أن لا يستعمل إلا بمن أو باللام أو بالاضافة ، وجاء " آخر " غير مستعمل باحداها ، فهو معدول قطعاً عن أحدها (٢) .

هذا بيان تحقيق المعدل فيه .

وأما تعيين المعدول عنه ، فاختلف فيه ، فقال بعضهم : هو معدول عما فيه اللام .

وقال بعضهم : هو معدول عما ذكر معه " من " ، واختاره المصنف لأن " آخر " ورد نكرة ، فالمناسب أن يكون المعدول عنه نكرة أيضاً (٣)

=====

أعني في حال الرفع والنصب والجر .

وقال سيوييه : بعض بني تميم يفتحون " أمس " بعد " منذ " .

فقوله : " يفتحون " وقوله : " بعد منذ " ، فكيف يطلق القول بأن كلهم يفتحون في موضع الجر ، ولعله غره قولهم :

لقد رأيت عجباً منذ أمس

(هامش العباب ٤٣ / ٤ ظ)

(وانظر الكتاب ٢٨٤ / ٣)

(١) " وآخر " سقطت من " هـ "

(٢) في " ل " و " م " : عن احداها

(٣) " أيضاً " سقطت من " ك " ، وكتبت في هامش الاصل صح .

وفي " ل " و " م " : أيضاً نكرة .

وقال المصنف في الحاشية :

" آخر " معدول عن " الآخر " ، لأن اسم التفضيل غير مضاف ، فاذا فارقت

" من " حقّه أن يعرف باللام .

ويرد عليه ما اعترض به الفارسي ، وهو أن المعدول لا يفارق المعدول عنه

=====

(وعن " جماعى " على رأى) لأن ذلك القياس فيما لم يجمع
مذكره بالواو والنون ، كأحمر وحمرأ ، فإنه لا يقال فيه : " أحمر " .
فكان جمعه (١) على " فَعَل " — مسكن العين (٢) — .
وأما " أجمع " فقد جمع بالواو والنون ، فلا نسلم أن قياسه
" فعل " — مسكن العين — بل قياسه " فعَالى " ، لأنه قياس
جمع الأسماء كـ " صحارى " .

وعن بعضهم : [هو معدول] (٣) عن " جمعاوات " ، لأنه
قياس جمع الأسماء كـ " صحراوات " . (٤)
وعلى الجملة فعدليته محققة ، والنظر في تعيين المعدول عنه ، فلذلك
أورد (٥) في هذا القسم ، وهو العدل التحقيقي (٦) .
(ومن الثاني) وهو العدل التقديرى الذى لا يستدل على عدليته
الاتباع الصرف (" عمر " ، فإنه لم يوجد إلا علما غير منصرف) (٧)
ولم يمكن تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل .

- (١) في " ك " وهامش الأصل : فكان حقه
(٢) أنظر الايضاح في شرح الفصل ١ / ١٣٤ ، والاشموني ٢٠٠ / ٣
(٣) ما بين [] سقط من " هـ "
(٤) شرح الكافية ٤٣ / ٢
(٥) في الأصل : أفرد
(٦) وانظر الكتاب ٢٢٤ / ٣
(٧) ونقل ابن الحاجب عن بعضهم جواز صرف نحو " عمر " ، وقال : انه قليل .
وقال : وفي كلام سيويه ما يدل على أنه ان كان مشتقا من " فَعَل " منع
والأصرف (الايضاح في شرح الفصل ١ / ١٣٥)
وذكر سيويه " عمر " في موضعين ، فقال (٢٧٠ / ٣) : وقد يجيى
معدولا كـ عمر ، ليس اسما لصفة ، ولا فعلا ، ولا مصدر .
وقال (٢٧٨ / ٣) : عمر معدول عن " عامر " ، علما لا صفة .

(لهذا) أي ولكونه علما غير منصرف (قالوا : أنه) أي ان عمر
(لا يثنى ولا يجمع) اذ لو ثنّي وجمع ، لم يكن علما غير منصرف
[لأنه لا يكون علما] (١) لفوات [شخصه] (٢) ، ولزوم اللام [(٣)
فلا يكون عدلا تقديريا ، لأنه لا يستدل على عدليته إلا بمنع الصرف
فاذا لم يكن ممنوعا من الصرف ، لم يبق دليل على عدليته (٤)
فلا يكون العدل مقدرا فيه (٥) ، مع أنه المفروض (٦) .

(فيقال : " جاءني عمر كلاهما " و " عمر كلهم ") هذا لازم
لقوله : " لا يثنى ولا يجمع " يعني اذا لم يثن العلم المعدول
ولم يجمع ، فلو أريد التثنية والجمع ، لم يغير عن لفظه ، فيقال :
" جاءني عمر كلاهما " في التثنية ، و " عمر كلهم " في الجمع ، كما
يقال : " جاء تأبط شرا كلاهما " في التثنية ، و " تأبط شرا كلهم "
في الجمع (٧) .

(١) ما بين [] سقط من " ك " ، وكتب في هامش الاصل صح

(٢) في " ك " : لفوات العلمية

(٣) ما بين [] كتب في هامش الاصل صح

(٤) " عدليته " سقطت من " هـ "

(٥) " فيه " كتبت في هامش الاصل صح

(٦) في الاصل : مفروض

(٧) قال عبد القاهر في المقتصد :

قال أبو عثمان : ان القياس أن يقال في التثنية والجمع : " كلاهما
عمر " و " كلهم عمر " ، ولا ينكر ، فيقال : العمران ، والعمران ، لأنه
صفة خصت بالعلمية .

وقال سيويه في كتابه : ولا يجس " عمر " وأشباهه محدودا عن البناء
الذي هو أولى به ، إلا وذلك البناء معرفة ، كذلك جرى هذا في الكلام .

(المسباب ٤٤ / غ)

(ومنه) أى ومن الثاني ، وهو العدل التقديرى (باب " قطام " في تميم ، على ما ذكر)

يعني أن تميم يعربونه ويمنعونه . لا لصرف ، فلا بد من تقدير العدلية ، ليكون فيه سببان (١) .

وأشار المصنف بقوله : " على ما ذكر " الى أن باب " قطام " ينبغي أن لا يعد من القسم الثاني المفسر بأنه لا يستدل على عدليته إلا بمنع الصرف ، فإنا نمنع ذلك ، إذ " قطام " عدليته ليس لأجل منع الصرف ، بل لأن " فَعَال " فيما سواه معدول ، فينبغي أن يكون هذا أيضا (٢) معدولا ، لئلا يلزم خرم تلك القاعدة ، وهو أن باب " فَعَال " معدول (٣) .

وان قدّر العدل فيه (٤) كما في " عمر " ، فليس كذلك ، لأن " عمر " لو لم يقدّر فيه العدل (٥) ، لزم منع صرفه بدون سببين ، وههنا ليس كذلك ، إذ " قطام " فيه العلمية والتأنيث ، فلا يحتاج الى تقدير العدل فيه أصلا ، فلذلك قال : " على ما ذكر " .
(وفي الحجاز هو مبني (٦) على الكسر ، وعليه قوله :

(١) وانظر لغة أهل الحجاز في الكتاب ٢٧٨ / ٣ وفي المقتضب ٣ / ٣٧٣
ولغة بني تميم في الكتاب ٢٧٧ / ٣ وفي المقتضب ٣ / ٣٧٥

(٢) " أيضا " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) " معدول " سقطت من " هـ "

(٤) " فيه " كتبت في هامش " هـ " صح

(٥) " العدل " كتبت في هامش الأصل صح

(٦) في " هـ " : هي مبني .

إذا قالت حذام فصّدقوها فان القول ما قالت حذام (١)

يعني أن أهل الحجاز بينونه لمشاركته لـ " نزال " عدلا وزنة (٢)

(إلا ما كان آخره را ، فان تميما وافقوا (٣) الحجاز في بنائه)

على الكسر ، لأن الإمالة فعرض مطلوب عند هم ، والراء المكسورة سبب للإمالة ، فكسروا ليميلوا (٤) .

(ومنه) (٥) أي ومن (٦) الذي بني على الكسر لكون آخره

راء (قولهم (٧) : من دخل ظفار حمر)

معنى " حمر " : صبغ ثوبه بالمفرة ، وهي (٨) الطين الأحمر

لأنه يعمل بها المفرة (٩) .

(١) البيت من [الوافر] وهو لنجسيم بن مصعب ، من بكر بن وائل

وهو شاهد على لغة أهل الحجاز في بناء " حذام " على الكسر .

وانظر : ابن يعيش ٦٤ / ٤ المغني ١ / ١٨٤ شرح شواهد المغني ٥٩٦

العيني ٣٧٠ / ٣ التصريح ٢٢٥ / ٢ الأشموني ٢٠٣ / ٣

(٢) فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل ، لأنه مؤنث معدول

وانما أصله : حاذمة وقاطمة (المقتضب ٣ / ٣٧٣ ، وابن يعيش ٦٤ / ٤)

(٣) في الأصل : وافق

(٤) فأما ان كان آخره را ، فان أهل الحجاز وبني تميم متفقون فيه

ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز . (الكتاب ٣ / ٢٧٨)

قال المبرد : وذلك أنهم يريدون اجناح الألف ، ولا يكون ذلك

إلا والراء مكسورة (المقتضب ٣ / ٣٧٥)

(٥) في الأصل و " ل " و " هـ " : منه

(٦) في الأصل و " ل " و " هـ " : من

(٧) قولهم " كتبت من ضمن الشرح في " ل "

(٨) في الأصل و " م " : وهو

(٩) أنظر اللسان (م غ ر)

وقيل : حمّر ، تكلم بالحميرية (١) ، قالوا : ان واحدا (٢) دخل
على بعض ملوك (٣) حمير ، فقال له : " ثب " — وهو بلغتهم
اقعد — فوثب الرجل ، فخرج الملوك ، فقال له : ليس عندنا
عربية (٤) ، من دخل ظفار حمّر (٥) .
و " ظفار " قرية باليمن (٦)

(الا القليل منهم ، قال الشاعر :
فمرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار) (٧)

- (١) في " م " : تكلم بلغة حمير
(٢) في " ك " : قال ان واحدا
(٣) " ملوك " سقطت من " هـ "
(٤) في " م " : عربيتك ، وفي اللسان : عربيت ، أنظر اللسان " (ح م ر)
(٥) ما ذكره المؤلف هو في حاشية المصنف (٧ / ظ)
(٦) ظفار : بفتح أوله ، والبنا على الكسر ، كقطام وحزام : مدينتان
باليمن ، أحدهما : قرب صنعاء ، بها كان مسكن ملوك حمير .
وقيل : ظفار هي مدينة صنعاء نفسها (مراد الاطلاع ١٠٤ / ٢)
(٧) البيت من [مختلج البسيط] أو [مجزوء البسيط]
وهو للأعشى — ميمون بن قيس — ومنزله باليمامة ، وبها بنو تميم .
ورواية الديوان : فمرّ حدّ على وبار فهلكت جهرة وبار
ورواية صاحب الصحاح والمبرد : فمرّ دهر على وبار فهلكت عنوة وبار

والبيت من قصيدة مطلعها :

ألم تروا رما وعادا أودى بها الليل والنهار

أنظر : الديوان (طبعة دار صادر) ٧١ ، والديوان بتحقيق د . محمد
حصين ٢٨١ .

الكتاب ٢٧٦ / ٣ المقتضب ٥٠ / ٣ أمالي ابن الشجري ١١٥ / ٢

شرح المفصل لابن يعيش ٦٤ / ٤ التصريح ٢٢٥ / ٢ مع الهوامع ٢٦ / ١

الاشموني ٢٠٤ / ٣ أوضح المسالك ١٣٠ / ٤ شاهد ٤٨١

وبار : اسم أرض كانت لعماد (١) .

هذا استثناء من قوله : " فان تمينا وافقوا الحجاز (٢) في بنائه "
 الا القليل منهم ، فانهم لم يوافقوه في بناء ما فيه الرا (٣) ، بل
 أعربوه ، ومنعوه الصرف ، كما في البيت .
 وانما أدخل التنوين على " وبار " لضرورة الشعر ، و " وبار " فاعل (٤)
 " هلك " ، فقد أعربه .
 : و " جهرة " : أي هلاكها ظاهراً مكشوفاً (٥)

(١) " كانت " كتبت في هامش الأصل صح
 وفي هامش العباب : وبار : أمة قديمة من العرب العاربة ، انقطعت كعاد
 وثمود . (كذا في شرح الكتاب لابن خروف ، هامش العباب ٤٤ / ظ)
 وفي مراد الاطلاع (٣ / ١٤٢٤) : وبار : مبني ، بوزن قطام ، أرض
 واسعة بين الشحر الى صنعاء ، قيل : كانت من محالّ عاد ، بين
 بريدن واليمن .
 وقيل : هي ما بين نجران وحضرموت ، وما بين بلاد مهرة والشحر .

(٢) في " ه " : وفقوا الحجاز
 (٣) في " ه " : فيما قبل الرا ، وفي " ل " : فيما فيه الرا
 (٤) في الأصل و " ك " : وبار
 (٥) اللسان (ج ه ر)

الْوَضِيفُ

(وأما الوصف ، فشرطه أن يكون في الأصل ، فلا يقدر فيه الغلبة)
 [أى غلبة الاستعمال في الاسم] (١) (فلهذا) (٢) أى فلهذا
 الشرط (صرف : " مررت بنسوة أربع ") لفوات الوصفية الأصلية
 إذ " الأربع " في الأصل ، اسم لهذا العدد المخصوص ، وعرضت
 وصفيته في المثال (٣) .

(ومنع " أسود " اسما للحية ، ونحوه) كـ " أدهم " للقيد ،
 وإنما منع الصرف — وإن كان اسما — لأنه في الأصل وصف ، وإن
 غلب (٤) في الاسمية — وهو مثال قوله — فلا يقدر فيه الغلبة (٥)

(١) ما بين [] كتب في هامش " م " صح
 (٢) في الأصل " م " و " ك " و " ه " : لهذا ، والتصويب من " ل " فقط
 (٣) قال الشيخ الرضوي :
 وأنا إلى الآن لم يقد لي دليل قاطع على أن الوصف المعارض
 غير معتد به في منع الصرف .
 وأما قولهم : " مررت بنسوة أربع " مصروفا ، فيجوز أن يكون
 الصرف لعدم شرط وزن الفعل — وهو عدم قبوله للتاء — فأنسه
 قبلها لقولهم : " أربعة " ، لا لعدم شرط الوصف .
 (هامش العباب ٤٤ / ٤)

وانظر : الكتب ٣ / ١١٤ وشرح الكافية ١ / ٤٦ والمقتضب ٣ / ١٤٠

(٤) في الأصل : وهو أن غلب
 (٥) قال المصنف في الحاشية :
 الفرق بين " أسود " و " أرمل " ، أن الثاني أما اسم في الأصل
 وصف به كـ " أربع " ، وأما وصف قابل للتاء ، بخلاف " أسود " .
 وأما " أسودة " للأثني ، فإن التاء طارئة بعد استعمالها اسما .
 (الحاشية ٧ / و)

الجمع

- (وأما الجمع ، فشرطه أن يكون بعد ألفه حرفان ، أو ثلاثة ،
 أوسطها ساكن ، كمساجد ، ودواب ، ومصاييح) (١) .
- يعني بعد ألفه حرفان ، لفظا أو تقديرا .
- أما لفظا ، كمساجد ، وأما تقديرا ، كدواب (٢) ، فان أصله
 " دوابب " ، فسكن للادغام .
- و " مصاييح " مثال لما فيه ثلاث أحرف أوسطها ساكن .
- فان قلت : " مدائني " بعد ألفه حرفان ، فكان ينبغي (٣) أن
 يمنع من الصرف ، وهو منصرف ، فكان حقه أن يذكر قييدا
 يخرج به (٤) .
- قلت : نبيه عليه بالمثال ، وهو أن يكون بعد ألفه حرفان ، أو
 ثلاثة تقع آخر الكلمة ، كمساجد ومصاييح ، و " مدائني " بعد ما
 لحقته ياء النسبة ، جعل الحرفان بعد الألف وسطا ، فخرجنا
 عن كونهما طرفين (٥) .

- (١) قال المبرد : أما ما كان من الجمع على مثال " مفاعل
 ومفاعيل " نحو : مصاحف ومحاريب .
- وما كان على هذا الوزن نحو فعالل ، وفواعل ، وأفاعل .
- وكل ما كان — مما لم تذكره — على ساكن هذا وحركته وعدده
 فغير منصرف في معرفة ، ولا نكرة . (المقتضب ٣ / ٣٢٧)
- وجميع الأوزان التي ذكرها المبرد ، تدخل تحت القاعدة التي ذكرها
 المصنف . (وانظر ابن يعيش ١ / ٦٣)

(٢) في " ه " : لدواب

(٣) " ينبغي " سقطت من " ه "

(٤) أنظر الكتاب ٣ / ٣٢٨ والمقتضب ٣ / ٣٢٨

(٥) في (م) : ممن

فالمراد بقوله : " بعد ألفه حرفان أو ثلاثة " أن يكونا واقعيتين طرفا ، لا حشوا ، ونسبهما إليها بالأمثلة المذكورة ، والحرفان في " مدائني " حشو (١) لا طرف .

(وانته) أى وان (٢) الجمع المخصوص (للزومه جرى مجرى سببين) يعني انما قام مقام السببين (٣) ، لأن هذه الصيغة — وهي ما (٤) بعد ألفه حرفان أو ثلاثة — لم ترد الا جمعا ، وكان جمعه لازما ، فجرى لزوم الجمع مجرى سبب آخر ، فكان (٥) غير منصرف ، للجمع ولزوم الجمع (٦) ، وهما فرعان ، لأن الجمع فرع المفرد ، ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم ، اذ هو وصف للجمع (٧) الذى هو فرع ، ووصف الفرع فرع ، (٨) كما ذكر في التأنيث بالألفه أن فيه تأنيثا ولزوم تأنيث (٩) .

(ولا يلزمنا باب " أفعل " و " أفعال " ، لجريهما مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير)

هذا جواب عن سؤال مقدّر ، وهو أن باب " أفعل " و " أفعال " ، كالكلب وأجمال ، جمعان لازمان أيضا (١٠) ، فكان ينبغي أن يقوم كل واحد منهما مقام السببين ، لكنهما ليسا كذلك ، لكونهما منصرفين .

(١) في الأصل : حشوا

(٢) في " ك " : ان

(٣) في " هـ " سببين

(٤) " ما " سقطت من الأصل ، والتصويب من باقي النسخ

(٥) في " م " : وكان

(٦) في الأصل : للجمع ولزومه ، وما أثبتته من باقي النسخ

(٧) في " ل " و " هـ " : الجمع

(٨) فرع " كتبت في هامش الأصل صح

(٩) أنظر ص ٧٠٥ وأنظر ابن يعيش ٦٣ / ١

(١٠) " أيضا " كتبت في هامش الأصل صح .

فأجاب ، بأنهما جريا مجرى الواحد ، فكأنهما ليسا بجمعين (١)
وانما جريا مجرى الواحد لأنهما يكتران على لفظهما ، فيقال في
" أكلب " : أكليب ، في التصغير ، وفي الجمع : أكالب (٢) .
وفي " أفعال " كالأعمال : أجيال في التصغير ، وفي الجمع يقال
في " أنعام " : (٣) أناعيم ، وإذا جريا على الواحد ضعف أمر الجمع
فيهما ، فكأنهما ليسا جمعين ، فلا يرد (٤) .
وهذا على الحقيقة ليس بوارد ، لأنه شرط في الجمع المعتبر أن يكون بعد
ألفه حرفان فصاعدا (٥) ، و " أفعل " و " أفعال " ليس كذلك .
بل انما يردان على من قال : " السبب جمع لا نظير له في
[الاتحاد] ، فكأنه " (٦) ورد على أصل لزوم الجمع ، ولكن (٧)
اللزوم صفة للجمع الذي بعد ألفه حرفان فصاعدا ، وليس للزوم
وحده هو السبب ، حتى يورد عليه ، فسقط السؤال من أصله .

(١) قال ابن الحاجب في تعليل صرف " أفعل " ،
لاتفاقهم على أنه لا يكون زنته واحد ، فلم يعتد به لشذوذه .
(الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٣٧)

- (٢) في " هـ " : أكليب .
وانظر ابن يعيش (١ / ٦٣)
(٣) في " هـ " : أنعام يقال ، و " أنعام " كتبت في هامش " م " صح
(٤) أنظر الكتاب ٣ / ٢٣٠
(٥) " فصاعدا " طمس في " م "
(٦) ما بين [] طمس في " م "
(٧) في الأصل : لكن ، والتصويب من باقي النسخ .

(١) وامتنع حضاجر - علما للضبّع (١) - لكونه منقولاً عن جمع (٢)
حضاجر (٣) ()

هذا أيضا سؤال وجواب .

فالسؤال : ان حضاجر - علما للضبّع - مفرد ، فكان (٤) حقه
ان لا يمنع من الصرف ، لفوات أصل الجمع .

فأجاب بأنه منقول عن جمع (٥) حضجر ، وهو العظيم البطون ،
فكانه كان في الأصل جمعاً ثم سقي به ، كما لوسقي بـ " مساجد " ،
رجل . فانه ممتنع (٦) من الصرف ، وان كان مفرداً ، نظراً الى
الجمعيّة الاصلية ، فكذا همنا (٧) .

(وسراويل) (أى ولتنع " سراويل " من الصرف مع أنه مفرد (لانه
جمع سراويله تقدير) يعني لم يستعمل في المشهور " سراويله " ،
فيقدّر ليكون واحد " سراويل " لثلا يرد (٨) .

(١) الضبّع والضبّع : ضرب من السباع ، أنثى . والذكر ضبّعان .
(اللسان عرب ع)

(٢) جمع " كتبت في هامش الأصل صح

(٣) حضاجر ، اسم للذكر والانثى من الضباع ، سميّت بذلك لسعة
بطونها ، وعظمه .
(اللسان ح نج ر)

(٤) في الأصل و " م " و " ك " : وكان

(٥) جمع " كتبت في هامش " م " صح

(٦) في " ه " : يمتنع

(٧) الكتاب ٣ / ٨ ، ٢٤٦ - ٢٢٦

(٨) وقال سيويه في تعليقه امتناعه من الصرف : انه اسم
أعجمي مفرد ، وحمل على ما أشبهه من أوزان العرب ، كتعاديل ،
وقد حكى فيه الصرف ، وحينئذ لا حاجة الى تكلف جمعيته .
(العباب ٤٥ / ظ) وانظر الكتاب ٣ / ٢٢٦

- (ونحو "جوار" حكمه حكم "قاع" رفاعاً وجراً على الأعراف ، وحكم "ضوارب" نصباً ، وقيل : نصباً وجراً)
- يعني بـ "نحو جوار" ما كان جمعا لـ "فاعلة" معتلة السلام ، كـ "عوال" جمع "عالية" ، وـ "غوال" جمع "غالية" ، وـ "مواش" جمع "ماشية" ، وفيه قولان :
- أحدهما : — وهو الأعراف — أن حكمه حكم قاع في الرفع والجـ
فيقال : هذه جوار ، كما يقال : هذا قاع (١) ، ويقال : مرت (٢)
بجوار — بالجـ — كما يقال : مرت بقاع ، يعني لا يفتح الا في حال
النصب (٣) ، فيقال : رأيت جوارى ، كما يقال : رأيت ضوارب (٤) .
- يعني في النصب (٥) اعرابه لفظي ، وفي الرفع والجـ تقديري .
- والقول الثاني : ان حكم "جوارى" حكم "ضوارب" في النصب
والجـ ، فكما يقال : رأيت ضوارب ومرت بضوارب ، يقال : رأيت
جوارى ، ومرت بجوارى — بفتح اليا — فاعرابه في الرفع تقديري ،
وفي النصب والجـ لفظي (٦) .

(١) في الأصل هذا بقاع

(٢) في الأصل : ومرت

(٣) في "هـ" : في حال النصب والجـ

(٤) أنظر الكتاب ٣ / ٣١٠

(٥) في الأصل : يعني أنه في حال النصب

(٦) واختار هذه اللفظه سيويه والكسائي .
(الأيضاح ١ / ١٤٠)

وسيويه نص على أن حكمها حكم "قاع" ، وكذلك المبرد .

(أنظر الكتاب ٣ / ٣٠٨ ، والمقتضب ١ / ١٤٣)

(وبهذا سقط اعتراض عبد الله بن أبي اسحاق على الفرزدق في قوله :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا (١))

قيل : لما قال الفرزدق :

وعض زمان بابن مروان لم يدع من المال الا مسحاً أو مجلف (٢)

لحسنة عبد الله بن أبي اسحاق الزمصادي النحوى (٣) ، فهجاه الفرزدق

بهذا البيت ، وهو :

فلو (٤) كان عبد الله مولى هجوته (٥) (البيت) (٦)

وعبد الله مولى بني الحضرمي ، وبني الحضرمي حلفاء بني عبد شمس .

والمولى : الحليف الذي انضم الى قوم وهو دليل ، ليعتز بهم

فاذا حالف رجل مولى كان " أنزل (٧) .

فلما بلغ هذا البيت ابن أبي اسحاق قال : قولوا للفرزدق : لحنت

في هذا البيت أيضا ، حين حرّكت " مولي " في الخفض (٨) .

(١) البيت من [الطويل] وليس في ديوان الفرزدق .

وانظر : الكتاب ٣ / ٣١٣ المقتضب ١ / ١٤٣ ابن يعيش ١ / ٦٤ الخزائن ١١٤٨

التصريح ٢ / ٢٢٩ الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٤٠

(٢) البيت من [الطويل] وهو للفرزدق من قصيدته التي مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حدراء ما كفت تعرف

(أنظر الديوان ٢ / ٢٦)

(٣) " النحوى " كتبت في هامش " ه " صح

(٤) " فلو " كتبت في هامش الأصل صح

وروى البيت بلفظ : ولو (انظر ابن يعيش ١ / ٦٤)

(٥) روى المصنف القصة في الحاشية ٧ / ٥

(٦) " البيت " سقطت من " ك " و " م "

(٧) المخالفة فيها شيء من الذلة ، فاذا كان المحالف مولى أيضا ، كانت

المخالفة فيها ذلة مضاعفة (وانظر الصحاح ولسي)

(٨) أنظر الخزائن ١ / ١١٥

— ورواية أخرى عنه : ان الاسم منصرف — كما هو مذ هب الاخفش —

والتنوين للتمكّن .

وعلل صرفه بأن شرط هذا الجمع أن يكون بعد ألفه حرفان فصاعدا ، ولم يبق ههنا بعد الحذف الا حرف واحد بعد ألفه (١) .

ويؤيد بأن المحذوف في حكم الثابت ، بشهادة بقاء (٢) الكسرة ، لأن الياء لو لم يكن في حكم الثابت ، لما كسر الراء ، فلما حكم بثبوت الياء في حكم بقاء الكسرة ، فينبغي أن يحكم بثبوتها في منع الصرف ، لأنه حكم لفظي مثله (٣) .

(ومثله) أى ومثل نحو " جوار " (" أعشى " اذا صغر) فيقال (٤) " أعيش " .

[فان فيه الوجهين (٥) كما في " جوار " ، ففي وجه (٦) : حكمه حكم " قاض " رفعاً وجراً ، وحكم " ضوارب " نصباً ، فيقال : هذا أعيش] (٧) و " مررت بأعيش " ، و " رأيت أعيش " (٨) ، كما يقال : " رأيت أفيضل " .

— والوجه الثاني : أن حكمه حكم " ضوارب " نصباً وجراً ، فيقال : " رأيت أعيش " و " مررت بأعيش " في الصرف وعدمه أيضاً ، فانه قد يقال : انه غير منصرف (٩) ، لأن الياء المحذوفة (١٠) في حكم الثابت ، ان أصله

(١) وانظر المقتضب ١ / ١٤٣

(٢) " بقاء " كتبت في هامش " ك " صح

(٣) وانظر الايضاح ١ / ١٤١ (٤) في الاصل : فيقال هذا أعيش .

(٥) في الاصل : الوجهان

(٦) في الاصل : ففي وجه حكم الأول (٧) ما بين [] كتبت في هامش " ك "

(٨) في " ه " : أعيش (٩) في " ل " : غير المنصرف

(١٠) في الاصل : المحذوف .

التَّكْبِيرُ

الْحَمْدُ

(وأما العجمة ، فهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، وشرطها علمية فهي العجمة (١) ، والزيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط كإبراهيم) في الزيادة على الثلاثة ، (ولمك) اسم أبي نوح — عليه السلام — في تحريك الأوسط (٢) .

وانما اشترطت (٣) العلمية في العجمة ، لأنه لو لم يكن علما في العجمة (٤) ، ونقل الى العربية ، خفف على لسانهم ، فأدخل اللام ، والاضافة ، بخلاف ما اذا كان علما ، فانه تمتنع (٦) اضافته ، وادخال اللام عليه ، يعني لا تجرى عليه أحكام العربية ، فيقوى (٧) أمر العجمة .

ويشترط مع العلمية أحد الأمرين من (٨) : الزيادة على الثلاثة (٩) أو تحرك الأوسط ، لأنهما يوجبان (١٠) الثقل ، بخلاف الثلاثي الساكن (١١) .

(١) في الأصل : العجمة .

ويقصد المصنف بـ " علمية في العجمة " كون الاسم علما في لغته الأعجمية .

قال صاحب العباب : وليس هذا بشرط ، بل الشرط أن تكون في أول استعمالها في لغة العرب علما ، سواء كانت قبل استعمالها فيه علما كإبراهيم ، أولا ، وكالون ، فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى " الجيد " ، ثم جعل علما لراوى " نافع " ، — وهو عيسى — لجودة قراءته .

(العباب ٤٦ / و) وانظر الايضاح في شرح الفصل (١٤٧ / ١)

(٢) لمك بن متوشلح ، أبو نوح عليه السلام (الحاشية ٧ / و ، اللسان ل م ك)

(٣) في " هـ " : اشترط .

(٤) في الأصل : في العجمة

(٥) في " م " : قد نقل

(٦) في " ل " و " هـ " : تمتنع

(٧) في " ك " : فيقول

(٨) " من " سقطت من " هـ "

(٩) في " هـ " : الزيادة على الزيادة

(١٠) في الأصل : لا يوجبان ، والتصويب من باقي النسخ

(١١) في الأصل و " ك " : ساكن

قلت : المعجمة هناك أيضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا
من الصرف ، بل اعتبرت لترجيح أمر التأنيث والتقوية له (١) ،
ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا مؤثرا في منع
الصرف .

(١) " له " سقطت من " ك " .

الألف والنون

وأما الألف والنون فإن كانتا في اسم غير صفة ، فشرطه العلميّة (تحقيقا للزومه) نحو " عثمان " ، وإن كانتا في صفة ، فانتفاء " فعلانة " وقيل : وجود " فعلى " بعد أن كانت على " فعلان " (١) ، تحقيقا للمضارعة ، فـ " سكران " ممتنع (يعني على الوجهين ، لأنه انتفى فيه " فعلانة " ، ووجد فيه " فعلى " كـ " سكى " .

(و " ندمان " منصرف) على الوجهين ، لأنه وجد له " فعلانة " وانتفى فيه " فعلى " .

(و " رحمن " (٢) مختلف فيه) فعلى اعتبار امتناع (٣) " فعلانة " يمنع من الصرف ، وعلى اعتبار وجود " فعلى " ، ينصرف (٤) لم يوجد فيه " رحمى " (٥) .

وقوله : " بعد أن كانت " أى " فعلى " على " فعلان " ، أى في المذكور ، تحقيقا للمضارعة ، يعني أن الألف والنون مضارعتان لألفي التأنيث في " حمراء " ، لأنهما زيادتان زیدتا معا في آخر الكلمة ، ولكون ما قبلها مفتوحا (٦) ، ولكون أول الزیادتين مدّة ، فهذه الوجوه (٧) لبيان أصل المضارعة .

وذكر المصنف لتحقيق المضارعة وجهها آخر ، وهو : أن مذكر كل واحد منهما مخالف بالصيغة لمؤنثه ، فـ " فعلان " مذكر ومؤنثه " فعلى "

(١) أنظر المقتضب ٣ / ٣٣٥ والایضاح في شرح الفصل ١ / ١٤٦ ،

وأبن يعيش ١ / ٦٧

(٢) في الأصل : ورحمان

(٣) في " ك " : انتفاء

(٤) في " م " : إذا

(٥) أنظر الايضاح ١ / ١٤٦ ، وأنظر تعبير ابن الحاجب في شرح الكافية ١ / ٦٠

(٦) في الأصل و " ك " : مفتوحة

(٧) في " هـ " : الوجه

و " أفعل " مذكر - كأحمر - ومؤنثه " حمراء " ، فكون (١) كل واحد منهما بناءً مخالفًا لمؤنثه (٢) تحقيق (٢) للمضاربة بينهما .

وهذا معنى قولهم : " ان " فعلان " وفعلاء " (٤) مضارعان أيضا " من حيث أن مذكر كل واحد منهما مخالف لمؤنثه في الصيغة بخلاف " ضارب " و " ضاربة " ، فان مذكره ومؤنثه (٥) في الصيغة متساويان ، لا يختلفان إلا بوجود التاء وعدم التاء (٦) .

بخلاف " فعلان وفعلى " فانهما يختلفان صيغة ، كما أن " حمراء " و " أحمر " يختلفان صيغة ، ولذلك قال بعده : " تحقيقا للمضاربة بينهما " (٧) .

-
- (١) في " هـ " : فيكون
 (٢) في " م " : لمؤنث الآخر
 (٣) في الأصل : تحقيقا
 (٤) في الأصل : وفعلى
 (٥) في " ك " و " م " : مؤنثه ومذكره
 (٦) في " م " : وعدمها
 (٧) تحقيقا للمضاربة بينهما وبين ألفي التانيث من حيث أن صيغة ما فيه الألف والنون مفسّرة عن صيغة مذكّره ، نحو أحمر وحمراء .
- وقد يكون بينهما مشابهة بوجوه آخر ، ككون زيادة الزائدتين في الموضعين معا ، وككون الزائد الأولى منهما ألفا .
- وكساوى الصدرين فيهما في الوزن ، فان " سكر " من " سكران " مثل " حمر " من " حمران " ، لكن الوجه الضروري للمشابهة هو انتفاء التاء ، ولهذا صرف " ندمان " مع وجود بعض هذه الوجوه من المشابهة .
- (العباب ٤٦ / ظ)
- (وانظر شرح الكافية ١ / ٦٠)

الفن لا يقل

(١) وأما ألف اللاحق (١) ، فهي ألف تلحق الآخر وحدها ،
لا للتأنيث ، وشرطها العلمية (٢) ، نحو " أرطى " إذا سمي به ،
ويدل على أنها لغير التأنيث ، مجيء " أرطاة " (٣)
فتم " ألف اللاحق " ب : ألف تلحق آخر الكلمة لا للتأنيث .
ولا يريد (٤) ب " اللاحق " ههنا (٤) ، أن يلحق به الاسم
بأصل ، فان ألف " قبعثرى " لللاحق ، فانها ألف لحقت آخر الاسم ،
وليس التأنيث بدليل " قبعثرة " ، وليس في الكلام سدا سي أصل (٥)
يلحق بهذا به ، بل المراد ب " اللاحق " ما فسرناه به .
فعلى هذا ، لو سمي ب " قبعثرى " (٦) ، كان غير منصرف
للعلمية ، وألف (٧) اللاحق (٨) ، لانه بالعلمية أشبهت ألف
التأنيث (٩) .

-
- (١) في الأصل : وأما ألف الحاق ، وفي " هـ " : الألف اللاحق
(٢) العلمية " سقطت من " هـ "
(٣) في " ك " : ولا يرد
(٤) في الأصل و " ك " : ههنا
(٥) في " م " : أصلي
(٦) في الأصل : قبعثرى
(٧) في الأصل و " ك " : والألف
(٨) في الأصل : لللاحق
(٩) في هامش العباب :
الفرق بين ألف التأنيث ، وألف اللاحق ، أن ألف التأنيث غير
منقلبة عن شيء ، ولم تلحق بنا " بينا " ، وقد يكون قبلها
ثلاث متحركات لكونها ساكنة غير مبدلة من شيء ، كجـمـزى ،
ولا تدخل عليها تاء التأنيث ، ومدخولها غير منصرف أبدا .
- =====

وقوله : " وحدها " أى هي ألف مفردة ، هكذا نقل في الحواشي
عن المصنف .

وفي جعل " ألف اللاحق " سببا ، نظرا ، لأنه يتوقف على استعماله
من العرب ممنوعا من الصرف ، ولا تفقد لا نسلم منع صرفه ، ولذلك
لم يذكر صاحب الفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف في " أرطى "
عندهم بعد التسمية ليس فيه إلا سبب واحد ، فحقه أن يكون
منصرفا (١) .

=====

ولا يكون قبل ألف اللاحق ثلاث متحركات ، فيتوالى أربع متحركات .
ومدخولها لا ينصرف إلا معرفة .
وهي منقلبة عن واو أو ياء ، ولهذا قيل في قولهم : " لا يقع ألف اللاحق
إلا آخر ، تجوز " لأنها عند المحققين ، ياء تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت
ألفا .

الآن الحاقها في موضع تنقلب هي فيه ألفا ، مخصوص بأن يكون آخر ، لأنها
لو ألحقت في غير الآخر ، لا تخل من أن تكون متحركة مفتوحا ما قبلها ، أو غير
ذلك ، ففي الأول يلزم انقلابها ألفا فيه ، [فزال] وجه اللاحق لفوات
الحركة فيها ، فيفوت المعنى الذي لأجله ألحقت .
وأيا ، لما حكموا بأن الألف لا تقع أصلا إلا وهي منقلبة عن واو ، أو
ياء ، — لأن الأصول في الإثنية قابلة للحركات ، فكرهوا أن يضعوها فيها
ما لا يقبل الحركة — حكموا بأنها لا تقع لللاحق ، لأنهم إذا أوقعوها
للاحق ، كانوا قصدوا اجراءها مجرى الأصلي ، فكرهوا أن يضعوها
للاحق ما لا يكون أصلا . (هامش العباب ٤٦ / ظ)

(وانظر المقتضب ٣ / ٣٣٨ ، ٤ / ٤)

(١) وقد نقل " نظرا " المصنف في هامش العباب (٤٦ / ظ)
وذكر بدل قوله " صاحب الفصل " قوله " الزمخشري " ، وانظر الفصل

(١)

(وهذا ان الاخير ان) يعني ألف الالحاق ، والألف والنون المضارعتين
(لا يعدان سببين أصليين ، بل هما فرعا ألف التانيث) هذا في
ألف " أرطى " ظاهر ، لأن سببيته تتوقف على شبهه (٢) بألف التانيث
وأما (٣) في الألف والنون ، ففيه نظر (٤) ، لأن النحويين ذكروا أنه
فرع على المزيد عليه ، كما أن التانيث فرع على التذكير ، وكذا (٥)
في غيره ، فثبتت فرعيته من هذه (٦) الجهة .

(٧)

لكن ذكروا - لوجه التقوية - مضارعتهما لألفي التانيث ، لا أن
فرعيته تتوقف على هذا الشبه ، بخلاف " ألف أرطى " ، فان فرعيته
تتوقف على هذا الشبه (٨) .

(١) في " ل " و " م " : المضارعتان

(٢) في " هـ " : شبه

(٣) في الاصل و " ك " : أما

(٤) قال صاحب العباب : قال الشاح : فيه نظر ، وذكر اعتراض

المؤلف (العباب ٤٧ / و)

(٥) في " هـ " : فكذا

(٦) " هذه " كتبت في هامش الاصل صح

(٧) في " هـ " : لوجهه

(٨) " الشبه " سقطت من " هـ " .

وانظر المقتضب ٣ / ٣٣٨

صَرْفُ مَا لَا يُصْرِفُ

لِلضَّرُورَةِ

(ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة مطلقا ، خلافا للكوفيّين في
" أفعل من كذا " ، وما تمسّكوا به يبطئه لحقوق التنوين بـ " خير
منه " و " شر منه ") (١)

يعني أن غير المنصرف جاز صرفه لضرورة الشعر مطلقا ، يعني في
كُلِّ بناء ، نحو قول الشاعر :

عهدت بها وحشر عليها براقع — بالتنوين —

وهذا (٢) وحوش أصبحت لم تبرقع (٣)

وإنما جاز صرف ما لا ينصرف ، لأنه يردّه الى أصله ، وهو الصرف .
ويستثنى ما في آخره ألف التانيث المقصورة ، كـ " حلى " ، فأنه
لا يجوز صرفه ، إذ لا ضرورة الى صرفه ، لأنه إذا صرف أدخل عليه
التنوين ، وتسقط الألف ، فيؤدى الى الاتيان بحرف ساكن ، ولا ضرورة
تلقا إليه .

فقله : " للضرورة " أخرج هذه الصورة (٤) ، لأنه لا ضرورة فيه .
وأما الكوفيون فلا يجوزون (٥) صرف " أفعل من كذا " ، الملازمة

(١) أنظر الانصاف / المسألة السبعين (٤٨٨ — ٤٦٣)

(٢) في الأصل : فهذا

(٣) البيت من [الطويل]

(٤) " الصورة " كتبت في هامش الأصل صح ، وفي " ك " : الضرورة

(٥) في الأصل : فلا يجوزون على الإطلاق .

" من " الدالة (١) على المفاضلة ، فصار بمنزلة الضاف ، فيمنع دخول التنوين فيه . (٢)

(٣)
وقال المصنف : وجود " من " لا يمنع من تنوينه ، كما لم يمنع من تنوين " خير منه " و " شر منه " ، لأنهما بوزن " أفعل " في التقدير (٤)

(وللتناسب) عطف على قوله : " للضرورة " ، أي يجوز صرف غير المنصرف للتناسب أيضا .
(مثل : " سلاسل وأغلا لا " (٥)) فإنه قارن كلمات منصرفة فنصرف لتناسبها . (٦)

(١) في الأصل : الدلالة ، والتصويب من باقي النسخ .

(٢) قال المصنف في الحاشية :

الكوفيون على أن " أفعل من كذا " لا يجوز صرفه في الضرورة ، لأن " من " لما اتصلت به ، منعت من صرفه لقوة اتصالها .

وقال بعضهم : لأن " من " يقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، وبهذا يبطل لحق التنوين بـ (خير منه) و (شر منه) ، ويدل على أن منع الصرف ليس لأجل " من " .
(الحاشية ٧ / ظ)

(٣) في " م " و " هـ " : لا يمنع

(٤) أنظر الأشموني ٢٠٧ / ٣

(٥) بعض الآية رقم (٤) من سورة " الانسان " ، والآية بتمامها :

" انّا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلا لا وسعيرا " .

وهي قراءة نافع والكسائي ، وكذلك قراءة : قواريرا قواريرا (الآيات ١٥ - ١٦ سورة الانسان) وأنظر الأشموني (٣٠٧ / ٣)

وفي " اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر " : قرأ نافع وأبو بكر والكسائي وأبو جعفر ، بتنوينهما معا . (ص ٤٩)

(٦) التناسب على قسمين :

تناسب للكلمات منصرفة انضمت اليها غير منصرفة ، مثل " سلاسل وأغلا لا وسعيرا " ، وتناسب في رؤوس الآي ، كـ " قواريرا " . (العباب ٤٧ / و)

(ولا يجوز عكسه) أى لا يجوز منع صرف المنصرف لضرورة الشعر
لأنه ليس ردًا الى أصله ، بخلاف الأول (١) .

(وأهل الكوفة (٢) جئوا منع الصرف للعلمية وحدها) أى من
غير سبب ثان .
(متمسكين بقوله :

وما (٣) كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع (٤))
حيث منع " مرداس " من الصرف ، وليس فيه إلا العلمية فقط .
وأجاب عنه بعضهم بأن الرواية : يفوقان شيخي في مجمع (٥) .
وهذا ليس بمستقيم ، لأن الرواية الأخيرة صحيحة منقولة في
صحيح مسلم ، وفي غيره ، ويكفي في التمسك (٦) بالرواية
الصحيحة (٧) .

(١) في " م " : الأولى

وقال صاحب العباب : لأن الضرورة لا تخرج الأشياء عن أصولها
وانما تردها اليها . (العباب ٤٧ / ٥) وانظر المقتضب (٣٥٤ / ٣)

(٢) في " هـ " : الكوفية

(٣) في الأصل و " ك " : فما

(٤) البيت من [المتقارب] ، وهو لعباس بن مرداس

و " حصن " و " حابس " و " مرداس " أسماء .

وانظر البيت في الانصاف ٤٩٩ / ٢ وابن يمين ٦٨ / ١

(٥) وانظر المسألة مفصلة في " الانصاف " / المسألة التاسعة والستين (٤٨٨ -

٥٢٠)

(٦) " التمسك " كتبت في هامش " ل " صح

(٧) انظر صحيح الامام مس . : ٧٣٨ / ٢

بل (١) الأولى أن يقال : انه على خلاف الأصل ، واستعمال
الفصحاء (٢) .

وقبله : أتجمل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والآخر

ومده (٣) : وما كان حصن ولا حابس (البيت)

ومده : وقد كنت في الحرب ذا تدر (٤) فلم أعط شيئا ولم أمنع

الا أفائل أعطيتهم عديد قوائمها الأربع

وكانت نهايا تلاقيتها بكسرى على الناس بالاجر

وايقاظي الناس أن يرقدوا اذا هجع الناس لم أهجع (٥)

وما كنت دون امرئ منهما ومن (٦) تخفض اليوم لا يرفع (٧)

(١) " بل " كتبت في هامش الأصل صح

(٢) وارتضى ابن مالك مذهب الكوفيين ، ونسب الجواز الى الاخفش
والفارسي .

ودليل ابن مالك ، كثرة الشواهد على صرفه ، (أنظر ما استشهد به في

الاشموني ٣٠٨ / ٣) وأنظر ابن يعيش (٦٨ / ١)

(٣) " ومده " سقطت من " هـ "

(٤) في " م " و " هـ " : ذا تدر

(٥) البيتان سقطا من " ك " و " ل " و " م " ، وكتبها في هامش الأصل صح

والتصويب من " هـ " .

(٦) " ومن " كتبت في هامش الأصل صح

(٧) أنظر الابيات مع الاختلاف في الرواية والترتيب في الخزانة (٧٣ / ١)

ففيها : وكانت نهايا تلاقيتها بكسرى على المهر في الاجر

وفيهما : الا أفائل من عديد قوائمه الأربع

وفيهما : وايقاظي القوم أن يرقدوا اذا هجع الناس لم أهجع

وذلك أن النسبي — صلى الله عليه وسلم — (١) أعطى (٢) جمعا (٣) من المؤلفات ، منهم من بني فزارة عيينة بن حصن (٤) ، ومن بني تميم ، الأقرع بن حابس (٥) ، وكل واحد منهما مائة ناقة ، وأعطى عباس بن مرداس (٦) خمسين ، فقال العباس في ذلك للنسبي — صلى الله عليه وسلم — (٧) :

أَتَجْمَل (البيت)

- (١) في الأصل و " ل " و " ه " ؛ عليه السلام
 (٢) " أعطى " سقطت من " ك "
 (٣) " جمعا " سقطت من " ه "
 (٤) عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جويعة — بالجيم مصفرا — الفزاري ، أبو مالك ، كان اسمه حذيفة ، فلقب " عيينة " ، لأنه كان أصابته شجرة ، فحفظت عيناه ، وكان من المؤلفات قلوبهم .
 (أنظر أخباره في الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤ / ٣ الترجمة ٦١٥١)
 (٥) الأقرع بن حابس بن عقيل المجاشعي الدارمي التميمي ، صحابي توفي سنة (٣١ هـ — ٦٥١ م) قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني دارم ، (من تميم) وشهد " حنيناً " وفتح مكة ، والطائف ، وسكن المدينة وكان من المؤلفات قلوبهم ، استشهد بالجوزجان .
 وفي المؤرخين من يرى أن اسمه " فراس " ، وأن " الأقرع " لقب له ،
 لقرع كان في رأسه ، (أنظر الأعلام ٣٤٣ / ١ تهذيب ابن عساكر ٨٦ / ٣ ذيل المذيل ٣٢ الخزائن ٣٩٧ / ٣ عيون الأثر ٢٠٥ / ٢)
 (٦) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، من حضر ، أبو الهيثم ، شاعر فارس ، من مادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفات قلوبهم ، ويدعى : فارس العبسيدي — بالتصغير — وهو فرسه ، كان بدوياً قحاً ، لم يسكن مكة ولا المدينة ، وإذا حضر الغزو مع النبي ، لم يلبث أن يعود إلى منازل قومه .
 أنظر : الأعلام ٣٩٦ / ٤ تهذيب تهذيب ابن عساكر ١٣٠ / ٥ الإصابة ٤٥٠٢ الخزائن ٧٣ / ١ تهذيب ابن عساكر ٢٥٥ / ٧ رغبة الأمل ١٢٦ / ٦
 (٧) في الأصل و " ل " و " ه " ؛ عليه السلام

والعبسيد : اسم فرس العباس .

فأعطاه النبي — صلى الله عليه وسلم — مائة ناقة .

يقال : السلطان ذو تدر* ، أى ذو عدة وقوة على دفع أعدائه
عن نفسه ، وهو (١) اسم فوضح للدفع ، من الدر* والتاء
زائدة (٢) .

والمرداس — بكسر الميم — أصله الحجر الذى يرمى به البسر
ليعلم أفيها ماء ، أم لا ، وبه سمي الرجل (٣) .

وقوله : " لم أعط شيئا ولم أمنع " معناه : اني لم أمنع لاني
أعطيت بعضا ، ولم أعط شيئا أستحقه ، وهو المائة .

(وما أحد سببه — أو أسبابه — العلمية ، انصرف عند التنكير
لما أنها لا تكون إلا مع (٤) ما (٥) هي شرطه ، والمعدل
وزن الفعل — وهما متضادان — اذ المعدل لا يكون إلا في الأوزان
المذكورة ، وليست من أوزان الفعل ، فلا يكون إلا أحدهما (٦)
فاذا نكّر بقى بلا سبب ، أو على سبب واحد ، نحو : " رب
سعاد وقطام " (٧) .

(١) في " ك " : وهم

(٢) والتاء زائدة كما زيدت في " ترتب " و " تنضب " و " تنفل " .
وانظر ما ذكره الشارح في الصحاح (د ر أ) وكذلك في اللسان
وانظر الكتاب (١١٦ / ٣)

(٣) الصحاح (د رس)

(٤) " مع " كتبت في هامش " م " صح

(٥) " ما " سقطت من " هـ "

(٦) في " ك " : إلا بعدهما

(٧) أنظر الفصل ص ١٧

كل اسم أحد أسبابه العلمية ، كمنفاد وطلحة ، أو أحد أسبابه
(١) العلمية كـ " أذريجان " ، فان فيه العلمية ، وتأنيث البقعة ، والمجمة
والتركيب ، والألف والنون ، يعني تكون العلمية مؤثرة فيه ، فان
حكمه أن ينصرف اذا نكر ، لأن العلمية مع الأسباب ، اما أن
تجامعها ، أولا ، فان لم تجامع كالوصف ، فليس مبحثنا (٢) ، وان
جامعتها (٣) ، فاما أن تكون مؤثرة ، أولا .

فان لم تكن مؤثرة ، كالجمع ، وألفي التأنيث ، فليس مبحثنا أيضا .
وان كانت مؤثرة ، فاما أن تكون العلمية شرطا فيها ، أولا ، فما هي
شرط فيه كالتركيب (٤) ، والمجمة ، والألف والنون في الاسم ، والتأنيث
والتعريف .

وما ليس شرطا فيه ، هو العدل ووزن الفعل ، فالعلمية المؤثرة لا
تكون الا مع ما (٥) هي شرطه (٦) ، أو مع العدل ووزن الفعل .
(٧)
فان كان مع ما هي شرطه ، فاذا نكر انتفى الشرط ، فيبقى الاسم
بلا سبب ، لا انتفاء المشروط بانتفاء شرطه .

(١) في الأصل : والمجم
(٢) أنظر في تضاد الوصفية مع العلمية (الايضاح في شرح الفصل
(١٥٠ / ١)

(٣) في الأصل : وان تجامعها

(٤) في الأصل : كالمركب

(٥) " ما " كتبت في هامش الأصل صح

(٦) في " هـ " و " م " : شرط

(٧) في " لـ " و " هـ " : فاذا

وما ليس شرطاً فيه ، هو العدل ووزن الفعل ، فكان مظنة لأن يتوهم أنه بعد التفكير يبقى سببان ، وهما العدل ووزن الفعل ، فدفع هذا الوهماً بقوله : " وهما متضادان " ، فلا يكون اسم مشتمل على العلميّة والعدل ووزن الفعل ، حتى يبقى بعد التفكير سببان (١) .

وبيان التضاد أن أوزان العدل محصورة بحسب الاستقراء فيما ذكرناه (٢) ، نحو : فعل كسر ، وفعال كثلث ، وفعل كمثلث ، وفعال كقطام ، وليس شيء منها بوزن الفعل (٣) ، فلا يجتمع وزن الفعل والعدل ، بل يكون مع العلمية أحدهما ، فحينئذ إذا نكر بقى على سبب واحد ، فيكون مصروفاً (٤) .

ونذكر في تنكير العلم قوله : " رَبِّ سَعَادٍ وَقَطَامٍ " ، لَأَنَّ " رَبَّ " لَا تدخل إلا على النكرات ، فمعناه (٥) : رَبِّ مَسْمُوعِي بِسَعَادٍ وَقَطَامٍ .
فـ " سَعَادٍ " (٦) ، مثال لما كان العلميّة فيه شرطاً ، وهو التأنيث ،
فيبقى بعد التنكير بلا سبب .

و "قطام" ، مثال لما (٧) يبقى على سبب واحد ، لأن فيه العلمية والعدل والتأنيث ، فإذا نكّر يزول اعتبار التأنيث ، فبقي على سبب واحد ، فثيب أنه بعد التنكير ينصرف الاسم ، وهذا واضح (٨) .

(١) انظر الايضاح في شرح الفصل ١٥٠/١

(۲) فی "م" و "ل" : فیما ذکرنا۔

(٣) في "ك" : يوزن للفعل

(٤) أنظر الايضاح ١٥٠/١ - ١٥١

(٥) في الأصل : فمحمدا

(٦) "فسعاد" كتبت في هامش الآية الأولى صح

(۷) فی الاصل : مما

(۸) انظر ابن يعیش ۷۰/۱

قوله : " والعدل ووزن الفعل " [هما مجروران عطفا على " ما "
 أى الـ مع ما هي شرطه ، أو الـ مع العدل ووزن الفعل] (١) .
 (الـ نحو أحمر وسكران ، إذا نـ بعد العلمية عند سيويه ،
 اعتبارا بالوصفية) (٢)

هذا استثناء من الضابط المذكور ، فان نحو " أحمر " غير منصرف
 لوزن الفعل والصفة ، فإذا جعل علما ، امتنع للعلمية ووزن الفعل
 فإذا نـ كان القياس أن ينصرف . لأن العلمية وجدت مع وزن الفعل
 فبعد التنكير لا يبقى الـ سبب واحد ، وهو وزن الفعل ، فانصرف .
 فقال سيويه : انه بعد التنكير غير منصرف أيضا ، اعتبارا للوصفية
 الأصلية ، فالخلاف راجع الى أن الوصفية الأصلية بعد الحكم بزوالها
 بالعلمية ، هل هي معتبرة ، أم لا ؟ فاعتبرها سيويه .. ، ولم
 يعتبرها الأخفش (٣)

(ولا يلزمه) أى لا يلزم (٥) سيويه (باب " حاتم " لما يلزم
 من اعتبار متضادين في حكم واحد (٦)) .

(١) ما بين [] سقط من " ك " ، وكتب في هامش الأصل صح

(٢) أنظر العبارة في المفصل ص ١٧

(٣) في الأصل و " ك " : أو لا

(٤) أنظر الكتاب ١٩٤ / ١ والايضاح في شرح المفصل ١٥١ / ١

وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠ / ١

(٥) في " ل " و " هـ " : ولا يلزم

(٦) " واحد " سقطت من " ك "

هذا جواب عن ايراد سيوييه ، وهو أن باب " حاتم " — يعني
كل ما كان صفة في الاصل ، فجعل علما — فينبغي أن يمنع من
الصرف حال كونه علما ، للوصفية الاصلية والعلمية .

فأجاب بأنه لا يلزمه ، لأن الوصفية الاصلية ضادة (١) للعلمية
ولا (٢) يمكن اعتبار المتضادين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ،
بخلاف ما اذا نكر العلم الذي كان وصفا ، فانه يمكن اعتبار
الوصفية الاصلية ، لارتفاع ما يضادها ، وهو العلمية (٣) .

فان قلت : لا نسلم أن الوصفية الاصلية ضادة للعلمية في الحال
لأن معنى الوصفية الاصلية أنه كان وصفا في الاصل ، ويصدق
على العلم أنه كان وصفا في الاصل ، فهما غير متضادين ، كما
أن نحو " الحسن " علما ، أدخل فيه اللام باعتبار الوصفية
الاصلية ، فحال كونه علما اعتبر فيه الوصفية الاصلية ، ولذلك أدخل فيه
اللام ، فلم لم تعتبر الوصفية الاصلية في نحو " حاتم " ؟

قلت : غاية ما ذكر في الفرق بينهما ، أن الاجتماع بين الوصفية الاصلية
والعلمية ، شرط ليكون سببا لمنع الصرف ، وأما " اللام " في " الحسن "
فيستلزم اعتبار الوصفية ، لكن اعتبار الوصفية ليس شرطه أن يكون مع العلمية
في ادخال اللام ، فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ،
ومنع الصرف يشترط فيه اعتبار الوصفية مع العلمية .

(١) في " هـ " : ضاد

(٢) في " لـ " : فلا

(٣) وانظر الايضاح في شرح المفصل ١ / ١٥٢ — ١٥٣

وهذا انما يصح اذا سلم التضاد بين الوصفية الاصلية ، والعلمية
في الحال ، ونحن قد منعناه من أصله ، فلا يبغي هذا الفرق في
الجواب .

وخاية تقرير مذهب سيوييه : أننا علمنا بالاستقراء اعتبار الوصفية
الأصلية في (١) مضمين :

— أحدهما : ما كان وصفا [في الأصل] (٢) وهو الآن وصف ،
كـ " أحمر " في غير العلم .

— والثاني : ما كان وصفا في الأصل ، وهو الآن اسم جنس غير علم ،
كـ " أسود " للحيّة ، وـ " أدهم " للقيد (٣) .

وأما اذا كان علما ، وكان وصفا في الأصل ، فلم يعهد اعتباره ، فلا
بدّ له من دليل ، وعلى الأخفش بيانه .

وأما بعد تنكير العلم ، فقد رجح مساويا لصورة " الأسود " وـ " الأدهم "
لأنه ليس معه المنافى حينئذ .

ومعنى قوله : " لما يلزم من اعتبار متضادين (٤) في حكم واحد "
أى : [اعتبار اجتماع متضادين (٥) معا (٦) في حكم واحد] (٧)
وهو منع الصرف ، فان اشتراط السببين معا يشترط في هذا الحكم ،
وهذا احتراز عن صورتين :

(١) في " سقطت من " كـ

(٢) في الأصل " سقطت من " كـ

(٣) أنظر الكتاب ٢٠١ / ١

(٤) في " لـ " وـ " هـ " وـ " مـ " : متضادين معا ، وما أثبتته هو المتقدم في قول المصنف

(٥) في الأصل وـ " كـ " : المتضادين

(٦) معا " سقطت من الأصل " كـ

(٧) لما بين [ما سقط من " كـ " ، وكتب في هامش الأصل صح

— أحدهما : نحو " الحسن " علما ، فإنه انما (١) أدخل اللام باعتبار الوصفية ، ولكن الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا في ادخال اللام .

— الثانية : " الأخاص " (٢) ، فإن هذا الجمع [انما يكون في الاسم لا في الصفة (٣) ، وادخال اللام انما يكون باعتبار الوصفية ، فإذا جمعناه هذا الجمع ، وعرفناه (٤) باللام ، فقد اعتبرنا الوصفية والعلمية ، لكنهما في الحكمين مختلفين ، أما الوصفية فباعتبار اللام ، وأما العلمية فباعتبار جمعها هذا الجمع (٥) فهما (٦) معتبران في حكمين مختلفين ، وهما ادخال اللام ، وجمعهما هذا الجمع .

ويمكن أن يقال : هذه الصورة خارجة بالقيد الأول ، وهو اعتبار اجتماع السببين معا ، إذ اعتبارهما معا ليس بشرط .

(وانصرف " أحاد " ونحوه) كثلاث ومثلث (علما) لأنه يمكن اعتبار العدلية الأصلية ، لأنه يلزم (٧) الوصفية ، فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية مع العلمية ، فيمتنع كـ " حاتم " .
(وإذا نثر بعد التسمية فحكمه حكم " أحمر ") يعني إذا نثر " أحاد " ونحوه ، فيزول مانع اعتبار [العدلية والعلمية (٨) ، فتد (٩) العدلية مع الوصفية الأصلية ، فحكمه حكم أحمر باعتبار الوصفية] (١٠)

(١) " انما " كتبت في هامش " ك " صح

(٢) الأخاص : من ولد الأخص ، منهم : عوش ، وعمرو ، وشريح . (الصحاح ج و ص)

(٣) في الأصل و " ه " : بالصفة (٤) في " م " : وعرفنا

(٥) ما بين [] سقط من " ه " (٦) فهما " كتبت في هامش الأصل

(٧) في " ل " و " م " : يستلزم ، وفي " ه " لا يستلزم .

(٨) في الأصل و " ل " و " م " و " ه " : وهو العدلية ، وما أثبتته من " ك " .

(٩) في " ل " و " ه " : فتد (١٠) ما بين [] كتب في هامش الأصل .

فان قلت : " مساجد " اذا جعل علما ، ينبغي أن لا تعتبر فيه
الجمعية ، لأن الجمعية تنافي العلمية ، ولذلك اذا جمع العلم
يتألف بتكثيره ، فالجمعية منافية لها .

قلت : المراد أنه (١) مشابه للجمع . ، فلذلك اعتبر ، ولذلك قالوا
" من الاشباب الجمع وما يشابه الجمع " .

فان قلت : فلم اعتبر مشابه الجمع في التأثير ولم يعتبر مشابه العدل ؟
قلت : لأن الجمع اعتبر في تأثيره صيغة منتهى الجموع ، فكونه (٢)
على هذه الصيغة سبب لاعتباره ، والعدلية لم يعتبر في اعتبار
كونها على صيغة مخصوصة ، فاعتبر المشابهة في الأولى ، دون الثانية .

(١) في الأصل : المراد به

(٢) في " ل " : وكونه

(١) وطريق تنكير العلم ، أن يتأول بواحد من الأئمة السمتة به (١)
نحو : " هذا زيد ، ورأيت زيدا آخر " ، أو يكون (٢) صاحبه
قد اشتهر بمعنى من المعاني ، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك
المعنى ، نحو قولهم : (٣) " لكل فرعون موسى " (٤)
لما ذكر المسألة السابقة ، وهو أن ما أحد سببه ، أو أسبابه
العلمية ، ينصرف عند التنكير ، كان مظنة لأن يقال (٥) : فما
طريق تنكير العلم ؟
فقال : وطريق تنكير العلم ... إلى آخره .

وذكر لتنكير العلم طريقين :
— أحدهما : أن يتأول العلم واحدا من الجماعة السمتة به ،
يعني أن لفظ " زيد " — مثلا — لواحد مشخص ، فإذا أراد
السمي بالزاي والياء والدال ، صار اسم جنس ، متوطئا ، يدخل فيه
كل (٥) من سمي به ، فخرج عن العلمية (٦) .

(١) الفصل ص ١٢

(٢) في " هـ " : ويكون

(٣) " قولهم " سقطت من الأصل

(٤) في الأصل : أن يقال

(٥) " كل " سقطت من الأصل

(٦) قال ابن الحاجب :

تأويل العلم هذا التأويل قليل ، والدليل على ضعفه

أن العلم إنما وضع لشيء بعينه ، غير متناول ما أشبهه

فإذا نكرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له .

(١) الايضاح في شرح الفصل ١ / ١٠٠

(وانظر ابن يعين ، ١ / ٤٤)

ولم يقتصر على قوله : " أن يتأول بالمسمى بالاسم " ، لأنه لا يلزم منصفه التنكير ، بل يكون خروجاً من التعريف العلمي الذي التعريف اللامي ، وإنما يكون نكرة ، إذا أريد واحد من المسمى به ، فلذلك قال : " يتأول بواحد من الأئمة المسماة به " ولم يقل : " بالمسمى به " (١) .

ولذلك لو قيل : " هذا الزيد أشرف من ذلك (٢) الزيد " ، لكان معناه : أن المسمى بزيد المشار إليه ، أشرف من ذلك المسمى الآخر ، ويكون معرفة ، ولذلك وقع صفة لـ " هذا " (٣) .

فتنكيره باعتبار ارادة واحد من المسمى .

— والثاني : أن يكون صاحب العلم — أي سماء — مشهوراً بمعنى من المعاني ، فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى ، نحو " لكل فرعون موسى " فالفرعون ، مشهور بالظلم ، فكأنه (٤) أريد " لكل متصف بالظلم " ، أي : لكل ظالم مبطل ، موسى ، أي : عادل محق .

فالهندكير في الأول باعتبار التسمية ، وهو كونه مسمى به ، وفي الثاني باعتبار الاتصاف بالمعنى الذي فيه ، إذ ليس المراد بقولهم :

(١) في " ك " : المسمى به

(٢) في " ك " : من ذاك

(٣) وقد نقل " هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد " الزمخشري

عن أبي العباس المبرد .

(أنظر المفصل ص ١٤ ، وابن يعيش (١ / ٤٥)

(٤) في " ل " و " م " و " ك " والأصل : وكأنه ، والتصويب من " هـ " فقط

" لكل فرعون موسى " [لكل مستى] (١) بفرعون ، مستى بموسى (٢)

وهذا المثال ان ورد في استعمال العرب ، فتأويله ما ذكره .
على أنه يحتمل أن يقال : لا حاجة الى تنكيره ، بل يقدر " المثل "
كما قيل في :

لا هيثم الليلة للمطي (٣)

وفي :
قضية ولا أبا حسن لها (٤)

(١) ما بين [] كتبني هامش " ك " صح

(٢) قال المصنف في الحاشية :

قولهم " لكل فرعون موسى " ليس المراد به مستى ب " فرعون "
ومستى ب " موسى " ، بل المراد : لكل جبار مبطل ، فهتار
محق . (الحاشية ٧ / ظ - ٨ / و)

(وانظر شرح الكافية ١ / ٢٦٠)

(٣) البيت من [الرجز] وهو مجهول القائل .

ونقل صاحب الخزائنة البيت في جملة أبيات عن أبي عبيد القاسم
بن سلام ، في كتابه " غريب المصنف " ، وبعد البيت :
ولا فتى مثل ابن خيبر

و " هيثم " : اسم رجل كان حسن الحدا ، للابل ، وقيل : جيد الرعية
وقيل : هو هيثم بن الأشتر ، وكان مشهورا بحسن الصوت ، فني
حدائه للابل ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيدا ، والفلاوات ، وسوق
الابل . (الخزائنة ٢ / ٩٨ - ٩٩)

وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٦ المقتضب ٤ / ٣٦٢ شرح الكافية ١ / ٢٦٠

ابن يعيش ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، ٤ / ١٢٣ أمالي ابن الشجرى ١ / ٣٢٩

همع الهوامع ١ / ١٤٥ الدرر اللوامع ١ / ١٢٤ الأشمونى ٢ / ٤

(٤) " لها " سقطت من الأصل ، وكتبت في الهامش صح .
وانظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ المقتضب ٤ / ٣٦٣ شرح الكافية ١ / ٢٥٩

أن المراد : ولا مثل هيثم ، ولا مثل أبي حسن (١) ، فيحصل في
المثال أن يكون التقدير : لكل (٢) مثل فرعون ، مثل موسى (٣)
فالعلمان بحالهما ، ولا حاجة الى تنكيرهما ، بل يقدّر المضاف ، وهو
" المثل " .

ولعل صاحب المفصل انما لم يذكر الطريق الثاني (٤) ، بناءً
على هذا الاحتمال ، أولم (٥) يره واردا في استعمالهم (٦) .
(٨)
(والتفسير لا يخلّ بسبب ، الا العدل والجمع (٧) ، ووزن الفعل
ما خلا صدره عن الزوائد (٩) ، لان خرام الصيغة ، نحو " أحيد ")
تفسير " أحاد " (وسيجد في المسمى بمساجد) أي في (١٠) تفسير
المسمى بـ " مساجد " (وخضيض) في تفسير " خضم " اسم
رجل .

-
- (١) في الأصل و " م " : أبي الحسن
(٢) " لكل " كتبت في هامش الأصل صح
(٣) أقول : الاحتمال بعيد ، ان سيكون المعنى على تقدير : " لكل
مثل فرعون مثل موسى " ، ولا يحتمل أن يوجد مثل فرعون ، ولا مثل
موسى ، الا على تقدير الصفة ، التي قدرت في الوجه الأول .
(٤) " الطريق " كتبت في هامش الأصل صح
(٥) في " ك " ، ولم
(٦) أنظر المفصل ٧٦ / ٧٧
(٧) أنظر المقتضب ١٨ / ٤
(٨) أنظر المقتضب ١٨ / ٤ والكتاب ٢٠٠ / ٣
(٩) في " ل " و " هـ " : الزائد
(١٠) في " سقطت من " ل " و " هـ "

(بخلاف " أحمر " و " تغليب " ، لأن صيغة المكبر كأنها محفوظة في الثاني (١) ، من حيث يمكن الاستدلال عليها ، وهي في الأول مجهولة ، لا يمكن أن تعرف) .

يعني التصغير لا يخل بسبب (٢) من الأسباب ، إلا ما استثنى .
 أما الوصف ، فظاهر أنه لا يخل التصغير به ، بل (٣) يزيد وصفا الى وصف ، فإذا قلت : " ضوئرب " — تصغير ضارب — فـ " ضارب " (٤) .
 كان وصفا ، و " ضوئرب " يدل على حقارة في ذلك الوصف ، والحقارة وصف آخر ، فلا تخل بمعنى الوصفية ، كأنه قال : ضارب حقير .

وكذا التأنيث لا يخل به التصغير ، وهو واضح .
 وكذا التركيب ، مثل (٥) " بعلبك " ، لوقيل : " بعلبك " لكان التركيب باقيا .

أما العجمة ، فهو (٧) موضع حزاة ، إذ لوصف العجمي (٨) لخرج بالتصغير عن وزنه الأصلي المستعمل في المعجم (٩) ، فينبغي أن يضعف أمر العجمة بهذا التصغير ، ففيه نظر .

(١) قال سيويه : اعلم أن " أفضل " إذا كان صفة ، لم ينصرف معرفة ولا نكرة ، لأنها أشبهت الأفعال نحو : اذهب ، واعلم وذلك نحو : أخضر وأحمر ، فإذا حقرت قلت : أخضر وأحمر ، فهو على حاله قبل أن تحقره ، من قبل أن الزيادة التي أشبهت الفعل مع البناء ، ثابتة . (هامش العباب ٤٨ / و)

(٢) " بسبب " سقطت من " ك " (وانظر الكتاب ٣ / ١٩٣)

(٣) " بل " سقطت من " هـ "

(٤) في الأصل و " هـ " : ضارب

(٥) في الأصل : في مثل

(٦) في " ك " : بعلبك (٧) في الأصل و " ك " و " م " : ففيه

(٨) في الأصل : المعجم ، وفي " م " : العجمة

(٩) في " م " : المعجمي .

والألف والنون ، ان كان (١) في صفة (٢) ، فظاهر أن التصغير لا يخلّ به ، لأنه يقال : " سكيران " ، فيبقى الألف والنون بحالهما .

وكذا ان كان في اسم كـ " عثمان " و " عمران " و " مروان " ، اذ يقال في التصغير : " عثيمان " و " عميران " و " مريوان " ، فالتصغير لا يخلّ بالزنة ، لبقاء الألف والنون بحالهما (٣) .

فقله : " لانخرام الصيغة " علّة للمستثنيات (٤) المذكورة ، يعني انما أخلّ التصغير بها لانخرام الصيغة ، فالعدل كـ " أحاد " اذا صغرو قيل " أحيد " لم يبق وزن " فعال " ، وكذا الجمع نحو " مسجد " لا يبقى وزن " فاعل " (٥) ، وكذا وزن الفعل الخاص كـ " خضم " و " بدّر " ، فانه لا يبقى ذلك الوزن .

(٦)
ثم استثنى من وزن الفعل فقال : " ما خلا صدره عن الزوائد " يعني اذا كان في أوله أحد الزوائد كـ " أحمر " ، فانه يقال في تصغيره " أحيمر " و " تغلب " فانه يقال في تصغيره " تغليب " ، فصيغة المكبر كأنها باقية محفوظة ، من حيث يمكن الاستدلال عليها ، يعني أن حروف المكبر — وهي الهمزة والحاء والميم والراء — باقية بحالها ، لكن اختلفت الحركات .

(١) في الأصل : كانا

(٢) في " هـ " : الصفة

(٣) أنظر المقتضب ٤ / ١٨ — ١٩

(٤) في الأصل : للمستثنية

(٥) في " كـ " : مفاعل

(٦) في " لـ " و " هـ " : الزائد

وكذا " تغليب " (١) حروفه الأصول باقية ، واختلفت الحركات .
فهذا معنى كون الصيغة محفوظة ، يعني حروفه باقية ، بخلاف
وزن الفعل الخاص ، كـ " خضم " [فانه في التصغير (٢)] يقال :
خضيم [(٣)] فحروفه الأصول وان كانت باقية أيضا ، لكن بعضها (٤)
كان في الأصل مدغما - وهي الضاد في " خضم " - وفي التصغير
صارفثكا ، بينهما يا ، التصغير ، فالصيغة المدغمة لم تبق بحالها
فلذلك قال : " وهي " ، أى الصيغة " في الأول " أى في وزن
الفعل الخاص " مجهولة " لأنها مفككة وقد كانت مدغمة ، فكانها
مجهولة (٥) ، ولهذا قال : أخلّ التصغير بالعدل والجمع أيضا
نحو " مساجد " فانه اذا قيل " مسيجد " لم تبق جميع حروفه
لفوات الألف .

وكذا " أحاد " لوقيل : " أحيد " لم تبق الألف ، فحروفه (٦)
الأصول غير باقية ، فانخرمت الصيغة .

ويمكن أن يقال : ان نحو " أحير " و " تغليب " بعد التصغير
انما امتنع صرفهما ، لانهما بوزن الفعل أيضا ، فان " أحير "
كـ " أبطرأنا " و " تغليب " كـ " تبطرأنت " ، فبعد التصغير

(١) في " م " : وكذا تغلب

(٢) في التصغير : كتبت في هامش " ل " صح

(٣) في " هـ " : فانه يقال في تصغيره ، خضيضم

(٤) بينهما " سقطت من الأصل و " م " و " كـ "

(٥) " مجهولة " سقطت من الأصل ، وكتبت في الهامش : مجهول صح

(٦) في " م " : فحروف

هما على زنة (١) فعلين ، فالتصغير (٢) ما أخلّ بزنة الفعل أصلا ، بل انتقلا الى زنة فعلين آخرين (٣) ، فـ " أحمر " بوزن " أفعل " وـ " أحمر " بوزن " أبيض " .

(ثم التصغير - لانتقال الاسم به الى الوصفية ، لجواز " غليمون " وـ " فتيون " مع امتناع ذلك في مكبرهما ، ولهذا قيل بمنع صرف " أدب " مع صرف مكبره - خليق بأن يخلّ بالعلمية ، كالنسبة الا أنهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها ، فقالوا : هذه طليحة ، كما قالوا : طلحة ، لأن المصغر (٤) كأنه جعل المصغر نيزا (٥) ، لا أن جعله وصفا له محضا)

التصغير : مبتدأ ، وخبره قوله (٦) * خليق

هذا ايراد وجواب .

أما الايراد فهو ان لقائل أن يقول : التصغير ينبغي أن لا يخلّ بالعلمية أيضا ، لأن التصغير يجعل الاسم وصفا ، ولذلك يجوز " غليمون " وان لم يجز في " غلام " : غلامون .

(١) في " ك " : على وزن

(٢) " فالتصغير " سقطت من " هـ " ، وفي الأصل سقطت " لتصغير "

(٣) في " ل " وـ " هـ " : بل نقل الفعلين الى زنة فعلين آخرين

(٤) في " ل " وـ " هـ " : لأن التصغير

(٥) والنيز : هو اللقب ، وهو في الأصل رفع الصوت ، سمي بذلك

لأن في اللقب تنويها بالمسمى ، وإشادة بذكره ، وبعضهم جعل

النيز مختصا بما فيه التحقير ، واللقب بما فيه التعظيم .

(العباب ٤٨ ، ظه ، وانظر اللسان ن ب ز)

(٦) " قوله " سقطت من " هـ " .

و " فتى " لا يجمع بالواو والنون ، ومصقّره - وهو فتى - (١)
يجمع بالواو والنون ، لأن الجمع بالواو والنون ، إنما يكون
للعلم (٢) ، أول للصفة ، و " غلام " و " فتى " ليس بعلم ولا صفة
فلم يجمع بالواو والنون ، أما إذا صغرا صاروا بمنزلة وصفين
فجاز جمعهما بالواو والنون .

ولأن التصغير يجعل الاسم وصفا ، قالوا : أدور - جمع دار -
منصرف ، وأما إذا صغروا قيل : " أدِير " ، حكموا بمنع صرفها
لوزن الفعل ، والصفة ، فثبت أن التصغير ينقل الاسم من الاسمية
الى الوصفية ، فكان خليفا بأن يخل بالعلمية ، لأن الوصفية
تضاد العلمية ، كما أن النسبة أيضا تنقل الاسم الى الوصف
كـ " هاشمي " و " هاشم " ، فان " هاشما " اسم محض لا يوصف
به ، و " هاشمي " يوصف به ، نحو : " رجل هاشمي " .

فأجاب ، بأنهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية
فقالوا : " طليحة غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وكذا
" طليحة " للسبيين " . (٣)

١٢) " وهو فتى " سقطت من " ك "

(٢) في " ه " : للعلمية

(٣) أو نقول : لا يجعل المصوفين المصغرين نعتا ، حتى

يلزمه عدم اعتبار العلمية مع التصغير ، بل جعل اللفظ

الواحد - وهو المصغر - كالوصوف والصفة ، ووصف الاغلام

شائع كثير ، فلا يكون بين العلمية والتصغير تناف .

(العباب ٤٨ / ٤٨)

وخاية تقريره ، أن العلمية كأنها وردت على المصنّف ، لا أن التفسير
ورد على العلم ، فقولك (١) : طلحة (٢) ، صقر أولاً ، فقيل
" طلحة " ، ثم كأنهم جعلوا " طلحة " بعد التفسير نبزا
وعلماً .

فهب أن التفسير يجعله بمنزلة الوصف ، لكن لما جعل هذا
الوصف علماً ، فقد زالت تلك الوصفية بقرآن علميتها ، فلذلك
اعتبرت العلمية بعد التفسير .

وهذا معنى قوله : " لا أن جعله وصفا محضاً " يعني أن التفسير
جعل " طلحة " المكبر وصفاً ، لكن لسما طرأت العلمية على الوصفية^(٣)
لم تبق (٤) تلك الوصفية بحالها ، فكأنه أخرجه من الوصفية إلى
الاسمية ، فلم (٥) تبق وصفاً محضاً ، فلم (٦) تخل بالعلمية .

ولا يخفى عليك أنه تمحل ، والمصنف لم يخف عليه ، ولذلك
قال : " كأنه جعل المصنّف نبزاً " وما ذكرناه توضيح
للسألة لا تصحیح .

(٧)
ويمكن أن يجاب بجواب آخر : وهو أن التفسير لا يخلّ ههنا
بالعلمية .

-
- (١) في " هـ " : قولك
(٢) في " م " : طلحة
(٣) في " ل " و " هـ " : الوصف
(٤) " لم تبق " سقطت من " هـ .
(٥) في " هـ " : لم
(٦) في " هـ " : لم
(٧) في " ك " : هنا .

قولك : ان التصغير بمنزلة الوصف

(١) [قلنا : بمنزلة وصف للعلم] ؟ أو بمنزلة وصف (٢) مطلقا ؟
الاول مسلم ، والثاني ممنوع ، فعلى هذا اذا قلت في " زيد "
زيد ، فمعناه أنه علم (٣) حقير ، فالعلمية باقية ، وانضم اليها
بسبب التصغير وصف الحقارة ، فلم يخرج العلم عن كونه علما
مطلقا ، بانضمام وصف اليه .

فمعنى التصغير لا ينافي العلمية ، بل ، كان علما بلا صفة ،
فصار علما موصوفا بصفة ، فقولك : " طليحة " في التقدير مفكك (٤)
ومعناه : طلحة الحقير (٥) ، فالعلمية باقية بحالها ، وهذا (٦)
كأنه أجود .

ويمكن تنزيل قوله : " لا أن جعله وصفا محضا " [عليه (٧)] ،
ومعناه أن المصغر جعل المصغر نبزا ، لا أن جعل المصغر
وصفا محضا له ، أي لأجل هذا (٨) التصغير ، أي لم يجعله
وصفا محضا [(٩) لعروض التصغير ، بل معناه : أنه علم موصوف ،
فالتصغير ما أدخل بالعلمية (١٠) ، بل جعل العلم موصوفا بصفة زائدة ،

(١) ما بين [] كتب في هامش " ك " صح

(٢) في " ك " : الوصف

(٣) في " هـ " : عالم

(٤) " مفكك " كتبت في هامش الأصل صح

(٥) في " هـ " : طليحة الحقيرة

(٦) في الأصل : فهذا

(٧) في هامش الأصل : عليه ، أي على قول الشارح

(٨) " هذا " سقطت من " ك " و " ل " و " هـ "

(٩) ما بين [] سقط من " هـ "

(١٠) في " هـ " : ما أخر بالعلمية

وهي الحقارة ، فكما أن قولك : " غلام " إذا صغر معناه : غلام
حقير ، فالذات باقية ، وانضم اليها صفة الحقارة ، فلانضمام هذه الصفة
صح جمعه (١) بالواو والنون ،

هذا غاية تقرير هذا الكلام ، [والله أعلم] (٢) .

(١) في الأضل و " ك " : جمعها

(٢) ما بين [سقط من الأضل .

فَوَاحِشُ السُّورِ

(والكلمات المتهجى بها في أوائل السور فيمن جعلها أسماء لها ،
فما لا يتأتى فيه الاعراب منها (١) نحو : " كهيمص " (٢) ،
و " المر " (٣) ، محكي ليس الا " (٤) .
وأما (٥) ما يتأتى فيه الاعراب ، بأن يكون اسما فردا ؛
ك " ص " (٧) ، ونحوه (٨) ، وأسماء عدّة ، مجموعها على زنة مفرد ،
ك " طاسين " (٩) ، بوزن " قابيل " (١٠) ، وكذا " طاسين ميم " (١١)
بجعلها (١٢) واحدا ك " دار بجرد " (١٣) ، فسائغ فيه الحكاية ،

(١) " منها " سقطت من " ل " و " هـ " . وكتبت في هامش " ك " صح
(٢) الآية رقم (١) من سورة مريم
(٣) في " هـ " : والم
وهي الآية رقم (١) من سورة الرعد

(٤) أنظر الكتاب ٢٥٨ / ٣
(٥) في " هـ " : فامبا
(٦) في الأصل : مفردا
(٧) من الآية رقم (١) من سورة " ص " .
والآية بتماها : " من القرآن ذى الذكر " .
(٨) " ونحوه " كتبت في هامش " م " صح
وانظر الكتاب ٢٥٨ / ٣ ، والمقتضب ٣٥٧ / ٣
(٩) الآية رقم (١) من سورة النمل

(١٠) الكتاب ٢٥٧ / ٣ والمقتضب ٣٥٦ / ٣
(١١) " ميم " سقطت من الأصل
وهي الآية رقم (١) من سورة : الشعراء - القصص
(١٢) في " ل " و " م " : بجعلهما
(١٣) دار بجرد : مدينة في إقليم فارس (أحسن التقاسيم ٤٢٨)
وانظر الكتاب ٢٥٨ / ٣ ، وكتبت فيه : دار بجرد .

والاعراب مع منع الصرف ، للعلمية والتأنيث ، وعليه قوله :

يذكرني " حم " والرجح شاجر فهل تلا " حم " قبل التقديم (

يعني أن كلمات التهجي الواقعة في أوائل السور ، اختلف فيها .

فقال بعضهم : إنها حروف متقطعة من كلمات " ف " " الم " (٢)
معناه : أنا الله أعلم ، [و " المص " (٣) معناه : أنا الله أعلم]
وأفضل .

وقال بعضهم : إنها أسماء السور ، وعليه الاكثرون ، .

فعلى هذا هي على قسمين :

— قسم لا يتأتى فيه الاعراب نحو " كهيعص " ، فيتعين كونه
محكيًا لا غير ، إذ لا يمكن له اعراب ، ولا لكان اسم واحد مركب
من خمس كلمات ، ولا يجوز تركيب أكثر من كلمتين في كلام العرب ،
فإنه لا يمكن له اعراب ، فلذلك تعين كونه محكيًا .

— وقسم يتأتى فيه الاعراب ، وهذا على ثلاثة أقسام :

— أحدها : أن يكون اسما مفردا كـ " ص " ونحوه .

— والثاني : أن تكون أسماء مجموعها (٥) على وزن مفرد كـ " طاسين "

فإنه بزنة " قابيل " ، وكذا " حاميم " .

— والثالث : أن تكون أيضا أسماء لا (٦) بوزنها مفرد ، بل جعلت

بمنزلة اسم واحد ، كـ " طاسين ميم " فإنها بمنزلة مركب ، كـ

" داريجرد " .

(١) في الأصل : عند

(٢) الآية رقم (١) من سور : البقرة — آل عمران — العنكبوت ، الروم ، لقمان ،

(٣) الآية رقم (١) من سورة الأعراف

(٤) ما بين — — — — — سقط من الأصل و " ك "

(٥) في " هـ " : مجموعا ، وفي الأصل : كتب في الهامش " مجموعها " صح

(٦) لا " سقطت من " ك "

فهذه الأقسام الثلاثة ، يجوز فيها (١) الحكاية ، ويجوز فيها (٢)
الاعراب مع منع الصرف ، للعلمية وتأنيث السورة (٣) كما جاء
في قوله :

(٤)
يذكرني " حم " والرمح شاجر فهلا تلا " حم " قبل التقدم
فأعرب " حم " ومنعه الصرف .
والشعر لقاتل محمد بن طلحة بن السجاد ، وهو شريح بن أوفى
العبسي .

وقبله :
(٥)
وأشعث قوام بآيات ربّه قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
يذكرني (٦)
(البيت) (البيت)

(١) في الأصل : فيه

(٢) في الأصل و " ل " و " هـ " : فيه

(٣) في " هـ " : الصورة

(٤) البيت من [الطويل]

واختلف في قائله ، ف قيل : شريح العبسي ، أو الاشترا النخعي .

وفي الطبقات (لابن سعد ٣٩ / ٥) : كان ذلك يوم وقعة الجمل .

وفي العباب : قيل : جعل محمد بن طلحة درعه بين رجله ، وقام عليها

وكان كلما حمل عليه رجل ، قال : نشدتك بـ " حم " ، أي بـ " حم عسق " .

لأن فيها : " لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى " .

زعما منه أنه من قرابة الرسول — صلى الله عليه وسلم — حتى شدد عليه

العبسي فقتله . (العباب ٤٩ / و)

وانظر الخصاص ١٨١ / ٢ واللسان (ح م م)

وتمام الآية التي ذكرها صاحب العباب . " ذلك الذي ييثر الله عباده الذين

آمنوا وعملوا الصالحات قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ومن يقترب

حسنة نزد له فيها حسنا إن الله غفور شكور " (الشورى آية ٢٣)

(٥) وقد ذكر المصنف هذا البيت في الحاشية (٨ / و)

(٦) في " هـ " : يذكرني " حم " .

ومعده : شكت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللنم
أما الاعراب فيه فظاهر ، لوقعه (١) في التركيب ، ووجود السببين
لمنع (٢) الصرف .
وأما الحكاية فلائها كلمات حقها أن يوقف عليها ، ولا توقع في التركيب
بل تعدّ تعديدا (٣) ، كقولك : " ثوب غلام جارية " ، فاستبقي
له ذلك الحكم الذي كان قبل التركيب ، فحكى :

(١) في " هـ " : لقوله

(٢) في " هـ " : يمنع

(٣) في " هـ " : تعيدا .

الخاتمة

لقد اكتمل تدوين مسائل النحو وقضاياها ، في حدود القرن الثالث الهجرى ، وانصرف جهد العلماء بعد هذا التاريخ الى ابتكار طرق متعددة لكتابة هذا العلم ، والاشتغال به ، تمثلت في ترتيب الأبواب والتعليل للأحكام والترجيح بين الآراء على حسب المنهج الذى يختاره كل منهم .

ولقد اتضح لى من خلال دراستى لهذا الكتاب ، انه سلك منهجا لم يسبقه احد اليه — فيما أعلم — فقد قسم موضوعات النحو الى مقدمة وأربعة اقسام .

وفى المقدمة تحدث عن الهيئات المعارضة للكلم

وجعل القسم الأول فى الحديث عن الاعراب

والقسم الثانى فى المعـ

والقسم الثالث فى العوامـ

والقسم الرابع فى المقتضى للاعراب

وقد وفقنى الله للعمل فى هذا الكتاب ، وازالة الغبار عنه

واخراجه الى القارئ لياخذ مكانه بين كتب التراث المحققة فى المكتبة

العربية ، بمشاركة زميلين آخرين اشتغلا بالقسمين الباقيين من

الكتاب ، تحقيقا ودراسة ايضا .

وقد كانت دراسة هذا الكتاب مناسبة للكشف عن بعض الجوانب

العلمية التي تتعلّق بالمسائل التي تصدى الكتاب لها ، وكذلك
عن بعض الجوانب العلمية التي تتعلّق بمؤلف الكتاب ، من مثل ذكر
مذهبه العقديّ وأنه بعيد عن الاعتزال ، ومذهبه النحويّ ، وأنه
يميل نحو البصريين •

واتضح من خلال الدراسة أن له مواقف محدّدة ، للنحويين فيها
آراء متباينة ، كالأستشهاد بالحديث ، وأنه أستشهد ببعض الأحاديث
في مواطن مختلفة •

وموقفه من الضرورة الشعريّة ، وأنه سار على المذهب البصريّ
من استخدام الحكم بالضرورة على كثير من الشواهد التي خرجت على
القاعدة البصريّة •

وقد أستخدم المؤلف - في مسائل كثيرة - علم المنطق ، ممّا
ساعده على تقسيم الموضوعات ، وترتيب الأبواب ترتيباً علمياً ، فكانت كلّ
مسألة في المكان الذي يفرضه الترتيب العقليّ والمنطقيّ •

وهذا الشرح المحقّق ، يتعمّد الشرح الأول من بين شروح كثيرة
توفّر أصحابها على شرح الكتاب ، وقد اعتمدت الشرح التالية له
عليه ، لما له من السبق في هذا الضممار •

ومن هنا كانت الحاجة الى تحقيق هذا الكتاب ، ليأخذ مكانه
الطبيعيّ في سلّم التحقيق ، وليكون مرجعاً وثيقاً في تحقيق
الشرح الأخرى ، لأثبات ما ينقل عنه ، وذكر الاستدراكات التي ذكرها

اصحاب هذه الشروح .

والكتاب صورة واضحة عن العقلية النحوية فى المشرق الاسلامى
خلال القرن الثامن الهجرى ، اذ له سمات خاصة فى المنهج والاسلوب
، تختلف عن المناهج التى كتبت فى عصر اخرى ، وفى بيئات جغرافية
مختلفة ، وذلك من حيث التقسيم والترتيب والتعليل ودقة الحكم .

ومما يذكر من جديد فى منهج المؤلف ، أنه ابتعد — قدّر
الامكان — عن التعرض للخلافات الطويلة بين النحاة ، واكتفى
بأحالة القارئ اليها فى أمات الكتب التى عنيت بذكر تلك الخلافات .

وترتب على ذلك انه ترك كثيرا من الشواهد الشعرية التى يستشهد
بها النحاة للتدليل على تلك المسائل الخلافية ، حتى تكاد لا تجد
فى خلال الصفحات الكثيرة ، اذا تصفحتها ، ذكرا لخلاف ، او شاهدا
خلافيا ، بل هو يسرد القضايا النحوية على مذهب البصريين غالبا
، دون أن يتعرض لذكر الآراء التى خالفت المذهب البصرى ، وقد
اشرت الى المذاهب الأخرى التى لم يذكرها الكتاب فى التعليقات
على هذه المسائل .

وبعد ذلك فان النتيجة الأهم التى استخلصها بعد رحلتى مع هذه
الرسالة لسنوات عديدة ، هى قناعة راسخة ، واعجاب بهذه اللقطة
وبسعة علومها ، ودقة أساليبها ، ولا عجب فى هذا ، فقد اختارها
الله — سبحانه وتعالى — لتكون لغة كتابه الكريم ، وتميزها بهكذا
القدر الكبير من السعة ، جعلها تفى بمعانى كتاب الله ، وتنسج

لا سيعاب بلافته واعجازه ، وهنا اذكر قول الشاعر متحدثا باسم هذه
اللغة :

وسعت كتاب الله لفظا وخاية وما ضقت عن اى به وعظات

*** *** ***

والحقيقة الاهم ، ان هذه اللغة ما كانت لتحفظ بقوتها ، وما كان
العلماء ليتصدوا لدراستها ، لولا نزول كتاب الله بها ، فقد حفظ
الله كتابه الكريم بقوله : ((انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون))
وكان في حفظ الله لكتابه ، حفظ للغة هذا الكتاب ، اللغة

العربية

وبمضى هذا ، ان اكن اصبحت فبتوفيق من الله وتسديده
فله الحمد والثناء الحسن بها هو امله ، والا ، فانا بشر ، والبشر
خطائون ، وخير الخطائين التوابون ، فاستغفره وأتوب اليه من العثرات
والزلات ، انه نعم المولى ونعم النصير

الفهارس العامة للكتاب

المصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

القرآن ١ . الكرىم

- ١ - اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الاربع عشر
- الشيخ أحمد الدمياطى - مطبعة عبد الحميد حنفى - مصر ١٣٥٩ هـ

٢ - اساس البلاغة

- محمود بن عمر الزمخشري - دار صادر بيروت ١٣٨٥ هـ

٣ - الاستيعاب فى معرفة الاصحاب

- ابن عبد المجبر - حيدرآباد ١٣١٨ هـ

٤ - اسماء الكتب المتم لكشف الظنون

- عبد اللطيف رياضى زادة تحقيق د . محمد التونجى
مكتبة الخانجى - مصر

٥ - الاصابة فى تمييز الصحابة

- ابن حجر العسقلانى - مصر - ١٣٥٨ هـ

٦ - الاعلام ببيروت

- خير الدين الزركلى - دار العلم للملايين

٧ - اعلام النساء

- عمر رضا كحالة - دمشق ١٣٤٩ هـ

٨ - الاغانى

- ابوفج الاصبهانى - مصر - الساسى ١٣٢٣ هـ

٩ - الأمالى

- أبو على القالى - دار الكتب - القاهرة ١٣٤٤ هـ

١٠ - أمالى ابن الشجرى

- ابن الشجرى - حيدرآباد ١٣٤٩ هـ

- ١١ — الامتاع والموانسة
— أبو حسيان التوحيدى — تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين
المكتبة العصرية — بيروت *
- ١٢ — انباء الرواه على أنباء النجاة
— على بن يوسف القفطى — دار الكتب المصرية ١٣٦٩ — ١٩٢٤
- ١٣ — الانصاف في مسائل الخلاف
— الانبارى — تحقيق محي الدين عبد الحميد — دار الفكر — بيروت
- ١٤ — أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك
— محي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة
- ١٥ — الايضاح العضدى
— ابو على الفارسى — تحقيق حسن شاذلى فرهود ط ١ / ١٣١٩ هـ
، مطبعة دار التأليف القاهرة
- ١٦ — الايضاح في شرح الفصّل
ابن الحاجب تحقيق د ٠ موسى نبال العليلى مطبعة العائلى
— بغداد ١٩٨٣
- ١٧ — البيان والتبيين
— الجاحظ — تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف ١٣٨١
- ١٨ — تاج المروس
— محمد مرتضى الزبيدى — الطبعة الأولى — المطبعة الخيرية
مصر ١٣٠٦
- ١٩ — تاريخ بغداد
الخطيب البغدادي — مصر ١٣٤٩
- ٢٠ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
— ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات — المؤسسة المصرية للتأليف
والمنشور

- ٢١ — التصريح بضمون التوضيح
— الشيخ خالد الازهرى — الازهرية ١٣٤٤
- ٢٢ — توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
— المرادى — تحقيق د. عبد الرحمن سليمان ط ٢ مكتبة الكليست
الازهرية
- ٢٣ — التمثيل والمحاضرة
— الثعالبي — تحقيق عبد الفتاح الحلو — مطبعة الحلبي القاهرة
١٣٨١
- ٢٤ — تهذيب ابن عساكر
— عبد القادر بدران — دمشق ١٣٢٩ — ١٣٥١
- ٢٥ — تهذيب التهذيب
— ابن حجر العسقلانى — حيدرآباد ١٣٢٥٤ — ١٣٢٧
- ٢٦ — تهذيب السيرة
— ابن هشام — تهذيب عبد السلام هارون دار الفكر — دمشق
- ٢٧ — الجمل
— الزجاجى — مكنسليك — باريس ١٣٧٦
- ٢٨ — جمهرة أنساب العرب
— ابن حزم تحقيق عبد السلام هارون — مطبعة دار المعارف
- ٢٩ — حاشية الشنوانى على شرح مقدمة الاعراب
— ابن هشام — دار الكتب الشرقية تونس ط ٢ / ١٣٧٣
- ٣٠ — حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك
— دار الفكر — بيروت
- ٣١ — حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني
— دار احياء الكتب العربى / الحلبي — القاهرة
- ٣٢ — الحجة فى القراءات السبع
— ابن خالوية تحقيق د. عبد العال سالم مكرم دار الشروق ط ٢
١٣٩٧ •

٣٣ — الحـيـوان — الجاحظ — تحقيق عهد السلام هارون — مصطفى الحلبي
١٣٥٧ — ١٣٦٦

٣٤ — خزائـنـة الآدب — الهفـنـدادى بولاق ١٢٩٩ — دار صادر بيروت

٣٥ — الخصائص — ابن جنى — تحقيق محمد على النجار — دار الكتب ١٣٧٦

٣٦ — دائـرة المعارف الإـسـلامية — ترجمة احمد الشنتناوى واخريـن —
دار الكتب — القاهرة

٣٧ — دائـرة معارف القرن العـشـريـن — محمد فريد وجدى — دار المعرفة ط / ٣ / ١٣٧١

٣٨ — الـبـدر اللوامع — احمد الشنقيطى — كردستان ١٣٣٨

٣٩ — دلائـل الاعـجاز — الجرجاني — المطبعة العربية ١٣٦٩

٤٠ — ديوان الاعشى — ميمون بن قيس — دار صادر بيروت

٤١ — ديوان أمية بن أبى الصلت — بيروت ١٤٥٣

٤٢ — ديوان رؤبة بن العجاج وملحقاته — جمع ولهم بن الورد ليبسك باريس ١٩٠٣

٤٣ — ديوان طرفه بن العبد — تحقيق درية الخطيب / لطفى الصقال مجمع اللغة العربية

٤٤ — ديوان الف——رزدي

— الصاوي ١٣٥٤ هـ دار صادر بيروت ١٩٦٦

٤٥ — ديوان كعب بن مالك الانصاري

— تحقيق سامي مكي العاني — مطبعة المعارف بغداد ط ١ / ١٩٦٦

٤٦ — ديوان المتنبي

أ — وضعه عبد الرحمن البرقوقي — دار الكتاب العربي — بيروت

١٩٧٩

ب — بشرح ابي البقاء العكبري — عيسى البابي الحلبي القاهرة

١٩٧١

٤٧ — ديوان مجنون ليلى

— تحقيق عبد الستار فراج — دار مصر ١٣٨٢

٤٨ — ديوان الهذليين

— دار الكتب المصرية ١٣٦٩

٤٩ — ديوان يزيد بن مفرغ الحميري

— تحقيق داود سلوم — بغداد ١٩٦٨

٥٠ — ذيل المذيل في تاريخ الصحابة والتابعين

— محمد بن جرير الطبري — تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

— القاهرة — دار المعارف ١٩٦٠ م

— مختارات منه في آخر كتابه تاريخ الملوك والامم طبعه

مصر ١٣٢٦

٥١ — رغبة الامل شرح كتاب الكامل

— المرفعي — مصر ١٣٤٦

- ٥٢ — سبط السلاسى
— ابي عبيد البكرى — مصر ١٣٥٤
- ٥٣ — شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
ابن عماد الحنبلى ، مطبعة القدس مصر ١٣٥٠
- ٥٤ — شرح الألفية للأشمونى مع حاشية الصبان
— عيسى الحلبى ١٣٦٦ — تحقيق محى الدين عبد الحميد
- ٥٥ — شرح ابن النظارم لألفية ابن مالك
— بيروت ١٣١٢
- ٥٦ — شرح أبيات سيبويه بهامش الكتاب
— السنتمرى ، بولاق ١٣١٦
- ٥٧ — شرح ديوان الحماسة
— التبريزى — تحقيق محى الدين عبد الحميد — حجازى
١٣٥٨
- ٥٨ — شرح الشافعية
— رضى السدرن الاسترابادى — دار الكتب العلمية ، بيروت
- ٥٩ — شرح شعور الذهب فى معرفة كلام العرب — ابن هشام الانصارى
— دار الثقافة / القاهرة .
- ٦٠ — شرح شواهد الألفية بهامش الخزانة
— العينى — بولاق ١٢٩٩
- ٦١ — شرح شواهد الشافعية
— البغدادى ، حجازى ١٣٥٦

- ٦٢ — شرح شواهد المعنى
تحقيق عبد العزيز رياح وزميلة دمشق ١٣٦٣
- ٦٣ — شرح عمدة الحفاظ وهداة اللافظ ، ابن مالك تحقيق عدنان عبيد
الرحمن الدورى ، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٣٩٧
- ٦٤ — شرح اللوحة البدرية
— ابن هشام الانصارى تحقيق د . هادى نهر مطبعة الجامعة
المستنصرية بغداد ١٩٧٧
- ٦٥ — شرح الفصل
— ابن يعيش ، محمد منير ١٩٢٨ ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة
المتنبى القاهرة
- ٦٦ — شرح المفضليات
— الانبارى تحقيق المستشرق لایل اكسفورد ١٩٢٠
- ٦٧ — شرح الكافية
رضى الدين الاسترايادى ، دار الكتب العلمية بيروت
- ٦٨ — الصاحبى
ابن فارس تحقيق السيد صقر — مطبعة الحلبي القاهرة
- ٦٩ — الصحاح
— الجوهرى ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار
- ٧٠ — صحيح الامام البخارى بشرح السندى — طبعة الحلبي
- ٧١ — صحيح الامام مسلم
— دار احياء التراث العربى — بيروت

٧٢ — المعمدة

— ابن رشيد بنق الهندية ١٣٤٤ ٥

٧٣ — عيون الأثر في فنون المغازى والشمائل والسير

— ابن سيد الناس اليعمرى ، مصر ١٣٥٦

٧٤ — فرائد اللآلى في مجمع الأمثال

ابراهيم الأحمد الطرلسى

٧٥ — فصل القفال في شرح كتاب الأمثال

— ابو عبيد البكرى تحقيق د . احسان عباس ، د . عبد المجيد

عابدين دار الأمانة ، دار الرسالة ، بيروت .

٧٦ — الفوائد الضيائية

— عبد الرحمن الجامى تحقيق د . اسامه طه الرفاعى مطبعة وزارة

الأوقاف بغداد ١٤٠٣

٧٧ — قطر الندى وبل الصدى

ابن هشام الانصارى تحقيق محى الدين عبد المحيد ط ١٢ مطبعة

السعادة — القاهرة ١٦٦٦ .

٧٨ — الكامل في التاريخ

ابن الاثير ، تصحيح عبد الوهاب النجار — ادارة الطباعة

القاهرة ١٣٤٨

٧٩ — الكتاب —

سسيويه — تحقيق درنيج باريس ١٨٨١ — ١٨٨٦ .

تحقيق عبد السلام هارون — الهيئة العامة للكتاب ط ١٩٧٧ / ٢

— بولاق ١٣١٨

٨٠ - كتاب الأمثال

- أبو عثمان السرقسطنى تحقيق د ٠ محمد شرف - المطابع

الاميرية ١٩٢٨

٨١ - كتاب الأفعال

ابن القطاع ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٦١

٨٢ - كتاب الأمثال

- محمد بن احمد بن السباك ط ١ / دائرة المعارف العثمانية حيدر

آباد

٨٣ - كتاب التيسير فى القراءات السبع

ابو عمرو الدانسى ، استا نبول مطبعة الدولة ١٩٣٠

٨٤ - كتاب المثنى

- ابو الطيب اللغوى ، تحقيق عز الدين التنوخى ١٣٨٠ - ١٩٦٠ م

٨٥ - الكشف عن حقائق التأويل وهوامش التنزيل .

الزمخشرى ط ٢ / بولاق ١٣٤١٨

٨٦ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون

- حاجى خليفة تصحيح محمد شرف^١ ، رفعة بلكية الكليسى^٢

مكتبة المثنى - بغداد

٨٧ - لسان العرب

ابن منظور - دار لسان العرب - بيروت ١٩٢٩

٨٩ - ليسرى كلام العرب

ابن خالوية ، تحقيق احمد عبد الفخر العطار ط ٢ مكة المكرمة

٩٠ — المؤلف والمؤلف

— الأمدى المقدسى ١٣٥٤

٩١ — مجالس ثعلب

— تحقيق عبد السلام هارون — المعارف ١٣٦٩

٩٢ — مجالس العلماء

الزجاجى ، تحقيق عبد السلام هارون الكويت ١٩٦٢

٩٣ — مجمع الأمثال

الميدانى — مصر ١٣١٠

٩٤ — المحرر

محمد بن حبيب — حيدر آباد ١٣٦١

٩٥ — المحتسب فى القراءات الشاذة

ابن جنى ، تحقيق على النجدى وعبد الفتاح شلبى القاهرة

١٣٨٦

٩٦ — المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة

— ابن سيده تحقيق مصطفى السقا — حسين نصار — الحلبي

القاهرة ١٣٧٧

٩٧ — مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع

ابن خالوية — عنى بنشره ج . ٠ براجشتراسر المطبعة الرحمانية

مصر ١٩٣٤

٩٨ — مرصد الاطلاع على اسماء الامكنة والباق — مختصر لمعجم ياقوت

الحموى

— ابن عبد الحق — تحقيق على محمد البجاوى — دار احياء

الكتب العربية — القاهرة — ١٣٧٣

٩٩ — المزهر

السيوطى ، تحقيق محمد ابوالفضل ابراهيم وعلى البجناوى

الحلبى ١٣٦١

١٠٠ — المستقصى فى أمثال العرب

الزمخشري ط ١ دار المعارف العثمانية حيدر آباد

١٠١ — المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير

الرافعى ، احمد بن محمد بن على الفيومى

— تحقيق د ٠ عبد العظيم الشناوى — دار المعارف — القاهرة

١٠٢ — معانى الحروف

— الرمانى تحقيق د ٠ عبد الفتاح شلبى دار نهضة مصر

١٠٣ — معانى القرآن

الاخفش تحقيق د ٠ فائز فارس ط ٢ ١٤٠١

١٠٤ — معانى القرآن

— الفراء ، تحقيق محمد على النجار ، عبد الفتاح شلبى

، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢

١٠٥ — معجم البلدان

— ياقوت الحموى ، دار صادر — بيروت — ١٣٧٤ هـ

١٠٦ — معجم الشعراء

المرزبانى — تحقيق عبد الستار احمد فراج — دار احياء

الكتب العربية — القاهرة ١٣٧٩

١٠٧ — المعجم الكبير

— الطبرانى — تحقيق حمدى عبد المجيد لطفى — وزارة

الاوقاف — بغداد ١٣٩٨

- ١٠٨ — معجم ما استمعهم اسماء البلاد والمواضع
البكرى الاندلسى ، تحقيق مصطفى السقا — القاهرة لجنـة
التأليف والنشر ١٣٦٤
- ١٠٩ — المعجم الوسيط
— اخراج ابراهيم انيس وآخرين ، مجمع اللغة العربية — القاهرة
١٣٩٣
- ١١٠ — المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم
— وضعه محمد فؤاد عبد الباقي — دار ومطابع الشعب القاهرة
- ١١١ — المستعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم
الجواليقى تحقيق احمد شاكـر مطبعة دار الكتب ١٩٦٩
- ١١٢ — مغنى اللبيب
— ابن هشام الانصارى دار نشر الكتب الاسلامية — باكـستان
— وبهامشه حاشية الشيخ محمد الامير/الحلبى القاهرة
- ١١٣ — المفصل فى علم العربية
— الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت
- ١١٤ — المفضليات
— الفضل الصبى تحقيق عبد السلام هارون ، واحمد شاكـر
المعارف ١٣٧٨
- ١١٥ — المقتضب
المبرد — تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة — المجلس الأعلى
للشئون الاسلامية — القاهرة ١٣٨٨

١١٦ — المقرب

: ابن عصفور —

١١٧ — المنصف

ابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد اللطيف الحلبي

١٣٢٩

١١٨ — الموسوعة العربية الميسرة

اشرف محمد شفيق غريب دارا لقلم بيروت

١١٩ — الموطأ

— الامام مالك بن أنس تعليق محمد فؤاد عبد الباقي / الحلبي

١٣٢٠ هـ

١٢٠ — نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة

— محمد الطنطاوي تعليق عبد العظيم الشناوي ، محمد عبد

الرحمن الكردي ط ٢ مطبعة السعادة ١٣٨٩ القاهرة

١٢١ — نوادر أبي زيد الانصاري

— تعليق سعيد خوري — بيروت ١٩٨٤

١٢٢ — هدية العارفين اسماء المؤلفين واثار المصنفين

البغدادى — مكتبة المثنى — بيروت ١٩٥٥ م

١٢٣ — همع الهوامع

السيوطى السعادة — مصر ١٣٢٧ •

١٢٤ — وفيات الاعيان

ابن خلكان — مصر ١٣١٠ •

آيَاتُ الْكِتَابِ لَكُمْ

البقرة
=====

الم البقرة (١) ص ٧٨٤

(١) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ

أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ • البقرة ١٣ ص ١٦٦

٥ مِثْلِهِمْ كَمْثِلَ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ

وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ (١٧) البقرة ص ٥٠٢

— كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُوتًا فَأُحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ

إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ • البقرة (٢٨) ص ٣٤٤

(٣) وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلَ مِنْهَا شَفَاعَةٌ

وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ • البقرة ٤٨ ص ٦١٥

(٤) وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ

عِنْدَ اللَّهِ إِنْ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ١١٠ ص ٥٠٧

(٥) إِنَّمَا مَعَدُّدَاتُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ

آخِرٍ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ

خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ •

البقرة ١٨٤ ص ٣٦٧

(٦) وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ

(٢٠٧) ص ٤٢٦

(٧) نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ إِنِّي شِئْتُمُ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا

أَنْكُمْ مَلَاقُوهُ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ٢٢٣ •

— ٢٢٣ البقرة ص ٥٨٠

وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح وان تعفوا اقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما لا تعملون بصيرا
٢٣٧ البقرة ص ٤٤٧

آل عمران

الم اية (١) ص ٧٨٤
(١) اذ تقول للمؤمنين ان يكفكم ان يمدكم بثلثة الاف من
الملائكة منزلين ١٢٤ ص ٥٧٧

النساء

(١) يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث فان كان له اخوه فلامه السدس من بعد وصية يوصى بها او دين آباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا فريضة من الله ان الله كان عليما حكيما

اية ١١ النساء ص ٤١٦

(٢) ان الله لا يظلم مثقال ذرة وان تك حسنة يضاعفها ويؤتي من لده اجرا عظيما اية ٤٠ ص ٤٢١

(٣) ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا • اية ٧٩ ص ٣٥٥

المائدة
=====

(١) يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم
شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى • واتقوا
الله ان الله خبير بما تعملون •
اية (٨) ص ٤١٦ — ٣١٣

(٢) قال هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها
الانهار خالدون فيها ابداء رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك
الفوز العظيم •
اية ١١٩ ص ١٨٦

الانعام
=====

(١) بل بدا لهم ما كانوا يخفون من قبل ولو ردوا لعادوا لما نهوا
عنه وانهم لكانذبيسون •
اية ٢٨ ص ٤١٥

(٢) وجعلوا لله مما ذرأوا من الحرث والانعام نصيبا فقالوا هذا لله
بزعمهم وهذا لشركائنا فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما
كان لله فهو يصل الى شركائهم ساء ما يحكمون
اية ١٣٦ ص ٤٤٥ — ١٦٥

(٣) قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين
١٦٢ ص ٤٤٥

الاعراف
=====

(١) الهم اية (١) ص ٧٨٤
(٢) وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين
اية ١٣٢ ص ٣١٢

(٣) ونزع يده فاذا هي بيضاء للنظرين

اية ١٠٨ ص ٦١١

(٤) يسألونك عن الساعة ايان مرساها قل انما علمها عند ربى لا يجليها

لوقتها الا هو شقلت في السموات والارض لا تأتيكم الا ^{بفئة} يسألونك كأنك حفى عنها قل انما علمها عند الله ولكن اكثر الناس لا يعلمون

اية ١٨٢ ص ١٩٥ وردت في النازعات

(٥) قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت اعلى

الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء ان انا الا فذير

ومشير لقوم يؤمنون • اية ١٨٨ ص ١٨٥

سورة التوبة

=====

(١) الا تنصروه فقد نصره الله اذا أخرجه الذين كفروا ثان اثنين اذ هما

في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا ، فأنزل الله سكينته

عليه وأيدّه بجنود لم تروها وجعل كلمة الذين كفروا السفلى

وكلمة الله هي العليا والله عزيز حكيم

اية ٤٠ ص ٥٩٢

(٢) كالذين من قبلكم كانوا اشد منكم قوة واكثر اموالا واولادا فاستمتعوا

بخلاقهم فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم

بخلاقهم و خضتم كالذى خاضوا أولئك حبطت اعمالهم

في الدنيا والاخرة وأولئك هم الخاسرون •

اية ٦٦ ص ٥٠٢

سورة يونس
=====

- (١) ومنهم من يستمعون اليك أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون
اية ٤٢ ص ٥١٢

- (٢) قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون
اية ٥٨ ص ٣٢٦

سورة الرعد
=====

- (١) المر اية (١) ص ٧٨٣

سورة الكهف
=====

- (١) قال ان سألتك عن شئ بعد ما فلا تصاحبني قد بلغت من لدني
عذرا اية ٧٦ ص ٤٢٤

سورة مريم
=====

- (١) كهيعص (١) ص ٧٨٣
(٢) فكلى واشرب وقرب عينا فاما ترين من الهمز أحدا فقلو انسى
نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا •
اية ٣٦ ص ٤٤١
(٣) ثم لنفزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا
اية ٦١ ص ٥٤٩

طه
=====

- (١) وما تلك بيمينك يا موسى اية ٦١ ص ٥٠٦-٥٤٨-٥٧٨

(٢) فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حِسِّيٌ تَسْمَعِي آية ٢٠ ص ٦١١

(٣) قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرَانٌ يريدان أن يخرجاكم أرضكم بسحرهما

ويذهبا بطريقتكم المثلى آية ٦٣ ص ٤٨٩

(٤) قَالَ هُمْ أُولَاءُ عَلَى أَثَرِي وعجلت إليك رب لترضى

آية ٨٤ ص ٤٩٣

سورة الحج

=====

(١) يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نِفْعَةَ لَهُ هو الضلال البعيد

يَدْعُوا مَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لبئس المولى ولبئس العشير

آيات ١٢ - ١٣ ص ٥٤٣

الشمس

=====

(١) طسم (١) ص ٧٨٣

النمل

=====

(١) طس (١) ص ٧٨٣

(٢) وَأَنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ

آية ٦ ص ٥٨٨

القصر

=====

(١) طسم آية (١) ص ٧٨٣

(٢) وَاصْبِرْ الَّذِينَ تَمْنُوا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكُنِ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ

يَشَاءُ من عباده ويقدر لولا أن من الله علينا لخسف بنا ويكأنه لا يفلح

آية ٨٢ ص ٤٨١

الكَافِرُونَ

العنكبوت
=====

(١) الم اية (١) ص ٧٨٤

الروم
=====

(١) الم اية (١) ص ٧٨٤

(٢) ومن آياته ان تقوم السماء والارض بأمره ثم اذا دعاكم دعوة من الارض

اذا انتم تخرجون اية ٢٥ ص ٥٩٦

لقمان
=====

(١) الم اية (١) ص ٧٨٤

السجدة
=====

(١) الم اية (١) ص ٧٨٤

الاحزاب
=====

(١) لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم

الاخر وذكر الله كثيرا اية ٢١ ص ٥١٣

(٢) ومن يقنت فكن لله وتعمل صالحا نؤتيها اجرها مرتين واعتدنا

لها رزقا كريما اية (١) ٣١ ص ٥١٣

يس
=====

(١) ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون

اية ٢٩ ص ٦١١

سورة ص
=====

(١) ص والقران نذى الذكر اية (١) ص ٧٨٤

الزمر
=====

- (١) والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون
اية ٣٣ ص ٥٠٢

الشورى
=====

- (١) ذلك الذى يبيشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات قل
لا اسألكم عليه اجرا الا المودة فى القربى ومن يقترب حسنة
نزد له فيها حسنا ان الله غفور شكور
اية ٢٣ ص ٧٥ ٧٨٥

الحجرات
=====

- (١) يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا
وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليهم
خبير
اية ١٣ ص ٣٠٧

سورة ق
=====

- (١) وقال قرينه هذا ما لدى عتيد اية ٢٣ ص ٥٠٣

الذاريات
=====

- (١) والارض فرشناها فنعم الماهدون اية ٤٨ ص ١٩٧

النجم
=====

- (١) وكم من ملك فى السموات لا تغنى شفاعتهم شيئا الا من بعد
ان يأذن الله لمن يشاء ويرضى
اية ٢٦ ص ٥٨٨

التفابيح
=====

- (١) زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى ورسى لتبعثن ثم
لتنبئن بما علمتم وذلك على الله يسير
اية ٧ ص ١٦٥

المعارج
=====

- (١) ييصرونهم يود المجرم لو يفتدى من عذاب يومئذ بينه
اية ١١ ص ٦٦٧

الدهر
=====

- (١) انا اعتدنا للكافرين سلاسل واغلالا وسعيرا
اية ٤ ص ٧٥٨
(٢) ويطاف عليهم باآية من فضة وَاَكْوَابُ كَانَتْ قَوَارِيرًا * قَوَارِيرًا
من فضة قدروها تقديرا اية ١٥-١٦ ص ٧٥٨ ٥٧٨

النازعات
=====

- فاذا هم بالساهرة اية ١٤ ص ٦١١

التكوير
=====

- (١) اذا الشمس كورت اية ١ ص ٥٩٤

الليل
=====

- (١) والليل اذا يشقى اية (١) ص ٥٩٤

الاخلاص
=====

- (١) قل هو الله أحد الله الصمد
آيات ١ ، ٢ ص ٤٥١ ، ٤١٧

الْقِرَاءَاتُ الْفُرْقَانِيَّةُ

فاتحة الكتاب :

=====

الحمد لله آية ١ ص ٤٥٥

البقرة :

=====

الم تعلم ان الله على كل شيء قدير آية ١٠٦ ص ٤٥٥

الانعام :

=====

محيى آية ١٦٢ ص ٤٤٥

مريم :

=====

ايهم أشد على الرحمن عتيا آية ٦٩ ص ٥٥٠

طه :

=====

ان هذان لسا حران آية ٦٣ ص ٤٨٩

هم أولاء آية ٨٤ ص ٤٩٣

الدخان :

=====

ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهيمن * من فرعون انه كان عاليا

من المسرفين آية ٣٠-٣١ ص ٥٥٢

ن :

=====

فذرني ومن يكذب بهذا الحديث سنستدرجهم من حيث لا يعلمون

آية ٤٤ ص ٦٠٨

القلم :

=====

عما يتساءلون آية ١ ص ٥٠٧

الأحاديث والآثار الشريفة

أصحابي أصحابي ٢٨٢

بيننا أنا نائم أتيت بخزائن الأرض ٥٩٩

بيننا أنا نائم أتيت بقدر من لبن ٥٩٩

بيننا أنا نائم رأيتني على قليب ٥٩٩

بيننا أنا نائم رأيتني في الجنة ٥٩٩

بيننا أيوب يفتسل عريانا خر عليه جراد من ذهب ٥٩٩

بيننا ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر ٥٩٩

بيننا نحن جلوس عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ طلع علينا ر
رجل ٥٩٦

بيننا راع في غنمه عدا عليه الذئب ٥٩٩

خذوا ثلثي ديتكم عن هذه الحمير ٢٨٢

قطقط بعزتك ٤٢٥

لتأخذوا مصافكم ٣٢٩

لهي اسود من القار ٣٥٠

—————

أخشوشنوا وتمعدوا ٣٠٩

أعزز على — أبا اليقطين — أن أراك صريعا مجدلا ٣٥٩

اقوال العرب وامثالهم

٤٣٠ — ٤٣٢	إذا بلغ الرجل الستين فأياه وايا الشواب
٤٧٥ — ٤٧٤	إذا وقف الحمار على الردهة فلا تقل له ساء
٣٥٠	اسود من هنك الخراب
٦٤٨ — ٣٨٨	اعط القوس ياريها
٤٧٤ — ٤٦٨	الا دة فلا دة
٢٧٦	انا جذيلها المحكك و عذيقها المرجب
٤٦٩	ان في مّس لسسيما
٤٨٥	باءت عرار بكحل
٢٠٥	بلغت منا البلغين
١٦٧	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
٧٢٢	تم السيف بضاربه
٢٦٩	جاء بأمر الربيق على أريق
٢٩٠	ذكرتني الطعن وكنت ناسيا
٦٣١	رضيحي لبان
١٦٥	زعموا مطية الكذب
٤١٥	عادت لعترها لميس
٤١٤	على اهلها براقش تجنى
٢٧٢	قضية ولا أبا حسن لها
٤٨٤	لا تبلى فلانبا عند بلال
٧٧٢ — ٧٧٠	لكل فرعون موسى
٣٩١	مكوه اخاك لا بطل
٧٢٦	من دخل ظفار حمر
٣١٣	من كذب كان شرا له
١٧٨	نعم السير على بئس المعى

الأعلام

ابراهيم (عليه السلام) ۵۰۵

ابن اياز ۲۴۵

ابن الاعرابی ۳۴۹

ابن أم قاسم ۴۵۵

ابن بابشاذ ۴۳۰

ابن برهان ۱۴۳

ابن بری ۱۴۷ — ۶۲۰

ابن جماعة ۲۸۹

ابن جنى ۱۷۷ — ۲۳۸ — ۲۴۶ — ۳۶۷ — ۳۸۰ — ۴۵۵ — ۴۸۳ — ۵۰۷

۵۰۸ — ۵۶۱ — ۶۱۳ — ۷۱۴ — ۷۲۴

ابن الحاجب ۱۵۶ — ۱۶۰ — ۱۷۲ — ۱۸۶ — ۱۸۷ — ۱۸۹ — ۲۰۰ —

۲۰۵ — ۲۱۳ — ۲۱۹ — ۲۳۸ — ۲۸۴ — ۲۸۵ — ۳۰۲ —

۳۱۸ — ۳۴۰ — ۳۴۱ — ۳۶۲ — ۳۶۴ — ۴۳۴ — ۴۷۸ —

۴۸۱ — ۵۳۸ — ۵۵۴ — ۵۵۷ — ۵۵۸ — ۵۶۴ — ۵۹۴ —

۶۰۹ — ۶۱۹ — ۶۲۰ — ۶۳۶ — ۶۴۸ — ۶۵۱ — ۶۵۲ —

۶۹۰ — ۶۹۵ — ۷۰۸ — ۷۰۹ — ۷۱۱ — ۷۱۴ — ۷۱۸ —

۷۲۲ — ۷۲۳ — ۷۳۵ — ۷۵۰ — ۷۶۰ — ۷۷۰

ابن خالوية ۲۳۸ — ۴۲۴

ابن خروف ۳۵۵ — ۳۵۹ — ۶۱۴ — ۷۲۸

ابن الخشاب ۳۸۰

ابن درستويه ۳۵۳ — ۳۵۴ — ۴۳۰

ابن دريد ۳۶۹ — ۴۳۵

ابن الدهان ۲۳۴ — ۲۳۵

ابن رشيق ۳۸۷

ابن السراج ۱۷۴ — ۳۴۲ — ۳۶۷ — ۳۷۳ — ۵۵۵ — ۶۱۳

ابن السكيت ١٧٥ — ٦٥٥

ابن سلام الجمحي ٢٧٠ — ٥١٢

ابن السيد ٤٤١

ابن السيرافي ٤٤١ — ٥٢٣

ابن الشجري ٣٦٩ — ٥٠١

ابن طاهر ٣٢٣

ابن الطراوة ٢٨٩ — ٣٢٣

ابن عامر ٥١٣

ابن عباس ٥٥٢

ابن عصفور ١٩٦ — ٣٤٥ — ٣٤٩ — ٣٥٣ — ٥٣٣ — ٥٩٧ — ٦٤٣ —

٧٢٢

ابن عقيل ٣٩١

ابن عمر ٥٩٩

ابن القطاع ١٥٠

ابن كثير ٤٨٩

ابن كيسان ١٧٢ او — ١٧٩ — ١٩٧ — ٢١١ — ٢١٢ — ٣٥٧ — ٣٥٩ —

٤٣١ — ٦٥٥ .

ابن مالك ١٨٥ — ١٩٠ — ١٩٢ — ٢١٦ — ٢٢١ — ٢٣٨ — ٢٤٦ — ٢٥٠ —

٢٥٩ — ٢٨٢ — ٣٢٣ — ٣٣٦ — ٣٤٥ — ٣٥١ — ٣٥٢ — ٣٥٤ —

٣٥٩ — ٣٥٩ — ٣٦٤ — ٣٦٧ — ٣٨٠ — ٣٩٤ — ٤٣٤ — ٥٩٧ —

٥٩٧ — ٦١٣ — ٧٦٠

ابن المستوفي ٧١٩

ابن مسعود ٤٩٠

ابن منظور ٤٢٤ — ٦٤٧

ابن هشام الانصاري ١٦٣ — ١٧ — ٣٦٣ — ٣٦٧ — ٣٦٩ — ٣٨٢ —

٣٩٤ — ٤٢٥ — ٤٨٩ — ٥٠٨ — ٥٩٦ — ٦١٣ —

ابن هشام اللخمي ٣٤٩ — ٤٤١ — ٧١٩

ابن يعيش:

١٥٠ — ١٥٦ — ١٦٢ — ١٦٨ — ١٧٢ — ١٧٥ — ١٨١ — ١٨٥ — ١٩٠
١٩٢ — ٢٠٤ — ٢٠٧ — ٢٢٠ — ٢٢١ — ٢٢٢ — ٢٢٤ — ٢٢٥ — ٢٢٦
٢٣١ — ٢٣٣ — ٢٤٤ — ٢٤٦ — ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦٧ — ٢٧٣ — ٢٧٥
٢٨٠ — ٢٨٧ — ٢٨٩ — ٢٩٥ — ٢٩٩ — ٣١٤ — ٣١٨ — ٣٢٢ — ٣٤٥
٣٤٩ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٦٩ — ٣٧٠ — ٣٧١ — ٣٧٣ — ٣٧٥
٣٨٨ — ٣٩٦ — ٤٠٦ — ٤٠٧ — ٤٢١ — ٤٢٣ — ٤٢٥ — ٤٢٦ — ٤٢٩
٤٣٠ — ٤٣٥ — ٤٣٩ — ٤٤١ — ٤٥١ — ٤٥٥ — ٤٦٢ — ٤٦٥
٤٦٦ — ٤٧٠ — ٤٧٥ — ٤٨٥ — ٤٩٠ — ٤٩١ — ٤٩٥ — ٤٩٦ — ٤٩٧
٤٩٨ — ٥٠٥ — ٥٠٦ — ٥٠٧ — ٥١٣ — ٥٢٠ — ٥٢٢ — ٥٢٨
٥٣١ — ٥٣٣ — ٥٤٣ — ٥٧٨ — ٥٧٩ — ٥٨٠ — ٥٨٩ — ٦٢٠ — ٦٢١
٦٢٢ — ٦٢٧ — ٦٣٣ — ٦٣٥ — ٦٣٩ — ٦٥٨ — ٦٥٩ — ٦٦٠ — ٦٦١
٦٦٢ — ٦٦٤ — ٦٦٥ — ٦٧٣ — ٦٦٧ — ٦٨٢ — ٧١٢ — ٧٢٦ — ٧٢٧
٧٣٤ — ٧٣٥ — ٧٣٦ — ٧٣٨ — ٧٣٩ — ٧٤٣ — ٧٥٠ — ٧٦٤ — ٧٦٥

٧٧٠ — ٧٧١

ابوبحدلة ٤٢٤

ابوبكر الصديق رضى الله عنه ٢٠٥ — ٢٧٧ — ٣٠٨ — ٧٤٨

ابو ثابت — يزيد بن مسهر الشيباني — ٢٧٠

ابو حاتم ٥١٣

ابو حباية اللص ٤٤٣

ابو الحرب بن الأعلم ٥٠٠

ابو حنشل ٣٩١

ابو حيان ١٥٠ — ١٧٢ — ٢٥٨ — ٦٢٩

ابو حيان التوحيدى ٣٨٨ ابو حيان الفقمسى ٤٤١

ابو الدقيش ١٧٥

ابو ذؤيب الهذلى ٥٠٩ ٨ — ٦٧٤

ابو رجاء العطاردى ٣٢٩

ابوزيد الانصارى ٢٣٤ — ١٤٧ — ٦٢٩ — ٧١٩

ابو زيد الطائى — حرمة بن المنذر — ١٧٥ — ٦٧١

ابو سعيد الخدرى ٥٩٩

ابو سعيد السيرافى ٢٥٤ — ٥٢٨ — ٥٣٨

ابو طالب ١٦٥ —

ابو الطيب اللغوى ١٨٨

ابو عبد الرحمن السلمى ٣٢٩

ابو عبيد البكرى ٢٦٧ — ٤٢٤

ابو عبيدة — معمر بن المثنى — ٤٩٠

ابو عبيد القاسم بن سلام ٦٧٢ — ٦٧٣ — ٧٧٢

أبو على الفارسى ١٦٢ — ١٩١ — ٣٢٣ — ٣٣٩ — ٣٥٩ — ٣٦٨ — ٤٤٨

٥٤٦ — ٦١٣ — ٦١٤ — ٦٢٤ — ٧٢٠ — ٧٢١ — ٧٢٢ — ٧٦٠

ابو على القالى ٤٢٤

ابو عمرو بن العلاء ٤٩٠ — ٥٠٤ — ٧٠٣ — ٤٠٦ — ٧١١

ابو الفضل قنبر بن قدامة العجلى ٣٩١

ابو قيس بن رفاعه ٦٦٨

ابو محمد الأعرابى ٤٢٧ — ٤٢٨

ابو محمد السيرافى ٤٢٦ — ٤٢٧ — ٤٢٨ — ٤٢٠ — ٧٢٢

ابو معاذ ٤٩٣

ابو نخيلة ٤٢٤

ابو نواس ١٧٦

ابو هريرة ٥٩٦

الاحاوص ٧٦٨

احسان عباس ١٦٨ —

احمد بن محمد بن السباك ١٦٧

الاخطل ٣٦٩ — ٥٠١ — ٥٥٨

الاخفش الاوسط - سعيد بن مسعدة —

١٦٢ — ١٧٦ — ١٨١ — ١٩٥ — ٢١١ — ٢٢٣ — ٢٥٠ — ٢٥٤ — ٢٨٩ —

٣٢٩ — ٣٣٦ — ٣٤٥ — ٣٥٣ — ٣٥٩ — ٣٦٧ — ٣٦٨ — ٣٦٧ —

٣٧٧ — ٤٢٧ — ٤٣٠ — ٤٩٠ — ٥٤٦ — ٥٥١ — ٥٩١ — ٦٠٣ — ٦٠٨ —

٦٢٥ — ٦٥٥ — ٦٥٦ — ٦٧٣ — ٦٧٤ — ٦٧٧ — ٦٨٣٤ — ٧٢٢ — ٧٣٩ —

٧٤٠ — ٧٦٠

الازهرى ١٤٣ — ٦٣١

الاسفراينى ١٤٤ — ١٤٦

اسماعيل (عليه السلام) ٥٠٥

الاشتر النخعى ٧٨٥

الاشمونى :

١٦٥ — ١٦٨ — ١٧٦ — ١٧٨ — ١٨٢ — ١٩١ — ١٩٥ — ٢٠٠ — ٢٠١ —

٢٠٥ — ٢٠٧ — ٢٠٨ — ٢١١ — ٢١٤ — ٢١٥ — ٢١٦ — ٢١٧ — ٢٢٠ —

٢٢٣ — ٢٣٤ — ٢٣٧ — ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٢ — ٢٤٧ — ٢٤٩ —

٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٥٢ — ٢٥٣ — ٢٥٩ — ٢٦٠ — ٢٦٥٤ — ٢٦٦ — ٢٧١ —

٢٧٢ — ٢٧٥ — ٢٨٤ — ٣٤٥ — ٣٥٣ — ٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٧ — ٣٥٩ —

٣٦٨ — ٣٨٠ — ٣٨١ — ٣٩١ — ٣٩٨ — ٣٩٨ — ٤٠٦ — ٤٢٣ — ٤٢٤ —

٤٢٥ — ٤٣٧ — ٤٤٠ — ٤٤٤ — ٤٤٥ — ٤٤٦ — ٤٤٧ — ٤٥١ — ٤٥٣ —

٥٠٠ — ٥٠٤ — ٥١٢ — ٥١٨ — ٥٥٤ — ٥٥٤ — ٦٢١ — ٦٢٢ — ٦٥٥ — ٦٦٩ —

===

٦٧٣ — ٦٨٩ — ٧١٢ — ٧٢٢ — ٧٢٦ — ٧٢٧ — ٧٣٩ — ٧٥٨ — ٧٦٠

• ٧٧٢

الأصمعي ١٦٩ — ٢٣٨ — ٢٦٩ — ٢٧١ — ٥٩٧ — ٥٩٩

الاضبط بن قريع ٤٥١

الاعرج ٣٢٩

الاعشى — ميمون بن قيس — ٢٦٩ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — ٧٢٧

الاعلم الشنثري ٤٢٤ — ٥١٢ — ٦٦٨

الاعشى ٣٢٩

الاقرع بن حابس ٧٥٩ — ٧٦١

الاموي ٦٧٢

اميه بن ابي الصلت ٤٠٨ — ٥٠٤ — ٥٠٥

الانباري : ١١٥ — ١٩٦ — ٢١٤ — ٢٤٤ — ٢٥٥ — ٢٥٧ — ٢٦٠ — ٢٩٥

٣٠٥ — ٣١٤ — ٣٤٢ — ٣٥٠

الاندلسي ١٩٠ — ٢٥٤ — ٢٦٨ — ٦٧٣

انس بن مالك ٣٢٩

اييك ٥٣٨

الامام البخاري ٤٢٥

البصريون ١٧٨ — ٣٣٤ — ٣٣٦ — ٤١٧ — ٤٢٩ — ٤٣٠ — ٤٣٧ — ٥١٢

٥١٥ — ٥١٦ — ٥٤٥ — ٥٥٥ — ٦٠٢ — ٦٥٥ — ٦٦٧ — ٦٧١

— ٧٥٨ — ٧٣٧ — ٦٧٢

البغدادى ٣٨٧ — ٤٢٩ — ٥٠٨ — ٥١٦ — ٦٢٠ — ٦٥٨

بلحارث بن كعب ٤٩٠

بييس ٣٩١

تأبط شرا ٢٨٢ — ٥٢٣ — ٧٢٤

— ٨٣٠ —

التبريزي ٢٣٤ — ٣٤٥

ثعلب ١٩٦ — ٢٥٨ — ٢٦٩ — ٢٧٦ — ٥٤٣

جابر ٤٢٢

الجارودي ٢٥٠

خزيمة بن الابرش ٤٤٢

الجرمي ١٩٥ — ٢٨٩ — ٣٥٩ — ٥٥٢ — ٦٩٤

جروار، بن نمشل ٣٩١

جرير بن عطيه ١٨١ — ٢٠٧ — ٥٠١

الجزولي ١٩٠ — ٥٣٥

جعفر ٥١٣

الجوهري ٢٠٤ — ٢٠٧ — ٢٨٥ — ٤٢٥ — ٦٠٢ — ٦٢٩ — ٦٤٧

الحباب بن المنذر ٢٧٦ — ٢٧٧

الحجاج بن يوسف ٥٠٥

حسان بن ثابت ١٧٨ — ٢٣٥ — ٥٠٨ — ٥٠٩ — ٥١٠

حسان بن المنذر ٥٠٨

الحسين بن عبد الله العريني ٢٨٠

الحطيئة ٣٨٨

حفص ٤٨٩ —

الحكيم بن الاعور الكلبي ١٩٧

حمزة ٥١٣ — ٥٥٠

حميد بن ثور ١٥٢

حميد بن مالك ٤٢٤

خالد الازهرى ٢٨٨ — ٣٥٩

خالد بن ثعلبة بن عمرو بن كلاب ٥٧٧

خالد بن الوليد ٧١٣

الخليل بن أحمد ١٧١ — ١٧٢ — ١٧٥ — ١٧٦ — ١٨٢ — ١٩١ — ٢٣٨
٢٣٩ — ٢٨٨ — ٣٠٠ — ٣١٧ — ٣٤٧ — ٣٩٠ — ٤٣٠
٤٣١ — ٤٣٧ — ٥٠٩ — ٥٢٢ — ٥٥١ — ٥٥٢ — ٦٢٧
٦٨٦ — ٧١١ — ٧١٣ — ٧١٧

الخنساء ٧٦٨

الديبيري ٤٤١

الدمايني ٦١٠

المنهري ٤٢٧

ذو الخرق الطهوي — دينار بن جلال ١٧٣

ذو الرمة ٤٣٤ — ٥٦٢

رؤبه بن العجاج ١٨٢ — ٣٤٩ — ٣٨٧ — ٣٩١ — ٤٠٩ — ٤٩١ — ٤٩٧
٤٤١ — ٥٠٠ — ٦٢٢ — ٧١٢

الراعي النميري ١٨١

الريعي بن زياد ٤٠٨

رضي الدين الاسترابادي ١٨٩ — ١٩٠ — ٢٣٠ — ٢٣٥ — ٢٤٠ — ٢٤٦
٢٩٠ — ٣٤٥ — ٣٥٩ — ٣٩٠ — ٥٣٥ — ٥٥٤
٦٧٧ — ٦٨٦ — ٧٠٢ — ٧٣٠ — ٧٤٧

رضان عبد التواب ١٦٨

الرماني ٥٠٦ — ٥٠٧

الزيدي ٤٣٤

الزجاج ١٩٥ — ٢٦٤ — ٣٢٣ — ٣٥٦ — ٤٣٠ — ٥٤٣ — ٥٤٤
٥٤٦ — ٥٥٢ — ٥٦٦ — ٦٠٩ — ٦٢٥ — ٦٧٧ — ٧٣٩

الزجاجى ٣٥٢ — ٣٥٦ — ٣٦٠

الزمخشري ١٤٣ — ١٦٧ — ٢٠١ — ٢٠٦ — ٢٠٧ — ٢٣٨ — ٢٥٤ — ٢٧٢

٢٩٠ — ٢٩٥ — ٣٢٤ — ٣٥٥ — ٣٥٦ — ٣٥٧ — ٣٦٦ — ٣٦٨

٣٧١ — ٣٨٥ — ٤٠٢ — ٤١١ — ٤١٣ — ٤٣٤ — ٤٧٤ — ٤٨٤

٤٨٥ — ٤٨٨ — ٥٠١ — ٥٠٤ — ٥١٠ — ٥٢٦ — ٥٣٧ — ٥٩٦

٥٩٧ — ٥٩٨ — ٦٢٤ — ٦٢٩ — ٦٥٧ — ٦٥٩ — ٦٦٢ — ٦٨٨

٦٩٥ — ٧٠٩ — ٧١٣ — ٧١٩ — ٧٣٩ — ٧٤٧ — ٧٥٤ — ٧٧١

زهير ابن ابى سلمة ٢٧٠

الزوزنى ١٨١

زيد الخيل — زيد الطائي ٤٢٢

الزيادى ٣٩٠

سحيم بن وثيل اليربوعي ٢٠٧ — ٧١٣

السرستى ١٥٠

سفيان بن فحل الطائي ٥٣٣ —

السكرى ٥٠٨

سمير بن الحارث ٥٢٣

سيف الدولة الحمداني ٣٥٠ — ٦٩٤

سيويه

١٥٠ — ١٦٢ — ١٧٢ — ١٧٥ — ١٨١ — ١٨٦ — ٢٩١ — ١٦٢ — ١٩٥

١٩٧ — ٢٠٠ — ٢١٣ — ٢١٦ — ٢٢٠ — ٢٢٣ — ٢٢٨ — ٢٣٣ — ٢٣٧

٢٣٨ — ٢٣٩ — ٢٤٠ — ٢٤١ — ٢٤٣ — ٢٤٦ — ٢٥٠ — ٢٥٢ — ٢٥٣

٢٥٤ — ٢٥٦ — ٢٥٨ — ٢٦٤ — ٢٦٨ — ٢٧٢ — ٢٧٨ — ٢٧٩ — ٢٨٢

٢٨٤ — ٢٨٨ — ٢٨٩ — ٢٨٩ — ٢٩٠ — ٢٩٣ — ٢٩٨ — ٣٠٠ — ٣٠٢

٣٠٣ — ٣٠٧ — ٣٠٧ — ٣١٤ — ٣١٦ — ٣٢٣ — ٣٢٤ — ٣٤٥ — ٣٤٧

===

٣٧٥ — ٣٧٣ — ٣٦٨ — ٣٦٢ — ٣٥٩ — ٣٥٧ — ٣٥٥ — ٣٥٣ — ٣٥١
 ٤٣٩ — ٤٣٠ — ٤٢٩ — ٤٢٧ — ٤٢٤ — ٤٢٣ — ٣٩٨ — ٣٩٦ — ٣٨٩
 ٥١٢ — ٥٠٩ — ٥٠٤ — ٥٠١ — ٤٩٦ — ٤٨٣ — ٤٨٠ — ٤٦٤ — ٤٤١
 ٥٩٨ — ٥٩٦ — ٥٩٣ — ٥٥٢ — ٥٥٠ — ٥٤٢ — ٥٣٥ — ٥٢٦ — ٥٢٤
 ٦٤٧ — ٦٤٥ — ٦٤٢ — ٦٤١ — ٦٢٧ — ٦٢٥ — ٦١٤ — ٦٠٢ — ٦٠١
 ٧٠١ — ٥٩٥ — ٦٩٤ — ٦٨٧ — ٦٨٦ — ٦٧٣ — ٦٦٨ — ٦٥٦ — ٦٥٥
 ٧٣٧ — ٧٢٤ — ٧٢٣ — ٦٢١ — ٧٢٠ — ٦١٤ — ٦١٣ — ٧٠٣ — ٧٠٢
 • — ٧٧٤ — ٧٦٧ — ٧٦٦ — ٧٦٥ — ٧٤٧ — ٧٣٩

السيوطي ١٥٢ — ١٩٨ — ٢٣٩ — ٢٤٣ — ٢٥٨ — ٢٣٧٦ — ٢٨٥ —
 • ٤٠٦ — ٣٩٠ — ٣٣٦ — ٣٢٣ — ٣٠٣

شرح الصبى : ٧٨٥ —

شقه بن ضمره : ١٦٧ —

الشلوبين : ٣٥٩ —

شمير بن الحارث : ٥٢٣

مسييه : ٥١٣

صاحب العباب : ١٦٣ — ٢٢٥ — ٢٣٠ — ٢٣٧ — ٢٩٥ — ٣١٧ — ٣١٨
 ٤١١ — ٣٦٣ — ٣٦٠ — ٣٥٧ — ٣٣٧ — ٣٣٥ — ٣٣٠
 ٥٧٢ — ٥٦٩ — ٥٥٨ — ٥١٨ — ٥١٧ — ٥٠٧ — ٥٠٠
 ٦٢٤ — ٦٠٢ — ٥٩٧ — ٥٩٦ — ٥٩٤ — ٥٧٩ — ٥٧٤
 ٦٨٣ — ٦٨٢ — ٦٧٨ — ٦٥٩ — ٦٥٥ — ٦٣٦ — ٦٣٣
 ٧٥٩ — ٧٥٥ — ٧٤٧ — ٧٠٩ — ٧٠٧ — ٧٠٥ — ٦٨٦

الساغاني : ٢٨٠ — ٤٤١

الصبان : ٢٧٦ — ٢١٦ — ٢٤٥ — ٢٦١ — ٢٦٢ — ٢٦٦ — ٢٨٤ — ٣٤٠

٦٦٨ — ٥١٣ — ٥٠٠ — ٤٤٣ — ٤٢٤ — ٣٨١ — ٣٤٥ — ٣٤٤
 ٦٩٠

الصقعب بن عمرو النهدي ١٦٧

الصمه بن عبد الله القشيري ٢٠٧

الصميميري : ٣٥٩

طرفه بن العبد ١٦٨ — ٣٤٩

طلحة بن مصرف ٥٥٠

الشيخ الطنطاوي ٤٠٦

عائشة (رضى الله عنها) ٢٠٥ — ٢٨٢

عارق الطائي — قيس بن جروة — ٥٣١

عاصم ٥٥٠

عباد بن زياد ٤٧٢ — ٤٧٤

العباس بن مرداس^٩ ٧٥٩ — ٧٦١

عبد الخالق عضيمة ٦٧٧

عبد القاهر الجرجاني : ٣٨٠ — ٣٨٢ — ٧٣٩ — ٧٤٧ — ٧١٦ — ٧٢٤

السيد عبد الله — ٤٩٥

عبد الله بن ابي اسحاق ٧٠٣ — ٧١٣ — ٧٣٨

عبد الله بن ابي سرح ٥٠٩ —

عبد الله بن جد جسدعان ٤٠٨

عبد الله بن الزبير ٤٢٤

عبد المجيد عبادين ١٦٨

عثمان بن عفان (رضى الله عنه) ٣٢٩ — ٥٠٩ —

العجاج ابورويس ٧١٦

العجير السلولى ٤٢٨

العرجسى ٢٨٠

عروة بن الورد ١٦٩

العكبري ٦٩٤

عكرمة مولى ابن عباس — رضى الله عنهما ٥٠٧

علقمة بن قيس ٣٢٩

على بن ابي طالب رضى الله عنه — ٢٠٥ — ٤٥٩

على بن بدال ٣٦٩

عمر بن الخطاب رضى الله عنه ٣٠٨ — ٣٠٩ — ٦٤٦

عمار بن ياسر رضى الله عنه — ٣٥٩

عمر بن اامة ٤١٣ — ٤١٤

عمر بن فائد ٣٢٩

عمر بن كلثوم ٥٠١

عمر بن هند ٣٤٩ — ٥٣١

العنبر بن عمرو ٧٠٨

عنبرة بن شداد ٤٤١

عنبرة بن عروس ٤٩١

عيسى بن عمر ٤٦٣ — ٥٠٧ — ٧٠٣ — ٧١١ — ٧١٣

العيني ٣٦٩ — ٧١٢ — ٤٤١

عيث بن حصن ٧٥٩ — ٧٦١

غيلان بن حريز الرعي ٦٢٠

فاتك بن ابي جهل الاسدي ٣٥٠

الفارضى ٢١٦

القالى : ٥٠٨ — ٦٣٦ — ٦٥٥ — ٦٥٨ — ٧٠٧

الفرأ : ١٧٨ — ١٩٦ — ٢٠٧ — ٢٣٤ — ٢٦٦ — ٢٨١ — ٣٣٤ — ٣٤٩

٣٥٤ — ٣٥٥ — ٣٥٩ — ٤١٧

الفرزدق ٣٦٩ — ٤٠٦ — ٥٠١ — ٥١٢ — ٧٣٨

فرعون ٧٧٠ — ٧٧١ — ٧٧٢

الفيومي ١٤٣

قالون ٧٤٦

قتادة ٣٢٩

قطرب ١٧٩ — ١٩٥ — ٣٩٠

قطري بن الفجاءة ٦٢١

القناني ١٧٧

قيس بن أهبان ٤٢٢

قيس بن جابر ٤٢٢

قيس بن زهير ٤٠٧

قيس بن نوفل ٤٢٢

كامل الثقفي ٢٨٠

الكسائي :

١٧٨ — ٣٣٤ — ٣٣٦ — ٣٤٤ — ٤١٧ — ٥١٢ — ٥١٥ — ٥١٦

٥٥٥ — ٦٠٢ — ٦٥٥ — ٦٦٧ — ٦٧١ — ٧٣٧ — ٧٥٨

كعب بن زهير ١٥٠

كعب بن مالك ٢٠٣ — ٥١٠

الكميت بن زيد الأسدي ٥٧٩

الكوفيون : ١٧٨ — ١٩٥ — ١٩٧ — ٢٠٠ — ٢١٢ — ٢٢٣ — ٢٣٨

٢٤٣ — ٢٤٥ — ٢٤٦ — ٢٤٩ — ٢٨٠ — ٣٢٦ — ٣٢٨

٣٢٩ — ٣٣٠ — ٣٣١ — ٣٣٢ — ٣٣٤ — ٣٤٢ — ٣٤٤

٣٤٩ — ٣٥٠ — ٣٥٤ — ٣٦٧ — ٣٧٥ — ٣٧٨ — ٣٩٠

===

٣٩٢ — ٤٢٦ — ٤٢٩ — ٤٣١ — ٤٣٥ — ٤٣٧ — ٤٤٤ — ٤٤٧ — ٥١٥
٥٤١ — ٥٤٢ — ٥٤٣ — ٥٤٥ — ٥٧٤ — ٦٠١ — ٦٧٢ — ٦٦٨ — ٧٥٧

٧٥٨ — ٧٦٠ •

لهيود بن ربيعة العامري ٢٧٥ — ٤٠٨ — ٥٤٢

لمك (ابونوح عليه السلام) ٧٤٦

لميس ٤١٥

المأمون ٥٧٤

المازني ١٥٥ — ٢٣٨ — ٢٥٨ — ٣٥٩ — ٦٢٥

مالك بن انس ٣٥٠

المبيرد ١٧٢ — ١٨٦ — ١٩٥ — ٢٢٣ — ٢٣٨ — ٢٤٣ — ٢٥٠ — ٢٥٢

٢٥٤ — ٢٧٢ — ٢٧٩ — ٢٧٩ — ٢٨٤ — ٢٨٥ — ٢٨٨ — ٢٨٩ — ٢٩٣

٢٩٨ — ٣٢٠ — ٣٢٢ — ٣٢٣ — ٣٢٨ — ٣٤٥ — ٣٤٧ — ٣٥٢ — ٣٥٣

٣٥٩ — ٣٨٧ — ٤٢٠ — ٤٣٤ — ٤٤١ — ٤٦٤ — ٤٨٧ — ٥٠١ — ٥٢٦

٥٢٨ — ٥٣٣ — ٥٤٣ — ٥٤٧ — ٥٩٦ — ٦٠٠ — ٦٢٦ — ٦٥٥ — ٦٧٧

٦٨٦ — ٠١ — ٧٠٢ — ٧٢٢ — ٧٢٧ — ٧٣٣ — ٧٧١ •

ميرمان ٥٢٨

المتنبي ٣٥٠ — ٦٩٤

المثقب العبدي ٣٦٩

مجنون ليلى ٢٨٠ — ٣٨٧

المخلق ٤١ — ٦٣١ — ٦٣٢

محمد بن ادريس الشافعي ٣٠٨

محمد الأمير ٥٠٥ — ٦١٠ — ٦٦٨

محمد بن سيرين ٣٢٩

محمد بن طلحة بن السجاد ٧٨٥

محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) ١٥٠ — ١٥١ — ١٦٥ — ٣٣٠

٣٩٠ — ٤٠٢ — ٤٠٣ — ٤٠٨ — ٤٢٢ — ٥١٠ — ٧٦١ — ٧٦٢

محمد بن يزيد ٤٩٠

محمد محي الدين عبد المحيد ٤٢٣

المخلب الهلالي ٤٢٧ — ٤٢٨

امرى القيس ٢٧٠

المرادى ٥٠٨

مرادس بن عمرو ٣٦٩

مروة بن كنوم ٥٠١

مزيد ٤٢٢

مساور العيسى ٤٤١

المسيب بن علس ٢٦٩

مصعب بن الزبير ٤٢٤

المطرزى ٣٤٩

معاذ بن مسلم الهراء ٥٥٠

معاوية بن ابي سفيان (رضى الله عنه) ٤٧٣

المفضل النكري ٢٤٧

المنذر بن ماء السماء ١٦٧

موسى (عليه السلام) ٧٧٠ — ٧٧١ — ٧٧٢

الميداني ١٦٧ — ٣٩١ — ٤٠٧ — ٤١٤ — ٤١٥

الآيات الشعرية

- طلبوا صلحنا ولا تـأوان
فأجبنا أن ليس حين بقا
- والله ما ليلى بنا صاحبـه
— (الخفيف) ٦٧١ —
- أقلى اللوم عاذل والعتابـين
ولا مخاط الليان جانبـه
- أخوبيضات رائج متأوب
— (الرجـز) ١٧٧ —
- أم الحليس لعجوز شهرسـه
وقولى ان أصبت لقد أصابـين
- أنى ومن أين آبك الطرب
— (الوافر) ١٨١ — ١٨٣
- كأن فعلة لم تملأ مواكبـها
ترضى من اللحم بعظم الرقبـة
- وربما أوفيت فى علـم
— (الرجـز) ٤٦١ —
- دافى عنى بنقىر موتـى
من حيث لا صبوة ولا ريب
- فان الماء ماء أبى وجـدى
— (المنسج) ٩ —
- نحن اللذون صبحوا الصباحـا
ديار بكر ولم تخلع ولم تهب
- رفيق بمسح المنكبين سـبوح
— (البسيط) ٦٩٤ —
- يوم النخيل غارة ملحا حـا
يرفعن ثوبى شـمالات
- (المديد) ٤٤٢ —
- بعد اللتيا واللتيا واللتى
— (الجـز) ٤٦٧ —
- وبئرى ذو حفرت وذو طويتـ
— (الوافر) ٥٣١ —
- وبئرى ذو حفرت وذو طويتـ
— (الوافر) ٥٣٣ —
- رفيق بمسح المنكبين سـبوح
— (الكامل) ٢١٧ —
- نحن اللذون صبحوا الصباحـا
— (الرجـز) ٥٠٠ —

- نهيتك عن طلابك ام عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح
— (الوافر) ٦٧٤
- اذا الرجال شتوا واشتد أكلهم
فأنت أبيضهم سريال طباج
— (البسيط) ٣٤٩
- لخولة أطلال ببرقة تمهد
وأن اشهد اللذات هل أنت مخلصي
— (الطويل) ١٦٨
- دعاني من نجد فان سنينه
تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
— (الطويل) ١٦٨
- سوى أبك الأدي فان محمدا
لعين بنا شيئا وشيننا مردا
— (الطويل) ٢٠٧
- فأ ليت لا أرى لها من كلاله
علا كل شئ يا ابن عم محمد
— (الطويل) ٣٩٠
- ألم تغمض عيناك ليلة أرمدا
ولا من حفي حتى تلاقى محمدا
— (الطويل) ٤٠٢
- ومحبسها على القرشى تشرى
وبت كما بات السليم مسهدا
— (الطويل) ٤٠٣
- قد نى من نصر الخبيبين قدى
بما لاقت لبون بنى زياد
— (الوافر) ٤٠٦
- آل الزبير سنام المجد قد علمت
بأذراع وأسياف حداد
— (الوافر) ٤٠٧
- نبئت أخوالى بنى يزيد
ذاك العشيرة والأثرون من عددا
— (الرجز) ٤٢٤
- ظلمنا علينا لهم فديــــد
— الب . ٥١٦
- (مشطو الرجز) ٧١٢

- فقالوا ما تشاء فقلت ألهـو
الى الاصباح اثر ذى أثر
- (الوافر) ١٦٩ —
من هوليا تكن الضال والسمـر
- (البسيط) ٢٨١ —
والعاقبات تدور — ٤٢٧
- فهلكت جهرة وبار
فمر دهر على وبار
- (مغل البسيط) ٧٢٧ —
عجائزا مثل السعالى خمسـا
- (الرجز) ٧١٩ —
بقية منقوض من الظل قالص
- (الطويل) ٦٣٦ —
ابيض من أخت بنى أباض
- (الرجز) ٣٤٩ —
جارية فى درعها الفضفاض
- سألتها الوصل فقالت مض
وحركت لى رأسها بالنفسـ
- (الرجز) ٤٧٠ —
ألا أيهذا اللائى أحضر الوفى
- (الطويل) ١٦٨ —
ويستخرج اليربوع من نافقائه
- ومن جحره بالشيحة اليتقص
— (الطويل) ١٧٣ —
- لم تهجو ولم تدع
— (البسيط) ٤٠٥ —
- من هجوزيان لم تهجو ولم تدع
— (البسيط) ٤٠٦ —
- كح يوما والد هرقند رفعهـ
لا تهين الفقير علك أن تر
- (المنسرح) ٤٥١ —

فبينما نحن نوقبه أتاننا

معلق وفضة وزناد راع

— (الوافر) ٥٩٨ —

أما ترى حيث سهيل طالعا

نجما ينضي كالشهاب ساطعا

— (الرجز) ٦١٠ —

عهدت بها وحشن عليها براق

وهذى وحوش أصبحت لم تبرق

— (الطويل) ٧٥٧ —

وما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس في مجمل

— (المتقارب) ٧٥٩٥ —

اتجعل نهبي ونهب العبيد

بين عيینه والأقصر

وما كان حصن ولا حابس

يفوقان مرداس في مجمل

وقد كنت في الحرب ذاتدر

فلم أعط شيئا ولم أمنى

إلا أفائل أعطيتهم

عديد قوائمها الأري

وكانت نهايا تلافيتها

بكبرى على الناس بالأجر

وايقاض الناس أن يوقدوا

إذا هج الناس لم اهج

وما كنت دون امرئ منهما

ومن تخفض اليوم لا يرف

— (المتقارب) ٧٦٠ —

وعض زمان بابن مروان لم يدع

من المال مسحتا أو مجلف

— (الطويل) ٧٣٨ —

وقاتم الأعماق خاوى المخترقن

(الرمل) ١٨٢—١٨٣

كأن أيد يهن بالقاع القرع

أيدى جوار يتعاطين السورق

— (الرجز) ٣٨٧ —

ولا ترضاها ولا تطق

— (الرجز) ٤٠٦ —

إذا العجوز غضبت فدا لثق

— (الرجز) ٤٠٩

والثور يحمى أنفه بروقه

— (الرجز) ٤١٣

ولقد حسوت الموت قبل ذوقه — (الرجز) ٤١٤

أمنت وهذا تحمّلين طليق

— (الطويل) ٤٧٢

بأسحم داج عوض لا تنفرك

— (الطويل) ٦٣٠

الى ضوء نار فى يفاع تحرق

ويات على النار الندى والمخلق

— (الطويل) ٦٣١

دار لعلنى اذ هـ من هواكا

— (مشطور الرجز) ٤٢٩

أبا ثبيت أما تنفكتأ تكل

— (البسيط) ٢٧٠

دويهية تصفر منها الأنامل

— (الطويل) ٢٧٥

أصادفه وأفقد بعض ما لي

— (الوافر) ٤٢٢

لمن جمل رخو الملاط ذلول

— (الطويل) ٤٢٦

ان الجبان حتفه من فوقه

ولقد حسوت الموت قبل ذوقه

عس ما لعباد عليك اماره

رضيعى لبان ثدى ام تقاسما

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة

تشب لمقرورين يصطليانها.

هل تعرف الدار على ثبراكا

أبلغ يزيد بنى شيان مألکه

كمنية جابر ان قال لىتى

فبيناه يشرى رحله قال قائل

- وجدت بها وجد الذي ضل نضوه
بمكة يوما والرفاق نزول
بغى ما بغى حتى اتى الليل دونه
ريح تعلو بالتراب جفول
اتى صاحبيه بعد ما ضل سعيه
بحيث تلاقى عامر وسلول
فقال احملنا رحلى ورحليكما معا
فقلا له كل السقاة تقول
فقال احملانى واتركا الرحل انه
بمنزلة والمعاقبات تدول
شكا من خليليه الجفا وفقد
اذا قام يستام الركاب قليل
ابنى كليب ان عسى اللذا
(الطويل) ٤٢٨ —
صبر النفس عند كل ملهم
قتلا الملوك وفككا الأغلال
لا تضيقن بالامور فقد يـك
(الكامل) ٥٠١ —
ربما تكره النفوس من الـ
ان فى الصبر حيلة المحتال
شف غما وها بخير احتيال
رله فرجة كحل العقال
(الخفيف) ٥٠٤ —
فهى تنوس الحونى نوحا من علا
ألا لا بارك الله فى سهيل — (الوافر) ٦٤٣
لم يمتنع الشرب منها فيران نطفت
ان فى الصبر حيلة المحتال
(البسيط) ٦٦٨ —
ألام على لولو كنت عالما
حماة فى غصون ذات أوقال
(الطويل) ١٨٤ —
وكل أناس سوف تدخل بينهم
اذا قام بيتاع القلاص ذميم
(الطويل) ٢٧٦ —
يحسبه الجاهل ما لم يعلم
اذا قام بيتاع القلاص ذميم
(الطويل) ٤٢٧ —
(مشطو الرجز) ٤٤١ —

أتوا نارى فقلت منون أنتم

فقالوا الجن قلت عموا ظلما

— (الوافر) ٥٢٣ —

من عن يمينى مرة وأما منى

— (الكامل) ٦٢١ —

يضحك عن كالبرد المنهم

— (الرجز) ٦٢٢ —

فان القول ما قالت حذام

— (الوافر) ٧٢٦ —

فهلا تلا " حم " قبل التقدم

— (الطويل) ٧٨٤ — ٧٨٥ —

قليل الاذى فيما ترى العين مسلم

فخر صريعا لليدى والقم

— (الطويل) ٧٨٦ —

وقد جاوزت حد الاربعين

— (الوافر) ٢٠٧ —

وتجدنى مداورة الشئون

— الوافر ٢٠٨ —

فأعرف منك غنى من سمينى

عدوا أتقيك وتتقينى

— (الوافر) ٣٦٩ —

لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا

— البسيط ٣٨٨ —

لست من قيس ولا قيس منى

— (الرمل) ٤٢٥ —

إذا قالت حذام فصدقوها

يذكرنى " حم " والرمح شاجر

وأشدت قوام بآيات ربه

شككت له بالرمح جيب قميصه

أخو خمسين مجتمعا أشدى

فأما ان تكون أخى بصدق

والا فاطرحنى واتخذنى

مهلا بنى عمنا مهلا موالينا

ايها المسائل عنهم وعنى

- مهلا رويدا قد ملأت بطنى
امتلا الحوض وقال قطنى
— (الرجز) ٤٢٥ —
- فكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبي محمد ايانا
— (الكامل) ٥١٠ —
- تعال فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
— (الطويل) ٥١٢ —
- انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى أضى العمامة تعرفوننى
— (الوافر) ٣١٧ —
- ولو أن واش باليمامة داره
ودارى بأعلى حزموت اهتدى ليا
— (الطويل) ٣٨٧ —
- تفادى الأسود الغلب منه تفاديا
ولكن عبد الله مولا هجوتسه
— (الطويل) ٥٦٢ —
- لا هيثم الليلة للمطى — (الرجز) ٧٧٢ —
— (الطويل) ٧٣٨ —

أأذكر حاجتي أم قد كحاني حياؤك ان شيمتك الحيا

— ٤٠٨ —

ليت شعري واين منى لبيت ان ليثا وان لوا عننا

— ١٧٥ —

بجيد ريم كريم زاده نسق يكاد يلهبه الياقوت الهابا

— ١٤٧ —

يرعى النجوم مشرفا مناكبهم اذا القمير غاب عنه صاحبهم

ثار فضجت ضجة ركائبهم — ص ١٧٧

وأبيض قد كلفته بعد شقة تعقد منه أبيضاه وحالبهم

— ص ١٨٨

ولكنما يفضى لى الحول كاملا وما لى الا الا بيضين شراب

من الماء أو من درّ وجناء ثره لها حالب لا يشتكى وحلاب

— ١٨٨ —

مرمين من ليث عليه مهابة ٥٦٢

ترج ألباه ارتجاج الوطاب ٥٩٢

نفيت عنه مقام الذئب ٦١٠

يا أخت خير أخ يا بنت خير أب كناية بهما عن اشرب النسب

— ص ٦٩٤

اذا علتها انفس تردت

— ٥٩٧ —

وربى ما جفنت ولا انتشيت

من الظلم المبين او بكسيت

— ص ٥٣٣

وقالوا قد جفنت فقلت كـ

ولكننى ظلمت فكدت أبكى

- جمالک ایها القلب القریح ستلقى من ثحب فتستريح
— ص ٦٧٤
- أنت ابن هند فاخبر من ابوك اذا لا يصلح الملك الا کل بذاخ
ان قلت نصر فنصر کان شرفتی قدما وابيضهم سريال طباخ
— ص ٣٤٩
- فجعلنا بخير الناس حيا وميتا وأدناه من رب البرية مقعدا
— ص ٢٠٣
- لحي الله نجد كيف يترك ذا الفتى فقيروا وحر القوم تحسبه عبدا
— ص ٢٠٨
- كما لا قيت من حمل بن بـدر واخوته على ذات الا صادى
فهم فخرُوا على بغير فخر وردوا دون غايته جوادى
وكنيت اذا منيت بخصم سوء دلفت له بداهية نـادى
— ص ٤٠٧
- ليس الامام بالشحيح الملحد قدنى من نصر الخبييين قدى
— ص ٤٢٤
- فظلت فى شر من اللذ كيدا ٤٩٨ ص
فظلت والامر اللذ كيدا ٤٩٨ ص
- وقد زعمت انى تخيرت بعدها ومن ذا الذى يا عزلا يتغير
تفسير جسمى والخليفة كالتى عهدت ولم نخبر بمسرك سـخـبر
— ص ١٦٦
- هل لك والهـل خير فيمن اذا غبت حضـر
— ص ١٧٦
- جورا لو نظرت يوما الى حجر لأثرت سقما فى ذلك الحـجر
يزداد توريد خديها اذا لحظت كما يزداد نبات الأرض بالمطر
— ===

===

وضوء بهجتها أضوا من القمر
منكم رأى نبت ورد فى سوى الشجر
لما تغنت بتغريد على وطـر
ليلاى منكن ام ليلى من البشر

— ص ٢٨٠ —

وقيس بن أهبان وقيس بن جابر

— ص ٤٢٢ —

فذكرت حين تبرقعت ضـبارا

— ص ٤٦٨ —

أودى بها الليل والنهار

— ٧٢٧ —

ولا فتى مثل ابن خيـبرى

— ٧٧٢ —

لا ترك الله لهن ضررـا

لا تأكل الزبد الا نهـا

— ٧١٩ —

كأنما يبيج عرقا أبيضـه

— ١٨٨ —

جارية فى درعها الفضـافاض

ابيض من أخت بنى ابـاض

— ص ٣٤٩ —

ابيض من أخت بنى ابـاض

تقطع الحديد بالأيـاض

— ص ٣٤٩ —

فالورد وجنتها والخمر ريقـها

يا من رأى الخمر فى غير الكروم ومن

كادت ترف عليها الطير من طـرب

بالله يا غلبيات الحى قلن لنا

ألا أبلغ الا قياس قيس بن نوفـل

سفرت فقلت لها هج فتبرقـت

ألم تروا ارما وعـدا

ياكلن ما فى رحلهن همـا

فيها عجز لا تماوى فلسـا

قرية ندوته من محضـه

لقد أتى فى رمضان الماضـى

تقطع الحديد بالأيـاض

يا ليستى مثلك فى البيـاض

جارية فى رمضان الماضـى

- أتانى كلام الثعلبي بن ديسق
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا
ففى أى هذا ويله يشـرع
الى رينا صوت الحمار اليجدع
— ١٧٣ —
- بحيملا يزجون كل مطيعة
عزفت بأعشاش وما كدت تعزف
امام الطايا سيرها المتقاذف
— ٤٦٤ —
- وأنتكرت من حدراء ما كدت تعرف
— ٧٣٧ —
- جموم الشدشا لما لند نابى
وهاد يها كأن جذع اسحق
ص ١٤٧
- جاءا عجافا عليها الريش والخرق
— ١٧٣ —
- واعمد لأخرى ذات دل موق
لينة المس كمن الخرنبق
— ٤٠٩ —
- أرقت وما هذا السهاد المورق
وما بن من سقم وما بن مصشق
— ٦٣١ —
- كأن خصيه من التذلل
بأذ ناب لو لم تفتنى أوائله ١٨٤
ظرفه يجوز فيها ثلثا حظـل
ص ١٩٢
- ودع هريوة ان الركب مرتحل
وهل تطيق وداعا أيها الرجل
ص ٢٧٠
- تمنى مزيد زيدا فلاقى
اخا ثقة اذا خلت العوالى
ص ٤٢٢
- وهيج الحى من دار فظل لهم
يوم كثير تناديه وحيهله
ص ٤٦٤

كما عهدت في أيام ندى سلم
ص: ٤٤٠

فأبيت لا حرج ولا محـ
ص: ٥٥١

لدى حيث ألفت رحلها أم قشعم
ص: ٦٠٨

يوم الوفى متخوفا لحمام
من عن يمينى مرة وأمامى

ولقد صدقت، وكنت ثم أميناً
ص: ١٦٥

حلائل أسودينا واحمرينا
ص: ١٩٧

ان تسألى عنا ما تجتديننا
يخبرك من قد سألت اليقيننا
م كنا ثمالا لمن يعثرينا
ص: ٢٠٣

لا يعينى ولا يسارى خذلتنى
وعلى اهلها براقش تجبىنى
ص: ٤١٤

وثبت الاقدام ان رقيننا
ص: ٤٤٠

نعم من هو فى سرواعلان
ص: ٥١١

هل تمنن بوعد غير مخلفة

ولقد ابيت من الفتاة بمنزل

لا يركن أحد الى الاحجام

فلقد ارانى للرماح رديئة

بينى ثلاث كعاج جم ص: ٦٢٢

ودعوتنى وزعت انك فاصح

فما وجدت نساء بنى نزار

انك عمر أبيك الكريـ

فان تسالى ثم لا تكذبى

بأنا لىالى ذات العظـ

لم تكن عن جناية لحقتنى

بل جناه اخ على كريـ

فأزلن سكينه علينا

وأطلس عسال وما كان صاحبها رفعت لنارى موهنا فأثانى

ص: ٥١٢

صبحنا الخزرجية مرفسات اباد ذوى أرومتها ذووها

ص: ١٥٠

يا جارتا ما أنت جاره

ص: ٣٤٤

يا بارى القوس بريا ليس يصلحه لا تفسدنها واعط القوس باريا

ص: ٣٨٨

لتقعدن مقعد القصص منى ذى القانورة المقلص

أوتحلفى بربك العلى انى أبون يالك الصبى

ص: ٢٤٣

خليلى لا والله لا أمك الذى قضى الله فى ليلى ولا ما قضى ليا

قضاها لغيرى وابتلانى بحبها فهلا بشىء غير ليلى ابتلائيا

وما اذا لهم لا أحسن الله حفظهم من الحظ فى تصرير ليلى حباليا

ص: ٣٨٨

المواد اللغوية

(ب) =====		(ا) =====	
٣٣٤	بئس	٥٧٩	آب
٦٤٨ — ٦٤٧ — ٦٤٦	بادى بدا	١٥١	ابد
٦٦٥	بجل	١٤٢	ابره
٦٥٨	بحرة	١٨٨	ابيضان
٧٠٨	بذر	٧٣١	اجدل
٢٠٦	البرحين	٧٣١	اخيل
٣١٠	بردى	٧٣٠	ادهم
٥٩٤	بسر	٢٠٤	ارضون
٦٥٩	بفر	٢٦٩	أريق
٧٠٨	بقم	١٤٦	استاذ
٢٠٦	البلغين	٦٣١	أسم
٤٧٨	بله	٧٣٠	اسود
٢٠٣	بيون	٢٢٨	أفائل
٦٦٠	بيث	٧٣١	
٦٥٧	بيص	١٩٢	اليان
٢١٦	بيضات	٣٠٩	ألث
٦٠٥	بين	٢٧١	أم الريق
		٦٧٥	أوان
		٢٦٩	أوق
		٢١٤	أوزون
		٦٦٨	أوقال
		٦٥١ — ٦٥٠	ايدى سبأ

(ح) =====		(ت) =====	
٢١٢	حاض	٢٥٣	تجفيف
٤٦٨ — ٤٥٦	حب	٢٦٢	تخمه
٤١٤	حتف	٧٦٢	تدره
٤٨٤	حذم	٤٧٤	تشوه
٢٤٧	حر	٥٦٢	ثفادی
٢٠٤	حرون	٢٢٠	تناضب
١٤٩	حزازه	١٥١	توام
٤١٤	خا	٢٤٣	اللتيا
٧٣٦	حضجر	-----	
٢٣٩	حوليا	(ث) =====	
٣٩٠	حمو	٢٠٤	ثبون
٦٦٠ — ٦٠٨	حيث	٥١٦ — ٤٢٦	ثرى
٦٥٧	حيص	١٧٥	ثريد
٤٦٤ — ٤٦٣	حيهل	٧١٣	الثنايا
-----		-----	
(خ) =====		(ج) =====	
٦٦٠	خاز باز	٢٣٩	حجهه
٣٨٣	خبات	٢٥٠ — ٢٢٢	جحمرش
٢٠٨	خقل	٢٧٧	جذل
٢٤٧	خدب	٧٣٩	جلف
٦٦٠	خدع	٧١٣	جلا
٣٠٩	اخشيشان	٧٢٨	جهره
١٩٢	خصيان	٢١٦	جوزات
٧٠٨	خضم		
٤٩٦	خطه		
٢٧٥	خوخه		

(ز) =====		(د) =====	
٤٠٦	زيب	٦٣١	داج
٤٩٨	زيسى	٤٧٤	دج
١٥٣	زاسق	١٥٣	دحى
٥٩٨	زباد	٤٦٨	ده
٢٠٢	زنه	١٤٥	ديباحه
٦٨٩	زوير		
٢٠٦	زيم		
-----		(ن) =====	
(س) =====		٢٢٨	نخائب
٤٧٤	سء	٦٣٨	نيت
٢٣	سبحان	٢٤٣	اللدنيا
٧٣٩	سحت		
		(ر) =====	
٧١٧	سحر		
٢٢٤	سرداج	٤٠٣	رشى
٧١٩	سعلالة	٤٧٥	ردهه
٧٠١	سقر	٤٣٤	رحم
١٩٩	سگران	١٤٧	روادف
٢٧٦	السليم	٤٧٨	رويد
٢٣٤	سنة	٥٧٩	ريب
٢٠٤	سفنون		
٦١٠	سهييل		

(ط) =====		(ش) =====	
٥٢٩	طرب	٦٣٢	شب
٤٧٠	طبق	٢٨١	شدن
١٥٣	طبل	٦٥٩	شذر
٤٨٣	طمار	١٥١	شرد
٤٦١	طبخ	٣٠٧	شمعون
-----		٦٥٩	شعر
(ظ) =====		٢٣٤	شغة
٢٠٢	ظه	٧٠٨	شلم
-----		٢٢٨	شمال
(ع) =====		٤٤٢	شمالات
٧٠٨	عشر	٢٨٩	شهوة
٢٠٢	عده	٤٩١	شهریه
٤٧٢	عسدس	٣٥٢	شهی
٢٧٧	عذق	١٧٣	الشیخه
٢٥٦	عصرب	١٧٣	الشیخه
٢٥٦	عرس	-----	
١٥٣	عسف	(ص) =====	
٢٣٢	عصى	٦٥٨	صحرة
٦٦٤	عل	٢٢٨	صوار
٢٦١	عناق	٣٤٠	صيد
٢٢٩	عنوق	-----	
٣٤٥	عر	(ض) =====	
٦٢٩	عوض	٧٣٦	ضبح
٢٦٥	عید	١٥٣	ضبح
		١٧٥	الضیاون

(ك) =====		(غ) =====	
٦٤٠	كأين	٤٧٠ - ٤٦٨ - ٤٥٧	خاق
٧١١	كمسب	-----	
٧١١	كمظل		
١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩	كموب	(ف) =====	
٦٥٧	كفبه	٤٨٣	فجار
٣٤٥	اكمت	٧١٢	فدد
٦٣٨	كسيت	١٥١	الفند
-----		٥٠٥	فرجه
(ل) =====		٢٢٨	فلو
٦٣٦	لاز	(ق) =====	
٦٣٥	لبدن	١٧٣٤	الفاصعاء
١٥٦	لفظ	٣٨٧	قاع
١٥٦	لفظه	١٧٩	قافيه
٤١٥	لميس	٤٧١	قصب
٦٤١	لهسى	٧٥٣	فيمثرى
٣٣٩	ليس	٦٦٥	فحل
٣٤٠		٢٥٦	قد يدية
		١٨٨	قرء
		٦٣٢	القر
		٣٨٧	قرق
		٢٣٣	قسى
		٦٣٠	قط
		٤٨٤	قسطط
		٤٨٤	قطم
		٦٣٦	قلمص
		٢٠٤	قلون

(ن) =====		(م) =====	
١٧٣	الناقض	١٤٤	محض
٣٠٦	نسر	٢٧٧	محرك
٧٧٧	نسر	٢٢٠	مداعس
١٥٠	نبيه	٦٥٩	مذر
٦٥٨	نحره	٦٦٠	مذع
١٤٦	نحرير	٢٧٧	مرجب
٥٣٢	نحي	٧٦٢	مرداس
٤٥٨	نخ	١٤٤	مزجاء
١٦٩	ندمان	٤٦٩ - ٤٧٠	نض
١٤٧	نشق	٢٦٦	معاديه
٣٣٤	نعم	٢٧٦	مغازه
-----		٢٤٦	ملط
(م) =====		١٤٦	ملة
٤٦٨	مخ	٦٢٢	منهم
٤٨٣	مجاج	٤٢٢	مننيه
٤٧٥	مدع	٢٩٤	مهم
٢٠٣	منه	١٥٤	ميدان
١٤٩-١٤٧-١٤٦	موادى	٢٦٤	ميزان
٣٠٩	موام	٢٦٤	ميعاد
		٢٦٧	ميه

(ى)
=====

١٧٤ اليتقص
٦٣٢ يفاع
١٧٧ الليان

(و)
=====

٦٦٨ وجناء
١٧٥ ودك
٢٥٦٧ وريجه
١٦٨ وى
٥٩٨ وفضه
٦٤٢-٦٤١ وله
٦٢٤ وهلة
٤٧١ وى

الانماكن

الاسكندرية ٥٣٨ اسنا ٥٣٨ افريقيا ٥٠٩

بندر ٢٧٧ — ٥٠٤

بندر ٧٠٨

بصرة — ١٧٥ — ٢٨٥ — ٥١٢ — ٥٥٢ — ٦٠٢

بعلبك ٦٤٥ — ٦٤٦ — ٦٦١ — ٧٤٤ — ٧٧٤

بغداد ٤٥٣ — ٥٧٤

بلاد الشام ٥٠٤ — ٧٠٨

بلاد قيس ٢٨٥

بيروت ٦٤٦

بسيرين ٧٢٦

جو ٧٠١

الجوزجان ٧٦١

الحبشة ٢٦٩

حضر موت ٦٤٦ — ٧٢٩

حمير ٢٦٩

خراسان ٥٤٦

دار بجرد ٧٨٣

دمشق ٥٣٨

دير الحاقول ٣٥٠

رام هرمز ٦٤٥

السبعان ٢٨٥

سجستان ٤٧٢

سقيفة بن ساعدة ٢٧٦ — ٢٧٧

سلم ٢٨٥

شحر ٧٢٩

سلم ٧٠٨

صناع ٧٢٧ — ٧٢٩

الطائف ٥٠٤ — ٧٦١

طبرستان ٢٠٧

ظفار ٧٢٧

العراق ٣٥٠

عمان ٤٠٧ — ٦٤٦

فارس ٦٠٢ — ٣٥٠ — ٢٦٩

فلج ٢٨٥

القاهرة ٥٣٨

الكوفة ٣٥٠ — ٢٧٤

لبنان ٦٤٦

ماء ٧٠١

المدائن ٣٠٧

المدينة المنورة ٢٧٧ — ٥٠٩ — ٧٦١

مصر ٣٥٠ — ٣٨٢ — ٥٠٦ — ٥٣٨

مكة المكرمة ٢٧٠ — ٥٠٤ — ٥٥٢ — ٦٥٩ — ٧٦١

منفوحة ٢٦٩

مهرة ٧٢٦

نجد ٢٠٧

نجران ٢٦٩ — ٧٢٩

النعمانية ٣٥٠

نقير ٤٩٧

وبار ٧٢٨

اليمامة ٧٢٧ — ٢٦٩ — ٧٩

اليمن ٢٨٩ — ٧٢٧ — ٧٢٩

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

شكر وتقدير	٧
المقدمة	٩ — ١٧
موضوع البحث	١٠
منهج الدراسة	١٢
منهج التحقيق	١٤

١٨ — ٣٨

(الفصل الأول)

المبحث الأول : الفاضل الاستاذ أيسني

— اسمه ونسبه	١٩
— لقبه	٢٠ — ٢٠
— مولده و موطنه ووفاته	٢١
— مكانته العلمية	٢٣
— مؤلفاته	٢٥

المبحث الثاني : محمد بن مسعود السيرافي

— اسمه ونسبه	٣٠
— كنيته	٣١
— لقبه	٣١
— ولادته ووفاته	٣١
— مكانته العلمية	٣٤
— مؤلفاته	٣٥

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

(الفصل الثاني : كتاب اللباب وقيمته العلمية)

منزلة الكتاب بين كتب النحو	٤٠
شرح الكتاب	٤٢
اثر الكتاب في المؤلفات النحوية التي أتت بعده	٤٦

(الفصل الثالث)
شرح اللباب في علم الاعراب من خلال القسم الاول منه

زمن التأليف	٤٨
الغاية من تأليفه	٤٨
توثيق نسبته	٤٩
اسم الكتاب	٥٠
نسخ الكتاب	٥٩
منهج المؤلف	٦٠
موازنة بين شرح " الفالسي " وشرح " نفرة كار "	٧٢
أسلوب المؤلف	٨١

(الفصل الرابع)

" الفالسي " في ميزان البحث

مذهب " الفالسي " النحوي من خلال ما وقفت عليه من عباراته	٨٧
مذهب " الفالسي " العقدي من خلال مؤلفاته	٩٠
موقفه من الشواهد النثرية والشعرية	٩٢
موقفه من الضرورة	٩٧

الموضوع	رقم الصفحة
علامات الاسم	١٥٦-٢١٣
الاسناد اليه	١٦٥
دخول حرف التعريف	١٧٢
الاضافة	١٨٥
التثنية	١٨٦
جمع المذكر السالم	١٩٤
جمع المؤنث السالم	٢١٠
جمع التكسير	٢١٨
التصغير	٢٣٦
النسب	٢٨٣
الكناية	٣١٢
علامات الفعل	٣١٤
لفعل الماضي	٣١٨
الفعل المضارع	٣١٩
فعل الأمر	٣٢٦
الافعال الجامعة	٣٣٣-٣٦٤
نعم ويثمن	٣٣٤
ليمن	٣٣٨
صيغتا التعجب	٣٤٣
انواع الجمع	٣٦٥

الموضوع	رقم الصفحة
المركبات : مكتبة	٦٦٢-٦٤٤
- بعلبك	٦٤٦
- بادي بدا	٦٤٧
- ايدي سبا	٦٥١
- احد عشر	٦٥٧
- حيص بيص	٦٥٧
- صحرة بحرة	٦٥٨
- بيت بيت	٦٥٩
- بين بين	٦٥٩
- شفر بفر	٦٥٩
- شذر مذر	٦٥٩
- خذع مذع	٦٦٠
- حيث بيت	٦٦٠
- خاز باز	٦٦٠
الغايكات	٦٦٣
المضاف الى الجمل	٦٦٧
المنادى	٦٦٩
المنفى بلا	٦٦٩
لات أوان	٦٧٠

الموضوع	رقم الصفحة
(المعرفيات)	٦٧٦
الممنوع من الصرف	٦٧٧-٧٨٦
— التعريف	٦٨١
— التأنيث	٦٩٨
— وزن الفعل	٧٥٧
— المعدل	٧١٥
— الوصف	٧٢٩
— الجمع	٧٣٢
— التركيب	٧٤٢
— العجمة	٧٤٥
— لآلف والنون	٧٤٩
— ألف اللاحق	٧٥٢
— صرف ما لا ينصرف للضرورة	٧٥٦
— نواتج السر	٧٨٢
الخاتمة	٧٨٨
الفهارس العامة للكتاب	٧٩٢
المصادر والمراجع	٧٩٣
الشواهد القرآنية	٨٠٧
القراءات القرآنية	٨١٧
الاحاديث والآثار الشريفة	٨١٩
اقوال العرب وامثالهم	٨٢١

الموضوع	رقم الصفحة
الاعمال — لام	٨٢٣
الشواهد الشعرية	٨٣٩
المواد اللغوية	٨٥٥
الأماكن	٨٦٣
فهرس الموضوعات	٨٦٧

❧ * ❧ * ❧